بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية اللغة العربية بالرياض

العلة النحوية في كتاب سيبويه

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير
في قسم النحو والصرف - بكلية اللغة العربية

إعداد
الطالب/ محمد بن أحمد مهدلي النهاري

إشراف
أ . د . سعد بن منصور عرفة

عام ١٤١٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصبحه ومن والاه وبعد فمنذ دراستي في المرحلة الإبتدائية بدأت أسمع أساتذتي عند سماع اللحن يقولون : أغضبت سيبويه ، لا يغضب سيبويه ، استح من سيبويه ، إلى غير ذلك من العبارات التي كونت في نفسي شوقا لمعرفته .

وحين التحقت بالمعهد العلمي وقرأت فيه شرح ابن عقيل على الألفية ازدادت معرفتي لسيبويه إذ قرأت آراءه من خلال عرض ابن عقيل لآراء النحويين .

ولكن كتاب سيبويه لم يصل إلى يدي إلا مع بداية دراستي في كلية اللغة العربية ، ومع ذلك لم أتمكن من قراءته لغزارة بحره وعدم قدرتي على السباحة .

وظل الوضع هكذا ، حتى التحقت بالدراسات العليا ، فكان البرنامج الدراسي في السنة المنهجية يحوي قراءات في بعض أبواب سيبويه ، فأعجبت بطريقة عرضه للمسائل وإن كان في أسلوبه كثير من التأبي والشموس .

وعندما بدأت أفكر في تسجيل بحث للماجستير طرق ذهني كتاب بصائر ذوي التميز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادي ، ووافق عليه مجلس القسم ، ثم عدلت عن ذلك ، وملت إلى سيبويه ، فحتى متى هذه النفرة ؟ إن على المتخصص أن يكون ذا دراية بأمهات الفن وأقنعت نفسي بذلك مستشيرا من الأساتذة من كان قريباً إلى نفسي فأشاروا بخوض بحر سيبويه فالدر كل الدر فيه . وتذكرت قول الشاعر :

بصرت بالراحة الكبرى فلم أرها *** تنال إلا على جسر من التعب

وقول الآخر :

ولا بد دون الشهد من إبر النحل

فآثرت التعب وارتضيت الصبر على الإبر لعلي أن أحظى بشئ من الشهد .

وحينئذ تقدمت بموضوعي هذا : العلة النحوية في كتاب سيبويه .

أهمية الموضوع

تنبع أهمية الموضوع من أهمية المصدر الذي يستقى منه ، فالمصدر الذي يتعلق به الموضوع كتاب سيبويه ، الذي سماه صاحبه (الكتاب) ، وهو الكتاب الذي جمع لنا النحو في عصوره الأولى من أفواه النحاة الكبار مثل يونس بن حبيب والخليل بن أحمد وأبى عمرو بن العلاء وأبي اسحاق الحضرمي .

كما أحاط بقراءات القراء وتوجيهها من لدن النحاة والقراء الأوائل .

وجمع الكتاب كذلك ثروة لغوية وأدبية يندر أن تجدها في كتاب ، سمعها سيبويه من العرب الأقحاح أو ممن سمعها منهم وعرضها عرض البصير اللامع بأساليب العرب الحافظ المدقق لنصوصهم .

وحسبك اعتدادا بأهمية الكتاب أن النحاة الأوائل بعد سيبويه كانوا يفخرون بقراءته ويتسابقون إلى حفظه ، بل منهم من كاد أن يدعيه لنفسه .

ثم تنشأ أهمية الموضوع أيضا من الكلمة الأولى في عنوان الرسالة (العلة) فهي موضوع حساس دقيق وعر المسالك ظل فيه كثير من متبعي الهوى المتسرعين في الحكم

أن موضوع العلة النحوية موضوع صعب المسالك قليل المادة ، جديد على الباحثين - ولئن كان فيه كلام لعالم هنا وباحث هناك فإنه ليس بالكلام الوافي ولا الكلام الدقيق المستوعب .

ومما يعظم أهمية الموضوع أن العلة النحوية بوابة نفذ منها أعداء الإسلام إلى العربية تشكيكا في أصالة النحو العربي من جهة ، وادعاء للصعوبة فيه وقلة الفائدة من جهة أخرى ، حتى لقد نصرهم وأيدهم أبناء العربية وحملة لوائها فأسلموهم قيادهم وراحوا يهتفون معهم هلموا لتيسير النحو ، لإصلاحه ، لإحيائه ويتباكون على الناشئة وهم قتلة الناشئة .

أما أن تبحث هذه العلة في أصل المصادر النحوية قدما ومادة وهو كتاب سيبويه فذلك البحر الأطم ، لا أدعي ذلك افتخارا ببحثي - فبحثي خطوة للباحثين وطريق للسالكين - ولكن المعاناة التي عانيتها تبين بجد مقدار أهمية الموضوع .

صعوبات واجهت البحث

أن كلمة صعوبات قليلة بالنسبة لبحثي - لا سيما وأنها جمع سلامة دلالته على الكثرة أقل من دلالة جمع التكسير ، وإلا فقل لي بربك كيف يستطيع باحث مثلي - كان قدره أن يعالج العلل في كتاب سيبويه - أن يعد المصاعب التي واجهته . من الخير لي أن أكتفي بعرض الموضوع دون الولوج في التفصيلات ، فبذكر التفاصيل تتداعى علي سنوات عجاف قضيتها هماً وكمدا بين أسطر سيبويه ، أقرأ ساعة وأفكر ساعات فيما قرأت .

ويعزز هذه المشكلات أن شروح سيبويه - على كثرتها - مخطوطة ولم يطبع منها إلا ثلاثة هي : النكت ، للأعلم ، وهو في الحقيقة نسخة من السيرافي كلما وجدت ورقة ساقطة من السيرافي كان مقابلها ساقطا فيه .

والثاني : شرح القرطبي المسمى شرح عيون سيبويه ولا يعنى بشرح مسائل سيبويه عناية كبيرة ، بل يختار منها عيونا يشرحها ، ولربما كانت طلبتي في غير تلك العيون .

وثالثها : كتاب التعليقة لأبي علي الفارسي ولم يخرج منه إلا جزء واحد ، ولم يستوعب شرح مسائل سيبويه ذلك الاستيعاب .

وما عدا هذا الثلاثة مخطوط لم تصل إليه أيدي الباحثين أو وصلت ولم تصل إليه آلات الطبع فهو مخزون في خزائن الجامعات ورفوف المكتبات ممنوع تصويره وإن شئت فقل ممنوع لمسه ولربما كان الباحث المحقق أشح بما حقق من دور النشر ومكتبات الجامعات .

وأعود فأذكر أن من الصعوبات أسلوب سيبويه وندرة العارفين به في زمننا هذا ، ولقد شربت الضيم وتحسيت العلقم ولا سيما في بداية الأمر ، كيف لا وأسلوبه أسلوب استطرادي يكون معك في المبتدأ والخبر وبعد أسطر إذا بك في الإضافة وحروف الجر وحذف الأفعال وأبواب الاختصاص وهكذا يخوض بك المسائل النحوية أغلبها في كل مسألة تعرض له .

يقف عند ذكر الشواهد ويعرج على الآيات والقراءات ويذكر أمثال العرب ، كل ذلك في جمل معترضة ، فتقرأ حكماً للمسألة في أولها ثم تقرأ حكما في آخرها ، ويبين ذلك تقرأ مسائل شتى وأحكاما أخرى كثيرة مع ذكر الخلاف والرد عليه ، وبينما أنت مع الخليل إذ بك مع عيسى بن عمر ويونس بن حبيب ثم يرسلك إلى هارون الأعور ويعيدك إلى أبي اسحاق ، دون أن تجد فواصل تفصل الأقوال وعلامات تبين نهاية النصوص .

وإنك لتجد كلام سيبويه مخلوطا بكلام أشياخه حتى ليعز عليك تمييز قول من قول ولقد كتب سيبويه كتابه بلغة راقية ، بل بلغة غريبة أحيانا كثيرة حتى لقد رجعت رلى القاموس لفهم بعض المفردات مثل كلمة (قروت) .

ومن المشاكل عدم القدرة على الإحالة : لأن الصفحة الواحدة من كتاب سيبويه بها أكثر من قضية ، فعلى أيها تحيل ، وربما كانت القضية التي تريد الإحالة عليها غير واضحة فتضطر إلى ذكرها نصا فتذكر عنواناً كاملا .

وكان من الصعوبات فرض فقر في المخطط لم يكتشف الباحث مادتها حين التخطيط وتبين عند البحث أنه لا مادة لها إلا النزر اليسير ، فكان على الباحث زن يفري علقه وينحت ذهنه ليسيل علما غزيرا متدفقا . ولهذه المصاعب فقد توقفت مرارا عن البحث وفكرت مرات أن ألغيه وأسجل آخر ، لولا أن الله عصمني وجعل لي من صبر القسم لي وتشجيع المشرف لي زادا أتوصل به وحبلا أتمسك به فكانت النتيجة .

خطة البحث ومنهجه

قسمت البحث إلى أربعة فصول ، الفصل الزول عن العلة عند أشياخ سيبويه : أنواعها خصائصها ، غاياتها ، أثرها في تأصيل مقايس النحو .

الفصل الثاني العلة عند سيبويه : أنواعها ، خصائصها ، غايتها ، أثرها في تأصيل مقايس النحو .

الفصل الثالث : موازنة بين العلة عنده وعند أشياخه ، تقوم على النقاط الأربع : أنواعها ، خصائصها ، غايتها ، أثرها في تأصيل مقايس النحو ، تقويمها ، ويدخل في التقويم الحديث عن تأثر سيبويه .

الفصل الرابع العلة بعد سيبويه وهذا الفصل مبحثان :

١- العلة عند المتقدمين من النحاة .

٢- وجهة نظر اللغوين المحدثين .

وقدمت للبحث بتمهيد ترجمت فيه لسيبويه ترجمة موجزة وتحدثت عن العلة أحاديث شتى حول تعريفها وميادينها والحدود المقبولة فيها ، وكل ذلك باقتضاب ما استطعت إلى ذلك سبيلا ثم خاتمة البحث ، ولخصت فيها فوائد البحث والنتائج التي توصلت إليها .

أما منهج البحث ، فقد سرت فيه على النحو التالي :

أذكر أنواع التعليل واحدا تلو الآخر مستعرضا في كل نوع نماذج من سيبويه توضحه مسترشدا في بيان النص وعليته - ما أمكن - بكتب النحو عبر تاريخ النحو والنحاة حتى يظهر لي أن النص قد اتضح ثم أغادره إلى نوع آخر من التعليل .

وأحيانا أقدم للنص مقدمة تربطه بالمسألة الأصليةالتي يدور حولها ، وأحيانا أكتفي في بيان النص بفهمي له دون أن أعول على المراجع ـ وذلك قليل ـ وفيما هو واضح جدا .

ثم أنتقل إلى خصائص التعليل مبينا ما ظهر لي منها ، فإلى الغاية والأثر ، وهكذا في كل فصل ، مرتبا المعلومات والنقول حسب أهميتهاوعلاقتها بالنص المراد ، وأثناء عرضي هذه المعلومات أستطرد فأوضح ما يتعلق بالمسألة ، وأناقش الآراءوأرد وأرجح كلما كان ذلك ممكنا .

وبعد فالباحث المبتدئ تعرض له الصعاب ويقع في كثير من الهنات ، فألتمس من القارئ الكريم أن يسدل عين الستر وأن يشملني بنصحه ما أمكنه ذلك .

ولكني أزجي أجمل الشكر وأعطر الثناء لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور سعد منصور عرفةعلى ما تجشم من عناء الإشراف على البحث وما بذل من نصح وتوجيه وإرشادات ، بصدر رحب وخلق فاضل وكرم ضيافة فله مني أجمل الشكر وأوفاه .

وللمشرف السابق الدكتور محمد علي سلطاني شكر كذلك إذأشرف على البحث أول ما كان .

وأخص بالشكر أيضا شيخي الكريم الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى رئيس القسم على ما بذل من نصح وتوجيه وتفهم لظروف البحث والباحث ، فله مني الشكر ومن الله الأجر

وأزجي الشكر كذلك لعميدي الكلية السابق وا لحاضر ولوكيليها ووكيلي دراساتها العلياوكل من أسدى إلي نصحا أو قدم معروفا ، وأسأل الله أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم

اللهم اجعل عملي في رضاك ، وارزقني من لدنك علما وفهما ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آ له وصحبه أجمعين

أ

التمهيد

١- نبذة موجزة عن سيبويه .

٢- كلمـــات لا بـــد منهـــا .

تعريف العلة - ميادينها - أصنافها - فائدتها - أثرها في تعليم النحو - القوادح فيها الحدود المقبولة - ما قيل في شأنها في القديم والحديث - موقفنا منها .

أ- نبذة موجزة عن سيبويه

لعل الذي جعل الخطة خالية من التعريف بسيبويه هو شهرة سيبويه ، فمن الذي لم يسمع به ، وبالتالي فماذا يكتب الكاتب عن سيرته ، إذا أراد الإسهاب أسهب حتى الإملال ، وإذا أراد الإيجاز كان ذلك قصرا للمقال ، ولعلي في هذه النبذة أجمع بين الطرفين ، فأذكر الناسي وألمح إلى الغافل بشذرات من عاطر سيرته ، فأدفع عن نفسي مغبة سؤال متعجب ، إذ كيف يبحث الباحث في كتاب سيبويه ولا يعرف بسيبويه ، وأغض الطرف عن سؤال مستنكر ، كيف تخرج على الخطة التي رسمتها ، ولعل في الإيجاز ما يشفع .

اسمه وكنيته ولقبه :

هو أبو بشر ، ويقال أبو الحسن ، عَمرْو بن عُثْمانَ بنِ قَنْبرَ ، مولى بني الحارث بن كعب ثم موالى آل الربيع بن زياد الحارثي .

قيل في سبب تلقيبه (سيبويه) إن كلمة سيبويه بالفارسية تعني رائحة التفاح ، وإنه كان جميل الرائحة ، وكان يشم التفاح كثيرا أو كان ظريفا لطيفا والتفاح من أطيب الفواكه .

ورجح الشيخ عبد السلام هارون [١] أن ذلك ليس بصحيح ، لأنه لم ير من أهل فارس من يقول إن معنى سيبويه رائحة التفاح . وقيل في معناها غير ذلك .

مولده ونشأته :

لم تتحدث مصادر ترجمته عن سنة ولادته ، أما مكان ولادته فذكر أنه ولد في مدينة البيضاء وهي أكبر مدينة في كورة إصطخر بفارس ، وقيل بل ولد بالأهواز .

---

(١) في مقدمة تحقيقه لكتاب سيبويه ١/ ٣-٤ .

ولا نعلم كم سنة ظل بها حتى انتقلت أسرته إلى البصرة فنشأ بها ومن ثم طلب العلم على أشياخ البصرة .

فمن أشياخـــــــه ؟

١- حماد بن سلمة :

تذكر مصادر ترجمته أنه جلس أول ما جلس إلى حماد بن سلمة بن دينار ، وهو عالم بالعربية والحديث ، فجلس إليه يتعلم منه الحديث ، ولم تطل صحبته له ، إذ لحنه في حديث (ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ، ليس أبا الدرداء) (١) فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ظنا منه أنه اسم ليس ، فقال شيخه حماد : لحنت ياسيبويه ليس هذا حيث ذهبت ، وإنما ليس ها هنا استثناء .

فقال سيبويه : لا جرم ، سأطلب علماً لا تلحنني فيه فلزم الخليل فبرع . وفي بعض الروايات أنه كان يستملي حديث : ﴿ صعد رسول الله ﷺ الصفا ﴾ (٢) فقال شيخه : يا فارسي لا تقل الصفاء لأن الصفا مقصور ، فلما فرغ من مجلسه كسر القلم ، وقال : لا أكتب شيئا حتى أحكم العربية .

٢- الأخفش الأكبر . ٣- يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي .

٤- عيسى بن عمر الثقفي ٥- يونس بن حبيب الضبى ٦- الخليل بن أحمد الفراهيدي

٧- أبو زيد الانصاري ٨ - عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي ، وغير هؤلاء ممن تلقى عنهم أو روى .

---

(١) لم أعثر عليه .

(٢) من حديث رواه البخاري في صحيحه . في كتاب التفسير ، تفسير سورة المسد ، وتفسير سورة الشعراء عند قوله تعالى (وأنذر عشيرتك الأقربين) وفي مواضع أخرى ورواه مسلم في صحيحه في كتاب الايمان عد قوله تعالى (وأنذر عشيرتك الأقربين) .

تلاميذه :

أما تلاميذه ، فكأن سيبويه لم يتصدر للتدريس ، ولعل الحبسة التي في لسانها كان لها أثر ، ولم يذكر له من التلاميذ إلا ثلاثة هم :

١- أبو الحسن الأخفشي ، سعيد بن مسعدة .
٢- قطرب ، أبو محمد بن المستنير البصري .
٣- رجل يدعى الناشيء .

كتابه :

صنف كتاباً واحداً فيما يبدو ، سماه الكتاب ، وعرف فيما بعد باسم كتاب سيبويه ، جمع فيه مادة علمية لم تتوفر لأحد مثله في ذاك الحين ، وعرضها عرضا يدل على استيعابه وتصوره لها ، بعبارة محكمة وأسلوب حسن رغم ما فيه من بعض الغريب - وروى فيها أقوال العلماء واحدا واحداً مناقشاً مرجحاً معترضا مستدلاً ، فلم يكن فيه ذيلاً تابعاً ولا مقلداً أعمى وقد قيل فيه وفي كتابه كلام من أجمل الكلام .

قال ابن جني في الخصائص : « صاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه وشرع أوضاعه ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله ، وخلج شطآته ، وبعج أحضانه ، وزم شوارده ، وأفاء فوارده » (١) .

وقال المبرد : « لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه ، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم الأخرى مضطرة إلى غيرها ، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره » (٢) .

وقال أبو إسحاق : « إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبينت أنه أعلم الناس باللغة » (٣) .

---

(١) الخاصنص ١/٣٠٨ .
(٢) الخزانة ١/٣٧١ .
(٣) المصدر السابق ١/٣٧٠ .

وقال د. عضيمة : « شهرة كتاب سيبويه قد بلغت الذروة في النحو ، وأقول إن من ينظر في كتاب سيبويه ، ويرى استعراضه للأبنية ليجد العجب العجاب مما يبلغ بكتاب سيبويه الذروة في اللغة أيضا .

ومثار العجب ، ومبعث الدهش : كيف استطاع سيبويه أن يحيط بلغات العرب – مع كثرتها ووفرة ما فيها من الغريب – وهو في ريق الشباب ، وربيع العمر ، ثم هو فارسي الأصل .

تقرأ في كتاب سيبويه فيأخذك البهر ويتملكك الإعجاب حينما تراه يستعرض أبنية العربية بناء بناء ، فيذكر أن هذا البناء قد جاءت عليه الأسماء والصفات وأن ذلك البناء قد جاءت عليه الأسماء وحدها أو الصفات وحدها ، وأن ذلك البناء قد أهملته العرب فلم تتكلم على نهجه ... » [1] .

على أن في كتابه بعض المآخذ من أهمها :

١- وجود بعض النصوص مشوبة بالإبهام والغموض ، ومن العجب أن تجد الشراح يتجاوزونها .

٢- عند هكثير من المصطلحات لا تتفق مع مصطلحات النحويين من بعده ، فهو يسمى الحال خبرا ، ويسمى التوكيد صفة والعطف بدلاً ..

٣- يعبر تعبيرات توسعية ، مما قد يتوهم القارئ عكس المراد ، كتعبيره بالإعراب عن المبني . وقد يقول مجرور وهو يريد أنه مبني على الكسر.

٤- أسلوبه عال وفيه بعض المعاضلات والمداخلات .

٥- وهذه أهم نقطة وهي تداخل المعلومات ، فلا يحدثك عن كل جزئية مستقلة بل يسرد لك النصوص سردا وينثر الأقوال نثرا فيتناول المبتدأ ويدخل إلى الحال ويكر على المستثنى ، لأدنى مناسبة تعن بين المسائل .

---

(١) فهارس كتاب سيبويه للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ط ١ (القاهرة – مطبعة السعادة عام ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م) ص ٧ .

٦- ونقطة أخرى هي أن أقول أشياخه مختلطة بأقواله غير متميزة عنها ، فيذكر لك قول يونس ، ولكن لا تدري متى ينتهي قول يونس ومتى يبدأ كلامه هو . مما يجهد الباحث المعني بهذه المسألة . ولعل السبب في ذلك أنه لم ينقح كتابه ولم ينظر فيه ، إذ عاجلته المنية دون ذلك ، وقد قيل غير ذلك في تفسير هذا الأمر ، ففي خزانة الأدب يقول ابن كيسان : « نظرنا في كتاب سيبويه ، فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح ، لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ ، فاختصر على مذهبهم » (١) .

وقد عنى النحاة من بعد بقراءة الكتاب وشرحه وشرح نكته ، وشواهده ، والاعتراض عليه ، ورد بعض الاعتراضات ، حتى لقد بلغت هذه الكتب - فيما أحصاها عبد السلام هارون فحسب خمسة وخمسين كتابا .

وفاته :

أدركته المنية سنة ١٨٠هـ على أرجح الأقوال ، في مدينة الأهواز وقيل بشيراز وقيل بساوة (٢) .

وبعد فلا أعد هذه الترجمة وافية وإنما المراد منها تسليط الضوء على سيرته فحسب .

---

(١) الخزانة ١/٣٧١ .

(٢) مصادر ترجمته كثيرة ، وقد اعتمدت على المصادر الآتية :
نزهة الألباء لابن الأنباري ص ٥٤ . بغية الوعاة للسيوطي ٢/٢٢٩ . فهارس سيبويه [illegible] خيمة ص ٧ أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٣٦ . طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص [illegible] ونهاية لابن كثير ص ٥ ١٠/١٧٦ . مقدمة عبد السلام هارون لكتاب سيبويه ج ١ ص ٣ - ٤١ .

كلمات لا بد منها

تعريف العلة

في اللغة :

قال في العين : « العِلَّةُ : المرض ، وصاحبها مُعْتَلٌّ والعِلَّة : حدثٌ يَشغلُ صاحبه عن وجهه ، والعليل : المريض » [١] .

وقال صاحب القاموس في مادة علل : « ... والعلة بالكسر المرض ، ... والحدث يشغل صاحبه عن وجهه ، ومنه لا تعدم خرقاء علة ، ... وهذه علته سببه .. » [٢] .

في الاصطلاح :

أما تعريفها في اصطلاح النحويين فهي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم ، أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لا حظته حين اختارت في كلامها وجهاً معينا من التعبير والصياغة » [٣] .

وقيل : « هي السبب الذي يمكن من جمع معطيات لغوية متفرقة ، والمقارنة بينها لاستنباط حكم يعمها أو قاعدة تشملها » [٤] .

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي . العين ٨ ج ، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ط ١ (بيروت مؤسسة الاعلمي – عام ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م) جـ ١ ص ٨٨ .
وانظر : تهذيب اللغة للأزهري ١/١٠٧ ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ٤/١٤ .

(٢) الفيروز ابادي – القاموس المحيط ، (بيروت – مؤسسة الرسالة – عام ١٤٠٦ – ١٩٨٦م) مادة : علل .

(٣) العلة النحوية للدكتور مازن المبارك طبع المكتبة الحديثة عام ١٣٨٥ – ١٩٦٥ ط ١ ص ٩٠ وكتاب بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة د. عبد الكريم أسعد – دار العلوم – الرياض ط ١ ١٤٠٢ – ١٩٨٣م ص ١٣٩ .

(٤) مقال بعنوان : التعليل في كتاب سيبويه بمجلة الحياة الثقافية تصدرها وحدة المجلات بوزارة الثقافة التونسية ص ١١٠ عدد ٣٦/٣٧ عام ١٩٨٥م .

والجامع بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أن العلة سبب المرض وهي كذلك سبب تغير الحكم ، « فالمعنى اللغوي هو ماتغير به حال الشيء وحكمه ، ومنه سمي المرض علة لتغير حال الجسم به » [١] .

ميادينها :

أن الدارس المتتبع للعلة بمعناها العام دون تقييدها بالنحو يجدها تشمل إضافة إلى ميدان النحو - ميادين أخرى ، فهي تدخل في صميم علوم الشريعة كأصول الفقه وعلم الكلام وعلم المصطلح إضافة إلى ميدان المنطق والجدل .

أما أصول الفقه فهي فيه الركن الرابع من أركان القياس قال القاضي أبو يعلى (القياس رد فرع إلى أصل بعلة جامعة بينهما ، وقيل : حمل الفرع على الأصل بعلة الأصل) [٢] .

ثم يعرف العلة فيقول : (وأما العلة فهي المعنى الجالب للحكم ، وقيل المعنى الذي تعلق به الحكم ، وقيل الصفة المقتضية للحكم) [٣] .

وقال الشيرازي في تعريف القياس عندهم : (واعلم أن القياس حمل فرع على أصل في بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما) [٤] .

ثم قسم - رحمه الله القياس - نقلا عن أحد شيوخه - إلى ثلاثة أضرب فقال : (إن

---

(١) أحمد إبراهيم عباس الذروي . إثبات العلة الشرعية بالأدلة العقلية ط ١ (جده - دار الشروق عام ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م) ص ١٥ .

(٢) العدة في أول الفقه ، لأبي يعلى الفراء الحنبلي تحقيق د. أحمد علي سير مباركي ط ١ عام ١٤٠٠هـ مؤسسة ١٧٤/١ .

(٣) المصدر السابق ١٧٥/١ - ١٧٦ .

(٤) اللمع في أصول الفقه لأبي اسحق الشيرازي الشافعي ط ١ عام ١٤٠٥ - دار الكتب العلمية - بيروت ص ٩٦.

القياس على ثلاثة أضرب قياس علة وقياس دلالة وقياس شبه ، فأما قياس العلة فهو أن يرد الفرع إلى الأصل بالبينة التي علق الحكم عليها في الشرع) [١] .

ثم نجده يعرف العلة بقوله (واعلم أن العلة في الشرع هـو المعنى الذي يقتضي الحكم) [٢] .

ونجد الحديث عند ابن القيم عن العلة مستفيضا ينطلق من القياس ، فهو يقـول : (والأقيسة المستعملة في الاستدلال ثلاثة : قياس علة وقياس دلالة وقياس شبه ، وقد وردت كلها في القرآن ، فأما قياس العلة فقد جاء في كتاب الله عز وجل في مواضع منها قوله تعالى : ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون ﴾ [٣] فأخبر تعالى أن عيسى نظير آدم في التكوين بجامع ما يشتركان فيه من المعنى الذي تعلق به وجود سائر المخلوقات وهو مجيئها طوعاً لمشيئته وتكوينه فكيف يَستنكرُ وجودَ عيسى من غير أب مَنْ يُقِرّ بوجود آدم من غير أب ولا أم ؟ ووجود حواءَ من غير أم ؟ فآدم وعيسى نظيران يجمعهما المعنى الذي يصح تعليق الإيجاد والخلق به .

ومنها قوله تعالى : ﴿ قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين ﴾ . [٤] أي قد كان من قبلكم أمم أمثالكم فانظروا إلى عواقبهم السيئة ، واعلموا أن سبب ذلك ما كان من تكذيبهم بآيات الله ورسله ، وهم الأصل وأنتم الفرع ، والعلة الجامعة التكذيب ، والحكم الهلاك) [٥] .

---

(١) المصدر السابق ص ٩٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٤ .

(٣) سورة ال عمران . الآية ، ٥٩ .

(٤) سورة آل عمران آية ١٣٧ .

(٥) أعلام الموقعين عن رب العالمين للامام ابن القيم ط ٢ ١٣٩٧ - ١٩٧٧ طبع دار الفكر - بيروت تحقيق الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ١/١٣٣ - ١٣٤ .

ثم يقول مرة أخرى : (... فهذا شرع الله وقدره ووحيه وثوابه وعقابه ، كله قائم بهذا الأصل ، وهو إلحاق النظير بالنظير واعتبار المثل بالمثل ، ولهذا يذكر الشارع العلل والأوصاف المؤثرة والمعاني المعتبرة في الأحكام القدرية والشرعية والجزائية ليدل بذلك على تعلق الحكم بها أين وجدت ... كقولـــه تعالى : ﴿ **ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله** ﴾ [1] وقوله : ﴿ **ذلكم بأنه إذا دعي الله وحده كفرتم ، وإن يشرك به تؤمنوا** ﴾ [2] .

وقد جاء التعليل في الكتاب العزيز بالباء تارة ، وباللام تارة وبإن تارة ، وبمجموعها تارة ، وبكي تارة ومن أجل تارة وترتيب الجزاء على الشرط تارة وبالفاء المؤذنة بالسببية تارة وترتيب الحكم على الوصف المقتضي له تارة وبلما تارة وبأنَّ المشددة وبلعل تارة وبالمفعول له تارة ، فالأول كما تقدم ، واللام كقوله : ﴿ **ذلك لتعلموا أن الله يعلم ما في السموات والارض** ﴾ [3] ، وأن كقوله ﴿ **أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا** ﴾ [4] .. وكي كقوله ﴿ **كي لا يكون دولة** ﴾ [5] والشرط والجزاء كقوله ﴿ **وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا** ﴾ [6] والفاء كقوله ﴿ **فكذبوه فأهلكناهم** ﴾ [7] . وترتيب الحكم على الوصف كقوله ﴿ **يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام** ﴾ [8] .

وقد كتب الباحثون في العلة الأصولية كتبا ودراسات مستقلة ، مثل - تعليل الأحكام ، لمحمد مصطفى شلبي - نشر دار النهضة - بيروت ، إثبات العلة الشرعية بالأدلة العقلية للدكتور أحمد إبراهيم عباس الذروي - نشرته دار الشروق بجده .

---

(١) سورة الانفال :الآية ١٣ .
(٢) سورة : غافر . الآية : ١٢ .
(٣) سورة المائدة . آية : ٩٧ .
(٤) سورة الأنعام . آية : ١٥٦ .
(٥) سورة الحشر . آية ٧ .
(٦) سورة : آل عمران . آية : ١٢٠ .
(٧) سورة الشعراء . آية : ١٣٩ .
(٨)(٨) سورة المائدة . اية : ١٦ . اعلام الموقعين ١/ ١٩٦ - ٢٠٧ .

أما فن المصطلح « أصول الحديث » فإن رجاله يعرفون الحديث الصحيح بأنه « هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا » [1].

وإذا أردنا تعريف العلة عندهم فهم يقولون : « وهي - أي العلل - عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه » [2].

ويقول النووي : « والعلة : عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهــر السلامة منه » [3].

والحديث المعلل . « هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها » [4] وكما أن العلة الأصولية طرحت فيها رسائل علمية وألفت فيها كتب فكذلك العلة عند أهل المصطلح بل إن التأليف فيها أوسع وأقدم ، ومن المؤلفات في العلة عند أهل هذا الفن ما يلي :

- كتاب العلل ، لعلي بن المديني شيخ الامام البخاري ، وهو مطبوع .
- العلل ومعرفة الرجال ، للامام أحمد بن حبل .
- علل الحديث لابن أبي حاتم ، وهو مطبوع .
- العلل الكبير والعلل الصغير ، للترمزي .
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، للدار قطني ، وهو مطبوع .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث للامام الحافظ أبي عمرو وعثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح المتوفي سنة ٦٤٢هـ ط دار الكتب العلمية - بيروت ص ٧ - ٨ ، وكتاب تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للشيخ السيوطي طبع مكتبة الرياض الحديثة ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ١/ ٦٣ وتيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان طبع دار القرآن الكريم - بيروت ١٣٩٩هـ ص ٣٣ ، وكتاب الحديث النبوي - مصطلحة ، بلاغته ، كتبه للشيخ محمد الصباغ ط ٣ المكتب الإسلامي - بيروت ص ٢٣٤ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢ .

(٣) تدريب الراوي ١/ ٢٥٢ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤ .

أصنافها

أما أصنافها فإن ذلك يكون بإضافتها إلى النحو ، لأن العلة بعمومها غير مرادة عندنا فقد اختلف النحويون في اصنافها قديما وكذلك اختلف الباحثون حديثا ، مما أدى إلى ترددي عند تصنيف علل سيبويه ، وفي هذا المبحث سأذكر أصناف العلل معزوة إلى أصحابها .

فأول هؤلاء في التصنيف أبو بكر بن السراج المتوفي سنة ٣١٦هـ وهو يقول في مقدمة أصوله : « واعتلالات النحويين على ضربين ، ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع ، وضرب أخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا ولم رذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفا ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات » (١)

ويأتي في المقام الثاني كتاب الايضاح وصاحبه الزجاجي المتوفي سنة ٣٣٧ هـ حيث قال : « وعلل النحويين بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية .

فأما العلل التعليمية فهي التي يُتوصل بها إلى كلام العرب ، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا ، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهوذاهب وأكل فهو أكل وما أشبه ذلك ... فمن هذا النوع من العلل قولنا : إن زيداً قائم ، إن قيل بم نصبتم زيداً ؟ قلنا بإن لإنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه ، وكذلك قام زيد إن قيل لم رفعتم زيدا ؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه ، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم به ضبط كلام العرب .

---

(١) الأصول في النحو لابي بكر بن السراج تحقيق د. عبد الحسين الفتلي – ط ١ عام ١٤٠٥ طبع مؤسسة الرسالة بيروت – ١/٣٥ .

فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بإن في قوله : إن زيدا قائم ، ولم وجب أن تنصب إن الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو : ضرب أخاك محمدٌ ، وما أشبه ذلك .

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب إن بعد هذا مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهملة ، وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ماقدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو ، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثانٍ ، فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول ، وأي قياس اطرد لكم في ذلك ؟ ... وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في باب الجدل والنظر .. » [(١)] .

ويطالعنا بعد ذلك أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري [(٢)] فيما نقل عنه السيوطي في الاقتراح - بقوله : « اعتلالات النحويين صنفان ، علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ، وهم للأولى أكثر استعملا وأشد تداولاً ، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً وهي : علة سماع وعلة تشبيه وعلة استغناء وعلة استثقال وعلة فرق وعلة توكيد وعلة تعويض وعلة نظير وعلة نقيض وعلة حمل على المعنى وعلة مشاكلة وعلة معادلة وعلة قرب ومجاورة وعلة وجوب وعلة جواز وعلة تغليب وعلة اختصار وعلة تخفيف وعلة دلالة حال وعلة أصل وعلة تحليل وعلة إشعار وعلة تضاد وعلة أولى » [(٣)] .

---

(١) الايضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د. مازن المبارك ط ٤ دار النفائس - بيروت ١٤٠٢هـ ص ٦٤ - ٦٥

(٢) هو الجليس ترجم له السيوطي في بغية الوعاة ٥٤١/١ ، ومن مؤلفاته كتاب ثمار الصناعة . توفي بعد سنة ٣٤٠ هـ كما في البلغة للفيروز ابادي ص ٩١-٩٢ - الهامش .

(٣) الاقتراح في أصول النحو للسيوط ص ٤٧ - ٤٨ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - لمجد الدين الفيروز ابادي تحقيق محمد المصري نشر مركز المخطوطات والتراث بالكويت ط ١ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

ويأتي بعد ذلك ابن جني المتوفي سنة ٣٩٢ هـ بكلام نفيس في العلة ، ومما ذكره يتبين أنه يقسمها إلى عدة أقسام فمرة يقول : (إن علل النحويين على ضربين ، أحدهما واجب لابد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره . والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه كالأول وهو ما لا بد للطبع منه – قلب الألف واواً اللضمة قبلها وياءً للكسرة قبلها أما الواو فنحو قولك في سائر سويئر وفي ضارب ضويرب ، وأما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيره قريطس وقراطيس ، فهذا ونحوه مما لا بد منه ؛ من قبل أنه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة ، فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها ، فهذه علة برهانية ولا لبس فيها ولا تقوف للنفس عنها .

وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها نحو عصيفير وعصافير ألا ترى أنه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة ، وذلك بأن تقول : عُصَيِفور وعصافِوْر » (١) .

ثم نراه مرة أخرى يقول : اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه وغير ذلك ، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها ، وعلى هذا مفاد كلام العرب .

وضرب آخر يسمى علة ، وإنما هو في الحقيقة سبب يجُوز ولا يوجب ، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علة الجواز لاعلة الوجوب ، ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها ، وأن كل ممال لعلة من تلك الاسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه ، فهذا إذا علة الجواز لا علة الوجوب (٢) .

ص ٩١ – ٩٢ وقد حقق د. محمد الفاضل (ثمار الصناعة) في رسالته للدكتوراة .

(١) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق الدكتور محمد علي النجار – دار الهدى للطباعة والنشر– بيروت ط ٢ ١/٨٨ .

(٢) الخصائص ١/١٦٤ .

وقبل ابن جني الرماني المتوفى عام ٣٨٤هـ حيث يقسم العلل إلى خمس : (قياسية وحكمية وضرورية وصحيحة وفاسدة) [١] .

أما السيوطي فإنه يرى أنها صنفان : بسيطة ، وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة ونحو ذلك . ومركبة من عدة أوصاف أثنين فصاعد لتعليل قلب ميزان بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين ، وذلك كثير جدا [٢] .

وهناك من قسمها نظرا إلى ما في كتاب سيبويه من علل فقال : (أما من حيث نوع هذه العلل التي علل بها فقد مر بنا أن أبا عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس قد قسم العلل إلى قسمين ، قسم يطرد على كلام العرب وينساق إلى قانون لغتهم ، وقسم يظهر حكمتهم ويكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ، وأنه رأى القسم الأول يتشعب رلى شعب كثيرة جدا واعتبر المشهور منها أربعاً وعشرين شعبة شرحها التاج بن مكتوم في تذكرته ومثل لها .

وبعد تتبعي للعلة وأنواعها في الكتاب وجدتها بأسماء كثيرة وفي مواضع كثيرة من الكتاب حتى إن بعضها كعلة كثرة الاستعمال والاستخفاف والاستثقال والاستكراه وخوف الالتباس لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحاتها ، لذا فقد رأيت تصنيفها حسب ذكر سيبويه لها ، فكانت أصنافها عندي هي الاستعمال والقياس والاستغناء والاختصاص والمشابهة والقياس ... الخ .

---

(١) هذا التقسيم في كتاب الحدود ص ٥٠ وهو مخطوط أشار إليه الدكتور محمد خير الحلواني في كتابه : أصول النحو العربي ط جامعة تشرين اللاذقية ص ١١٠ ، وأشار إلى هذا الكتاب الدكتور مازن المبارك في كتابه : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٨٩ .

(٢) الاقتراح للسيوطي ص ٥١ - ٥٢ .

فائدتها

تتجلى فائدة العلة كثيرا عند دراسة المسائل النحوية الفرعية ، وذلك أن الحكم النحوي عندما يطلق يستثير السامع لمعرفة السر الذي جعل النحويين يطلقون هذا الحكم دون غيره ، ولذلك فإنه كما قال الدكتور مازن المبارك : « من طبيعة الانسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلة ، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكما عاما فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية ، لذلك فليس غريباً أن يكون السؤال عن العلة قديما وأن يكون التعليل مرافقا للحكم النحوي منذ وجد ، وغرض التعليل هو أن يظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه » [1] .

والحكم النحوي قد يطلق فردا خاصاً بمسألة من المسائل ، لكن هذه المسألة شبيهة بمسائل اخرى فسبيل القياس لا بد منه للجمع بين هذه المسائل في إعطاء الحكم ، والعلة هي الطريق إلى ذلك « فبواسطتها تتسنى ممارسة القياس ، و القياس طريق إلى التعميم » [2] .

« والاتجاه لتعليل الأشياء والظواهر سواء كانت ظواهر لغوية أم احتجاجية أم طبيعية سمة العقل البشري عندما يتجه بنشاطه للكون والحياة ، وعن طريق العلة التي يهتدي إليها يستريح العقل الإنساني ويطمئن ، وينتقل إلى ظاهرة أخرى يعللها ، وهكذا يدفعه الأمل إلى النجاح في تعليل كل شيء .. واللغة ظاهرة اجتماعية تنشأ عندما يوجد مجتمع وتنمو عندما يتيسر لهذا المجتمع ظروف حضارية تسمو به وبالتالي تسمو بلغته فكل ما تعلل به الظواهر اللغوية للغة ما إن يقال إنها أثر بيئة معينة وبشر معينين ، لكن اللغة عندما تكون موضوعاً للدراسة لا يقنع بهذه العلة العامة ويحاول أن يلتمس تعليلا لكل شيء) [3] .

---

(١) العلة النحوية د. مازن المبارك ص ٥١ .

(٢) مجلة الحياة الثقافية ص ١١٠ عدد ٣٦ / ٣٧ .

(٣) الخلاف بين النحويين د. السيد رزق الطويل ط ١ ١٤٠٥ - ١٩٨٥ المكتبة الفيصلية - مكة ص ١٨٧ .

وقد قال ابن جني : اعلم أن علل النحويين - وأعنى بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه وذلك أنها انما هي أعلام وإمارات لوقوع الأحكام ... ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا .. وليس كذلك علل النحويين) [١] .

وقد أشار ابن جني [٢] إلى قول سيبويه (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً) [٣] .

وخلاصة القول أن في العلة فوائد هي :

١- إقناع السائل والمخاطب ولا سيما طلبة العلم .

٢- تظهر خضوع الظواهر لقواعد محدودة .

٣- سبيل إلى القياس .

٤- تبين عن سنن العرب في كلامهم ، وحكمتهم فيما قصدوا إليه من الوجوه وهذا ما ذهب إليه ابن السراج في النوع الثاني من نوعي العلة عنده [٤] .

---

(١) الخصائص ١/٤٨ .

(٢) الخصائص ١/٥٣ .

(٣) سيبويه ط بولاق ١/١٣ .

(٤) الأصول ١/٣٥ .

أثرها في تعليم النحو

ذكرت في حديث عن فائدتها أن التعليل يكون مفيداً في جمع الظواهر تحت قاعدة واحدة ، مما يقرب العلم ويدنيه ، وأن طالب العلم عندما يسمع حكما تتوق نفسه إلى معرفة سر ذلك الحكم ، فيكون السر - وهو العلة هنا - مفيدا في وضوح الحكم لدى ذلك الطالب ، وحسبك بهذا نفعا في تعليم النحو ، ولذا فقد أخذ النحاة بمبدأ العلة منذ فجر النحو الأول على يد أشياخ سيبويه إلى عصر ابن مالك وابن هشام والسيوطي وخالد الأزهري ومحي الدين عبد الحميد وأقرانهم من علماء هذا العصر .

ولست في معرض جمع الآراء وتقصي المسائل ، فلكل ذلك موضعه من البحث وفي هذا التمهيد إشارة تصل إلى ما بعدها فحسب .

القوادح في العلة :

القدح في اللغة لمعان يناسب منها هنا ما قاله الخليل : « والقَدْحُ أُكالٌ يقع في الشجر وفي الأسنان ، والقادحة الدودة التي تأكل الشجرة والسن » [1] .

وفي أساس البلاغة : « ومن المجاز .. وقَادَحه في كذا ناظره ، وتَقَادحا ، وجرت بينهما مُقَادَحة : مُقَاذعَة ، من القدح بمعنى الطعن ، يقال : قَدَح في نسبه وفي عرضه ، وقدح في ساقه ، وهو مستعار من وقوع القوادح في ساق الشجرة .. » [2] .

والمراد هنا ما طعن به في صحة العلة ... وهذه القوادح مبناها على شروط وأوصاف في العلة متى تخلف شرط أو وصف كان تخلفه طعنا في تلك العلة وقدحاً فيها

---

(١) العين ٣/٤٠ .

(٢) الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر . أساس البلاغة طبع عام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م . مادة « قدح .

ومدار البحث فيها على نواح عقلية لا طائل من ورائها ، وذلك لأن الشروط والأوصاف المذكورة في العلل مختلف فيها ، وإذا اختلف فيها وهي أساس البحث في القوادح كان الأمر في القوادح أدعى إلى عدم الثبات والصحة . ومهما يكن من شيء فقد بحثها النحاة المعنيون بضبط الأصول النحوية كالأنباري في كتبه وابن حني في الخصائص ، ولخص ذلك كله السيوطي في الاقتراح فمن هذه القوادح :

النقض :

وهو نقيض شرط الطرد ، فمن النحاة من يوجب في العلة الطرد اقتداء بفعل الأصوليين في أبحاثهم ، مع وجود فرق بين هذا الفن وذاك ، فإن أهل الأصول ، بل بعضهم يشترط في العلة ان تكون مصاحبة للحكم ، يوجد الحكم بوجودها ويعدم بعدمها كعلة الإسكار فإنها سبب للتحريم ، ولا يحرم ما لا يسكر [١] . وعلى هذا سار بعض باحثي أصول النحو فقالوا يشترط اطراد العلة النحوية ، فإن وجدت ولم يوجد الحكم كان ذلك نقضا ، وعد هذا النقض قادحاً من القوادح .

وأضرب لذلك مثلاً يتضح فيه الطرد وهو الشرط وآخر يتضح فيه النقض وهو القادح - وإن لم يكن من صلب بحثي أن أتحدث عن شروط العلة - ولا أرى أن الحديث عن القوادح مما ينبغي بحثه لدي ، لولا لزومه في خطتي ، وما كرهت شيئا كراهتي التقيد بإملاءات من لم يعايش البحث وربما لم يدر عنه شيئا .

فمثال الطرد رفع كل ما أسندا إليه الفعل في كل موضع ، لوجود علة الإسناد ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه .

ومثال النقض بناء حذامِ ورقاشِ وقطامِ ، فقد قيل إنه لاجتماع ثلاث علل هي : التعريف والتأنيث والعدل .

وذلك ينتقض بمثل (أذر بيجان) فقد وقعت فيه ثلاث علل هي العلمية على المكان والتأنيث وزيادة الألف والنون ومع ذلك هو ليس مبنياً [٢] .

---

(١) العدة في أصول الفقه ٥/١٤٣٢ ، ١٤٣٧ .

(٢) خلاصة هذا القادح وأمثلته من : الاقتراح للسيوطي بتحقيق د. محمود فجال ط ١ طبع مطبعة الثغر عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

والقادح الثاني هو تخلف العكس :

ويفهم منه أنه مخالفة شرط العكس في العلة وهو أن يعدم الحكم عند عدم العلة كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديراً ، فإذا وجد الحكم عند عدم العلة كان ذلك عكساً ، كقول بعض النحاة في نصب الظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو زيد أمامك ، فتعلقه بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر ، بل حذف الفعل واكتفى بالظرف منه ، وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظا وتقديرا على ما كان عليه قبل حذف الفعل .

وثالث القوادح عدم التأثير :

وذلك بأن يزاد في العلة وصف لا أثر له في الحكم ولا في العلة ، كأن يقال في (حبلى) أنه امتنع من الصرف لوجود ألف التأنيث المقصورة في أخره ، لأن كلمة (المقصورة) لا أثر لها ، فإنما امتنع بسبب التأنيث لا بسبب أن الألف مقصورة ، قلت وهذا القادح متهافت ليس بشيء .

وحسبك دليلاً على تهافته أن أقواماً من المشتغلين بهذا الفن لم يقبلوه [1] ومنهم ابن جني ، فقد كان يري عكسه [2] .

الرابع : القول بالموجب .

الخامس : فساد الاعتبار .

السادس : فساد الوضع .

السابع : المنع للعلة .

الثامن : المطالبة بتصحيح العلة .

التاسع : المعارضة .

هذه هي القوادح في العلة ، أوردها السيوطي في اقتراحه ، وإنما شرحت ثلاثة منها لتكون دليلاً على سائرها ، ويمكن لمن أراد استيفاءها أن يعود إلى الاقتراح [3] .

---

(١) الاقتراح ص ٣٠٤ .

(٢) ابن جني - أبو الفتح عثمان - الخصائص ٣ ج تحقيق محمد علي النجار ، ط ٢ (بيروت - دار الهدى) ج ١ ص ١٩٤ .

(٣) الاقتراح ص ٢٩٨ - ٣١٤ .

الحدود المقبولة في العلة

حسب تصنيف النحاة للعلة يظهر من بينها تصنيف أبي القاسم الزجاجي ، وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام ، علة تعليمية ، وعلة قياسية ، وعلة نظرية جدلية ، وهو يمثل للأولى بأننا عندما سمعنا : قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب . والفائدة في هذا القسم من العلل التوصل إلى كلام العرب ، فنقيس مالم نسمع على ما سمعنا .

ومثال الثانية أن يُسأل عن نصب إنْ لا سمها في قولنا : إن زيدا قائم ، فيقال لأن (إنْ) وأخواتها شابهت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه . ومثال الأخيرة : كل سؤال في باب إنْ بعد هذا الجواب ، فكل سؤال سيكون جوابه من العلة النظرية الجدلية

ولا شك أن النحاة ، معظم النحاة ، سائرون قريباً من هذا التقسيم ، سواء من جعلها قسمين كابن السراج في الأصول والجليس في ثمار الصناعة ومن جعلها أكثر كالرماني ، فإنهم يكادون يتفقون أن النوع الأول والنوع الثاني داخل ضمن الحدود المقبولة في التعليل . وأما النوع الثالث فإنه على أقل تقدير مكروه غير مستساغ ، ولا يسار إليه إلا بتأول وتكلف .

وكلما سايرت العلة النحو وكانت مفسرة للظواهر ومبينة للحكم فإنها تكون مقبولة ، فإذا جاوزت ذلك كان قبولها مع شيء من النفرة وعدم ارتياح النفس وعلى تجشم واستكراه كما قال ابن جني [1] .

---

(١) الخصائص ١/٨٨ .

ما قيل في شأنها في القديم والحديث

أما العصر القديم فكان زاخراً بالثناء عليها ، فمن الخليل إلى ابن جني إلى الأنباري كلهم إشادة بها وتقرير لمعرفة العرب إياها ، بل ورد عنهم ما يشير إلى معرفة العرب لها ، فقد روى أبو عمرو أنه سمع أعرابياً يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقال جاءته ؟ قال نعم : أليست الصحيفة [١] .

وفي نص الخليل الذي يكثر ذكره في الكتب ، من أنه سئل عن اعتلالات النحويين أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامت في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها .. »[٢].

وقال ابن جني : « .. فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي اسحق ويونس وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر والأصمعي ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور مالا تؤديه الحكايات .. » [٣] .

ونقل الأنباري عن ابن الأعرابي قال : « ... الأسماء كلها لعلة ، خصت العرب ما خصّت منها ، من العلل ما نعلمه ومنها ما نجهله .

وقال أبو بكر : يذهب ابن الأعرابي إلى أن مكة سميت مكة لجذب الناس إليها ، والبصرة سميت البصرة للحجارة البيض الرخوة بها ، والكوفة سميت الكوفة لازدحام الناس بها ...

---

(١) نزهة الألبا ، ص ٣٥ .

(٢) الاقتراح ص ٢٧٦ .

(٣) الخصائص ١/٢٤٨ .

فإن قال لنا قائل : لأي علة سُمي الرجل رجلاً والمرأة امرأة والموصل الموصل ودعد دعدا ؟ قلنا : لعلل علمتها العرب وجهلناها أو بعضها فلم تزل عن العرب حكمة العلم بما لحقنا من غموض العلة وصعوبة الاستخراج علينا » (١) .

على أنه كان من الأوائل من ذمها ولم يعجب بها ، وكان موقفه منها موقف الناقم عليها الكاره لها ، فلم يزل يعير النحويين بها وينتقصهم لأجلها ، فهذا ابن سنان الخفاجي يقول : « إن النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه .. فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلل به النحويون لم يثبت معه إلا الفذ الفرد ، بل لا يثبت منه شيء البتة ، ولذلك كان مصيبا من يقول هكذا قالت العرب ، من غير زيادة على ذلك . » (٢)

وحسبك بالسهيلي بصراً بالنحو وبصيرة ، ومع ذلك فقد شنَّع على النحويين غاية التشنيع في مسألة العلة ، مع تعليله هو كثيرا من المسائل (٣) .

ومع أنه لا يعم التعليلات كلها ، إلا أن كلامه فيها قوي شديد ، قال في نقد علل الممنوع من الصرف : « .. وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لا نتفع بنقلهم ولم يكثر الحشو في كلامهم ، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم ، حتى ضربوا المثل بهم فقالوا : (أضعف من حجة نحوي (٤) .

---

(١) الأنباري ، محمد بن القاسم . الأضداد . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت - عام ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م) ص ٧ -٨

(٢) سر الفصاحة ص ٣١ نقلا عن : رأي في بعض الأصول اللغوية . لعباس حسن طبع مطبعة العالم العربي بالقاهرة عام ١٢٧١هـ - ١٩٥١م ص ٣١ .

(٣) انظر : الروض الأنف ٢/ ٢٦٠ ، ١ , ٧٥ . طبع مكتبة الكليات الأزهرية ومعه السيرة النبوية لابن هشام بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد .

(٤) عجز بيت وصدره ترنوا بطف فاتن فاتر .. وقبل هذا البيت
قوله : مرت بنا هيفاء مجدولة *** تركية تنمى لتركي

وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وزنواع من التناقض .. » [١] .

وأما ما قيل في شأنها في العصر الحديث ، فقد بينته في الفصل الأخير من البحث عند الحديث عن علاقة العلة عند سيبويه بالعلة الفلسفية واكتفي بذاك عن ذكره هنا .

(١) أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي . أمالي السهيلي تحقيق محمد ابراهيم البنا (القاهرة–مطبعة السعادة) ص ١٩

موقفنا من العلة

بماذا أجيب في هذا الموضع من البحث ولما يتبين القاريء إلا نتفا يسيرة عن موضوع ربما قرأ عنه لأول مرة ، هل أجيب بالاستحسان ، فيطلع ، على مالا يحب ، أو أذهب مذهب السهيلي وابن سنان الخفاجي ، فيطلع القاريء على ما يعجبه ويسره فيها ؟

ورأيي المجرد عن القاريء هو أن موقفنا من العلة ينبغي أن يبنى على دراستها دراسة متأنية لا متعصبة هوجاء ، فنقبل منها ما ساير النحو وأظهر أحكامه ، وهو كثير ، بل جل أنواع التعليل ، وإذا ثبت لدينا شيء من التعليل فيه تعقيد والتواء وتجانس مع التعليل الفلسفي كما يذهب إليه المحدثون فإنه ينبغي حينئذ أن ينبذ ذاك .

وخلاصة الأمر أن العلة النحوية محكمة سديدة النظر ، غير أنه أصابها من سهام أدعياء التحديث سهم في مقتل ، فبدت للناس في صورة شيطان ولو سلمنا لهم بذلك ، لاتجه سهم آخر إلى النحو كله وقد اتجه ، ومن ثم إلى القرآن والسنة وذلك ما يهفون إليه ويتمنون القضاء عليه وأنى لهم .

الفصل الأول

تعليلات أشياخ سيبويه

أنواعها ، خصائصها ، غايتها ، أثرها في تأصيل مقاييس النحو.

المبحث الاول : أنواعها

بين يدي المبحث

إن المتمعن فى كتاب سيبويه يلحظ ترسمه الشديد لخطا أشياخه ، وإذا كان سيبويه يكثر من التعليل فى كتابه فإن الغرابة تزول إذا عرفنا أن ذلك هو نهج أشياخه فى آرائهم التي حذقها وسطرها في كتابه .

وهذه الدراسة تمكننى من الإحاطة بتعليلات شيوخه لأنفذ من خلالها إلى تعليلاته وهل سار على الدرب نفسه أو خالف ، وما مقدار الزيادة إن كان قد زاد وما نوع المخالفة إن كان قد خالف.

وأقول ابتداء إن أشياخ سيبويه عليهم رحمة الله تميزوا بظاهرة التعليل وإن لم يكثروا من ذلك إكثار سيبويه منه ، وقد تبين لي من خلال دراستى لتعليلاتهم أنهم عللوا بهذه الأنواع :

السّماع (الاستعمال) ، القياس ، الاختصاص ، الاستغناء ، أمن اللبس ، التعويض ، التوهم ، التخفيف ، القبح ، قرب الجوار ، الكراهة ، المعنى ، المشابهة .

وتختلف هذه الأنواع من حيث كثرة ورودها أو قلته فى الكتاب ، ولكن ذلك لا يهمنا كثيراً - بقدر ما يهمنا ذكرها والالتفات إليها ، لأن ذلك دليل على تشعب العلة عندهم وكثرة أنواعها .

ولا أدعى اننى قد أحطت علما بجميع أنواع عللهم ، ذلك لأن بعض العلل صرح هؤلاء الأشياخ أو تلميذهم باسمها ، وثمّة علل لم يذكروا تسميتها وإنما اكتفوا بإيضاحها فأنشأت مصطلحات تدل عليها وذلك مثل : الاختصاص ، وما دام الأمر كذلك فقد يفوتنى بعض العلل مما لا أراه يدخل فى مسمى العلة بينما يراه غيرى كذلك . وأود الإشارة هنا أيضا إلى أنه قد يوجد فى بعض النصوص أكثر من علة وعندئذ أتناول بالإيضاح أبرزها مشيراً إلى سائرها دون احتفال بها ، كما أنه قد يفهم من النص أنه علة معنى أو غير ذلك - وذلك عند عدم التصريح باسم العلة - وحينئذ أضع هذا النص فى المكان الذى أراه لائقاً به دون أن يعنى هذا خلوه من العلة الأخرى .

كما أود أن أشير إلى أنه من منهجى في هذا المبحث وفى غيره أن أبدأ بسرد النصوص المشتملة على العلة مسترشدا فى بيان النص وعلته بكتب النحو الأخرى المتقدمة منها والمتأخرة مقتصرا على ما يشفى الغليل وكلما كان الأمر بحاجة إلى وضوح زدت المراجع التى توضحه وتبينه حتى أراه مكتفياً ، ثم فى نهاية تلك النصوص جميعاً أبين بالدراسة والتحليل مجموع تلك العلل وما فيها من خصائص وسمات ، ثم أنتقل إلى الفصل الآخر وهكذا ، غير أنى أقتصر فى سرد النصوص الدالة على أنواع العلة على نماذج أختارها إذا كان النوع كثير النصوص ، أما إذا كانت النصوص الواردة فى نوع من الأنواع قليلة فإنى أسردها بكاملها مشيراً إلى أن ذلك فقط هو ما ورد حسب علمي ، وأحياناً أقدم بكلمة أمام النص توضح قاعدة عامة أو جزئية من الجزئيات وتجعل النص واضح القصد بين المراد - والله المستعان .

أولا : التعليل بالسماع (الاستعمال) .

السّماع أصل من أصول الاحتجاج عند النحويين ، فإذا سُمِع النصُّ من العربي كان استعماله له على ذلك الوجه حجة يُحتج بها لتأكيد القاعدة أو إثبات القياس ، «واعتماد سيبويه على سماع الخليل وافر في الكتاب ، وفي مواضع منه نجده يعلل الظاهرة بكونها مسموعة وكثيرة » [١] .

واستعمال العرب لبعض الأدوات والجمل والأحكام قد يكون كثيرا ، فتكون هذه الكثرة علة مؤدية إلى التغيير أو الحذف ليخف الأمر على المتكلم [٢] ، لأن العرب إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج [٣] ، لكنه ليس كل شيء يكثر في كلامهم يُغيَّر عن الأصل ، لأنه ليس بالقياس، فكرهوا ترك الأصل [٤] ، وقد يكون استعمالهم قليلا فيكون مدعاة للثبات والاستمرار على منحى معين لعدم الحاجة إلى التخفيف .

والعرب تكره بعض الاستعمالات وتجتنب أخرى مراعاة للسامع (مِنْ) أن يلتبس عليه الأمر ، أو مراعاة للمعنى المراد أن يُنتقص منه شيءٌ ، وهم أيضا يستغنون بشيء عن شيء لا سيما حين يكثر الكلام المستعمل .

كل هذه المعاني تندرج تحت هذا النوع (الاستعمال) ، بل هي ذات علاقة وطيدة به ، وسيتجلى - بإذن الله - في النّماذج التي سأعرضها أهمية الاستعمال في التعليل وكيف أنهم اعتمدوه في احتجاجهم .

---

(١) الحلواني ، محمد خير ، الاحتجاج النحوي أصوله ومناهجه ، (رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية الآداب جامعة عين شمس القاهرة ، عام ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٢) سيأتي التعليل بالتخفيف مستقلا في ص ٥١ .

(٣) سيبويه ، أبو بشر عمرو ، الكتاب ٢ جـ ، (مصر ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق عام ١٣١٦ هـ) جـ ١ ص ٢٩٤ .

(٤) الكتاب ١/٣١٧ - ٣١٨ .

أولا : تحليل يونس

١ - علة حذف الهاء من (أمه) في النداء :

قال سيبويه : حدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أم لا تفعلي ، جعلوا هذه الهاء بمنزلة ها طلحة إذ قالوا : يا طلحَ أقبل ، لانهم رؤها متحركة بمنزلة هاء طلحة فحذفوها ، ولا يجوز ذلك في غير المضاف ، وإنَّما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتهما في النداء كما قالوا يا صاح في هذا الاسم [١] .

قال السيرافي : « .. ويجوز حذف التاء على وجه الترخيم كما حكاه يونس عن العرب ، فيقال : يا أمُ ويا أبَ ، كأنه قدَّره يا أمَّه ، ياأبَه ، ثم رخَّم ، كما يقال : يا شا ادجني ويا نخلَ ما أحسنَكِ [٢].

ويظهر في هذا النص تظافر العلل فالقياس جلي فيه ، فإنه يقيس على (هاء) طلحة كما يقيس على الحذف من (صاحب) إضافة إلى العلة التي نحن بصددها وهي كثرة الاستعمال .

٢ - علة إفراد (منا) و (منى) و (منو) في الاستفهام بمن عن نكرة :

الأصل في هذه المسألة هو الاستفهام بـ(من) عن نكرة ، وذلك أنك إذا قلت : رأيت رجلين يقال لك : مَنَين ، وإذا قلت : جاء رجلان قيل لك : منَان ، وإذا قلت جاء رجال قيل منون ، وفي مررت برجال يقال : مَنِين ، وهكذا غير أن يونس يروي سماعاً عن العرب خلاف هذا حيث تستعمل (من) مفردة دائما، قال سيبويه : (حدثنا يونس أن قوما يقولون أبداً منا ومني ومنو عنيت واحدا او اثنين أو جميعاً في الوقف وإنما فعلوا ذلك بمن لأنهم يقولون : من قال ذلك فيعنون ما شاؤوا من العدد [٣] .

---

(١) الكتاب ١/٢١٧ - ٢١٨ .

(٢) السيرافي ، أبو سعيد ، شرح كتاب سيبويه (نسخة مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، ٥ج) جـ٣ ص ٤٩ .

(٣) الكتاب ١/٢٧٨ .

فيونس يعلل لهذا الحكم بالاستعمال الأصلي لـ «من» إذ أن «من» في استعمالهم عامة سواء كان المسؤول عنه جمعاً أم مثنى أم مفردا كل ذلك سواء عندهم .

ثانيا : تعليل يونس والخليل

١- تعليل تنكير (مائة درهم) :

قال سيبويه : « .. وزعم يونس والخليل أن مائة درهم نكرة ، لأنهم يقولون : مائة الدرهم التي تعلم ..» [1]

(١) الكتاب ١/٢١٣ .

ثالثا : تعليل الخليل

١- علة حذف نون الوقاية من « إني وكأني ونحوها » :

قال سيبويه : « فإن قلت : ما بال العرب قد قالت إني وكأني ولعلي ولكني ، فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف ، فلما اجتمع كثرة استعمالهم إياها وتضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء »[١] .

والتي تلي الياء إنما هي نون الوقاية ، وحذفها عند سيبويه للعلة التي ذكرها وهي كثرة استعمالهم إضافة إلى أنهم يستثقلون التضعيف في كلامهم وإنني وكأنني فيها تضعيف للنونات وتوالٍ يثقل النطق ، والعادة في توالي الأمثال حذف بعضها ، وما كثر استعماله عندهم فهم أحوج إلى تخفيفه من الثقل لأن الكثرة تستدعي السهولة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفراء لا يرى هذه العلة ، والعلة عنده أن هذه الأدوات لا تشبه الأفعال والنون إنما أصلها أن تدخل في الأفعال ، فأما « ليت » فإنه قد خرج على وزن الفعل فهو يشبه قام وقال من حيث الحركات والسكنات ، لذلك فإنه يقوي فيه ذكر النون ويضعف حذفها[٢] .

٢- علة حذف العامل في « مرحباً وأهلاً » :

قال سيبويه : « ... ومن ذلك قولهم : مرحباً وأهلا . وإن تأتني فأهل الليل والنهار ، وزعم الخليل حين مثّله أنه بمنزلة رجلٍ رأيته سدد سهماً فقلت : القرطاسَ ، أي أصبت القرطاس ، اي انت عندي من من سيصبه ، وإن اثبت سهمه قلت : القرطاس اي قد استحق وقوعه بالقرطاس فانما رأيت رجلاً قاصدا إلى مكان أو طالباً أمرا فقلت : مرحباً وأهلاً ، أي أدركت ذلك وأصبت ، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، فكأنه صار بدلاً من : رحُبت بلادُك وأهِلت »[٣] .

---

(١) الكتاب ١/٣٨٦ .

(٢) السيرافي ٣/١٥٠ .

(٣) الكتاب ١/١٤٩ .

فحذف الفعل العامل هنا لأنه قد كثر استعمال هذا الأسلوب بحذفه وتقدير الناصب أتيت أهلا ومرحبا وإن تأتني فتأتي أهل الليل والنهار على معنى أنك تأتي من يكون لك كالأهل بالليل والنهار ، وقد قدره سيبويه برحبت بلادك لأنه أراد أن يرده الى فعل من اللفظ نفسه .

ثم قال الخليل وإن أثبت سهمه قلت القرطاسَ ، بالنصب كما في طبعتي الكتاب وفي «السيرافي» بالرفع ، وهو الذي أراه ، لأن المؤلف رحمه الله قد انتهى من سياق عبارة النصب ثم مال إلى الوجه الآخر وهو الرفع والعامل أيضا محذوف وقدره بقوله استحق [1] .

قلت وحق له ان يعلل بالكثرة ، فقد ورد في القران الكريم أربعة وعشرون موضعاً فيها حذف العامل [2] منها قوله تعالى : ﴿ فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة ﴾ [3] وقوله تعالى ﴿ فآمنوا خيرا لكم ﴾ [4]

٣ - علة حذف الخبر بعد «لولا» :

قال سيبويه : « هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء ، وذلك قولك لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، وكأن المبني عليه الذي في الإضمار « كان في مكان كذا وكذا » ، فكأنه قال : لولا عبد الله كان بذلك المكان ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من إمّالا ، زعم الخليل أنهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إمالا ، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام ومثل ذلك حينئذٍ الآن إنما تريد واسمع الآن ، ... فحذف هذا لكثرة استعمالهم ... » [5] .

---

(١) انظر السيرافي ٢/٧٧ .

(٢) عضيمة ، محمد عبد الخالق ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ١١ج (مصر ، مطبعة السعادة ومطبعة حسان)القسم الثالث جـ ٢ ص ٢٠٧ - ٢١١ .

(٣) النساء آية ٣ .

(٤) النساء آية ١٧٠ .

(٥) الكتاب ١/٢٧٩ .

وإلى حذف خبر المبتدا لكثرة الاستعمال ذهب المبرد و الرماني وأبو سعيد السيرافي وابن يعيش[1] وغيرهم [2] .

وقد مال الكسائي زعيم الكوفين عن هذا الرأى ، ورأى أن الاسم الذي بعد لولا ليس مبتدأ بل هو فاعل لفعل محذوف ووافقه الأنباري والمالقي وابن مالك [3] ، بينما يرى الفراء أنه مرفوع بلولا نفسها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل [4].

٤- تعليل فتح تاء طلحة في النداء:

قال سيبويه : « وزعم الخليل أن قولهم : يا طلحةَ أقبل يشبه (يا تيمَ تيمَ عدي) من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئو بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً ، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء ... » [5] .

---

(١) المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، ٤ج ، تحقيق د. عضيمة ، (بيروت علام الكتب) جـ٣ ص ٧٦ . الرماني أبو الحسن علي بن عيسى ، معاني الحروف ، ط ٣ ، تحقيق د. عبد الفتـاح شلبي (جده ، دار الشروق ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ص ١٢٣ . شرح السيرافي ٣/٢ . ابن يعيش ، يعيش بن علي ، شرح المفصل ، ١٠ ج ، (مصر ، إدارة الطباعة المنيرية) جـ ١ ص ٩٥ .

(٢) كابن الشجري ، هبة الله بن علي ، الأمالي الشجرية ، ط١ ، ٢ج (الهند - مطبعة دائرة المعارف العثمانية عام ١٣٤٩هـ) جـ ٢ ص ٢١٠ . وابن هشام ، جمال الدين الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ٢ ج ، وعليه حاشية الأمير ، (مصر - دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه) جـ ١ ص ٢١٥ .

(٣) الأنباري ، كمال الدين أبو البركات ، الأنصاف في مسائل الخلاف ط٤ ٢ ج ومعه كتاب الانتصاف من الأنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد ، (مصر - دار إحياء التراث العربي عام ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م) جـ ١ ص ٧٥ . المالقي ، أحمد بن عبد النور ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، ط٢ ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط (دمشق - دار القلم عام ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م) ص ٣٦٢ . ابن مالك ، جمال الدين محمد ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات (القاهرة - دار الكاتب العربي عام ١٣٨٨ هـ - ١٩٨٧م) ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٤) الفراء أبو زكريا يحي بن زياد ، معاني القرآن ط٢ ، ٣ ج (بيروت عالم الكتب ١٩٨٠م) جـ ١ ص ٤٠٤ الرضي ، محمد بن الحسن الاستراباذي ، شرح الكافية ، ط ٣ ، ٢ج ، (بيروت - دار الكتب العلمية ، عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) جـ ١ ص ١٠٤ .. الإنصاف ٧٠/١ .

(٥) الكتاب ٣١٥/١

فالعرب تستعمل طلحة إذا حذفت منها التاء مفتوحة الحاء ، وذلك في الترخيم ، فلما كان الأمر كذلك تركوا التاء مفتوحة حين جاؤوا بها ولم تُغيِّر حركتُها ، قال السيرافي : « ... ومثله مما دخل ولم يُغير قولهم : يا طلحة ، كأنه رخَّم ، فاقل يا طلح ، ثم أدخل الهاء ولم يغير حكم الترخيم فأتبعها الحاء » [(١)] .

قلت : ومثل الهاء في (طلحة) الهاء في (أميمة) في قول النابغة :

كليني لهم يا أميمةَ ناصب *** وليل أقاسيه بطيء الكواكب [(٢)]

قال الأعلم : « فأدحل الهاء توكيدا وهو يريد الترخيم ، فحركها بحركة ما قبلها ، ولو لم ينو إقحامها لبناها على الضم » [(٣)]. قلت : ولا أرى ادعاء الحذف للترخيم وإعادة المحذوف توكيدا ، فالعرب تستعمل الحاء مفتوحةً هكذا قبل نطقهم بالهاء ، فلما نطقوا بالهاء أتبعوها حركة ما قبلها في لغة من لغاتهم ، هذا رأيي ، والذي دعا السيرافي والأعلم إلى رأيهما هذا هو بعض إشارات في النص لا يتعين فيها ما فهماه مثل قوله : فلما ألحقوا الهاء ...» وقد ذكر السيوطي مجمل أراء العلماء في المسألة حيث قال : «سمع من كلام العرب مثل يا عائشة بفتح التاء ، قال النابغة : كليني لهم يا أميمةَ ناصب ، الرواية بفتح أميمة ، فاختلف النحاة في تخريج ذلك ، فقال ابن كيسان : هو مرخم ، وهذه التاء هي المبدلة من هاء التأنيث التي تلحق في الوقف ، أثبتها في الوصل ، إجراءً له مجرى الوقف ، وألزمها الفتح إتباعاً لحركة آخر المرخَّم المنتظر .

وذهب قوم منهم الفارسي إلى أنها أقحمت ساكنة بين حرف آخر المرخم وحركته ، فحركت بحركته ، ودعاهم إلى القول بزيادتها حشوا أنها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كُمل ووجب بناؤه على الضم .

---

(١) السيرافي ٣/٤٧ .

(٢) من أبيات الكتاب .

(٣) الأعلم الشنتمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ط ١ ٢ج ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، (الكويت ، منشورات معهد المخطوطات العربية عام١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) جـ١ص ٥٥٦ . والمسألة في : المقتضب ٤/٢٢٧ - ٢٢٩ ، وابن يعيش ٢/١٠ .

وذهب آخرون منهم سيبويه إلى أن التاء زيدت آخراً البيان أنها التي حذفت في الترخيم ، وحركت بالفتح إتباعا ، وعلى هذه الأقوال الاسم مرخم .

وقيل إنه غير مرخم ، والتاء غير زائدة ، بل هي تاء الكلمة حركت بالفتح إتباعاً لحركة ما قبلها والاسم مبني على الضم تقديرا ، كما أن الأول من (يازيد بن عمر) كذلك وهذا ما اختاره ابن مالك في « شرح التسهيل » ، بعد جزمه بقول سيبويه في «التسهيل» ، واختاره أيضا ابن طلحة » [1].

و إذا أردنا أن نربط هذه الجزئية بالمسألة الأصلية فإننا نقول : إن من المسائل التي اختلف فيها النحاة مسألة تكرير المنادى ، أو قل مسألة دخول منادى بين المنادى الأول والمضاف إليه ومثالهم فى ذلك يا تيم ، تيمَ عدى من قول الشاعر :

يا تيمَ تيمَ عدىّ لا أبَالكمُ * لا يُلقينّكُمْ فى سوأةٍ عُمرُ**[2].

فإن للنحاة فى هذه المسألة ثلاثة أقوال :

١- قول سيبويه والمبرد فى أحد قوليه : إن (تيمَ) الأولى منادى مضاف إلى (عدى) و(تيمَ) الثانية مقحمة للتوكيد .
٢- قول المبرد الآخر : إن (تيمَ) الأولى مضافة إلى محذوف و(تيمَ) الثانية مضافة إلى مذكور(عدي) واستغني بالمذكور عن المحذوف .
٣- قول السيرافى : أن أصلها يا تيمُ تيمَ عدى ويكون (تيمَ) الثانى نعتا للأول ثم أتبعت حركة الأول حركة الثانى [3] .

---

(١) السيوطي ، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢ ج بتصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني . (لبنان ، بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر) جـ ١ص ١٨٥ .

(٢) من أبيات الكتاب .

(٣) خلاصة هذه الآراء من : السيرافي ٣/٤٧ . النكت ١/٥٥٥ وانظر المقتضب ٤/٤٧ حاشية ٢ .

هذا وقد يقول قائل إن هذا النص وارد فى التعليل بكثرة الاستعمال فأقول له إنما يكون من باب كثرة الاستعمال بالنظر إلى ما فيه من إقحام الهاء بعد حذفها ، على رأي ، أما بالنظر إلى كونها مفتوحة فهو كما أوردته والله أعلم .

٥- تعليل بناء « أمس » :

قال سيبويه : « وسألته عن (أمس) اسم رجل فقال مصروف ، لأن (أمس) ههنا ليس على الحد ، ولكنه لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة ، كما فعلوا ذلك بـ(أين) وكسروه كما كسروا (غاقِ) » إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب ، كما أن حركة (غاق) لغير إعراب ، فاذا صار اسماً لرجل انصرف ، لأنك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع ، كما أنك إذا سميت بـ(غاق) صرفته »[١]

وحاصل هذا أن (أمس) كان حده أن يكون معرفة بالألف واللام نكرة بتجريده منهما كاليوم والحين ، ولكنه لما كثر في الكلام وكان من الظروف ، والظروف منها ما يلزم حالة واحدة مثل (أين) عدلوا عن أصله وهو التعريف بالألف واللام وبنوه على الكسر ، وشُبِّه كسره بكسر (غاق) المبني فإذا سمي به رجل فقد نقل إلى غير موضعه فينصرف كما أن (غاق) ينصرف إذا سمي به ، قال في شرح عيون كتاب سيبويه : « .. يعني أن أمس كان أصله أن يكون معرفة بالأف واللام ونكرة دونهما كاليوم والحين ونحوهما من الظروف ، ولكنهم عدلوه عن الألف وجعلوه معرفة دونهما فاجتمع فيه العدل وأنه لا يتصرف ، أعنى أنه لا يكون إلا لليوم الذي يليه يومك وأنه كثر في كلامهم فلما اجتمعت هذه الأشياء فيه بنوه وحرك آخره بالكسر تشبيها بـ(غاق) ، لأنها حركة لغير إعراب كحركة غاق »[٢] .

---

(١) الكتاب ٢/٤٣ .

(٢) القرطبي ، أبو نصر ، هارون بن موسى ، شرح عيون كتاب سيبويه ، ط ١ ، تحقيق د. عبد اللطيف عبد ربه (القاهرة – مطبعة حسان ، عام ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م) ص ٢٠٤ – ٢٠٥ .

ويتفق الحجازيون والتميميون على بناء (أمس) الظرفية ، لأنها متضمنة معنى (في) ويختلفون في (أمس) إذا كانت غير ظرفية ، فهي مبنية عند الحجازيين معربة ممنوعة من الصرف عند بني تميم في الحالات الإعرابية الثلاث عند بعضهم وفي حالة الرفع فقط عند جمهورهم ، ويبنونه على الكسر في حالتي الجر والنصب [1] وأما بناؤه على الكسر دون سائر علامات البناء فعند الخليل لتشبيهه بـ (غاق) وقال غيره للتخلص من التقاء الساكنين الميم والسين والأصل في التخلص الكسر [2] .

٦- تعليل امتناع (كلهم) من ان يبنى على غيره '

قال سيبويه : وزعم إنه يستضعف إن يكون (كلهم) مبنيا على اسم أو غير اسم ، ولكنه يكون مبتدأ ، أو يكون (كلهم) صفة ، فقلت : ولم استضعفت أن يكون مبنيا ؟ فقال : لأن موضعه في الكلام أن يُعَمّ به غيره من الأسماء بعدما يذكر ، فيكون كلهم صفةً أو مبتدأ ، فالمبتدأ قولك : إن قومك كلُّهم ذاهب ، أو ذكر قوم فقلت : كلُّهم ذاهب فالمبتدأ بمنزلة الوصف ، لأنك إنما ابتدأت بعد ما ذكرت ولم تبنه على شيء فعممت به وقال : أكلت شاة كل شاة حسن ، وأكلت كل شاة ضعيف ، لأنهم لا يعمون هكذا فيما زعم الخليل وذلك أن (كلُّهم) إذا وقع موقعا يكون الاسم فيه مبنيا على غيره شبه بأجمعين وأنفسهم ونفسه ، فالحق بهذه الحروف ، لأنها إنما توصف بها الأسماء ولا تبنى على شيء، وذلك أن موضعها من الكلام أن يعم ببعضها ويؤكد ببعضها بعد ما يذكر الاسم ، إلا أن كلهم قد يجوز فيها أن تبنى على ما قبلها وإن كان فيها بعض الضعف ، لأنه قد يبتدأ به ، فهو يشبه الأسماء التي تبنى على غيرها » [3].

---

(١) ابن هشام ، جمال الدين الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ط ٣ ، ٣ج ، وعليه ضياء السالك لمحمد عبد العزيز النجار (القاهرة – مطبعة السعادة عام ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م) جـ ٣ ص ٣٨٢ – ٣٨٥ .

(٢) الأنباري ، كمال الدين أبو البركات ، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار (دمشق) مطبعة الترقي مطبوعات المجمع العلمي بدمشق عام ١٢٧٧ هـ – ١٩٥٧م) ص ٣٢ . المقتضب ٣/١٧٣ ، ابن يعيش ٤/٦٠ ابن الشجري ٢/٢٦٠ .

(٣) الكتاب ١/٢٧٤ .

فالعلة في ضعف كونه مبنيا على غيره هي أن العرب استعملته لتعم به غيره من الأسماء سواء كان العموم عن طريق الوصف أو بمنزلة الوصف كالمبتدأ ، ولذلك فإنه يحسن قولهم : أكلت شاة كل شاة ، وأما قولهم : أكلت كل شاة فضعيف ، لأن العرب لا تستعمل (كل) ولا تعم بها هكذا ويلحظ أيضا التعليل بالقياس ، فإنه يقيسها على أجمعين وأنفسهم من حيث كان التوكيد وأردا فيها أيضا ، وهو المعنى الثالث من معاني كل ، فإنها تفيد الابتداء والنعت والتوكيد ، والنظر إلى المعنى وارد أيضا فإنه جعل المبتدأ بمنزلة الوصف في المعنى .

ولقد وقفت طويلا أمام ما يشبه الاعتراض على كلام الخليل من علم بارز في هذا العلم - علم النحو - ذلكم هو الشيخ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - وذلك حين قال : «في كتاب سيبويه نص يمنع وقوع (كل) المضافة للنكرة مفعولا بـه ، قال : .. وأكلت كل شاة ضعيف ، لأنهم لا يعمون هكذا فيما زعم الخليل،لم يعلق السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه على هذا النص شيئا وهذا الذي منعه سيبويه والخليل قد جاء كثيرا في القرآن الكريم »[1] ثم ذكر ستا وثلاثين آية [2] جاءت فيها (كل) المضافة الى النكرة مفعولا ، فمن ذلك ﴿ وإن يروا كلَّ آية لايؤمنوابها ﴾[3] ﴿ وسع ربي كلَّ شيء علما ﴾[4]، ﴿ و حشرنا عليهم كلَّ شيء قبلا ﴾[5] ﴿ وخلــق كلَّ شيء ﴾[6] ﴿ وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر ﴾[7] ... الى غير ذلك من الآيات .

---

(١) عضيمة ، محمد بعد الخالق ، فهارس كتاب سيبويه ، ط ١ ، (القاهرة ، مطبعة السّعادة ، عام ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م) ص ١٩ - ٢٠ . ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ٢/٣٦٤ .

(٢) المصدر السابق ٢/٣٦٤ - ٣٦٦ .

(٣) السّورة : سورة الأنعام . الآية ٢٥ .

(٤) السورة : سورة الأنعام . الآية ٨٠ .

(٥) سورة الأنعام . الآية ١١١ .

(٦) سورة الأنعام . الآية ١٠١ .

(٧) سورة الأعراف . الآية ١٤٦ .

ع ذلك فالاعتراض ما زال قائما من حيث إن الآيات التي أوردها وردت بالأسلوب
الذي ورد به (أكلت كل شاة) وعلى فرض أنه ضعيف وليس بممنوع فهل يُخرَّج
على الضعيف ؟ .

ل الخليل رحمه الله لا يريد بحكمه هذا الإطلاق ، وإنما يريد أنَّ كل أسلوب في
قولهم أكلت كل شاة وصياغته فإنه ضعيف ، لأن العرب لم تكن طريقتهم في
م هكذا ، وإنما يكون العموم في أجزاء معينة ، وعلى هذا الفهم يكون الخطب سهلا
ن أكلت كلَّ شاة لِزيد ،أو في الزريبة ، ولكن كل شاة هكذا دون تقيد أمر لمتستعمله
ب - لعله يريد هذا - ، ويشجعنى على هذا الزعم قول ابن هشام (فإذا قلت أكلت
يف لزيد كانت لعموم الأفراد ، فإن أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء
احد ، ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان ﴿ كذلك يطبع الله
كل قلب متكبر جبار ﴾ [١] بترك تنوين قلب وتقديرُ (كل) بعد قلب ليعم أفراد
ب كما عم أجزاء القلب » [٢] .

وفي شرح عيون كتاب سيبويه توضيح لمراد الخليل على ماذهب إليه - وإن لم
ن تفسيرا لهذا التعارض ، يقول : « إن كلهم مشبه بأجمعين وأنفسهم ، وأجمعون
ها ، وأنفسهم يؤكد بها بعد ما يذكر الاسم ، فكذلك ينبغى أن يفعل بكلهم لأنها أخت
ين في العموم والتوكيد وأخت أنفسهم في التوكيد ، إلا أنها قد تبنى على ما قبلها
سعف من الكلام ، لأنها تخالف أجمعين في أنه تبتدأ ، فهي تشبه الأسماء التي تبنى
غيرها لذلك » [٣] .

وقد قسّم ابن هشام [٤] (كل) إلى قسمين ، باعتبار ما قبلها وباعتبار ما بعدها
نا هنا القسم الأول فإنه ينقسم أيضا إلى ثلاثة أقسام :

سورة غافر . آية ٣٥ .
المغنى ١/١٦٤ .
شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٤١ .
المغنى ١/١٦٤ ، ١٦٥ .

١- أحدها أن تكون نعتا لنكرة أو معرفة فتدل على كماله ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى ، نحو : أطعمنا شاة كل شاة .

٢- أن تكون توكيدا لمعرفة أو لنكرة محدودة ، و فائدتها العموم ، ويجب إضافتها إلى ضمير راجع إلى المؤكد نحو : ﴿ فسجد الملائكة كلهم ﴾ (١) .

٣- ألا تكون تابعة ، بل تالية للعوامل فتقع مضافة للظاهر نحو ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ (٢) وغير مضافة نحو : ﴿ وكلا ضربنا له الامثال ﴾ (٣)...

ولقد دفعني هذا الأمر إلى أن أعيد النظر وأقلب الفكر فيما قاله النحويون في (كل) عسى أن أظفر بتخريج أو شرح لهذه النقطة يزيل التناقض ، لا سيما وأن شيخنا عضيمة رحمه الله قال في نهاية كلامه : « ليس من غرضي أن أوجه نقدا لسيبويه ، وإنما هي مسائل تعذر علي فهمها فذكرتها لعل غيري يستطيع لها حلاً وتوفيقا ويدفع ما بينها من تعارض » (٤) .

ونظرت في نص سيبويه مرارا فرأيته يقول إن الخليل يستضعف أن يكون كلهم مبنياً على اسم أو غير اسم .. ويقول أكلت كل شاة ضعيف .. ويقول إلا أن كلهم قد يجوز فيها أن تبنى على ما قبلها وإن كان فيها بعض الضعف ... ، وهذا يخالف ما ذكره شيخنا رحمه الله ، فإن نص الخليل لا يمنع وإنما يضعّف ، ثم أن الخليل وسيبويه لم يصرحا بأنه لا يقع مفعولا ، وإنما الذي ذُكر أن الأسلوب هكذا أكلت كل شاة ضعيف ، ويفهم من كلامهما أن الضعف حاصل بسبب وقوع كل في موقع يبنى فيه الاسم على غيره ، وكل موقع كهذا فإن العرب يشبهون (كُلاًّ) فيه بأجمعين وأنفسهم فلا تذكر إلا بعد اسم تكون بمثابة التأكيد له .

---

(١) السورة : سورة ص الآية : ٧٣ .

(٢) السورة : سورة المدثر الآية : ٣٨ .

(٣) السورة : الفرقان . الآية : ٣٩ .

(٤) فهارس سيبويه ص ٢٠ .

وبعد ، فلا أدعي أنني وصلت إلى جمع بين المسألتين ، ولكنها محاولة للاقتراب المراد ، وإذا كان شيخنا عضيمة على جلالة قدره قد تعذر عليه هذا فمن أنا ؟ ... غير ي لا أستبعد أن يكون الخليل مخطئا في زعمه ذلك ، فما أحد منزهاً عن الخطأ .

ثانيا : التعليل بالقياس

والقياس في اللغة : التقدير ، قال الخليل : « والقيْسُ بمنزلة القدر . وعُوْد قَيْسُ صبع ، أي قدر إصبع ، وقِيْسَ هذا بذاك قياساً وقَيْساً ، والمقياس المقدار »[1].

ويعرف القياس عند علماء أصول الفقه – وهو تعريف صالح هنا – بأنه رد فرع لى أصل بعلة جامعة بينهما » وقيل : هو حمل الفرع على الأصل بعلة الأصل [2] .

وإذا كانت العلة هي الواسطة بين المقيس والمقيس عليه فإن هذا لا يمنع أن يكون ـن أنواع التعليل عند النحويين التعليل بالقياس المشتمل على العلة وذلك أن المراد يان جواز حكم أو منعه ، فاذا كان الجواز أو المنع بسبب قياس تلك المسألة على مسألة خرى ، فهذه إذا علته وسبب منعه أو جوازه ، ولم أكن منفردا في ذكر هذا النوع من لتعليل فقد سبق إلى القول به آخرون [3] ، وقد يرى أنه والتعليل بالمشابهة شيء إحد ، ولا ضير في ذلك ، فإنه إذا كان النوعان نوعا فالنماذج تكثر لتدل على المراد تقويه ، وإن كانا نوعين فذلك ما أردتُ ، وقد أوردتهما لكي يكون الكلام مستوفيا ما كر من أنواع شاملاً لمعظم الآراء .

والتعليل بالقياس كثر في كتاب سيبويه نقف منه على نماذج تكون منارات تهدي علامات تدل على غيرها بإذن الله .

---

(١) الفراهيدي ، الخليل بن أحمد ، كتاب العين ، ط ١ ، ٨ج ، بتحقيق د. مهدي المخزومي . ود. إبراهيم السامرائي (بيروت ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات عام ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م) جـ ٥ ص ١٨٩ .

(٢) أبو يعلى ، القاضي محمد بن الحسين الفراء ، العدة في أصول الفقه ، ط ١ ، ٥ج ، تحقيق د. أحمد بن علي سير المباركي (بيروت . مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م) جـ ١ ص ١٧٤ .

(٣) الحلواني ، محمد خير ، المفصل في تاريخ النحو العربي ، ط ١(بيروت ، مؤسسة رسالة عام ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م) ص ٢٢٦ . وعنده من وظائف القياس تعليل ظاهرة .

أولا - التعليل بالقياس عند يونس

١ - تعليل جواز قولنا : أعطيتُكُمْهُ :

قال سيبويه :« ... وزعم يونس أنه يقول : أعطيتكُمْهُ وأعطيتُكمْها كما تقول في المظهر » [١] .

فيونس يجيز هذا القول أعطيتكُمْه واعطيتُكمْها قياساً على الظاهر كما يقال : أعطيتكمْ الكتاب وأعطيتكم الصحيفة ، غير أن سيبويه يرى أن يقال : (أعطيتكموه بواو قياساً على وجود الضمة في المظهر إذا قال أعطيتكمُ اليوم [٢].

٢- تعليل حذفهم في تصغير سفرجل :

قال سيبويه : « ... وإنما منعهم أن يقولوا سُفَيرجل أنهم لو كَسَّروه لم يقولوا سفارجل ولافرازدق ولا قباعثر ولا شماردل ، ... وهذا قول يونس » [٣] .

فهو يقيس التصغير على التكسير فكما أنهم حذفوا في التكسير فلا بأس من الحذف في التصغير ، فالجمع والتصغير سبيلهما واحد عنده .

٣ - تعليل كون لبّيك مفردا :

قال سيبويه : « وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك عليك » [٤] .

---

(١) الكتاب ١/٣٨٩ .
(٢) المصدر نفسه ١/٣٨٩ .
(٣) المصدر السابق ٢/١٠٦ - ١٠٧ .
(٤) المصدر السابق ١/١٧٦ .

فعلة مجيئه بياء هو أنه مضاف إلى كاف المخاطب كما يقال في (على) عليك حين
اف إلى الكاف .

وقد بين سيبويه بطلان هذا بعدة براهين ، وقوى قول الخليل بالتثنية ، ومنها : أنّ
يك مثل دواليك وحنانيك وهما لفظان يدلان على التثنية بدليل قولهم حنانٌ وقولهم
الك في قول الراجز :

أهدموا بيتك لا أبالك
وحسبوا أنك لا أخا لك
وأنا أمشي الدألى حوالك

وأنه لو أظهر الاسم لتبين أنه ليس بمنزلة عليك وإليك ، لأنه يقال عَلَى زيد ولا
قال لَبَى زيد وإنما يقال لَبّيْ زيد ، ومن ذلك :

دعوت لما نابني مسورا *** فلبى فلبي يدي مسور(١)

(١) الكتاب ١/١٧٦ .

ثانياً : التعليل بالقياس عند الخليل

١- علة حذف نون الوقاية من « لعلّ » :

قال سيبويه : « فإن قلت : لعلي ليس فيها نون ، فإنه زعم أن اللام قريبة من النون وهي أقرب الحروف من النون ، ألا ترى أن النون قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام ، وذلك لقربها منها ، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه » (١).

وأصل المسألة أنه تحذف نون الوقاية مع « إنّ » و« أنّ » و« كأنّ » وذلك لتوالى النونات ، فأما لعل فإنها لا نون فيها ، ومع ذلك حذفت نون الوقاية ، فسيبويه يحكي عن الخليل أنها مقيسة على النون التي في « إنّ وأنّ وكأنّ » ، لأن اللام والنون يتشابهان في المخرج ، ولذلك تدغم النون (٢) فيها حتى لقد قيل في لعلّ لعنّ (٣) ، كما أنه قد تبدل النون لاما فيقال في عَنْونَ الكتاب عَلْون الكتاب (٤). وتجدر الإشارة إلى أن هذه العلة قد سميت من قبل بعض الباحثين علة الصوت ، وذلك لأن قرب اللام من الراء مخرجاً إنما هو من بحث علم الأصوات (٥).

---

(١) الكتاب ٣٨٦/١ .

(٢) السيرافي ١٥٠/٣ ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، سر صناعة الإعراب ط ١ ، ٢ج ، تحقيق د. حسن هنداوي (دمشق - دار القلم عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) جـ ٢ ص ٥٥٠ . السهلي ، أبو القاسم عبد الرحمن ، الروضي الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام ، ٢ج ، قدم له وضبطه : طه عبدالرؤوف سعد (القاهرة - شركة الطباعة الفنية المتحدة) جـ ١ ص ٢١٩ .

(٣) الجني الداني ص ٥٨٢ . مختار الصحاح : مادة عنن . رصف المباني ٤٣٨ . الروض الأنف ٢١٩/١ . المغني ٢٢٣/١ .

(٤) مختار الصحاح . مادة : عنن .

(٥) المفصل في تاريخ النحو العربي لمحمد خير الحلواني ص ٢٩٠ .

٢ - علة انتصاب « خمستَهم » في قولنا : مررت بهم خمستَهم :

قال سيبويه : « فاذا كان الاسم حالا يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يضف ، لو قلت : ضربته القائم تريد قائما كان قبيحا ، ولو قلت : ضربتهم قائميهم تريد قائمين كان قبيحا ، فلما كان كذلك جعلوا ما أضيف ونصب نحو خمستهم بمنزلة طاقته ووحده ، وجعلوا الجماءَ الغفير بمنزلة العراك ، وجعلوا قاطبةً وطُراً إذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع وعامة وكقولك كفاحاً ومكافحةً وفجاءةً ، فجعلت هذه كالمصادر المعروفة البينة ، كما جعلوا رويدك وعليك كالفعل المتمكن ، وكما جعلوا سبحان الله ولبيك بمنزلة حمداً وسقيا ، فهذا تفسير الخليل وقوله » (١) .

وإذا أنعمنا النظر في هذا النص وجدنا أن الاسم الذي يكون حالاً لا يكون مضافا ولا معرفا بالألف واللام ، وما جاء كذلك فانه إنما صح لقياسه على المصادر ، والإ فإنه لايصح (٢) ، قال السيرافي : « ... وإنما جاز مررت بهم خمستَهم ، لأنه على مذهب الخليل وسيبويه يجعل (خمستهَم) بمنزلة المصدر كقوله طاقته وجهده ، والجماء الغفير بمنزلة العراك وطرا وقاطبة حين لم يكونا موصوفين بمنزلة الجمع ، لأن القَطْب في الأصل هو ضم الشيء ، تقول : قطبت الشيء أي ضممته وجمعته و الطُرُ مأخوذ من أطرار الطريق وهي جوانبه ، وصار طرا وقاطبة في معنى جمعاً ، وصار نصبهما كنصب مررت بهم جمعاً ورأيته مكافحة » (٣) .

وعند أبي حيان كلام طويل في المسألة وتفصيل وروايات عديدة نخرج منها بأن ما دخله الألف واللام أو كان مضافا لا يكون حالاً ، وقد جاءت بعض ألفاظ من ذلك منصوبة على الحاليَّة مثل (أوردها العراك) و (ادخلوا الأول فالأول) و (مررت بهم الجماءَ الغفير) ، فهذه عند سيبويه أسماء وضعت موضع المصادر ، والتقدير : مررت

---

(١) الكتاب ١/١٨٩ .

(٢) انظر السيرافي ٢/١١٤ ، أبو حيان ، محمد بن يوسف الأندلسي ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ط ١ ٣ ج ، تحقيق د. مصطفى النّماس (القاهرة - مطبعة المدني عام ١٤٠٤ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٤ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ م) جـ ٢ ص ٣٤٠ .

(٣) السيرافي ٢/١١٤ - ١١٥ .

موعاً غفيرا ... وعند غير سيبويه مصادر ، وعند الأخفش والمبرد أنها ليست أحوالاً في حقيقة وإنما الحال هو العامل الناصب له المضمر سواء كان فعلاً كما عند الفارسي أو ان اسماً مشتقا من تلك الأفعال فيكون التقدير : أرسلها تعترك أو معتركة ، وعند ابن اهر وابن خروف أن الأسماء المشتقه - أسماء الفاعلين - منتصبة بنفسها على الحالية هذه الألفاظ واقعة موقعها والتقدير أرسلها معتركة .. والذي جاء من الحال بصورة لإضافة إلى معرفة مثل (كلمته فاه إلى في) وطلبته جهدي وطاقتي ورجع عوده على دنه ومررت بزيد وحده وتفرقوا أيادي سبأ ومررت بهم ثلاثتهم إلى العشرة وقضهم قضيضهم ، والتقدير أجتهد جهدي وأطيق طاقتي أو مجتهدا جهدي ومطيقا طاقتي أو جتهدا ومطيقا ، فمذهب الكوفيين أن جهدي وطاقتي من قبيل المصادر المعنوية أي جتهدت جهدي واطقت طاقتي ، و(رجع عوده على بدئه) منصوب عندهم على المصدر أي اد عوده على بدئه .. وأما عند البصريين فمنصوب على الحال ، وأما (وحدَه) فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال يحاد .. وأما (ثلاثتهم) فلغة الحجاز نصبه على الحال ، ومذهب سيبويه فيه كمذهبه في وحدَه) اي أنه اسم موضوع موضع (ثَلْث) الذي هو مصدر ثَلَثت ، وثَلْث موضوع مَوضِع ثَلَث ، وذهب يونس إلى أنه صفة في الأصل فيكون حالاً مبينة [1] .

ومهما يكن من شيء فإن هذه الأسماء إنما صح جعلها أولاً أحوالا عند أهل البصرة لقياسهم إياها على المصادر ، ولو لم يحملوها على المصادر لما صح نصبها على هذا الوجه ، ومن خالف في نصبها على الحالية فإنما يدفع بالقاعدة ويلتمس تأويلاً لما يُرى خلافاً لها ، ثم إن هذه الألفاظ المسموعة وإن كان ينبغي العناية بها والنظر إليها إلا أنها ألفاظ ليست بالكثرة التي تؤثر على القاعدة ، فيمكن وسمها بالشذوذ أو الندرة .

٢ - تعليل رفع صفة المنادى :

قال سيبويه : « قلت : أرأيت قولهم : يا زيدُ الطويلَ ، علام نصبوا الطويل ؟ قال : نصب لأنه صفة لمنصوب ، وقال : وإن شئت كان نصبا على أعني . فقلت : أرأيت الرفع على أي شيء هو إذا قال : يا زيد الطويلُ ؟ قال : هو صفة لمرفوع ، قلت : ألست

(١) ارتشاف الضرب ٢/٣٣٧ - ٣٤٠ ، وقد تصرفت في كلامه واختصرت .

قد زعمتَ أن هذا المرفوع في موضع نصب ، فلِمَ لا يكون كقوله : لقيته أمسَالأحدثَ ؟ قال : من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا ، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجرورا ، فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته » [١]

فالتابع المفرد إذا كان المنادى مفردا يجوز فيه وجهان ، أحدهما : الإجراء على الموضع فينصب التابع لأن موضع المنادى نصب ، والآخر : الإجراء على اللفظ – مع أن أصل اللفظ أن يكون منصوبا – وذلك لأن المفرد المبني يشبه المعربات من حيث إن الاسم لم يكن مبنيا إلا بعد دخول حرف النداء ، فقيس عليها .

قال ابن يعيش : « فإن قيل : فهذا المضموم في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة (أمس) في أنه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ ، لو قلت : رأيت زيداً أمسِ الدابرِ بالخفض على النعت لم يجز قيل : الفصل بينهما أن ضمة النداء في (يازيد) ضمة بناء مشابهة لحركة الإعراب ، وذلك أنه لما اطرُد البناء في كل اسم منادى مفرد صار كالعلة لرفعه ، وليس كذلك (أمس) فإن حركته متوغلة في البناء ، ألا ترى أن كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فإنه يكون مضموما ، وليس كل ظرف يقع موقع (أمس) يكون مكسورا ، ألا تراك تقول : فعلت ذلك اليومَ وأضرب عمرا غدا ، فلم يجب فيه من البناء ما وجب في (أمس) [٢] .

٤ – علة بقاء التاء في (أم) و (أب) في النداء :

قال سيبويه : وسألت الخليل عن قولهم : يا أبه ويا أبت لا تفعل ، ويا أبتاه ويا أمتاه ؟ فزعم الخليل أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة وخالة ، وزعم الخليل أنه سمع من العرب من يقول : يا أمّهُ لا تفعلي ، ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة أنك تقول في الوقف يا أمّهْ ويا أبَهْ كما تقول يا خاله ، وتقول ياأمّتاه كما تقول يا خالتاه ، وإنما

---

(١) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٢) ابن يعيش ٢/٢– ٣ و : ابن عصفور ، علي بن مؤمن الإشبيلي ، شرح جمل الزجاجي ، الشرح الكبير ج٢ ، تحقيق د. صاحب أبو جناح (بغداد – مطبوعات إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف العراقية عام ١٤٠٠ – ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٠ – ١٩٨٢م) جـ٢ ص ٩٢ .

يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضاً محذف الياء ... » (١) .

فإنه يقيس التاء في أبت وأمت حال النداء بالتاء في عمة وخالة بأنها للتأنيث ودليله على قياسه أنه يوقف على كل منهما بالهاء كما يوقف على آخر عمة وخالة ، فهما سواء ، ويلمح أيضا تعليله بالتعويض ، فإن الأصل يا أبي ويا أمي ، ثم حذف الياء وعوض منها التاء ، قال السيرافي : وأما يا أبت ويا أمت ، فهذه الهاء للتأنيث «لحقت كما لحقت هاء قائمة ، فأما لأم بانها مؤنث لحقها ما يلحق المؤنث لتحقيق التأنيث ، وأما أب فإنه لما حذفت ياء الأضافة جعلت هذه الهاء عوضاً ولا يجوز دخول الهاء في مثل عم وخال لأن عماً له مؤنث من لفظه وأب كان الأصل في مؤنثه أبة فاستغني عن أبة بأم وصار لفظ المؤنث الذي هو أبة ساقطا وإذا أدخلت هاء التأنيث في أب لم تلتبس ولو أدخلتها في عم لا لتبس لأن له من لفظه مؤنثا (٢).

وقال ابن يعيش : « ... فأما التاء في يا أبت ويا أمت فتاء التأنيث بمنزلة التاء في قائمة وامرأة ، قال سيبويه : سألت الخليل ... يعني أنها للتأنيث ، والذي يدل على أنها للتأنيث أنك تقول في الوقف يا أبَهْ ويا أمَّهْ فتبدلها هاء في الوقف كقاعد وقاعدة على حد خال وخالة وعم وعمة ، ودخلت هذه التاء كالعوض من ياء الإضافة ، والأصل يا أبي ويا أمي ، فحذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها ، ثم دخلت التاء عوضاً منها ، ولذلك لا تجتمعان فلا تقول يا أبتي ولا يا أمتي لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ... » (٣) .

٥ - علة نعت المعرفة بالنكرة :

قال سيبويه : « ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك ، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك ، وزعم الخليل أنه إنما جر هذا على نية الألف

---

(١) الكتاب ١/٣١٧ .
(٢) السيرافي ٣/٤٩ .
(٣) ابن يعيش ٢/١١ .

اللام ، ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام ، كما كان الجماء الغفير منصوبا على نية لقاء الألف واللام نحو طُرّاً وقاطبةً والمصادر التي تشبهها » [١] .

فالخليل رحمه الله أجاز جر الصفة « مثلك » و « خير منك » وإن كان الموصوف معرفاً بالألف واللام لأن الألف واللام منوية في الصفة ، وقاس نية إدخال الألف واللام فيهما على نية حذفها من « الجماء الغفير » فكما أن « الجماء الغفير » لا تصلح أن تكون حالٌ بالألف واللام - وإنما صح كونها حالاً على نية الحذف-فكذلك « مثلك »و« خير منك » تكون صفة مجرورة للمقترن بالألف واللام على نية إدخال الألف واللام فيها كما دخلت على موصوفها ، وحينئذ يحصل التطابق .

ويرى السيرافي : أن التفسير على هذا الظاهر لا يصح ، لأن نية إدخال الألف واللام إن كانت تعرف فانه لا بد أن تنعت الأعلام بـ« مثلِك » و خيرٍ منك لأن المنعوت والنعت حينئذٍ يتوجه القصد إليهما على حد سواء ، وقد منع سيبويه أن تنعت الأعلام بمثلِك وخيرٍ منك ، وإن كانت النية لا تعرف فما الفائدة إذاً من ذكرها والبناء عليها ، ثم ذهب إلى أن معنى نية الألف واللام أن يكون هذان الاسمان « خير منك » و« مثلك » في موضع ما فيه الألف واللام ، كأنا قلنا في موضع مثلك المماثل لك ، وفي موضع خير منك الفاضل لك والراجح عليك » [٢] .

والذي يعنينا كثيرا أن الخليل قاس نية إدخال الألف واللام على «خير منك ومثلك » على حذفها من « الجماء الغفير » وجعله علة لنعت المعرف به ، ولا أرى فرقا كبيرا بين ما أراده الخليل وما جنح إليه السيرافي فإن معنى الكلام واحد ، وإنما أراد الخليل أن مثل وخير بلفظها لا ينعت بها ظاهرا إلا على تقدير دخول ما يعرفها وهو الألف واللام - وإن كانت الألف واللام - لا تدخل على مثل وخير حتى يذهب بها إلى المماثل والفاضل ، وكل ذلك بسبب أن مثل وغيرها مغرقة في الإبهام لا تتعرف

---

(١) الكتاب ١/٢٢٤ .
(٢) السيرافي ٢/١٥٩ ، ١٦٠ .

بالإضافة ، وقد بين السيرافي نفسه هذا حين قال : « .. يعني أن الرجل معرفة ، ومثلك وخير منك نكرة ، وقد وصف بهما المعرفة لتقارب معناهما ،وذلك أن الرجل في قولك : ما يحسن بالرجل مثلك وبالرجل خير منك غير مقصود به إلى رجل بعينه وإن كان لفظه لفظ المعرفة لأنه أريد به الجنس ، ومثلك وخير منك نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما ، فاجتمعا في أنهما غير مقصود إليهما بأعيانهما ، فحسن نعت أحدهما بالآخر ، كان من حق اللفظ والمساواة أن يكون لفظ النعت معرفة كلفظ المنعوت فامتنع دخول الألف واللام في التعيين فاحتمل ذلك للضرورة ...» [1] .

(١) المرجعه السابق ٢/١٥٩ .

ثالثا : التعليل بالاختصاص

والمراد بالاختصاص هنا أن للكلمة خصوصية معينة جعلتها ذات حكم معين ، مستقلة عن نظائرها ، لا ينساق عليها حكمها ، ولا يطرد فيها قياسها ، ولولا هذه الخصوصية لكانت مثل نظائرها ، لها مالها وعليها ما عليها دون تفرد بشيء معين .

وهذه الخصوصية قد تفردها بحكم واحد ، وقد تجعلها منفردة عن مثيلاتها بأكثر من حكم .

والتعبير بالكلمة هنا يشير إلى الكلمة في الاصطلاح النحوي سواء كانت اسماً أم فعلاً أم حرفا ، ولو قلت الأداة - مثلا - لا نصرف الذهن إلى الحروف دون غيرها .
ومما أشير إليه هنا أن هذا المصطلح في التعليل خاصٌ بي أنشأته بعد تتبع النماذج التي تندرج تحته ، ورأيت أن أسم هذه النماذج بمصطلح الاختصاص .

فإن أحسنت فبتوفيق من الله ، وإن كانت الأخرى فحسبي أني اجتهدت ورمْتُ الحقيقة ، والله حسبي ونعم الوكيل .

أولاً - التعليل بالاختصاص عند يونس بن حبيب .

١- تعليل رفع الاسم الواقع بعد «أين» و «كيف» :

قال سيبويه : (... واعلم أن «بَلْ» و «لابل» و«لكن» يشركن بين النعتين ،
فيجريان على المنعوت ، كما أشركت بينهما «الواو» و«الفاء» و«ثم» و «أو» و« لا»
و«إما» وما أشبه ذلك وتقول : ما مررت برجل مسلمٍ فكيف رجلٌ راغبٌ في الصدقة ،
بمنزلة فأين راغب في الصدقة .

وزعم يونس أن الجر خطأ ، لأن أين ونحوها يبتدأ بهن ، ولا يضمر بعدهن شيء ،
كقولك : فهلا دينارا ، إلا أنهما معا يكون بعدهما الفعل ، ألا ترى أنك لو قلت : رأيت
زيدا فأين عمرا أو فهل بشراً لم يجز وقد بُيِّن تَرك إضمار الفعل فيما مضى ، و«لكن»
و«بل» لا يبتدأن ولا يكونان إلا على كلام فشبهن بـ« إما » و« أو » ونحوهما) (١)

قال السيرافي : (يريد أنهن لا يجرين مجرى حروف العطف التي يعمل فيما
بعدهن الاسمُ الذي قبلهن وهذا لا يجوز في حروف الاستفهام ، لأنهنَّ لا يعمل ما قبلهن
فيما بعدهن ، لا تقول : رأيت زيداً فأين عمرا ، أو فهل بشرا ، فاذا قلت : فكيف رجلٌ
راغب في الصدقة ، فرجل مبتدأ وراغب نعته وكيف خبره ، وأين راغب في الصدقة :
فراغب مبتدأ وأين خبره ، ولكن وبل لا يكونان مبتدأين فيشبهن بحروف العطف إذ كن
لا يبتدأ بهن) (٢) .

وقال الرماني : « ويجوز في (بل) و (لكن) و(لا بل) أن تكون من حروف العطف
لأنها تدل على نقيض المعنى ، وحق النقيض أن يجري على حد نقيضه ... ولا يجوز مثل
ذلك في (كيف) و (أين) ، لأنها استفهام له صدر الكلام ، وحرف العطف لايكون له
صدر الكلام ، ولذلك لم يجز ما مررت برجل مسلم فكيف راغب في الصدقة إلا بالرفع ،

---

(١) الكتاب ١/٢١٦ - ٢١٧ .

(٢) السيرافي ٢/١٥٠ .

وكذلك فأين راغب في الصدقة ، حتى تكون على الاستئناف بما يوجبه حرف الاستفهام » [١] .

فاختصاص (أين) و(كيف) هو الصدارة وعدم التوسط ، وأنه لا يعمل ما قبلهن فيما بعدهن ، بخلاف (لكن) و(لا بل) و (بل) وسائرحروف العطف ، فإنها لا تقع إلا بين شيئين ، ولا تعمل بذاتها ، إذن فـ (بل) و(لكن) مشبهان بحروف العطف وتميزت عنهن جميعا (أين) و (كيف) فلما خُصَّت (أين) و (كيف) بهذه الخاصية انفردت في الحكم فلم يجز العطف بها ولم يُجرَّ ما بعدها فلم يُقل : مامررت برجلٍ مسلمٍ فكيف رجلٌ راغبٍ في الصدقة ، وإنما وجب رفع (راغب) ليكون مبتدأ خبرُه (كيف) .

قال سيبويه في موضع آخر : « هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده ... وذلك قولك : فيها عبدُ الله ، ومثله : ثَمَّ زيدٌ ، وهنها عمرو ، وأين زيدٌ ، وكيف عبدُ الله ، وما أشبه ذلك ، فمعنى (أين) : في أي مكان ، و(كيف) على أية حالة ، وهذا لا يكون إلا مبدوءا به قبل الاسم لأنها من حروف الاستفهام ، فشبهت بـ (هل) و(ألف الاستفهام) [٢] .

وقال أيضا : « وأما مررت برجلٍ فكيف امرأةٌ فزعم يونس أن الجر خطأ، وقال : هو بمنزلة (أين) ، ومن جَرَّ هذا فهو ينبغي له أن يقول : ما مررتَ بعبدِ الله فلِمَ أخيه ؟ ومالقيتَ زيداً مرةً فكم أبا عمرو ، يريد فَلِمَ مررت بأخيه ، وفكَم لقيت أبا عمرو » [٣] .

قال السيرافي : « قال : وأما مررت برجل فكيف امرأة .. قال أبو سعيد : مذهبُ البصريين أن العطف لا يجوز بشيء من حروف الاستفهام ، فأما الكوفيون فقد أجازوا النسق بـ (أين) و (كيف) و (إلاَّ) و(هلا) . وألزم سيبويه من أجاز النسق بأين وكيف بِلَم

---

(١) الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى ، شرح كتاب سيبويه ، (نسخة مصورة بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الأسلامية بالرياض ج١) جـ ٢ ص ٥٥ .

(٢) الكتاب ١/٢٧٨ .

(٣) الكتاب ١/٢١٩ .

وبِكَمْ فقال : ينبغي أن يجيز ما مررتُ بعبد الله فلم أخيه ، وما لقيت زيدا فكم أبا عمرو ، تريد مررت بأخيه وكم لقيت أبا عمرو ، وهم لا يلتزمون ذلك » [1] .

ويؤكد الخلاف في المسألة أبو حيان فيقول : « وأما (كيف) فذهب هشام إلى أنها حرف نسق ، وزعم أنه لا ينسق بها إلا بعد نفي ، وأجاز : مررت [2]بزيد فكيف عمروٌ وقال يونس : امرر على أيهم أفضل إن زيدٍ وإن عمروٍ ، يعني إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو .

قال سيبويه : هذا يشبه قول النحويين (ما مررت بزيد فكيف أخيه) ، قال : وهذا رديء لا تتكلم به العرب ، وزعم يونس أن الجر خطأ ، ونسبا بن عصفور العطف بـ (كيف) للكوفين وقال ابن بابشاذ : لم يذهب إلى العطف بـ (كيف) إلا هشام وحده » [3] .

والذي أرجحه هو ما ذهب إليه سيبويه والبصريون بعامة ، لعدم ورود السماع أولا ، وللعلة التي احتج بها يونس وسيبويه ثانيا . ثم إن النقل عن الكوفين مختلف فيه فبعضهم ينقل عنهم جميعا وبعضهم يقصر الرأي على هشام وحده .

---

(١) السيرافي ٢/١٥٥ .

(٢) هكذا وردت العبارة في الكتاب ، والمعنى والقول يقتضي وجود (ما) قبلها لتكون هكذا : مامررت بزيد فكيف عمرو .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٦٣٢ .

ثانيا : التعليل بالاختصاص عند الخليل

ولا بد أن أشير هنا إلى أن سيبويه قد لا يذكر اسم الخليل صراحة بل يقول سألته أو أخبرني ... فينصرف الذهن إلى الخليل مباشرة ، قال السيرافي : « أما قوله وسألته ، يعني الخليل وكذلك كل ما كان مثله فى الكتاب إذا لم يتقدم ذكر إنسان » [١] .

١- الحكاية بعد من أو أيّ :

تبين من التعليل بالاختصاص عند يونس أن النكرة يُستفهم عنها حكايةً بـ (مَنْ) و(مَناً) و(منو) ، فما بال المعرفة ؟ وهل يحكى عنها في الاستفهام ؟ لا ، بل لا بد أن يصرح بها بعد (من) أو (أي) ولا يجوز في الاسم المستفهم عنه الحكاية بأي دون المستفهم عنه بمن ، وتعليل ذلك عند الخليل كما روى عنه سيبويه حيث قال : (قلت فإذا قال رأيت عبد الله أو مررت بعبد الله قال فإن الكلام أن لا تقول أياً ولكن تقول مَنْ عبد الله وأيُّ عبدُالله ، لا يكون إذا جئت بأي إلا الرفع ، كما أنه لا يجوز إذا قال رأيت عبد الله أن تقول منا ، وكذلك لا يجوز إذا قال رأيت عبد الله أن تقول أياً ، ولا تجوز الحكاية فيما بعد أى كما جاز فيما بعد من ، وذلك أنه إذا قال رأيت عبد الله قلت أيّ عبدُ الله وإذا قال مررت بعبد الله قلت أيّ عبدُ الله ، وإنما جازت الحكاية فى قولك مَن عبدُ الله لأن أياً واقعة على كل شيء وهى للآدميين ، و(مَنْ) أيضا مسكنة فى غير بابها، فكذلك يجوز أن تجعل ما بعد «مَنْ» في غير بابه [٢]. وإيضاح هذه العلة عند الخليل من جهتين :

الجهة الأولى : لم استعملوا فى النكرة «أيا» و(من» مفردتين ، واستعملوا فى المعرفة ذكر الاسم مرادفا لهما ؟ ... والجواب على ذلك كما ذكر السيرافى أن المسألة بين المعرفة والنكرة مختلفة إذ المسألة عن النكرة عن ذاتها لا عن صفتها فإذا قال القائل رأيت رجلاً فقال السائل أياً كان على المسؤول أن يقول زيدٌ أو عمروٌ لأن السائل لا يعرف الرجل ذاته ، وأما إذا قال القائل رأيت عبد الله فإنه يعتقد أن المخاطب يعرفه لكنه قد

---

(١) السيرافي ١/٣٦-٣٠ .

(٢) الكتاب ١/٤٠١ .

يعرف جماعة بأعيانهم كل منهم اسمُه عبد الله فيحتاج إلى تخليص المذكور بالنعت فيقول : أيٌ عبد الله فيقول المسؤول العطار أو البزاز .

الجهة الثانية : أن المعرفة إما أن تكون عَلَماً أولا ، فإن كانت عَلَماً جاز حكايتها بعد (من) فقط على ما أوردها المتحدث دون سائر المعارف فإذا قال رأيت عبدَ الله قيل من عبدَ الله وإذا قال مررت بعبدِ الله قيل : من عبدِ الله ، ولا يقال أيُ عبدَ الله ولا أي عبدِ الله وإنما جازت الحكاية في الأعلام بـ «من» دون « أي» ، لأن السؤال بـ «من» عمن يعقل أكثر من السؤال بـ «أي» وما كثر استعماله فهم أشد تغييراً له عن حاله ، وكذلك فإن أياً معربة فإذا سألوا بها فلا بد من رفعها فإذا فعلوا ذلك أتبعوها لفظ الاسم العلم على ما يوجبه القياس فكان رفعاً [1].

والمقصود بالاهتمام هنا هو العلة الأخيرة فهي من تعليل الخليل وإنما أدرجتها ضمن الاختصاص لأن مراد كلامه ان (من) لها خاصية جعلت الحكاية بعدها جائزة دون أي تلك الخاصية هي التعبير بها عن العقلاء بخلاف أي ، وقد ذكر سيبويه العلة مرة ثانية في الكتاب [2]. ولكن مراده منها هناك التعليل لحكاية الأعلام دون غيرها من المعارف ، وهي واردة في التعليل بالكثرة أيضا .

٢ - إنْ وعلة كونها أم حروف الجزاء :

عرف في الأدوات النحوية ما يسمى بأم الباب ، وأم حروف الجزاء هي (إنْ) كما ذكر سيبويه عن الخليل فقد روى في كتابه : (وزعم الخليل أنَّ «إنْ» هي أم حروف الجزاء ، فسألته لم قلت ذلك ، فقال : من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاماً، ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة) [3] .

---

(١) أنظر السيرافي ٣/١٧٥ - والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٦٨٦ ، والمقتضب ٢/٣٠٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٥ .

(٢) الكتاب ١/٤٠٣ .

(٣) الكتاب ١/٤٣٥ .

وحاصل هذا أنّ فى (إنْ) خاصية جعلتها أما للباب ، هي ملازمتها للجزاء بنفسها ، بخلاف بقية الأدوات ، كما فصل [١] الخليل .

وقوله : (منها ما يفارقه «ما» فلا يكون فيه الجزاء) يعني به « إذ» و« حيث » فإنه لا يجازى بها إلا إذا اتصلت بـ «ما» ، لأنها إذا لم تتصل بـ «ما» تكون مضافة إلى ما بعدها .

٣- تعليل منع استعمال إنّ مكان أنّ

وفي هذه المسألة يسأل سيبويه شيخه الخليل عن استعمال العرب للحرف أنّ بفتح الهمزة لِمَ لَمْ يستعموا المكسورة مكانها ، وذلك في قوله : (وسألت الخليل فقلت : ما منعهم أن يقولوا : أحقاً إنك منطلق على القلب ، كأنك قلت : إنك ذاهب حقا وإنّك ذاهبٌ الحقّ وإنك منطلق حقا ؟

فقال : ليس هذا من مواضع (إنّ) ، لأن (إنّ) لا يبتدأ بها في كل موضع ، ولو جاز هذا لجاز : يوم الجمعة إنك ذاهب تريد : إنّك ذاهبٌ يوم الجمعة .. فلما لم يجز ذلك حملوه على أفي حق أنك ذاهب .. وصارت (أنّ) مبنية عليه كما يبنى الرحيل على غدٍ إذا قلت : غدا الرحيل ..) [٢].

وواضح من هذا التعليل أن الخليل - رحمه الله - يرى لـ (إنّ) ميزة خاصة تميزت بها عن (أنّ) تلك هي أنها لا تصلح للتقديم والتأخير ، وذلك أنها مع ما بعدها بمنزلة الجملة وأما (أنّ) فإنها مع ما بعدها بمنزلة مفرد يبنى على غيره وتعمل فيه العوامل ، وخير ما يُفسِّر هذه العلة ويبينها كلام المتقدمين وفي المقدمة المبرد حيث قال : « تقول يومَ الجمعة أنك خارج واليومَ أنك راحل ولك علي أنك لا تُؤذى ، لأنه أراد : يوم الجمعة خروجُك ، وفي يوم الجمعة رحلتك ، ولك عليٌّ ترك الأذى ، ألا ترى أنك لو وضعت ذاك في هذا الموضع لصلح فكنت تقول : في يوم الجمعة ذاك ، ولك عليٌّ ذاك .

---

(١) انظر : السيرافي ٣/٢٢٩ . المقتضب ٢/٥٠ . ارتشاف الضرب ٢/٥٦١ . ابن مالك ، جمال الدين محمد شرح الكافيه الشافيه ط ١ ، ٥ج ، تحقيق د. عبد المنعم هريدي (مكة المكرمة - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عام ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م) جـ ٣ ص ١٥٧٩ ، ١٦١٠ .

(٢) الكتاب ١/٤٦٨ .

فإن قال قائل : هل يجوز : (اليومَ إنّك منطلق) ، ولك عليٌّ إنّك لا تؤذى) ؟ فإن ذلك غير جائز لأنك تريد التقديم والتأخير فيكون على قولك : إنك منطلق اليوم ، وإنك لا تؤذى لك عليٌّ ، وإنّ رحلتك يوم الجمعة ، وإنما فسد لأن (إنّ) لا يصلح فيها التقديم والتأخير كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة . فإذا كانت مفتوحة جاز فيها التقديم والتأخير أعني تقديم الخبر وتأخيره ، لأنها موضوعة موضع المصدر » [1] .

ويحسن أن أتبع كلام المبرد بكلام ابن السراج حيث المكانة العلمية والمعاصرة الزمنية ، وابن السراج تلميذ المبرد ، حيث يقول : « (أنّ) المفتوحة الألف مع مابعدها بتأويل المصدر ، وهي تجعل الكلام شأنا وقصة وحديثا ، أ لا ترى أنك إذا قلت : علمت أنك منطلق فإنما هو علمت انطلاقك ، فكأنك قلت : علمت الحديث ، و يقول القائل : والخبر ؟ فيقول المجيب : الخبر أنّ الأمير قادم .

فهي لا تكون مبتدأة ولا بد أن تكون قد عمل فيها عامل أو تكون مبنية على ما قبلها ، لا تريد بها الابتداء ، تقول : بلغني أنك منطلق ، فـ(أنّ) في موضع اسم مرفوع ، كأنك قلت : بلغني انطلاقك وتقول : قد عرفت أنك قادم ، فـ(أن) في موضع اسم منصوب ، كأنك قلت : عرفت قدومك .... و(أن) إذا كانت مكسورة بمنزلة الفعل ، وإذا كانت مفتوحة بمنزلة الاسم ، والفعل لا يعمل في الفعل ، فلذلك لا يعمل الفعل في (إنّ) المكسورة ، ويعمل في(أنّ) المفتوحة لما صارت بمعنى المصدر والمصدر اسم .

قال سيبويه : « يقبح أن تقول : أنّك منطلق بلغني أو عرفت » [2] وانما استقبَح ذلك – وإن أردت تقديم الفعل – لا متناعهم – من الابتداء بـ(أنّ) المفتوحة لأنها إنما هي بمنزلة (أنْ) الخفيفة التي هي مع الفعل بمعنى المصدر ، وما كان بمنزلة الشيء فليس هو ذلك الشيء بعينه ، فلا يجوز أن يتصرف تصرف (أنْ) الخفيفة الناصبة للفعل في جميع أحوالها . فأما « أنْ» الخفيفة التي تنصب الفعل فإنها يبتدأ بها ، لأن الفعل صلة

---

(١) المقتضب ٢/٣٥٤ .

(٢) ورد هذا النص في الكتاب ١/٤٦٣ .

لها ، وقد نابت هي والفعل عن مصدر ذلك الفعل ، ولا يلي «أنْ» الخفيفة الناصبة للفعل إلاّ الفعل ، و«أنّ» الشديدة ليست كذلك لأنه لا يليها إلا الاسم (١) .

وتكتمل الرحلة في هذه المسألة مع الإمام الزمخشري في مفصله حيث أورد لنا هذا القول : « (إنّ) و (أنّ) هما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه ، إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد ، تقول : إنّ زيدا منطلق وتسكت كما سكت على (زيدٌ منطلق) ، وتقول : بلغنى أن زيدا منطلق ، وحق أنّ زيدا منطلق ، فلا تجد بُداً من هذا الضميم ، كما لا تجده مع الانطلاق ونحوه ، وتعاملها معاملة المصدر ، حيث توقعها فاعلة ومفعولة ومضافا إليها في قولك : بلغنى أنّ زيدا منطلق ، وسمعت أن عمرا خارج ، وعجبت من طول أن بكرا واقف ، ولا تصدر بها الجملة كما تصدر بأختها ، بل إذا وقعت في موقع المبتدأ التزم تقديم الخبر عليها ، فلا يقال : أنّ زيدا قائمٌ حقٌ (٢) .

وحتى لا يكون الكلام سردا مجردا عاريا عن النظر والتدقيق أعود فألخص هذه الأقوال وإثر ذلك أعلق بما أراه مناسباً إن شاء الله مما يحقق الوضوح والفهم وهذه بعض الخصائص التي دار حولها الكلام السابق :

١- (إنّ) مع ما بعدها تفسَّر بجملة ، و(أنّ) وما بعدها في مقام مفرد .

٢- لا يجوز مع (إنّ) التقديم والتاخير ، ويجوز مع (أنّ) .

٣- (أنّ) لا يبتدأ بها ، فلا بد من عامل يعمل فيها ، أو تكون مبنية على ما قبلها يعمل فيها الفعل لأن الفعل لا يعمل في نظيره ، ولذا فلا بأس من الابتداء بها

٤ - ليس لنا أن نقيس (أنّ) على (أنْ) النصابة للمضارع فنحكم بجواز تقديمها كما جاز تقديم تلك لفرق ما بينهما ، فالناصبة لا يليها إلا الفعل ، وهو صلة لها وهي مع صلتها نائبة عن مصدر الفعل نفسه ، بخلاف (أنّ) فإنه لا يليها إلا الاسم .

---

(١) ابن السّراج ، أبو بكر محمد بن سهل ، الأصول في النحو ، ط ١ ، ٣ج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلى بيروت - مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م) جـ١ ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٢) المفصل ص ٢٩٣ ، وانظر : الصّيمري ، عبد الله بن إسحاق ، التبصره والتذكرة ط١، ٢ج، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين (مكة المكرمة - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) جـ١ ص ٢٠٤ . و: ابن يعيش ٥٩/٨ .

تلك خصائص تميزت بها (إنّ) ، وأخرى تميزت بها (أنّ) وهذه الخصائص وتلك هي التي جعلت كلاً من الأداتين ضرباً من الكلام لا يصح استعماله مكان الآخر وجعلت لكل منهما مكانا يليق بها دون الأخرى ، فمن غيَّر أو بدّل أوقع في اللبس وتخطى شرعة أصحاب اللغة في لغتهم وإن سمى نفسه مجددا أو عدّ نفسه متحررا ، فليت الحداثيين ممن يزعمون لأنفسهم تفجير اللغة والخروج بها عن قيود الكبت وضيق التحكم يعون هذه النكات اللغوية فتكون لهم في سلفهم الأسوة الصالحة والمثل الأعلى .

قال ابن فارس : « ولقد بلغنا عن أبي الأسود أن امرءا كلمه ببعض ما أنكره أبو الأسود فسأله أبو الأسود عنه فقال : هذه لغةٌ لم تبلغك . فقال له : يا ابن أخي إنه لا خير لك فيما لم يبلغني »[١]. وأنا أقول لهؤلاء الحداثيين الزاعمين لأنفسهم القدرة على تجاوزالنمط السائد واللغة الحجرية : إنه لا خير لكم فيما تجاوز علم السلف فاربأوا بأنفسكم عن صلف السير وراء الشعوبيين الحاقدين ، وترك الباطل خير من التمادي فيه .

٤ - تعليل كسر إنّ إذا اتصل اللام بخبرها :

المواطن التي يتعين فيها كسر همزة إن عديدة ، ومرادى هنا الحديث عن دخول اللام فى خبرها ، روى سيبويه عن شيخه فقال : (وقال الخليل : أشهد بأنك لذاهب غير جائز ، من قبل أن حروف الجر لا تعلق ..)[٢] فالخليل يعلل لعدم جواز هذا الأسلوب بخاصية من خصائص حروف الجر وهى أنها لا تعلق عن العمل ، ولكى يتضح كلام الخليل أسوق هنا شرح السيرافى وأربط كلام الخليل بما سبق من كلام .

قال السيرافي : « أصل (أشهد) أن يتعدى بالباء وأن يقع على مصدر كأنك قلت أشهد على زيد بالفسق وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد بأن زيدا فاسق وأشهد بأنه لا إله إلا الله ، فيجوز مع (أنّ) ادخال الباء وطرحها .. واعلم أن (اللام) في قولك « أشهد إن زيداً لمنطلق » و« أعلَمُ إن زيدا لمنطلق » موضعها أن تكون قبل (إنّ) ، وذلك أن (اللام)

---

(١) ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، الصاحبي ، تحقيق السيد أحمد صقر (القاهرة مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه) ص ٨ .

(٢) الكتاب ١/٤٧٣ .

تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها فلو كان موضعها بعد (إنّ) لوجب فتح (أنّ) وإبطال عمل (إنّ) لوقع (علمت) عليه .. ولا يجوز أشهد أنك لذاهب لأن (اللام) إذا قدرنها قبل (إنّ) صارت (أنّ) بمنزلة المبتدأ لها فى اللفظ و« أنّ » لا يبتدأ بها ، ومما يبطل ذلك أن « أشهد » أصلها أن تتعدى بالباء ، فلو جاز أن يقول : أشهد أنك لقائم لجاز أشهد بأنك لقائم ، فيكون تقديره أشهد بكذا لأن اللام مقدرة قبل (أنّ) والباء داخلة عليها وأن وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة ذاك فكأنه قال أشهد بكذا ، وهذا باطل لأن الباء لا يبطل عملها الخفض ، واللام تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها ، فتصير الباء عاملة ممنوعة العمل ، وهذا متناقض ، ولهذا قال الخليل أشهد بأنك لذاهب غير جائز ..) [١].

وإذا أردنا أن نصل كلام سيبويه بعضه ببعض وجدناه فى أول الباب يقول : « تقول أشهد إنه لمنطلق » (فأشهد) بمنزلة قوله والله إنه لذاهب و (إنّ) غير عاملة فيها أشهد لأن هذه اللام لا تلحق أبداً إلا فى الابتداء ، ألا ترى أنك تقول أشهد لعبد الله خير من زيد كأنك قلت والله لعبد الله خير من زيد ، فصارت إن مبتدأة حين ذكرت اللام كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام ، فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن إلا مكسورة كما أن عبد الله لا يكون ههنا إلا مبتدأ ، ولو جاز أن تقول أشهد أنك لذاهب لقلت بلذاك فهذه اللام لا تكون إلا فى الابتداء وتكون (أشهد) بمنزلة والله » [٢]. ففى هذا النص بيان أن اللام لا تكون إلا فى الابتداء .

٥- تعليل كسر همزة «إنّ» الابتدائية :

ومما يتصل بالنص السابق استعمال أخر يجب معه كسر همزة إنّ مع اللام لكن علة ذلك عند الخليل مزية أخرى من مزايا اللام وهي أنها لا تدخل على (أنّ) إذا كانت (أنّ) محمولةً على (أنّ) قبلها مفتوحة الهمزة ، لأنها حينئذ لا تكون مبتداة فيتعين كسر إن لتشعر بتلك الابتدائية قال (وإن قلت أشهد أنه ذاهب وإنه لمنطبقه لم يجز إلا الكسر فى الثانى لأن اللام لا تدخل أبداً على أنّ وأن محمولة على ما قبلها . ولا تكون

---

(١) السيرافي ٤١/٤ - ٤٢ . وانظر المقتضب ٣٤٥/٢ . وابن يعيش ٦٣/٨ .

(٢) الكتاب ٤٧٢/١ .

إلا مبتدأة باللام) [1] فَعِلّة إيجاب الكسر هنا مع اللام هي خصوصية الابتداء في (إن) مع اللام وأن فتح همزة (أن) فى الجملة المعطوفة لا يتغير عن فتحها فى الجملة الأولى فتكون محمولة عليها وحينئذ لا تكون مبتدأة وإنما تكون معمولا فيها كما كانت تلك معمولا فيها بالفعل أشهد ...

وقوله : « لأن اللام لا تدخل أبداً على (أنَّ) و(أنَّ) محمولة على ماقبلها » يريد أنَّ الأداة « أنّ » إذا كانت معطوفةً على « أنَّ » قبلها ، وكانت الأداة المعطوفة عليها مفتوحةً فإنَّ الأداة المعطوفة لا تدخل عليها اللام ، لأنها تكون معمولاً فيها كما كانت المعطوفة قبلها معمولاً فيها .

---

(١) المصدر السابق ، ٤٧٣/١ .

رابعاً : التعليل بالاستغناء .

والمقصود بالاستغناء استغناء العرب أصحاب اللغة بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه ساقطا ، ومعرفة هذا الضرب من الكلام تدل على سعة الاطلاع وغزارة المادة وعمق الثقافة ، فهناك استغناء عن بعض الأفعال سواء بأفعال أخرى كاستغنائهم بالفعل (ترك) عن التلفظ بماضي (يدع) و (يذر) أو كان الاستغناء بحروف كما في استغنائهم بحرف النداء من التلفظ بفعله (أنادي) أو أدعو ، ومنه الاستغناء في الضمائر ، كاستغنائهم بالضمير المتصل عن المنفصل في قولهم ضربت دون قولهم (ضربَ أنا) وربما استغنوا بالحرف عن الحرف وببعض الجموع عن بعض .

ومما ينبغى التذكير به أن الاستغناء باب واسع في العربية ، وفي كتاب سيبويه نصيب وافر من ذلك ، وقد ذكر الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة في فهرسته للكتاب طائفة صالحة من مثله وأنواعه ، ومنه استقيت [1] . هذه النبذة في تعريف الاستغناء وذكر فائدته وبعض أنواعه ، فله في ذلك الفضل ، عليه من ربه سحائب الرضوان . ثم إن موضوع الاستغناء في العربية قد سُجِّل موضوعاً لنيل درجة علمية . [2]

---

(١) انظر . فهارس كتاب سيبويه ، ص ٧١ .

(٢) وذلك في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى

أولا : التعليل بالاستغناء عند يونس .

أ- علة نصب الاسم بعد من أنت :

ورد عند يونس رحمه الله نموذج واحد للتعليل بالاستغناء وهو ما إذا انتصب الاسم بعد صيغة الاستفهام من أنت ؟ وذلك في قولك من أنت ؟ زيداً

قال سيبويه :« ومن ذلك قول العرب : من أنت زيداً ، وزعم يونس أنه على قوله : من أنت تذكر زيداً ولكنه كثر في كلامهم واستعمل واستغنوا عن إظهاره بأنه قد علم أن زيداً ليس خبرا ولا مبتدأ ولا مبنياً على مبتدأ فلا بد من أن يكون على الفعل وكأنه قال : من أنت معرفا ذا الاسم ولم يحمل زيداً على (من) ولا (أنت) ، ولا يكون (من أنت زيدا) إلا جوابا كأنه لما قال : أنا زيد قال : فمن أنت ذاكرا زيداً) [1] ويلحظ في هذا النموذج الإشارة إلى الكثرة والإستعمال وأنهما سبب الاستغناء إضافة إلى فهم المعنى وأنهم قد علموا أن (زيدا) ليس خبراً ولا مبتدأ وإنما انتصب على فعل لم يُظهَر استغناء عنه وإن كان قد يظهر .

---

١) الكتاب ١/١٤٧ ، وانظر شرح الكافيه ١/ ١٣٠ ، والعلة عنده كثرة الاستعمال كما في ١/١٢٩ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٠٨ وارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٠ .

ثانياً : التعليل بالاستغناء عند الخليل .

وهذا النوع من التعليل بارز عند الخليل من حيث الكثرة ومن حيث الوضوح إذا ما قورن بيونس بن حبيب .

١- تعليل ارتفاع (أيُّهم) في قولنا : أيُّهم مررت به :

وفى هذا المقام يسأل سيبويه شيخه الخليل مستحضراً في ذهنه أصلاً من الأصول التي يمكن أن يقيس عليها فقال : (وسألته عن (أيُّهم) لم لم يقولوا أيُّهم مررت به ؟ فقال : لأن أيهُم هو حرف الاستفهام لا يدخل عليه الألف وإنما تركت الألف استغناء [1] فسيبويه يرى أنهم يقولون : أزيدا ضربته وأزيدا مررت به فينصبون الاسم بعد أداة الاستفهام الهمزة فسأله عن سبب مخالفتهم هذا الأصل في (أيُّهم) وهلا أجازوه كما أجازوه في باب الهمزة ؟ فأجابه أن تلك أداة استفهام وبعدها اسم يضمر بينه وبينها الفعل الناصب له ، بخلاف (أيُّهم) فانها هي أداة الاستفهام والاسم معاً ، و الأصل أن تدخل همزة الاستفهام لكنها تركت استغناء عنها بأي لما كانت تحمل مع كونها اسماً معنى الأداة [2] .

جاء في المقتضب : « فإن قال قائل : فما بال النصب لا يختار ههنا كقولك : أزيدا تضربه ؟ لأنه استفهام ، فإن الجواب في ذلك أن (أيّاً) هي الاسم وهي حرف الاستفهام فلا يكون قبلها ضمير وذلك قولك : أزيدا ضربته ، إنما أوقعت الضمير بعد ألف الاستفهام فنصبت زيدا » [3].

وفي كلام المبرد إشارة إلى موضوع الصدارة ، فإن أيّاً من الألفاظ التي لها الصدارة وقد صرح بهذا الرماني حين قال : « فأما الاستفهام فنحو أيُّ القوم عنـــــدك

---

(١) الكتاب ١/٦٤ .

(٢) انظر : السيرافي ١/٤٦٩ ، وفيه إشارة إلى أن المسؤول هو الخليل وكذا كل كناية دون تقديم من يعنيي والمقتضب ٢/٢٩٩ .

(٣) المقتضب ٢/٢٩٩ .

وأيهم ضربت وبأيهم مررت ، وإذا كانت استفهاماً عمل فيها ما بعدها ، ولم يعمل فيها ماقبلها .. لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله لأن له صدر الكلام ويعمل فيه ما بعده ، لأنه لا يخرجه من الصدر في اللفظ » [1] .

وفي نص الخليل إشارة إلى الفرق بين الهمزة وأي ، مما يمكن ان يدعى بأنه علة فرق ، ومع هذا الاحتمال فإن جعله في الاستغناء أولى وأجدر للصراحة الواضحة التي لا محيد عنها .

٢- تعليل خلو المنادى من الألف واللام ،

وخلاصة العلة في هذا أن سيبويه وشيخه الخليل يريان أن المنادى إذا كان في الأصل نكرة يكون بعد النداء معرفة لأنك قد عينته بالاشارة والقصد إليه واكتفيت بذلك عن الألف واللام قال سيبويه : (... وزعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنك إذا قلت : يارجلُ ويا فاسق ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل ، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك ، وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه ، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك : اضربْ عن لتضرب ، ... وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئا بعينه قد رأيته أو سمعت به ، فاذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه ولم يجعلوه واحدا من أمه فقد استغنوا عن الألف واللام ...) [2].

وفي هذا النص تصريح أيضا بتعليله بالاستغناء وإ[ن] كان فيه ما يشير إلى المعنى أيضا، لكنه في باب الاستغناء أليق وأحسن [3] .

---

(١) معاني الحروف ص ١٦٠ .

(٢) الكتاب ١/٢١٠ - ٢١١ .

(٣) انظر الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن ، المقتصد في شرح الايضاح ، ٢ج ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان (بغداد - دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية عام ١٩٨٢م) جـ ٢ ص ٧٥٥ والتبصرة والتذكرة ١/٣٤٤ ، وابن يعيش ١/١٢٨ .

خامساً التعليل بأمن اللبس

ورد في مجمل اللغة لابن فارس : «اللبس : اختلاط الأمر ، لبستُ عليه الأمرَ لَبْساً قال جل ثناؤه : ﴿ وللبسنا عليهم ما يلبسون ﴾ [1] ، وفي الأمر لُبْسَةٌ : أي ليس بواضح » [2] .

وهذا التعريف هو المقصود في هذا المقام ، والمراد بالأمن منه الحذر وعدم الوقوع فيه ، والحذر من الوقوع في اللبس علة علل بها النحاة منعَ بعض الأساليب أو جوازها ، وذلك لأن السامع هو المقصود بالكلام فاذا ألبس الأمر عليه واختلط كان حكمه مغايراً للمراد مباينا لقصد ، فكان على المتحدث أن يرعى ذلك ويهتم له فيفرق بين أسلوب وأسلوب ، ومما تجدر الإشارة إليه أن التعليل بهذا النوع لم يرد عند غير الخليل من أشياخ سيبويه حسب استقصائي وتتبعي لذلك ، والله أعلم .

---

(١) السورة : الأنعام . الآية : ٩ .

(٢) ابن فارس . أبو الحسين أحمد ، مجمل اللغة . ط ١ ، ٤ج . تحقيق زهير عبد المحسن سلطان (بيروت مؤسسة الرسالة عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ص ٨٠١ .

التعليل بأمن اللبس عند الخليل

أشرت آنفا إلى أن هذا النوع من التعليل لم يتعرض له غير الخليل من أشياخ سيبويه ، وهنا بعض النماذج التي يستبين منها تعليل الخليل بهذا النوع :

١- تعليل مفارقة : (والله تفعل) معنى (ستفعل) :

قال سيبويه : « وسألته لم لم يجز والله تفعل يريدون بها معنى ستفعل فقال : من قبل أنهم وضعوا (تفعل) ههنا محذوفة منها لا ، وإنما تجيء في معنى (لا أفعل) فكرهوا أن تلتبس إحداهما بالأخرى »[١].

وبيان هذا أن سيبويه يسأله لم لم يستعملوا تفعل في القسم بمعنى (ستفعل) للإثبات فأجابه بأن أصلها للنفي (لا تفعل) وحذفت منها (لا) ، فاذا استعملت بمعنى الإثبات التبس النفي بالإثبات فلذلك لم يستعملوها في الإثبات حذراً من الوقوع في اللبس وابتعاداً عنه .

وللنحويين في هذا كلام كثير ، وأصل المسألة في القسم ، وهي أن جواب القسم إذا كان مضارعاً منفيا يستقبل بلا النافية أو ما ، تقول والله لا تقوم ، ثم يجوز حذف (لا) فتقول والله تقوم قال سيبويه : « وإذا حلفت على فعل منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف ، وذلك قولك : والله لا أفعل ، وقد يجوز لك وهو من كلام العرب أن تحذف (لا) وأنت تريد معناها ، وذلك قولك : والله أفعل ذاك أبدا ، تريد : والله لا أفعل ، وقال :

فحالِف فلا والله تهبطُ تَلْعَةً *** من الأرض إلا أنت للذُّل عارِفُ[٢]

وقال السيرافي : « وقد كثر في كلامهم حذف (لا) في القسم ، لكثرة القسم في كلامهم وزوال اللبس ، لأن الموجب في القسم تلزمه اللام والنون ، فإذا قالوا والله أقوم

---

(١) الكتاب ١/٤٥٥ .

(٢) المصدر السابق ١/٤٥٤ .

علم بسقوط اللام والنون منه أنه نفي ، وقد قال الله عز وجل : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (١) وتقديره : لا تزال تذكر يوسف » (٢) .

وفي جمل الزجاجي : « فإن كان الكلام منفيا لزمته (ما) أو (لا) كقولك : والله لا يقوم أخوك وربما حذفت (ما) أو (لا) وأضمرت ، وكان ذلك جائزا ، لأن الفرق بين الموجَب والمنفي قد وقع بلزوم الموجَب اللام والنون) ، وذلك قولك : والله يقوم زيد ، وأنت تريد : والله لا يقوم زيد ، لأنك لو أردت إيجاب لقلت : والله ليقومن زيد ، قال الشاعر :

فحالف فلا والله يريد : لا تهبط .

وقال آخر :

تا للهِ يَبْقى على الأيّام ذو حَيدَ *** بِمُشْمَخِرّ بَه الظَّيّانُ والآسُ (٣)

يريد : لا يبقى على الأيام ذو حيد » (٤) .

قلت : والشاهدان من شواهد الكتاب (٥)، ومن شواهده أيضا قول الشاعر :

فقُلتُ يَمينُ اللهِ أبْرَحُ قاعِداً *** ولو قَطعُوا رأسي لَديكِ وأوْصَالي (٦)

وخلاصة القول في المسألة أن فعل القسم إذا كان مضارعاً مستقبلا فلا يخلو من أن يكون منفيا أو مثبتا، فإن كان منفياً كان نفيه بـ(ما) أو (لا) وجاز حذف الأداة واستعماله دونها ، فتقول :

---

(١) السورة يوسف الآية : ٨٥ .

(٢) السيرافي ٤/١٠ .

(٣) هذه رواية الجمل ، ورواية الكتاب : لله يبقى ، وعند أبي سعيد السكرى في شرح أشعار الهذليين ، ج٢ ، تحقيق عبد السّتار أحمد فراج (القاهرة – مطبعة المدني) جـ ١ ص ٢٢٧ : ياميُّ لا يُعجِزُ الأيامَ ذو حَيَدَ ، ولا شاهد في هذه الرواية .

(٤) الجمل ص ٧٠ – ٧١ .

(٥) الكتاب ٤٥٤/١. و ١٤٤/٢ .

(٦) الكتاب ١٤٤/٢ ، ١٤٧ .

والله لا أفعلُ ، و : واللهِ أفعلُ . أما إن كان مثبتاً فإنه تدخل عليه اللام والنون فيقال : واللهِ ليقومن زيدٌ ، فاذا لم تدخل اللام والنون علم أن الفعل مراد به النفي ، فإذا أريد بأسلوب النفي الإثبات التبس الأمر ولم يفهم المراد أهو النفي أم الاثبات ، لذا استعملوا للنفي أسلوباً وللإثبات أسلوباً ولم يجيزوا أن يكون شيء منها للآخر (١) .

٢ - تعليل إلحاق النون للمضارع الواقع في جواب القسم :

قال سيبويه : « فقلت فلم ألزمت النون آخر الكلمة ؟ فقال : لكي لا يشبه قوله (إنه ليفعل) ، لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل .. » (٢) .

وفي هذا النص يعلل الخليل لحاق النون آخر المضارع في جواب القسم بأنه إنما تعين لحاقها لكي لا يكون الواقع جواب قسم كالذي ليس بجواب ، وفيه إشارة إلى أن زمن الفعل هو الاستقبال وذلك من قوله : (فانما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل) .

قال السيرافي : (النون دخلت مع اللام في جواب القسم ، لأن اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر إنَّ ، وليس دخول اللام في خبر إن للقسم وقد تدخل في خبر إنَّ ومعها القسم وألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة لجواب القسم والداخلة لغير القسم ، فاذا قلت : إنَّ زيداً ليضربن عمرا فاللام مع النون دخلت للقسم وتقديره إنَّ زيدا والله ليضربن عمرا ، وإذا قلت إن زيدا ليضرب عمرا فهذه اللام تقديرها أن تكون داخلة على (إن) وأخّرت ، وبين هذه اللام وبين التي معها النون فصل من وجهين أحدهما : أن اللام التي معها النون لا تكون إلا للمستقبل ، والتي ليس معها النون تكون للحال وقد يجوز أن يراد بها المستقبل .. » (٣) .

---

(١) انظر للاستزادة : السيرافي ٤/١٠ ، شرح الجمل ١/٥٢٧ .

(٢) الكتاب ١/٤٥٥ .

(٣) السيرافي ٤/٨ ، والوجه الآخر أنّ المفعول به لا يجوز تقديمه على الفعل الذي فيه النون ، ويجوز تقديمه على الذي لا نون فيه .

وقال المبرد : « وإنما تفصل بالنون بين القسم وبين هذه الأخبار التي قد تقع في الحال نحو قولك : إنّ زيداً لمنطلق ، لأن حد هذا أن يكون في حال انطلاق ، وكذلك إن زيدا ليأكل ، فإذا قلت : والله ليأكلن ، علم أن الفعل لم يقع » [١].

وقال ابن يعيش : (وإذا دخلت – اللام – على الفعل المضارع لزم آخر الفعل النون الخفيفة أو الثقيلة كقولك : والله لتضربن عمرا .. وإنما لزمته النون لتخلصه للاستقبال ، لأنه يصلح لزمنين فلو لم تخلصه للاستقبال لوقع القسم على شيء غير معلوم ، وقد بينا أن القسم توكيد ، ولا يجوز أن تؤكد أمراً مجهولا . وقيل إنما دخلت النون مع اللام فى جواب القسم لأن اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل فى خبر إن وليس دخول اللام على الفعل فى خبر إن للقسم فألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة فى جواب القسم والداخلة لغير القسم .. » [٢].

قلت وهاتان العلتان هما علتا الخليل أصلا ، فإنه قال فى العلة الأولى : (لكي لا يشبه إنه ليفعل ، وهذا واضح . ثم قال :(لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل) [٣] .

وهذه هي العلة الثانية عنده أي أن المخبر يخبر بما هو واقع منه الفاعل فى الحال بخلاف المقسم فإنه يقسم على مستقبل ، و كذلك يفهم هذا من كلام السيرافي حين فرق بين اللام التى معها النون والتى بدونها فقال « وبين هذه اللام وبين التى معها النون فصل من وجهين : أحدهما أن اللام التي معها النون لا تكون إلا للمستقبل ، والتي ليس معها النون تكون للحال ، وقد يجوز أن يراد بها المستقبل ..»

---

(١) المقتضب ٢/٣٣٣ – وانظر التبصرة والتذكرة ١/٤٥٢ .

(٢) ابن يعيش ٩/٩٦ .

(٣) أنظر نص الخليل في الصفحة السابقة .

ثم إن الخليل رحمه الله أكد كلامه هذا فقال : « ... فمن ثم ألزموا النون في
مين لئلا يلتبس بما هو واقع » [١]

- تعليل دخول اللام على خبر (إنّ) إذا خففت :

(إنّ) و(أنّ) من الحروف التي تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمى
مها وترفع الخبر ويسمى خبرها ، وهذا هو عملها ، غير أنه يجوز فيها أن تخفف
تكون ساكنة النون وحينئذ يكثر إهمالها ويقل إعمالها ، ويجب حينئذ أن يقترن
برها باللام ، لأنها بدونه تشبه (إنْ) التي للنفي ، فاللام ترفع اللبس الناشيء من
حاد الأداتين رسما ، إضافة إلى كونها تفيد التأكيد ، وتسمى عند النحويين اللام
فارقة [٢] .

وإلى هذا الأمر يشير سيبويه في تمام نصه السابق [٣] بقوله: « كما ألزموا اللام
إنْ كان ليقول) مخافة أن يلتبس بـ (ما كان يقول ذلك) لأن (إنْ) تكون بمنزلة (ما) [٤].

ويتضح من هذا النص ومما تقدّمه شدة ملاحقة سيبويه لشيخه الخليل سؤالاً عن
لعلة ، فقد سأله عن النون لم تلزم المضارع الواقع جوابا للقسم ؟ فأجابه بأن ذلك لدفع
للبس بين اللام الداخلة للقسم واللام الداخلة لغير القسم ، وكذلك لتدفع اللبس
المتوقع بين فعل مقسم عليه مازال مستقبلاً وفعل قد وقع ، غير أن الخليل لم يقتصر
على إجابة تلك المسألة ، وإنمااستطرد فبين له مسألة أخرى شبيهة بتلك ، والشيء
بالشيء يذكر ، وهذه المسألة هي أن اللام تلزم (إنْ) المخففة من الثقيلة في قولك : إن

---

(١) الكتاب ١/٤٥٦ .

(٢) ابن جنيّ ، أبو الفتح عثمان ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، ط٢ ، ٢ج ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، د. عبد الحليم النجار ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، (دار سزكين للطباعة والنشر ، عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) جـ ٢ ص ٢٥٥ . الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل وبهامشه حاشية الجرجاني ، وكتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من مسائل الاعتزال لابن المنير ، ٤ج (بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر) جـ ١ ص ٤٧٧ . التسهيل ص ٦٥ .

(٣) ورد جزء من النص في ص ٢٧

(٤) الكتاب ١/٤٥٥ .

كان ليقول حتى لا تلتبس بـ (إنْ) النافية ، فكما أن أمنَ اللبس علة هناك هو علة هنا أيضا .

وعلى هذا التعليل جرى المبرد ، بل جرى سيبويه من قبل حيث ذكر هذا الكلام في موطن آخر من كتابه [١] فقال : « واعلم أنهم يقولون : إن زيدٌ لذاهب ، وإنْ عمرو لخيرٌ منك ، لما خففها جعلها بمنزلة (لكن) حين خففها ، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ (إنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي ينفى بها ، ومثل ذلك ﴿ إنْ كلُّ نفس لَما عليها حافظ ﴾ [٢] إنما هي : لعليها حافظ ، وقال تعالى : ﴿ وإن كلٌّ لَمَا جميعٌ لدينا محضرون ﴾ [٣] . إنما هي لجميعٌ ، و (ما) لغو » .

ثم سار المبرد من بعد على هذا التعليل فقال : « ... وتكون مخففة من الثقيلة ، فإذا كانت كذلك لزمتها اللام في خبرها ، لئلا تلتبس بالنافية ، وذلك قولك : إنْ زيدٌ لمنطلق » [٤] .

ونلتمس تأكيدا لهذه العلة ومزيدا من الأيضاح عند الأمام عبد القاهر الجرجاني في مقتصده على إيضاح أبي علي الفارسي حيث يقول : « ... والثالث أن تكون مخففة من الثقيلة ويقع بعدها الاسم والفعل ، إلا أن اللام يلزمُ ما يكونُ بعدها فيقال : إنْ زيد لمنطلق وإن عمرو لخارجٌ قال الله تعالى : (وإنْ كلٌّ لَماَ جميعٌ لدينا محضرون) التقدير : وإنْ كلٌّ لجميع ، و(ما) مزيدة ، وإنما ألزم اللامُ الخبر وكان في حال التثقيل لايلزم ، وإذ كنت تقول : إنَّ زيدا منطلق وإنَّ زيد المنطلق ، لأجل أنهم لو أسقطوا اللام

---

(١) الكتاب ١/٢٨٣ .

(٢) السورة : الطارق . الآية : ٤ ، والآية بهذا الضبط قراءة الجمهور غير ابن عامر وعاصم وحمزة ، فقد قرأوها بالتشديد (لمّا) وانظر : أبو زرعة ، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، حجة القراءات ط٢ ، تحقيق سعيد الأفغاني (بيروت ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م) ص ٧٥٨ .

(٣) السورة : يس . الآية : ٣٢ . والآية بهذا الضبط قراءة الباقين من القراء غير ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي . فقد قرأوا بتشديد (لمّا) . المصدر السابق ٥٩٧ .

(٤) المقتضب ١/٥٠ ، وانظر ٢/٣٦٣ من المقتضب أيضا .

لالتبس المخففة من الثقيلة بالنافية ، فكان إذا قيل إنْ زيدٌ خارجٌ لم يعلمأيراد أنّ زيدا خارجٌ أو ما زيدٌ خارجٌ ، فلَما كان كذلك جعل اللام علماً لكونها مخففة من الثقيلة ، فلا تقل إنْ زيدٌ منطلقٌ إلا وأنت تريد النفي » [١] .

وأحسب أنه لا مزيد على هذا الإيضاح فيما يتعلق بهذه العلة ، غير أني أحب أن أشير إلى بعض المسائل المتعلقة بدخول اللام على خبر (إنْ) المخففة دون أن أقف طويلاً عندها ، ولولا علاقتها الشديدة بمسألة البحث لآثرتُ السكوت عنها ، وأولى هذه المسائل أنه قد يلي (إنْ) فعل ، ولكن يشترط أن يكون هذا الفعل من العوامل في المبتدأ والخبر مثل (كان) وأخواتها ، خلافاً لبعض الكوفيين [٢] ، وحينئذ فإن اللام تدخل على خبر الفعل الناسخ لأنه هو الخبر الأصل في جملة الابتداء ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وإن كانت لكبيرة ﴾ [٣] والمعنى وإنها كانت كبيرة ، فلو لم تدخل اللام لم يعلم أنافية هي أم موجبة .

الثانية : أن (إنْ) المخففة لا تعمل عند الكوفيين ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل وإن كان عملها قليلاً بالنسبة إلى الأهمال ، وإلى كل ذلك يشير ابن مالك بقوله :

وخُفِّفت ان فقلّ العمل *** وإن تلا فعل فمما يَغْــزِل

عمل الابتد او شذ نحو (إن قتلت) والثاني بلام يقترن [٤]

والسبب في مخالفة الكوفيين في هاتين المسألتين أن الأصل عندهم أن (إنْ) إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) وليست مخففة واللام بعدها للتوكيد كما يزعم البصريــــون [٥].

---

(١) المقتصد ١/٤٩٠ .

(٢) فقد أجازوا دخول (إنْ) على الأفعال غير الناسخة قياسا على قول الشاعر :
شلت يمينك إن قَتلتَ لمسلماً *** حلت عليك عقوبة المتعمدَ ... ، وبعض الأقوال الشاذة

(٣) السّورة : سورة البقرة . الآية ١٤٣ وقال أبو حيان في البحر ١/٤٢٥ : « إن هنا هي المخففة من الثقيلة دخلت على الجملة الناسخة واللام هي لام الفرق بين (إنْ) النافية والمخففة من الثقيلة .

(٤) شرح الكافية الشافيه ١/٥٠٣ .

(٥) انظر : رصف المباني ١٩٠ – ١٩١ . الإنصاف ٢/٦٤٠ . المقتصد ١/٤٩٠ .

والثالثة : أن ابن مالك عليه رحمة الله يرى أن هذه اللام الفارقة تلزم حين اللبس
تلزم دائما ، فإنه لا يوجد لبس في بعض الأحيان قال : « ... ولا يُحتاج إلى ذلك إلا
موضع صالح للنفي والإثبات نحو : إن علمتك لفاضلاً ، فاللام هنا لازمة ، إذ لو
فت مع كون العمل متروكا وصلاحية الموضع للنفي لم يُتيقن الإثبات ، فلو لم يصلح
وضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها ، فمن الحذف قول عبد الله بن بُسْر : (إن كنا
غنا في هذه الساعة) [١] وقول نافع (فكان ابن عمر يعطي عن الكبير والصغير حتى
كان يعطي عن بنيّ) [٢] ، ومنه قراءة ابي رجاء ﴿ وإن كلُّ ذلك لِما متاعُ الحياة
دنيا ﴾ [٣] أي وإن كلُّ ذلك للذّي هو متاعُ الحياة الدنيا ، فحذف من العلة المبتدأ وبقي
خبر ، ومنه قول الطّرماح :

نا ابنُ أباةِ الضّيمِ من آلِ مالِكٍ *** وإن مالكٌ كانت كرامَ المعادن » [٤].

بل إن ابن مالك يذهب إلى أن حذفها قد يكون واجبا ، وذلك إذا كان بعدما ولي (إنْ)
فيٌ ، واللبس مأمون ، كقول الشاعر :

إنْ الحقُّ لا يَخفَى على ذِي بَصِيرَة *** وإن هو لم يَعْدمْ خِلافَ معايدِ [٥]

ولأذهب مذهب إبن مالك فإن الذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والنحويون بعدهم
نهم يقولون : وتلزمها اللام مخافة أن تلتبس بإن النافية ، ولا يفهم من كلامهم أنها
لزم على الإطلاق - غير ابن جني [٦] ولا يُفهم من عبارتهم أيضا التصريح بما نسبه

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العيدين باب التبكير إلى العيد ، طبعة استانبول/تركيا .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب صدقة الفطر على الحر والمملوك كا في المحتسب ٢/٢٥٥ لكشاف ٣/٤٨٧ والبحر ٨/١٥ .

(٣) سورة الزخرف . الآية ، ٣٥ ، وهذه قراءة أبي رجاء وأبي حيوة ، وهي من الشّواذ كما في المحتسب ٢/٢٢٥ لكشاف ٣/٤٨٧ والبحر ٨/١٥ .

(٤) ابن مالك ، جمال الدين محمد بن مالك الطائي ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت - عالم الكتب ص ٥٠ - ٥١ . بتصرف يسير .

(٥) المرجع السابق ص ٥٢ ، وقد ذكر هذه المسألة في شرح الكافية الشافية ١/٥٠٧ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، تحقيق عدنان الدوري (بغداد - مطبعة العاني ، مطبوعات إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف العراقية عام ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م) ص ٢٣٧ .

(٦) فقد صرّح بوجوب اللام الفارقة ، وأوجب نصب (كل) في الآية على القراءة الآنفة ، والنصب عنده بإنْ وهي مخففة فرارا من جعل إن دون لام فارقة تلزم حين إهمالها وارتفاع ما بعدها المحتسب ٢/٢٥٥-٢٥٦ .

م ابن مالك ، بل عبارتهم مجملة ولا ينبغى تحميلهم ما لم يقولوا ، ويمكن أن يدافع م بأن ما ذكره من شواهد الحديث مدفوع عند النحويين بأنهم لا يحتجون بالحديث ، يروى بالمعنى ، والقراءة شاذة ، وما أورده من الشعر قليل لا تقوم به الحجة مع أن عر موطن الضرورة .

وأما ما ذكره من حذف اللام وجوباً فلم يرد عند النحويين ، وله الحق في أن يدل به أن شواهده نادرة ، ويمكن أن تحمل على الضرورة .

- علة لزوم (ما) الزائدة :

يهتم سيبويه رحمه الله بأساليب العرب فيسأل شيخه عنها وعن تعليلها ، وها ذا يسأل عن حكم ما الزائدة فيقول : « وسألته عن قوله : كما أنه لا يعلم ذاك جاوز الله عنه ، وهذا حق كما أنك ها هنا ، فزعم أن العاملة في (أن) الكاف وما لغو ، أن ما لا تحذف منها كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ كأن كما ألزموا النون لأفعلن للام قولهم إن كان ليفعل كراهية أن يلتبس اللفظان »[1]

وهذه المسألة قليلة الورود في كتب النحو ، ولقد حاولت جاهدا أن أعثر على حصيل للقول فيها فلم أظفر بطائل ، وسوف أسوق بعض الفوائد المتعلقة بها التي سارت إليها كتب النحاة وان كانت لا تمسها إلا مساً رقيقا .

قال أبو علي الفارسي : « ومن هذا الباب[2] قولهم : (كما) في قولهم كما أنه لا علم ذلك فغفر الله له ، قال سيبويه : سألته يعنى الخليل - عن قوله : كما أنه لا يعلم لك فتجاوز الله عنه ، قول سيبويه : كما ألزموا النون لأفعلن واللام قولهم إن كان يفعل ، يريد أن مالزمت الكاف في قولهم (كما أنك ها هنا) فلم تحذف كما ألزموا

(١) الكتاب ١/ ٤٧٠ .

(٢) باب دخول ما الزائدة على إنّ .

النون لأفعلن لئلا يلتبس الكاف من (كما أنك) المتصل بما قبله أو ما بعده وتقديره أن يكون قبله بـ (كأنَّ) التي ضمت الكاف فيه إلى أنَّ فأعمل عمل (إنْ) وصارت الكاف لذلك لا موضع له من الإعراب ، وغير متصل بما قبله اتصال حروف الجر بما قبلها ..» [١] .

غير أن معظم النحويين الذين تعرضوا لذكر هذه المسألة إنما تفردوا بالكلام عن أخرها وهو جواز سقوط (ما) الزائدة في الشعر ، حيث أجازه سيبويه مستشهدا بقول الشاعر :

قُروم تَسامىَ عند بابِ دِفاعِه *** كَأنْ يُؤخَذُ المرءُ الكريمُ فيُقْتَلاَ

فهو يرى أن الأصل : (كما أنَّهُ يُؤخذُ) ، فسقطت (ما) للضرورة ، وهو يقيس هذا على (ما) في قول الشاعر :

لَقدْ كَذَبَتْكَ نَفسُك فاكْذِبَنهْا *** فإنْ جَزَعاً وإنْ إجْمالَ صَبْرِ

والنحاة يخالفون سيبويه في هذه المسألة ، ويرون أنَّ (أنْ) هنا هي الناصبة للأفعال دخلت عليها كاف التشبيه ، وليست (أنْ) هي المخففة من الثقيلة ، ويستدلون على هذا بنصب الفعل (يقتلا) فقد نقل ابن السراج عن أبي عثمان المازني قوله : « أنا لا أنشده إلا «كأنْ» يؤخذ المرءُ ، فأنصب يؤخذ ، لأنها «أنْ» التي تنصب الأفعال ، دخلت عليها كاف التشبيه ، ألا ترى أنه نَسَقَ عليه « يقتل» فنصب لذلك » [٢] .

وجاء عن أبي سعيد السيرافي قوله : « ... وهذا سهو من سيبويه ، صيَّر تشبيه جملة بجملة ودفاعه اسم واحد ، وليس بجملة ، وقوله : (كأن يؤخذ المرء) ليس من الأشياء الواضحة الوجود فيشبه به تحقيق وجود شيء آخر ، وإنما يصف النابغةُ خصومةً جرت من رجل من عشيرته وبين خصوم له من قبائل أخر بحضرة ملك ، وأن ذلك الملك كان ميله على عشيرته ، وأن المناظر عنهم ثبت لهم في المناظرة مع ميل الملك عليه ، وذلك قوله :

---

(١) الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد ، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات . تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي (بغداد ، مطبعة العاني – مطبوعات إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق) ص ٣٢٣ – ٣٢٥ .

(٢) الأصول في النحو ١/٢٧٨ .

لدَ ى ملكٍ غضبانَ أقبلَ مخفـــرا *** إليهم شديدا قسْرُه مُتَبسّــلا
واحضرهم خصما شديـــدا ضريره *** بني دارم أهل البتول ونهشلا
وذو التاج من غسّان ينصر جاهدا *** ليجعل فيها خدّنا هو أسفــلا
قُروما تسامى عند بابِ دفاعُـــه *** كأن يؤخذُ المرء الكريمِ فيقتلا

يريد دفاع الباب ، وهو رده وحجبه لمن يريد الدخول وطرده ، وهو مثل القتل في شدته لأنه إذلال للمطرود المحجوب .. قال أبو عثمان المازني : أنا لا أنشده إلا كأن يؤخذَ المرء الكريم فيقتلا لأنها (أنْ) التي تنصب الأفعال دخلت عليها كاف التشبيه » [١].

وهذا الرأي الذي ذهب إليه هؤلاء هو الراجح عندي ، لأن رأي سيبويه تصاحبه ضرورتان – كما قال الأعلم – هما إسقاط (ما) والنصب بالفاء في الواجب [٢] هذا فيما يتعلق بالجزء الأخير من المسألة ، أما الجزء الأول الذي هو لزوم (ما) وعدم حذفها وعلة ذلك فقد ورد شرحه عند أبي علي فيما تقدم ، ولم يتعرض له أحد سواه .

---

(١) السيرافي ٣٦/٤ .وانظر ،النكت ٧٨٠/٢ – ٧٨١ .

(٢) الأعلم الشنتمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان ، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب (مطبوع بهامش كتاب سيبويه طبعة بولاق) جـ ١ ص ٤٧٠ .

سادساً التعليل بالتخفيف

أورد الراغب الأصفهاني في مفرداته خمسة معان للخفة ، نقتصر منها على ما يناسب المقام حيث قال : « ... الخامس : يقال خفيف في الأجسام التي من شأنها أن ترجحن إلى أسفل ، يقال خَفَّ يَخِفُّ خَفاً وخِفَّةً ، وخَفَّفه تخفيفا ، وتَخَفَّف ، تَخفُّفا واستخففته ، وخف المتاع الخفيف ، ومنه كلام خفيف على اللسان »(١) .

« عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن ، سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم» متفق عليه (٢) ، واللفظ لمسلم .

والمراد هنا أن يكون الكلام خفيفا على لسان المتكلم ، فيجري به اللسان دون تكلف وذلك مقصد من مقاصد العرب في كلامها طلباً للسير والسهولة وسرعة الأداء ، ولأجل تخفيف الكلام يجري أحيانا شيء من الحذف في كلامهم ، كما في قولهم : (لاه أبوك) بدلاً من : (لله أبوك) . وأحيانا يجرى شيء من إسكان الكلمة كما في قولهم : (بَحْر) بدلاً من : (بَحَرْ) و(نَهْر) بدلاً من : (نَهَرْ) وإن كانت الكلمتان واردتين معاً ، ولأجل الخفة ينون الاسم ، ولو كان ثقيلا لم ينون ، لأن التنوين ثِقَلٌ ، فلا يضاف إلى الثقيل ثِقلٌ .

---

(١) الراغب الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين بن محمد ، المفردات في غريب القرآن ، تحقيق محمد سيد كيلاني (بيروت – دار المعرفة للطباعة والنشر) ص ١٥٢ .

(٢) صحيح البخاري . كتاب الدعوات – باب فضل التسبيح ١٦٨/٧ . تركيا . صحيح مسلم بشرح النووي . كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار – باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء ١٩/١٧ . نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء/ السعودية .

ومن دواعي التخفيف كثرة الاستعمال ، فإن العرب إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج [١] واشتهرت بعض اللهجات العربية بحفاظها الشديد على سهولة الكلام وخفته كلهجة قريش ، وقد سُجِّلت بعضُ الظواهر اللغوية عندها مما له صلة بقضية التخفيف ،كتسهيل الهمزة وإعلال مَبْيُوع ومَخْيوط ، فيقال فيهما عندهم (مَبِيعٌ) و (مَخِيط) ، بينما يصحح بنو تميم هذه الأوزان ، ونراهم جميعا يُعِلون اسم المفعول من الأجوف الواوي فيقولون : (مَصُوْن) و (مَقُود) ولا يقال : (مَصْوُون) (مَقْوُود) إلا شذوذا ، والسبب في كل هذا مراعاة الخفة والسهولة [٢] .

وعموما فالتخفيف مقصد واسع من مقاصد العرب في كلامهم ، « والمتأمل لجوهر هذه اللغة يجد بناءها لذلك متينا ، فما صح فلخفته ، وما أعلَّ فلخفته أيضا ، فإذا ذكرنا أن (قام) أصلها (قَوَم) و(استعدَّ) أصلها (استعدَد) فذلك دليل على أن هذه الأصول المذكورة قبل الإعلال قد رفضت نتيجةً لثقلها في النطق ، ... وإن الحرفين المعتلين إذا التقيا وهما ساكنان فلا بد من حذف أحدهما أو تبديله عن طريق الإعلال ، ليخف اللفظ و يمكن النطق به [٣] .

(وأياً ما كان الأمر فإن العرب لأنهم درجوا على السهولة عدلُوا في الصيغ البنائية بما يتفق وسهولة النطق ، حتى يحققوا لها مبدأ الانسجام وتساوق النغم والموسيقى اللفظية ، فقد امتنعوا - كما يقول ابن جني - من تصحيح الياء في نحو (مُوسِر) و(مُوقِن) والواو في نحو : (ميزان) ، (ميعاد) ، وامتنعوا من إخراج (افتعل) وما تصرف منه - إذا كانت فاؤه صادا ، أو ضاداً ، أو طاء أو ظاء ، أو دالاً ، أو ذالاً ، أو زاياً - على أصله ، وامتنعوا من تصحيح الياء والواو - إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة ،

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٩٤ .

(٢) انظر ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، المنصف شرح التصريف للمازني ط١ ، ٣ج ، تحقيق ابراهيم مصطفى ، عبدالله أمين (القاهرة ، مطبعة البابي الحلبي وشركاه ، مطبوعات إدارة إحياء التراث بوزارة المعارف العمومية عام ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م) جـ١ ص ٢٨٤ - ٢٨٦ . والأمالي الشجرية ١/٢٠٩ .

(٣) هلال ، عبد الغفار حامد ، أصوات اللغة العربية ، ط٢ (القاهرة ، مطبعة الجبلاوي عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

وامتنعوا من جمع الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عينين ، فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده ، يمتنع منه استكراهاً للكلفة فيه) [1] .

وبعد هذه المقدمة فإن دراسة بعض النماذج للتعليل بالتخفيف في كتاب سيبويه تبين مقدار أثره ، وسعة اهتمامهم به ، و كثرة دوران اللغة عليه ، وهذه بعض النماذج .

(١) أصوات اللغة العربية لعبد الغفار هلال ص ٢٢٣ . وانظر كلام ابن جني في الخصائص ط ٢ ، ٣ج ، تحقيق محمد علي النّجار (بيروت - دار الهدى) جـ ١ ص ٢٦٢ .

التعليل بالتخفيف عند الخليل .

١- تعليل حذف الجار والألف واللام من (لله أبوك) :

قال سيبويه :« وزعم الخليل أن قولهم : (لاه أبوك) و (لقيته أم) إنما هو على : (لله أبوك) و(لقيته بالأمس) ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفا على اللسان وليس كل جار يضمر ، لأن المجرور داخل في الجار ، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثم قبح ، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر في كلامهم ، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج »[1] .

ومن هذا قول الحميري :

لاهِ عينا الذي رأى مِثلَ حَسّان *** قتيلاً من سالفِ الأحْقاب[2]

قال السهيلي : (وقوله ... (لاه) أراد لله ، وحذف لام الجر واللام الأخرى مع ألف الوصل ، وهذا حذف كثير ، ولكنه جاز في هذا الاسم خاصة لكثرة دوره علـــى الألسنة »[3] .

وفي لسان العرب يقول : (... وروى المنذري عن أبي الهيثم أنه سأله عن اشتقاق اسم الله تعالى في اللغة فقال : كان حقُّه (إلاه)[4] ، أدخلت الألف واللام تعريفا ، فقيل : (الإلاه) ، ثم حذفت العرب الهمزة استثقالا لها ، فلما تركوا الهمزة حولوا كسرتها في اللام التي هي لام التعريف وذهبت الهمزة أصلا فقالوا : (ألِلاه) ، فحركوا لام التعريف التي لا تكون إلا ساكنة ، ثم التقى لامان متحركتان ، فأدغموا الأولى في الثانية فقالوا : الله ، كما قال الله عز وجل : (لكنا هو الله ربي)[5] معناه : لكن أنا .

---

(١) الكتاب ١/٢٩٤ .

(٢) البيت في : ابن هشام ، أبو محمد عبد الملك بن هشام ، السيرة النبويه ، ٤ج ، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد (القاهرة – المطبعة الفنية للطبع والنشر) جـ ١ ص ٢٤ والرورض الأنف ١/٤٣ .

(٣) الروض الأنف ١/٤٣ .

(٤) الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ط ١ ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة (بيروت – مؤسسة الرسالة – عام ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م) باب الهاء – فصل الهمزة . والكشاف ١/٣٥ .

(٥) السورة : سورة : الكهف ، الآية ٣٨ .

... ويقولون : لاه أبوك ، يريدون لله أبوك ، وهي لام التعجب ، وأنشد لذي الاصبع :

لاهِ ابنُ عمي مايخاف *** الحادثات من العواقب .

قال أبو الهيثم : وقد قالت العرب : بسم اللهْ ، بغير مدة اللام وحذف مدة (لاه) وأنشد :

أقبلَ سيلٌ جاء من أمرِ اللهْ *** يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنّةِ المُغِلّةْ [١].

والمتأمل لكتب اللغة وبعض كتب الأمالي يجد ظاهرة التخفيف بحذف لام الجر من لفظ الجلالة كثيرة في كلام العرب ، ولو ذهبنا نستطرد لطال بنا المقام ، ويحسن أن نختم هذا بكلام الخليل لأهميته التاريخية والعلمية .

قال : « ... وقولهم في الجاهلية الجهلاء : لاهِ أنت ، أي للهِ أنت ، يقولون : لاهمَّ اغفر لنا ، وكره ذلك في الإسلام ، وقوله :

لاهِ ابنُ عملك لا يخاف *** الموبقات من العواقب

وقوله :

لاهِ درُّ الشبابِ والشَّعرُ الأسودُ *** والراتكاتُ تحتَ الرجالِ

اي لله » [٢] .

و(الله) لا تطرح الألف من الاسم ، إنما هو (الله) على التمام ، وليس (الله) من الأسماء التي يجوز فيها اشتقاق فعل كما يجوز في (الرحمن الرحيم) ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم إنَّ الخير خير الآخرة ، فاغفر للأنصار والمهاجرة » [٣] .

---

(١) ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ١٥ج (بيروت دار صادر) باب الهاء ، فصل الهمزة .

(٢) المرجع السابق ٤/٩٠- ٩١ ، والحديث في البخاري - كتاب الجهاد .

(٣) العين ٤/٩٠ - ٩١ .

٢- تعليل حذف(مِن) الداخلة على مميز (كم) المجرور :

قال سيبويه : « وسألته عن على حكم جذع بيتك مبنى ؟ فقال : القياس النصب وهو قول عامة الناس ، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى «من» ولكنهم حذفوها هنا تخفيفا على اللسان وصارت «على» عوضا منها » [١] .

قلت ، فى مميز «كم» الاستفهامية أقوال :

١/ لزوم نصبه وعدم جره مطلقا .

٢/ جواز جره مطلقا حملا على الخبرية وهو مذهب الفراء والزجاج والفارسي ، وذكر الأنبارى ذلك عن بعض العرب [٢] .

٣ / جواز جره بمن مضمرة ، بشرط دخول الجار على كم ، نحو ، بكم درهم اشتريت وهذ هو مذهب الجمهور وهو الذى يعلل له الخليل هنا [٣] .

قال المبرد ، « والبصريون يجيزون على قبح على كم جذعٍ وبكم رجلٍ ، يجعلون ما دخل على (كم) من حروف الخفض دليلا على (من) ويحذفونها ، ويريدون على كم من جذع وبكم من رجل ، فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف فى أنه لا يجور الإضمار ، وليس إضمار (من)مع حروف الخفض بحسن ولا قوى ، وإنما إجازته على بعد ، وما ذكرته لك حجة من أجازه [٤].

وإذا كان المبرد يرى هذا فى اضمار (من) فإن الزجاجي ومن قبله سيبويه يريان غير هذا ، قال الزجاجي : « ... ما بعدها منصوب أبدا إذا كانت استفهاما على التمييز ، إلا أن يدخل عليها حرف خفض فيكون لك فيما بعدها وجهان ، النصب على التمييز ، والخفض على اضمار (مِن) ... وإنما جاز اضمار (مِنْ) ها هنا وإن كانت حروف الخفض لا

---

(١) الكتاب ٢٩٣/١ .

(٢) أسرار العربية ص ٢١٦ ولم يورد شاهدا عليه .

(٣) انظر بشأن هذه الأقوال ، المقتضب ٥٦/٣-٥٧ ، الجمل ص ١٣٥ ، ابن يعيش ١٢٨/٤ ، شرح الكافية ٩٦/٢ المغنى ١٥٨/١ ، شرح الجمل لابن هشام ص ٢١٦ .

(٤) المقتضب ٥٦/٣ - ٥٧ .

تضمر ، لأنه قد عرف موضعها وكثر استعمالها فيه فجاز إضمارها لذلك كما أضمروا (رُبَّ) . قال سيبويه : « ولا خلاف فى هذا بين النحويين أجمعين »[١]. ولم أجد هذه العبارة « الأخيرة » فى سيبويه ، وذكرتها من باب الأمانة فى النقل ، والعهدة على محقق الجمل .

ويلحظ القارئ لكلام الزجاجي أنه علل بكثرة الاستعمال ، ولا تناقض بينه وبين سيبويه ، لأن كثرة الاستعال هي التي أوجبت التخفيف ، فهما متلازمان .

٣- تعليل حذف الألف والهمزة من (لا أن) لتصبح «لن» :

وأصل هذا أن (لن فى رأي الخليل مركبة من (لا أن) ثم حذفت الألف من (لا) والهمزة من «أن» ، قال : « ... ولن ، فأما الخليل فزعم أنها لا أن ولكنهم حذفوا لكثرته فى كلامهم ، كما قالوا ، ويلمه « يريدون وي لأمه » ، وكما قالوا « يومئذ » وجعلت بمنزلة حرف واحد . كما جعلوا «هلاً» بمنزلة حرف واحد فإنما هي هل ولا .. »[٢]

فهنا يتجلى تفسير الخليل وكيف أن أصلها لا أن ثم حذفوا تخفيفا لكثرة ذلك فى كلامهم ، ثم إنه يظهر فى هذه العلة أيضا التشبيه حيث قرن الخليل بين لن ويومئذ وويلمه . غير أن سيبويه نقل ما يخالف الخليل هنا فى أصل المسألة ، وذكر أن لن ليست مركبة .

قال سيبويه : « وأما غيره فزعم أنه ليس فى لن زيادة وليست من كلمتين ولكنها منزلة شىء على حرفين ليست فيه زيادة وأنها فى حروف النصب بمنزلة لم فى حروف لجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائدا ، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت أما يدا فلن أضرب ، لأن هذا اسم والفعل صلة ، فكأنه قال أما زيدا فلا الضرب له »[٣] .
في تعليق سيبويه تطالعنا الحقائق التالية :

---

١) الجمل ١٣٥ .
٢) الكتاب ١/٤٠٧ .
٣) الكتاب ١/٤٠٧ .

١- إنه ينقل مخالفة الخليل ، غير أنه لم يشر إلى شخص المخالف ، والغالب أن يكون معظم النحويين وهو واحد منهم ، ولم يذكر نفسه تأدبا مع شيخه فكنى عن ذلك بذكر غيره .

٢ - لم يعلق سيبويه رأيا منفردا ولم يعقّب على المسألة ، وهذا يفيد موافقته للمخالف .

٣- أشار رحمه الله إلى العلة التي خولف بها الخليل وهي قوله : (.. لما قلت أما زيدا فلن أضرب . أما السيرافي فإننا نجده يذكر هذا ويضيف أنه يشارك الخليل في هذا الرأي علم من أعلام الكوفه هو الكسائي ، ثم يضيف إلى تعليل سيبويه تعليلا آخر قال :

« وقد ذكر سيبويه عن الخليل في « لن » أن أصلها لا أنْ ، وحكى الكوفيون عن الكسائي (١) مثل قول الخليل ، قال أبو سعيد : والمختار قول غير الخليل والحجة فيه سوى ما ذكره سيبويه أنا إذا قلنا : لن أضرب زيدا كان كلاما كاملا تاما لايحتاج إلى إضمار شيء ، وإذا قلنا : لا أنْ أضرب زيدا لم يتم الكلام ، لأن « أنْ» وما بعده من الفعل والمفعول بمنزلة اسم واحد ، والاسم الواحد إذا وقع بعد «لا» احتاج معه إلى خبر فليس لفظ « لن» وفقا للفظ « لا أنْ» أولا معناها وفقا لمعناها ، فما الذي أوجب أنها هي ، وجملة الأمر أنه ليس لنا أن ندعي في «لن» غير ظاهرها إلا ببرهان » (٢) .

ومع أن جمهور النحاة يرى أنها مفردة غير مركبة إلا أن هناك من يرى جواز رأي الخليل ويدافع عنه كابن جني في سر الصناعة (٣) والرماني في معاني الحروف (٤) .

---

(١) وقرر ذلك ابن هشام في المغني ٢٢١/١ ، ونقل فيه وعند خالد الأزهري في شرح التصريح على التوضيح ، ٢ج ، (دار الفكر) جـ ٢ ص ٢٣٠ ، وفي رصف المباني ص ٣٥٤ عن الفراء أن أصل (لن) لا ، ثم قلبت الألف نونا . وأضاف صاحب التصريح الخازرجي ، فيكون الكسائي والخازرجي موافقين للخليل ، يشاركهم الفراء في القول بالتركيب ويخالفهم في أصل الأداة .

(٢) السيرافي ١٨٩/٣ .

(٣) ٣٠٥/١ .

(٤) ص ١٠٠ .

والسهيلي في نتائج الفكر [١] والجرجاني في المقتصد [٢] وخير من عرض هذا النقاش وفصل فيه المالقي حين قال : « ... والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه ومن تبعه ، لأن التركيب فرع عن البساطة ، فلا يدعى إلا بدليل قاطع ، ويُرد مذهب الخليل بأنها لو كانت مركبة من (لا أن) لم يجز أن يتقدم معمول معمولها عليها في نحو : زيداً لن أضرب ، وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب .

والوجه الثاني أنها لو كانت مركبة من (لا أن) لكانت (لا) داخلة على مصدر مقدر من أن والفعل فيكون المعنى في قولك - مثلاً - (لن يقوم زيد) لا قيام زيد فتدخل لا على المعرفة من غير تكرير ، ولا بدّ لها إذا دخلت على المعارف أو ما في تقديرها من التكرير مع أنّ المتبدأ لا يكون له خبر والمبتدأ لا بد له من الخبر ولم يسمع هنا ولا في الكلام ما ينوب منابه كخبر مبتدأ لولا عند بعضهم ، فبطل القول بالتركيب .

واحتج أصحاب الخليل للوجه الأول بأن قالوا : إن الشيء قد يحدث له مع التركيب حكم لم يكن له قبل ، ألا ترى أن (لو)حرف امتناع لامتناع وتليها الأفعال ، فإذا ركبت مع لا فقيل لولا صارت حرف امتناع لوجوب ووليتها الأسماء ؟ .

والجواب لهم أنه ليس حكم التركيب هنا كحكم (لولا) ، لأن (لو) قبل (لا) بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع ودخلت (لا) التي للنفي عليها فأزالت الامتناع الواحد وصيرته إيجاباً ، فكأنّ كل واحد منهما باق على معناه ، و (لا) فيها عوض من الفعل وليست (لن) من هذا القبيل ، لأن (لن) و (لا أن) في المعنى واحد وليس فيها إلا التسهيل خاصة ، ولا تدخل إحداهما على الأخرى لتحدث معنى زائدا فلا يتناظران ، فليس إلا البساطة [٣] لما تقدم وللوجه الثاني [٤] .

---

(١) ص ١٣٠ .
(٢) ١٠٥٠/٢ .
(٣) يريد بالبساطة الإفراد ، وبهذا تكون (البساطة) لهذا المعنى خطأ قديما .
(٤) رصف المباني ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .

وبعد هذه المناقشة الضافية أجدني أرتاح لرأي سيبويه ، فلا داعي للتكلف والبحث عن الأدلة وفي القول بإفراد «لن » منزع عن الحرج وبعد عن التأويل ، والنحاة يقولون : ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل ، أو : عدم التقدير أولى من التقدير وإنما عبَّر الخليل عن رأيه وله مستند من العربية بأن العرب تراعي التخفيف وقد ورد قول الشاعر : (١)

فإن أمسِكْ فإن العَيشَ حُلو *** إليَّ كأنه عَسَلٌ مَشوبُ
يُرَجّي المرءُ مالا أنْ يُلاقــي *** وتَعرِضُ دُونَ أبْعَدِهِ الخُطوبُ(٢)

فقال : ما لا أن يلاقي ، وكأنه قال : مالن يلاقي .

٤- تعليل انصراف الاسم الثلاثي غير المتصل بتاء التأنيث :

قال سيبويه : « كل اسم مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف ، كائنا ما كان أعجميا أو عربيا أو مؤنثا ، إلا فُعَل مشتقاً من الفعل - أو يكون في أوله زيادة فيكون لـ (يَجِدُ) و (يَضَعُ) أو يكون لـ (ضُرِب) لا يشبه الأسماء ، وذلك أن المذكر أشد تمكنا فلذلك كان أحمل للتنوين ، فاحتمل ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف ، لأنه ليس شيء من الأبنية أقل حروفا منه ، فاحتمل التنوين لخفته وتمكنه في الكلام ، ولو سميت رجلاً قدماً أو حشاً صرفته ، فإن حقرته قلت : قديم ، فهو مصروف ، وذلك لاستخفافهم هذا التحقير كما استخفوا الثلاثة ، لأن هذا لا يكون إلا تحقير أقل العدد ، وليس محقّر أقل حروفا منه ، فصار كفير المحقَّر الذي هو أقل ما كان غير محقّر حروفا ، وهذا قول العرب والخليل ويونس » (٣) .

---

(١) هو جابر بن رألان السنبسي الطائي ، جاهلي ، لم أعثر له على ترجمة .

(٢) استشهد بالبيت الثاني على المسألة الرضي في شرح الكافية ٢/٢٣٥ ولم ينسبه ، والأزهري في التصريح على التوضيح ٢/٢٣٠ وقال : (أنشد أبو زيد لجابر الأنصاري) وصوابه والله اعلم أنشد أبو زيد الانصاري لجابر بن رألان ، فتداخل الاسمان ، وهو شاهد كذلك في الهمع ٢/٢١٧ بتحقيق د. مكرم وقد أورده أبو زيد الانصاري في نوادره ، ط٢ ، (بيروت دار الكتاب العربي عام ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) ص ٦٠ وفيه روايتان (ما إن لا يلاقي) بتقديم (إن) على (لا) وكسر همزها وفتحه ، والأخرى (مالاإن) بكسر الهمز وتقديم (لا)ووردتا كذلك عند البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، خزانة الأدب ط٢ ، ١٣ج ، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) جـ٨ ، ص ٤٤٠ - ٤٤١ وفي المغنى ١/٢٤ الرواية الأولى وكذلك الكشاف ٣/٥٢٥ ، ولا شاهد على المسألة في هذه الرواية .

(٣) الكتاب ٢/١٣ .

وهكذا فالعلة عنده في أنَّ كل اسم ثلاثي مصروفٌ هي خفته وتمكنه في الكلام ، فخفته جعلته يتقبل التنوين ، ولو أنه كان مستثقلاً لما زادوه ثقلاً بالتنوين ، وليس هذا في الأسماء الثلاثية فحسب ، بل إن مُصَغَّر الثلاثي الذي أصبح رباعيا بعد التصغير يلحق بذلك ، والعلة أيضا هي الخفة فكما أنهم استخفوا ذا الثلاثة فإنهم قد استخفوا هذا المصغَّر ، لأنه لا يوجد أقل عددا منه في التصغير ، فصار هذا في باب التصغير كذلك في باب المكبرات من الاسماء .

٥ - حذف « رب » وما أشبهها من حروف الجر :

والأصل في هذه المسألة مسألة قد مر بيانها ، وهي أن الخليل يرى أن أصل (لاه أبوك) لله أبوك ، وأصل (لقيته أمسِ) لقيته بالأمس ، ثم حذف الجار من لفظ الجلالة فصار (لاه) وحذف الجار والألف واللام من (بالامس) فصار أمسِ ، وعلة الحذف هنا التخفيف ، ثم عقب الخليل على ذلك بقوله : (وليس كل جارٍ يضمر ، لأن المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح) [1].

إذن فالحذف عنده ليس عاماً وإنما هو فيما فيه فائدة ، ومما فيه فائدة حذف رب وأمثالها ، قال : « ولكنهم قد يضمرونه - أي الجار - ويحذفونه فيما كثر في كلامهم ، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج .

قال العنبـــري :

وجَّداءَ ما يُرجَى بها ذُو قرابةٍ *** لعطف وما يَخشى السُّماةَ رَبيبُها

وقال امرؤ القيس :

ومثلِك بِكْرا قد طَرقتُ وثَيّباً *** فألهيتُها عن ذي تَمائمَ مُغْيَلِ

أي رب مثلكِ . ومن العرب من ينصبه على الفعل ، وقال الشاعر :

ومثلَك رهبى قد تركت رذيَّةً *** تُقَلِّبُ عَيْنيهاإذا قرَّ طائِرُ

سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب » [2] وبعد ، فإن لي تنبيهات حول هذه المسألة .

---

(١) الكتاب ١/٢٩٤

(٢) المصدر السابق ١/٢٩٤ .

الأولى : أن هذا النص - كغيره من نصوص سيبويه - لم يتضح على وجه الدقة صاحبه ، وإنما هو درج بين كلام للخليل وسيبويه ، فلمن هو منهما ؟ وكيف جعلتُه أنا للخليل ؟

الذي يترجح لي أنه للخليل ، وذلك أنه جاء بعد كلامه في المسألة التي مهَّدتُ بها مباشرة ، وأن فيه حكايةً عن العرب كما في النص الذي قبله ، فالخليل يحكي قولهم (لاه أبوك) و (لقيته أمسِ) ثم بيَّن أنه ليس كل جارٍ يحذف ، لأنه عند العرب هو والمجرور بمنزلة كلمة واحدة ، ولا يحذف جزء الكلمة الواحدة ، ولأن سيبويه لم يعترض على هذا ، وإنما كان اعتراضه على (أمسِ) خاصة لهذه الأسباب ترجح عندي هذا الرأي ، ومما يقوي هذا الترجيح أن الخليل يرى أن قولهم (لاه أبوك) إنما هو من كلام الجاهلية الجهلاء ، وأنه مكروه في الإسلام ، وهو هنا يكره ذلك من حيث البناء الأسلوبي ، والعلاقة واضحة بين الكراهتين ، فهو يكره أن يُلفظَ بلفظ الجلالة مختصرا ، والاختصار إنما كان بحذف الجار وترك المجرور ، وهما كشيء واحد [١] .

والذي دعا الخليل إلى أن يكره هذا هو أن تعظيم الله تعالى يقتضي عدم الحذف من لفظ الجلالة (الله) وقد روي أن عمر رضى الله عنه رأى مصحفاً صغيراً في يد رجل فقال : من كتبه ؟ قال : أنا ، فضربه بالدِّرة ، وقال : عظموا القرآن . وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يُقال : مُسَيجِد ومُصَيْحَف [٢] .

الثانية : أن الكلمات الواردة في الأبيات جرا قد رويت بالنصب على تقدير فعل ، وأشار إلى هذا سيبويه في تنايا النص ، وأنه مسموع كذلك عن العرب ، وشاهده على ذلك البيت الأخير .

---

(١) سبق هذا في ص ٨٦ .

(٢) القرطبي ، أبو عبد الله . الجامع لأحكام القرآن ، ط٢ ، ٢٠ ج ، (بيروت - دار الشام) جـ١ ص٢٩-٣٠

الثالثة : أن رواية البيت الأخير عند سيبويه بالنصب فقط ، مع أنه كسائر الأبيات ، يجوز فيه الوجهان ، وإنما فَعَل ذلك ليكون ألحن بحجة وأبين لرأيه ، فللجر شواهد وللنصب شواهد ، وفي شواهد الجر يجوز النصب ، وفي شواهد النصب يجوز الجر ، وإن كان الراوي قد روى كلاً منهما برواية واحدة .

٦ - تعليل بناء (فداء) :

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله : فداء لك ؟ فقال : بمنزلة (أمس) لأنها كثرت في كلامهم ، والجر كان أخف عليهم من الرفع إذ أكثروا استعمالهم إياه ، وشبهوه بـ(أمس) ، ونون لأنه نكرة ، فمن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء ... » [1]

فالخليل رحمه الله يعلل لبناء (فداء) على الكسر بمشابهته لـ(أمس) ، ولقد قرأت النص مرارا وفكرت فيه طويلاً ، وطالعت ما بين يدي من كتب النحو فلم أجد ما يشير إلى ذلك صراحة ويحتمل أن الشبه بينهما كائن في التنوع ، فـ(أمس) إذا كان مرادا به يوم من الأيام مبهم فهو معرب ، وإذا كان مراداً به يوم محدد وهو اليوم الذي قبل يومك فإنه مبني عند الحجازيين على الكسر وعند التميميين معرب لكنه ممنوع من الصرف في حالة الرفع ، وقيل في حالاته الثلاث ، غير أنه إذا أعرب ظرفا كان مبنيا عند الجميع .

و(فداء) تدل على معنى عام إذا كانت منونة ، فإذا منعت التنوين قصر معناها عن ذلك العموم [2] . بيد أن (أمس) لا ينون [3]، فما بال (فداءٍ) نون ؟

قال الخليل : ونون لأنه نكرة ، فمن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء . وقال ابن يعيش : « ولم يسمع عنهم إلا منونا ، وذلك لأنه ليس له متعلق يحتمل التعريف كما لنظائره » [4] .

---

(١) الكتاب ٢/٥٣ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ، بضياء السالك ٣/٣٨٢ - ٣٨٥ .

(٣) على القول الصحيح ، وفي ذلك خلاف . انظر : ارتشاف الضرب ٢/٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٤) ابن يعيش ٤/٧٣ .

وهناك من يرى أنه يأتي منونا وغير منون ، فقد نقل البغدادي في الخزانة [١] عن ابن المستوفى قوله : « ومنه (فداءِ) يستعمل مكسورا منونا وغير منون حملاً على (إيهِ) و (إيهٍ) وكلام الخليل صريح في أن علة تنوينه التنكير ، ومفهوم المخالفة لكلامه يعني أنه يمكن أن يدل (فداءِ) على معرفة فلا ينون ، كما أن (أمس) إذا دل على معرفة بني ، وهذا هو الذي ذهب إليه ابن المستوفى ، وأراني أميل إليه .

فلماذا جُعل (فداءِ) مبنيا على الكسر بمنزلة أمس ؟ لذلك علة عند الخليل ، وهي الكثرة التي تقتضي الخفة ، والجر أخف عليهم من الرفع .

ومما يمكن أن يكون مرادا للخليل حين شبه (فداءِ) بـ (أمس) أن يكون أراد بـ (أمسِ) فعل الأمر ، وليس الاسم وذلك مثل قولهم (أصْبِحْ) ، وحينئذ لا نحتاج إلى مقارنة بينهما ، فكل منهما مبني على الكسر ، وللسهيلي كلام يشرح به (أمسِ) يرشح هذا المعنى الذي ذهبت إليه ، قال : « ... ولذلك جاء (أمْسِ) بلفظ الأمر حين أرادوا بناءه » [٢] .

وكلام النحويين في شرح علة بناء (فداءِ) يذهب إلى هذا وإن لم يكن صريحاً في ذكر تأويل (أمْسِ) .

قال السيرافي : « ... وإنما بني لأنه وضع موضع الأمر ، كأنه قال : ليفدِك أبي وأمي ، ونون لأنه نكرة ، كما عمل بـ (غاقٍ) حين نكر ، وإنما صار نكرة لأنهم أرادوا أنه يفديك في كل ضرب من ضروب ما يُفدى به الإنسان من موت أو مرض » [٣] ، ويتكرر هذا الكلام بعينه عند الأعلم [٤] .

---

(١) الخزانة ٦/١٨٢ .

(٢) السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ، نتائج الفكر ، تحقيق د محمد إبراهيم البنا (القاهرة - دار الاعتصام) ص ١١٤ .

(٣) شرح الكتاب ٤/١٣٣ .

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٨٦٧ .

فعلة البناء وضعه موضع الأمر ، وعلة التنوين التنكير تشبيهها بـ (غاق) وعلة التنكير الدلالة على العموم والمبالغة .

وقال ابن يعيش : « وإنما بني لوقوعه موقع ما أصله البناء وهو فعل الأمر ، لأنهم يريدون به الدعاء ، والدعاء حقه أن يكون على لفظ الأمر .. والمراد لِيَفْدِك ، وهو في البناء كنَزالِ ومَناعِ ، وكسر لا لتقاء الساكنين على أصل ما يقتضيه التقاء الساكنين ، والتنوين فيه للتنكير على نحوه في (إيهٍ) »[1] .

فعلة البناء عنده مشابهته لفعل الأمر ، وبني على الكسر لا لتقاء الساكنين الألف والهمزة ، أما علة التنوين فهي التنكير قياساً على (إيهٍ) وهذا الاحتمال لمراد الخليل أقرب إلى نفسي من الاحتمال الذي ذكرته قبل لما فيه من البعد عن التكلف ، وإنما ذكرت الاحتمال السابق لأنه ممكن غير محال ، و بالله التوفيق .

---

(١) ابن يعيش ٤/٧٣ .

سابعاً: التعليل بالتوهم

التوهم في اللغة من الوَهْم ، وللَوهْم معانٍ في العربية : قال الخليل : (.. والوَهْم وَهمُ القلب ، ... وتوهَّمت في كذا وأوْهَمْتُه أي أغفلته .. ويقال وَهِمْتُ في كذا أي غَلِطت ووَهَم إلى الشيء [يهيم] أي ذهب وهمُه إليه ، وأوهمت في كتابي وكلامي إيهاماً أي أسقطت منه شيئا ، ووَهِم يَوْهَم وَهَما ، اي : غلِط)

وقال الأزهري : « ... وللقلب وَهْم ، وجمعه أوهام » ... ويقال : توهَّمتُ في كذا وكذا وأوهمتُ الشيءَ إذاً اغفلته ... ويقال : وَهِمت في كذا وكذا أي غلطتُ ووَهِم إلى الشيء يَهِم إذا ذهب وهمُه إليه ، وأوهم الرجل في كتابه وكلامه إذا أسقط ... وأخبرني المنذري عن ثعلب : أوْهَمْتُ الشيءَ إذا تركته كلّه أوْهِمُ ، ووهِمتُ في الحسابِ أوهَمُ إذا غلطت ، ووَهَمْت إلى الشيء إذا ذهب قلبك إليه وأنت تريدُ غيره أهِم وَهْماً » [٢] وعند ابن الأثير « أنه صلى الله عليه وسلم صلّى فأوهَمَ فى صلاته » أي أسقط منها شيئاً ، يقال : أوهمتُ الشيء إذا تركته وأوهمت في الكلام والكتاب إذا أسقطتَ منه شيئاً ، ووهَم إلى الشيء بالفتح يَهيم وهْما إذا ذهب وهمُه إليه ، ووهم يَوْهم بالتحريك إذا غلط .

---

(١) العين ٤/١٠٠ ، وأظن الصواب في قوله [يَهيم] يَهِم كما في تهذيب اللغة كما سيأتي .

(٢) الأزهري ، أبو منصور ، محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة ، ١٦ج ، تحقيق عبد السلام هارون ومحمد على النجار وآخرين (القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة) جـ٦ ، ص ٤٦٥ - ٤٦٦ .

ومن الأول حديث ابن عباس « أنه وَهَم في تزويج ميمونة »[١] أى ذهب وهمه إليه ، ومن الثاني الحديث (أنه سجد للوَهَم وهو جالس) اي للغلط [٢]. والمعاني متقاربة وإن اختلفت حسب فتح فاء الفعل وكسرها ، وفتح فاء المصدر وسكونها ولذلك روى الأزهري قال : « قال شمر : وقيل أوهَم ووهِم ووهَم بمعنى . قال : ولا أرى الصحيح إلا هذا » [٣] .

وإنما أسهبت بذكر هذه الأقوال لكي يتضح مرادي بالتوهم ، فإن العرب قد تنطق بالحرف على غير هيئته الأصلية وهي تريد تلك الهيئة فتجعله - مثلاً - مجرورا وهي تريد نصبه ، أو تجعله مجزوما ولم يعمل فيه عامل من عوامل الجزم ، وذلك لأنهم يتوهمون فيه حالاً دعتهم لذلك ، فإما أن يكون هذا على معنى ترك الشيء أو على معنى ذهاب الظن إلى الشيء دون غيره ، وإذا ذهبنا مذهب من يرى عدم التفريق في المعاني كان التوهم هنا صالحاً لتلك المعاني جميعا دون خصوصيته بمعنى واحد .

ويرى ابن هشام أن التوهم يكون حسنا إذا كان العامل المتوهم يدخل على ما تُوهم دخوله فيه - أصلا - بكثرة ، فإن كان دخوله ليس كثيرا جاز التوهم ولكن ليس بحسن ، فيقول : «العطف على التوهم نحو ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر ، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ، ولهذا حسن قول زهير :

---

(١) لعله يريد بقوله (حديث) إبن عباس قصته أو خبره ، وذلك أن الحديث الذي وَهَم فيه ابن عباس هو حديث زواج ميمونة ، ففي صحيح مسلم (كتاب النكاح) وعند غير مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم ، وعند مسلم أيضاً في كتاب النكاح وعند غيره عن ميمونة رضى الله عنها قالت : تزوجنى النبي صلى الله عليه وسلم ونحن حلا لان » . وقد رجح العلماء حديث ميمونة لأنها هي صاحبة الواقعة ولأنها المعقود عليها فهي أعرف بوقت عقدها من غيرها . وتأولوا قول ابن عباس بأنه « محرم » يراد به الإقامة فى الحرم وليس النسك .

(٢) ابن الأثير ، أبو السعادات بن محمد الجزري ، النهاية فى غريب الحديث والأثر ، ٥ج ، تحقيق محمود الطناحي ، طاهر الزاوي (باكستان - زنصار السنة المحمدية) جـ ٥ ، ص ٢٣٣ -٢٣٤ .

(٣) تهذب اللغة ٦/٤٦٦ .

بدالي أني لست مدركَ ما مضى *** ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

وقول الآخر :

ما الحازمُ الشهمُ مقداماً ولا بطل *** إن لم يكن للهوى بالحق غلابا [١]

ولم يحسن قول الآخر :

وما كنت ذا نيرب فيهم *** ولا منمشى فيهم منمل [٢]

لقلة دخول الباء على خبر كان ، بخلاف خبري ليس وما » [٣]

---

(١) البيت ورد في همع الهوامع ٢/١٤١ ، وأورد منه الشطر الأول ، كذلك في درر ٢/١٩٦ .

(٢) البيت ورد في همع الهوامس ٢/١٤٢ ، والدرر عليه ٢/١٩٦ ، والسان مادة نمشي .

(٣) المغنى ٢/٩٦ ، ٩٧.

تعليل جزم المضارع المعطوف على جواب الشرط المنصوب

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل ﴿ فأصدق وأكن من الصالحين ﴾ [١] فقال : هذا كقول زهير :

بَدَالي أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مضَى *** ولا سَابق شَيْئاً إذا كان جَائيا .

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا ، لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني كأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا » [٢] .

ففي هذه المسألة شاهدان ، الأول :« وهي التي يسأل عنها سيبويه ، والثاني بيت زهير ، وعليه قاس الخليل الآية ، فينبغي أن أقدم بشيء عن الآية ففيها قراءتان ، الأولى بنصب (أكن) وإثبات الواو قبل النون (أكون) وهذه قراءة أبي عمرو [٣] .

قال مكي : « وحجة من نصب أنه عطفه على لفظ (فأصدق) لأنّ (فأصدق) منصوب بإضمار « أن » لأنه جواب التمنى ، فهو محمول على مصدر (أخرتني) .

... فلو عطفته على لفظ (أخرتنى) لاستحال المعنى ، ولصرت تتمنى أن تكون من الصالحين وليس المعنى على ذلك ، إنما المعنى أنه التزم الكون من الصالحين إن أُخِّر » [٤] والأخرى بجزم الفعل (أكنْ) وهي قراءة الجمهور غير أبي عمرو ، وفي توجيهها قيل إن الفعل (أكن) عطف على موضع (فأصدق) لأن موضعه قبل دخول الفاء فيه جزم لأنه جواب التمني وجواب التمني إذا كان بغير فاء ولا واو مجزوم ، لأنه غير واجب ، ففيه

---

(١) سورة : المنافقون . الآية : ١٠ .

(٢) الكتاب ١/٤٥٢ .

(٣) القيسي ، مكي بن أبي طالب ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ، ط٢ ، ٢ج ، تحقيق د. محيي الدين رمضان (بيروت – مؤسسة الرسالة عام ١٤٠١هـ – ١٩٨١م) جـ٢ ص ٣٢٢ .

(٤) المصدر السابق ٢/٣٢٢ –٣٢٣ .

مضارعة للشرط وجوابه ، فلذلك كان مجزوما كما يجزم جواب الشرط لأنه غير واجب ، إذ يجوز أن يقع وأن لا يقع .(١)

وفي المسائل العضديات بيان جيد لهذه المسألة أورده على هذا النحو :

١/ قال : « القراءة في (أكنْ) على ضربين ، : الجزم والنصب ، فمن جزم حمله على موضع (فأصدق) وذلك أن موضع (فأصدق) جزم بأنه جواب الأمر ، وذلك أن قوله : (لو لا أخرتني) معناه أخرني ، فكما أنه لو قال : أخِّرني أشكرك جزم أشكر لكونه في موضع جواب الجزاء ، كذلك إذا قال : لولا أخرتني ، من حيث كان معنى لولا في هذا الموضع التحضيض ... فأصدق في موضع جزم ، لأنه لو لم تدخل الفاء لكان لولا أخرتني أصدقْ، فاذا كان كذلك علمت أن الفاء مع الفعل المنصوب الذي بعد الفاء في موضع جزم ، فإذا حصل في موضع الجزم جاز أن تعطف الفعل الذي بعده على هذا الموضع ، كما أنك لو قلت أخِّرْني فأصدق وأكن كان على الجزم الظاهر في (أصدق) كما تعطفه إذا ألحقت الفاء على هذا الجزم المستحق في الموضع » (٢).

٢/ مثل الجزم على موضع الفاء وما بعدها قراءة من قرأ : (من يضلل الله فلا هادي له ويذرْهم) (٣) فعطف (ويذرْهم) على موضع الفاء وما بعدها ، ألا ترى الفاء وما بعدها واقعين في موضع فعل مجزوم ، لو قلت : من يضللْ الله يعذبْه لظهر هذا الجزم في لفظ الفعل فكذلك عطفت على موضعه ، فقوله (ويذْرهم) مثل قوله : (وأكن من الصالحين) ومثل ذلك قول الشاعر :

أيًا سَلَكْتَ فإنّني لك مُبْغِض *** وعلى انتقاصِكَ في الحياةِ وأزْدَدِ (٤)

---

(١) المصدر السابق ٢/٣٢٢-٣٢٣ .

(٢) الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد ، المسائل العضديات ، ط١ ، تحقيق د. علي جابر المنصوري (بيروت – عالم الكتب ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م) ص ١١٩ – ١٢٠ .

(٣) الأعراف . آية (١٨٦) ، وهذه قراءة حمزه والكسائي وغيرهما يقرأ بالرفع سواء بالياء (يذرهم) أو بالنون (نذرهم)– الكشف ١/٤٨٥ .

(٤) البيت ورد فى اللسان مادة (أيا) برواية (فعلتَ) (كاشح) ولم ينسبه . والمسائل العضديات ١٢٠ .

ومثله قول أبي داؤود :

فَأبْلوني بَلِيتكُمْ لعلي *** أصالِحُكمْ واستَدْرِجْ نَوَيّا [١]

فعطف (وأستدرجْ) على الفاء المقدرة قبل (لعل) وما بعدها » [٢]

إذن فالذي جعلهم يجزمون (أكن) هو مراعاتهم لموضع (فأصدق) لأنه لو كان بدون (الفاء) لكان جزما ، فتوهموا أنه مجزوم ، فعطفوا بالجزم عليه ، ولقد قيست مسألة الآية على مسألة

أخرى هي مسألة بيت الشاعر ، وليس البيت بأبعد من الآية في التقدير وليس بينهما فرق فإن كلا من الموضعين مفترض فيه أنه كان على حال معينة ، فالآية مفترض فيها أن (الفاء) لم يوجد وأن الفعل (أصدق) مجزوم مع أن هذا الافتراض ليس موجودا في نص الآية على هذه القراءة ، والبيت ليس موجودا فيه حرف الجر (الباء) في (مدرك) وإنما هو مفترض ومتوقع ، فلو أن الشاعر نطق به لكان «سابق» معطوفا عليه ، فلما تخيله موجودا بنى الامر عليه وإن لم يكن موجودا حقيقة ، وبهذا يتضح بطلان ما ذهب إليه ابن الحاجب في شرحه على المفصل [٣] حين قال : «... ثم مثله بما هو أبعد منه في التقدير ، وهو قوله : ولا سابقٍ شيئا ، والفرق بينهما هو أن الأول محقق موضع الجزم فيه لأنك لوجعلت موضع (فأصدق) فعلا لكان مجزوما ، والثاني غير محقق فيه موضع الجر وهو قوله : لست مدرك ما مضى إلا بتأويل بعيد ، وهو تقدير المعدوم موجودا ، فلذلك كان الأول فصيحا ، والثاني ضعيفا » .

فإن كان قصد من عبارته ضعف تقدير حرف الجر وأنه خلاف الأولى ، فإنه مُحِقٌ في ذلك ، وإن كان مسبوقا بهذا الرأي - فقد أشار الأعلم في حاشيته على الكتاب [٤] إلى ضعف تقدير الجار ، وأن هذا قد رد على سيبويه ولم يجز الرادُّ فيه إلا النصب ، لأن حرف الجر لا يضمر ، ثم دافع الأعلم عن سيبويه بأنه قد بين ضعفه وبُعْدَه - اي في موطن

---

(١) الأيادي ، أبو داؤود ، ديوان أبي داؤود والخصائص ١/١٧٦ ، والمغنى ٢/٩٧ ، اللسان ، مادة (علل) .
(٢) ورد النص بطوله في ؛ المسائل العضديات ص ١١٩ - ١٢٠ ، وأوردته بتقديم وتأخير .
(٣) ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر ، الأيضاح في شرح المفصل ، ٢ ج ، تحقيق د. موسى بناي العليلي (بغداد - مطبعة العاني ، مطبوعات إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف العراقية) جـ٢ ص ٤٣ - ٤٤ .
(٤) الكتاب ١/١٥٤ .

آخر من الكتاب [١] مع أخذه لذلك عن العرب سماعاً ، فلا معنى لرد ذلك عليه ، ومما يتصل بدفاع الأعلم عن سيبويه في هذه المسألة بيانه لمنهج الخليل عندما ذكر سيبويه ضعف مثل هذا التقدير في مسألة مشابهة وهي قول الشاعر :

أن تركبوا فركوب الخيل عادتنا * أو تنزلون فإنا معشر نزل**

فإن الخليل يذهب إلى أن هذه المسألة مقيسة على بيت الشاعر : ... ولا سابق وأن (تنزلون) معطوف على معنى (إن تركبوا) ، لأن معناه ومعنى تركبون واحد ، فكأنه قال: أتركبون فذاك عادتنا أو تنزلون في معظم الحرب فنحن معروفون بذلك ، قال سيبويه : « والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد (ولا سابقٍ شيئا) [٢] » وقال الأعلم : « الشاهد في رفع (تنزلون) حملاً على معنى (إن تركبوا) لأن معناه معنى تركبون ... هذا مذهب الخليل وسيبويه وحمله يونس على القطع ، والتقدير عنده : أو أنتم تنزلون ، وهذا أسهل في اللفظ ، والأول أصح في المعنى والنظم ، والخليل ممن يأخذ بصحه المعنى ولا يبالي اختلاط الألفاظ [٣] .

ومما يؤكد فهم الخليل واهتمامه بالمعنى وأن ذلك نهج للعرب أنفسهم ، وهو أيضا ذو صلة بالمسألة قول سيبويه نفسه : « واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون النون والتنوين ، ولا يتغير من المعنى شيئا ، وينجرُّ المفعول لكف التنوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين ، فجرى مجرى (غلام عبدٍ له) في اللفظ ، لأنه اسم ، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل وليس يُغيِّر كفُّ التنوين إذا حذفته مستخفاً من المعنى شيئا ، ولا يجعله معرفة [٤] .

---

(١) انظر : ١/٤٢٩ .
(٢) الكتاب ١/٤٢٩ .
(٣) المرجع السابق ١/٤٢٩ – ٤٣٠ .
(٤) الكتاب ١/٨٣–٨٤ .

وآخر نقطة في هذه المسألة أقف عندها هي أن سيبويه قد روى البيت السابق في كتابه سبع مرات ، فأورده في ست منها بجر كلمة (سابق) [١] على أنه شاهد للمسألة التي نحن بصددها ، لكنه أورده مرة بنصب تلك الكلمة (سابقا) [٢] ولسائل أن يقول : كيف ناقض سيبويه نفسه بإيراد البيت مجرورا ونقل تعليله عن شيخه ، بينما هو وارد بالنصب ؟ ويجاب بأن البيت قد يرد بروايات عدة ، ولا ضير على سيبويه من أخذها جميعاً إذا صحت عنده ، وإنما سأل شيخه عن تعليل إحداها لأنها جديرة بأن يسأل عنها ، وما عداها من الروايات فإنه تقبّلها ولم يسأل عنها ، ربما لوضوحها عنده ، ثم إن الراوي فصيح يُحتج بكلامه ، فلا مانع من أخذها عنه وقبولها منه ، وحجة ثالثة أن سيبويه تقدم عنه أنه يقول إنما الشأن شأن المعنى ، فقد يحذف التنوين من اسم الفاعل ويضاف إلى ما بعده ، فيعمل فيه جرا ، ولا يغيِّر ذلك من المعنى شيئا [٣] ، فما دام المعني غير مختلف بهذه الروايات فما الحرج في أخذها وروايتها ؟ وأختم بالإشارة إلى أن من النحويين من كره تسمية هذا العطف الكائن في القرآن عطف التوهم تأدباً مع القرآن وسماه العطف الملحوظ فيه المعنى [٤] ، وهذه إشارة حسنه لما ينبغي نحو كتاب الله ، فلهم من الله أجزل الثواب .

---

(١) انظر : ١/١٥٤، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، ٢/٢٧٨ .

(٢) انظر ١/٨٣ .

(٣) الكتاب ١/٨٣ - ٨٤ .

(٤) الصّبان ، محمد بن علي الصبان ، حاشية الصّبان على شرح الأشموني ، ٤ج ، (بيروت دار الفكر) جـ٣ ص ٢٢٧ .

ثامناً التعليل بالقرب

والمراد بالقرب قرب الجوار ، « والقرب ضد البعد » والقريب ضد البعيد ، والاقتراب الدنو، والجوار مصدر من المجاورة » [١] .

والمراد هنا أن يكون اللفظ مجاوزاً اللفظ آخر فيكون هذا الجوار سبباً في إجراء الحكم عليه « ويدلك على أن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة قولهم : قِنْية وصِبْية، وأصل قِنْيَة من قَنَوْتُ ، وصِبْية وصِبيان من صَبُوْت ، وعِلية من علَوت ، ودِنيا من دَنَوت ، وقياسه : قِنْوة وصِبْوة وصِبْوان وعِلوة ودِنوا ، ولكن لما جاورت الواو الكسرةَ قبلها صارت الكسرة كانها قبل الواو ، ولم يُعتد الساكنُ حاجزاً لضعفه » [٢] .

ولم يرد لهذا النوع من التعليل ذكر عند غير الخليل من أشياخ سيبويه ، ولم يرد للخليل سوى نص واحد سيكون مجال الدراسة هنا بإذن اللـه .

---

(١) العين : مادة قرب ٥/١٥٢ . مادة : جور ٦/١٧٦ . . و: تهذيب اللغة . مادة : قرب ٩/١٢٤، ١٢٥. و: مجمل اللغة لابن فارس . مادة : قرب ٣/٧٥٠ .

(٢) المنصف شرح تصريف المازني . لابن جني ٢/٢ .

التعليل بالقرب عند الخليل

١- تعليل جر (خربٍ) في قولهم : هذا جحر ضب خربٍ :

قال سيبويه : « ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام : هذا جحر ضب خربٍ ، فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والحجر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب ، فجر لأنه نكرة كالضب ، ولأنه موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد ، ألا ترى أنك تقول : هذا حبُّ رمَّان ، فإذا كان لك قلت : هذا حبُّ رماني ، فأضفت الرمان إليك وليس لك الرمان ، إنما لك الحب ، ومثل ذلك : هذه ثلاثة أثوابِك ، فكذلك يقع على جحر الضب ما يقع على حب رمان ، تقول: هذا جحر ضبي وليس لك الضب إنما لك جحر ضب ، فلم يمنعك ذلك من أن قلت : جحر ضبي، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد ، فانجر الخرب على الضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب ، مع أنهم اتبعوا الجر الجر كما اتبعوا الكسر الكسر نحو قولك : بهم وبدارهم ، وما أشبه هذا ، وكلا التفسيرين تفسير الخليل ، وكان كل واحد منهما عنده وجهاً من التفسير » (١) .

ويتضح من النص أن الجر لغة ، حيث قال : ولكن بعض العرب يجره .. ، ثم ذهب الخليل يعلل ذلك فعلله بقرب جواره ، ويتمثل هذا القرب في أنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد ، وأنه نكرة كالضب ، وأنه موضع يمكن أن يقع فيه نعت الضب ، ولذلك نظير في كلامهم أيضا ، فهم قد أتبعوا الكسر الكسر في قولهم : بهم وبدارهم وما أشبه هذا وأود أن أشير إلى أن هناك من خالف الخليل في مذهبه هذا ورأى أن الجر على الجوار شاذ ضعيف ، ثم ذهب يفسر الجر في (خرب) .

فالسيرافي ينسب إلى بعض النحويين البصريين أن (خرب) « صفة لـ (ضب) والأصل عنده : خربٍ الجُحر منه ، بتنوين خرب ورفع الجحر ، ثم حُذف الضمير للعلم به

---

(١) الكتاب ٢١٧/١ .

وحوّل الإسناد إلى ضمير الضب ، وخفض الجحر بالضب كما تقول : مررت برجلٍ حسن الوجه ، بالإضافة ، والأصل : حسنٍ الوجهُ منه ، ثم أتي بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر » [١] .

وهذا التوجيه - وإن كان لغير السيرافي - إلا أنه قد تبناه وقواه وأيده ابن جني كذلك يرى أنه نعت لـ (ضب) إلا أنه يوجهه بأن « الأصل : خربٍ جحرُه ثم أنيبت الهاء عن المضاف (جحر) وحذف ، فارتفعت الهاء لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت الهاء استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفا على (ضب) ، وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف » [٢] .

ولا بد هنا أن أبين أمرين ، الامر الاول أن ابن جني ، أدّعى السبق إلى هذه المخالفة وأن النحويين تقبلوا هذا الرأي من الخليل ، يأخذه اللاحق عن السابق حتى عصره هو ، وقد رأينا كيف أن السيرافي ينسب إلى بعض النحويين البصريين هذا الرأي ويؤيده فيكون ابن جني مسبوقا بالسيرافي ومن نقل عنه السيرافي ، غير أن فحقق الخصائص الأستاذ النجار يفسر هذا بأن ابن جني والسيرافي قد تعاصرا ، وإن كان السيرافي من طبقة أبي علي شيخ ابن جني ، ولا يمنع على حد تقديره أن يكون رأي ابن جني اشتهر في زمان السيرافي فاخذه عنه [٣] ، غير أني أستبعد هذا الرأي لأن السيرافي ينسبه إلى بعض النحويين البصريين ، وابن جني من المتأخرين ، وإن كان متعصبا لمذهب البصرة إلا أنه لا ينسب إليها على أنه من مؤسسيها وبُناتها .

---

(١) المسألة في السيرافي ٢/ ١٥٠ ، ولأنها غير مستبينة فقد نقلت العبارة من : المغني ٢/ ١٩٢ ، وكذلك النكت ١/ ٤٣٨ .

(٢) الخصائص ١/ ١٩١ بتصرف . والمغني ٢/ ١٩٢ .

(٣) الخصائص ١/ ١٩١ الهامش .

الأمر الثاني : أن ابن جني أورد في كتابه باباً كاملا عن الجوار [١] وذكر شواهده وحالاته ، وأنه يرد في كلام العرب على ضربين ، تجاور الألفاظ ، وتجاور الأحوال ... وأورد (هذا جحر ضب خرب) مع ما أورد من أمثلة الجوار ، ولم يعترض على شيء من ذلك ، فكيف ناقض نفسه باعتراضه على الخليل ومخالفة الأقدمين ، بل وادعى قصب السبق في هذا الخلاف .

ويقول في كتاب المصنف : « وقد دعاهم قرب الجوار إلى أن قالوا : (هذا جحر ضبٍ خربٍ) جروا الخرب وهو صفة للأول ، وأنشدوا :

فَإياكمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ *** هَمُوزِ النَّاب ليس لكُمْ بِسيٍّ [٢]

جرُّ الهموز ، وهو من صفة الحيَّة لمجاورته لواد » [٣]

فكيف يمكن الجمع بين هذين المذهبين المتضادين ؟ . إن تعليل الخليل في نظري سائغ مقبول وقد تعرض أبو حيان لهذه المسألة فقال : « والخفض على الجوار قال به الجمهور من أهل البصرة والكوفة » [٤] . وقد ردا بن هشام في المغنى على السيرافي وابن جني بقوله : « ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له ، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس ، وقول السيرافي إن هذا مثل : مررت برجل قائمٍ أبواه لا قاعدين مردود ، لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول » [٥]

وهنا مسألة أخرى في الرد عليهما ، وهي أن الخليل ناقل عن العرب وقد بين في نقله الكثير في كلامهم والقليل ، فهذا الأسلوب - وإن علله - مرجوح عنده بالكثير في

---

(١) الخصائص ٣/٢١٨ - ٢٢٧ .

(٢) من أبيات الكتاب .

(٣) المصنف ٢/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢/٥٨٣ - ٥٨٤ .

(٥) المغنى ٢/١٩٢ .

كلامهم وهو الرفع ، « فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره ... » [١] .

ثم إن سيبويه قد وافقه على تعليله هذا مع سعة اطلاعه وإدراكه لأوجه كلام العرب وتلقّيه عن غير الخليل من علماء عصره ، وقلة اكتراثه برد كلام أيٍّ إذا لم يكن وجهاً عنده وإنما خالف الخليل في منحى آخر من هذه المسألة ، حيث يرى الخليل ألا يكون الجر على الجوار حتي يكون المتجاوران متساويين في التعريف أو التنكير ، والتأنيث أو التذكير ، والإفراد أو التثنية أو الجمع ، كقولهم : هذا جحر ضبٍ خربٍ ، وجحرا ضبين خربين ، وجحرة ضباب خربة ، ولا يجيز في مثل : (هذان جحرا ضب) أن تُجر الصفة (خربان) من قبل أن الضب واحد ، والجحر جحران .

بينما يجيز سيبويه ذلك بعلة المعنى ، ويؤيد ذلك بالسماع ، فأما المعنى فإنه إذا قال : هذا جحر ضبٍ متهدمٍ ، ففيه من البيان أنه ليس بالضب مثل مافي التثنية من البيان أنه ليس بالضب ، وأما السماع فقول العجاج :

كأن غَزْلَ العنكبوتِ المرْمَلِ

والغزل مذكر والعنكبوت أنثى [٢]

وإذا لم يتسع صدر السيرافي وابن جني لهذا التعليل فكيف بهم وقول الكوفيين [٣] إن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، لجواره فعل الشرط ، وقد ذكروا من الأدلة ما يمكن أن يكون في بعضه مستمسك ، ومن أدلتهم بيت الكتاب الآنف الذكر .

---

(١) الكتاب ١/٢١٧ .

(٢) الكتاب ١/٢١٧ - ٢١٨ ، وكذلك الأعلم على هذه الصفحة .

(٣) الإنصاف ٢/٦٠٢-٦١٥ . أسرار العربية ص ٢٣٨ . شضرح الكافية ٢/٢٥٤ .

تاسعا : التعليل بالتعويض

وفي اللغة : العِوض والتعويض واحد ،يقال : عوّضته مِن هبته خيرا ، واستعاضني : سألني العِوَض والمستعمل التعويض والعِوَض : الخَلَف ، أعاضني الله منه عَوْضا وعياضا وعوّضني (١) .

وفي اللسان : « العِوَض : البدل ... تقول : عُضْت فلانا وأعَضْتُه وعَوّضتُه : إذا أعطيته بدل ماذهب منه ... والمستقبل التعويض » (٢) .

ومن ذلك حديث أبى هريرة - رضي اله عنه - فلما أحل الله ذلك للمسلمين ، - يعنى الجزية - عرفوا أنهم قد عاضهم أفضل مما خافوا » (٣) .

ولابن جني تعريف فريد للعوض ، وهو عندي بمكان الاستحسان ، قال : « وينبغى أن تعلم أن العِوَض من لفظ (عَوْضُ) - وهو الدهر - ومعناه ، ... والتقاؤهما أن الدَّهْر إنما هو مرور الليل والنهار وتصرُّم أجزائهما ، فكلما مضى جزء منه خلفه جزء أخر يكون عِوَضاً منه ، فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الأول » (٤) .

والمراد هنا : « أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها ، كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما ، فتدورك ذلك بزيادة التنوين » (٥) .

---

(١) العين ٢/١٩٢ . القاموس . مادة : عوض .

(٢) لسان العرب . مادة : عوض .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٣٢٠ .

(٤) الخصائص ١/٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٥) السيوطي ، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، الأشباه والنظائر في النحو ط ١ ، ٩ج ، تحقيق د. عبد العال سلام مكرم (بيروت - مؤسسة الرسالة ، عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م) جـ ١ ص ٣٠١ ، وفي كلمة (التنوين) وهم ، والصواب : النون .

وأخطأ الدكتور الحموز في هذا النص حين ذكره في كتابه بترك بعض كلمات النص ومن ثم دخل بعض الكلام في بعض ، وذلك في قوله : « .. ومعنى العَوض أن يقع في الكلمة انتقاص من التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدورك »[١] .

ومعلوم أن الحد ليس مقصورا على المثنى والجمع ، وإنما هما مثالان من أمثلة الحد

والعِوَض والبدل كلمتان تطلق كل منهما مكان الأخرى من حيث اللغة ، إلا أنَّ هناك فرقا بينهما في الاصطلاح [٢] ، فالبدل يقع موقع المبدل منه ، بخلاف العوض ، فلا يقع موقع المعوض منه وبين البدل والعوض عموم وخصوص مطلق فكل إبدال تعويض ولا عكس ، فمصطلح البدل واسع ، ومصطلح العِوَض ضيق [٣] .

ولا يجمع بين العِوَض والمعوض منه ، بخلاف البدل ، فإنه قد يكون المقصود به التابع ، فيجمع بينه وبين المتبوع ، وإن قصد بالبدل بدل الحرف من غيره فهذان لا يجتمعان [٤] .

وبعد ، فإن هذا النوع من التعليل استقل به الخليل بن أحمد رحمه الله دون سائر أشياخ سيبويه ، وسأذكر له هذه النماذج .

---

(١) الحموز ، عبد الفتاح أحمد ، ظاهرة التعويض في العربية ، ط ١ ، (الأردن - دار عمار ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ص ٦ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٢١٥ .

(٣) الخصائص ١/ ٢٦٥ - ٢٦٦ ، الأشباه والنظائر ١/ ٢٠١ - ٢٠٢ وحاشية الصبان على الأشموني / ٢١٠٤ .

(٤) الأشباه والنظائر ١/ ٢١٦ - ٢١٧ .

١- تعليل حذف المبتدأ من جملة الصلة إذا طالت :

قال سيبويه : « وزعم الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : ما أنا بالذي قائل لك شيئا ، وهذه قليلة ، ومن تكلم بها فقياسه : اضرب أيّهم قائل لك شيئا ، فقلت : أيقال : ما أنا بالذي منطلق ؟ فقال : لا ، فقلت : فما بال المسألة الأولى ؟ فقال : لأنه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلا ، وكأن طوله عِوَض من ترك (هو) » [١] . فالخليل تحدث عن حذف المبتدأ الواقع في صدر صلة (الذي) وأنه جائز إذا طالت الجملة ، لأن طولها يكون تعويضاً عن الضمير المحذوف حينئذ ، فإن قصرت جملة الصلة كان الحذف ممنوعا ، قال ابن عصفور في شرح الجمل : « ولا يخلو الضمير العائد على الموصول من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا ، فإن كان مرفوعا فإما أن يكون مبتدأ أو غيره ... وإن كان مبتدأ فلا يخلو إذ ذاك أن يكون في صلة (أي) أو في صلة غيرها ، ... وإن كان في صلة غيرها فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها طول أو لا يكون ، فإن كان فيها طول جاز حذفه وطول الصلة بأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر نحو قولك : جاءني الذي هو ضاربٌ زيدا يوم الجمعة ، تقول فيه : جاءني الذي ضاربٌ زيدا ، ومن كلامهم : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءا ، أي بالذي هو قائل لك سوءا .

وإن لم يكن في الصلة طول نحو قولك : جاءني الذي هو قائم لم يجز حذفه إلا حيث سُمع ، كقراءة من قرأ : (تماماً على الذي أحسنُ) [٢] برفع أحسن ، و (مثلاً ما بعوضةٌ) [٣] بالرفع ، تقديرهما : على الذي هو أحسن ، ومثلاً الذين هو بعوضةٌ فما

---

(١) الكتاب ١/٣٩٩ ، وفي ١/٢٧٠ (سوءا) مكان (شيئا) .

(٢) سورة الأنعام . آية : ١٥٤ بقراءة ابن يعمر ، كما في المحتسب ١/٢٣٤ ، وعند العلامة أحمد البناء في : إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، ط ١ ، ٢ج ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل (بيروت - عالم الكتب ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) جـ ٢ ص ٣٨ ، عن الحسن والأعمش . أو عن الحسن والشنبوذي كما عند الشيخ عبد الفتاح القاضي في كتابه : البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، ومعه القراءات الشاذة ، ط ١ (بيروت - دار الكتاب العربي ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) ص ٤٧ . وفي القرطبي ٧/١٤٢ ، عن ابن يعمر وابن أبي إسحاق .

(٣) سورة البقرة . الآية : ٢٦ ، بقراءة رؤبة كما في المحتسب ١/٦٤ ، وفي القرطبي ١/٢٤٣ عن الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج .

فوقها »[١] وما ذكره ابن عصفور حول الآيتين أحسن ما قيل في هذا ، فقد ذكر بعض النحويين أن حذف المبتدأ الواقع في صدر صلة غير (أي) مع عدم طول الكلام شاذ ، وحكموا على الآيتين بالشذوذ ، وكذا على بعض الشعر ، قال ابن هشام : « ولا يكثر الحذف في صلة غير (أي) إلا إن طالت الصلة ، وشذت قراءة بعضهم (تماماً على الذي أحسنُ) وقول الشاعر : [٢] . من يُعن بالحمد لم ينطق بما سفه ... » [٣] .

وحكم بعض النحويين بضعف هذا الحذف دون الإشارة إلى الشذوذ ، ومن هؤلاء ابن أبي الربيع [٤] والسلسيلي [٥] .

أما ابن مالك ، فإنه يرى ضعف الحذف أيضا [٦] إلا أنه يستثنى بقوله (غالباً ما كان في حكم الآيتين ، قال : « ولا يحذف المرفوع إلا مبتدأ ، ليس خبره جملة ولا ظرفا ، بلا شرط آخر عند الكوفيين ، وعند البصريين بشرط الاستطالة في صلة غير (أي) غالباً ... » [٧] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) لم يُنسب ، وتمامه : ولا يحد عن سبيل المجدو الكرم ، ورد في السلسيلي أبي عبد الله محمد بن عيسى ، شفاء العلل في إيضاح التسهيل ، ط ١ ، ٣ج ، تحقيق د. الشريف عبد الله البركاتي (مكة - المكتبة الفيصلية - عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) جـ ١ ص ٢٣٣ . « واستشهد به ابن مال في : شرح التسهيل ط١ ، ٤ج ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد البدوي المختون (مصر- هجر للطباعة والنشر ، عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) جـ ١ ص ٢٠٨ .

(٣) ابن هشام ، جمال الدين الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ط ٦ ، ٣ج ، ومعه عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد (الرياض - مطبوعات جامعة الإمام - كلية الشريعة) جـ ١ ص ١٦٨ .

(٤) عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع الإشبيلي ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ط ١ ، ٢ج ، تحقيق د. عياد الثبيتي (بيروت - دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) جـ ١ ص ٢٨٥ .

(٥) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١/٢٣٢ ، التسهيل ص ٣٥ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١/٢٩٦ .

(٧) تسهيل الفوائد صـ ٣٥

قال الدماميني في تعليق الفرائد : « غالباً : إشارة إلى قراءة بعضهم (تماماً على الذي أحسنُ) ... » [١] .

وإني لأذهب مذهب ابن عصفور ، فما ورد به السماع ينبغي أن يُقبل [٢] ولا سيما ما كان من كتاب الله ، ولأن نذهبَ مذهب الكوفيين في المسألة خير من تخريج كلام الله على الوجه الضعيف ، فهم يرون جواز حذف المبتدأ الواقع في صدر صلة(أي) وغيرها دون قيد [٣] .

٢ - تعليل جواز الفصل بين (كم) الاستفهامية وتمييزها :

قال سيبويه : « ... وزعم أن : (كم درهماً لك) أقوى من : (كم لك درهماً) ، وإن كانت عربية جيدة وذلك أن قولك : العشرون لك درهماً فيها قبح ، ولكنها جازت في (كم) جوازا حسناً لأنه كأنه صار عوضاً من المتمكن في الكلام ، لأنها لا تكون إلا مبتدأة ، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة .. » [٤] ، فالأولى في (كم) هذه أن يليها معمولها وهو التمييز ، غير أنه يجوز فصله عنها بالظرف أو الجار و المجرور جوازاً حسنا ، لأن الفصل يكون بمثابة التعويض عما حرمته من التمكن ، وكما يكون الفصل بالظرف والجار والمجرور يكون بالجملة وبالخبر أيضا .

قال أبو حيان : « والفصل بالظرف والمجرور أكثر ، وقد يفصل بالخبر وبالجملة العاملة فتقول : كم مالُك درهماً ، وكم ضربت رجلاً ؟ » [٥] .

---

(١) الدماميني ، محمد بدر الدين بن بكر ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ط١ ، ٤ج ، تحقيق شيخي د. محمد المفدي (بيروت - مطبعة بساط ومطابع الفرزدق بالرياض عام ١٤٠٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٣، ١٩٨٨م) جـ ٢ ص ٢٢٩.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/١٨٣ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٢٢ . شرح الكافية ٢/٤٣ .

(٤) الكتاب ١/٢٩١ .

(٥) ارتشاف الضرب ١/٣٧٧ .

وقال المبرد : « وتكون استفهاماً فمجراها مجرى عدد منون ، وذلك قولك : كم رجلاً عندك وكم غلاماً لك ، تريد : أعشرون غلاماً أم ثلاثون .. إلا أنه يجوز لك في : (كم) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف ، فتقول : كم لك غلاماً ، وكم عندك جاريةً ، وإنما جاز ذلك فيها لأنه جعل عوضاً لما مُنِعتْه من التمكن » [١].

ولكن هل يجوز الفصل بين (كم) الخبرية ومعمولها ؟ طرحت هذا السؤال على سيبويه فقال : « إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكون أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة ، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه تقول : هذا ضاربٌ بك زيدا ولا تقول : هذا ضاربُ بك زيدٍ ، وقال زهير :

تؤم سِنَاناً وكم دُونَه *** من الأرض مُحْدَودِباً غارُها

وقال القطامي : كم نالني منهم فضلاً على عدمٍ إذ لا أكاد من الإقتار أحتملُ » [٢]

وقال ابن مالك : « واذا فصل مميز (كم) الخبرية بجملة أو ظرف أو جار ومجرور معاً وجب نصبه مطلقا حملاً على (ما) الاستفهامية ، فالأول كقول الشاعر :

كم نالني منهمُ فضلاً على عدم *** إذ لا أكادُ مِن الإقتار أحتملُ .

والثاني كقول الآخر : تؤم سناناً .... ولو كان الفاصل ظرفا أوجاراً ومجرورا لجاز النصب والجر ، إلا أن الجر مخصوص بالشعر ، كقول الشاعر : [٣]

---

(١) المقتضب ٣/٥٥ .

(٢) الكتاب ١/٢٩٥ .

(٣) هو ذو الرمة غيلان بن عقبة بن بهيش العدوي ، شاعر أموي توفي سنة ١١٧هـ . ترجمته في : ابن قتيبة عبد الله بن مسلم الشعر والشعراء ، ط ٢ ، تحقيق د. مفيد قميحه ، (بيروت - دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ص ٣٥٠ ، وابن كثير أبي الفداء إسماعيل بن عمر ، البداية والنهاية ط٣ ١٤ج ، بيروت مكتبة المعارف عام ١٩٧٩م) جـ٩ ص ٣١٩ .

كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوْماةٍ يُهال لها *** إذا تيمّمها - الخرّيتُ ذو الجلد [١]

وكقول الآخر [٢]:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا *** وكريم بُخلُه قد وضَعَه [٣]

٣- تعليل صرف « جوارٍ » اسم امرأة :

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن رجل يسمى بجوار فقال : هو في الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسماً ، ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة ، لأنه ليس شيء من الانصراف بأبعد من مفاعل فلو امتنع من الانصراف في شيء لامتنع إذا كان مفاعل وفواعل ونحو ذلك .

قلت : فإن جعلته اسم امرأة قال اصرفها ، لأن هذا التنوين جعل عوضاً فيثبت إذا كان عوضاً كما ثبتت التنوينة في أذرعات إذ صارت كنون مسلمين ... » [٤]

والذي يتضح من كلام الخيل - وأقره سيبويه - أن التنوين إنما جاز هنا - مع امتناع صرف فواعل - لأنه يكون عوضا من الحرف المحذوف وهو الياء ، والأصل جواريٌ بحذف التنوين ، ثم حذفت الياء فخفت الكلمة وجاء التنوين عوضاً من هذه الياء المحذوفة [٥] .

---

(١) البيت في : ابن عقيل ، عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن ، المساعد على تسهيل الفوائد ، ط١ ، ٤ج تحقيق د. محمد كامل بركات (دمشق - دار الفكر ، مطبوعات مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى ، عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م جـ٢ ص ١١٢ ، وكذلك الأشموني ٤/٥٩ .

(٢) من شواهد الكتاب ١/٢٩٦ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٤٢٠ - ٤٢١ ، وانظر المقتضب ٣/٦٠ وارتشاف الضرب ١/٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٤) الكتاب ٢/٥٧ .

(٥) انظر : المرجع السابق ٢/٥٦ .

غير أن المبـرد يخـالف في ذلك ويرى أن التنوين عوض عن حركة الحرف لا عن الحرف نفسه ، نقل ذلك غير واحد عنه ، ونقل بعضهم أن الأخفش كذلك [١] : (ونقل أبو حيان عن الزجاجي مثل ذلك) [٢]، ولم أجد في المقتضب ما يشير إلى هذا ، قلت : ورأي الخليل في حذف ياء قاضٍ وأدلٍ وتنوينهما في الرفع والجرّ كرأيه في حذف ياء جوار ، من حيث أن التنوين فيهما عوض عن الحرف المحذوف حتى اذا سمي بها [٣] ولا غرابة في ذلك إذا هما مثله لفظا وإعراباً .

---

(١) انظر مثلاً : السيرافي ١٣٧/٤ ، شرح ابن الحاجب على المفصل ١/١٤٠- ١٤١ ، التصريح على التوضيح ١/٣٤ حاشية الصبان ١/٣٨ - ٣٩ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣١١/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/٢ .

(٣) الكتاب ٥٧/٢ .

عاشرا التعليل بالمشابهة

المشابهة المماثلة . وفي القاموس : «الشّبه والشبيه المثل ، والجمع أشباه ، وشابهه وأشبهه : ماثله ، وتشابها واشتبها أشبه كل منهما الاخرحتى التبسا ، وشبهه إياه وبه تشبيها مثّله » .«١»

وفي العين : « الشّبه : ضرب من النحاس يلقى عليه دواءفيصفر ، وسمي شبها لأنه شبّه بالذهب ..

وتقول : شبهت هذا بهذاوأشبه فلان فلانا ، وقال الله عز وجل (آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات) «٢» . أي يشبه بعضها بعضا » «٣» .

فالتشابه في اللغة هو التماثل والتقارب .

وأما في هذا الباب فإن المراد به أن تشبه كلمة كلمة أخرى في أمر من الأمور ، فتعطى حكم تلك الكلمة بسبب ذلك الشبه .

وقد عقد السيوطي بابا في الأشباه والنظائرلهذه المسألة فقال : « الشيئ إذا أشبه الشيئ أعطي حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه » .

ونقل عن ابن يعيش قوله : « وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكما هو في الأصل للآخر ، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم ، وإذا ضعف لم يوجب ، فكلما كان الشبه أخص كان أقوي ، وكلما كان أعم كان أضعف ... » «٤»

«١» القاموس المحيط ، مادة : شبه
«٢» سورة آل عمران . آية : ٧
«٣» العين ٣/٤٠٤
«٤»الأشباه والنظائر ٢/ ١٨١

ونقل عن السخاوي أيضا قوله في شرح المفصل : « إذا أشبه الشئ الشئ في أمرين فما زاد أعطي حكمه ما لم يفسد المعنى ، ولهذا عملت (ما) عمل (ليس) لما أشبهتها في النفي مطلقا وفي نفي الحال خاصة » «١»

وقال ابن هشام في المغني : « قد يعطى الشئ حكم ما أشبهه في معناه أو لفظه ، أو فيهما » «٢» ذكر السيوطي نقلا عن هؤلاء وغيرهم كثيرا من الأمثلة ، غير أني اجتزئ بنماذج من تعليل أشياخ سيبويه ، يظهر من خلالهاكيف يعقدون الشبه بين الأمور ويبنون على ذلك الأحكام ، وبالله التوفيق.

«١» الأشباه والنظائر ٢/ ١٨١

«٢» المغني ٢/ ١٨٨

أولاً: التعليل بالمشابهة عند أبي عمرو ويونس والخليل

١- تعليل خروج الظرف إلى الجملة الاسمية :

قال سيبويه « وزعم يونس أن أبا عمرو كان يقول : داري من خلف دارك فرسخان يشبهه بقولك دارك وفي فرسخان ، لأن خلف ههنا اسم ، وجعل من فيها بمنزلتها في الاسم ، وهذا مذهب قوي »[١] .

ويظهر لي أن أبا عمرو ويونس ويوافقهم سيبويه يرون أن الأصل في « خلف » أن تستعمل ظرفا ، ويكون المبتدأ « داري » والخبر « فرسخان » غير أن الذي جاء في النص أن «خلف» جُرَّ بـ (مِنْ) فمجرى الاسم الذي يكون مبتدأ ، فكانت خبراً مقدما و (فرسخان) مبتدأ مؤخر وذلك لأنها لما جُرّت خرجت عن الظرفية فأشبهت الضمير المجرور بمن في قولك مني إذ يكون مع الجار خبراً مقدماً تارة ، ويكون اسماً مجروراً بالحرف تارة . قال الرماني : « وتقول : داري من خلف دارك فرسخان على قياس داري مني فرسخان ، أي بيني وبيها فرسخان ، فكأنك قلت : بين ابتداء الخلف وبين دارك فرسخان ، فهذا مذهب أجازه أبو عمرو على هذا الوجه ، وقال سيبويه هو مذهب قوي يعني من أجل أن « خلفا » قد تمكن حتى استعمل استعمال زيد وعمرو ، فكأنه قال : داري من زيد فرسخان أي بيها وبين زيد فرسخان ، وإذا قال داري خلف دارك فرسخان لم يكن على هذا المعنى ، لأن خلف دارك ظرف حينئذ وهو اسم ليس بظرف إذا دخل عليه حرف الجر »[٢]

فالأصل في (خلف) أن يكون منصوباً على الظرفية فلما شابه الاسم تصرف تصرفه فأصبح مثله مجروراً وخبراً ولم يقتصر على الظرفية فحسب وقد صار أبو

---

(١) الكتاب ١/ ٢٠٨ .

(٢) شرح الكتاب للرماني ٢/٤٢ .

حيان إلى أن (خلف) وبقيه الجهات غير (فوق) و (تحت) متوسطة التصرف ، ونقل عن الجرمي أنه لا يجوز استعمال الجهات الست إلا ظرفا ، ولا يقاس على استعمالها أسماء ، ونقل عنه أيضا أنه لا يجوز استعمال (خلف) و(أمام) اسمين إلا في الشعر ، قال أبو حيان : والقياس يقتضي التسوية بينهما وبين الجهات غير (فوق) و(تحت) ، ونقل عن الفارسي أن استعمال (خلف) و (أمام) ظرفين أحسن من استعمالهما اسمين [١]

وهذا الذي ذهب إليه الفارسي كلامٌ جميل ، فقصر هذين الظرفين على الظرفية ومنع تصرفها إلا في الشعر غير دقيق وإباحة تصرفهما مطلقا كذلك غير دقيق والصواب أن يقال ما تكلمت به العرب متصرفا حمل على نظيره من الأسماء ، وما أجرته ظرفا كان على بابه ، وهذا هو الذي ذهب إليه أبو عمر ويونس ولم يخالفهما سيبويه .

٢- تعليل إضافة الظرف إلى الجملة الاسمية :

قال سيبويه : « وسألته عن قوله في الأزمنة : كان ذاك زمنَ زيد أمير ؟ فقال : لما كانت في معنى (إذ) أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض كما يدخلون (إذ) على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيرونه ، فشبهوا هذا بذلك ، ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة (إذ) ، فإن قلت : يكون هذا يوم زيد أمير كان خطأ ، حدثنا بذلك يونس عن العرب ، لأنك لا تقول : يكون هذا إذا زيد أمير .... » [٢] .

فإنما جاز عنده إضافة الظرف (زمن) إلى الجملة الاسمية : زيد أمير ، لأن الظرف حينئذ مشبه لـ (إذ) الدالة على المعني ، ولأن (إذ) تضاف إلى الجمل الاسمية والفعلية صح إضافة ما أشبهها وامتنع في الأسلوب الآخر ، لأن الظرف (زمن) حينئذٍ لا يشبه (إذ) وإنما يشبه (إذا) في الدلالة على المستقبل ، و (إذا) يقتصر في إضافتها على الجملة الفعلية ، فكذلك ينبغي أن يكون شبيهها ، فلا يضاف إلا إلى الجمل الفعلية ويمتنـــــع

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/٢٥٧ .

(٢) الكتاب ١/٤٦١ .

إضافته إلى الجملة الاسمية ، فالعلة إذن تبيح أسلوباً وتمنع آخرا وللسيرافي كلام في المسألة غاية في النفاسة ، هو الدر أو كالدر ، قال : « أما إضافة أسماء الدهر إلى الأفعال ، فإن الأفعال بمنزلة أسماء الدهر ، إذ كان من لفظها ما يدل على المعني كقولك : ذهب وانطلق وما أشبه ذلك ، ومن لفظها ما يدل على الاستقبال والحال كقولك : يذهب وينطلق ، فانقسم لفظه إلى ماض وغير ماض ، فصار الفعل الماضي بمنزلة (أمس) والحال كاليوم والآن ، والمستقبل كغد وسهل إضافته إلى الفعل لأنه أبين من إضافته إلى مصدره ، لأن لفظ الفعل يدل على تحصيل زمانه ، ولفظ المصدر لا يدل على ذلك ، ثم جعل الزمان الماضي كله بإذ ، والمستقبل كله بإذا ، وألزموا إذ الإضافة إلى فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر ، ... وأما إذا فألزموها إضافتها إلى الفعل والفاعل دون المبتدأ والخبر ، لأن فيها معنى المجازاة ، ولا تكون المجازاة إلا بالفعل والفاعل ... ثم أتبعوا أسماء الزمان في إضافتها معانيها ،فما كان منها يراد به المضي أضافوه إلى الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، وما أرادوا به الاستقبال أضافوه إلى الفعل والفاعل... » [1] .

وكان بودي أن أقصُر عند كلام السيرافي عن المزيد ، غير أن من النحويين من خالف سيبويه وأشياخه فأحببت الإشارة إلى هذا ، فإن ابن مالك رحمه الله قد خالف سيبويه في الظرف المشبه لـ (إذا) فأجاز [2] إضافته إلى الجهة الاسمية محتجاً بقوله تعالى : ﴿ يوم هم على النار يفتنون ﴾ [3] وبقول الشاعر : [4]

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة *** بمغن فتيلا عن سواد بن قارب [5]

---

(١) شرح الكتاب ٤/١٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٩٤٥ .

(٣) الذاريات . الآية : ١٣ .

(٤) هو سواد بن قارب الأردي الدوسي أو السدوسي ، مخضرم بين الجاهلية والإسلام ، كان في الجاهلية كاهنا شاعرا ، وأدرك الإسلام فكان صحابياً للرسول الله صلى الله عليه وسلم ، عاش حتى خلافه عمر ، توفي نحو سنة ١٥هـ . ترجمته في : ابن حجر العسقلاني ، الإصابة في تمييز الصحابة ٣/١٤٨ .

(٥) البيت في : المغني ٢/٦٧ ، ١٤٦٠ ، شرح التصريح ١/٢٠١ ، ٢/٤١ ، حاشية نصبان ٢/٢٦٢ .

وقد تعقبه ابن هشام ورد عليه بأن هذا ونحوه مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى [١] .

قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد : « ومثل هذه الآية قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يوم هم بارزون ﴾ [٢] ، وظاهر الآيتين أن « يوم » ظرف زمان مبهم وعامله مستقبل ، فيكون مثل «إذا» وقد أضيف إلى الجملة الاسمية في الآيتين الكريمتين ، فيكون ذلك نقضا لكلام سيبويه الذي يمنع إضافة اسم الزمان المستقبل المبهم إلى الجملة الاسمية ، وقد ذكر المؤلف - يعني ابن هشام - الرد على هذا النقص بقوله : « وهذا ونحوه مما نزل يريد أنا لا نسلم أن الظرف هنا مستقبل ،بل هو ظرف للزمان الماضي المبهم ، لأنا نريد من الماضي ما كان متحقق الوقوع سواء أعبر عنه بالفعل الماضي أم عبر عنه بالفعل المضارع ، وعلى هذا تكون الآيتان من موافق «إذ» في المعنى وموافق «إذ» يجوز أن يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية » [٣].

وبهذا يتجلى أمر التعليل بالمشابهة فإن مدار الأمر على مشابهة الظروف لـ (إذ) و(إذا) فكلما دار الشبه وجد الحكم وكلما انعدم امتنع الحكم وهذا النص هو آخر نصوص التعليل بالمشابهة عند أبي عمرو ويونس والخليل والمسير من بعده إلى تعليل الخليل على انفراد وبالله العون .

٣- تعليل صرف العلم المسمى بالفعل :

قال سيبويه : « زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً بـ(ضارِبْ) من قولك : (ضارِبْ) وأنت تأمر فهو مصروف ، وكذلك إن سميته (ضارَبَ) وكذلك (ضَرَب) وهو قول الخليل وأبي عمرو ، وذلك لأنها حيث صارت اسماً وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل ، غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء

---

(١) أوضح المسالك ٣/١٣٢ -١٣٣ .

(٢) سورة غافر ، الآية ١٦ .

(٣) أوضح المسالك ٣/١٣٢ . هامش ١ .

وصارت أوائلها الأوائل التي هي في الأصل للأسماء ، فصارت بمنزلة (ضاربٍ) الذي هو اسم بمنزلة (حَجرٍ) و (تَابِلٍ) كما أن (يزيدَ) و (تَغلب) يصيران بمنزلة (تَنْضُبٍ) و (يَعْمُلٍ) إذا صارت اسما » [١] .

والذي يتضح من هذا أن الأسماء التي هي على زنة هذه الافعال تنصرف لأنها تشبه الأسماء وفي هذا يقول المبرد : « اعلم أنك إذا سميت رجلاً بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء فهو منصرف في المعرفة والنكرة ، فمن ذلك (ضَرَب) وما كان مثله ، وكذلك (عَلِمَ) و (كَرُمَ) وبا بهما ، لأن ضَرَب على مثال (خَجَلٍ) و (حَجَرٍ) و (عَلِمَ) على مثال (فَخِذٍ) و (كَرُم) على مثال (رَجُل) و (عَضُد) ...» [٢] .

وفي المسألة خلاف يسوقه السيرافي في شرحه لنص سيبويه فيقول : « ... هذا الباب يذكر فيه من سمي بفعل لا ضمير فيه ولازيادة في أوله وله نظير من الأسماء ، فأبو عمرو ويونس والخليل يرون صرف ذلك ، وعيس بن عمر لا يرى صرف ذلك في المعرفة ، وذلك كرجل سميته بـ(ضَرَب) أو (ضارَبَ) أو (ضارِبْ) يا زيد ، وأنت تأمر ، ولم يجعل فيه ضميرا ، وكذلك لو سميته بـ(حَرَج) وهذا قول سيبويه ، واحتج له بأنهم سمعوا العرب يصرفون الرجل يسمى بـ(كَعْسَ) وهو فعل من الكَعْسَبَةِ وهو العدو الشديد ، وكان عيسى بن عمر لا يصرف ذلك ويحتج بإنتاشد العرب بيت سحيم :

أنا ابنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنَايا متي ألْقِ العِمامَةَ تعْرِفُوني [٣]

فلم يصرفوا (جلا) وقد سمى به أباه لأنه فعل ماض ، وتأول سيبويه أن في (جلا) ضميرا من أجله لم يصرفه ، والفعل إذا كان فيه ضمير أو كان معه فاعل ظاهر ثم سمي به حكي ولم يُغيَّر ، كما قال : [٤] بني شَاب قَرْنَاها تَصرُّ وتَحْلُبُ .. » [٥] .

---

(١) الكتاب ٢/٦ ، ٧ .

(٢) المقتضب ٣/٢١٤ .

(٣) من أبيات الكتاب ٢/٧ .

(٤) من شواهد الكتاب ٢/٧ .

(٥) السيرافي ٤/٨٦ .

وهكذا توجب هذه المشابهة الحكم لهذه الاعلام ، فتكون مصروفة كسائر الأسماء وذلك لأنها وإن كان لها نظائر من الأفعال إلا أنها أشبهت الأسماء في البناء وصارت أوائلها كأوائل الأسماء فلم تجيء فيها الزوائد الخاصة بالأفعال ، ولهذا التشابه استحقت الحكم خلافا لعيسى بن عمر وفي شرح المفصل لابن يعيش تفصيل جيد لا بأس من تخليصه هنا لأن ذكره بكامله يطول ، فقد قسم الأوزان إلى ثلاثة ، فوزن يخص الأفعال لا يوجد في الأسماء ، وضرب يكون في الأفعال والأسماء إلا أنه في الأفعال أغلب ، وضرب يكون فيهما من غير غلبة لأحدهما على الآخر ، فالأول نحو ضُورِب وضُيِرب فهذان الوزنان خاصان بالفعل لأنه بناء مالم يُسمَّ فاعله ، فلا يكون في الأسماء مثله ، وما جاء من نحو دُئِل فإنه شاذ أو مؤول لا يعتد به هنا .

والضرب الثاني : نحو (أفْكَل) و (أيْدَع) و (يرفع) و (يعمل) فهذه الأوزان في الأسماء إلا أنها غالبة في الأفعال لأن في أولها الزوائد التي تكثر في الأفعال المضارعة ، فاذا سمي بذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل ، لأنه لما غلب في الفعل فكأن البناء له والأسماء دخيلة عليه

والضرب الثالث : وهو البناء الذي يشترك فيه الأسماء والأفعال وذلك بأن يسمى بمثل : (ضَرَب) و (عَلِم) فهذه مصروفة معرفة أو نكرة ، لأنه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبه [1] ... وهذه هي المسألة التي عنيت ببيانها هنا وإظهارها . وأسأل الله مزيدا من فضله وعلما من لدنه .

٤- تعليل منع الصرف في مثل سرحان معرفة :

قال سيبويه : باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو بشرى وذلك كل نون لا يكون في مؤنثها فعلى وهي زائدة ، وذلك نحو عريان

---

(١) وردت هذه المسألة مفصلة في ص ٦٠ – ٦١ من الجزء الأول من شرح ابن يعيش وانظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

وسرحان ... وإنما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا في المعرفة أن آخره كآخر مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فجعلوه بمنزلته في المعرفة كما جعلوا أفكلا بمنزلة مالايدخله التنوين في معرفة ولا نكرة .. وكان هذه النون في الأصل لباب فعلان الذي له فعلى كما كان بناءاً فعلى في الأصل للأفعال ، فلما صار هذا الذي ينصرف في النكرة في موضع يستثقل فيه التنوين جعلوه بمنزلة ما هذه الزيادة له في الأصل ، فاذا حقّرت سرحان اسم رجل فقلت سُرَيحين صرفته لأن آخره لا يشبه آخر غضبان لأنك تقول في تصغير غضبان غُضَيبان .. وهذا قول أبي عمرو و الخليل ويونس » (١).

ويدرك من كلام سيبويه أن الذي فيه ألف ونون منه ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك كل ما كان مذكره على (فعلان) ومؤنثه على (فعلى) مثل سكران وسكرى ، والذي جعله يمتنع من الصرف في المعرفة والنكرة علة المشابهة ، فإن هذا الباب يشبه باب (حمراء) فإن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر فهي بناء خاص ولم ميقل فيهـا (أحُمرة) مثلاً ، والزيادة في (سكران) اختص بها المذكر ، والمؤنثه بناء على حدة هو فعلى ، إضافة إلى أن (سكران) يشبه (حمراء) في عدد الحروف والحركات والسكنات ، فلما ضارع (فعلاء) هذه المضارعة وأشبهها هذا الشبه أجري مجراها فمنع الصرف في المعرفة والنكرة (٢).

ومما جرى على وزن (فعلان) ما يمنع صرفه حال المعرفة فقط ، وهذا هو النص الذي أنا بصدده هنا ، وذلك مثل عريان وسرحان ، مما كانت فيه زيادة الألف والنون ولم يكن مؤنثه على (فعلى) فإن مؤنثه على (فعلانه) والعلة في امتناع صرفه حال المعرفة فقط هي المشابهة أيضا ، فإن هذا الوزن يشبه وزن (أفعل) علما ، ووزن (أفعل) يمتنع من الصرف في حال المعرفة فقط لأنه وزن يكون في الأسماء والأفعال إلا أنه غلب في الأفعال فمن جهة أنه في الأسماء والأفعال لا يمتنع من الصرف في التنكير ، ومن جهة أنه غالب في الأفعال يمتنع في التعريف (٣) ، وهكذا (فعلان) مما كان فيه الزيادة وليس مؤنثـه

---

(١) الكتاب ٢/١١ .

(٢) ورد هذا التعليل في ٢/٠-١ ، ولم أذكر نصه لأنه لم يشر فيه إلى الخليل أو غيره ، وإن كنت أجزم بأنه للخليل .

(٣) ورد هذا في التعليل السابق ص ١٣٥ .

فعلى ، فهناك أصل وفرع ، فالأصل في الامتناع المطلق ماكان على وزن فعلان بزيادة وتأنيث على (فعلى) وفرعه ماكان على فعلان بزيادة دون تأنيث على فعلى ، والأصل في امتناع الفعل مطلقا ماكان على وزن خاص بالفعل ، والفرع فيه ماكان غالبا في الفعل إلا أنه يشركه في هذا الوزن بعض الأسماء ، وبهذا تكون المشابهة علة في المسألتين معاً ، إلا أن سيبويه صرح بذكر أشياخه في المسألة الأخيرة دون الأولي .

وقد شرح الأمام السيرافي هذه المسألة ببيان وإسهاب استفدت منه في فهم المراد هنا دون الحاجة لذكر كلامه بطوله [١] .

وفيما تقدم من كلام سيبويه وأشياخه يدرك المتأمل دقة كلامهم وروعة تعليلهم وربطهم لأساليب العرب بعضها ببعض ، ولا غرو فهم أئمة العربية وفرسان حلبتها ، ومن دعا إلى تجاوزهم والميل عنهم فقد دعا إلى هدم العربية والتنكر للأسلاف ، ولا أجد خيرا من الترحم عليهم والاستغفار لهم عليهم من ربي سحائب الرضوان .

---

(١) شرح الكتاب ٤/٩١ - ٩٣ .

ثانيا : التعليل بالمشابهة عند الخليل

١- تعليل دخول الفاء في خبر الاسم الموصول :

دخول الفاء في جواب الشرط أمر مسلم به لا غرابة فيه ، ولكن دخولها في خبر الاسم الموصول مستغرب ، وهذا ما دعا سيبويه إلى سؤال شيخه « عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان ، لم جاز دخول الفاء ههنا ، والذي يأتيني بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبدالله فله درهمان ؟ فقال : إنما يحسن في (الذي) لأنه جعل الآخر جواباً للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت (الفاء) ههنا كما دخلت في الجزاء إذا قال : إن يأتني فله درهمان ... » (١)

فعله جواز دخول الفاء في خبر (الذي) دون سائر أخبار المبتدأ أنَّه يشبه الشرط ، حيث يقع الخبر جواباً للمبتدأ كما يقع جواب الشرط جواباً للشرط ، فإعطاء الدرهمين جواب للاتيان وبهذا أيضا يكون الاتيان سبباً للعطاء ، قال في المغني : « كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط ، وذلك في نحو : الذي يأتي فله درهم ، وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الاتيان ، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره » (٢) .

٢- تعليل قولهم : انتظرني كما آتيك :

قال سيبويه : « سألت الخليل عن قول العرب : انتظرني كما آتيك ، وارقبني كما ألحقك ، فزعم أن (ما) و (الكاف) جعلتا بمنزلة حرف واحد ، وصُيّرت للفعل كما صُيّرت للفعل (ربما) والمعنى لعلي آتيك ، فمن ثَمَّ لم ينصبوا به الفعل كما لم ينصبوا بـ(ربما) » (٣).

---

(١) الكتاب ١/٤٥٣ .

(٢) المغني ١/١٤١ .

(٣) الكتاب ١/٤٥٩ .

فعلة ارتفاع الفعل بعد (كما) عند الخليل هي أن (كما) حرف واحد مشبه لـ (ربّما) في ذلك ، فكما أن (ربما) بمعنى (رب) ولا تخفض وهي في الأصل مكونة من (رب) و (ما) فكذلك (كما) مكونة من (الكاف) و (ما) إلا أنها صيرت حرفا واحداً فارتفع الفعل بعدها وتابعه على ذلك سيبويه والبصريون عموما غير المبرد ، وقالوا إن لها أربعة وجوه كلها يرتفع الفعل بعدها ، الوجه الأولى هو هذا الذي ذكرته ، وثاني هذه الوجوه أن تكون (ما) في (كما) مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، فإذا قلت : أزورك كما تزورني كان المعنى كزيارتك إياي ، والثالث أن تكون (كما) وقتا ، فيقال : ادخل كما يسلمُ الامام ، اي في ذلك الوقت ، والرابع أن تفيد التشبيه خاصة فيقال : أنا عندك كما أنت عندي ، فتكون (كما) بجملتها مفيدة للتشبيه .

أما الكوفيون فمع أنهم لا يمنعون رفع الفعل إلا أنهم يرون أن الفعل بعدها منصوب والعلة عندهم الارجاع إلى الأصل فأصل (كما) (كيما) ثم حذفت الياء تخفيفا ومعهم على ذلك شواهد خمسة منها قول الشاعر :

جاءت كبيرٌ كما أخفّرَها *** والقوم صِيْدٌ كأنهم رمدوا

ويناصرهم في ذلك المبرد كما أسلفت .

وقد ردَّ البصريون هذه الشواهد جميعاً بأن الرواية عندهم تخالف رواية الكوفيين وعلى فرض صحة رواية الكوفيين وتفردها دون روايات أخرى تعارضها فإن الأمر لا يعدو الشذوذ والقلة فلا يكون فيه حجة لهم [1] .

٣- تعليل دخول (إلا) و (لمّا) في جواب القسم :

قال سيبيويه : « وسألت الخليل عن قولهم : أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت ، لم جاز في هذا الموضع وإنما أقسمت كقولك : والله ؟ فقال : وجه الكلام لتفعلن ههنا ،

---

(١) انظر : السيرافي ١٥/٤ . النكت ٧٦٠/٢ - ٧٦١ . رصف المباني ص ٢٨٨-٢٨٩ الجني الداني ص ٤٨٠-٤٨٤ الانصاف ٥٨٥/٢ - ٥٩٢ . شرح الكافية ٢٤٠/٢ .

ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبهوه بـ(نشدتك الله) إذ كان فيه معنى الطلب »[١] .

والنص واضح والتعليل بين ، ومما يزيد الأمر جلاء وإشراقا قول السيرافي : « ..إذا قال أقسمت عليك لتفعلن فهو مخبر عن فعل المخاطب أنه يفعله ومقسم عليه ، فإذا لم يفعله فهو كاذب لأنه لم يوجد خبره على ما أخبر به ، وإذا قال : أقسم عليك إلا فعلت ولما فعلت فهو طالب منه سائل ، ولا يلزمه فيه تصديق ولا تكذيب »[٢] .

فالمسألة إذاً ذات صلة بالبلاغة فهي مرة من باب الخبر ومرة من باب الإنشاء وهذه من النكت الكثيرة التي لمع بها ذهن الخليل ، فحين كان أسلوب (أقسمت عليك إلا فعلت) و (أقسمت عليك لمّا فعلت) مشابها (نشدتك الله) في أن كلا منهما طلب ألحق به في الحكم فصار جواب كجواب الطلب تدخل فيه (إلا) (ولمّا) وفي (لمّا) شيء من التفصيل يجب ألاّ أغفله هنا ، فقد يظن أنها المخفَّفة (لما) وليس الأمر كذلك ، بل هي المشددة الواردة في سورتي (يس) و(الطارق) في قوله تعالى ﴿وإن كلٌ لمّا جميع لدينا محضرون﴾ [٣] وقوله تعالى :﴿ إن كلُّ نفس لما عليها حافظ ﴾ [٤] وتكون (لمّا) في الآيتين وفي نص سيبويه بمعنى (إلاّ) إلا أنها في نص سيبويه للقسم وفي الآيتين ليست كذلك [٥] .

وهنا نكتة لطيفة في (لمّا) أذيل بها وفيها تعليل أيضا ، وذلك أنّ الفراء رحمه الله يرى أن أصل (لمّا) لمن ما ، ثم أدغمت النون في الميم فاجتمعت ثلاث ميمات فحذفت

---

(١) الكتاب ١/٤٥٥ .

(٢) السيرافي ٤/١٠ .

(٣) السورة : يس . الآية ٣٢ .

(٤) السورة : الطارق . الآية ٤ .

(٥) الزجاجي ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، معاني القرآن وإعرابه ، ط ١ ، ٥ج ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي (بيروت - عالم الكتب ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ج ٤ ص ٢٨٦ . و ٥/٣١١ . وارتشاف الضرب ٢/٢٣٢ . ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٦٠٣ .

احداهن استخفافا ، وشبه ذلك بقولهم : (عَلْماءِ بنو فلان) أي على الماء بنون فلان ، ثم أدغم وحذف إحدى اللامين استخفافا (١) .

وهذا القول وإن بدا غريبا ومتكلفا لا يناسب المعنى إلا على تأول بعيد إلا أنه فيه إدراك لكلام العرب وربط لبعضه ببعض ، وعلة التشبيه التي يدور الكلام حولها ظاهرة فيه ، إضافة إلى علة الاستخفاف ، هذا والفراء لا يقتصر على هذا الوجه في (لماَّ) بل رأيه هذا وجه عنده ، والوجه الآخر عنده أن تكون بمعنى (إلا) كما مرٌ عند غيره .

٤- تعليل ترخيم المركب بحذف عجزه :

قال سيبويه : « هذا باب الترخيم في الأسماء التي كل اسم منها من شيئين كانا بائنين فضم أحدهما إلى صاحبه فجعلا اسماً واحداً بمنزلة « عنتريس وحلكوك » وذلك مثل حضرموت ومعدي كرب وبخت نصَّر ومارسرجس ومثل رجل اسمه خمسة عشر ومثل عمرويه ، فزغم الخليل أنه يحذق الكلمة التي ضمت إلى الصدر رأساً ، وقال أراه بمنزلة الهاء » (٢) .

وحاصل هذا أن الخليل يحذف العجز في ترخيم المركب ، والعلة عنده أن العجز في المركب يشبه تاء التأنيث اللاحقة للأسماء ، فلما كانت تلك تحذف كانت هذه كذلك ، ويفهم من كلام الخليل وسيبويه أن الشبه ينعقد بينهما في أربعة أشياء ألخصها هنا بيانا لرأي الخليل وتوضيحاً لحجته :

١ - التصغير ، فالجزء الثاني من المركب لا يناله التصغير كما أن هاء التأنيث لا ينالها ذلك .

٢ - النسبة ، فاذا نسبت إلى المركب نسبت إلى صدره وحذفت عجزه فتنسب إلى معد من معدي كرب وتقول معديّ وتفعل ذلك في بصرة بحذف الهاء والنسبة بعد ذلك فتقول بصري .

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٧٧ .

(٢) الكتاب ١/٣٤١ .

٣ - الالحاق ، فالآخر من المركب لا يلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة كما أن هاء التأنيث كذلك

٤ - بناء الصدر ، فعجز المركب لا يُغَيِّر بناءَ صدره كما أن هاء التأنيث لا تغير بناء ما ألحقت به ، تعدل في مَعْدٍ معدي وفي تمْر تمْرة [1] .

ويؤكد لنا هذه المشابهة أبو علي الفاسي ، فقد قال : « وتقول في رجل اسمه طائفية أو مَرْجانة : يا طائفيُّ أقْبل ويا مَرْجان تعال ، فال تحذف مع تاء التأنيث غيرها كما لا تحذف من نحو حضر موتَ ومعدي كربَ إلا الاسم الثاني المضموم إلى الصدر » [2]

ويشرح الامام عبد القاهر الجرجاني هذا بقوله : « أعلم أن تاء التأنيث زيادة تأتي منفصلة ، كقولك : ضاربٌ وضاربةٌ ، وهي بمنزلة (موت) في حضر موت ، لأن (موت) زيادة ضمت إلى الأول كما أن التاء كذلك ، فإذا رخَّمت نحو طائفية قلت يا طائفيُّ أقبلْ كما قلتَ يا حَضْرَ أقبلْ ، ولا تحذف غير التاء » [3] .

وبهذا يكون الشبه بالمؤنث سببا للقياس عليه وعلة لذلك ، فكما أن تاء التأنيث لصيقة زائدة تحذف وتبقى ، فكذلك العجز المركب مثله مثلها في الحذف والبقاء .

٥- تعليل ربط جواب الشرط بإذا :

الأصل في تعليق الجواب بالشرط - إذا كانت جملة الجزاء غير صالحة لأن تكون شرطا - أن يكون بالفاء [4] ، غير أنه قد ورد الربط بإذا الفجائية ، وهذا ما دعا سيبويه إلى ان يسأل شيخه عن ﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾ [5]

---

(١) السيرافي ٣/٧٩ ، وانظر الكتاب ١/٣٤١ ، ٣٤٢ ، النكت ١/٥٩٠ - ٥٩١ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٧٩٧ .

(٣) المصدر السابق ٢/٧٩٧ - ٧٩٨ .

(٤) سر الصناعة ١/٢٥٢ ، المقتصد ٢/١٠٩٩ ، شرح المفصل ٩/٢ .

(٥) السورة الروم . الآية : ٣٦ .

فقال : هذا كلام معلق بالأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وهذا هنا في موضع قنطوا كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل ، قال : ونظير ذلك قوله : (سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) [١] بمنزلة أم صَمَمٌ ، ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأة كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة .. فصارت إذا ههنا جواباً كما صارت الفاء جوابا »[٢]

فالخليل إذا يعلل مجيء « إذا » رابطة بمشابهتها للفاء في أمور ثلاثة : تعليق الكلام الآخر بالأول وأن الجواب يكون بمعنى الفعل وإن كانت الجملة اسمية ، وان كلا منهما يجيء مبتدأ .

والذي يظهر لي ان كل من جاء بعد الخليل وسيبويه ظل يدور في فلكهما دون ان يزيد شيئا ذا بال ، وإنما يذكر ما ذكرا ويستشهد بما استشهدا به .

ومما يجد التنبيه إليه إن سيبويه رحمه الله ذكر عن شيخه أن الفاء يقبح دخولها على (إذا) [٣] الرابطة ، فإن كانا قصدا التعميم في سائر الأدوات فقد جانبا الصواب وإن كان قصدهما خاصاً بإن دون سائر الأدوات فلا اعتراض عليهما ، لأنه قد ورد الربط بإذا ودخلت عليها الفاء في جواب (إذا) الشرطية في قوله تعالى : (حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون ، واقترب الوعد الحق ، فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ..) [٤] .

قال الزمخشري : « إذا جاءت (الفاء) مع (إذا) الفجائية تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد » [٥] .

---

(١) السورة ، الاعراف . الآية ، ١٩٣ .

(٢) الكتاب ١/٤٣٥ .

(٣) انظر بقية كلامه في هذه المسألة .

(٤) السورة الأعراف . الآيتان ، ٩٦، ٩٧ .

(٥) الكشاف ٢/٥٨٤ . ط ، دار المعرفة - بيروت .

وأما في جواب (إن) فقد وردت (إذا) رابطة للجزاء بالشرط دون اقتران بالفاء في آيتين قال تعالى : (... وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون) [١] وقال سبحانه : ﴿ ... وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾ [٢] . وقد جاءت (الفاء) و (إذا) رابطتين لجواب (بينما) قال الشاعر : [٣]

بينما المرء في فنون الأماني *** فاذا رائد المنون موافي [٤]

وقال ابن عبدل :[٥]

بيناهم بالظّهرْ قد جلسوا *** يوما بحيث تُنَزّعُ الذُّبحُ

فإذا ابنُ هِندٍ في مَواكبه *** تهدي به خَطّارةٌ سُرُحُ [٦]

٦- تعليل امتناع (أفعل) إذا كان صفة من الصّرف :

قال سيبويه : « أعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو أذهب وأعلم .

---

(١) الآية ٥٨ . السورة : التوبة .

(٢) الآية ٣٦ . السورة الروم .

(٣) لم أعثر على نسبته إلى قائل معين .

(٤) ورد البيت في : شرح التسهيل ٢/٢١٥ . و : ارتشاف الضرب ٢/٢٤١ . و : المساعد على تسهيل الفوائد ١/٥١١ . و : شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١/٤٧٣ .

(٥) ابن عبدل : هو : الحكم بن عبدل بن جبلة الأسدي ، ينتهي نسبه إلى أسد بن خزيمة ، وكان هجاء خبيث اللسان ، من شعراء الدولة الأموية ، كان منزله ومنشؤه بالكوفة . ترجمته في : أبي الفرج الاصفهاني ، علي بن الحسين بن محمد القريشي ، الأغاني ، ٢٠ج ، (بيروت) دار صعب ، مصورة عن طبعة بولاق الأصلية ، ٢/١٤٩ .

(٦) ورد البيتان في : أبي تمام ، حبيب بن أوس الطائي ، الحماسة ، ٢ج ، تحقيق د. عبد الله عسيلان - الرياض - مطبوعات جامعة الإمام عام ١٤٠١هـ ١٩٨١م) جـ ٢ ص ٣٩٧ ، : المرزوقي ، أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن ، شرح ديوان الحماسة ، ط ٢ ، ٤ج ، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون (القاهرة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر عام ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) جـ ٤ ص ١٧٨٣ . والخزانة ٧/٥٩ .

قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ فقال : لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال ، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه ، وذلك نحو أخضر وأحمر ... » [١] .

وغني عن البيان أنه يُشَبَّهُ الصفاتِ التي على (أفعل) بالفعل فيمنعها من الصرف وإن كانت نكرات ، وإنما أشبهت الفعل في البناء والزيادة ، فالهمزة في أوله هي الحرف الذي يدخل في الفعل لأجل المضارعة ، وبناؤه كبناء المضارع [٢] ، قال ابن يعيش : « وأما الوصف فهو فرع على الموصوف وهو علة في منع الصرف ، لأن الصفة تحتاج إلى الموصوف كاحتياج الفعل إلى الفاعل ، والموصوف متقدم على الصفة ، كقولك : مررت برجل أسمر وثوب أحمر ، والصفة مشتقة كما أن الفعل مشتق فكان فرعاً كما أن الفعل فرع ... » [٣] .

وبعد ، فلقد اكتفيت بهذه النصوص في التعليل بالتشبيه لتكون دالة على المراد ، وإلا فالنصوص الواردة في هذا النوع من التعليل كثيرة [٤]، يصعب استقصاؤها ودراستها ويطول بها الكلام وفيما تقدم ما يغني .

---

(١) الكتاب ٢/٢ .

(٢) شرح المفصل ١/٦٠-٦١ ، وانظر : الأصول ٢/٨٠ - المقتضب ٣/٣١١ النكت ٢/٨١١ ، ٨١٢ . همع الهوامع ١/٣٠ .

(٣) شرح المفصل ١/٦١ .

(٤) انظر مثلاً : الكتاب ١/٢٩٠ ، ٣٠٣ ، ٣١١ ، ٣٣ [illegible] ، ٢/١٢، ١٦، ١٨ ، ٥٥ ، ٤٠٣ .

حادي عشر : التعليل بالقبح

والقبح ضد الحسن ، قَبُح الشيء أي لم يكن حسنا ، قال في العين : القُبحُ والقباحةُ نقيض الحسن الحسن ، عام في كل شيء ، وقَبّحه الله : نحاه عن كل خير ، وقول تعالى : ﴿هم من المقبوحين﴾ (١) أي المنَحين عن كل خير » (٢) .

والمراد هنا أن الحكم يسار به إلى غيره إذا كان يؤدى إلى قبح وينحى به إلى الحسن فرارا من ذلك القبح ، ولا غرابة فاللغة العربية لغة الذوق الجميل ورهافة الحس لذا فإن نحوها يسلك المسالك الحسنة وينفر من الوجوه القبيحة حتى وإن جازت في الصنعة فليس العبرة بالصنعة فحسب وإنما الشأن لما يؤول إليه الكلام من معنى وما يرمي إليه من قصد ، وإذا كان القرآن الكريم هو الشاهد الأكمل لبعد اللغة عن الجفاء فإنه يحسن أن أذكر هنا ببعض الآيات التي تلمس المعنى وتؤكده بأرق العبارات وألطفها ، فمن ذلك قوله تعالى :﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا ، وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء ﴾ (٣) الآية ، ففي (لامستم) من الكناية عن الجماع بأرق كلمة وأبدعها دون التصريح بذكر الجماع أو ما يقاربه إضافة إلى أن كلمة (لامستم) توحى بالمعنى المراد فلا تدع منه شيئا إلا وتستوفيه .

ومثل ذلك أيضا قول الله تعالى : ﴿ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم أبناءكم ، ذلك قولكم بأفواهكم .. ﴾ (٤) فعبر بكلمة (قولكم بأفواهكم) دون أن يصرح بكذبهم أو خطئهم ، وهذه هي عادة القرآن في البعد عن القبح وارتياد الحسن في الكلام .

---

(١) السورة : القصص . الآية : ٤٢ .

(٢) العين ٣/٥٣ .

(٣) السورة : سورة النساء . الآية ٤٣ .

(٤) السورة : الأحزاب . الآية : ٤ .

وهكذا يكون نحو هذه اللغة ميالاً إلى الجمال نفورا من القبح ، فأيما وجه يؤدي إلى قبح المعنى كان تركه أولى ، وأيما وجه يؤدي إلى حسن المعنى وفهم المراد كان الأخذ به ألزم والمصير إليه أوجب ،وهذه بعض النماذج مما يلمس من خلاله التعليل بالقبح ، وذلك عند الخليل وحده ، ولم أجد للتعليل بالقبح ذكرا عند أشياخ سيبويه الآخرين .

١- تعليل نصب مميز (كم) الخبرية إذا فصل عنها :

الأصل في مميز (كم) الخبرية أن يكون مجرورا ، وجره عند البصريين بإضافة (كم) إليه ، فهي العاملة فيه ، فاذا فصل بينه وبين (كم) فقد فصل بين الجار ومجروره ، وهذا يستقبحه البصريون ورائدهم في ذلك الخليل ولذا فإنه ينصب التميز إذا آل الأمر إلى الفصل بين الجار والمجرور (كم) ومميزها .

قال سيبويه : « ... وقال : إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور لأن المجرور داخل في الجار فصار كأنه كلمة واحدة ، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه تقول : هذا ضاربٌ بك زيدا ، ولا تقول : هذا ضاربُ بك زيدٍ ، وقال زهير :

تؤم سناناً وكم دونه *** من الأرض محدودباً ظهرها

وقال القطامي :

كم نالني منهم فضلاً على عدم *** إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل »[1]

فعلة المصير إلى نصب تمييز (كم) هذه هي قبح الفصل بين الجار والمجرور وذلك أنهما كشيء واحد ، ولا يعتسف الخليلُ القول اعتسافا ، بل ينظر في ذلك إلى كلام العرب ، فحيث رآهم قد نصبوا مميز (كم) الخبرية استنبط أنه يعدل عن الجر إلى النصب حين الفصل ، وذلك لقبح الفصل وشاهده على ذلك بيت زهير :

تؤم سناناً وكم دونه .....

---

(١) الكتاب ١/٢٩٥

وبيت القطامـــــي :

كم نالني منهم فضلا على عدم ...... البيت

وقد خالفه الكوفيون في أصل المسألة - لا في العلة - وذلك أن (كم) الخبرية يجر تمييزها حتى مع الفصل لأن الجر عندهم بـ(مِن) مقدرة ، فهي تجر مع الفصل وعدمه ، وقد رد عليهم البصريون بأن حروف الجر لا تعمل محذوفة إلا في مواطن ليس هذا منها مع أن سيبويه لم يرفض ذلك مطلقا لأنه يكثر ورود (من) بعد (كم) [1] .

وشواهد الكوفيين من مثل قول الشاعر :

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا *** وكريم بخله قد وضعه

وقول الآخر :

كم في بني بكر بن سعدٍ سيدٍ *** ضخم الدسيعة ماجدٍ نفاع

يردها البصريون بأن هذا من قبيل الشذوذ ليس غير ، إضافة إلى أن روايته البيت الأول قد وردت برفع (مقرف) على الابتداء وخبره (نال العلا) وحينئذ لا شاهد لهم في البيت [2] .

وبعد ، فإن السماع قد ورد بهذا وذاك والحجج التي أوردها الطرفان ليست قوية جدا بحيث يستحيل نقضها ، والأولى في نظري أن يقال إن الجر جائز ، غير أن النصب أكثر ورودا من الجر وإذا سير إلى النصب فإن علة ذلك كراهة الفصل على مذهب البصريين ولا فصل عند الكوفيين لأن العمل حينئذ لـ(مِن) وليس لـ(كم) .

٢- تعليل قولهم (مهما) وامتناعهم عن (ما) (ما) :

وهذه المسألة يخالفه فيها كثير من النحاة ، وهي أن (مهما) الشرطية مركبة مـــن

---

(١) الكتاب ١/٢٩٦ .

(٢) الإنصاف ١/٣٠٥ - ٣٠٩ .

(ما) الشرطية و (ما) الزائدة ، والأصل عنده (ما) (ما) وذلك في قول سيبويه : « وسألت الخليل عن (مهما) فقال : هي (ما) أدخلت عليها (ما) لغوا ، بمنزلتها مع (متى) إذا قلت : متى ما تأتني آتِك ، وبمنزلتها مع (إن) إذا قلت : إن ما تأتني آتِك وبمنزلتها مع (أين) كما قال تعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت) [1] وبمنزلتها مع (أي) إذا قلت : (أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) [2] ، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحد فيقولوا ماما ، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى » [3] .

هذا هو رأي الخليل أنها مركبة وعلة تغيير هذا التركيب عن أصله القبح ، لأنه يكون مكررا فيقبح التكلم به على نسق واحد .

ولم يخالفه سيبويه أو ينقض رأيه وإنما أبدى رأياً آخر في المسألة دون اعتراض على رأي الخليل ، ورأي سيبويه هو أن يكون أصلها (مَهْ) زيدت عليه (ما) كما زيدت (ما) على (إذ) حين قالوا (إذما) [4] والفرق بين الرأيين أن الجزاء عند الخليل يكون بالجزء الأول من التركيب (ما) و أما (ما) الأخرى فإنها زائدة ، بخلاف ما نرى عند سيبويه ، فإن الجزاء عنده بجزئي الكلمة ، معاً ويوضح هذا ابن المنير في كتابه : الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، قال : « قال أحمد : ومعنى تشبيه سيبويه لها بـ (إذما) أن الجزاء بجملة الكلمة لا بالجزء الأول منها خاصة وإلا لكان عين مذهب الخليل ، والذي يحقق ذلك أن سيبويه قال أول هذا الباب : وأما حيث وإذا [5] فلا يجازى بهما حتى يضم إليهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما) و(كأنما) وليست (ما) فيهما بلغو ولكن كل واحدة منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد ، فانظر قوله : وليست

---

(١) السورة : سورة النساء ، الآية : ٧٨ .

(٢) السورة الإسراء ، الآية : ١١٠ .

(٣) الكتاب ١/٤٣٣ .

(٤) الكتاب ١/٤٣٣ .

(٥) الصواب إذ ، كما في الكتاب ١/٤٣٢ .

(ما) بلغو يعني ليست زائدة مؤكده ، ولكن لها حظ في اقتضاء الجزاء حتى لا يفيده إلا اجتماع جزئي لكلمة ... » [1] .

وبهذا يكون تنظير سيبويه غير دقيق لوجود فرق بين (إذما) و (مهما) في الجزاء وبقي أن أذكر بأن الرأي الذي ذكره سيبويه ربما كان قولاً آخر للخليل ، وذلك أنه كان تابعاً لرأيه الأول جارياً في نسق كلامه وقد ذهب إلى ذلك بعض النحاة كابن با بشاذ [2] وليس في ذلك غرابة وليس بممتنع ، لأن الدليل القاطع على أنه لأحدهما غير وارد ، وإن كان الأقوى أنه لسيبويه لا للخليل ولكن الغريب هو أن نجد من يذكر رأي الخليل الأول ، ثم يذكر الرأي الآخر منسوبا لغير الخليل وسيبويه ، فكأن قراءته لنص سيبويه وقفت به عند الرأي الأول ولم ير الآخر ، فمن أولئك السيرافي [3] فقد نسبه إلى أبي اسحاق الزجاج ، وأبو حيان [4] فقد نسبه إلى الأخفش والزجاج والبغداديين .

ومهما يكن من خلاف في تركيب (مهما) فإن علة العدول عن تركيبه الأول (ما) (ما) إلى كونه (مهما) عند الخليل هي القبح الحاصل من التكرار .

٣- تعليل حمل (إنْ) على الشرطية دون (أن) :

قال سيبويه « وسألت الخليل عن قول الفرزدق :

أتغضب إنْ أذنا قُتيبةَ حُزّتا *** جِهاراً ولم تغضبْ لقتل ابن خازم

فقال : لأنه قبيح أن تفصل بين (أن) والفعل كما قبح أن تفصل بين (كي) والفعل ، فلما قبح ذلك ولم يجز حفمل على (إن) لأنه قد تُقدم فيها الأسماء قبل الأفعال » [5] .

---

(١) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، بهامش الكشاف ٢/١٠٧ - ١٠٨ .

(٢) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال بهامش الكشاف ٢/١٠٨ .

(٣) شرح الكتاب ٣/٢٢٨ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢/٥٤٧ .

(٥) الكتاب ١/٤٧٩ .

فلا ينبغي إذا أن تكون (إنْ) في البيت هي المفتوحة الهمز لأن المفتوحة الهمز لا تفصل عن الفعل ، فاذا فصلت قبح ، ولذا فحملها على مكسورة الهمز فرارا من القبح أولى ، لأن (إن) يجوز الفصل بينها وبين الفعل ، قال أبو سعيد السيرافي : و"أما قوله : أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا فإن الخليل يختار : إن أذنا قتيبة بكسر (إن) ولم يخالفه سيبويه ، لأن العرب لم تفصل بين (أن) المفتوحة الناصبة للفعل ، ولم يأت ذلك في كلام ولا شعر ، فعدل عن المفتوحة إلى المكسورة ، وقد أتى الفصل في المكسورة قال الله عز وجل : ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾ [1] ...»[2]

وهذا الذى ذهب إليه الخليل وبينه السيرافيُّ هو ما عليه البصريون عامة ، وأجاز المبرد في القول الصحيح عنه والفراء من الكوفيين وغيرهم أن تكون (إنْ) في البيت مفتوحة وعلة ذلك كما ورد عن بعضهم المعنى ، حيث قالوا إن حَزَّ أذنيه قد وقع ، فهو ماضٍ تناسبه (أن) بخلاف (إنْ) فإنها للمستقبل [3] . ولم يمنعوا (إن) غير أبي بكر مبرمان فإنه منع جوازها لأنها للمستقبل وحز أذني قتيبة قد وقع ، ورد عليه وعلى المبرد فيما نسب إليه - السيرافي فقال : « وأما قوله : أتغضب .. فإن الخليل يختار (إنْ أذنا قتيبة بكسر (إنْ) .. وقد ردّه أبو العباس المبرد ، وتوهم أبو بكر مبرمان أنه إذا كسر (إنْ) فلا يجوز أن تكون أذناه محزوزتين لإن (إنْ) توجب الاستقبال وقد أحاط العلم أن الفرزدق قال هذا الشعر بعد قتل قتيبة وحز أذنيه وليس الأمر على ما ظناه ، وذلك أن العرب قد تعادل وتفاضل بين الفعلين الماضيين في الموافقة ، فيستقبل الكلام بهما كقوله عز وجل: (وإن تعجب فعجب قولهم) [4] وقول الشاعر :

---

(١) السورة : التوبة . الآية : ٦ .

(٢) السيرافي ٤/٥١ .

(٣) السيرافي ٤/٥١ ، النكتب ٢/٧٩٢ ، حاشية الأعلم على الكتاب ١/٤٧٩ الخزانة ٩/٧٨-٨٠ ، معاني القرآن ٣/٢٧-٢٨ .

(٤) السورة الرعد . الآية : ٥ .

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن *** عارا عليك وبعض قتل عار

... وقال الله عز وجل (فلم تقتلون أنبياء الله) [(١)] وقد علم أن قتلهم قد مضى قبل هذا الخطاب ... » [(٢)] .

ولئن جاز الخطأ في النقل عن المبرد فإن النقل عن الخليل متواتر بأنه يجعل (إنْ) في البيت مكسورة ويعلل لذلك ويوافقه سيبويه ، ومع ذلك كله فإنا نجد ابن هشام في المغنى يجعله قائلاً بالقول الثاني [(٣)] ، وقد تنبهت لهذا وكدت أعده مفخرة لي فإذا بالبغدادي يشير إلى ذلك في خزانته[(٤)] وعندها رجعت القهقرى وعلمت أن الأول لم يترك شيئا للآخر .

---

(١) السورة سورة البقرة :. الآية ٩١ .

(٢) السيرافي ٤/٥١ .

(٣) المغني ١/٢٥ .

(٤) الخزانة ٩/٧٩ .

ثاني عشر التعليل بالمعنى

والمراد من التعليل بالمعنى أن يكون للكلام وجه سائغ متداول ، فيذهب به إلى وجه آخر ، وذلك بالنظر إلى المعنى واعتباره دون الفظ ، والكلام في هذه المسألة يتشعب وينساق إلى ضروب من القول كثيرة قال ابن جني : « اعلم أن هذا الشرْج غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعا وغير ذلك » [1] .

ثم ذهب ابن جني يذكر الأمثلة والشواهد من الكلام على ماذكر من أنواع تندرج تحت الحمل على المعنى ، مما لا أطيل بذكره كاملا ، لكني لا أفوت على القاريء فائدة ، فأحب ان أقتطف شيئا يسيرا تدرك به الفائدة ولا يُمل قال : « فمن تذكير المؤنث قوله

فلا مُزنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَتها *** ولا أرض أبْقلَ إبْقالها ×

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان ، ومنه قول الله عز وجل ﴿ فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي ﴾ [2] ، أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه ، وكذلك قوله تعالى ﴿ فمن جاءه موعظة من ربه ﴾ [3] لأن الموعظة والوعظ واحد ، وقالوا في قوله سبحانه ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ [4] إنه أراد بالرحمة هنا المطر .. وأما تأنيث المذكر فكقراءة (تلتقطه بعض السّيارة) [5] وكقولهم : ما جاءت حاجَتك وكقولهم : ذهبت بعض أصابعه ، أنث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى وبعض الأصابع إصبعـــا ،

---

(١) الخصائص ٢/٤١١ وانظر : سر صناعة الإعراب ١/١١ - ١٣ .

× من شواهد الكتاب .

(٢) السورة : سورة الأنعام . الآية : ٧٨ .

(٣) السورة : سورة البقرة . الآية : ٢٧٥ .

(٤) السورة : الأعراف . الآية : ٥٦ .

(٥) السورة : سورة يوسف . الآية : ١٠ .

ولما كانت (ما) هي الحاجة في المعنى وأنشدوا:

أتهجر بيتا بالحجاز تلفعت *** به الخوف والأعداء من كل جانب

ذهب بالخوف إلى المخافة ... »[1]

وهكذا يستطرد في ذكر هذه الأنواع واستقصاء مثلها وشواهدها في توسع ، لأن « باب الحمل على المعنى بحر لا يُنْكَش ولا يُفْثَجُ ولا يُؤبى ولا يُغْرَضُ ولا يُغَضْنَفَضُ ...»[2]

وفي كتاب سيبويه كثير من النماذج التي يذهب بها هذا المذهب من الحمل على المعنى ، منه ما نقله ابن جني في خصائصه[3] ومنه مالم ينقله ، وسأورد هنا بعض هذه النماذج بشيء من الدراسة والشرح حتي ينجلي المراد .

---

(١) الخصائص ٢/٤١١ - ٤١٥ .

(٢) المصدر السابق ٢/٤٣٥ .

(٣) ذكر ذلك مفرقا في صفحات من الخصائص ٢/٤١٧ ، ٤٢٥ ، ٤٢٤ ، ٤٢٧ .

أولاً : التعليل بالمعنى عند عيسى بن عمر رحمه الله .

١- علة جواز قولنا «ادخلوا الأولُ فالأولُ»

قال سيبويه : « ... وكان عيسى يقول : ادخلوا الأولُ فالأولُ ، لأن معناه ليدخل ، فحمله على المعنى ، وليس بأبعد من (لِيُبْك يزيدُ ضارع لخصومة)... » [١] والأصل في هذه المسألة باب الحال فإنه يقال : ادخلوا الأولَ فالأولَ فيكون مؤولا على الحال أي مترتبين ، أما رفع (الأول فالأول) فلا سبيل إليه عند أكثر النحويين ومنهم سيبويه ، لأن البدل لا يكون من المخاطب ولا يجوز تقديره على حذف الضمير الذي في (ادخلوا) ، أما عيسى بن عمر فإنه يجوِّز الرفع لا على البدلية ، وإنما على المعنى ، وذلك أن معنى (ادخلوا الأولُ فالأولُ) ليدخِل الأولُ فالأولُ ، فإذا ذهب به هذا المذهب جاز وقد أكد جوازه سيبويه بقوله : وليس بأبعد من (ليبك يزيد ضارع لخصومه) « ومثال هذا من الكلام : ضُرِبَ زيدٌ عمروٌ ومعناه أن عمرا ضرب زيدا ، خبَّرت عن زيد بالضرب الواقع به ولم تسم الفاعل ، أردت أن تبتدئ الفاعل فقلت عمرو ، على معنى ضربه عمرو ، فهو على كلام ثان ، فعلى هذا قال الشاعر : لِيُبك يزيد ، كأنه حثٌ على البكاء عليه حين مات لما فات من منافعه ، ولم يذكر الباكي ثم قال : ضارعٌ لخصومة أي ليبكه من كان يعينه ، فحمل ضارعاً على معنى لِيُبك إذ كان يُبكى يدل على باك فكذلك (ادخلوا) فيه معنى ليدخل القوم » [٢] .

وكذلك المبرد ، فإنه يجيز ماذهب إليه عيسى بن عمر، ويمنع الرفع على البدلية ، قال : « فإذا قلت : ادخوا الأولَ فالأولَ فلا سبيل عند أكثر النحويين إلى الرفع ، لأن البدل لا يكون من المخاطب لأنك لو قدَّرته بحذف الضمير لم يجز ، فأما عيسى بن عمر فكان يجيزه ويقول : معناه ليدخل الأولُ فالأول ، ولا أراه إلا جائزاً على المعنى ، لأن قولك ادخل إنما هو لتدخل في المعنى » [٣] .

---

(١) الكتاب ١/١٩٩ .

(٢) السيرافي ٢/١٢٩ .

(٣) المقتضب ٣/٢٧٢ .

وبهذا يتضح أثر الاهتمام بالمعنى في تجويز هذا الأسلوب بعد أن كان مرفوضا ، بالنظر إلى الصنعة النحوية ، وهكذا يكون المعنى مسوغا وعلة للحكم .

ثانياً : التعليل بالمعنى عند يونس والخليل

١- تعليل العطف على مخفوض (غير) الاستثنائية :

قال سيبويه : « زعم الخليل ويونس جميعاً أنه يجوز : ما أتاني غير زيدٍ وعمرو » والوجه الجر ، وذلك أن (غير زيد) في موضع (إلا زيدٌ) وفي معناه ، فحملوه على الموضع كما قال : فلسنا بالجبال ولا الحديدا) فلما كان في موضع (إلا زيد) وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع » [1] فجرُّ (عمرو) في قولنا : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروٍ هو الوجه لأنه عطف لـ (عمرو) على (زيد) المجرور ، أما رفعة فيُسأل عنه وليس له عامل رفع ، فقال يونس والخليل جميعا إنه جائز على المعنى واللفظ ، فـ (غير زيد) يصلح في مكان (إلا زيد) ومعناهما واحد ، فلا بأس حينئذ من إجرائه رفعا على هذا الوجه ، وعند الزمخشري (أن «إلا») و (غيرا) يتقارضان ما لكل واحد منهما فالذي لـ (غير) في أصله أن يكون وصفا يمسه إعراب ما قبله ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة ، ودلالته عليها من جهتين ، من جهة الذات ومن جهة الصفة ، تقول : مررت برجل غير زيد قاصدا إلى أن مرورك كان بإنسان آخر أو بمن ليست صفته صفته ... ثم دخل على (إلا) في الاستثناء وقد دخل عليه (إلا) في الوصفية ، وفي التنزيل : ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [2] أي غير الله ومنه قوله :

وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك إلا لفرقدان**

ولا يجوز إجراؤه مجرى (غير) إلا تابعا ... » [3] .

وهكذا فاجتماع المعنى مع اللفظ يؤكد صحة الإجراء ويدعمها وإن لم يكن سببا بذاته مستقلاً عن اللفظ في هذا المقام .

---

(١) الكتاب ١/٣٥٧ .

(٢) السورة : الأنبياء الآية : ٢٢ .

(٣) المفصل ص ٧٠ - ٧١ .

ثالثاً : التعليل بالمعنى عند الخليل

١- تعليل انتصاب (خيرا) في قوله : (انتهوا خيرا لكم) [١] :

قال سيبويه : « ... ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره انتهوا خَيْراً لكم ، ووراءَك أوسعَ لك ، وحسبُك خيرا لك ، إذا كنت تأمر ، وإنما نصبت (خيراً لك) و (أوسعَ لك) لأنك حين قلت : (انته) فانت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر .

وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت انته أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب ... » [٢] .

ويقوي السيرافي قولَ الخليل وسيبويه بـ (أنك إذا أمرته بالأنتهاء فإنما تأمره بترك شيء ، وتارك الشيء آت ضده ، فكأنه امره أن يكف عن الشر والباطل ويأتي الخير » [٣]

وقد نقل الخلاف في تفسير النصب ، فعن الكسائي أن التقدير : يكن خيراً ، ويرده قول سيبويه والبصريين إن (كان) لا يجوز إضمارها إلا مع (إنْ) في قولهم : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر . وعن الفراء أن (خيرا) صفة مصدر محذوف تقديره : انتهوا انتهاء خيرا لكم ، ويضعفه ابن الشجري بأن ليس فيه زيادة فئدة على مادل عليه انتهوا ، لأن (انتهوا) يدل على الانتهاء بلفظه فيفيد ما يفيده

---

(١) هذه الجملة جزء من آية هي قوله تعالى : (يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق إنما المسيح عيس بن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه ، فأمنوا بالله ورسله ، ولا تقولوا ثلاثة ، انتهوا خيراً لكم ، إنما الله إله واحد ، سبحانه أن يكون له ولد ، له ما في السموات وما في الأرض وكفى بالله وكيلا) سورة النساء . آية ١٧١ .

(٢) الكتاب ١/١٤٣ .

(٣) السيرافي ٢/٧١ ، ٧٢ .

الانتهاء ، وثالث هذه الأقوال هو ما تقدم عن الخليل وتلميذه سيبويه ، وهو أحظى الأقوال بالقبول لأن فيه فائدة ليست فيما سواه ، لأنه نهاهم بقوله انتهوا عن التثليث وأمرهم بقوله : آمنوا خيرا لكم بالدخول في التوحيد ، فكأنه قال انتهوا عن قولكم آلهتنا ثلاثة وائتوا خيرا لكم فقولوا إنما الله إله واحد ، فقد أخرجهم بهذا التقدير عن أمر فظيع وأدخلهم في أمر حسن جميل [١] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن سيبويه يفرق في هذه المسألة بين الخبر والإنشاء فلا يجوز أن تقول « ينتهي خير اله ولا أأنتهي خيرا لي ، لأنك إذا نهيت فأنت تزجيه إلى أمر ، وإذا أخبرت أواستفهمت فأنت لست تريد شيئا من ذلك ، إنما تعلم خبرا أو تسترشد مخبرا » [٢] .

٢- تعليل انتصاب الأسماء في باب الاختصاص ، والنعت المقطوع :

قال سيبويه : « وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصبا :

لقد حملت قيس بن عيلان حربها *** على مستقل للنوائب والحرب
أخاها إذا كانت غضاباً سمالها *** على كل حال من ذلول ومن صعب

زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت ، فجعلوه ثناء وتعظيما ، ونصبه على الفعل ، كأنه قال : اذكر أهل ذاك واذكر المقيمين ، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره ، وهذا شبيه بقوله : إنا بني فلان نفعل كذا لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني فلان ولكنه ذكر ذلك افتخارا ...» [٣]

---

(١) الإمالي الشجرية ١/٢٤٣ ، وانظر : المقتضب ٣/٢٨٣ ، وابن يعيش ٢/٢٧ ، ٢٨ .

(٢) الكتاب ١/١٤٦ .

(٣) الكتاب ١/٢٥٠ .

والإشارة جلية إلى تسبب المعنى في النصب ، وإن كان منتصباً بفعل مضمر ، فلو قيل لماذا لم يرفع بدلاً من نصبه فالخليل يقول لأنه لا يريد أن يصفه فالناس يعرفونه ، ولو لم يعرفوه لوصفه فرفعه ، فلما كانوا يعرفونه أراد أن يأتي بمعنى جديد ، فنصبه على التعظيم والمدح وكأنه قال أمدح أو أعني وتوضيح الشاهد أنه نصب أخاها على المدح بفعل مقدر أي أمدح أخاها .

٣- تعليل العدول عن العطف إلى النصب بإضمار فعل :

ونص سيبويه فيه طويل ، لكني اكتفى منه بطرف للبحث دون سرده كاملا ، حيث قال : «... ومثله قول القطامي . فكرت تبتغيه فوافقته على دمه ومصرعه السباعا ومثله قوله وهو ابن الرقيات :

لن تراها ولو تأملت إلا *** ولها في مفارق الرأس طيبا

وإنما نصب هذا لأنه حين قال وافقته وقال لن تراها فقد علم أن الطيب والسباع قد دخلا في الرؤية والموافقة ، وأنهما قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى ، ومثله قول ابن قميئه :

تذكرت أرضا بها أهلها *** أخوالها فيها وأعمامها

لأن الأخوال والأعمام قد دخلوا في التذكر ، ومثل ذلك فيما زعم الخليل :

إذا تغنى الحمام الورق هيجنى *** ولو تغربتُ عنها أمَّ عمار

قال الخليل : لما قال هيجنى عرف أنه قد كان ثمّ تذكر لتذكره الحمام ، فألقى ذلك الذي قد عرف منه على أم عمار ، كأنه قال : هيجني وذكرني أم عمار ... »[1] .

فسيبويه هنا ينقل عن شيخه الخليل نظرته إلى المعنى ، وجعله سبباً في حذف العامل وانتصاب الاسم ، والمبرد يخالف في كثير من هذه الأبيات لمخالفتها القياس النحوي ، فمن ذلك قوله في بيت ابن الرقيات : « ... وهذا البيت أبعد ما مر ، لأنه

---

(١) الكتاب ١/١٤٣ ، ١٤٤ .

-الخليل - ذكره من قبل الاستغناء وإنما جاز نصبه على رأيت ، لأن المعنى لن تراها إلا وأنت ترى لها في مفارق الرأس طيبا ، فهذا على الاضمار » [١]

وقال في بيت أوس بن حجر :

تواهق رجلاها يداها ورأسه * لها قتب خلف الحقيبة رادف**

فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ ، لأن الكلام لم يستغن ، ولو جاز لجاز : ضاربَ عبدُ الله زيدٌ لأن من كل واحد منهما ضربا » [٢] .

وقد وافقه في هذا البيت الأعلم عند شرحه له ، وغلّط سيبويه ، وقد ذكر السيرافي رد المبرد وردّ الزجاج أيضا فقال : « ... وقد رد بعض هذه الأبيات أبو العباس المبرد وذكر في قوله : في مفارق الرأس طيبا ، وإضمار (رأيت) إنما هو محمول على (تراها) قال : فلما لم يتم الكلام لم يُحمل على معناه ، وكذلك قوله : فكرت تبتغيه فصادفته ، لم يتم ما قصده ، لأنه أراد : فصادفته على حال ما ، فتمام الكلام المقصود ذكر الحال ، فلم يجز أن يحمل النصب على إضمار معنى اللفظ الأول ، وقد رد هذا الزجاج وذكر أن القصد في قوله فصادفته إنما هو إلى الولد ، لأن الوحشية طلبت ولدها فصادفته وصادفت على دمه السباعا ، فما كان المعنى يدل على هذا واحتاج الشاعر إلى إيقاع المصادفةُ على الولد المطلوب أضمر للسباع الفعل الذي دل عليه أول الكلام كأنه قال : فصادفته وصادفت السباع على دمه ومصرعه ، وقوله لن تراها ولو تأملت إنما يصفها بأن الطيب لا يفارقها وقد عُلم ذلك من مقصده فجاز استغناؤه باللفظ الأول عن إعادة الفعل فأضمر (إلا رأيت لها) .

قال السيرافي : وأما ماذكره أبو العباس من عطف الشيء على المعني بعد تمام الأول فله مواضع تختلف ، ألا ترى أن قوله تعالى :﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾ [٣]

---

(١) المقتضب ٣/٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٢) المصدر السابق ٣/٢٨٥ .

(٣) سورة يونس . الآية ٤٢ .

جمع على المعنى (مَنْ) ولم يتم الكلام ، وكذلك : ﴿ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً﴾ [١] أنث على المعنى ... » [٢] .

وفي (رأى) في بيت ابن الرقيات كلام للنحاة جميل يدل على ماذهبت إليه من مراعاتهم المعنى واهتمامهم به ، فقد جاء في الخصائص : « ... ولعمري إن الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها ، ففي ذلك شيئان :
أحدهما : أن الرؤية وإن كانت مشتملة عليها فليس لها طريق إلى الطيب في مفارقها ، اللهم إلا أن تكون حاسرة غير مقنعة ، وهذه بذلة وتطرح لا توصف به الخفرات ولا المعشّقات ألا ترى إلى قول كثير :

وإني لأسمو بالوصال إلى التي *** يكون سناءً وصلُها وازديارها

ومن كانت من النساء هذه حالها فليست رذلة ولا مبتذلة .. وإذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقها وجب أن يكون الفعل المقدر لنصب الطيب مما يصحب الرؤيه لا الرؤية نفسها ، فكأنه قال : لن تراها إلا وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيبا ، غير أن سيبويه حمله على الرؤية وينبغي أن يكون أراد ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قدرناه .

والآخر : أن هذه الواو في قوله : ولها كذا هي واو الحال وصارفة للكلام إلى معنى الابتداء ، فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها إلا وأنت تعلم أو تتحقق أو تشم ، فتأتي بالمبتدأ وتجعل ذلك الفعل المقدر خبرا عنه » [٣] .

---

(١) سورة الاحزاب ، الآية ٣١ .

(٢) السيرافي ٢/٧٢ ، ٧٣ ، والنكت ١/٣٥٢ .

(٣) الخصائص ٢/٤٢٩ ، ٤٣٠ .

قال شيخنا عضيمة رحمه الله : « وانظر - رعاك الله - كيف يدقق النحويون في تقدير العامل لكي يناسب المعنى عصر الشاعر » [١] .

وقد نقض ابن هشام ما ذهب إليه ابن جني من حيث الصنعة والمعنى ، ولم ينتبه لذلك شيخنا عضيمة ، فأورد صدر كلام ابن هشام وكأنه موافق لابن جني [٢] ، بينما هو يخالفه في آخر كلامه ، قال ابن هشام في شروط الحذف : « وهي ثمانية ، أحدها وجود دليل حالي ، كقولك لمن رفع سوطا : زيدا ، بإضمار (اضرب) .. أو مقالي كقولك لمن قال : من أضرب ؟ زيدا ، ومنه ﴿ **وإذا قيل لهم مابذا أنزل ربكم ؟ قالوا خيرا** ﴾ [٣] .

وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا ، أو أحد ركنيها نحو ﴿ **قال سلام قوم منكرون** ﴾ [٤] ، أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون ، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية ، أو لفظا يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو:﴿ **تالله تفتأ** ﴾ [٥] أي لا تفتأ ، ... شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف ، فلا يجوز : زيد ضاربٌ وعمروٌ ، أي ضاربٌ ، وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بأن يقدر أحدهما من السَّفر ... والآخر بمعنى الإيلام ، ... فإن قلت ... وقال بعض العلماء في بيت الكتاب : لن تراها ... إن (ترى) المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس ... مع أن رأى المذكورة بصرية ؟

قلت : الصواب عندي ... وأما قول العرب في البيت فمردود ، وأحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر ، وحال أهلالوبـــر

---

(١) المقتضب ٣/٢٨٤ ، الهامش .

(٢) المصدر السابق ، هامش ٢ .

(٣) السورة : النحل الآية ٣٠ ، وصوابها (وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا .. الآية) .

(٤) السورة : الذاريات . الآية ٢٥ .

(٥) السورة : سورة يوسف . الآية : ٨٥ .

مختلف وبهذا أجاب الزمخشري عن إرسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقي الماشية ، وقال : العادات في مثل ذلك متباينة وأحوال العرب خلاف أحوال العجم » [١]

قلت وفي كلام ابن هشام والزمخشري نظر ، فالإسلام جاء دينا يتسم بمنهجه العرب والعجم على حد سواء ، ويفترض أن يكون الناس كذلك على الاقل في العصور الأولى من الإسلام ، ثم إن الشعراء كثيرا ما كانوا يمدحون النساء بتسترهن دون تفريق بين البادية والحاضرة ، على حد قول الجاهلي :

سقط النصيف ولم ترد إسقاطه *** فتناولته واتقتنا باليد

وإذا كان العفاف والحشمة ممدوحة وموجودة في الجاهلية ، فمن الأولى أن تكون في الإسلام كذلك ، أما بنتا شعيب وسقي الغنم ، فإن الدين لا يمنع المرأة من العمل ولا سيما من اضطرت كهاتين الفتاتين ، ولكنه يلزمها بمنهجه ، وليس في الآيات ما يدل على سفورهما ، بل الدليل قائم على حشمتهن ، وفي قوله تعالى ﴿ فجاءته احداهما تمشي على استيحاء ﴾ [٢] ألف واعظ لبنات العصر ، وبالله التوفيق .

وبعد فلا أرى هذا خروجا عن المسألة لأنه كله يدور حول المعنى المتعلق بالعامل المقدر وهو أصل العلة التي هي مدار البحث .

٤- تعليل امتناع نصب المضارع بعد فاء السببية في غير الواجب :

قال سيبويه : « وسألته عن ﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبحُ الأرض مخضرة ﴾ [٣] فقال : هذا واجب ، وهو تنبيه كأنك قلت : أتسمع أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا ، وإنما خالف الواجب النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير

---

(١) المغني ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٢) السورة : سورة القصص . الآية ٢٥ .

(٣) سورة الحج . الآية : ٦٣ .

المعني ، يعني أنك تنفي الحديث وتوجب الإتيان ، تقول : ما أتيّتنى قط فتحدثني إلا بالشر ، فقد نقضت الإتيان وزعمت أنه قد كان ..» [١]

والنص صريح في منع النصب ، لأنه لو نصب لتغير المعنى المراد من الكلام ، فللرفع معنى ، وللنصب معنى ، والمعنى المراد هنا معنى الرفع ، ولأجله كان الكلام رفعا .

قال الزمخشري : « فإن قلت : فما باله رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام ؟ قلت : لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض ، لأن معناه إثبات الاخضرار ، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار ، مثاله أن تقول لصاحبك : ألم ترأني أنعمت عليك فتشكر ، إن نصبته فأنت نافٍ لشكره شاك فيه ، وإن رفعته فأنت مثبت للشكر » [٢] .

وقال ابن عطية : « رفع قوله فتصبح من الآية خبر ، والفاء عاطفة ، وليست بجواب لأن كونها جوابا لقوله : ألم تر ، فاسد المعنى » [٣] .

وقال السيرافي : « ... ومثله قول الله عز وجل : ﴿ فإنما يقول له كن فيكون ﴾ [٤] قوله (فيكونُ) ليس بجواب لـ (كن) لأن الكلام الأول وجوابه جميعا من كلام واحد غير منقطع أحدهما من الآخر ، ولم يرد الله عز وجل أنه يقول للشيء كن فيكون و (كن فيكونُ) مقولان للشيء ، والذي قيل للشيء كن حسبُ ، ثم خبّر عنه أنه يكونُ ، فصار (يكونُ) كلاما منفرداً مستأنفا : ودخلت عليه الفاء لأنه عطف جملة على جملة ، ومثل (كن فيكون) قول الله عز وجل : ﴿ أنزل من السماء ماء فتصبحُ الأرض مخضرة ﴾ . لأن

---

(١) الكتاب ٤٢٤/١ .

(٢) الكشاف ٢١/٣ ، وانظر : البحر ٣٨٥/٦ ، ٣٨٦ .

(٣) ابن عطية ، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق المجلس العلمي بمكناس (المغرب ، طبع وزارة الأوقاف المغربية) جـ١١ ص ٢١٥ .

(٤) السورة : سورة مريم الآية : ٣٥.

المرفوع في ذلك ليس بداخل في الكلام الذي قبله ولا متصل به [١] .

٥- تعليل جزم جواب الطلب :

قال سيبويه : « وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها في معنى إن ، فلذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال ائتني آتك فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتك ، وإذا قال أين بيتُك أزرْك فكأنه قال : إن أعلم مكان بيتك أزرْك ، لأن قوله أين بيتك يريد به أعلمني وإذا قال ليته عندنا يحدثْنا فإن معنى هذا الكلام إن يكُن عندنا يحدثنا ، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر ، واذا قال لو نزلت فكأنه قال انزل » [٢] .

ولكي يتضح المراد من هذا لا بد من النظر في المصادر النحوية ، ففي هذا النص خلاف لخصه الدكتور عضيمة بقوله : « هناك رأيان في جازم جواب الطلب ، الجازم إن الشرطية المقدرة ، وهو مذهب سيبويه أو الجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام أداة الشرط ، وهو مذهب الخليل » [٣] والدكتور عظيمة يوافق في هذا الرضي والمبرد [٤] في أن لكل من الخليل وسيبويه رأيه الخاص في الجازم ، بينما رأى ابن هشام وأبو حيان [٥] أن رأي سيبويه وكلامه كرأي شيخه وأن الرأي في المسألة واحد ولا خلاف ، وأميل إلى رأي الدكتور عضيمة في موافقته للمبرد والرضي ، والنص واضح الإشارة إلى ذلك منطوقا ومفهوما ، فأما المنطوق فإن سيبويه قال : وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني بإن تأتني لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء ثم قال : وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها في معنى إن فلذلك انجزم الجواب ، وأما المفهوم فلأن سيبويه لو كان يرى رأي شيخه لذكره أولا ثم سكت عليه ، أما أن يذكر مذهبه ، ثم يقول وزعم الخليل فهذا يفهم منه أنه رأي آخر ، والله أعلم .

---

(١) السيرافي ٢١٤/٣ ، ٢١٥ .

(٢) الكتاب ٤٤٩/١ .

(٣) المقتضب ٨٢/٢ ، حاشية ١

(٤) انظر شرح الكافية ٢٦٥/٢ ، المقتضب ٨٢/٢ ، ١٣٥ .

(٥) انظر : المغنى ١٨٧ ، البحر المحيط ١٧٥/١ .

والمراد هنا رأي الخليل سواء كان هو رأي سيبويه أو ليس كذلك ، وهو أن انجزام جواب الطلب إنما كان لمشابهته لـ(إنّ) الشرطية في المعنى ، فكما أنّ إنْ مفادها الشرط فكذلك الطلب مآله ومفاده الشرط ويوافقه في ذلك المبرد ، قال : « واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء ، وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحا ، وذلك قولك : أتني أكرمْك ، لأن المعنى : فإنك إن تأتني أكرمك ، ألا ترى أن الإكرام إنما يُسْتَحقُ بالإتيان .. » [1].

---

(١) المقتضب ١٣٥/٢ ، وانظر : شرح السيرافي ٤٨/٣ - [illegible] ٧٤٧/٢ - شرح الجمل لابن عصفور ١٩٢/٢ شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٧ .

ثالث عشر: التعليل بالكراهة

والمراد منه بيان أنهم قد يجعلون الكلام على وجه كراهية أن يكون على وجه آخر يأباه القياس والمطرد من كلام الفصحاء أو يكرهه المعنى ويرده ، أو كراهية أن يكون على وجه ضعيف ، وهذا النوع من التعليل تفرد به الخليل بن أحمد ، وهذه بعض النماذج

١- تعليل لحاق نون الوقاية بالأفعال دون ما أشبهها من الأسماء :

قال سيبويه : « وسألته عن الضاربي ، فقال : هذا اسم ويدخله الجر وإنما قالوا في الفعل : ضربني ويضربني كراهية أن يدخله الكسر كما منع الجر »[١] .

فلأنهم كرهوا أن يقع الكسر في لفظ الفعل جاؤوا بنون الوقاية ليكون الكسر لها دون الفعل ، قال المزني في كتاب الحروف : « ... وأما نون العماد فهي التي تدخل وقاية للأفعال الماضية والمستقبلة لئلا تنخفض ، نحو :ضربني ، فلولا النون لكان ضربي بالخفض فعمد بالنون لذلك »[٢].

وفي رصف المباني أن هذه النون هي (اللاحقة للأفعال الماضية والمضارعة والتي للأمر إذا وليتها ياء المتكم نحو أكرمني ويكرمني وأكْرمني ، وإنما لزمت فيها محافظة على أن لا يكسر أو اخرها لأجل الياء ، فتثقل مع أصل ثقلها فيتوالى عليها الثقل »[٣]

قلت ولأجل وقايتها لهذه الأفعال من الكسر سميت نون الوقاية ، وهي عند ابن مالك أيضا واقية من اللبس في الأمر نحو أكرمْني ، فلولا النون لا لتبس أمر المذكر بأمر

---

(١) الكتاب ٣٨٦/١ .

(٢) المزني ، الإمام أبو الحسين المزني ، الحروف ، ط ١ تحقيق د. محمود حسني محمود ، د. محمد حسن عوّاد (عمان – دار الفرقان – ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م) ص ٨٨ .

(٣) رصف المباني ص ٤٢٢ .

المؤنثة ، ووافية أيضا من التباس ياء المتكلم بتاء المخاطبة ، ثم حمل على الأمر [١] .

وعندي أن التعليل بكراهة كسر الفعل - وإن دخل فيه تعليل ابن مالك - إلا أنه أحكم وأضبط لأنه عام في الأفعال الثلاثة دون حمل لأحدها على الآخر ، ولأنه ينساق مع قاعدة أخرى هي أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ومقتضى ذلك أنه لا جر في الأفعال والكسر والجر أثر واحد ، وإن كان أحدهما بناء والآخر إعرابا ، ولذلك فقد قرن سيبويه الجر مع الكسر في عبارته في نهاية النص المتقدم وكأنه يلمح إلى تلك القاعدة ويؤكدها هذا كله إضافة إلى أن ابن مالك لم يمنع التعليل الأول مطلقا ، بل ذكره فقال : « ... ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلاً لم يمتنع ، لأنها صانته من خفاء الإعراب وتوهم صيرورته مبنيا ، فاحترز بالنون من ذلك كما احترز منه حين اتصل بالمضارع ألف الضمير وواوه وياؤه ، فجيء بالنون بعدهن نائبة عن الضمة ، ولم يحتج إلى ذلك في نحو غلامي ، بل اكتفى بتقدير الإعراب لأصالته فيه .. وقد يؤيد اعتبار وقاية الفعل من الكسر بأن الكسر الذي وقي الفعل إنما هو كسر يلحق الاسم مثلُه وهو كسر ما قبل ياء المتكلم لا كسر ما قبل ياء المخاطبة فإنه خاص بالفعل فلا حاجة لصون الفعل منه ، وهذا فــرق حسن » [٢] .

وبعد أن أيد كل وجه بما يراه - وهذا دليل الإنصاف - ذهب إلى ترجيح ما يراه هو بأنه صون من خلل ولبس فكان أولى من القول بكسر الفعل ، لأن الكلام به مرتب على ما لا أثر له في المعنى .

ومما يؤيد ماذهبت إليه وما أشار إليه ابن مالك من أن الكسر المراد كسر في الفعل له نظير في الاسم - إضافة إلى ما قدمته - أن سيبويه أشار في أول سؤاله الخليل عن الاسم (الضاربي) أنه يسأل عن سبب دخول النون في الأفعال وامتناعها في الأسماء

---

(١) شرح التسهيل ١/١٣٥ .

(٢) شرح التسهيل ١/١٣٥ .

مثل (الضاربي فأجيب بأن النون في الأفعال لكيلا تنكسر ، أما الأسماء فالجر أصل فيها والكسر نظير الجر ، جائز في الأسماء ممتنع في الأفعال) .

٢- تعليل لحاق نون الوقاية بـ (قط) وما أشبهها عند دخولها على ياء المتكلم :

قال سيبويه : « وسألته عن قولهم : عنيّ وقدني وقطني ومني ولدني ، فقلت : ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ههنا كعلامة إضمار المنصوب ؟ فقال : إنه ليس في الدنيا حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركا مكسورا ، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في (قط) ولا النون التي في (من) ، فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الأضافة متحرك إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات ، لأنها لا تذكر أبدا إلا وقبلها حرف متحرك مكسور ، وكانت النون أولى ؛ لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم ، فجاؤوا بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار ، وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار ، وإنما حملهم على ألا يحركوا الطاء ولا النونات كراهية أن تشبه الأسماء نحو (يـــد) و (هن) .. »[1] .

ومفاد هذا النص أن علامة إضمار المنصوب المتكلم ، الياء ، وتلحقها نون الوقاية فيصبح (ني) في مثل ضربني ويضربني ، أما علامة إضمار المجرور المتكلم فهي الياء دون نون الوقاية فيقال غلامي وعندي ومعي ، إلا أن هذه الحروف (قط) و (لـــدن) و (من) و (عن) قد جاء في إضمارها نون الوقاية فقالوا منيّ وقطني .. وعلة ذلك أن كل كلمة تلحقها ياء المتكلم ينبغى أن يكون حرفها الأخير مكسورا ، ولو ذهبنا نكسر أخر هذه الحروف (من) وأمثالها لوقعنا في لبس اشتباهها بالأسماء الثلاثية المحذوف منها حرف نحو يد وهن ، فلكراهية هذا اللبس تخلصوا من كسر الحرف الأخير من أنفس الكلمات بمجيئهم بنون الوقاية المسكورة عوضا عن كسر ذلك الحرف[2] .

---

(١) الكتاب ٣٨٦/١ ، ٣٨٧ .

(٢) انظر السيرافي ١٥١/٣ ، والنكت ٦٦٣/١ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الشعراء إذا اضطروا إلى كسر الحرف الأخير من هذه الكلمات كسروه ولم يعمدوا إلى نون الوقاية ، من مثل قول الشاعر :

قدني من نصر الخبيبين قدي ....

ولكن هذا لا يكسر الأصل والقاعدة ، ففي الشعر من الضيق ما ليس في الكلام المنثور قال الزمخشري : « إذا جاءت (الفاء) مع (إذا) الفجائية تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد » [١] .

٢- علة امتناع الحذف من الثلاثي إذا كان بغير الهاء :

قال سيبويه : واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن أخره الهاء ، فزعم الخليل أنهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة ، لأنه أخف شيء عندهم في كلامهم مالم يُنتقص ، فكرهوا أن يحذفوه إذْ صار قصاراهم أن ينتهوا إليه ... » .

فترخيم الثلاثي إذا لم يكن ثالثه هاء تأنيث ممتنع ، للعلة التي ذكرها ، وهي كراهية الإجحاف به ، قال في شرح المفصل : « .. وذلك أن أقل الأصول ما كان على ثلاثة فاذا حذفت من الخمسة حرفاً ألحقته بالأربعة .. وإذا حذفت من الأربعة بلغت الثلاثة ، وإذا بلغت الثلاثة لم يجز أن تحذف منه شيئا ، لأنه لم يكن دونها شيء من الأصول فتبلغه ، لأنها هي الغاية » [٢] .

وهذا الذي نقل عن الخليل هو رأي البصريين ، وخالف في ذلك الفراء وبعض الكوفيين فأجازوا ترخيم الثلاثي محرك الوسط نحو : (يا عنُ) و (يا حجَ) و (ياكتِ) من عُنُق وحَجَر وكَتف وأجازه بعضهم في الأسماء مطلقا ، واحتج الجميع بأنه إذا حذف منه فله مثيل ، فبعض الأسماء على حرفين وأصلها على ثلاثة مثل (يد) و (دم) فاذا جاز الحذف فيها جاز في ترخيم الثلاثي ، وقالوا بأن هذا لا يلزمهم في ساكن الوسط ،

---

(١) الكشاف ٢/٥٨٤ . ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٠ .

لأنه حين الحذف يبقى أثنان أحدهما ساكن وهو الحرف الأخير فيجب حذفه وحينئذ يبقى الاسم على حرف واحد فامتنع الحذف لذلك .

وقد رد البصريون قول الكوفيين بأن القياس على يد ودم غير منضبط ، لأنها كلمات قليلة في الاستعمال بعيدة عن القياس ، لأن كل ثلاثي آخره حرف علة ينبغي ألا يحذق أخره ، بل يثبت إن كان ما قبله ساكنا نحو ظبْي ودَلْو ، أو يقلب ألفا إذا كان ما قبله متحركا نحو رَحَىً وعَمِيً وعَصاً وقفاً ، إذ أصلها رَحَيٌ وعَمَيٌ وعَضَوٌ ، ثم إن الثلاثي في غاية الخفة والحذف إنما لتدرك الخفة ولا جدوى منه في الثلاثي ، وقد ذهب مذهب البصريين من أعلام الكوفيين الكسائي (١) .

٤- تعليل ارتباط الجملة الاسمية في الجزاء بالفاء :

قال سيبويه : « .. وسألته عن قوله : إن تأتني أنا كريم ، فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر ، من قبل أن (أنا كريم) يكون كلاماً مبتدأ ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلّقين بما قبلهما ، فكرهوا أن يكون هذا جوابا حيث لم يشبه الفاء (٢) ، وقد قاله الشاعر مضطرا يشبهه بما يتكم به من الفعل ، قال حسان بن ثابت :

مَنْ يَفعلِ الحسنَاتِ اللّهُ يَشكُرُها والشّرُ بْالشّرِ عندَ اللهِ سِيأنِ » (٣) .

فالأصل في الجزاء أن يكون بالفعل ، وجاز أن يكون بما يشبه الفعل وهو الجملة الاسمية المقترنة بالفاء ، فاذا جاءت الجملة الاسمية خالية من الفاء منعوا الة الجزاء بها لأنهم كرهوا أن يجازوا بما لا يشبه الفعل .

قال السيرافي : « والذي أحوج إلى ادخال الفاء في جواب الجزاء أن أصل الجواب أن يكون فعلا مستقبلا لأنه شيء مضمون فعله إذا فعل الشرط أو وجد مجزوما ملتبساً بما قبله من الشروط و (إن) هي التي تربط أحدهما بالآخر ، ثم عرض في الكلام أنِ يُجازى بالابتداء والخبر لنيابتهما عن الجواب ، و (إنْ) لا تعمل فيهما ولا يقعان موقع

---

(١) الإنصف ٢٥٦/١ - ٣٦٠ ، وشرح جمل الزجاجي ١١٣/٢ - ١١٤ .

(٢) يبدوني أن قوله حيث لم يشبه الفاء خطأ ، والصواب حيث لم يشبه الفعل . لأنه قال بعده : وقد قاله الشاعر مضطراً يشبهه بما يتكلم به من الفعل وقال أيضا : كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل .

(٣) الكتاب ٤٣٥/١ .

فعل مجزوم فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب ، واختاروا الفاء دون الواو وثم ، لأن حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلا به ، والفاء توجب ذلك » [١] .

(١) السيرافي ٣/٢٣٠

الفصل الأول

المبحث الثاني

خصائص العلة عند أشياخ سيبويه

خصائص العلة عند شيوخ سيبويه

وأود أولا أن أشير إلى أنه لم يكثر التعليل عن غير الخليل ، ومن خلال تتبعي لتعليل أشياخ سيبويه – وفيما هو واضح وصريح – تبيّنت لي هذه الحقائق :

١- أن الخليل بن أحمد هو صاحب التعليل وهو فارس الحلبة ، ومعنى هذا أن أثره في سيبويه سيكون أكثر من أي واحد أخر من هؤلاء الأشياخ ، وقد تكرر تعليل الخليل في كل نوع من أنواع العلل التي درستها وتحدثت عنها من خلال النماذج في المبحث الأول .

٢- أن كلا من أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر لم يرد له إلا نموذج واحد يذكر فيه تعليلا لقضية من القضايا النحوية .

٣- أما يونس بن حبيب فهو الثاني بعد الخليل حيث تردد اسمه أكثر من سابقيه في نماذج التعليل .

هذا ولا أدعي في هذا الحصر أنه حصر استقرائي ولكنه حصر لما اتضح لي أنه تعليل ، وإلا فإن أسماء أشياخ سيبويه ترددت كثيرا في كتابه [١] .

كما أحب أن ألفت النظر إلى أن هؤلاء الأربعة هم المعنون في هذه الدراسة ، ولم أجد لمن عداهم شيئا ذا بال في مجال العلة والتعليل .

ولما ذكرت آنفا سأدرس خصائص العلة دراسة عامة عند جميعهم دون تخصيص ، وسأجعل من النماذج التي تعرضت لها ومن غيرها مجالا لإيضاح هذه الخصائص وبيانها إن شاء الله ، فأقول : إن القوم كانوا على جانب كبير من دراسة اللغة وفهم أسرارها ومعايشة من بقي من أصحابها ، بل والإحاطة بظروفهم ومقاصدهم ، يظهـــر

---

(١) انظر الحصر الذي سجله د. علي النجدي ناصف في كتابه : سيبويه إمام النحاة ، عند ترجمته لكل من هؤلاء .

هذاالتقدم وهذا السمو في تعليلاتهم التي ذكروها ومصطلحاتهم التي عبروا بها ، كما يظهر جلياً في أساليبهم العالية وأمثلتهم الحية المستنبطة من العربية الحية المزدهرة وسوف أعرض لما قيل عن هذه الخصائص فيما بين يدي من المراجع أولا ، ثم أعود لأبين - من خلال النماذج - هذه الخصائص بيانا يعتمد على الدرس والتحليل ، ومن أهم الخصائص :

أولا : ملاحظة العادات الكلامية التي تشيع عند أصحاب اللغة ، ومن هذه العادات :-

أ/ مراعاة السهولة والخفة ، وهذه واضحة في تعليلاتهم بالحذف والاستغناء وهذه نماذج أسوقها دليلا على ما أقول :

١- علة نصب الاسم بعد (من أنت) (١) ؟ :

« ومن ذلك قول العرب من أنت ؟ زيدا ، وزعم يونس أنه على قوله : من أنت تذكر زيدا ولكنه كثر في كلامهم واستعمل واستغنوا عن إظهاره بأنه قد علم أن زيدا ليس خبرا ولا مبتدأ ولا مبنيا على المبتدأ ، فلا بد أن يكون على الفعل » (٢) .

٢- تعليل امتناع الألف واللام في النداء :

قال سيبويه : « وزعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنك إذا قلت : يارجل ويـ فاسق فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل ... وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه ، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام واستغني به عنهما كما استغنيت بقولك اضربْ عن لتضرب ، وكما صار المجرور بدلاً من التنوين وكما صارت الكاف في رأيتك بدلاً من رأيت إياك » (٣) .

فالألف واللام استغني عنهما هنا طلباً للخفة كما أوثرت الخفة في اضرب ولم يقولوا لِتَضْرب وفي رأيتك - بوصل الضمير - بدلاً من رأيت إياك - بفصله ، ويذهب

---

(١) تقدم في البحث في ص٦٨

(٢) الكتاب ١/١٤٧ .

(٣) الكتاب ١/٣١٠ - ٣١١ .

سيبويه يستدل على أن المنادى معرفة بالنداء دون دخول الألف واللام شارحاً ما ذهب إليه الخليل في كلام يطول ، وفي آخر كلامه يسوق رأي الخليل في تشبيه المنادى المفرد بـ (قبل وبعد) مفردين ، وتشبيهه له في حال الإضافة بـ (قبل وبعد) مضافين ، وذلك بجامع الطول في حال الإضافة والقِصَر في حال الإفراد ، مما يؤكد ماذهبت إليه من قصدهم التخفيف في هذا الأسلوب من الكلام .

٣- تعليل حذف (مِنْ) الجارة للمفضول :

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قولهم : مُذْ عامٌ أولُ ، ومُذْ عامٍ أوّلَ ؟ فقال : أولُ ههنا صفة ، وهو أفعل من عامك ، ولكنهم ألزموه الحذف استخفافا » (١) .

قال السيرافي : « اعلم أن (أفْعَل) إذا جعل نعتا وليس أنثاه فعلاء فإنه يلزمه (منك) كقولك مررت برجل أفضل منك ، و (أولُ) نعت لـ (عام) والتقدير فيه : أولُ من عامك ، كما تقول أقدمُ من عامك ، فحذفوا « مِنْ » كما قالوا زيدٌ أفضلُ ويحذفون « مِنْ » ... » (٢) .

إذاً فالأصل أن نقول : مُذْ عام أول من عامك ، فيكون من باب أفعل التفضيل وإنما حذفت (مِنْ) في هذه المفاضلة طلباً للخفة بتقصير الجملة وإيجازها .

٤- تعليل حذف تنوين اسم الفاعل المضاف إلى معموله :

والأصل في هذه المسألة أن اسم الفاعل إذا عمل عمل فعله فإنه يكون منوناً ، وإذا أضيف حذف منه التنوين والعلة في هذا الحذف هي التخفيف لأن الإضافة هنا لفظية فالفائدة منها قاصرة على اللفظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا كما في الإضافة المعنوية

قال سيبويه : « واعلم أن العرب يَسْتَخِفُّون فيحذفون النون والتنوين ولا يتغير من المعنى شيء وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجر ، ودخل

---

١) الكتاب ٢/٤٥ .
٢) شرح الكتاب ٤/١٢٥ .

في الاسم معاقباً للتنوين فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل ، وليس يُغَيِّر كَفُّ التنوين إذا حذفته - مستخفاً - من المعنى شيئا ، ولا يجعله معرفة ، فمن ذلك قوله عز وجل ﴿ كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ ﴾ [١] و ﴿ إنا مرسلو الناقة ﴾ [٢]... وقال الخليل : هو كائنُ أخيك على الاستخفاف ، والمعنى هو كائنٌ أخاك »

فلأجل التخفيف يحذف التنوين و المعنى بحذفه وبذكره سواء ، قال الرضي في شرح الكافية : « والتخفيف في اسمَي الفاعل والمفعول المضافين إلى الأجنبي لا يكون إلا في المضاف ، وذلك بحذف التنوين أو النونين نحو : ضاربُ زيدٍ ، ومُعْطَى الأجرةِ ، وضاربا عمرو ومكسوو الفِراء ، وأما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى السببين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف إليه معاً ، نحو : زيدٌ قائمُ الغلامِ ، ومُؤَدَّبُ الخدامِ وحسن الوجهِ ، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصّفة ، وقد يكون في المضاف وحده كقائمِ غلامهِ ومُؤَدَّب خلامه وحسن وجهيه عند من جوز ذلك » [٣] .

ويحق للقاريء أن يتساءل عن حال اسم المفعول والصفة المشبهة وهما قرينان لاسم الفاعل هل الإضافة فيها معنوية تفيد تعريفا أو تخصيصا أو هي لفظية تفيد التخفيف فقط وهي العلة التي يجري الكلام عنها ، والجواب : أما اسم المفعول فإنه واسم الفاعل كالشيء الواحد فإذا تُحدِّث عن أحدهما فكأنه تُحدِّث عن الآخر لأن كلا منهما من الفعل غير أن أحدهما من المبني للمعلوم والآخر من المبني للمجهول ، وأما الصفة المشبهة فقد صرح سيبويه في كتابه بأن إضافتها لفظية مرات عديدة وأن التنوين يحذف منها حال الإضافة للتخفيف كقوله : « وذلك قولك هذا حسنُ الوجه ، أدخَلُوا الألف و اللام على « حسن الوجه » لأنه مضاف إلى معرفةٍ لا يكون به معرفة أبدا ... ولا يجاوز به معنى التنوين » [٤] .

---

(١) السورة : آل عمران . الآية ١٨٥ .
(٢) السورة : القمر . الآية ٢٧ .
(٣) شرح الكافية بتحقيق د. حسن الحفيظي ص ١٠٩٢ - ١٠٩٣ رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية بالرياض ، وانظر المطبوع ١/ ٢٨٠ - ٢٨١ .
(٤) الكتاب ١/ ١٠٣ وانظر ص ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، من هذا الجزء .

وقال المبرد : « وأما حسن وجهٍ فإنه أخفُّ في اللفظ ، فحذفوا الألف واللام تخفيفاً فمن ذلك قولهم : هو حديث عهدٍ بالوجع وأنشد :

لا حِقِ بَطْنٍ بِقَراً سَمِيْنِ

الأصل لاحق بطنهُ » (١) .

وعند أبي حيان أن « هذه الإضافات التي هي غير محضة في اسم الفاعل وما عطف عليه لم تفد إلا تخفيف اللفظ وهو حذف التنوين أو النون من الوصف فقط والتخصيص كان حاصلا قبل الإضافة » (٢) .

وقال في البسيط : « ... يريد أنّ إضافة هذه لا تكون أبداً للتعريف لأنّ الأوّل في المعنى هو الثاني ، والشيء لا يتعرف بنفسه ألا ترى أنك لا تقول : هذا عاقلُ زيدٍ تريد هذا زيدٌ العاقل ، لأن العاقل هو زيد ، وهو في المعنى صفةٌ ، وأنت إذا قلت : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجه فالحسن في المعنى صفة للوجه ، فلو جاز أنْ تضاف الصّفة إلى الموصوف ولم يكن ذلك ثانياً عن النصب لجاز ما ذكرتُه وهو : هذا عاقلُ زيدٍ ، ومررت بكريم عمروٍ ، تريد : مررتُ بعمرو الكريم ، وهذا بيِّنٌ أنَّ العرب لا تقوله .

فقد صح بما ذكرته أن الحسَنَ لم يُضف إلى الوجه ليتعرف به ، وإنما أضيف بعدما نُصب على التشبيه بالمفعول به ، وصار بذلك : مررت برجلٍ حسنِ الوجه بمنزلة قولك : مررت برجل ضاربِ الغلام وهم يضيفون ضارباً إلى الغلام طلباً للتخفيف فأضافوا حسنا إلى الوجه طلاباً للتخفيف ، فأضافوا حَسَناً إلى الوجه ... » (٣) .

ولنعد إلى سيبويه ولنجمع أقواله المتفرقة في المسألة لنجد أنه يؤكد ما ذهبت إليه من أمر التخفيف في إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها فنجد أنه يقول إن الصفة المشبهة لم تقو أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضـــارع ،

---

(١) من شواهد الكتاب ١/١٠١ .
(٢) المقتضب ٤/١٥٩ ، ١٩٠ .
(٣) البسيط في ضرح جمل الزجاجي ٢/١٠٨٤ - ١٠٨٥ .

فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه .. تقول : هو الحسنُ الوجهَ ، وهي عربية جيدة ، أعملته كما قال الضاربُ زيداً ، ... وقد يجوز في هذا أن تقول : هو الحسنُ الوجهِ على قوله : هو الضاربُ الرجلِ ، فالجر في هذا الباب من وجهين ، من الباب الذي هو له وهو الإضافة ، ومن إعمال الفعل ثم يستخف فيضاف » (١) .

وقوله : يستخف فيضاف مناط الحديث هنا ، وهو لا يكتفي بهذا حتى يذهب إلى أن باب الإضافة أحسن من الإعمال ، قال : والإضافة فيه أحسن وأكثر ، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه ، فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ ، ... والتنوين عربي جيد ، ومع هذا أنهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبدا إلا نكرة على حاله منوناً ، فلما كان ترك التنوين فيه والنون لا يجاوز به معنى النون والتنوين كان تركها أخف عليهم ، فهذا يقوي أن الإضافة أحسن من التفسير الأول (٢) .

وإذا كانت الإضافة لا تفيد التعريف فإن التخصيص حاصل قبل الإضافة (٣) . ومما ينبغي التنويه إليه قول الخليل : هو كائن أخيك ، فإن (كائن) اسم فاعل من (كان) الناقصة ، يحتاج إلى اسم وخبر ، فاسمه ضمير مستمر وخبره أخاك ، وذلك في حالة التنوين ، وكأنه ليس من إعمال اسم الفاعل وبهذا يبدو شيء من اللبس ، غير أن الجامع بينه وبين المسألة هذه أنه اسم فاعل وإن كان العمل في حالة التنوين له وإنما باعتبار (كان) ، وأنه نائب عن الفعل كغيره من أسماء الفاعلين ، فمن حقه أن يعمل بهذا الاعتبار ، وأهم سبب في ذلك أنه بعد حذف التنوين وتجرده للاسمية يصبح كغيره من أسماء الفاعلين ، تجري عليه أحكام الإضافة ، وهذه لمسألة هي مناط البحث هنا ، ولذا جعلت هذه العلة في قائمة تعليل الأشياخ مع أن ذكر الخليل ورد في هذه الجزئية فقط .

ب - مراعاة النظير والشبيه :

وإنما اهتم بها النحاة الأوائل أشياخ سيبويه لأنهم رأوا العرب في كلامهم يهتمون

---

(١) الكتاب ١/٩٩ ، ١٠٣ .

(٢) الكتاب ١/١٠٠ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٥٠٤ .

بمثل هذا ، فمن عادتهم في كلامهم « أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء » [١] ، ولذا فإن هؤلاء النحاة تأسوا بالعرب ونسجوا على منوالهم ، فالتفتوا إلى الأشباه والنظائر أثناء تعليلاتهم وعُنوا بها أيما عناية .

١- تعليل جواز : كان هذا زمنَ زيدٌ أميرٌ :

قال سيبويه : « وسألته عن قوله في الأزمنة : كان ذاك زمنَ زيدٌ أميرٌ ، فقال : لما كانت في معنى (إذْ) أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض كما يدخلون (إذْ) على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيرونه ، فشبهوا هذا بذلك ، ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة (إذْ) فإن قلت : يكون هذا يومَ زيدٌ أميرٌ كان خطئا ، حدثنا بذلك يونس عن العرب لأنك لا تقول : يكون هذا إذا زيد أميرٌ » [٢] .

وقد بينت هذا النص فيما تقدم من الكلام حين ذكر الأنواع [٣] ، وقد بينت الخلاف الحاصل فيها وأن هذا الرأي هو رأي الخليل وسيبويه وقد وافقهما غيرهما ، وخالفهما بن مالك في الظرف المشبه لـ (إذا) فأجاز إضافته إلى الجملة الاسمية مستدلاً بقوله تعالى (يوم هم على النار يفتنون) [٤] وبيت سواد بن قارب :

فكُنْ لي شفِيعاً يَومَ لا ذو شَفَاعةٍ * بِمُغنٍ فتيلاً عن سَوادِ بنِ قارِبِ [٥]**

وذكرت ما تعقبه بن ابن هشام بأن هذا ونحوه مما نزل فيه المستقبل منزلة ما قد وقع ومضى ، وذلك لتحقق وقوعه [٦] .

---

(١) الكتاب ٢/٥٣ .

(٢) الكتاب ١/٤٦١ .

(٣) انظر ص ١٢٢

(٤) الذاريات . الآية ١٣ .

(٥) شرح الكفاية الشافية ٢/٩٤٥ .

(٦) أوضح المسالك ٣/١٣٢ - ١٣٣ .

والغرض من إعادة النص بيان اهتمامهم بالأشباه وقياس بعض الكلام على بعض مما يدل على حذقهم للغة ودرايتهم بها دراية واسعة ، فإنه هنا يشبه بعض الظروف ببعض فإن (زمن) أشبه إذ و (يوم) أشبه إذا وذلك كله بالنظر إلى الجملة المضاف إليها ، وعلى ذلك يمنع أو يبيح .

٢-تعليل جواز : أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت :

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قولهم : أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت ، لم جاز في هذا الموضع ؟ وإنما أقسمت كقولك والله ، فقال : وجه الكلام لتفعلَنَّ ههنا ، ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبهوه بـ (نشدتك الله) ، إذ كان فيه معنى الطلب » [١]

فانظر كيف يراعي التشابه الواقع بين أقسمت عليك ونشدتك الله في أن كلا منهما يراد به الطلب ثم يرتب على ذلك نتيجة جواز جوابه بهذا الأسلوب ، وقد أبنت بمزيد من التفصيل عن مراد الخليل في موضع متقدم [٢] .

ج - تعليل انتصاب بعض المصادر وعدم إجرائها نعتا :

قال سيبويه : « ومما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو قولك : هذه مئةٌ وزْنَ سبعة ، ونَقْدَ الناسِ ، وهذه مئة ضَرْبَ الأمير ، وهذا ثوبٌ نَسْجَ اليمن ، كأنه قال نسجاً وضرباً ووزناً ، وإن شئت قلت : وَزْنُ سبعةٍ ، قال الخليل : إذا جعلت وَزْنَ مصدراً نصبتَ ، وإن جعلته اسماً وصفتَ به ، وشبَّه ذلك بالخَلْق ، قال : قد يكون الخَلْق المصدر ، ويكون الخَلْقُ المخلوق ، وقد يكون الحَلَبُ الفعل والحَلَبُ المحلوب ، فكأن الوزن ههنا وكأن الضرب اسم ، كما تقول : رَجُل رضاً وامرأة عَدْلٌ ويوم غمٌّ » [٣] فالخليل رحمه الله يجعل (وَزْنَ) نظير الخَلْق و (الحَلَب) في أن هذه الكلمات تكون مصادر وتكون أسماء ، فاذا كانت أسماء كانت بمعنى الموزون والمخلوق والمحلوب وحينئذٍ لا بأس من ارتفاعها صفاتٍ لما قبلها فتقول : هذه مئةٌ وزنُ سبعة ونقدُ الناس وضربُ

---

(١) الكتاب ١/٤٥٥ .

(٢) انظر ص١٣٠ من هذا البحث .

(٣) الكتاب ١/٢٧٥ .

الأمير ، وهكذا كما يقال : رجل رضى أي مرضي وامرأة عَدْل أي عادلة ويَوْمٌ غَمٌّ أي غامٌ وإذا كانت مصادر وجب نصبها على المصدرية لا على الحال لأنها هي في ذاتها معارف بالإضافة ، والحال لا يكون إلا نكرة ، ولأن ما قبلها نكرات والحال لا يأتي من النكرة .

ولا بد من الإشارة إلى ما نبه عليه الخليل في (ضرب الأمير) إذا جُعِل(ضرب) اسماً فإنه يستقبح أن يُجعَلَ رفعاً على النعت لأنه حينئذٍ معرفة بالإضافة إلى (الأمير) فلا يجعل وهو معرفة نعتا للنكرة ، أما إذا أضيف إلى نكرة فقيل : ضربُ أمير ، فإنه يصح أن يُجعل نعتا لما قبله [1] لوجد التطابق .

٣- تعليل تركيب (مهما) :

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن (مَهْما) فقال : هي (ما) أدخلت معها (ما) لغوا ، بمنزلتها مع (متى) إذا قلت متى ما تأتِني آتك ، وبمنزلتها مع (إنْ) إذا قلت إنْ ما تأتِني آتك ، وبمنزلتها مع (أين) كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ **أينما تكونوا يدرككم الموت** ﴾ [2] وبمنزلتها مع (أيّ) إذا قلت : ﴿ **أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى** ﴾ [3] ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحد فيقولوا ما ما فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى ، وقد يجوز أن يكون (مَهْ) ضم إليه ما) [4] .

هذا وقد أشرت في موضع سابق إلى شرح النص وبيان الخلاف الذي ذكر حوله فليراجع هناك [5] إلا أن التعليل هناك للجزء الآخر من المسألة ، ففي هذه المسألة نقطتان ، أولاهما أن (مهما) مركبة من (ما) (ما) وعلة القول بتركيبها مشابهتها لغيرها من الأدوات المركبة مثل (متى) (إن) (أين) أيّ) إذا أضيف لهـذه الأدوات

---

(١) انظر شرح السيرافي ٢/٢١٨ .

(٢) السورة : النساء . الآية ٧٨ .

(٣) السورة : الإسراء . الآية ١١٠ .

(٤) الكتاب ١/٤٣٣ .

(٥) انظر ص ١٣٩

(مـا) الزائدة . وهذه هي المسـألة التي نتكلم عنهـا هنـا. والنقطة الأخـرى في هذا الموضوع هي إذا كانت مهما مركبة من (ما) (ما) فلماذا لم ينطق بها العرب هكذا ؟ وتعليل هذا عند الخليل أنه يقبح أن يكرر النطق بهذه الأداة على هذا السبيـل ، وهذه هي المسألة التي أُحِيلُ إلى ما مضى فيها .

ثانياً : تعدد العلل وتداخلها

أن تعليل الحكم بعلة واحدة أمر سائغ لا ريب فيه ، أما أن يتجاوز التعليل إلى أكثر من علة ففي ذلك شيء يسير من الخلاف ذكر أطرافه السيوطي في الاقتراح ، فلخص آراء ابن جني قائلاً: « يجوز التعليل بعلتين ، ومن أمثلة ذلك قولك : « هؤلاءِ مُسْلِميَّ » فإن الأصل : مسلموي ، فقلبت الواو ياء لأمرين ، كل منهما موجب للقلب ، أحدهما : اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منها بالسكون ، والآخر : أن ياء المتكلم أبدا يُكسرُ الحرف الذي قبلها ، فوجب قلب الواو ياءً وإدغامها ليمكن كسرُ ما تليه ...

وقال في موضع آخر : قد يكثر الشيء فيسأل عن علته .. فيذهب قوم إلى شيء وآخرون إلى غيره ، فيجب إذاً تأمُّلُ القولين واعتقاد أقواهما ورفض الآخر ، فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعا فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين » [1] ونَقَل عن ابن الأنباري مُلَخصاً - هذا النص « اختلفوا في تعليل الحكم بعلتين فصاعدا، فذهب قوم إلى أنه لا يجوز ، لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ، والعلة العقلية لا يثبت الحكم فيها إلا بعلة واحدة ، فكذلك ما كان مشبها بها ، وذهب قوم إلى جوازه » [2] .

وأني حين أعد (تعدد العلة) خاصة من خصائص تعليل القوم لا أنظر لذلك نظرة مجردة أو أتخذ من آراء ابن جني وابن الأنباري وغيرهما تكأة دون مسكة من دليل ، لا ولكني ألمس هذا جلياً واضحا في تعليلات أشياخ سيبويه سواء حالفني الصواب في إدراك كنهه أو جانبني ، وهذه بعض العنوانات والنماذج أتخذ منها سبيلاً لتأكيد ما ذهبت إليه .

---

(١) السيوطي ، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، الاقتراح في أصول النحو ، ط ١ ، تحقيق د. محمود فجال (مطبعة الثغر ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) ص ٢٦٤ - ٢٦٥ ، وانظر الخصائص ١/١٧٤ وما بعدها .

(٢) الاقتراح ص ٢٦٥ - ٢٦٦ . وانظر لمع الأدلة ص ١١٧ .

١- تعليل حذف الهاء من « أمّة » في النداء :

قال سيبويه : « ... حدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أمّ لا تفعلي ، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة ، إذ قالوا : ياطلح أقبل ، لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة فحذفوها .. ، وإنما جازت هذه الأشياء في الأب و الأمّ لكثرتهما في النداء » [1] ففي النص ذكر علتين هما المشابهة وكثرة الاستعمال ، أما المشابهة فحيث شبه التاء في أمة بهاء طلحة ، وأما كثرة الاستعمال فحيث كثر استعمالهم إياها في النداء وهم يتصرفون فيما كثر استعماله .

٢- تعليل اختيار الجزم في الفعل المعطوف على فعل الشرط :

« قال سيبويه وسألت الخليل عن قوله : إن تأتني فتحدثَنى أحدثْك ، وإن تأتنى وتحدثْنى أحدثْك فقال : هذا يجوز ، والجزم الوجه ، ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم كأنه أراد إن يكن إتيان فحديث أحدثْك ، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى أن ، لأن الفعل معها اسم »

« وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث فلما كان ذلك كان أن يُحمل على الذي عَمِل فيما يليه أولى ، وكرهوا أن يتخطوا به من بابه إلى باب آخر إذا كانوا يريدون شيئا واحداً » [2] .

فالجزم في الفعل المعطوف على فعل الشرط أولى من النصب وذلك لعلتين ، احداهما أن المعنى فيهما واحد فحمله على اللفظ مع اتحاد المعنى أولى من عدمه ، والثانية الكراهة فإنه مكروه أن ينقل الكلام من باب إلى باب آخر مع أن المعنى واحد .

---

(١) الكتاب ١/٢١٧ - ٢١٨ .

(٢) الكتاب ١/٤٤٧ .

٣- تعليل انتصاب المضاف والنكرة غير المقصودة :

قال سيبويه : « وزعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو ياعبد الله و ياأخانا ، والنكرة حين قالوا : يارجلاً صالحاً ، حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلك وبعدك ، ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد ، وموضوعهما واحد » [1] فانتصاب المضاف والنكرة غير المقصودة لطول الكلام ، هذه علة وهو مشبه بـ (قبلك وبعدك) . كما أن المفرد شبه بقبل وبعد ، وهذه علة ثانية ، وأشار أستاذي - حفظه الله - بأن هذه علة واحدة ، وأن التشبيه بقبل وبعد إنما هو زيادة إيضاح وتتميم بعد ما ذكر طول الكلام ، وهو رأي بمكانة من الوجاهة ، غير أن المسألة عندي من قبيل الاستنتاج فهي قابلة لتعدد الآراء .

ولا بد من وقفات في هذه المسألة تتميماً للفائدة واستكمالا لجوانبها . الأولى : أنه إذا كان الكلام في المضاف طويلا ، فما باله في النكرة غير المقصودة وبأي شيء يكون الطول ؟ وقفت عند هذه المسألة كثيرا ، ثم وجدت السيرافي يشير إلى أن من النحاة من أنكر على الخليل قوله في نصب المنكور لطوله ، بأن طول الاسم لا يغير حكمه في النداء كما لا يغيِّر في قرعبلانة ، وأجابهم السيرافي بأن طول الاسم هو زيادة التنوين فيه لا كثرة حروفه ، لأن التنوين زايدا في الاسم بعد مبناه على ما بني عليه على المعنى الذي أوجب زيادته [2] وبهذا ينجلي الإبهام في هذه المسألة ، غير أنه قد يُسأل ألم يتحدث الخليل عن هذا الطول الذي زعمه ؟ فنقول بلى تحدث حديثا لا يدع في الأمر ريبة ، وذلك في باب ما ينتصب على المدح والتعظيم ، حيث قال : « إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة ، لأن التنوين لحقها فطالت » [3]

والثانية : عن تحقيق الشبه الكائن بين المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة وبين قبل وبعد والذي دار عليه كلام الخليل أن المنادى إذا كان مفردا يشبه قبل وبعد مفردين

---

(١) الكتاب ١/٣٠٢ .

(٢) السيرافي ٣/٣٦ - ٣٧ .

(٣) الكتاب ١/٣١١ .

وإذا كان مضافا يشبه قبل وبعد مضافين ، وإذا كان نكرة غير مقصودة يشبه قبل وبعد منكرين فالمضاف طويل بالإضافة والمنكر طويل بالتنوين [١] .

ولابي نصر القرطبي توجيه للشبه الكائن بينهما حيث يقول : « قبل وبعد غير متمكنين ، أعنى أنك لا تقول (بعد) وأنت تريد أن تبنى عليه كلاما ، وكذلك (قبل) وإنما يكونان على ما قبلهما فيكونان غاية ، فإذا أضفتهما أو نكرتهما تمكنا في المواضع وكل منادى غير متمكن ، لأنه ليس يدور في الأمكنة ، أعني أنه لا يكون غير مفعول به فما كان منه مفردا معرفة بني على الضم ... وشبه بقبل وبعد وعلتهما واحدة ، وأعرب المضاف والنكرة وإن كانا غير متمكنين تشبيها بقبل وبعد مضافين ونكرتين » [٢] .

فالأصل في قبل وبعد أنهما للظرفية ليس غير ، وإنما يخرجان عن الظرفية إذا أضيفا ، وكذلك المنادى هو غير متمكن ، اي أنه لا يخرج عن كونه منادى ، وهذا معقد الشبه بينهما عند أبي نصر ولم يعرج على مسألة الطول الوارد عند الخليل .

ووقفة أخيرة مع قول الفراء في هذا الشبه ، وإنما أخّرته لما فيه من غرابة ، وذلك أنه يرى أن العرب أرادت أن تنادي بصوت رفيع وجعل اسم المنادى فيه حشوا ، فقالوا يازيداه ، فوقع زيد بين الصوتين وهو ياء والألف في أخره ، واكتفت العرب بـ (يا) في أول الاسم وحذفت الألف من آخره وهي تراد ، وزيد كالمضاف إليها إذ كان متعلقا بها فأشبه آخره آخر ما حذفت منه الإضافة وهي تراد معه ، وذلك قولك جئت من قبل فلذلك ضم المفرد وأشبه المضافُ باتصاله بالاسم الثاني حشوَك الاسم في (يا زيداه) وكانت الدال مفتوحة في زيد .. فصار المخفوض في مكان الألف » [٣] .

---

(١) الكتاب ٣١١/١ .

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه ص١٥٨ .

(٣) السيرافي ٣٥/٣ .

هذه الأنواع من الشبه كلها محتملة غير مستبعدة ، وقد تكون جميعاً متجهة ، غير أني أرى في رأي الفراء تكلفا واضحا وبعدا عن روح اللغة ، إضافة إلى أن السيرافي قد رد قوله وأنكره [١] ولا أرى توجيه أبي نصر القرطبي مغاير لتوجيه الخليل وإن كان فيه زيادة إيضاح وتتميم لوجوه الشبه الكائنة بين قبل وبعد وبين المضاف والنكرة غير المقصودة .

٤ - تعليل حذف (من) الداخلة على مميز (كم) المجرور :

قال سيبويه : « ... وسألته عن : على كم جذعٍ بيتك مبنى ؟ فقال : القياس النصب ، وهو قول العامة ، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (من) ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان ، وصارت (على) عوضا منها ، ومثل ذلك آلله لا أفعل ، وإذا قلت لا ها الله لا أفعل لم يكن إلا الجر وذلك أنه يريد لا والله ، ولكنه صار (ها) عوضا من اللفظ بالحرف الذي يجر وعاقبه ، ومثل ذلك أألله لتفعلن ؟ إذا استفهمت ، أضمروا الحرف الذي يجر وحذفوا تخفيفا على اللسان ، وصارت ألف الأستفهام بدلاً منه في اللفظ معاقباً .. » [٢] .

فهنا تتظافر العلل ، فعلة التخفيف وهي الأصل في هذا ، تسندها علة التعويض ، والتشابه الوارد بين الله لا أفعل الذي أصله لا ها الله وبين على كم جذع الذي كان أصله على كم من جذع ، كل هذا في نسق واحد وعلى وتيرة واحدة يسهم في إبراز المعنى المراد ببيان الحكم .

٥- علة بناء (فداءِ لك) :

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله : فداءِ لك ، فقال بمنزلة « أمسِ » لأنها كثرت في كلامهم ، والجر كان أخف عليهم من الرفع ، إذ أكثروا استعمالهم إياه ،

---

(١) المرجع السابق ٣/٣٥ - ٣٦ .

(٢) الكتاب ١/٢٩٣ ، وقد سبق ذكر هذا النص في ص ٨٨ من البحث .

وشبهوه بأمس ، ونون لأنه نكرة ، فمن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء »[1] .

إذن ففداء مبنى لشبهه بأمسِ ، وذلك أيضاً لكثرة الاستعمال ، وكثرة الاستعمال تستدعي التخفيف ، وهكذا تتضافر العلل وتتعدد في مسألة واحدة .

---

(١) الكتاب ٢/٥٣ .

ثالثا: كثرة الأمثلة والنماذج

ومن خصائص وصفات تعليل أشياخ سيبويه ما يلمسه القارئ لهذا التعليل من كثرة إيراد النماذج والأمثلة ، وفي هذا برهان ساطع ودليل قاطع على أنه تعليل يستمد وجوده من ظواهر اللغة واستعمالاتها فهذه الكثرة البينة من النماذج والأمثلة تدعم العلة وتبين صلابة جذورها ، وأن النحو عند القدماء ليس قاعدة ومثالاً ، وإنما هو الكلام كل الكلام قرآنا وحديثا وشعرا ونثرا ، حتى ليخيل إلى قارئ الكتاب أنه يتعلم منه أدبا وبلاغة فضلاً عن تعلمه النحو الصرف .

١- علة حذف العامل في : مرحباً أهلاً :

قال سيبويه : « .. ومن ذلك قولهم : مرحباً وأهلاً ، وإن تأتني فأهل الليل والنهار ، وزعم الخليل حين مثله أنه بمنزلة رجل رأيته سدد سهماً فقلت : القرطاسَ أي أصبحت القرطاسَ ، أي أنت عندي ممن سيصيبه ، وإن أثبت سهمه قلت القرطاس ، أي قد استحق وقوعه بالقرطاس ، فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً فقلت مرحباً وأهلاً أي أدركت ذلك وأصبت فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه فكأنه صار بدلاً من رحبت بلادُك وأهِلتَ » [1] . وقد أشرت فيما مضى إلى هذا النص عند بيان التعليل بكثرة الاستعمال [2] .

٢- علة إعراب (أي) في قولهم : اضرب أيُّهم أفضل :

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قولهم : اضرب أيُّهم أفضل ؟ فقال القياس النصب كما تقول : اضرب الذي أفضل ، لأن (أيّا) في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذي ، كما أنَّ (مَنْ) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي ، وحدثنا هارون أن

---

(١) الكتاب ١/١٤٩ .

(٢) انظر ص ٤٢

الكوفيين يقرأونها ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيَهم أشدُّ على الرحمن عتيا ﴾ [1] وهي لغة جيدة ، نصبوها كما جروها حين قالوا : امر على أيُّهم أفضل ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت : اضرب الذي أفضل ، لأنك تنزل (أي) و (مَنْ) منزلة (الذي) في غير الجزاء والاستفهام ، وزعم الخليل أن (أيُّهم) وقع في اضرب أيُّهم أفضل على أنه حكاية كأنه قال : اضرب الذي يقال له أيُّهم أفضل ، وشبَّهه بقوله :

ولقد أبِيتُ من الفتاة بِمَنزِلِ *** فأبِيتُ لاحَرِجٌ ولا مَحرومُ

وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهد إنكْ لرسول الله ، و(اضربْ) معلقة .. »[2]

وقبل أن أسوق بيان هذه المسألة ولأوجه الجائرة فيها أود الحديث عن الآية الشاهد ، والحديث فيها عن القراءة التي رواها سيبويه عن هارون أن الكوفيين يقرأون الآيـــة : ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهم أشد على الرحمن عتيا ﴾ بنصب (أيَّهم) حيث تبين لي أن قراءة الآية هذه شاذة ، جاء ذلك في إملاء ما من بن الرحمن ١١٥/٢ دون إسنادها إلى قارئ ، وعزاها السيرافي ١٧١/٣ إلى معاذ بن مسلم الهراء وهارون القارئ ، وممن عزاها إلى هارون مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ١٦٠/٢، وأما أبو حيان في بحره المحيط ٢٠٩/٦ فقد عزاها إلى طلحة بن مُصَرِّف والهراء وزائدة عن الأعمش ، وقد استوحى عبد السلام هارون في الكتاب ٣٩٩/٢ بتحقيقه أن الكوفيين الذين ذكرهم سيبويه هم عاصم وحمزة والكسائي ، والذي أوحى له بذلك ذكر هارون لأنه ممن تلقى عن الكوفيين أمثال عاصم بن أبي النجود ، غير أن قراءة الثلاثة هي قراءة الجمهـــور (أيُّهم) كما في البحر ٢٠٨/٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجـــاج ٣٣٩/٣ . وإذ قد تحقق القول في القراءة بما يكفل الفائدة أعود فأذكر بعض الأقوال في المسألة نحـــويا ، فأقول : إن في المسألة آراءً ومذاهب نحوية كثيرة وأبرزها ما يلي:

١/ أن أياً إذا أضيفت وحذف صور صلتها معربة ، قال بذلك الخليل ويونس وتبعهما الكوفيون ويوجهون القراءة في الآية (ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشد على

---

(١) السورة : مريم . الآية : ٦٩ .

(٢) الكتاب ٢٩٧/١ - ٢٩٨ .

الرحمن عتيا) كالتالي :

أ- قال الخليل هي معربة رفعاً مبتدأ وأشدُّ الخبر ، والجملة كلها في محل نصب على الحكاية بالفعل (ننزعن) والتقدير عنده ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال له أيُّهم أشد ، ومثل ذلك عنده قول الشاعر :

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل *** فأبيت لاحرج ولا محروم

أي يقال لي : لاحرج ولا محروم .

ب - وعند يونس كذلك ، أيُّهم مبتدأ وأشدُّ خبره ، وأما الفعل (ننزعن) فإنه معلق عن العمل كما تعلق أفعال القلوب ظننت وحسبت وما أشبهها .

ج - وعند الكوفيين توجيهات أخرى ، منها : أن الفعل (لننزعن) عمل في (من) وما بعدها واكتفى بذلك كما تقول : قتلت من كل قبيل ، وأكلت من كل طعام ، ونسب هذا الرأي إلى الكسائي والفراء ، ووجه آخرون بأن معنى الشيعة الأعوان فيكون المعنى والتوجيه ثم لننزعن من كل قوم تشايعوا لينظروا أيُّهم أشد ، فالمعلّق هنا هو النظر وهو من أفعال القلوب .

٢- رأي سيبويه : وهو أن أيّاً إذا أضيفت وحذف صدر صلتها مبنية ، وذلك لأنه بحذف صدر العلة نقصت (أيٌّ) عن سائر أخواتها ، فأخواتها (الذي) و(ما) لا يحذف منهما صدر العلة إلا قليلاً ضعيفا ، فلا يكاد عربي يقول : الذي أفضل فاضربْ أواضـــرب الذي أفضل حتى يقول هو ، ولا يقول : هات ما أحسنُ حتى يقول ما هو أحسن ، فلماخالفت (أيٌّ) في هذا سائر أخواتها خولف بها في الحكم الإعرابي فبنيت ، وله في ذلك قياس ، فكما أن (يا ألله) لما خالفت سائرما فيه الألف واللام حصل لها حكم خاص وهو عدم حذف الألف واللام ، وكما أن (ليس) تركت على حال واحدة لأنها لم تتصرف تصرف أخواتها ، فكذلك ينبغي في أي ، هذا مجمل الآراى التي قيلت في المسألـــة [1] .

---

(١) انظر : الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، مجالس العلماء ط ٢ ، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة - مكتبة الخانجي عام١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م) ص ٢٢١- ٢٣٢ . الأنباري كمال الدين أبو البركات البيان في غريب إعراب القرآن ، ٢ج ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) ج ٢ ، ص ١٣٠ وما بعدها. السيرافي ٣/ ١٧٠-١٧١ ، الأصول في النحو ٢/٢٢٣ وما عبدها ، النكت ١/٦٧٨ . البحر المحيط ٦/٢٠٨ وما بعدها .

وبعد ، فالذي أراه هو ما رآه أبو القاسم السهيلي من أن رأي سيبويه مرجوح ، وقد علل السهيلى بأنه لم يستشهد عليه بشاهد من نظم ولم نجد بعده في كلام فصيح شاهدا له ، ولو وجدنا لكلامه شاهدا لم نعدل به قولاً ولا رأينا لغيره عليه طولا ، ولكنا لم نجد ما بني لمخالفته غيره ثم إن الحذف من صلته لم يجعله متضمنا لمعنى حرف أو مضارعاً له [١] ، قلت : وعندي علل أخرى لتضعيف رأي سيبويه وهي إذا كانت أيٌّ خالفت سائر أخواتها بنقصان صلتها فكان حقها أن تعرب لأن سائر أخواتها مبنيات ، فإذا جعلها سيبويه مبنية فإنه لم يخالف بها سائر أخواتها ، بل ردها إليها .

ثم إن سائر أخواتها قد يحذف منها صدر الصلة وإن كان قليلاً ضعيفا كما قال سيبويه ، فلماذا لم يسوِ بينها في الحكم الإعرابي مع استوائها في النقص أحياناً .

ومذهب الخليل مذهب قوي ويؤيده المعنى وقد قال السهيلي إنه « لم يرد بالحكاية ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول ، ولكنه أراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو أصل في « أي » كما تحكيه بعد العلم إذا قلت قد علمت من أخوك ، و : أقام زيد أم قعد .. » [٢] .

ويعجبني هذا التأويل للحكاية عند السهيلي لولا ما قاس عليه الخليل معنى الحكاية عنده حنما ذكر قول الشاعر :

... فأبيت لا حرج ولا محروم

إذ لا يتعين الاستفهام هنا ، فكأن الخليل لم يرد الاستفهام وإنما أراد الحكاية بمعنى تقدير القول .

٣- علة فتح همز « إنّ » وكسرها في مثل : (وأن هذه أمتكم أمة واحدة ...) :

وفي هذا الموضع باب كامل يدور الحديث فيه بين الخليل بن أحمد والكسائي – كما

---

(١) انظر : نتائج الفكر ص١٩٨ .

(٢) نتائج الفكر ص١٩٩ .

زعم بعضهم [١] - ويدير الحديث سيبويه بشيء من التعليق والإيضاح ، والفواصل بين هذه الأقوال ليست دقيقة جدا ، بل لا يكاد يعرف كلام الأشياخ من كلام سيبويه إلا في جزء يسير ، وإنما يدرك بالتأمل ، وسأسوق الحديث هنا بشيء من التصرف تقديما وتأخيرا لربط فقره وفهم ترتيبه ، قال سيبويه : « ... وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿ وأنّ هذهِ أمّتكُم أمةً واحدةً وأنا ربكم فاتقون ﴾ [٢] وقال : نظيرها ﴿لإيلاف قريش ﴾ [٣] لأنه إنما هو لذلك فليعبدوا ، فإن حذفت اللام من (أنّ) فهو نصب كما أنك لو حذفت اللام من (لإيلاف كان نصبا ، هذا قول الخليل ، وقال : سبحانه وتعالى ﴿ فدعا ربّه أنّي مغلوبٌ فانتصِرْ ﴾ [٤] وقال ﴿ ولقد أرسَلْنا نُوحاً إلى قومِهِ أنّي لكم نذير مبين ﴾ [٥] . إنما أراد بأني مغلوب وبأني لكم ، ولكنه حذف (الباء) ، وقال أيضا: ﴿ وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا ﴾ [٦] بمنزلة ﴿ وأن هذه أمتكم أمة واحدة ﴾ ، والمعنى ولأن هذه أمتكم فاتقون ، ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا ... ولو قرأوها ﴿ وإنّ هَذهِ أمتُكم أمةً واحدةً ﴾ كان جيدا ، وقد قرىء (٧) ، ولو قلت جئتك إنك تحب المعروف مبتدأ كان جيدا ، ولو قُرِئت : وإن المساجِد لله كان جيدا [٨] ، واعلم أن العرب تنشد هذا البيت على وجهين على إرادة اللام وعلى الابتداء ، قال الفرزدق :

---

(١) الذي زعم هذا هو الأعلم في كتابه : النكتب ٧٦٩/٢ ، ولم يرد ذكر الكسائي عند سيبويه في هذا الموضع صراحة ويؤكد زعم الأعلم قراءة الكسائي كما ستأتي .

(٢) السورة : المؤمنون . الآية ٥٢ .

(٣) السورة : قريش . الآية ١

(٤) السورة : القمر . الآية : ١٠ .

(٥) السورة : هود . الآية : ٢٥ ، والآية بهذا الضبط قراءة عامة القراء غير الأربعة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة ، حيث قرأ هؤلاء بالكسر « إنّي » كما عند ابن الجزري ، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ، النشر في القراءات العشر ، ٢ ج ، تحقيق علي محمد الضّباع (بيروت - دار الكتب العلمية) ج ٢ ص ٢٨٨ .

(٦) سورة الجن . الآية : ١٨ .

(٧) الآية السابقة من سورة المؤمنون ، وقراءتها بكسر الهمزة قراءة أهل الكوفة كما في حجة القراءات ص ٤٨٨ والكوفيون هم حمزة والكسائي وعاصم ، وانظر : التبصرة لمكي ص ٦٠٦ .

(٨) القراءة بفتح الهمزة قراءة الجمهور كما في إتحاف الفضلاء ٥٦٧/٢ ، وقرأ بالكسر طلحة وابن هرمز ، كما في البحر المحيط ٣٥٢/٨.

مَنعتُ تميماً مِنكَ أني أنا ابنُها *** وشاعِرِها المعروفَ عند المواسِمِ

وسمعنا من العرب من يقول : إني أنا ابنها ، وتقول : لبيك إنّ الحمدَ والنعمةَ لك ، وإن شئت قلت أنّ ، ولو قال إنسان إن (أنّ) في موضع جَرٍّ في هذه الأشياء ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز حذف الجار فيه كما حذفوا (ربَّ) في قوله : وبلدٍ تحسبه مكسواً لكان قولاً قويا ، وله نظائر نحو قوله : لاه أبوك - والأول قول الخليل ويقوي ذلك قوله :[1] (أن المساجدَ لله) لأنهم لا يقدمون (أنّ) ويبتدئونها ويعملون فيها ما بعدها ، إلا أنه يحتج الخليل بأن المعنى معنى اللام فاذا كان الفعل أو غيره موصلاً إليه باللام جاز تقديمه وتأخيره ، لأنه ليس هو الذي عمل فيه في المعنى فاحتملوا هذا المعنى كما قالوا : حسبُك ينمِ الناس ، إذا كان فيه معنى الأمر »[2]

فالنص يحتوي أحكاماً نحويه وتعليلات ، منها أن (أنّ) في الآيات الأربع السابقة - إذا قرئت بالفتح - مقدر معها حرف الجر ، وأنها في محل نصب بالأفعال المذكورة مع أن « أنّ » متقدمة عن الأفعال ، وذلك لأنه مشبه بالطلب والجزاء ، فكما جاز الجزم في قولهم : حسبُك ينمِ الناس لما كان (حسبك) في معنى الطلب ، كذلك جاز ههنا تقديم الفعل وتأخيره ، ولأن الفعل في الحقيقة ليس هو العامل فيه في المعنى بل العمل في المعنى للحرف ، فالعلة إذن معنوية ، بالإضافة إلى المشابهة بين النصوص الكثيرة التي أوردها ، وهذا الرأي رأي الخليل .

والرأي الآخر وهو رأي الكسائي - كما تقدم - وأيده سيبويه ولم يبطل رأي الخليل أن « أنّ » في محل جر ، والجار محذوف ، لعلة كثرة الاستعمال ، والعلة في قولهم إنه في محل جر أنهم لا يقدمون (أنّ) ويعملون فيها ما بعدها ، فالاستعمال العربي ليس كذلك ، وإذا قال قائل إن حذف الجار مستنكر قال له أصحاب هذا الرأي نظير ذلك قول العرب : لاه أبوك ، فليس هذا رأياً مجردا لنا ، بل له مستند من العربية ، وهكذا تتوالى الأمثلة والنماذج من شعر ونثر في هذه المسألة ، وقد نصر المبرد الخليل ورجح

---

(١) في الكتاب : قولهم ، والتصويب من نسخة هارون ١٢٨/٣ .

(٢) الكتاب ٤٦٤/١ - ٤٦٥ .

قوله وضعف قول غيره فقال : « فأما قوله : ﴿ وأن هذه أمتكم ﴾ فإنما المعنى معنى اللام ... وكذلك قوله عند الخليل : (وأن المساجد لله فلا تدعو مع الله أحدا) أي ولأن .

... وزعم قوم من النحويين أن موضع (أنَّ) خفض في هاتين الآيتين وما أشبههما وأن اللام مضمرة ، وليس هذا بشيء ، واحتجوا بإضمار (رب) في قوله : وبلدٍ ليس به أنيس ، وليس كما قالوا ، لأن الواو بدل من (رُبَّ) .. والواو في قوله تعالى (وأن المساجد لله) واو عطف ، ومحال أن يحذف حرف الخفض ولا يأتي منه بدل .. » [١] .

وأما الأعلم فقد نصر الكسائي وسيبويه فقال : « والأقوى أن موضعه جر ، لأن حروف الجر تحذف من (أنْ) و (أنَّ) مخففة ومشددة ، لأنهما وما بعدهما بمنزلة اسم واحد ، وقد طال فحسن الحذف منه كما يحسن حذف الضمير العائد إلى الذي ، فحرف الجر وإن لم يذكر فكأنه موجود في الحكم كما أن الضمير وإن حذف فهو كالمثبت في التقدير » [٢] .

وبعد ، فأجدني أرتاح لرأي سيبويه والكسائي بأن الأداة « أنَّ » في محل جر ، وذلك لأن الخليل يقول إن المعنى معنى اللام فأن يكون التخريج على المعنى واللفظ أولى من أن يكون على اللفظ فقط وتخريج سيبويه والكسائي يجمع بين اللفظ والمعنى ، ثم إن الجار قريب من المجرور ، والفعل بعيد منه ، والعرب تراعى القرب حتى ليغيرون الإعراب من أجله كما قالوا : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ ، فجعلوا (خرب) للضب لقربه منه ولا أريد أن أمِلَّ بذكر نصوص أخرى في المسألة [٣] .

---

(١) المقتضب ٢/٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢) النكت ٢/٧٦٩ .

(٣) يمكن لمن أراد المزيد في هذه المسألة مراجعة ما يلي : شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٨٨ - ١٨٩ ، السيرافي ٤/٢٥ ، البحر المحيط ج ٦ ، ص ٤٠٨-٤٠٩ ، ج ٨ ، ص ٣٥٢ ، البيان لابن الأنباري ٢/١٨٥ .

٤- تعليل سقوط التنوين من (لا أبالك) :

قال سيبويه : « اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لامثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبالك ، ولا غلامي لك ، ولا مسلمي لك ، وزعم الخليل أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة ، وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أبالك ، في معنى لا أبالك فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا كسقوطه في : لا مثل زيد ، فلما جاؤوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذا كان المعنى واحد ، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثُني به في النداء ، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به ، وذلك قولك :يا تيمُ تيمُ عدي [1] ، وبمنزلة الهاء إذا ألحقت طلحة في النداء ولم يغيروا آخر (طلحة) عما كان عليه قبل أن تلحق ، وذلك قولهم :

كِلِيني لِهمّ يا أميمةَ ناصِبِ ... [2]

ومثل هذا الكلام قول الشاعر :

يا بُؤسَ لِلجهلِ ضِراراً لأقوامِ ... [3]

حملوه على أن اللام لو لم تجيء لقلت : يا بؤسَ الجهلِ ، وإنما فُعِل هذا في المنفي تخفيفاً [4] » .

فالعلة في حذف التنوين من المنفي هي التخفيف وأيضا لمشابهة المنفي بـ (لا) للمضاف وكذلك الاستعمال ، فالعرب تقول : لا أباك في معنى لا أبا لك ، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا كسقوطه في المضاف إذا قلت لا مثل زيد ،

---

(١) من قول الشاعر : ياتيم تيم عدي لا ابالكم ... لا يلقينكم في سواة عمر
الكتاب ١/٣١٨ .

(٢) من قول الشاعر : كليني لهم يا اميمة ناصب ... وليل اقاسيه بطيء الكواكب
الكتاب ١/٣١٥ .

(٣) من قول الشاعر : قالت بنو عامر خالوا بني اسد ... يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام
صدر البيت من لهارس عنيمه .

(٤) الكتاب ١/٣١٥ [illegible]

ولأنهم شبهوا المنفي إذا قلت لا أبالك – بجعل اللام مقحمة زائدة – بالنداء المكرر إذا قلت يا تيمُ تيم عدي ، قال السيرافي : « إذا كان بعد الاسم المنفي لام إضافة ففي الاسم الأول وجهان ، أحدهما أن يبني الاسم الأول مع (لا) وتكون اللام في موضع النعت للاسم أو في موضع الخبر وهذا هو الأصل والقياس وتكون منزلة اللام كمنزلة سائر حروف الجر ، وذلك قولك : لا غلامَ لك كما تقول : لا رجلَ في الدار ، ولا غلامين لك كما تقول : لا رجلين في الدار ... والوجه الآخر أن يكون الاسم الذي بعد (لا) مضافا إلى الاسم الذي بعد اللام ، وتكون اللام زائدة مؤكدة للإضافة ويكون لفظ الاسم الأول كلفظ الاسم المضاف و (لا) عاملة فيه غير مبنية معه ، وذلك قولك : لا أبا لزيد ولا أخا لك ولا مسلمي لك ، وعلم بثبات الألف في (أبا) و (أخا) أنهما مضافان إذا كانت هذه الألف وأختاها الواو والياء إنما يدخلن على أبوك وأخوك ... إذا كانت مضافة ... وعلم بسقوط النون من لا غلامي لزيد ... أنه مضاف ... »[1] .

(١) شرح السيرافي ٨٦/٣ ، وانظر النكت ٥٩٧/١ – ٥٩٨ ، وشرح ابن يعيش ١٠٤/٢–١٠٥ .

رابعاً : الاهتمام بالعمل وخصائص الأدوات

ومن سمات العلة عند أشياخ سيبويه أنها تولي العمل والعامل جانبا كبيرا من اهتمامها ، وتركز على خصائص الأدوات ، مما يكون له أثر في اختلاف الإعراب باختلاف مواقع هذه الأدوات ، وبناء على الخصائص المميزة لهذه الأداة عن تلك ، وهذه بعض النماذج التي تسبر من خلالها هذه الخاصية :

١- تعليل انتصاب (يرسلَ) في قوله تعالى :

(وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا ...) :

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل : ﴿ **وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسلَ رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء** ﴾ [١] فزعم أن النصب محمول على (أنْ) سوى هذه التي قبلها ، ولو كانت هذه الكلمة على (أنْ) هذه لم يكن للكلام وجه ، ولكنه لما قال (إلا وحياً) في معنى إلا أنْ يُوحي ، وكان (أو يرسل) فعلاً لا يجري على (إلا) فأجريَ على (أنْ) هذه ، كأنه قال : إلا أن يوحي أو يرسلَ لأنه لو قال : إلا وحياً وإلا أن يرسلَ كان حسناً ، وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال ، فحملوه على (أنْ) إذ لم يجز أن يقولوا : أو إلا يرسلَ كأنه قال : إلا وحياً أو أنْ يرسلَ ... » [٢] .

وواضح أنه يعلل بالعمل ، فالعامل في الفعل (إنْ) مقدرة غير (أنْ) الواردة في الآية الكريمة لأن (إلا) لا تعمل في الفعل ، فلا يقال إلا يرسل ، فكان تقديره على (أن) أخرى بمثابة قولنا : إلا وحياً أو أن يرسل ، قال السيرافي : « ... فقوله (يرسلَ) لا يجوز أن يكون معطوفا على (يكلمه الله) ولا يكون الناصب له (أنْ) هذه الظاهرة ، لأنا إذا أوقعنا أن هذه الظاهرة على (يرسل) صار التقدير : ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولاً ، وهذا فاسد في المعنى ، ولكنه محمول على ما بعد (إلا) وتقديره ما

---

(١) السورة : الشورى . الآية : ٥١ .

(٢) الكتاب ٤٢٨/١ .

كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحي إليه أو يرسلَ إليه ، وهو عطف مصدر على مصدر » (١) .

ومما ينبغى التنبيه إليه أن الفعل (يرسل) في هذه الآية قد قريء بالرفع كما قريء بالنصب، وكلا القراءتين سبعية ، فقراءة الرفع قراءة نافع ويقرأ الفعل (فيوحي) بسكون الياء ، وتوجيهها أنه استأنف وقطع الفعل مما قبله ، أو رفعه على إضمار مبتدأ تقديره أو هو يرسل رسولاً ، ويجوز رفع (يرسل) على الحال على أن يجعل (إلا وحياً) حالاً ، ويعطف عليه (أو يرسل) ويعطف عليه (فيوحي) (٢) .

وقراءة النصب قراءة الباقين من القراء غير نافع ، وتوجيهها كما ذكر الخليل ، غير أنه من الحُسْن أن أذكر بعض كلام المختصين في القراءات وتوجيهها ، يوضح كلام الخليل ، فهذا أبو زرعة يقول « قرأ نافعٌ : أو يرسلُ) بالرفع ، فيوحيْ ، ساكنة الياء ، وقرأ الباقون : أو يرسلَ بفتح اللام ، فيوحيَ بالفتح ، قال سيبويه : «سألت الخليل عن قوله: (أو يرسل رسولا) بالنصب فقال : (يرسلَ) محمول على (أن) سوى هذه التي في قوله : (أن يكلمه الله) قال : لأن ذلك غير وجه الكلام ، لأنه يصير المعنى (ما كان لبشر أن يرسلَ الله رسولا) وذلك غير جائز ، وإنما يرسل محمول على معنى (وحي) المعنى : ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا بأن يوحي أو يرسلَ » (٣) .

وهذا الكلام هو كلام الخليل الذي ذكرته ، غير أنه يحمل في طياته زيادة توضيح خلا منها نصُّ سيبويه في الكتاب .

ولقد أكد هذا التوجيه ابن الأنباريُّ حيث قال : « ... أو يرسلَ : قريء بالنصب والرفع ، فالنصب بالعطف على معنى قوله تعالى : (إلا وحياً) وتقديره : أو أن يرسل

---

(١) السيرافي٣/ ٢٢٠ ، وانظر شرح الكافية الشافيه لابن مالك ٣/١٥٥٨ ..

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكي القيسي ٢/٢٥٣-٢٥٤ .

(٣) حجة القراءات ص ٦٤٤ .

رسولا ، لأن (أنّ) مع الفعل في تقدير المصدر ، فيكون عطف مصدر على مصدر ، ولا يجوز أن يكون معطوفا على (أن يكلمه الله) ، لأنه يلزم من ذلك نفي الرسل ، لأنه يصير التقدير ، وما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسلَ رسولا ، وقد أرسل ، فكان فاسداً في المعنى » [١] .

٢ - تعليل تنكير (حسن) إذا قلنا : قضية ولا أبا حسن لها :

قال سيبويه : « ... وتقول : قضية ولا أبا حسنٍ لها ، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً عليه السلام [٢] ، فقال لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة ، وإنما تعملها في النكرة » [٣] .

والأصل في هذه المسألة أن الاسم الذي تدخل عليه (لا) التبرئة يكون نكرة ، ولا يكون معرفة والسبب في ذلك أن (لا) مختصة في العمل في النكرات ولا تعمل في معرفة ، فإذا جاء ما ظاهره أن (لا) قد عملت في معرفة كان ذلك على التأويل بالنكرة ، وقد ذكر لذلك شواهد من الشعر ، كقوله :

لا هيثم الليلة للمطي ...

والتأويل لا هيثم من الهيثمين

وقول الآخر :

أرى الحاجات عند أبي خبيب ***نكدن ولا أمية بالبلاد

---

(١) البيان ٢/٣٥١ ، ولمعرفة القراءتين وتوجيههما انظر : مكي بن أبي طالب : التبصرة في القراءات السبع ط٢ ، تحقيق د. المقرئ محمد غوث الندوي (الهندر الدار السلفية عام ١٤٠٢هـ-١٩٨٠م) ص ٦٠٦ والنشر ٢/٣٦٨ والحجة لابن خالويه ص٣١٩ . ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٤٠٣ ، والبحر المحيط ٧/٥٢٧ .

(٢) جملة (عليه السلام) جملة دعائية ويغلب أن تكون في حق الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، وقد تستعمل في حق غيرهم مع عدم اعتقاد كونهم أنبياء ، وعلي رضي الله عنه ليس نبيا [illegible] صاحب نبي الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أظن سيبويه يقصد ما تذهب إليه الشيعة ، ولكنه يتجوز كثيرا في العبارات لأن مراده توضيح أحكامها النحوية دون التوغل في حقائقها .

(٣) الكتاب ١/٣٥٥ .

وتقديره ولا أمثال أمية ، ثم ذكر سيبويه بعد ذلك هذه القضية وهي قولنا : قضية ولا أبا حسن لها ، لأن أبا حسن معرفة ويراد به علي رضي الله عنه ، فكيف ولي (لا) والجوان انه يكون أيضا من هذا الباب ، وهو تقدير المعرفة منكورا أي ولا أمثال علي لها أي أنه أراد أن ينفي منكورين ، كل في قضيته مثل علي .

قال ابن يعيش : « ... وقوله : وحقه أن يكون نكرة ، يعني الاسم الذي تعمل فيه (لا) فإنه لا يكون إلا نكرة من حيث كانت تنفي نفياً عاماً مستغرقا فلا يكون بعدها معين ، فـ (لا) في هذا المعنى نظيرة (رب) و (كمْ) في الاختصاص بالنكرة ، لأن رُبّ للتقليل وكم للتكثير وهذا الإبهام أولى بها ، وقد جاءت أسماء قليلة ظاهرها التعريف والمراد بها التنكير ، فمن ذلك قول الشاعر :

لا هيثم اللية للمطي ...

أنشده سيبويه ، والشاهد فيه نصب هيثم بـ (لا) وهو اسم علم وهي لا تعمل إلا في نكرة ، وجاز ذلك لأنه أراد أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في جودة الحُداء للمطي ... وقولهم : قضية ولا أبا حسنٍ لها ، فالمراد علي بن أبي طالب رضوان الله عليه ، أي مثل أبي الحسن ، فالمراد بالنفي هنا العموم والتنكير ، لا نفي هؤلاء المعرَّفين ، وعلم المخاطب أنه قد دخل هؤلاء في جملة المنكورين وليس المعنى على نفي كل من اسمه هيثم أو أمية أو علي وإنما المراد نفي منكورين كلهم في صنعة هؤلاء »[1] .

ولعلّ أبا سعيد السيرافي يوضح هذا أيضا عندما يقول : « وأما قوله : لا هيثم الليلة للمطي ، وقضية ولا أبا حسنٍ ، ولا أمية بالبلاد ، فالمعنى : الذي يذكر مثل هذا الكلام عند حضوره ، وكونه هو الذي سوغ فيه التنكير ، وذلك لأن الكلام إنما يقال لإنسان كان يقوم بأمر من الأمور وله فيه كفاية وغناء ، فحضر ذلك الأمر ولم يوجد ذلك الإنسان ولا من يقوم به مثل قيامه ، ولو وُجد من يقوم مقامه لم يُطْلبْ ، فصار التقدير لا مثل هيثم ولا مثل أبي حسن ولا مثل أمية ، ودخلت هذه الأسماء في المعنى وأريدوا به

---

(١) ابن يعيش ٢/١٠٣ - ١٠٤ .

كما يقول القائل لمن يخاطبه : مثلك لا يتكلم بهذا ومثلك لا يفعل القبيح وإنما تريد أنت وأمثالك لا تفعلون مثل ذلك » [١] .

ولأبي حيان في هذه المسألة كلام كثير سألخص منه جزءا وأذكر جزءا بنصه ليعلم رأيه ورأي من نقل عنهم في هذا ، فقد نقل رأي ابن مالك القاضي بأنه إذا انفصل مصحوب (لا) عنها أو كان مصحوبها معرفة بطل عملها بإجماع ، ورد عليه في مسألة الانفصال بأن الرماني يجيز أن تعمل (لا) في مصحوبها وإن كان منفصلا ، وأجاب في مسألة تعريف اسمها بأن الاجماع أن (لا) لا تعمل فيه إجماع البصريين ، وأما الكوفيون فقد أجازوا بناء الاسم العلم سواء أكان مفرداً نحو: لا زيدَ ولا عمرو ، أو مضافاً كنيته نحو : لا أبا محمد ، فإن كان مضافا إلى الله والرحمن والعزيز أجازوا أن تعمل (لا) فيه فيقولون : لا عبد الرحمن ولا عبد الله ولا عبد العزيز وبعضهم يسقط (أل) من الرحمن والعزيز فيقول : لا أبا عبد عزيز ولا عبد رحمن .

ثم قال : « ومن كلامهم : قضية ولا أبا حسنٍ ، إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، إذا هلك قيصر فلا قيصر بعده ، أما البصرة فلا بصرة لكم ، وأما بغداد فلا بغداد لكم ، ولا هيثم الليلة للمطي ، ولا أمية بالبلاد ، ولا زيد مثله ، وهذا ونحوه عند البصريين مؤول بالنكرة باعتبار وجهين : أحدهما أنه نفي لكل من تسمى بهذا الاسم ، فصار فيه عموم ، فأطلق هيثم على كل من هذا اسمه ، وعلى هذا الوجه تنزع (أل) منه إن كان فيه ، والثاني : أن يكون على حذف مضاف وذلك المضاف نكرة تقديره : ولا مثل هيثم ... » [٢]

وبعد هذا البيان الذي أحسبه كافيا في الإيضاح ، أقول إن الذي دعاهم إلى التأويل هو كون (لا) مختصة بالعمل في النكرات وأنها لا تعمل في المعارف ، وهذه هي العلة التي من أجلها سقت الحديث .

---

(١) السيرافي ٣/٩٤ ، وانظر النكت ١/٦٠٨ .
(٢) ارتشاف الضرب ٢/١٧٠-١٧١ .

٣- تعليل قوّة : كم درهماً لك :

قال سيبويه : « وزعم أن : كم درهماً لك أقوى من : كم لك درهماً ، وإن كانت عربية جيدة ، وذلك أن قولك : العشرن لك درهماً فيها قبح ، ولكنها جازت في (كم) جوازا حسنا ، لأنه كأنه صار عوضاً من المتمكن في الكلام ، لأنها لا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة ... » [١] .

والأصل في هذه المسألة أن (كم) الاستفهامية هنا عاملة في تمييزها والأولى أن يذكر معمولها بعدها مباشرة ، فإن فصل بينها وبين معمولها جاز ، وذلك عربي فصيح لكنه خلاف الأولى، فالاتصال أقوى من الانفصال ، ولأنها مشبهة بعشرين ولا يفصل بين عشرين وتمييزها قال أبو علي : « لم يفصل بين العشرين وما أشبهه وبين معموله ، لأن العشرين ليس في قوة ما شُبِّه به من أسماء الفاعلين ، وكما قبح الفصل بين (عشرين) وما عمل فيه كذلك قبح الفصل بين (كم) ومعموله إذ كانت مشبهة به ، فلذلك قال : كم درهماً لك أقوى من كم لك درهماً » [٢] .

وعبارة أبي على وإن كانت شارحة لمراد الخليل وسيبويه إلا أن عبارتهما أدق منها حيث لم يصفا هذا الفصل بالقبح وإنما فاضَلاَ بين أسلوب وأسلوب ، فحمله على القبح أبو علي وليس عندى كذلك ، وإنما القبح في (عشرين) ونحوها وليس في (كم) .

وقوله : لأنه كأنه صار عوضاً من المتمكن في الكلام أي أن الفصل في كم يكون عوضا عن تمكنها ، وذلك لأنها غير متمكنة لشبهها بحرف الاستفهام الهمزة [٣].

قال المبرد : « ... وتكون استفهاماً فمجراها مجرى عدد منون ، وذلك قولك : كم رجلاً عندك وكم غلاماً لك ، تريد : أعشرون غلاماً أم ثلاثون ... إلا أنه يجوز لك في (كم)

---

(١) الكتاب ١/٢٩١ .

(٢) الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد ، التعليقة على كتاب سيبويه ، ط ١ ، تحقيق د. عوض القوزي (القاهرة - مطبعة الأمانة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) جـ ١ ، ص ٣٠١ .

(٣) التعليقة ١/٣٠٠ ، والنكت ١/٥٢٦ .

أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف فتقول : كم لك غلاماً وكم عندك جاريةً ، وإنما جاز ذلك فيها لأنه جعل عوضاً لما منعته من التمكن [1] .

وقال أبو حيان : « والفصل بالظرف والمجرور أكثر ، وقد يفصل بالخبر وبالجملة العاملة فتقول : كم مالك درهماً ، وكم ضربت رجلاً » [2] وقد تقدم ذكر هذه المسألة من قبل [3]

٤- تعليل جواز نصب الفعل بين مجزومين :

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله : إن تأتيني فتحدثني أحدثك ، وإن تأتيني وتحدثني أحدثْك ؟ فقال : هذا يجوز ، والجزم الوجه - ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم كأنه أراد : إن يكن إتيان فحديث أحدثك ، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى (أن) لأن الفعل مهما اسم » [4] .

ففي هذه المسألة وجهان ، أحدهما جزم الفعل المعطوف على فعل الشرط وهو أولى من الوجه الثاني الذي سأذكره لعلّة تقدمت في البحث [5] ، والوجه الآخر الذي معنا في هذه المسألة هو نصب الفعل المعطوف على فعل الشرط ، وذلك بتقدير عامل آخر هو (أنْ) عاملة في الفعل النصب لتجعله في تأويل مصدر ليصح عطفه على مصدر مقدر قبله فيكون التقدير : إن يكن إتيان وحديثٌ أحدثْك .

وهذا يفيدنا بأهمية العمل والعامل عند الخليل وغيره من النحاة الأوائل ، فإذا كان العامل غير مذكور ، فإنه لا يُمنع أن يكون ذا أثر في الكلام ، ويكون أثره محتسباً وكأنه موجود وهذا ما يسمى عند النحاة بالعامل المقدر .

---

(١) المقتضب ٣/٥٥ .
(٢) ارتشاف الضرب ١/٢٧٧ .
(٣) ص ١٣٨
(٤) الكتاب ١/٤٤٧ .
(٥) ص ١٧٧ .

وينبغي أن أنوه إلى خصوصية في هذه المسألة ، وهي أن واو المعية والفاء السببية ليستا في جواب نفي أو طلب ، بخلاف القاعدة المشهورة التي تنص على أن واو المعية وفاء السبب ينصب بعدهما بأن مضمرة وجوبا إذا وقعتا في في جواب نفي أو طلب .

وكما أحب أن أشير أيضا إلى بعض النصوص التي تؤكد هذه المسألة - أعنى نصب الفعل الواقع بين المجزومين بعد الواو والفاء دون وقوعها بعد النفي أو الطلب .

فمن هذه النصوص قول الشاعر :

ومن يَقترِبْ منّا ويخضَعَ نُؤوِه *** ولا يَخش ظُلماً ما أقام ولا هَضْما [1]

ومنها قول الشاعر عند بعض النحاة :

ومن لا يُقدمْ رجلَه مطمئنةً *** فيُثبتَها في مستوى الأرضِ يَزلَقِ

والبيت من شواهد سيبويه ، وقد قال بعض النحاة إنه ليس من هذه المسألة ، لأن الفعل المتقدم على الفاء منفي ، وممن رأى هذا الرأي الخليل بن أحمد نفسه [2] .

قلت : وقد ألحق الكوفيون بالواو والفاء (ثُمَّ) [3] في جواز نصب الفعل بعدها في هذه المسألة واستدلوا على ذلك بقراءة الحسن بن أبي الحسن ونبيح والجراح (ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموتُ فقد وقع أجره على الله) [4] .

٥- تعليل جواز « إن إياك رأيت »

قال سيبويه : « ... وتقول : إن إياك رأيت كما تقول إياك رأيت ، من قبل أنك إذا قلت : إن أفضلَهم لقيتُ فـ (أفضلَهم) منتصب بلقيت ، هذا قول الخليل ، وهو في هذا غير حسن في الكلام ، لأنه إنما يريد : إنه إياك لقيت ، فترك الهاء ، وهذا جائز في

---

(١) ورد البيت دون نسبة إلى قائل في : شرح عمدة الحافظ ص ٣٦١ ، شرح التصريح ٢/٢٥١ ، شرح التسهيل ٤/٤٥ .

(٢) انظر الكتاب ١/٤٤٧ .

(٣) استقيت أصول هذه المسألة جميعها عن : السيرافي ٣/٢٤٥ ، شرح عمدة الحافظ لابن مالك ص ٣٥٩ ، ٣٦١ ، شرح التسهيل ٤/٤٤-٤٥ ، البحر المحيط ٣/٣٣٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣/١٠٠-١٠١ .

(٤) السورة : النساء . الآية : ١٠٠ ، ونسبها إلى هؤلاء القراء أبو حيان في البحر ٣/٣٣٧ ، وفي شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٥٢ لقتادة والجراح .

الشعر . وإن قلت : إن أفضلّهم لقيت فنصبت بإنَّ فهو قبيح حتي تقول : لقيته ... »[١] .

قال السيرافي : إذا قلت : إن زيدا رأيت ففي نصب (زيد) وجهان ، أحدهما أن تنصب بـ (إنَّ) وتضمر في (رأيت) الهاء العائدة إليه ، والآخر : أن تنصبه بـ (رأيت) وتقدر في (إنَّ) الهاء على تقدير إنه ، وجميعاً غير مستحسن عند البصريين في الكلام وأقبحهما عندهم حذف الضمير من (إنَّ) وأقبحهما عند الكوفيين حذف الهاء من (رأيت) ، فاذا جعلت المخاطب مفعولاً قلت على قول من حذف الهاء من (إنَّ) ونصب الاسم بالفعل الذي بعده : إنَّ إياك رأيتُ ، كما تقول إياك رأيت ، والذي ينصب الاسم بـ (إنَّ) يقول : إنك رأيت ، وسبيل (إنَّ) سبيل الفعل واذا عملت في الضمير اتصل بها »[٢] فالعمل يقتضي تغير الضمير اتصالاً وانفصالا ، فاذا انفصل فهو معمول للفعل وضمير (إنَّ) مقدر وإذا اتصل فهو معمول لـ (إنَّ) ومعمول الفعل مقدر ، وهكذا .

٦- تعليل جواز فتح الهمزة وكسرها في قولنا : لبيك إن الحمد والنعمة لك :

قال سيبويه : « وسمعنا من العرب من يقول إني أنا ابنها ، وتقول : لبيك إن الحمد والنعمة لك وإن شئت قلت أنَّ ، ولو قال إنسان : إنَّ (أنَّ) في موضع جر في هذه الأشياء ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز حذف الجار فيه كما حذفوا (رُب) في قوله : وبلد تحسبه مكسوحا لكان قولاً قويا ... والأول قول الخليل ، ويقوي ذلك قوله : ﴿ وأن المساجد لله ﴾[٣] لانهم لا يقولون (أنَّ) ويبتدؤونها ويعملون فيها ما بعدها »[٤] وهذا النص مرتبط بنصوص كثيرة أوردتها جملة فيما سلف من الحديث[٥] والمراد منه هنا ما فيه من إشارة إلى العمل والعامل .

---

(١) الكتاب ١/٣٨١ .

(٢) شرح السيرافي ٣/١٢٩ .

(٣) سورة الجن . الآية : ١٨ .

(٤) الكتاب ١/٤٦٥ .

(٥) ص ١٨٧

خامسا : اعتماد السماع عن العرب

كثيرا ما يلاحظ في تعليلات القوم ارتكازها على التتبع والاستقراء لما ورد عن العرب ، وملاحظة استعمالاتهم في كلامهم ، ومن هنا نجد كثيرا من الأحكام الناتجة عن هذا الاستقراء ، كقولهم كثير وقليل ، وهكذا وضعه العرب وشبهوه بكذا ، كما نجد كثيرا من التقريرات الواثقة المطمئنة أطلقها هؤلاء الأعلام كقول الخليل : « ... فحذف هذا لكثرة استعمالهم ، وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير » [١] .

وقال أيضا : ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء » [٢] .وقال أيضا : « ... وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف ، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنها زائدة على البناء وليست من أصل الكلمة ... » [٣] .

وهذه التقريرات ليست تخرصات وأوهاما ، بل ناتجة عن استقراء وممارسة للعربية وأهلها ، وأخذ للكلام عنهم ومعرفة بحكمتهم في كلامهم لا تخرصاً وظنونا ، و هذه بعض النماذج حول هذه الخاصية .

١- تعليل حذف جواب الشرط :

« وسألت الخليل عن قوله جل ذكره ﴿حتى إذا جاؤها وفتّحت أبوابها﴾ [٤] اين جوابها وعن قوله جل وعلا ﴿ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب﴾ [٥] ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار﴾ [٦]فقال إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في

---

(١) الكتاب ١/٢٧٩ .
(٢) المرجع السابق ٢/٥٣ .
(٣) كتاب العين ١/٤٩ .
(٤) سورة الزمر . الآية : ٧٣ .
(٥) سورة البقرة . الآية : ١٦٥ .
(٦) سورة الأنعام . الآية ٢٧ .

كلامهم لعلم المخبَر لأي شيء وضع هذا الكلام ، وزعم أنه قد وجد في أشعار العرب رُبّ لا جواب لها ، من ذلك قول الشماخ :

ودويةٍ قَفرٍ تُمَشّيّ نَعامُها كمشي *** النصارى في خِفافِ الأرنَدجِ

فهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجيء فيها جواب رب لعلم المخاطب أنه يريد قطعهَا أو ما هو في هذا المعنى » [1] .

فقوله : وزعم أنه قد وجد في أشعار العرب ... تأكيد لمراده وتوضيح ، حيث أسند تعليله بسماعه عن العرب .

٢- تعليل زيادة هاء السكت في بعض المواضع :

« قال الخليل يوماً وسأل أصحابه كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك ، والكاف التي في مالِك والباء التي في ضرب ، فقيل له نقول باء « كاف » فقال إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف ، وقال أقول كَهْ وبَه فقلنا لم ألحقت الهاء فقال : رأيتهم قالوا عِهْ فألحقوها هاء حتى صيّروها يستطاع الكلامُ بها لأنه لا يُلفظ بحرف ، فإن وصلت قلت كَ و بَ فاعلم يا فتى كما قالوا عِ يا فتي .. » [2] .

٣- تعليل مجيء (فمٌ) في التسمية :

« وسألته عن رجل اسمه فو فقال : العرب قد كفتنا أمر هذا لما أفردوه قالوا فمٌ فأبدلوا الميم مكان الواو حتى يصير على مثال تكون الأسماء عليه ، فهذا البدل بمنزلة تثقيل (لو) ليشبه الأسماء ، فاذا سميته بهذا فشبهه بالأسماء كما شبهت العرب ، ولو لم يكونوا قالوا فمٌ لقلت فَوْهٌ لأنه من الهاء قالوا أفواه كما قالوا سَوْط وأسواط » [3] .

---

(١) الكتاب ١/٤٥٣ - ٤٥٤ .
(٢) الكتاب ٢/٦١ - ٦٢ .
(٣) الكتاب ٢/٣٣ - ٣٤ .

٤- تعليل التفرقة بين (والله تفعلُ) وبين (والله ستفعل) :

قال سيبويه : « وسألته لِمَ لم يجز والله تفعل يريدون بها معنى ستفعل ؟ فقال من قبل أنهم وضعوا (تفعل) هنا محذوفة منها (لا) وإنما تجيء في معنى لا أفعل فكرهوا أن تلتبس إحداهما بالأخرى »[1] . وقد سبق إيراد هذا النص في التعليل بأمن اللبس ، وذلك أن العرب استعملوها محذوفة منها (لا) والأصل والله لا تفعل ، ولم أجروها بمعنى ستفعل لا لتبس النفي بالإثبات ، وقد سبق ذكر هذه العلة في موضعها الأصلي من البحث[2] .

سادساً : الصلة القوية بين تعليلاتهم وبين معاني الكلام

ومن خصائص العلة عند هؤلاء العلماء أنها لصيقة المعنى تتصوره أينما ذهبت ، فهي ليست علة منطقية مجردة وإنما هي علة وظيفية وصفية لذا فانها لا تبعد عن المعنى وهنا بعض النماذج توضح هذه الخاصية .

١- علة انتصاب الفعل بين المجزومين :

قال سيبويه : « وسألته عن قول ابن زهير :

ومن لا يقدّمْ رِجلَه مُطْمئنةً *** فيثبتَها في مستوى الأرضِ يَزلقِ

فقال النصب في هذا جيد ، لأنه أراد ههنا من المعنى ما أراد في قوله : لا تأتينا إلا لم تحدثنا فكأنه قال : من لا يقدمْ إلا لم يثبت يزلق ، ولا يكون أبدا إذا قلت إن تأتني فأحدثُك الفعل الآخر إلا رفعا وانما منعه أن يكون مثل ما انتصب بين المجزومين أن هذا منقطع من الأول ، ألا ترى أنك إذا قلت إن يكن إتيان فحديث أحدثُك فالحديث متصل بالأول شريك له .. » [١] .

٢- علة حذف الجواب :

« وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿ حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها ﴾ [٢] اين جوابها ، وعن قوله جل وعلا : ﴿ ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب ﴾ [٣] ﴿ ولو ترى إذ وقفوا على النار ﴾ [٤] فقال : إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام » [٥] .

---

(١) الكتاب ١/ ٤٧٧ .

(٢) [illegible] الزمر . الآية ٧٣ .

(٣) [illegible] البقرة . الآية ١٦٥ .

(٤) [illegible] الآية ٢٧ .

(٥) [illegible]

وقد سبق إيراد هذا النص في الخاصية السابقة [1] ولا مانع من ذلك لأنه قد يرد في النص الواحد أكثر من خاصية كما أشرت إلى ذلك من قبل .

٣- علة جواز (لما) و (إلا) في جواب القسم :

« .. وسألت الخليل عن قولهم : أقسمتُ عليك إلا فعلتَ ولما فعلتَ لم جاز هذا في هذا الموضع وإنما أقسمت كقولك والله ؟ فقال : وجه الكلام لتفعلن ههنا ، ولكنهم أجازو هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله إذ كان فيه معنى الطلب » [2] .

٤ - علة جواز دخول الفاء في جواب الموصول :

« وسألته عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان ، لم جاز دخول الفاء ههنا ، والذي يأتيني بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول عبد الله فله درهمان ، فقال إنما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جواباً للأول وجعل الأول به يجب له الدرهمان ... غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان ، فاذا قال له درهمان فقد يكون ألا يوجب ذلك بالإتيان ، فاذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك ... » [3] .

٥- تعليل انتصاب خيراً في قوله : (انتهوا خيراً لكم) :

« ... ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ [4] ووراءَك أوسعَ لك ، وحسبك خيرا لك إذا كنت تأمر ... وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك ، لأنك حين قلت : انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر وقال الخليل كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك ، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت انته أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال انته فصار بدلاً من قوله : ائت خيراً لك وادخل فيما هو خير لك ، ونظير ذلك قوله:

---

(١) ص ٢٠٠

(٢) الكتاب ١/٤٥٥ وقد تقدم في ص ١٣٠.

(٣) الكتاب ١/٤٥٢ انظر البحث ص ١٢٩.

(٤) سورة النساء ، الآية ١٧١ .

انته يافلان أمراً قاصداً إنما أردت انته وأتِ أمرا قاصدا ، إلا أن هذا يجوز لك الفعل ، فإنما ذكرت لك ذا لأمثل لك الأول به لأنه قد كثر في كلامهم ... » [١]

وإنما ذكرت هذا النص بطوله ولم أتدخل بحذف واختصار لأبين كيف يلح على المعنى إلحاحاً يجعله يبديء ويعيد مع العلم أن في النص علة أخرى .

٦- علة أن التفسيرية :

« .. قال سيبويه وذلك قوله عز وجل : ﴿ وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا ﴾ [٢] ، زعم الخليل أنه يمنزلة أي لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي ، ومثل ذلك :﴿ ما قلت لهم إلا ما أمرتني به ان اعبدوا الله ﴾ [٣] هذا تفسير الخليل [٤] .

٧ - علة فتح همزة إنّ أو كسرها :

ومما يرد في هذه الخاصية أيضا أن الجملة الواحدة تكون على نمطٍ فيكون لها معنى ، ثم تكون على نمط آخر فيكون لها معنى آخر ، وقد لاحظ النحويون هذا التفسير فكانوا يعللون به لتغير أو لاستعمال الجملة بهذا الشكل أو ذاك ، ومن هذا تعليل الخليل لفتح همزة إن وكسرها .

قال سيبويه : « وتقول أما إنّه ذاهبٌ ، وأما أنه منطلق ، فسألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال : أما أنّه منطلق فإنه يجعله كقولك : حقا أنه منطلق ، وإذا قال : أما إنه منطلق فإنه بمنزلة قوله ألا ، كأنك قلت : ألا إنه ذاهب ، وتقول : أما والله أنه ذاهب كأنك قلت : قد علمت والله أنه ذاهب ، وإذا قلت : أما والله إنه ذاهب فكأنك قلت : ألا والله إنك لأحمق » [٥] .

---

(١) الكتاب ١/١٤٣ ، وانظر البحث ص .
(٢) سورة ص . الآية ٦ .
(٣) سورة المائدة . الآية ١١٧ .
(٤) الكتاب ١/٤٧٩ .
(٥)

المبحث الثالث

أسسها

غايتها

أثرها في تأصيل مقاييس النحو

أسسها

ما الأسس التي تقوم عليها العلة عند أشياخ سيبويه ؟ إن الأسس التي قامت عليها العلة عند أشيا٩خ سيبويه هي ما عبر عند أمر الباحثين [1] بقوله : ركائز العلة وهذه الأسس أو الركائز ربما كانت هي جزءا من الزنواع ، لكنها ليست كل الأنواع .

فمن هذه الأسس : التخفيف ، وقد عرفته عند الحديث عن الزنواع ، وضربت كثيرا من مثله بما زغنى عن الإعادة .

وأيضا : الاستعمال أو السماع أساس وركيزة من ركائز العلة ترتكز عليها والأساس الثالث : المعنى ، فإن التعليل عند أشياخ سيبويه يرتكز على المعنى ويقوم عليه .

والأساس الرابع هو المشابهة ، فكلما أشبه شيء شيئاً أخذ حكمه وعلى هذه الركائز الأربع تدور معظم التعليلات عند أشياخ سيبويه .

---

(١) المفصل في تاريخ النحو العربي ، لمحمد خير الحلواني ص ٨٨ - ٩٢ .

غايتهـا

هذه المسألة كغيرها من مسائل البحث قائمة على الاستنتاج ، فلم أظفر بمادة علمية أعتمد عليها ، بل لم أجد مقدمات أرتكز عليها ، فكان مثلي كمن يسير في درب لا يعرفه في ظلام لا يبصر معه ، ومع هذه الوعورة فإني ممعن في السير ومن أدلج بلغ ومن سار على الدرب وصل ، والحديث يدور في مسألتين :

أولاهمـا : ما قيل عن الغاية من التعليل .

والأخيرة : غايتها عندهم من وجهة نظري .

ما قيل عن الغاية من التعليل

ولا أقصد هنا أن أحشد الآراء التي تمدح التعليل وتذمه وأقارن بينها ، فلذلك موضعه من البحث ، وإنما أريد أن أذكر بعض النتف التي يمكن أن تكون أساساً يعتمد عليه في هذه الغاية من هنا وهناك ، من الأمور والمسائل النظرية المجردة التي قد توصف بأنها إنشائية ولا يكون الواصف مخطئا ، ومن ثم أحاول تطبيقها في نصوص أشياخ سيبويه في المسألة التالية ، وذلك أني وجدت ممن سبقنى من الباحثين إشارات خفيفة إلى هذه المسألة دون تركيز أو كبير عناية وينقصها في كثير من الأحيان ضرب الأمثلة ، وإذا ضربوا أمثلة كانت أمثلتهم قليلة نادرة .

العلة وأساليب الاستنباط :

هل تكون العلة وسيلة لا ستنباط الحكم أو القاعدة ؟ ذلك ما حكم به الحلواني حين قال : « وللعلة وظيفة في منهاج الرجل ، فهي حيناً أسلوب من أساليب الاستنباط » (١).

ثم ضرب مثلاً يوضح كلامه بنص من نصوص سيبويه ، قال : « وسألت الخليل فقلت أرأيت من قال : هذه قباء ياهذا كيف ينبغي له أن يقول إذا سمى به رجلاً ؟ قال يصرفه ، وغير الصرف خطأ ، لأنه ليس بمؤنث معروف في الكلام ، ولكنه مشتق كجناح وليس شيئا قد غلب عليه عندهم التأنيث كسعاد وزينب ولكنه مشتق يحتمله المذكر ولا ينصرف في المؤنث كهجر وواسط » (٢) .

وعندي أن كلام الحلواني غير دقيق ولا أجد حرجاً إن وسمته بالخطأ ، فالخليل لم يستنبط قاعدته أو حكمه من العلة ، فهو عنده مصروف ومن لم يصرفه فقد أخطأ ...

---

(١) المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه ص ٢٨٨ .

(٢) الكتاب ٢/٢٤ .

العلة تفسر الظواهر اللغوية

إضافة إلى أن العلة ربما كانت وسيلة للاستنباط فإنها أيضا تكون مفسرة للظواهر اللغوية ، وإذا كانت العلة الخليلية ذات وجود كبير في الكتاب فإننا كثيرا ما « نجد علة الخليل مفسرة للظواهر اللغوية ، فالعرب مثلاً لم يصغروا غير الأسماء وامتنعوا عن تصغير الحروف والأفعال ، وعلة ذلك عند الخليل أن الأسماء توصف بما يعظم ويهون ، أي أن دلالتها تحتمل المدح والذم ، أما الأفعال فلا تصغر لأنها ليست في دلالتها كالأسماء فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة ، غير أنهم صغروا فعل التعجب فقالوا ما أميلحه لأن في دلالته ما يحتمل المدح فهم يعنون الذي تصفه بالملاحة » (١) .

وهذا الذي يراه الحلواني تفسيراً للظاهرة هو الذي أسميه الاحتجاج أو الاعتلال فالعلة عند الخليل تزيد القاعدة وتبرهن على صحتها ، وتعطي المتعلم قناعة بصحة القاعدة . والنصوص الدالة على هذا الأمر كثيرة جدا ، وبعبارة أدق هي كل تعليلات القوم ، وسأورد نصوصاً غير ما ذكره الحلواني في تطبيق النصوص على ما ذكر من الغايات في مكانه من البحث .

وأيًا ما كانت الفهوم عن القوم في غايات تعليلهم فإنها لا تدل على ماذهب إليه قوم من أن العلة مستند لارتباط النحو بالمنطق وأنها فلتته من فلتات الفلاسفة إلى النحو ومن يتتبع كتاب سيبويه وينظر فيه بإنصاف يجد أن الغاية من العلة عربية عربية النحو وان الأصل فيها السلامة ، ولئن كان بعض المتأخرين قد نحا في التعليل منحى

---

(١) المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه ص ٢٨٨ وانظر الكتاب ١٣٥/٢ .

بعيدا وشطأ به القول فيه فإن هذا لا يدل على أن النحويين هكذا جميعاً ولا يدل أيضا على أن النحاة الأوائل ذوو نزعة منطقية بل إن نزعة الإنسان ميالة إلى السؤال ، (فمن طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصى العلة ، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكما عاماً فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية لذلك فليس غريباً أن يكون السؤال عن العلة قديما وأن يكون التعليل مرافقا للحكم النحوي منذ وجد ، وغرض التعليل هو أن يظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه » [١] .

فالتعليل إذاً : (طريقة يلجأ إليها النحوي ليبين أسباب الظواهر المقننة ويبرهن على ما يوجد بين شتات المعطيات اللغوية من تناسق » [٢] .

وتقول د. خديجة الحديثي : « فليس في كتابه علة إلا وتبين حكماً أصلياً يعلمنا كيف ننطق العبارات على الوجه الصحيح ، بحيث نفيد المعنى الصحيح الذي نقصده » [٣] .

وتقول أيضا : « ... وكل هذه العلل تدلنا على اهتمام سيبويه وشيوخه - ولا سيما الخليل - بالعلة واستفادتهم منها في تثبيت الأحكام أو شرحها وتفسيرها ، لتثبت في ذهن الدارس والمتعلم ، ويستطيع بها مقارنة حكم بآخر ، والتفريق بينهما ، والموازنة بين الأحكام المختلفة على اختلاف المواضع التي يحتاجون فيها إلى التعليل » [٤].

---

(١) د. مازن المبارك : العلة النحوية نشأتها وتطورها ، ط ٣ ، (بيروت - دار الفكر عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) ص ٥١ .

(٢) أحمد الخصخوصي ، محي الدين حمدي ، « التعليل في كتاب سيبويه » ، مجلة الحياة الثقافية وزارة الشؤون الثقافية - تونس . العدد ٣٦ ، ٣٧ ، عام ١٩٨٥م - ص ١١٠ .

(٣)(٤) دراسات في كتاب سيبويه ص ١٩٣ ، ص ٢١١ .

ويقول الدكتور شوقي ضيف عن الخليل « ... وكان يسند دائماً ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصور دقته في فهم الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في دخائل العرب من قديم » [1] .

غايتها من وجهة نظري :

إن غاية التعليل عندي هي تفسير الظواهر اللغوية للتدليل على صحة هذه الظواهر وانسجامها واستقامتها وبيان حكمه العرب المتكلمين بهذه اللغة ، وعندي أن ماذهب إليه د. الحديثي هو عين الصواب ، ولكي لا يكون الكلام مجردا من دليل أسوق لك ماردي عن الخليل في شأن التعليل ، فقد سئل عن العلل التي يعتل بها ، أعن العرب أخذها أم جاء بها من عند نفسه فقال : « إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه .

فإن أكن أبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فُعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ... » [2] .

فالنحوي يتتبع الظواهر والقواعد بتعليلاته كما يتتبع الناظر في دار محكمة البناء بناءها ومواطن الجمال فيها بذكر الأسرار التي كانت لها كذلك .

سواء أصاب فيما أراده البناء أو أخطأ ، وكذلك النحوي ، يهدف إلى ذلك غير محكم له بإصابة عين الحق فيما ذهب إليه .

---

(١) المدارس النحوية ص ٤٨ ،

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٦٦

ومما يقوي ما ذهبت إليه كثير من النصوص الواردة في الكتاب ، مما ذكرته أثناء البحث ومما لم أذكره ، ويكفيك أن تطلع على هذه النكتة اللطيفة وهي ليست في الكتاب ، لكنه تمت إليه بسبب ، لتكون حجة على ما أريد ..

قال الخليل في كتابه العين في مادة : ع ش : « العُش ما يتخذه الطائر في رؤوس الأشجار للتفريخ ، ويجمع عِشَشَة ، واعتَشَّ الطائر إذا اتخذ عُشاً ، قال يصف الناقة :

يَتبعُها ذو كُدْنةٍ جُرَائِضُ *** الخَشَبِ الطّلح هصورٌ هائِضُ

بحيث يعتَشُّ الغراب البائض .

قال : (البائضُ) وهو ذكر ، فإن قال قائل : الذكر لا يبيض ، قيل : هو في البيض سبب ، ولذلك جعله بائضا ، على قياس والد بمعنى الأب ، وكذلك البائض ، لأن الولد من الوالد » [1] .

وهكذا يتتبع كلام العرب ويفسره .

ولا أظن أحدا يقف على مثل هذه الحقائق ثم يلح في خصومة أو يدفعه كبر وعناد لدحض الحق وإقرار الباطل إلا أن يكون ذا هوى مستحكم أو جهل فاضح .

---

(١) العين ١/٦٩ .

أثرها في تأصيل مقاييس النحو

أ ـ أثرها في الخلاف النحوي

ب ـ أثرها في المفرد والجملة

أثرها في تأصيل مقاييس النحو

لا يستطيع الدارس للعلة النحوية عند النحويين القدماء أن يفصل بينها وبين النحو تراكيب وأحكاما ، ذلك أن الأحكام النحوية وبناء المفردات والجمل خاضع عندهم لهذه العلة ، فالمفرد إنما يكون مفرداً السبب ، والجملة إنما تكون جملة لعلة ، وآخر الكلمة إنما يتغير رفعا ونصبا وجرا وجزما إعراباً أو بناء لسبب أو لآخر .

فالعلة عندهم ركن ركين في البناء النحوي لا يتصور أن يقوم دونها .

ويبين لنا هذه الأهمية للعلة وأنها متأصلة في كلام العرب مصاحبة له قول سيبويه في كتابه : « .. وهذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به ، يزعم أنه سمعها من العرب من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم : اللهم ضبعاً وذئباً ، إذا كان يدعو على غنم رجل وإذا سألتهم ما يعنون ؟ قالوا : اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعا وذئبا ، كلهم يفسر ما ينوي [1] .

قال السيوطي معلقا على ذلك : « فهذا تصريح منهم " أي من العرب " بالعلة [2]وإذا كان العرب لم يذكروا كل العلل أو لم ينصوا على ذلك صراحة ، وكانت هذه في بعض وجوهها صادرة عن تفكير النحويين ولم يسمع لها من العرب توجيه ، فإن النحويين إنما ينظرون في تعليلاتهم إلى توجيه العرب لكلامها ويقصدون مقاصدها ولا يعاب ذلك عليهم .

---

(١) الكتاب ١٢٩/١ .

(٢) الاقتراح ص ٢٨١ ، والخصائص ٢٥٠/١ .

قال ابن جني : «فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن ابي اسحق العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من أغراضها ألا تستفيد بتلك المشاهد وذلك الحضور ما لاتؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات » [1] .

وبناء على هذه الأسس الثابته سأوجر الحديث عن أثر العلة في تأصيل مقاييس النحو في نقاط يسيرة أرى أهميتها في البحث وهي :

أثر العلة في الخلاف النحوي .
أثرها في الشكل الاعرابي .
أثرها في بناء الجلمة والأسلوب .
اطرادها مع الأحكام النحوية غالباً .

وسأكتفي بنماذج من نصوص الأقدمين توضحها وتشرحها درءا للاطالة .

---

(١) الخصائص ١/٢٤٨ .

أثر العلة في الخلاف النحوي

ينشأ الخلاف النحوي في غالب المسائل متأثرا بالعلة ، فالعلة هي التى تدعو كل فريق أن ينحو منحى أو يسلك مسلكا ، وهي التى تزين لهذا العالم أو ذاك أن يتمسك برأيه ولو خالف فيه أستاذه أو باين فيه مذهب مدرسته ، وهذه بعض النماذج .

١- تعليـــــل أي :

أصّل أشياخ سيبويه على العلة التي سأسوقها أن أياً معربة وأن ضمتها للحكاية بينما أصل سيبويه عليها أن أيّاً مبنية ورد على شيوخه ، فقام الخلاف بينهم بسبب هذه العلة .

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قولهم : اضرب أيُّهم أفضل ؟ فقال القياس النصب كما تقول اضرب الذي أفضل ، لأن أياً في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذي ، كما أن مَنْ في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي ، وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرأونها ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهم أشد على الرحمن عتيا ﴾[1] وهي لغة جيدة ، نصبوها كما جرُّوها حين قالوا : امرر على أيِّهم أفضل ، فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلت : اضرب الذي أفضل ، لأنك تنزل (أي) و (من) منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام ، وزعم الخليل أن (أيُّهم) وقع في اضرب أيُّهم أفضل على أنه حكاية ، كأنه قال : اضرب الذي يقال له أيُّهم أفضل ، وشبهه بقوله :

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل *** فأبيت لاحرج ولا محروم

وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهد إنك لرسول الله ، واضربْ معلقة »[2]

هذان رأيان للخليل ويونس ، فأما الخليل فأي عنده إذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها

---

(١) سورة مريم . الآية : ٦٩ .

(٢) الكتاب ١/٣٩٧ ، ٣٩٨ .

مبنية وعلتها مشابهتها لبعض الأساليب الأخرى فهي تشبه « اضرب الذي يقال له أيُّهم أفضل » وهي تشبه قول الشاعر : ... فأبيت لا حرج ولا محروم .

وأما يونس فهي عنده مبنية أيضا والعلة أخرى وهي أنها مع فعلها تشبه جملة إنك لرسول الله مع الفعل أشهد ، فالفعل أشهد لما علق عن العمل لم تفتح الهمزة. وإنما كسرت فأصبح الكلام للجملة لا للمفرد ، وكذلك هذه علق فعلها عن العمل فأصبحت مبنية لا معربة وأي مبتدأ وأشد خبره وعتياً منصوب على التميز ويلحظ ، القاري أن هذا الكلام - وإن رده سيبويه كما سيأتي - لم يصدر من فراغ أو مما حكه عقلية وإنما هو مرتبط بأسس موجودة في اللغة .

وإذا جئنا إلى سيبويه وجدناه يرد الرأيين معاً لعلة ثم يوضح رأيه لعلة أيضا وخلاصة رده على الخليل أنه لا يجوز لك أن تقول : اضرب الفاسقُ الخبيثُ تريد الذي يقال له الفاسق الخبيث ، وهي مثلها فكيف جازت الحكاية في تلك المسألة ولم تجز في هذه وخلاصة رده على يونس أنه لا يجوز أن يلغى من الأفعال إلا أفعال الشك واليقين و(اضربْ) ليس منها .

وأما رأيه هو فقال : « وأرى قولهم اضرب أيُّهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر ، وبمنزلة الفتحة في (الآنَ) حين قالوا : من الآنَ إلى غدٍ ففعلوا ذلك بأيُّهم حين جاء مجيئا لم تجيء أخواته عليه إلا قليلا ، واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفا ، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول : الذي أفضلُ فاضرب ، واضرب الذي أفضلُ حتى يقول هو ، ولا يقول هاتِ ما أحسنُ حتى يقول ما هو أحسنُ ، فلما كانت أخواتُه مفارقة له لا تستعمل كما استعمل خالفوا بإعرابه إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواتُه إلا قليلا ، كما أن قولك يا ألله لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه وكما أن ليس لما خالفت سائر الفعل ولم تصرف تصرف الفعل تركت على هذه الحال ، وجاز سقوط (هو) في أيهم كما قال لا عليك تخفيفا ولم يجز في أخواته إلا قليلا ضعيفا ...

وخلاصة هذا أن سيبويه يرى أنه إنما بنيت أيُّهم على الضم لعلة الاستعمال فالعرب قد استعملتها على غير ما تستعمل أخواتها فخولف بها أخواتها في الناحية الاعرابية ولكي يؤكد كلامه ساق أمثلة تدل على ذلك وتبين أن الأداة إذا خالفت أخواتها جاز أن ينحى بها منحى آخر .. [١] وقد تقدم ذكر هذا التعليل عند ذكر خصائص العلة [٢] .

٢- تعليل إبدال ألف مهما هاءً :

ومن المسائل التي اختلف فيها بناء على العلة مسألة (مهما) فقيل إنها أصلاً هكذا (مهما) غير مركبة ، فتكون على وزن فَعْلى ، وقيل إنها مركبة واختلف القائلون بهذا الرأي فقال الخليل أصلها ماما ، الأولى للجزاء والثانية زائدة ، ولكنهم استقبحوا التكرير فأبدلوا ألف « ما » الأولى هاء فصارت مهما [٣] .

والذي جعلهم يبدلون الألف هاء في نظره استقباحهم للتكرير ، وهذه هي العلة . وللخليل رأي آخر يجيز فيه أن تكون (مهما) في الأصل (مَه) ثم زيد عليها (ما) ويرى سيبويه الرأي الأخير في (مهما) سواء كان متابعاً فيه لشيخه أم كان الرأي أساساً من بنات فكره [٤] .

ويوافقه في ذلك الأخفش والزجاج ويتبعهم على ذلك البغداديون وعلى هذا تكون عندهم (مَهْ) بمعنى اكفف و (ما) الشرطية ، والعلة للرأي الأخير هي مشابهة (مهما) لـ (إذما) [٥] .

---

(١) أنظر هذا في : الكتاب ١/٣٩٧ ، ٣٩٨ . مجالس العلماء للزجاجي ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٢) انظر ص ٢٦ ، كثرة النماذج .

(٣) الكتاب ١/٤٣٣ .

(٤) سبقت هذه المسألة في البحث ص ١٣٩ ، وقد بينت هناك أن هذا الرأي يمكن أن يكون لسيبويه ورجحت أنه لخليل .

(٥) ارتشاف الضرب ٢/٥٤٧ .

٣- تعليل حذف الألف والهمزة من «لا أن» لتصبح «لن» :

وقد مر طرف من هذه المسألة فيما سلف من البحث ، ولا بأس من التذكير به هنا ، ذلك أن (لن) عند الخليل بن أحمد والكسائي مركبة من « لا » النافية و(أن) ثم حذفت الألف من « لا » والهمزة من (أن) فبقيت لَنْ ، والذي دعاهم إلى هذا الحذف التخفيف ، وعلة ثانية هي مشابهة ويل أمه حينما قالوا ويلمه ، ومشابهة يومئذٍ وأصلها يوم إذ ، هل لا حِين صارت إلى هَلاَّ . هذا هو رأي الخليل وهذا تعليله ويشركه في ذلك الكسائي كما نسب إليه .

وزعم غير الخليل أنها ليست مركبة ، وإنما هي مفردة ، وعلل لذلك بعدة تعليلات ، فمنها المشابهة ، لأنها عندهم تشبه لمْ ، إذ هي من حروف النصب ولم من حروف الجزم ، فكيف تكون مركبة ونظيرتها مفردة . ومنها أنها لو كانت « لا أن » لما جاز تقديم معمولها عليها فلا تطيق أن تقول زيدا لا أن اضرب .

ومنها أن « لن » إذا قلت لن أضرب زيدا يكون بها الكلام تاما غير محتاج إلى إضمار شيء أما إذا قلت لا أن أضرب زيدا فالكلام غير تام ، لأن (أن) وما بعده من الفعل والمفعول بمنزلة اسم واحد ، والاسم إذا وقع بعد (لا) احتاج معه إلى خبر [1] .

وهكذا فالعلة أثرت في آراء هؤلاء الأشياخ هذا التأثير الكبير ، والمطالع لكتب النحويين يرى حول المسألة كلاما كثيرا ضربت عنه صفحا خوف الاطالة [2] .

٤- علة فتح همزة «إنّ» وكسرها في مثل﴿ وأن هذه أمتكم أمة واحدة ﴾ :

والمراد من ذكر هذه المسألة هنا هو بيان أثرها في الخلاف النحوي ، وإن كنت قد أشرت إلى هذه العلة فيما سبق من الحديث.

---

(١) الكتاب ١/٤٠٧ ، شرح السيرافي ٣/١٨٩ .

(٢) وانظر مثلاً : رصف المباني ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله جل ذكره ﴿ وأن هذه أمتكم أمةً واحدة وأنا ربكم فاتقـــــون ﴾ [1] وقال : نظيرها ﴿ لإيلاف قريش ﴾ [2] ولأنه إنما هو لذلك فليعبدوا ، فإنْ حذفتَ اللام من (أنْ) فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام مـــن (لإيلاف) كان نصباً هذا قول الخليل .. ولو قال إنسان إنّ (أنْ) في موضع جرٍّ في هذه الأشياء ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز حذف الجار فيه كما حذفوا (رُبَّ) في قوله : وبلدٍ تحسبه مكسوحا لكان قولاً قوياً ، وله نظائر نحو قولـــــه : لاه أبوك .. ويقوي ذلك قوله : ﴿ أن المساجـــدَ لله ﴾ [3] لأنهم لا يقدمون (أنْ) ويبتدؤونها ويعملون فيها ما بعدها ، إلا أنه يحتج الخليل بأن المعنى معنى اللام ، فاذا كان الفعل أو غيره موصلاً إليه باللام جاز تقديمه وتأخيره ، لأنه ليس هو الذي عمل فيه في المعنى ، فاحتملوا هذا المعنى كما قالوا : حسبُك ينمِ الناسُ ، إذ كان فيه معنى الأمر » [4] .

ففي موضع (إن) المفتوحة خلاف ، فالخليل يرى أنها في موضع نصب بالفعل المذكور رغم تقدمها عليه ، وحجته أن المعنى معنى اللام وإذا كان الفعل موصلاً إليه باللام جاز تقديمه وتأخيره لأنه ليس هو الذي عمل فيه في المعنى .

والكسائي كما زعم الأعلم [5] وهو صاحب الرأي الثاني الذي ذكره سيبويه يقول : إنها في موضع جر ولكن لكثرة استعمال هذا جاز حذف الجار فيه كما حذفوا رُبَّ في قول الراجز : * وبلدٍ تحسبه مكسوحا * ، ولذلك نظائر نحو : لاه أبوك ، فحذف اللام في هذا ، ويلمس القارىء موافقة سيبويه للكسائي ؛ لأنه قال : ولو قال إنسان إنَّ (أنْ) في موضع جر ... لكان قولاً قويا . فالخلام إنما جرى في هذه المسألة لأن كلاً من الرجلين له حجة تختلف عن حجة الأخر .

---

(١) السورة : المؤمنون . الآية : ٥٢ .

(٢) السورة : قريش . الآية : ١ .

(٣) السورة : الجن . الآية : ١٨ .

(٤) الكتاب ١/٤٦٤ - ٤٦٥ .

(٥) النكت ٣/٧٠٩ .

أثر العلة في المفرد والجملة

والحديث في هذه المسألة مهم جدا وجديد جدا ودقيق جدا ، وذلك لأن المفرد والجملة هما النحو ، هذا من جهة ، ولأني أدرس النحو في عصره المبكر قبل أن تتضح المصطلحات وتستقيم المناهج من جهة أخرى ، ويضاف إلى ذلك ندرة المراجع المرشدة المعينة لذا فاني اضطررت إلى صياغة بعض العنوانات لتندرج تحتها المسائل وتسلك ضمنها راجياً من الله التوفيق للوصول إلى نتائج مرضية .

(أ) جواز أكثر من وجه في الكلمة .
(ب) تغير الحكم الإعرابي إلى وجه بناء على العلة .
(ج) جواز دخول الأدوات وامتناعه .
(د) توهين أو تقوية بعض الأساليب .

أ - جواز أكثر من وجه في الكلمة

ويشمل الحديث هنا ما تغير فيه العامل وما لم يتغير ، وأول هذه المسائل :

١- الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد « مَنْ أنت ؟ »

قال سيبويه : « ومن ذلك قول العرب : من أنت زيدا ، وزعم يونس أنه على قوله من أنت تذكر زيدا ، ولكنه كثر في كلامهم واستغنوا عن إظهاره بأنه قد علم أن زيدا ليس خبرا ولا مبتدأ ولا مبنيا على مبتدأ فلا بد من أن يكون على الفعل .. وبعضهم يرفع ، وذلك قليل كأنه قال : من أنت كلامك أو ذكرك زيدٌ وإنما قل الرفع لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبر المصدر ليس به ، ولكنه يجوز على سعة الكلام » (١) .

فكلمة « زيد » بعد الاستفهام الإنكاري « من أنت » يجوز فيها وجهان ، النصب بفعل محذوف وإنما حذفته العرب لا ستغنائها عنه لكثرة هذا في كلامهم ، والمعنى معنى ذلك الفعل المحذوف . والرفع على أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف مقدر بمصدر أي من أنت كلامك أو ذكرك زيدٌ ، وهو مقبول من حيث المعنى أيضا . فالعلة فيه معنوية ولكن النصب أرجح وأقوى من حيث المعنى ومن الناحية الاعرابية أيضا فتقدير فعل ناصبٍ لهذا أولى من تقدير مبتدأ محذوف يكون مصدراً جارياً على غير الخبر والعامل في النصب غير العامل في الرفع فهما مختلفان .

٢- جر مميز « كم » الاستفهامية ونصبه

الأصل في مميز « كم » الاستفهامية أن يكون منصوبا ، ولذلك علة بينها سيبويه في مواضع من كتابه ، قال : « أمّا «كم» في الاستفهام إذا أعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم -يتصرف في الكلام - منونٍ ، قد عمل فيما بعده ، لأنه ليس من صفته ولا محمولا

(١) الكتاب ١/١٤٧ .

على ما حمل عليه ، وذلك الاسم عشرون وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين ، وإذا قال لك رجل كم لك فقد سألك عن عدد لأن « كم » إنما هي مسألة عن عدد ههنا ، فعلى المجيب أن يقول عشرون أو ما شاء مما هو أسماء لعدة ، فاذا قال : كم لك درهماً أو كم درهماً لك ففسر ما يسأل عنه قلت : عشرون درهماً فعملت « كم » في الدرهم عمل العشرين في الدرهم ، ولك مبنية على « كم » [١] .

ومن خلال نص سيبويه يتبين لنا أنه يعلل نصب مميز « كم » الاستفهامية بأنها بمنزلة اسم منون ، والمميز ليس صفة لها وليس محمولا عليها فلم يبق إلا أن ينصب ، كما أن مميز العشرين منصوب والعشرون عدد منون فالنون فيه بمثابة التنوين ، وإذا سأل سائل فقال : كيف يكون « كم » منونا ؟ فان سيبويه يجيبه بقوله : إن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ، ولولا ذاك لما قالوا خمسة عشر درهما ، ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف وموضعه موضع اسم منون ، وكذلك كم موضعها موضع اسم منون وذهبت منه الحركة كما ذهبت من « إذ » لأنهما غير متمكنين في الكلام ... » [٢] .

هذا هو الأصل في مميز « كم »الاستفهامية . وهو القياس .

وهناك وجه آخر هو الجر ، وله علة أيضا ، قال سيبويه : « وسألته عن : على كم جذع بيتك مبني ؟ فقال : القياس النصب ، وهو قول عامة الناس . فأما الذي جروا فإنهم أرادوا معنى « من » ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان ، وصارت « على » عوضا منها » [٣] .

---

(١) الكتاب ١/٢٩١ .

(٢) الكتاب ١/٢٩١ بتصرف يسير .

(٣) المرجع السابق ١/٢٩٣ .

فعلة جر مميز « كم » هنا وجود حرف جر مقدر ، وهو « من » ، والسبب في عدم ذكره التخفيف على اللسان بتركه ، ولان «على» بمثابة العوض عنه . أو الدليل الدال عليه .

والذي جعلني أغلب أن تعليل النصب هو أيضا من تعليل أشياخ سيبويه - مع عدم النص - أن الكلام في المسألة كله مسوق عنهم ، فقد تكرر ذكرهم مع ذكر أمثلة هذه المسألة [1] ، كما صرح سيبويه بالنقل عن الخليل حين قال : « وقال : إذا فصلت بين « كم » وبين الاسم بشيء استغنى السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون .. » [2] .

ولأن الخليل قد علل مسألة الجر المتقدمة ، فلا يبعد أن يكون هو الذي علل مسألة النصب . وملحوظة أخرى أرى ذكرها وهي أن العوض غالباً يكون مكان المعوض منه ، لذا فكان الأحرى أن يقول إن « على » دليل على « من » المحذوفة ، ولو كانت عوضا لزال التخفيف الحاصل من الحذف .

٣- الإبدال والنصب في المستثنى :

يجوز في اللفظ المستثنى إذا كان الاستثناء تاماً متصلا غير موجب وجهان ، إتباعه للمستثنى منه ، ونصبه و الأرجح الإتباع لكي يكون الكلام متحداً في اللفظ والمعنى والنصب عربي . قال سيبويه : « حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررت بأحدٍ إلا زيداً وما أتاني أحدٌ إلا زيدا ، وعلى هذا ما رأيت أحدا إلا زيدا ، فتنصب زيدا على غير رأيت ، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول ، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى ولكن زيدا ولا أعني زيدا وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت عشرون درهما » [3] .

---

(١) انظر الصفحات ٢٩١ - ٢٩٣ .

(٢) المرجع السابق ٢٩٥/١ .

(٣) الكتاب ٣٦٣/١ .

فلفظ المستثنى هنا جاز فيه وجهان ، نصبه بعلة قطعه عن الأول والعامل فيه ما قبله وجعله بدلاً مما قبله بعلة وصله به وربطه معه ، والعامل فيه ما قبله أيضا ..

٤- العطف على مخفوض غير الاستثنائية :

تأتي (غير) في الاستثناء فتأخذ حكم المستثنى ويجر ما بعدها بإضافته إليها ، ثم يعطف على هذا المضاف فيجوز في المعطوف وجهان : الإتباع على اللفظ والاتباع على المحل ، وكل هذين الوجهين معلل ، قال سيبويه : زعم الخليل ويونس جميعاً أنه يجوز : ما أتاني غير زيدٍ وعمروٌ ، والوجه الجر ، وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه فحملوه على الموضع كما قال : فلسنا بالجبال ولا الحديدا ، فلما كان في موضع إلا زيد وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع .. » (١) .

فاذا قلت : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروٌ بالرفع كان ارتفاعه بعلة أنَّ « غيرُ زيدٍ » في موضع ومعنى إلا زيدٌ ، والمعنى يقتضى ذلك . وإذا قلت « غير زيدٍ وعمروٍ » كان لفظ غير زيدٍ يقتضى جر عمروٍ لأجل المعنى كذلك .

٥- الجزم والنصب في الفعل المعطوف على فعل الشرط :

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله : إن تأتني فتحدثْني أحدثْك ، وإن تأتني وتحدثْني أحدثْك ؟ فقال : هذا يجوز ، والجزم الوجه .

ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم الأول ، كأنه أراد إن يكن إتيان فحديث أحدثك ، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى أنْ ، لأن الفعل معها اسم ، وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث ، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى ، وكرهوا أن يتخطوا به من بابه إلى باب آخر إذا كان يريد شيئا واحدا » (٢) .

---

(١) الكتاب ١/٣٧٥ .

(٢) الكتاب ١/٤٤٧ .

فيجوز إذن في هذا الفصل وجهان النصب وعلته أنه عطفه على الاسم الأول المقدر من أن والفعل ولكنه قبيح أن يعطف فعلٌ على اسم فنوى أن لكي يؤول الفعل معها إلى الاسم فيعطفه على الاسم السابق . والوجه الآخر الجزم وهو الراجح وجزم عطفا على المجروم قبله ، وعلة ترجيحه أنه على فرض نصبه يكون معناه كما لو كان مجزوما ، فالأولى إذن حمله على الوجه الأصلي في إفادة المعنى وهو الجزم . وعامل النصب غير عامل الجزم .

٦- تعليل انتصاب الأسماء في باب الاختصاص والنعت المقطوع :

قال سيبويه : « وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصبا

لقد حملت قيس بن عيلان حربها *** على مستقل لنوائب والحرب

أخاها إذا كانت عرابا سمالها *** على كل حال من ذلول ومن صعب

زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولامن تخاطب بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت ، فجعلته ثناء وتعظيما ، ونصبه على الفعل كأنه قال : اذكر أهل ذاك واذكر المقيمن ، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره ، وهذا شبيه بقوله : إنا بني فلان نفعل كذا ، لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني فلان ولكنه ذكر ذلك افتخارا وابتهاءً ... » (١) .

وواضح كيف يؤثر المعنى « وهو العلة » في نصب هذه الأسماء ، وكيف يؤثر إذا قصد معنى الابتداء في تغير حركة الإعراب إلى الرفع .

وقد أورد سيبويه في هذا الباب نصوصاً شعرية كثيرة وآيات قرآنية بين كيف يجوز فيها أكثر من وجه إذا قصد صاحب القول هذا المعنى أو ذاك (٢) .

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥٠ .

(٢) انظر كتابه ١/٢٤٨ - ٢٥١ .

ب - تغير الإعراب من وجه إلى وجه بناء على العلة

١- النصب بحذف الفعل :

وهو باب واسع كثير الأمثلة والشواهد في الكتاب ، لذا فاني اقتطف أبرزها وأوضحها ، قال سيبويه : « ... ومثله قول القطامي : فكرت تبتغيه فوافقته على دومه ومصرعه السباعا ومثله قوله وهو ابن الرقيات :

لن تراها ولو تأملت إلا *** ولها في مفارق الرأس طيبا

وإنما نصب هذا لأنه حين قال وافقته وقال لن تراها فقد علم أن الطيب والسباع قد دخلا في الرؤية والموافقة وأنهما قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى ، ومثله قول ابن قميئة

تذكّرتْ أرضا بها أهلها *** أخوالها فيها وأعمامها

لأن لاخوال والأعمام قد دخلوا في التذكر . ومثل ذلك فيما زعم الخليل :

إذا تغنى الحمام الورق هيجني *** ولو تغربت عنها أمَّ عمار

قال الخليل : لما قال : هيجني عرف أنه قد كان ثَمَّ تذكر لتذكره الحمام وتهييجه فالقى ذلك الذي قد عرف منه على أم عمار كأنه قال : هيجني فذكرني أمَّ عمار ... » [1] .

فظاهر هذه الأمثلة أن ترتفع هذه الأسماء المنصوبة لأن في اللفظ ما يقتضي رفعها غير أن المعنى يوحي بنصبها ، فالعلة إذا غيَّرت الكلام عن وجهه الظاهر وهو الرفع إلى وجهٌ متاول وهو النصب .

---

(١) الكتاب ١/١٤٢-١٤٤ .

٢- الجر على الجوار :

قال سيبويه : « ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام هذا جحرُ ضبٍ خربٍ ، فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس لأن الخرب نعت الجحر والجحرُ رفـــع .

ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت للضب ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب ، فجرُّوه لأنه نكرة كالضب ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد ، ألا ترى أنك تقول هذا حبُّ رمان فإذا كان لك قلت : هذا حبُّ رماني فأضفت الرمان إليك وليس لك الرمان إنما لك الحب . مع أنهم أتبعوا الجر الجر ... »[1]

فوجه الكلام هنا هو الرفع ، ولكن عدل إلى الجر لعلة مقتضية وهي الجوار . مع أن الخليل يجيز في الجر وجهاً آخر وهو أن يكون على لغة الإتباع كما يقال بهم وبدارهم والكلام في هذه المسألة قد سبق بشيء من التفصيل مما أغنى عن الإعادة [2]

٣- ادخلوا الأولُ فالأولُ :

قال سيبويه : « .. وكان عيسى يقول : ادخلوا الأولُ فالأولُ ، لأن معناه ليدخل فحمله على المعنى ، وليس بأبعد من : ليبك يزيد ضارع لخصومة ... »[3].

فالوجه في هذا الكلام أن يقال : ادخلوا الأولَ فالأولَ بالنصب على الحال المؤولة ، ولا يكون رفعاً على البدلية ، ولا يصلح للوصف فيجعل نعتا [4] . وهذا هو رأي سيبويه أما فيما روي عن عيسى وهو النص الذي هنا فإنه ارتفع ، والعلـــة في ذلك المعنى ،

---

(١) الكتاب ١/٢١٧ .

(٢) انظر البحث ص .

(٣) الكتاب ١/١٩٩ .

(٤) النظر ١/١٩٨ .

وكأنه قيل في ادخلوا : ليدخل الأول فالأول ، ونرى سيبويه يلتمس لذلك شبيها ، فشبهه بقولهم : لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ لِخُصُومَةٍ .. فـ (يزيدُ) نائب فاعل ليبك فانشغل الفعل به وأعمل فيه ، و (ضارع) مرفوع ، بعامل مقدر ، وكأنه قيل يبكيه ضارع ، وكذلك هذا الأسلوب : ادخلوا الأولُ فالأولُ ، كأنه قيل : ادخلوا فأصبح الفعل (ادخلوا) عاملاً في الضمير ، وحينئذ يكون (الأول) مرفوعاً بفعل مقدر أي ليدخلْ .

٤- فتح « تا » « طلحة » في النداء المفرد :

وقبل الدخول في نص سيبويه لا بد أن أذكر بقاعدة النداء العامة ، وهي أن كل اسم مفرد معرفة في النداء مبنى على الضم في محل نصب ، وكذلك كل نكرة مقصودة ، وماعدا ذلك من المضاف وشبهه والنكرة غير المقصودة يكون منصوبا .

هذا هو الأصل العام ، غير أن هناك مخالفات لهذا الأصل تحصل أحياناً ، ولا بد أن يسأل عن سببها ، وهو العلة التي نحن بصددها ، ومن هذه المخالفات نداء طلحة فإنه مفرد معرفة والأصل فيه أن يجري على أصله فيكون مبنيا على الضم ، إلا أنه قد أوثر نداؤه بفتح التاء ، فما السبب ؟

قال سيبويه : « وزعم الخليل أن قولهم : يا طلحةَ أقبل يشبه يا تيمَ تيمَ عدي ، من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا ، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء » [1] .

فالعلة عند الخليل هي أنهم علموا أن الحاء مفتوح قبل مجيء التاء ، هذا هو الأصل وهو سر الترخيم على لغة من ينتظر ، فلما كانت الحاء مفتوحة أصلاً وجاؤوا بالتاء تركوا الاسم على حاله فكانت التاء مفتوحة كذلك . فتغيرت الكلمة من أصلها إلى حكم آخر بناء على العلة .

---

(١) الكتاب ١/٣١٥ .

ولا أرى رأي السيرافي من أنّ التاء كانت موجودة ثم حذفت [illegible] وعادت مرة أخرى
بعد الحذف ، بل الذي أفهمه من كلام الخليل أن الحاء مفتوحة في أصل الكلمة أن قوله :
فلما ألحقوا الهاء ، وقوله : قبل أن يلحقوا الهاء ، لا يراد منه [illegible] م السيرافي وإنما
المراد قبل أن تذكر هذه الهاء في النطق لا على سبيل الترخيم [illegible] ولكن على سبيل
أنها متأخرة في النطق لم تأت بعد .

والذي جعل السيرافي ومن بعده الأعلم يقولان ذلك تشبيه [illegible] لهذه المسألة
بمسألة يا تيم تيم عدي ، وكيف أن سيبويه وشيخه يريان أن تيم [illegible] داخلة للتأكيد ،
فكذلك صارت هاء طلحة ، حذفت للترخيم ثم عادت للتأكيد ، و [illegible] في هاء طلحة ،
ومما دعاهم إلى ذلك قوله بعد ذلك فصار يا تيمَ تيمَ عدي اسماً و [illegible] الثاني بمنزلة
الهاء في طلحة يحذف مرة ويجاء به أخرى . ولا يعني هذا أن [illegible] حذفت وجيء
بها مرة أخرى في وقت واحد ، وإنما تذكر حينا . في الأسلوب [illegible] آخر ، فاذا
حذفت للترخيم لم تعد لتوكيد في الوقت نفسه .

ومما يؤكد ما أوردت له هذه المسألة باديء الأمر قول الخليل [illegible]
اسم مكرر في النداء : هو مثل لا أبا لك ، قد علم أنه لو لم يجيء [illegible] عن كل
أباك فتركه على حاله الأولى ، واللام ههنا بمنزلة الاسم الثاني [illegible] قال لا
عدي ، وكذلك قول الشاعر إذا اضطر : يا بؤسَ للحرب إنما يريد يا [illegible] تيم

وجاء في كلام السيرافي أن الأسماء الستة إنما تعرب بالحر [illegible]
فلما قال : لا أبا لك صارت « أبا » مضافة إلى الكاف ودخلت اللام [illegible]
الشاعر فإنه لو لم يكن مضطرا لنون بؤساً رفعا أو نصبا فلما أضافه [illegible] ضطرار
بسبب الضرورة [1] .

(١) انظر السيرافي ٣/٤٧ . النكت ١/٥٥٥.٥٥٦. وقد سبقت الإشارة إلى هذا التعلي [illegible]

٥- تعليل جزم المضارع المعطوف على جواب الشرط المنصوب

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل : ﴿ فأصدَّقَ وأكنْ من الصالِحين ﴾ [١] فقال : هذا كقول زهير :

بدا لي أنّي لسْتُ مدركَ ما مَضَى *** ولا سابِقٍ شَيئاً إذا كان جَائِيا

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاؤا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا فيه الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا ... » [٢] .

ونقرأ في النص مسألتين ، الأولى في قول الشاعر : بدالي أني لست مدرك ما مضى ... وذلك أن الشاعر جر كلمة « سابق » مع عدم وجود الجار ، والعلة لهذا الوجه توهمه دخول الباء ، لأن الباء قد تدخل عليه أو على المعطوف عليه وهو « مُدْرِك » . والمسألة الأخرى : مسألة الآية ، وفيها فعلان هما « أصدِّق » بالنصب ، ويجوز فيه الجزم إذا خلا من الفاء . والآخر « أكنْ » وقد جزم ، وإذا تأملنا سبب جزمه وعلته تبين لنا أنه يلمس فيه متابعة الفعل قبله في حال الجزم التي ربما كان عليها [٣] .

ولولا وجود العلة في هذين النصين لما جاز أن يجزم الفعل في المسألة الأخيرة ولما جاز جر الكلمة في المسألة الأولى إذ لا مقتضي لهذا العمل فيهما ، ولا مقتضي لتغيرهما عن وجههما . وقد أشرت إلى هذه المسألة فيما سبق من البحث [٤] .

(١) من قوله تعالى : (وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين) سورة المنافقون ، آية ١٠

(٢) الكتاب ١/٤٥٢ .

(٣) انظر المقتضب ٢/٣٣٩ ، المسائل العضديات ص ١١٩ .

(٤) في المبحث الأول ص ١٠١ .

ج - جواز دخول الأدوات وامتناعه

١- دخول الفاء في جواب الاسم الموصول :

قال سيبويه : « وسألته عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان ، لم جاز دخول الفاء ههنا والذي يأتينى بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان فقال : إنّما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جواباً للاول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ههنا كما دخلت في الجزاء إذا قال : إن يأتنى فله درهمان ، وإن شاء قال : الذي يأتيني له درهمان كما قال : عبد الله له درهمان ، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الاتيان »[1] .

فسيبويه يسأل هنا وكأنه يعترض على دخول الفاء في غير جواب الشرط فأجابه شيخه بالجواز ، وذكر له علة ذلك وهي مشابهة جملة الصلة لجملة الشرط من حيث المعنى .

٢- المجـــازاة بإذا :

قال سيبويه : « واذا توصل بالفعل ... وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بإن حين رأوها لما يستقبل وأنه لا بد لها من جواب ، قال قيس بن الخطيم الانصاري :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها *** خطانا إلى أعدائنا فنضارب ...[2] .

فعلة جواز المجازاة بإذا – مع الاضطرار – مشابهتها لإن في كونها للاستقبال وحتمية الجواب .

---

(١) الكتاب ١/٤٥٣ .

(٢) الكتاب ١/٤٣٣-٤٣٤ .

٣- دخول نون الوقاية على الحروف :

قال سيبويه : « وسألناه عن قولهم : عَنِّي ، وقَدْني ، وقطني ، ومني ، ولدني ، فقلت ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ههنا كعلامة إضمار المنصوب ؟ فقال : إنه ليس في الدنيا حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركا مكسورا ، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في « قط » ولا النون التي في « من » فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الاضافة متحرك إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات لأنها لا تذكر أبدا إلا وقبلها حرف متحرك مكسور وكانت النون أولى لأن من كلامهم ان تكون النون والياء علامة المتكلم فجاؤوا بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الاضمار وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الاضمار وإنما حملهم على ألا يحركوا الطاء والنونات كراهيةُ أن تشبه الأسماء نحو "يد" و "هن" » (١) .

فسيبويه يناقش أستاذه في هذه المسألة ويسأله أسئلة كثيرة حولها ويبدأ الكلام حولها بالكلام حول علامة إضمار المنصوب المتكلم وعلامة إضمار المجرور المتكلم فهي في المنصوب « ني » وفي المجرور « الياء » فاذا أضمرت نفسك وأنت منصوب قلت ضربني وانني ولعلني وإذا اضمرت وأنت مجرور قلت غلامي وعندي ومعي ، هذا هو الأصل ، غير ان هذا النص فيه مخالفة لهذا الأصل فإن المضمر عن نفسه قال « عني » في الجر ، وكذا « مني » و « لدني » و « قطني » .

فكيف استوى هذا مع المنصوب ، وكيف جاز دخول نون الوقاية . يعلل الخليل لهذا بقوله :

١- ليس في الدنيا حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركا مكسورا .

٢ -لم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في « قط » و لا النون التي في « من » حتى لا تشبه الأسماء نحو « يد » و « هن » ، فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف متحرك لأجل ياء الإضافة فجاؤوا بالنون .

(١) الكتاب ١/٢٨٦ ، ٢٨٧ .

٣-واختيرت النون دون سواها لأنه قد جرى في كلامهم أن تكون ... علامة المتكلم ، فإذا دَخلَت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الاضمار وإذا دخل غيرها خرجت من علامات الإضمار .

وهكذا تجيز العلة وتسوغ دخول نون الوقاية هنا كما جاز دخولها في المنصوبات

٤- حذف نون الوقاية من حروف النصب :

قال سيبويه : « فإن قلت : ما بال العرب قد قالت إني وكأني ولعلي ولكني ، فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف ، فلما اجتمع كثرة استعمالهم إياها وتضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء » [1] .

وكلامه هنا مبني على المسألة السابقة فإنه قد تقرر أن إضمار المنصوب المتكلم « ني » أي بدخول نون الوقاية فما بالهم يقولون إني وكأني ولعلي ولكني ، وهذه أدوات نصب ، ويعلل سيبويه لهذا الحذف بعلتين إحداهما كثرة هذه الأدوات في كلامهم والعرب إلى تخفيف ما كثر استعماله أميل ، والأخرى أنهم يكرهون ويستثقلون التضعيف في كلامهم . فلذا أجروها مجردة من نون الوقاية .

٥- لم حذفت نون الوقاية من « لعل » خاصة :

قال سيبويه : « فان قلت لعلي ليس فيها نون ، فإنه زعم أن اللام قريبة من النون وهي أقرب الحروف من النون ، ألا ترى أن النون قد تدغم في اللام حتى تبدل مكانها لام وذلك لقربها منها ، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه » [2] .

---

(١) الكتاب ٣٨٦/١ .

(٢) المرجع السابق ٣٨٦/١ .

وهنا تعليل آخر مما يتعلق بمسألة دخول نون الوقاية وعدم دخولها ، ذلك أن الخليل رحمه الله علل لحذف نون الوقاية من إني وكأني بكثرة ذلك في كلامهم وأنهم يستثقلون التضعيف إذا قلت إنني وكأنني لتوالي هذه النونات ، ولعل حذفت منها نون الوقاية عند ما قلنا لعلي ، بينما لا تطرد فيها هاتان العلتان فلم حذفت نونها إذاً ، الجواب عند الخليل حين قال إن اللام في لعل قريبة من النون بدليل أنها قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام [1] ، فاذا أدخلت نون الوقاية على اللام المشبهة للنون فكأنه قد حصل التضعيف فحذف كما حذف ما فيه التضعيف حقيقة .

٦- آل لا تدخل على المنادى :

قال سيبويه : « وزعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوعٍ معرفة ، وذلك أنك إذا قلت يارجل ويا فاسق فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل ، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك ، وصار معرفة بغير ألف ولام ، لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه ، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام واستغنى به عنهما .. » [2] .

فاستغناء المنادى عندما تعرف بالقصد والاقبال عن دخول أل أوجب الا تدخل ، لأن الفائدة من دخولها قد تحصلت بغيرها .

---

(١) تقدمت الاشارة إلى كون هذه لغة .انظر البحث ص ٤٨ .

(٢) الكتاب ١/ ٢١٠ .

توهين أو تقوية بعض الأساليب

١- ربط جواب الشرط بإذا :

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل : ﴿ وإن تصبْهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾ [1] . فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء مُعَلَّقة بالكلام الأول ، وهذا ههنا في موضع قنطوا كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل ، قال : ونظير ذلك قوله : ﴿ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾ [2] بمنزلة أم صمتم ، ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأة كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة ، وزعم الخليل أن إدخال الفاء على إذا قبيح ، ولو كان إدخال الفاء على إذا حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا ، فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها فصارت إذا ههنا جواباً كما صارت الفاء جواباً » [3]

فالخليل هنا يقوي أسلوب ربط الشرط بإذا دون أن تتصل به الفاء ، لأن إدخال الفاء على (إذا) قبيح ضعيف لا يصلح ، ولو أنه كان حسنا لكان ضده وهو عدم دخول الفاء قبيحا .

٢- حذف جواب الشرط :

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿ حتى إذا جاؤوها وفتّحت أبوابها ﴾ [4] أين جوابها ؟ وعن قوله جل وعلا : ﴿ ولو يرى الذين ظلموا إذيرون العذاب ﴾ [5] ﴿ ولو ترى إذ وقفوا على النار ﴾ [6] فقال:إن العرب قد تترك في مثل

---

(١) سورة الروم . الآية ٣٦ .

(٢) سورة الأعراف . الآية ١٩٣ .

(٣) الكتاب ٤٣٥/١ .

(٤) سورة : الزمر . الآية ٧٣ ، الذي ورد في النص قراءة الأربعة سوى الكوفيين ، أنظر . حجة القـــراءات ص ٦٢٥ والنشر ٣٦٤/٢ .

(٥) سورة البقرة . الآية ١٦٥ .

(٦) سورة الأنعام . الآية ٢٧ .

هذا الخبر الجواب في كلامهم ، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام ، وزعم أنه قد وجد في أشعار العرب رُبَّ لا جواب لها ، من ذلك قول الشمّاخ :

ودويةٍ قفرٍ تُمشّي نعامُها *** كمَشي النصارى في حِقافِ الأرَنْدجِ

فهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجيء فيها جواب لرب لعلم المخاطب أنه يريد قطعتُها أو ما هو في هذا المعنى » (١)

وهكذا فإن الخليل رحمه الله يقوي مثل هذه الأساليب ويجيزها ؛ لأن العرب استعملتها هكذا ، ولأن المعنى يتضح للمخاطب ولا يلتبس عليه ، ولا يقف الأمر عند هذا بل يتعداه إلى نظائر من أبواب أخرى كباب رب الذي ورد استعماله محذوف الجواب .

٣- إضافة الظرف إلى الجملة الاسمية :

قال سيبويه : « وسألته عن قوله في الأزمنة : كان ذاك زمن زيدٌ أميرٌ ؟ فقال لما كانت في معنى إذ أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض كما يدخلون إذ على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيرونه ، فشبهوا هذا بذلك ، ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة إذ ، فإن قلت : يكون هذا يوم زيدٌ أميرٌ كان خطئا ، حدثنا بذلك يونس عن العرب ، لأنك لا تقول يكون هذا إذا زيد أميرٌ » (٢) .

فالذي سوغ دخول الظرف على الجملة الاسمية هو كونه بمنزلة إذ ، وإذ من خطوصياتها أن تدخل على الجملة الاسمية ، فلما كان معناه كمعنى إذ جاز فيه ما جاز فيها .

---

(١) الكتاب ١/٤٥٣ ، ٤٥٤ .

(٢) الكتاب ١/٤٦١ .

٤- دخول إلا في جواب القسم :

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قولهم : أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت لم جاز هذا في هذا الموضع وإنما أقسمت كقولك والله ؟ فقال : وجه الكلام لتفعلن ههنا ، ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله إذ كان فيه معنى الطلب . »[1] .

فالأصل في القسم أن يتلقى باللام فإذا قلت والله كان عليك أن تقول لتفعلن ، فأما من قال إلا فعلت ولما فعلت فإنما جاز هذا الأسلوب لأن القسم حينئذ مشبه بالطلب فقوله أقسمت عليك مُشْبه نشدتك الله .

٥- إلغاء كان :

قال سيبويه : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا على إلغاء « كان » وشبهه بقول الشاعر :

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قوم *** وجِيْران لنا كانُوا كِرامِ .

وقال : إن من أفضلهم كان رجلاً قبيح ، لأنك لو قلت إن من خيارهم رجلا ثم سكت كان قبيحا حتى تعرفه بشيء أو تقول من أمره كذا وكذا .. »[2] .

فالعلة هنا المعنى لأنه يفهم في النص الأول إذ كان اسم إن معرفة ، ولا يفهم المراد في النص الآخر حين كان اسمها نكرة فجاز استعمال النص الأول وقبح الآخر لهذا السبب .

---

(١) الكتاب ١/٤٥٥ .

(٢) الكتاب ١/٢٩٠ .

الفصل الثاني

العلة عند سيبويه في كتابه
مباحث هذا الفصل

أنواعها ، خصائصها ، غايتها وأثرها في تأصيل مقاييس النحو

تقويمها ، ويدخل في تقويمها الحديث عن تأثره أو عدم تأثره

بين يدي الفصل

تبين في الفصل الأول تعليل أشياخ سيبويه في تلك المرحلة المبكرة من مراحل التعليل ، وها نحن أولاً قادمون على مرحلة أخرى من مراحل التعليل مع سيبويه في كتابه الذي يعد أول مصدر نحوي وصل إلينا متكاملاً ، ولا شك أنه يحمل سمات مرحلته النحوية ويحمل سمات مرحلته التعليلية ، وهذا ما سنلمسه ونبرزه واضحا أمام القارىء لهذا الفصل إن شاء الله ، حيث سنتناول بالنظر والتحليل هذه النقاط :

أنواع العلة ، خصائصها ، غايتها وأثرها في تأصيل مقاييس النحو ، تقويمها . ولا شك أن هذه النقاط هي نقاط الفصل الأول ، وذلك لأننا نريد أن نسبر غور العلة ونعرف المراحل التي مرت بها معرفة تطبيقية من خلال نصوص الكتاب ، وهذا أكثر ما يكون ظهورا إذا وُحِّدت عنوانات البحث ، فيظهر القياس جلياً .

المبحث الأول

أنواع العلل عند سيبويه

المبحث الأول

« أنواع العلة »

وهي أنواع تتحد في التسمية مع تلك الأنواع في الفصل الأول ، غير أنها تبرز بشكل أكبر ، من حيث الكثرة والوضوح عند سيبويه ، ثم إن هناك أنواعا أخرى لم يتطرق لها مشايخه من قبل ، فتعد من باب الجديد له ، أو من باب التوسع على أقل التقدير .

وسأبدأ هنا بالأنواع التي تابع فيها أشياخه مرتبة ترتيبها في الفصل الأول ، ثم أثني بما استجد عند سيبويه مخصصا إياه بعنوان يبرزه ، وبالله العون .

القسم الأول : أنواع العلل التي تابع فيها أشياخه

أولاً : التعليل بالسماع (الاستعمال) :

وقد شرحت في الفصل الأول المراد بهذا النوع من التعليل ، ولئن كان التعليل به هناك قليلا فإنه هنا يبرز بشكل أظهر .

١- علة امتناع مجيء « أحَدٌ » في الإيجاب :

قال سيبويه : « ولا يجوز في (أحد) أن تضعه في موضع واجب ، لو قلت : كان أحد من آل فلان لم يجز ، لأنه إنما وقع في كلامهم نفيا عاماً ، يقول الرجل : أتاني رجل يريد واحداً في العدد لا اثنين فتقول : ما أتاك رجل أي أتاك أكثر من ذلك ، ثم يقول : أتاني رجل لا امرأة فتقول : ما أتاك رجل ، أي امرأة أتتك ، ويقول : أتاني اليوم رجل أي في قوته ونفاذه فتقول ما أتاك رجل أي أتاك الضعفاء ، فاذا قال : ما أتاك أحد صار نفياً عاماً لهذا كله » [١] .

فالتعليل لهذه المسألة عنده إنما هو استعمالهم إياه نفياً عاماً ، وقد زاد سيبويه في أن المعنى له دخل في هذه المسألة فقال : « ولو قلت : ما كان مثلك أحداً أو ما كان زيد أحداً كنت ناقضا لأنه قد علم أنه لا يكون زيد ولا مثله إلا من الناس .. » [٢] .

٢- علة إعادة الجار مع المعطوف على ضمير مجرور :

قال سيبويه : « وتقول : مررت بزيد وبك ، وما مررت بأحد إلا بك ، أعدت مع المضمر الباء ؛ من قبل أنهم لا يتكلمون بالكاف وأخواتها منفردة ، فلذلك أعادوا الجار مع المضمر ، ولم توقع (إيا) ولا (أنت) وأخواتها ههنا من قبل أن المنصوب والمرفوع لا يقعان في موضع المجرور » [٣] .

---

(١) الكتاب ٢٧/١ .
(٢) المرجع السابق ٢٧/١ . وانظر : السيرافي ١٦٤/١، ١٦٥ . النكت ١٩١/١ .
(٣) الكتاب ٣٨٣/١ .

وقال في موضع آخر من الكتاب « ومما يقبح أن يشركه المظهرُ علامةُ المضمر المجرور وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ ، وهذا أبوك وعمرٍو ، وكرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلاً فيما قبله ؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يُتكلم بها إلا معتمدةً على ما قبلها وأنها بدل من اللفظ بالتنوين فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم ... » [١] .

فقوله في النص الأول : « من قبل أنهم لا يتكلمون بالكاف وأخواتها منفردة » وقوله في النص الآخر : « أنها لا يُتكلمُ بها إلا معتمدة على ما قبلها » تصريح بالاستعمال اللغوي وأنه حجة في منعه لهذا الحكم .وله علة أخرى ذكرت في النص الآخر وهي قوله: «وأنها بدل من اللفظ بالتنوين » فصارت عندهم بمنزلة التنوين وهذه العلة كما فهمت من نص سيبويه ومن بعض المصادر [٢] اللاحقة له المتأخرة عنه هي علة المشابهة [٣] ، وذلك أن الضمير المخفوض يشبه – في شدة لزومه للخافض – التنوين في شدة لزومه للاسم فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على الضمير المخفوض .

٣- تعليل ترجيح إعمال « ما » :

قال سيبويه : « وقال بعضهم :

وقالُوا: تَعَرَّفهــا المنــازِلَ من منــى *** وما كلُّ مَنْ وافى مِنى أنا عارِفُ

وقال بعضهم : وما كلُّ من وافى منى أنا عارف ، لزم اللغة الحجازية فرفع ، كأنه قال : ليس عبدُ الله أنا عارفُ ، فأضمر الهاء في (عارف) ، وكان الوجه (عارفه) حيث لم يُعمَل (عارفٌ) في (كل) .

وكان هذا أحسن من التقديم والتأخير ؛ لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيرا ، وذلك ليس في شيء من كلامهم ، ولا يكاد يكون في شعر » [٤] .

---

(١) الكتاب ١/٣٩١ ، وانظر ١٢٦، ٣٩٢ من هذا الجزء أيضا .

(٢) انظر : شرح ابن يعيش للمفصل ٣/٧٧ . شرح الكافية للرضى ١/٣١٩ . وشرح التصريح على التوضيح ٢/١٥١ .

(٣) ستأتي في مسألة التعليل بالمشابهة .

(٤) الكتاب ١/٣٦-٣٧ .

فإعمال (ما) في (كل) بجعلها حجازية ، وتكون (كلٌّ) اسمها ، وجملة (أنا عارف) خبرها - مع حذف العائد أفضل من إهمالها وجعلها تميمية ، لأن جعلها تميمية يقتضي أن تكون (كلُّ) منصوبة ، وناصبها (عارف) اسم الفاعل وقد تقدمت عليه ووليت (ما) وهذا الاستعمال نادر في شعرهم ، فكيف بالنثر ، وذلك الاستعمال أعني إعمالها ، وحذف الضمير العائد كثير في كلامهم شعرا ونثرا ، فلذا رجح الإعمال على الإهمال بعلة استعمال العرب كما أشرت .

قال السيرافي : « ... يعني أن رفع (كل) بـ(ما) على لغة أهل الحجاز وإضمار الهاء في خبرها أحسن من أن ينصب (كلا) بـ(عارف) ... فتولي (ما) منصوباً بغيرها لأن حذف الهاء من الخبر كثير ، وليس إيلاء (ما) منصوباً بغيره في شيء من الكلام » [1] .

وقال أبو علي الفارسي : « ... يريد أن إضمار الهاء في (عارف) ورفع (كل) على أنه اسم مبتدأ أحسن من نصب (كل) وتقدير التقديم والتأخير » [2] .
قلت ومن حذف الضمير العائد على الخبر قوله تعالى : ﴿ وكلٌّ وعَدَ اللهُ الحسنى ﴾ [3] في قرأة [4] ، وشاهد الكتاب :

فأقبلتُ زحفاً على الركْبتين *** فثوبٌ عليّ وثوبٌ أجر

وبيت الكتاب الآخر :

قد أصبحت أمُّ الخيار تَدعي *** عليّ ذنباً كلهُ لم أصنع

---

(١) شرح الكتاب ١/١٨١.

(٢) التعليقة ١/١٠٧-١٠٨ ، وانظر : معاني القرآن ١/١٣٩-١٤٠، ٢٤٢ . الخزانة ٦/٢٧١-٢٧٢ . المهدي ، حمدي علي : الكنوز الذهبية في شرح وإعراب شواهد سيبويه الشعرية (العراق - مطبعة الآداب) جـ ١ ص ٢٤٤-٢٤٥ .

(٣) سورة النساء . الآية : ٩٥ .

(٤) نسبها ابن الشجري في الأمالي ١/٣٢٦ إلى ابن عامر وكذا ابن هشام فيما نقله عنه البغدادي في الخزانة ٦/٢٧٣ ، ولم تورد كتب القراءات ولا التفسير هذه القراءة ولم تشر إلى نسبتها إلى ابن عامر ، رغم ان ابن عامر من السبعة ، وقراءته مشهورة معروفة . وفي البحر ٣/٣٣٣ وإملاء ما من به الرحمن ١/١٩١-١٩٢ دون نسبة إلى قارىء معين .

وقول الآخر . وهو من شواهد الكتاب أيضاً

ثلاث كلهُن قتلتُ عَمْـدا *** فأخزى اللّـهُ رابعةً تعودُ [١]

٤- علة كون الترخيم في النداء فقط :

قال سيبويه « واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء - إلا أن يضطر شاعر - وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء ... » [٢] .

قال السيرافي : « والترخيم حذف أو اخر الأسماء المفردة تخفيفا كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفا ... والترخيم المطرد يلزم المنادى دون غيره تخفيفا من اسمه إذا طال لكثرة النداء في كلامهم ، ولأنك محتاج إليه أبدا في كل موضع تخاطب به إنساناً لتعطفه على الاستماع منك أمرك ونهيك وإخبارك وغير ذلك » [٣] .

وقال الأعلم : « الترخيم المطرد يلزم المنادى دون غيره تخفيفا من اسمه إذا طال لكثرة النداء في كلامهم » [٤] .

ويلحظ هنا بعض العلل الأخرى غير التي أوردت لها النص ، فأما التخفيف فكثيرا ما يقرن بالحذف ، ولكن هناك علة أخرى هي المشابهة فإن الحذف هنا يشبه حذف التنوين في النداء نفسه ، وكذلك يشبه حذف الياء من قومي في النداء أيضا ، وكان الحذف يكثر في باب النداء ما لا يكثر في غيره ، فالعلل إذا تتظافر في هذا النص ، وهذه خصيصة تكثر في تعليلات سيبويه كثرتها في تعليلات أشياخه .

٥- علة كثرة الحذف في «حارث» و «مالك » و «عامر» :

قال سيبويه : « وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر، وذلك لأنهم استعملوها كثيرا في الشعر ، وأكثروا التسمية بها للرجال ، قال مهلهل بن ربيعة :

---

(١) انظر : الأمالي الشجرية ١/٣٢٦ والكتاب ١/٤٤ .
(٢) الكتاب ١/٣٢٩ - ٣٣٠ .
(٣) شرح السيرافي ٣/٦٤-٦٥ .
(٤) النكت ١/٥٧٥ ، وانظر شرح الرماني على سيبويه ٢/٢٠٨ .

يا حارِ لا تَجْهلْ على أشْياخِنا *** إنا ذوو السَّوْراتِ والأحلامِ

وقال امرؤ القيس :

أحارِ تَرى بَرْقاً أرِيكَ وَمِيضَه *** كَلَمعِ اليَدين في حَبي مُكلَّلِ

وقال النابغة الذبياني :

فصالحونا جميعاً ان بَدَا لكمُ *** ولا تقولوا لنا أمثالَها عامِ

وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه » [1]

قال الأعلم عقب ذكر بيت مهلهل : « الشاهد فيه ترخيم حارث ، وعلته في الترخيم غلبته لكثرة استعماله بالتسمية » [2] .

فكثرة هذه الأسماء في الشعر ، وكثرة تسمية الرجال بها جعلت الحاجة ماسة إلى تخفيفها لتسهل على اللسان ، فجرى ترخيمها بكثرة ، ولما كان الكلام بحاجة إلى شيء من الدليل رأينا سيبويه يذكر شواهد لذلك ويعقب بقوله وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه ، تاكيدا على كثرته في الاستعمال .

٦- علة حذف التنوين في المنادى المفرد :

قال سيبويه : « فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين ، وذلك لأنه كثر في كلامهم فحذفوه ، وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو : حوبُ وما أشبهه ..» [3] .

فالمنادى المفرد مشبه في البناء عند الخليل بقبلُ وبعدُ ، ومشبه عند سيبويه بالأصوات نحو حوب ، وَتركُ التنوين في المفرد تشبيها له بترك التنوين في قبل وبعد غير مضافه ، وهذا على قول الخليل ، وأما سيبويه فإنه يرى أن العلة هي كثرة الاستعمال ، فالنداء يكثر في الكلام والتنوين ثقيل فتُرِك طلباً للخفة بسبب الكثرة الموجبة لذلك .وكذلك فإن أسماء الأصوات نحو حوبُ لا تنوين فيها فهو مشبه لها أيضا .

---

(١) الكتاب ١/٣٣٥ .

(٢) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب ، بهامش الكتاب ١/٣٣٥ .

(٣) الكتاب ١/٣٠٤ .

ومما يجدر التنبيه إليه ، تعبير الخليل وتلميذه سيبويه بالرفع في المنادى ، والمقصود به البناء على الضم ، وذلك لأنهم يتسامحون في التعبير كثيرا ، فيعبرون بحركات الإعراب للبناء العكس .

٧- علة حذف الفعل في بعض الأساليب :

قال سيبويه : « هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم ، حتى صار بمنزلة المثل ، وذلك قولك : هذا ولا زعماتِك ، أي ولا أتوهم زعماتِك ، ومن ذلك قول الشاعر :

دِيارَ ميةَ إذمِيٌّ مساعفةٌ *** ولا يرى مثلَها عجمٌ ولا عربُ

كأنه قال : اذكر ديارَ مية ، ولكنه لا يذكر (اذكر) لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه ... [1]

٨- علة حذف العامل في النداء :

قال سيبويه : « ... ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إضهاره قولك يا عبد الله ، والنداءُ كله ... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل ، وكأنه قال : يا أريدُ عبدَ الله ، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلاً منها ، لأنك إذا قلت يا فلانُ علم أنك تريده ، ومما يدل على أنه ينصب على الفعل وأن (يا) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل قول العرب : يا إياكَ ، إنما قلت : يا إياك أعني ، ولكنهم حذفوا الفعل وصار (يا) و(أيا) و (أي) بدلاً من اللفظ بالفعل » [2] .

ففي هذا النص تعليل لحذف العامل بكثرة الاستعمال ، غير أن سيبويه في هذه المرة يدعم تعليله بدليلين من كلام العرب ، أولها ما ذكر هنا وهو قولهم : (يا إياك) والثاني فيما رواه عن يونس من قول العرب (من أنت ؟ زيدا) اي من أنت تذكر زيدا [3] .

---

(١) الكتاب ١/١٤١ .

(٢) الكتاب ١/١٤٧ .

(٣) انظر الكتاب ١/١٤٧ .

٩- علة حذف الياء من المضاف إلى المنادى :

فالأصل في حذف الياء وذكرها هو إتصالها بالمنادى ، أما إذا اتصلت بما أضيف إليه المنادى فالأصل أن تبقى ولا تحذف كما تبقى في الأبواب الأخرى غير باب النداء ، وعلى ذلك قول سيبويه « هذا باب ما تضيف إليه ويكون مضافا إليك وتثبت فيه الياء لأنه غير منادى وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء ، وذلك قولك : يا ابن أخي ويا ابن أبي ، يصير بمنزلته في الخبر » [1] هذا هو الأصل ، وقد وردت لغات بحذف الياء في هذه المسألة ، سواء بقي ما قبلها مكسورا أم صار مفتوح الأخر ، والعلة في ذلك جميعا كثرة الاستعمال .

قال سيبويه : « وقالوا يا ابن أمٌ ، ويا ابن عمٌ ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلامَ غلامي .

وقد قالوا أيضا : يا ابن أمَّ ويا ابنَ عمَّ ، كأنهم جعلوا الأول والأخر اسماً ثم أضافوا إلى الياء كقولك : يا أحدَ عشرَ أقبلوا ، وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم » [2] .

ونلتمس شيئا من الإيضاح لهذا عند أبي سعيد السيرافي في شرحه للكتاب ، حيث يقول : « إذا قلت : يا ابن أخي ، فالنداء لم يقع على أخي ، وكذلك يا غلام غلامي لم يقع على غلامي ، فصار بمنزلة ماليس منادى كقولك في الخبر : جاء أخي ورأيت غلامي ، وإنما كان يختار حذف الياء لوقوعه موقعا يذهب فيه التنوين ، وهو أن تتصل الياء بالاسم المنادى فإذا صارت الياء في غير الاسم المنادى بطل السبب الموجب لحذفها ، فرجعت إلى أصلها » [3] . ثم قال « وأما يا ابنَ أمَّ و يا ابنَ عمَّ ففيهما أربعة أوجه ، يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ بفتح أمَّ وعمَّ إتباعاً لنون ابن ... وموضع (أمَّ) و (عمَّ) خفض بالإضافة ، ويجوز فيهما الكسر ، يا ابنَ أمِّ ويا ابنَ عمِّ ؛ لأنهما لما جعلا كاسم واحد حذفت الياءَ وبقيت الكسرة كما يفعل في الاسم الواحد نحو يا غلامِ ويا قومِ .. » [4] .

---

(١) الكتاب ١/٣١٨ .
(٢) نفسه ١/٣١٨ .
(٣) السيرافي ٣/٥٠ .
(٤) الموضع السابق . وانظر النكت ١/٥٥٩ والتعليقة ١/٣٥٤ .

ونجد نكتة لطيفة عند أبي نصر القرطبي حيث يقول : « يعني أنك إذا قلت في هذا الباب على ما شرط - يا ابن أخي ، فالمضاف إليك هو الابن ، غير أنه لا يسوغ لك ولا تصل إلى إضافته إليك حتى تجعل الآخر كأنه لك ، فقولك : يا ابن أخي ونحوه يكون على وجهين ، أحدهما : أن تنوي إضافة الابن إليك ، وهو الذي نحا إليه في هذا الباب . والثاني أن تنوي إضافة الأخ إليك ، فاذا نويت ذلك خرج من هذا الباب .

فأما الأول فعلى ماذكرت لك ، ونظيره قولهم : هذه ثلاثة أثوابك ، فالمضاف إلى المخاطب الثلاثة ، وكذلك هذا حبُّ رماني ، المضاف إلى ضمير المتكلم الحبّ ، لأن الحب له وليس له الرمان » [١] .

قلت وهذا الاستنتاج ليس من بنات فكر القرطبي ، بل هو مستفاد من كلام الخليل بن أحمد يشرح به قولهم : هذا جُحر ضبٍ خربٍ ، وقد سبق بعض هذا [٢] .

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٦٢-١٦٣ .

(٢) تنظر التعليل بالقرب في الفصل الأول . ص ١٠٦

ثانياً : التعليل بالقياس

والقياس عند سيبويه أكثر بروزا وأشد وضوحاً وهو يترسم فيه طريق أشياخه كما يتقيد بلغة العرب فلا ينبغي عنده أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس وإنما تسلم الأمر إلى لغة العرب فما قالوه تقوله ولم يكن بد من متابعتهم [1].

ثم إنه ينظر في كثير من الأحيان إلى المقيس عليه وما فيه من أحكام ثم يطبقها على المقيس ، وأحيانا يكون القياس عنده حتى في باب اللغات فلا يجوز عنده أن تقول : عَوْلَةٌ لك إلا أن تكون قبلها وَيْلَةٌ لك ولا تقول عَوْل لك حتى تقول وَيْل لك ، وذلك مقيس على قولهم ، يسوؤك وينوؤك ولم يقولوا ينوؤك ويسوؤك بتقديم (ينوء) [2].

وأحيانا يقيس ظاهرة على ظاهرة وكلتا الظاهرتين تدلان على أمر واحد ، فمن ذلك أنه يرى أن مذهب التميمين في (ما) أقيس المذهبين بدليل أن تقدم خبر (ما) بطل عملها ثم يقيس على تقديم خبر(ما) في بطلان العمل انتقاض نفيه بإلا ، فلم تقو(ما) حين نقضت معنى (ليس) - ويريد به النفي - كما لم تقو حين قدمت الخبر [3].

ولأجل القياس يفرق بين أمرين ويظهر ذلك في الممنوع من الصرف فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم .

وهذا الذي منع الصرف قياساً على عدم تنوين الفعل يجره هو نفسه قد يجر ، وذلك قياساً على الأسماء المنصرفة فجميع ما لا ينصرف إذا دخل عليه الألف واللام أو أضيف انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ودخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف ولا يكون ذلك في الأفعال فأمنوا التنوين [4] هذه بعض النظرات في قياس سيبويه ولعل في النماذج التي سأتناولها ما يفيد .

---

(١) الكتاب ١/٣٩٨ .
(٢) الكتاب ١/١٦٧ .
(٣) الكتاب ١/٢٩ .
(٤) الكتاب ١/٧ .

١- تعليل بناء (أيّ) وإعرابها :

قال سيبويه : « هذا باب مجرى أي مضافاً على القياس ، وذلك قولك : اضرب أيهّم هو أفضل واضرب أيهُم كان أفضل واضرب أيهُم أبوه زيد ، جرى ذا على القياس ، لان (الذي) يحسن ههنا .

ولو قلت : اضرب أيهُّم عاقل [1] رفعت ، لأن (الذي عاقل) قبيحة ، فإذا أدخلت (هو) نصبت لأن (الذي هو عاقل) حسن ، ألا ترى أنك لو قلت هذا الذي هو عاقل كان حسنا » [2] .

فسيبويه يقيس (أيًا) على (الذي) فحيث حسُن (الذي) حسنت أي وحيث قبح قبحت فيحسن في (الذي) ذكر صدر صلتها وتكون مفعولا فتكون (أي) كذلك مفعولاً مع ذكر صدر الصلة اي أنها تكون منصوبة .

وإذا لم يذكر صدر صلتها كانت مبنية على الضم وهو ما عبر عنه بالرفع لان (الذي) لا يحسن فيه حذف صدر الصلة .

٢- تعليل انتصاب (أي) إذا أفردت :

قال سيبويه : « ... ومن قولهما : اضرب أيٌّ أفضل ، وأما غيرهما فيقول : اضرب أياً أفضل يقيس ذا على (الذي) وما أشبهه من الكلام ويسلم ذلك الضمةَ في المضافة ، لقول العرب ذلك ، وأجروا أياً على القياس ، ولو قالت العرب : اضرب أيٌّ أفضل لقلته ، ولم يكن بدٌّ من متابعتهم ، فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس ، كما أنك لا تقيس على (أمسِ) أمسَك ولا على (أتقول) أيقول ولا سائر أمثلة القول ، ولا على (الآنَ) آنك ، وأشباه ذا كثير ، ولو جعلوا (أياً) في الانفراد بمنزلته مضافاً لكانوا خلقاء إذا كان بمنزلة (الذي) معرفة ألا ينون ، ولأن كل اسم ليس يتمكن لا يدخله التنوين في المعرفة ويدخله في النكرة » [3] .

---

(١) أجمعت النسخ التي ببن يدي على أنها (عاقل) في الموضعين ، وظنى أنها (غافل).
(٢) الكتاب ١/٣٩٩ وبتحقيق عبد السلام هارون ٢/٤٠٣-٤٠٤ .
(٣) الكتاب ١/٣٩٨ .

قال السيرافي : « وإذا أفردت أي فالخليل ويونس فيها على مذهبهما من الرفع فيقولان : اضرب أيُّ أفضل ، وهو القياس على مذهبهما لأنه ليس بمبني عندهما وإنما هو مرفوع بالابتداء على التقدير الذي ذكر عنهما وسيبويه يردُّه إلى الأصل فيقول : اضربْ أيًا أفضلُ ومن حُجّته أنهم لو بنوه في الإ فراد لكانَ حَقُّه أن لا يُنَوّن لأنه معرفةٌ بمعنى الذي ، لأنّ المُعربَ الذي يُبنى في حال إذا كان مفرداً معرفة لم يُنَوّن كقولك : يا زيدُ ومن قبلُ ومن بعد وإذا نُكِّر نُوِّن كقولك : يارجلاً صالحاً ومن قبلٍ ومن بعد . ولو كانت العربُ بنتهُ في الإفراد لَزِمتنا متابعتهم فلا يلزمُ القياس على الشاذّ في كل شيءٍ » [١] .

٣- تعليل إضافة (ويلك) و (ويحك) :

قال سيبويه : « باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها وإنما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام إذا قلت : سقياً لك ، لتبين من تعني، وذلك ويلك وويحك .. » [٢] .

ومذهب سيبويه والبصريين أن الأصل في هذه المصادر ويل وويح ، ثم اتصل بهن الكاف ، وهذه الإضافة تبين المخاطب المدعو عليه كما أن (لك) بعد (سقيا) تقوم بذلك الغرض ، فالقياس في أن كلا منهما يؤدي المعنى ويبين المقصود .

وقد اعترض على سيبويه عدة اعتراضات [٣] كلها قائمة على أساس فهم خاطيء لمراده من كلامه ، فمن الاعتراضات أنه سوى بين الإضافة واللام في العمل ، وسيبويه لا يقصد العمل وإنما يقصد بيان المعنى ، ومن الاعتراضات أنه فرق بين الإضافة في (ويحك) واللام في (سقيا لك) والصحيح في زعم المعترض - أنهما سواء فتقول غلام زيدٍ وغلام لزيد ، واجيب عن سيبويه بأن الاستعمال يفرق بينهما فإذا قلت سقاك الله

---

(١) السيرافي ٣/١٧٢ بتصرف والنكت ١/٦٧٩ .
(٢) الكتاب ١/١٦٠ .
(٣) السيرافي ٢/٨٦-٨٧ .

سقياً لم تقل لك وإذا قلت : سقياً لك كان معناه الدعاء ولم يرد به القائل معنى سقياك ، ولذلك فقد نبه سيبويه إلى أن العرب إذا أرادت الدعاء قالت سقيا لك ولا تقول سقيك ، وفرق بين امتناعهم عن سقيك وإجازتهم ويلك قياساً على إجازتهم عددتك ووزنتك وكلتك وامتناعهم عن وهبتك وإنما يقولون وهبت لك [1] .

٤- تعليل جزم الأفعال المعتلة بحذف حرف العلة :

قال سيبويه : « واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الأثنين والجميع ، وذلك قولك : لم يرم ولم يغز ولم يخش ، وهو في الرفع ساكن الآخر ، تقول : هو يرمي ويغزو ويخشى » [2] .

فالأفعال المضارعة المعتلة الآخر لا تظهر عليها علامة الرفع وإنما هي مقدرة وآخر هذه الأفعال ساكن في الظاهر ، فإذا كانت السكون علامة للجزم أيضا التبس المرفوع بالمجزوم ، فلهذا اللبس فرق بين الحالتين الاعرابيتين ، فجعل الجزم بحذف حرف العلة ، وهذا التعليل راجع إلى التعليل بأمن اللبس أو التعليل بالفرق غير أنه يستند إلى تعليل آخر ويظهر فيه ما يُسمى بتعليل التعليل ، وكأن سائلاً قال فلم كان هذا الفرق بالحذف ولم يفرق بغيره ؟ فجاء هذا النوع من التعليل وهو تعليل القياس ، فإن الحذف مطرد في أبواب أخرى غير مستنكر ، فإن نون المثنى والجمع في باب الأمثلة الخمسة محذوفة في الجزم ، والمضارع إذا جزم حذفت حركته ، فكان حذف الحركة إضافة إلى حذف النون في الأمثلة الخمسة أصلاً يقاس عليه حذف حرف العلة في هذه الأفعال ، ومن هنا فإن إعراب الأفعال المعتلة ملحق بإعراب الأسماء الخمسة والأمثلة الخمسة والمثنى والجمع ، في الإعراب بالنيابة ، أي أن الحروف نابت عن الحركات ، وذلك عند كثير من المصنفين كابن مالك ومن سار على نهجه .

---

(١) الكتاب ١/ ١٦٠ .

(٢) الكتاب ١/ ٧

وفي شرح هذه العلة يقول أبو سعيد السيرافي : « إن سأل سائل فقال : إذا قلت : لم يرم فما علامة الجزم فيه ؟ قيل له : حذف الياء ، فإن قال : كيف جاز أن يكون حذف حرف من الكلمة علامة إعراب ؟ قيل له إنما جاز ذلك لأن هذا الحرف مشبه للحركة ، وذلك أن الحركة منه مأخوذة ، وعلى قول بعضهم هو حركة مشبعة ، ومع ذلك فقد كان في حال الرفع لا تدخله حركة كما لا تدخل الحركةَ حركةٌ ، فلما أشبه الحركة والجزمُ يحذف ما يصادفه من الحركات حَذَف هذه الياءَ إذ كانت بمنزلة الحركة ، فكان حذفها جزما كما يكون حذف الحركة جزماً » [1] .

ويقول المبرد : « ومن ذلك ما كان آخره ألفاً أو ياء أو واوا من الأفعال ، فإن الجزم يذهب هذه الحروف ، لأن الجزم حذف الأواخر ، فإذا صادفت الحرف متحركا حذفت الحركة وإن صادفته ساكنا كان الحرف هو المحذوف ، وبقي ما قبله على حركته ، وذلك قولك : لم يغزُ ولم يخشَ ولم يرم .. تدع الحركة على ما كانت عليه ، لأنك حذفت الحرف للجزم ، فلم يكن لك على الحركة سبيل ، كما أنك لما حذفت الحركة من (يضربُ) ونحوه لم يكن لك على الحرف سبيل » [2] .

وقد أسهب ابن الأنباري في أسرار العربية في شرح هذه العلة وكلامه لا يخرج عن مضمون ما بيّنته فلا أطيل بذكره [3] .

٥- تعليل جزم الأمثلة الخمسة بحذف النون :

قال سيبويه : « واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلَين لحقها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثنى (يفعل) هذا البناء فتضم إليه (يفعلاً) آخر ، لكنك إنما ألحقت هذا علامة للفاعلين .. فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون .. فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد .. » [4] .

---

(١) السيرافي ١/ ٩٢ . والنكت ١/١٢٨-١٢٩ .
(٢) المقتضب ٣/١٦٦ و ١/١٣٤ .
(٣) أسرار العربية ص٢٢٢ - ٢٢٣ .
(٤) الكتاب ١/٥ .

فالفعل إذا كان مسند الواحد كان رفعه بالحركة وإذا كان مسندا لاثنين أو جمع كان رفعه بالنون ، فإذا جزم الفعل المسند لواحد حذفت حركته وكذلك المسند لاثنين أو جمع تحذف نونه ، وهكذا يقاس حذف النون في الجزم على حذف الحركة ، ولم يقتصر سيبويه على هذا الباب في هذا القياس بل قاس حذف حرف العلة في الأفعال المضارعة المعتلة على حذف الحركة أيضا [١] .

٦- تعليل نصب الأمثلة الخمسة بحذف النون :

ومما يلحق بالمسألة السابقه نصب الأمثلة الخمسة ، فإنها منصوبة بحذف النوب أيضا كما كان ذلك في الجزم ، فهل علة ذلك القياس أيضا ؟

أن سيبويه يحمل النصب على الجزم فيجعلهما معاً بحذف النون ، فإذا سئل لم حملت النصب على الجزم ؟ قال إنه مقيس على حمل النصب على الجر في الأسماء الخمسة وكيف لا ، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء [٢] .

قال سيبويه : « ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وليس للأسماء في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب » [٣] .

٧- تعليل بناء المضارع المتصل به نون النسوة على السكون :

قال سيبويه : « وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقته للعلامة نونا ، وكانت علامة الإضمار والجمع فمن قال : أكلوني البراغيث ، وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب ، كما فعلت ذلك في (فَعَل) حين قلت : فَعَلْتَ فَعَلْنَ ، فأسكن هذا ههنا وبني على هذه العلامة كما أسكن (فعل) لأنه فعل كما أنه فعل وهو متحرك كما أنه

---

(١) الكتاب ١/٧ .

(٢) وردت هذه القاعدة في ١/٣ و ١/٥ .

(٣) الكتاب ١/٥ .

متحرك ، وليس هذا بأبعد فيها - إذ كانت هي وفَعلَ شيئا واحدا - من يَفعلُ ، إذ جاز لهم فيهاالإعراب حين ضارعت الأسماء وليست بأسماء وذلك قولك : هُنَّ يَفعلن ولن يَفصلنْ ولـم يَفعلْـن » (١).

فالفعل المضارع معرب حتى إذا ألحقته نون النسوة وهي علامة الإضمار أو الجمع عند من يقول أكلوني البراغيث - فإنه يبنى على السكون ، فيكون الحرف - الذي كان الإعراب فيه ساكنا ، وذلك قياساً على الماضي فإنه يكون مبنيا على الفتح فإذا اتصل به نون النسوة أو غيرها من الضمائر بني على السكون وكان سكونه على الحرف الذي كان في الأصل مفتوحا ، ومبررات القياس عند سيبويه أن المضارع فِعْلٌ كما أن الماضي فعل وأن المضارع متحرك كما أن الماضي متحرك ، وإن اختلفت الحركة بناء وإعرابا ، ولله در سيبويه حين يلتفت إلى ما قد يختلج في النفوس من الشك في صحة هذا القياس فيقول : وليس هذا بعيدا لأن المضارع (يفعل) والماضي (فعل) شيء واحد ، فإن العرب قد أعربت الفعل المضارع لمضارعته الأسماء مجرد المضارعة وليس هو اسماً فكيف بهذين وهما شيء واحد .

قال شارح الكتاب : « اعلم أن ضمير المتكلم والمخاطب وجماعة النسوة إذا اتصل بالفعل الماضي سكن آخر الفعل ، كقولك : جَلستُ وجَلَسْنَ ، وإنما سكن آخر الفعل من قبل أن هذا الضمير متحرك لأنه نائب عن معرب وهو اسم ، فإذا انضم إلى الفعل - والفاعل لا بد له منه ولا يصح معناه إلا به ولا يجوز انفراده عنه إذا كان متصلاً - صار الفعل والضمير كالشيء الواحد ، واجتمع أربع متحركات ، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم وأشعارهم إلا بحذف ، فلم يكن سبيل إلى تسكين الحرف الأول لأنه لا يبدأ بساكن ، ولا إلى تسكين الحرف الثاني لأنه بحركاته توجد الأبنية المختلفة ... فلزم الحرف الثالث التسكين وكان أولى به لعلتين ، إحداهما أن الحرف الثالث قد يوقف عليه بالسكون ، والعلة الأخرى أنا لو لم نسكن الحرف الثالث وجب تسكين الرابع والرابع نائب عن معرب يستحق الحركة من أجل ذلك ، فكان تسكينه أولى ومع ذلك كان يلتبس المتكلم بالمؤنث الغائبة إذا قلت : جَلَسْتْ » (٢)

---

(١) الكتاب ١/٦ .

(٢) السيرافي ١/٨٣ .

ومن هنا يبدأ في شرح جزئيات العلة التي أوردها سيبويه في هذه المسألة ، وما قدمه كأنه إجمال لمراد سيبويه وإن كان إجمالاً دونه التفصيل ولا أدري أأعجب من قدرة سيبويه على التقعيد والاستنباط أم من قدرة السيرافي على الشرح والتحليل ، ولكي تكون الثمار يافعة والقطاف دانية أخذ في تجزئة كلام سيبويه وبيانه بيانا لا تكرارا .

قال أبو سعيد : « قوله : فأسكن هذا يعني أسكن لام الفعل من يفعلْن ، وقوله : وبني على هذه العلامة : يعنى وبني اللام في يفعلْن على السكون ، وقوله كما أسكن فَعَل يعني كما تسكن اللام من فَعَل في الماضي إذا قلت فَعَلْن ، وقوله : لأنه فعل وهو متحرك كما أنه متحرك .. يعني أن الفعل المضارع قد شارك الماضي في الفصلية وشاركه في أن آخر كل واحد منهما متحرك فلما لزم سكون اللام في فَعَلْن الماضي وجب سكون اللام في المستقبل في للشركة التي بينهما من الفعلية والحركة » [1]

وبهذا يتجلى مراد سيبويه من قياس المضارع على الماضى في البناء على السكون ، وربما تُلتمس علة أخرى للبناء على السكون غير القياس ، فيقال إن المضارع فعل والفعل ثقيل فإذا أريد بناؤه التمس له أخف الحركات ولا شك أن أخف الحركات السكون وما سواها فالكسر غير وارد لأنه لا يدخل في الأفعال والضم ثقيل ويختلط بضمة الإعراب ، والفتح يلبس بالماضي ، فلم يكن إلا البناء على السكون .

فهل وقف الأمر عند هذا الحد ؟ لا فإن سيبويه مازال يلتمس لها نظائر يقيسها عليها ، فما المسألة التي سيقيس عليها هذه المرة ؟

إنه ينظر إلى الفعل المضارع وقد اتصلت به نون التوكيد فيراه بني لأجلها على الفتح مع أنها قد يستغنى عنها ، قال : « ... وفُعِل بلام يفعلُ ما فعل بلام فعل ، لما ذكرت لك ، ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك هل (تفعلَنّ) وهذه علة أخرى كما يرى ذلك السيرافي – لسكون اللام في يفعلْن ، وذلك أن نون التأكيد المشددة أو المخففة إذا دخلت على الفعل المضارع سكن لها لام الفعل ثم يفتح اللام لا لتقاء الساكنِ ويبطل

(١) السيرافي ١/٨٣ .

الإعراب الذي كان فيه بدخول هذه النون فاذا كان نون التوكيد التي يستغنى عنها تؤثر في الفعل هذا التأثير كانت النون التي لا يُستغنى عنها وهي ضمير جماعة المؤنث أولى بهذا التأثير [1] . قلت ويجمع بين هاتين النونين أن الفعل المضارع معهما مبني بعد أن كان معربا .

٨- تعليل كسر التاء في جمع المؤنث جرا ونصبا :

قال سيبويه : « وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان ، الأولى منها حرف المد واللين ، والثانية نون ... واو مضموم ما قبلها في الرفع ، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ، ونونها مفتوحة ؛ فرقوا بينها وبين نون الاثنين ، كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما ، وذلك قولك : المسلمون ، ورأيت المسلمين ومررت بالمسلمين .

ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء ، والتنوين بمنزلة النون ، لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير ، فأجروها مجراها » [2] .

ولعله من الوضوح بمكان أن سيبويه يقيس جمع المؤنث السالم في أنه يعرب بعلامة واحدة في حالتي الجر والنصب على جمع المذكر في ذلك الأمر ، وعلامة جمع المذكر في النصب والجر الياء ، وعلامة جمع الإناث في الحالتين الكسر ، ولا يخفى أن الكسر بعض الياء ، وقد ترد إعتراضات يبينها سيبويه ويدفع ما قد يشكل ، فمن تلك الإعتراضات أن التاء في جمع المؤنث هي التي تقع فيها علامتا الجر والنصب ، وجوابه أن التاء يتحمل ذلك لأنهم جعلوه نظير الواو والياء ، وإن قيل فما بال النون في جمع المذكر قال يقابله التنوين .

---

(١) السيرافي ١/٨٤ .
(٢) الكتاب ١/٤-٥

ويكشف السيرافي عن مزيد من الإعتراضات ويرد عليها ، فمن تلك الإعتراضات عدم التشابه المطلق بين الواو والياء من جهة والتاء من جهة أخرى .

والسيرافي لا يقف عند دفع هذه الإعتراضات بل يبين كلام سيبويه كله دون أن يقف عند جزئية معينة ، قال : « وخالفت الألف والتاء في جمع المؤنث السالم الواو والنون والياء والنون في جمع المذكر السالم في أشياء ووافقتها في أشياء ، فأما ما خالفتها فيه فإن التاء في جمع المؤنث يجري عليها حركات الإعراب كقولك : هؤلاء مسلماتٌ ورأيت مسلماتٍ ومررت بمسلمات ، ولا تتغير الزيادة الأولى في جمع المؤنث التي هي الألف ، وتثبت التاء في الإضافة كقولك : هؤلاء مسلماتك ، فهذه وجوه يختلفان فيها . وتستويان في سلامة لفظ الواحد وزيادة الزائدتين لعلامة الجمع ، فبالمعنى الذي استويا فيه حمل أحدهما على الآخر ، وكذلك طريقة القياس ، لأن الشيء يقاس بالشيء إذا كانا مشتبهين في معنى وإن كانا مختلفين في أشياء أخر ، فحمل جمع المؤنث على جمع المذكر في أن جعل للرفع علامة يفرد بها وللنصب والجر علامة واحدة اشتركا فيها ..

فإن قال قائل فما معنى قول سيبويه : ومن ثم جعلوا تاء الجمع في النصب والجر مكسورة ؟ قيل له : معناه في ذلك أنهم جعلوا تاء الجمع في النصب والجر مكسورة لأنهم قد جعلوا هذه التاء والحرف الذي قبلها علامة لهذا الجمع كما جعلوا الواو والياء علامة لجمع المذكر ولا جتماعهما في هذا المعنى أشركوا بين النصب والجر في هذا الجمع كما أشركوا بينهما في ذلك الجمع »[1] .

وهكذا يقيس سيبويه ليحكم للمقيس بحكم المقيس عليه غير عابيء بخلاف بينهما أو افتراق في جزئياتهما .

---

(١) السيرافي ١/٧٧ .

٩- تعليل بناء الماضي على الفتح دون السكون :

أصل البناء أن يكون على السكون ، وعلى هذا الأصل فعل الأمر ، فإنه مبني على السكون بخلاف الفعل الماضي فإنه مبنى على الفتح فلم ؟ لم لم يبن على السكون فيكون قد جرى على الأصل وشاكل المبني الآخر وهو الأمر ، هذه أسئلة نتوجه بها إلى سيبويه فماذا يقول ؟

قال : « ولم يسكنوا آخر فَعَل لأن فيه بعض ما في المضارعة ، تقول : هذا رجلٌ ضربنا فتصف بها النكرة ، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت هذا رجل ضاربٌ وتقول إن فَعَل فعلت ؟ فيكون في معنى إن يَفعلْ أفعلْ ، فهي فِعْلٌ كما أن المضارع فعل وقد وقعت موقعها في إن ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف ، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ماصُيِّر من المتمكن في موضعٍ بمنزلة غير المتمكن » (١) .

إذن فالفعل الماضي فيه شبه من المضارع وفيه قرب من الأسماء كذلك ، إلا أنه لم يتمكن تمكن الأسماء فيعرب كالمضارع ولم يبن على السكون لارتفاعه عن الأمر وقربه من المضارع ، وحينئذ يكون الفعل على ثلاث مراتب ويوضح ذلك السيرافي بقوله : « إن سأل سائل فقال : لمَ وجب فتحُ أواخر الأفعال الماضية وهلا أُسكنت أو حُركت بغير الفتحِ فالجواب عنه وبالله التوفيق أنَ الأفعال كلها منْ حقها أن تكون مُسكنة الأواخر والأسماء كلها من حقها أن تكون مُعربةً ، غير أنّ الأفعال إنقسمت ثلاثة أقسام ، فقسم منها ضارع الأسماء مضارعةً تامة استحق بها أن يكون معرباً ، وهو الأفعال المضارعة والضرب الثاني من الأفعال ما ضارع الأسماء مضارعةً ناقصة .. ، وهو الفعل الماضي ، والضَّرب الثالث مالم يضارع الأسماء بوجهٍ من وجوه المضارعة .. ، وهو فعل الأمر .

فرأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب أولها الفعل المضارع المستحق للإعراب وقد أعرب ، وآخرها فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم البتة فبقي على سكونه ، وتوسط الفعل الماضي ، فنقص عن درجة الفعل المضارع لنقصان مضارعته ، وازداد على فعل الأمر لما فيه من المضارعة ، فلم يسكن كفعل الأمر لفضله عليه ، ولم يعرب كالفعل المضارع لقصوره عنه ، وبني على حركةٍ واحدةٍ إذ كان المتحرك أمكن من الساكـــــن ،

---

(١) الكتاب ٤/١ .

وجعلت تلك الحركة فتحةً دون غيرها من أربعة أوجهٍ أولها أن الفتحة أخف الحركات
وإنما القصد والمغزى في تحركه إلى أن يخرج عن مرتبة الساكن الذي هو فعل الأمر ،
فلما كانت الفتحة تخرجه من ذلك وهي أخف الحركات لم يتجاوز إلى غيرها » (١) .

وبهذا القدر من كلام السيرافي يتضح مراد سيبويه ويتبين تعليله ، وتدور بقية
الأوجه عنده على أن الماضي لا بد له من حركة إذ قد تعذر سكونه كما سلف ، ولا يمكن
ضمه لأنه يلتبس بالفعل المسند إلى واو الجماعة عند قوم من العرب يحذفون هذه الواو
ويبقون الضم دليلاً عليها ، كقول الشاعر :

فَلو أنّ الأطِبّا كانُ حَولِي *** وكَانَ مَعَ الأطِبّاءِ الأسَاةُ

ولا يمكن كسره لأن الكسر خاص بالأسماء لا يدخل في شيء من الأفعال ، ووجه آخر
أن الماضي قد يثنى فاعله بألف التثنية والفتحة تناسبه فمالوا إليها ، ووجه آخر
يتوجه على صيغة الفعل ، فإن كان الماضي على فَعُل وبني على الكسر -مثلاً- صعب
الانتقال من ثانيه المضموم إلى ثالثه المكسور ، وإن كان على فَعِل وبني على الضم -مثلاً-
صعب الانتقال من ثانيه المكسور إلى ثالثه المضموم ، هذا مجمل الأوجه التي رآها
السيرافي (٢) .

وعندي أن تعليل سيبويه كاف موجز دال على ما أرادت العرب دون إسهاب وتمحل
في البحث عن العلل وإن كان ماذهب إليه السيرافي غير بعيد في تعليل المسألة ، ولكن
مرادي هو أن هذا لا يتأتى إلا بإعمال ذهن يبعد بنا عن سهولة العربية ، وقد وصل
سيبويه إلى المراد وبيَّنه اسمى بيان . وقد تطرق السيرافي إلى المضارعة التي عناها
سيبويه ، وهي الحاصلة بين الفعل الماضي والفعل المضارع ، وهي نفسها المزية التي ميز
بها عن الأمر فقال إنها « وقوعه موقع الأسماء والأفعال المضارعة في النعت والخبر
كقولك مررت برجل قام .. وقع موقع قولك مررت برجل قائم وبرجل يقوم .. ووقوعه
موقع الفعل المضارع في أبواب الجزاء كقولك : إن قمتَ قمتُ ، وقع موقع قولك إن تقم
تقم » (٣) .

---

(١) السيرافي ١/ ٤٠ .
(٢) نفس المرجع السابق .
(٣) السيرافي ١/ ٤٠ - ٤١ .

وفي هذه المسألة اعتراضان الأول للمبرد ، والآخر لي ، فأما اعتراض المبرد فعلى مضارعة الماضي للفعل المضارع في باب الجزاء فإذا قيل : إن قمتَ قمتُ فـ (إنّ) هي التي قلبت المستقل إلى الماضي في اللفظ ، والمعنى على الاستقبال كما تدخل (لم) على الأفعال الماضية فتنفيها وتقلب ألفاظها إلى المستقبل كقولك لم يقم ولم ينطلق والمعنى ما قام وما انطلق [1] .

وقد رد السيرافي هذا القول بأن « (لم) وغيرها من الحروف التي تغير الألفاظ لا يصلح دخولها إلا مغيِّرة ، ولو كانت (إنْ) هي التي غيَّرت اللفظ وقلبت المستقبل إلى الماضي لما جاز أن يوجد إلا كذلك ، لأن هذا بمنزلة عمل تعمله وتأثير تؤثره ، فلا تدخل إلا لذلك ، كما أن (لم) إذا دخلت على الفعل الماضي لم يصح أن يبقى على مضيِّه وقلبته إلى المستقبل » [2] .

أما الإعتراض الذي أوجهه أنا إلى سيبويه والسيرافي معاً فعلى قولهما : إن الماضي وقع موقع الأسماء في صفة النكرة إذا قلت مررت برجلٍ قام ومررت برجلٍ قائم ، وذلك أن الماضي وإن وقع في الصفة موقع اسم الفاعل إلا أن زمنهما مختلف فإن اسم الفاعل يدل على الحال أو الاستقبال فقوله مررت برجل قائم دال على الحال ، ومررت برجل قام دال على الماضي ، ثم إن سيبويه لا يعمل اسم الفاعل المجرد إذا كان لحكاية الحال الماضية ولا يقع عنده إلا مضافاً إلى معموله وذلك لأنه إنما أجرى مجرى الفعل المضارع له كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه [3] ، فالشبه ليس مستحكما بين الماضي واسم الفاعل .

وقد يجاب عن سيبويه بأن اسم الفاعل والفعل المضارع شيء واحد فلا يفرق بينهما فما أشبه المضارع أشبه اسم الفاعل الذي هو مضارع له وزمنهما واحد . ثم إن سيبويه يؤكد كثيرا أنه لا يشترط في الشبه الحاصل بين شيئين أن يكون من جميع الوجوه :

---

(١) السيرافى ١/١٤ ، والمبرد في كتابه المقتضب ، ج٢ ، ص٢ يذهب مذهب سيبويه ولا يخالفه في شيء .
(٢) السيرافي١/٤١ .
(٣) الكتاب١/٨٧ .

١٠- تعليل إهمال (ما) إذا تقدم خبرها :

من المقرر عند العرب والنحاة أجمعين أن (ليس) فعل يرتفع ما بعدها ويكون اسماً لها على التشبيه بالفاعل وينتصب خبرها على التشبيه بالمفعول .

ومن العرب من يجري (ما) هذا المجرى فيرفع بها وينصب ، وأولئك هم الحجازيون وعلى لغتهم نزل القرآن فقال تعالى : ﴿ وقلن حاشى لله ما هذا بشرا ﴾ [(١)] وغير ذلك من الآيات . وتسمى هذه اللغة لغة الإعمال وتنسب إلى أهلها فيقال :اللغة الحجازية.

وقوم من العرب لم يجروا (ما) هذا المجرى ، فهي عندهم حرف نفي يدخل على المبتدأ والخبر ، ولا يغيرهما عن حالهما فيرفعان كما لو لم يدخل هذا الحرف ، وهؤلاء هم التميميون ، وتسمى لغتهم لغة بني تميم وتسمى من الناحية العملية لغة الإهمال لأن (ما) حينئذ مهملة لا تؤثر فيما بعدها إعراباً ، وهذه اللغة أقيس اللغتين عند سيبويه ولكل فهما تعليل عنده ، فالعلة للغة الحجازيين مشابهتها لـ (ليس) في المعنى وتعليل لغة بني تميم أنها تشبه (أمّا) و (هل) وهما حرفان لا يعملان . وتعليل سيبويه لكون لغة بني تميم أقيس للغتين أن (ما) ليست بفعل ، وليس (ما) كليس ، ولا يكون فيها إضمار كما في ليس ، ولذلك فإن الأصل في (ما) الإهمال ، فإن خرجت عن هذا الأصل في بعض المواطن بلغة الحجاز فإن خروجها عن الأصل مشروط بتحقق أمور متي تخلف أحدها عادت إلى ذلك الأصل ، وتلك الأمور هي ألا يتقدم خبرها على اسمها وألا ينقض نفيها ، ولكل من الأمرين تعليل ، فأما ما تعليل امتناع تقدم الخبر وانتفاء عملها إذا تقدم - وهذه هي المسألة التي بين يدينا - فإن سيبويه يقول :

« فإذا قلت : ما منطلق عبد الله أو ما مسيءٌ من أعتب رفعت ؟ ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخرا كما أنه لا يجوز أن تقول : إنّ أخوكَ عبد الله على حد قولك : إنّ عبدَ الله أخوك ، لأنها ليست بفعل وإنما جعلت بمنزلته فكما لا تتصرف إنّ كالفعل ، كذلك لم يجز فيها كل ما يكون في الفعل ، ولم تقو قوته فكذلك ما » [(٢)] .

---

(١) سورة يوسف . الآية : ٣١ .

(٢) الكتاب ٢٩/١ .

ثالثاً : الاختصاص

وقد سبقت الإشارة إلى المراد به في الفصل الأول فينبغي سرد نماذج تبينه ومن هذه النماذج :

١- تعليل تعيّن « أن » المخففة :

قال سيبويه : « ... وأما قوله عز وجل : ﴿ وآخر دعواهم أنِ الحمد لله رب العالمين ﴾ [1] وآخر قولهم أنْ لا إله إلا الله ، فعلى قوله : أنّه لا إله إلا الله ، وعلى : أنه الحمد لله ولا تكون (أنْ) التي تنصب الفعل ، لأن تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء ، ولا تكـــون (أيْ) لأن (أى) إنما تجيء بعد كلام مستغن ، ولا تكون فى موضع المبنى على المبتدأ » [2] .

فخاصية « أنْ » في هذه الآية هى التى أوجبت أن تكون مخففة من الثقيلة ، فهي مخصوصة بولاية الأسماء لها ، لذا لم تكن ناصبة للفعل ، ولو أنها جاءت بعد تمام الكلام لصح أن تكون تفسيرية بمعنى أي .

ثم إننا نلحظ معنى الاختصاص فى « أنْ » الناصبة للمضارع ، فهى مختصة بألا تليها الأسماء ، كما نلحظ ذلك فى « أن » التفسيرية أيضا فهى مختصة بالورود عقب تمام الكلام . والآية شاهد على مجيء خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة جملة اسمية .

وإذا كانت « أنْ » المخففة مخصوصة بمجيء الأسماء بعدها فإن هذا لا يعنى - بالضرورة - ألا يكون خبرها فعلا ، فقد جاء خبر « أنْ » فعلا ، لكن يشترط أن يقترن بقد أو حرف تنفيس أو حرف نفي أو لو نحو ﴿ ونعلم أن قد صدّقتنا ﴾ [3] .

---

(١) التوبة : ١٠ .

(٢) الكتاب ١/ ٤٨٠ .

(٣) المائدة : ١١٣ .

وقد جاء الفعل بعدها دون فاصل مع أنه ليس بجامد ولا دعائى ، قال الشاعر : (١)

عَلِموا أنْ يُؤَمّلون فَجادُوا *** قبلَ أن يُسألوا بأعظمِ سُؤْلِ (٢)

وقال آخــــر :

أنْ تَقرآنِ على أسماءَ ويَحكُما *** منى السلامَ وإلاّ تُشعِرا أحدا (٣)

ولا يمكن لقائل أن يقول كما قال أبو حيان إنه مقصور على الضرورة ، فقد ورد خبر « أن » المخففة من الثقيلة فعلاً غير جامد ولا دعائي ولم يفصل بفاصل في قوله تعالى : ﴿لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة﴾ (٤) في قراءة (٥) .

وفي المسألة خلاف نقله أبو حيان ، فهى عند « البصريين من باب (أنْ) الناصبة لمضارع ، وترك إعمالها حملاً على (ما) أختها ، لكون كل منهما مصدرية ، وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة ، وشذ وقوعها موقع الناصبة كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة في قول جرير :

نرضى عن اللهِ أنَّ الناسَ قد عَلِمُوا *** أنْ لا يدانينا من خلقه بشَرُ (٦)

والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع (أنْ) مخصوص بضرورة الشعر ، ولا يحفظ (أنْ) غير ناصبة إلا في هذا الشعر ، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة » (٧) .

---

(١) الشاعران مجهولان .

(٢) البيت في : أوضح المسالك ١/٣٧٣ ، ط ٥ ١٣٩٩هـ - ١٣٩٧٩م . شرح ابن عقيل للألفية ١ : ٣٨٨ ط ١٦ دار الفكر . همع الهوامع بتحقيق د. عبد العال سالم مكرم ط دار البحوث العلمية . الكويت ط ١ : ١٤٠٠/١٩٨٠ . ٢ : ١٨٧ . حاشية الصبان على الأشموني ١/٣٠١ .

(٣) البيت فى سر الصناعة ٢/٥٤٩ . شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ١٥ . شرح الكافية للرضى ٢ : ٢١٧ . خزانة الأدب ٨ : ٤٢٠ .

(٤) سورة البقرة : ٢٣٣ .

(٥) البحر ٢ : ٢١٣ .

(٦) الديوان : ص ٢٠٠ (بيروت - دار بيروت) عام ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م . همع الهوامع ٤ : ٨٩ .

(٧) البحر ٢/٢١٣ .

والذي رجحه أبو حيان رحمه الله محل نظر ، وذلك أن نصوصاً أخرى من القرآن تعضد المسألة ، قال تعالى : ﴿ قال آيتك ألا تكلمُ الناسَ ثلاثةَ أيام إلا رمزا ﴾ [1] في قراءة ابن ابي عبلة وتكون (أنْ) مخففة من الثقيلة ، أو هي مهملة حملاً على (ما) حسب الخلاف الوارد [2] وقال تعالى : ﴿ ... قالوا : إن أنتم إلا بشر مثلنا تريدون أن تصدونّا عما كان يعبد آباؤنا ﴾ [3] في قراءة طلحة ، بتشديد نون (تصدونا) وجعل (أنْ) مخففة من الثقيلة أو مهملة حملاً على (ما) .

هذا أمر . وأمر آخر أن أبا حيان - رحمه الله - شك في نسبتها إلى مجاهد بقوله : المنسوبة في هذا الموضع من كتابه البحر ، بينما جزم بنسبتها له في كتابه النكت الحسان ص ١٤٢ ، وفي هذا ما يشير إلى التناقض .

ولم ينسب المفسرون ولا القراء هذه القراءة إلى مجاهد ، وإنما نسبها له أبو حيان كما مر ، وأبو البركات الأنباري في الأنصاف [4] والرضي في شرح الكفاية [5] وابن يعيش في شرح المفصل [6] ونسبها ابن هشام إلى ابن محيصن في المغني والتوضيح [7]

وقد تأملت بعض كتب القراءات الشاذة التي تشير إلى قراءة ابن محيصن فلم أجد شيئا مما قاله النحويون ، والذيُ ذكِر من قراءته أنه يقرأ الآية : تَتِم بتاءين ، ويرفع الرضاعة على الفاعلية [8] .

---

(١) آل عمران . آية : ٤١ . ونسب القراءة إلى ابن أبي عبلة أبو حيان . البحر ٤٥٢/٢ . وقال الفراء في معاني القرآن ٢١٣/١ : « إذا أردت الاستقبال المحض نصبت (تكلم) وجعلت (لا) على غير معنى (ليس) وإذا أردت : آيتُك أنك على هذه الحال ثلاثة أيام رفعت فقنلت : أنْ لا تكلمُ الناس » وكذلك ذهب العُكبري في املاء مامن به الرحمن ١٣٣/١ ، غير أنهما لم يذكرا القراءة ولا القاريء .

(٢) انظر : البحر ٤٥٢/٢ . إملاء مامن به الرحمن ١٣٣/١ ، دراسات عضيمة . القسم الأول ٤١٣/١ .

(٣) سورة إبراهيم . آية : ١٠ ، ولم ينسب القراءة لطلحة غير أبي حيان . البحر ٤١٠/٥ .

(٤) الإنصاف ٥٦٣/٢ .

(٥) ٢٣٤/٢ .

(٦) ١٤٣/٨ .

(٧) المغنى ٢٩/١ ، ضياء السالك ٧/٤ .

(٨) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ج١ ص ٤٤٠ و : البدور الزاهرة في القراءات الشعر المتواترة ، ويليه القراءات الشاذة لعبد الفتاح القاضي ص ٣٦ .

٢- تعليل انتصاب الأسماء بعد قد وسوف ولما ونحوهن :

فالأدوات تقسم إلى مختصة وغير مختصة ، والمختصة منها مختصة بالأفعال ، ومنها مختصة بالأسماء ، ومنها مشتركة . فالمختصة بالأفعال لا يليها إلا فعل فإن وليها اسم كان منصوبا بفعل مقدر ، والعلة في ذلك هي اختصاص هذه الأداة بالفعل ومن هذا الباب قد وسوف ولما ونحوهن .

قال سيبويه : « فمما لا يليه الفعل إلا مظهر « قد » و « سوف » و « لما » و «نحوهن » فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب ، وذلك نحو : لم زيدا أضربه ، إذا اضطر شاعر فقدم لم يكن إلا النصب في « زيد » ليس غير لو كان في شعر ، لأنه يضمر الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم »[1] .

والعلة في ذلك هي اختصاص هذه الأدوات بالأفعال ، وهذا من وجوب النصب كما يظهر من قوله : لم يكن حد الإعراب إلا النصب .

ولئن كان هذا خروجاً عن الاستفهام الذي عناه بالباب فإنه استطراد في موضعه حيث شاكلت هذه الحروف حروف الاستفهام في موضوع الاختصاص وإن كانت أخص بالفعل من أدوات الاستفهام ، قال السيرافي : فإن قال قائل : ما الذي أحوج سيبويه إلى ذكر هذه الحروف في صدر هذا الباب وهو باب الأستفهام ؟ قيل له : لأن المعنى الذي من أجله يُختار إضمار الفعل بعد حرف الاستفهام هو موجود في هذه الحروف ، وذلك أن هذه الحروف حكمها أن تدخل على الأفعال لا غير ، فإذا وليها الاسم أضمر بعدها فعل وكذا حرف الاستفهام ... غير أنه يجوز أن يليه الاسم ولا يضمر الفعل بعده ، لأنه يجوز أن يدخل على مبتدأ وخبر كقولك : زيد قائم ، وأزيد قائم »[2] .

ومما ينبغي التنبيه عليه والإشارة إليه تأكيد سيبويه على مسألة الضرورة أكثر من مرة ، لأنه لا يجيز أن يقع هذا الكلام في نثر ، لأنه مخالف لأسلوب العرب ، فلو اضطر

---

(١) الكتاب ١/٥٠ - ٥١ .

(٢) السيرافي ١/٢٠٦ .النكت ١/٢٢٩-٢٣٠ .

وهنا علة أخرى عرضت في مسألة تقدير هذه الأفعال وتقديمها أو تأخيرها وتلك هي علة المعنى ، لأن معنى التحضيض والأمر من المعاني المستدعيةِ حذفَ الأفعال ، المبيحةِ تأخيرَها . وهذه خاصية من خواص التعليل عند سيبويه سأشير إليها في موضعها إن شاء الله ويجوز لنا أن نوردها في تعليله بالمعنى من حيث هي علة معنى دون أن يعترض علينا معترض .

٤- تعليل اختيار النصب في الأسماء الواقعة بعد أدوات الاستفهام :

وتستثنى همزة الاستفهام عند ترجيح النصب ، ولها حكم سنأتي إليه إن شاء الله وأما سائر أدوات الاستفهام فهو المقصود بهذا الترجيح . وذلك أنه إذا ولي اسمٌ حرف الاستفهام - غيْرَ الهمزة - كان الأرجح نصب الاسم بإضمار فعل ، ويجوز رفعه ، وإنما صار الاختيارُ النصبَ من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم فلما كان حرف الاستفهام إنما دخل من أجل الفعل كان الأولى أن يليه ما دخل من أجله فهو خاص به ، وأما ولاء الأسماء له فإنما هو من قبيل التوسع .

قال سيبويه : « وحروف الاستفهام كذلك بنيت للفعل ، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء - والأصل غير ذلك - ألا ترى أنهم يقولون : هل زيدٌ منطلق ، وهل زيدٌ في الدار ، وكيف زيد آخذٌ ؟

فإن قلت : كيف زيدا رأيت ، وهل زيدٌ يذهب قبح ولم يجز إلا في شعر ، لأنه لما اجتمع الفعل والاسم حملوه علي الأصل .

فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب كما كنت فاعلاً ذلك بقد ونحوها ، وهو في هذا أحسن لأنه يبتدأ بعدها الأسماء »[1] .

وفي هذا النص مسائل :الأولى : بيان بعض التداخل في النصب مما يظن منه التناقض أو يُساء به الفهم فقوله : « فإن قلت : كيف زيدا رأيت ، وهل زيدٌ يذهب ، قبح ولم يجز إلا في شعر ... » المراد بالقبح تقديم الأسماء على الأفعال ، لأنه إذا وجد

---

(١) الكتاب ١/٥١ .

الفعل والاسم فى اللفظ كان أولى بأن يلي الفعل الأداة دون الاسم ، لأن ذلك هو الأصل .

وقوله : « فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب كما كنت فاعلا ذلك بقد ونحوها ، وهو فى هذه أحسن » .

المراد هنا أن الأصل هو ولاء الأفعال للأدوات مادامت موجودة - وتقديمها على الاسماء أما لو اضطر شاعر فقدّم الاسم فإنه يتعين عليه نصبه كما تعين عليه ذلك في قد إلا أن تقديم الاسم هنا فى باب الاستفهام أحسن من تقديمه فى باب قد ، لأن أدوات الاستفهام يبتدأ بعدها الأسماء توسعا بخلاف قد فلا يجوز ذلك فيها .

الثانية : أنى أفهم من كلام سيبويه - أنه مع توسع العرب فى ولاء الاسماء لأدوات الاستفهام ، إلا أنه يقصره على ضرورة الشعر ويوجب مع ذلك النصب ليخرج الكلام على الوجه الراجح عنده وهوولاء الأفعال لهذه الأدوات .

الثالثة : تداخل العلل عنده أو تعاقبها لإيضاح المراد ، وتلك خصيصة من خواص التعليل عنده - سأوردها فيما بعد - ولا بأس من الإشارة هنا إليها ، وذلك لأن من الباحثين من يرى أن العلة الثانية أو علة العلة كما يسميها بعض لم ترد عند سيبويه بينما رأيتها بارزة فى هذا النص ، إذ قال سيبويه عقب هذا :

« وإنما فعلوا هذا بالاستفهام لأنه كالأمر فى : أنه غير واجب ، وأنه يريد به من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل ، ألا ترى أن جوابه جزم ، فلهذا اختير النصب وكرهو تقديم الاسم ، لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء وجوابها كجوابه ، وقد يصير معنى حديثها إليه،وهى غير واجبة كالجزاء فقبح تقديم الاسم لهذا »

فكأنه يعلل لجعلهم الأفعال تلي أدوات الاستفهام واختصاص أدوات الاستفهام بهذه الأفعال ، بعد أن علل باختصاصها لنصب الاسم ومنع تقديمه على الفعل إلا ضرورة .

وعلة الاختصاص عنده - وهي العلة الثانية ، أن الاستفهام يشبه الأمر فى أشياء والأمر لا يكون إلا بالفعل فكذلك الاستفهام لا يكون إلا بالفعل ، ووجوه الشبه بينهما أنهما جميعا ليسا واجبين ، فكما أن الامر يطلب فعلا قد يقع وقد لا يقع كذلك المستفهم يسأل عن شيء ربما وقع وربما لم يقع .

وأن الجواب فيهما متساو ، فكما تقول أئتنى آتك تقول أين زيدٌ آتِه وكأن حديث الجزاء قد صار إلى حديث الاستفهام وناب الاستفهام عن شرطه ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه العلة الأخيرة هي من قبيل المشابهة .

٥- تعليل جواز تقديم الاسم وتأخير الفعل مع همزة الاستفهام :

قال رحمه الله : « فأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز .. وذلك لأنها حرف الاستفهام الذى لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره ، وإنما تركوا الألف فى « من » و « متى » ونحوهن حيث أمنوا الالتباس ، ألا ترى أنك تدخلها على « من » إذا تمت بصلتها كقول الله عز وجل : ﴿ **أفمن يلقى فى النار خير أم من يأتى آمنا يوم القيامة** ﴾[1] .

وتقول : أم هل فإنما هى بمنزلة قد ولكنهم تركوا الألف استغناء * إذا كان هذا الكلام لا يقع إلا فى الاستفهام » [2] .

فألف الاستفهام خاصة بباب الاستفهام وهى أم الباب ، لذلك فإنها تلازم الاستفهام ولا تفارقه إلى غيره ، وفى الأصل ليس للاستفهام أداة غيرها ، وهذه الخصوصية جعلت

---

(١) فصلت : آية ٤٠ .

(٢) الكتـاب ١/ ٥١ .

* فى نسخة عبد السلام هارون : ١/ ١٠٠ ، إذ كان هذا الكلام ... وهو الأنسب عندي .

تأخير الأفعال عنها مع أنها مختصة بها سائغا مقبولا لأنه يغتفر فى أم الباب مالا يغتفر فى سائر أدواته ويتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرها .

وقد دلل سيبويه علي أصالتها بأنها تدخل على بقية أدوات الاستفهام مثل « من » و« متى » فتقول « أمَنْ » و « أمَتىَ » ولكنهم حذفوا هذه الهمزة استغناء لأن اللبس مأمون ثم دلل على هذه الادعاء بقوله ألا ترى أنك تدخلها على « من » إذا تمت بصلتها كقول الله عز وجل ﴿ أفمن يلقى فى النار خير أم من يأتى آمنا يوم القيامة ﴾ وتقول أم هل ..

وفى هذا النص إشارات أريد بيانها : فمنها : أن سيبويه يورد هنا علة أخرى ثانية مما يسمى علة العلة ، حيث علل لتقديم الاسم وتأخير الفعل بأصالة الهمزة واختصاصها ، وأنها تدخل على سائر الأدوات ثم احتاط فأجاب على سؤال مقدر وهو إذا كنت تدعى دخولها على سائر الأدوات فلم حذفت فقال استغناء عند أمن اللبس .

والإشارة الثانية أنه يُستشهدُ لقول سيبويه « أم هل » بأنها قد وردت فى شعر عنترة حيث قال فى معلقته :

هل غادر الشعراء من متردم * أم هل عرفت الدار بعد توهم** (١) .

٦- تعليل تقدير الفعل بعد أداة الشرط « إنْ » :

قال سيبويه : « واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد « إنْ » ولا يرتفع إلا بفعل ، لأن « إنْ » من الحروف التى يبنى عليها الفعل ، وهى « إنْ » المجازاة ، وليست من الحروف التى يبتدأ بعدها الأسماء لتبنى عليها الأسماء ... » (٢) .

---

(١) البيت من معلقته ، في الديوان ، تحقيق محمد سعيد مولوي (بيروت المكتب الإسلامي) ص ١٨٢ . وعند أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ، جمهرة أشعار العرب ط ١ ، ٣ ج ، تحقيق د. محمد علي الهاشمي (الرياض - مطبوعات جامعة الإمام عام ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) ج٢ ص ٤٨١ . وعند الخطيب التبريزي أبي زكريا يحي بن علي الخطيب ، شرح القصائد العشر ، ط ٢ ، تحقيق د. فخر الدين قباوة (حلب - دار الأصمعي للنشر عام١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) ص ٢٦٢ .

(٢) الكتاب ١/١٣٣ .

فسبب إيجاب فعل مقدر ناصب أو رافع لما بعد « إن » هو خصوصية « إنْ » بالدخول على الأفعال ، فمادامت مختصة بالأفعال وجب أن يليها فعل ، فإن كان ظاهرا فذاك ، وإلا فمقدر [(١)] .

وقد تباينت وجهتا نظر الكوفيين والبصريين في هذه المسألة وخلاصة الوجهتين يدعم العلة هنا ويوضحها وإن فسّر كل منهما على مايريد قال أبو البركات الأنباري : « ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية نحو قولك : إن زيدٌ أتاني آته ، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .. واحتجوا بأن قالو : إنما جوّزنا تقديم المرفوع مع إن خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل في باب الجزاء فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها.

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن أتاني زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك المقدر .. لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل » [(٢)] .

فالكوفيون والبصريون مجمعون على أن (إنْ) تختص بالأفعال ، غير أن الكوفيين يجيزون وقوع المرفوع بعدها لأنها الأصل في باب الجزاء ولقوتها ، ويوافقهم البصريون في أنها أصل الجزاء ويخالفونهم في عامل الرفع للمرفوع الذي يليها ، فهو عند الكوفيين مرفوع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ، وعند البصريين يرتفع بفعل مقدر دل عليه المذكور [(٣)].

وإذا كنت قد ذكرت رأي أصحاب المدرستين فانني لا أغفل رأي أبي الحسن الأخفش وهو علم من أعلام مدرسة البصرة [(٤)] فإنه يرى أن المرفوع بعد (إن) يرتفع بالابتداء ، وقد رد عليه هذا الرأي أبو البركات الأنباري فقال : « وأما ما ذهب إليه أبو الحسن

---

(١) انظر السيرافي ٢/٦١ .
(٢) الانصاف ٢/٦١٦ .
(٣) المصدر السابق ٢/٦١٦ .
(٤) ترجم له : القفطي : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف : إنباه الرواة على أنباه النحاة ط١ ، ٤ج ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة : دار الفكر العربي . بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ج٢ ص ٣٦ - ٤٣ .

٧- تعليل تجويز مناداة ما فيه « أل » :

قال رحمه الله : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهم قد قالوا : ياألله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر فى كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي فى نفس الكلمة وليس بمنزلة « الذي قال ذلك » من قبَل أنّ « الذي قال ذلك » وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسما بمنزلة زيد وعمرو غالبا ، ألا ترى أنك تقول : يا أيها الذى قال ذاك ، ولو كان اسما غالبا بمنزلة زيد وعمرو لم يجز ذا فيه ، وكأن الاسم - والله أعلم - إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام « حذفوا » الألف » وصارت الألف واللام خلفا منها ، فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف » [١] .

والأصل فى هذه المسألة أن الأسماء المتصلة بالألف واللام لا تنادى مباشرة ولا تجامعها حروف النداء ماعدا لفظ « الله » فإنه قد استعمل ذلك فيه ، وإنما استعمل ذلك فيه لمزايا من أبرزها : أن الألف واللام ملازمان له ، وذلك لأنهما كالعوض من المحذوف ، فإن أصله إله ثم حذفت الهمزة وعوض عنها الألف واللام فصارا لا يفارقانه ، ومما جعلهما ملازمين له كثرة الاستعمال ، وهذه علة ثانية وما كثر فى الاستعمال لزم أن يكون سهلا على اللسان فتكون الحاجة ماسة إلى تخفيف القيود عنه ، ومن جهة أخرى فإنه يختلف عن بقية الأسماء المتصلة بأل بأنه علم على الذات المقدسة سبحانه وتعالى ، وهذا فى نظرى أبرز ما ينبغى أن يقال فإن « الله » سبحانه وتعالى أعرف المعارف والألف واللام لا تزيده تعريفا ، وهذه العلة أسميها علة الفرق وسيأتي بيانها إن شاء الله .

٨- تعليل تقديم الأسماء بعد « إن » :

قال سيبويه : « ... وتقول فى الخبر وغيره : إن زيدا تره تضرب ، تنصب زيدا ، إلا أنّ الفعل أنْ يلى « إنْ » أولى ، كما كان ذلك فى حروف الاستفهام ، وهو أبعد من الرفع ، لأنه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ ، وإنما أجازوا تقديم الاسم فى « إنْ » لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه ، فصار ذلك فيها كما صار فى ألف الاستفهام ما لم يجز فى الحروف الأخر

---

(١) الكتاب ٣٠٩ .

وقال النمر بن تولب : [١]

لا تجزعى إن منفسا أهلكته * وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى [٢]**

فالأصل فى أدوات الشرط أنها مختصة بالأفعال ولا تدخل على الأسماء إلا ضرورة أو شذوذا أما « إن » فإن ولاء الأسماء لها جائز ممكن ويقدر معها الفعل . وذلك لخاصية فى « إنْ » دون سواها ، فهى أم الباب ولا تزول عنه بخلاف سائر أدوات الباب فجاز ذلك فيها كما جاز أن يلي همزة الاستفهام اسم دون سائر أدوات الاستفهام .

فأدوات الشرط تشبه أدوات الاستفهام فى امتناع ولاء الأسماء لها ، و« إنْ » من أدوات الشرط تشبه « الهمزة » من أدوات الاستفهام فى جواز ذلك فيها .. وفى هذا النص إشارة أيضا من سيبويه إلى التشابه بين أدوات الشرط والاستفهام عموما وبين همزة الاستفهام و« إن » بشكل خاص ، وهذا من تداخل العلل عنده .

كما يظهر تأثره بشيخه فى جعله للأدوات أماً تلازم الباب فى حين تتصرف بقية أدوات الباب [٣] ومما تجدر الإشارة إليه أن أبا الحسن الأخفش كان يجيز أن تلي الأسماء « إن » وبقية أدوات الشرط دون قيد أو شرط ، مع أنه بصرى [٤]وإلى تميز (إنْ) على سائر أخواتها يشير الفراء - أيضا - وهو يوافق سيبويه في ذلك وإن خالفه بعض الشيء في التقدير ، قال في معاني القرآن : « وإن أحد من المشركين استجارك) في موضع جزم وإن فرق بين الجازم والمجزوم بـ(أحد) وذلك سهل في (إنْ) خاصة دون حروف الجزاء ، لأنها شرط وليست باسم ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل

---

(١) النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي ، أدرك الإسلام وهو كبير فوفد على النبي ﷺ فأسلم . عاش حتى عد من المعمرين مات زهاء سنة ١٤ هـ . ترجمته فى : البصري ، صدر الدين علي بن الحسن . الحماسة البصرية ط٣ ، ٢ ج ، تحقيق مختار الدين أحمد (بيروت - عالم الكتب ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ج٢ ص ٣٤ . وجهرة أشعار العرب ٢/٥٤١-٥٤٢ . والخزانة ١/٣٢١ .

(٢) الكتاب ١/٦٧ .

(٣) مر تعليل الخليل لملازمة « إنْ » باب الشرط بكونها أم الباب وانظر فى هذه المسألة : السيرافى ١/٢٤٤ . معاني الحروف للرماني ص٧٤ .

(٤) معاني الحروف للرماني ص٧٤ والإنصاف ٢/٦٢٠ .

وتدور في الكلام فلا تعمل ، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب .. » [١] وهو لا يقف عند هذا الحد بل يذهب إلى أن كراهة الفصل بين إنْ والفعل متوارثة عن العرب وليست مذهباً يذهب إليه النحويون .

قال : « (إن أمرؤ هلك) [٢] (هلك) في موضع جزم وكذلك قوله ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك** ﴾ [٣] لو كان مكانهما (يفعل) كانتا جزما .. إلا أن العرب تختار إذا أتى الفعل بعد الاسم في الجزاء أن يجعلوه (فَعَلَ) لأن الجزم لا يتبين في فَعَل ، ويكرهون أن يعترض شيء بين الجازم و ما جزم » [٤]

---

(١) معاني القرآن ١/٤٢٢ .

(٢) من قوله تعالى : (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إنْ امرؤ هلك ...) الآية ١٧٦ من سورة النساء .

(٣) سبق تخريجها .

(٤) معاني القرآن ١/٢٩٦-٢٩٧ .

رابعاً : الاستغناء

قد أشرت في الفصل الأول في لمحة مقتضبة إلى معنى الاستغناء وأنه باب واسع في العربية ، ومنه الاستغناء بالفعل عن الفعل وبالضمير المتصل عن المنفصل ...

ولئن كانت نماذج الاستغناء غير كثيرة عند الخليل وسائر أشياخ سيبويه فإنها تكثر بل تستفيض عند سيبويه ، وحسبك بهذه الكثرة دليلاً على أن سيبويه قد وعى ما عند أشياخه ثم تمكن من الضرب على منواله مما سمعه عن العرب من كلام .

وفيه إشارة أيضا إلى أن الأشياخ لم يصرحوا بكل ما فيه استغناء وإن كانوا قد عرفوه وتفطنوا له .

ونكتة ثالثة وهي الأمانة العلمية التي تحلى بها سيبويه ، فإنه يذكر أسماء الأشياخ مقترنة بالأقوال ، ومالم يشيروا إليه نصا فإن سيبويه لا يحملهم تبعيته .

وفي النماذج التي أقدمها بين يدي القارىء ما يدل على هذا كله بإذن الله .

١- تعليل وجوب الضمير المتصل المنصوب :

عُرف عند النحويين أنهم يمنعون - في غير الضرورة - مجيء الضمير المنفصل إذا أمكن أن يجاء بالمتصل وعبّر عن ذلك إمام من أئمتهم هو ابن مالك بقوله :

ولا انفصال إن تأتي متصل (1) .

وقال أيضا :

وفي اختيار لا يجيء المنفصل *** إذا تأتى أن يجيء المتصل (2)

وهذه القاعدة التي يكاد النحويون يجمعون عليها هي من قواعد سيبويه ، وهي مسألة البحث هنا ، وذلك أن سيبويه علل امتناع مجيء المنفصل حين القدرة على المتصل بالاستغناء ، فالعرب قد استغنوا بالمتصل عن المنفصل ، قال سيبويه : « اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين إيًا ، مالم تقدر على (الكاف) التي في رأيتك و (كُما) التي في رأيتكما ، و (كم) التي في رأيتكم ، و (كُنَّ) التي في رأيتكن ... فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع (إيا) ذلك الموضع ؛ لأنهم استغنوا بها عن (إيا) كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن أنت وأخواتها » (3) .

قال السيرافي : « هذه الضمائر المنصوبة التي ذكرها سيبويه لا يجوز استعمال (إيًا) مكانها ؛ لأن (إيًا) منفصل ، وإنما تستعمل (إيا) في الموضع الذي لا يقع فيه المتصل » (4) .

وقد حمل سيبويه المنصوب على المرفوع في قضية الامتناع بالعلة التي ذكرها نفسها ، وهي الاستغناء ، فكما أنهم استغنوا بالتاء وأخواتها عن أنت وأخواتها في الرفع ، فكذلك هم قد استغنوا في النصب أيضا .

---

(1) شرح الكافية الشافية ١/٢٢٨ .

(2) ألفية ابن مالك ص ٦ .

(3) الكتاب ١/٣٨٠ .

(4) السيرافي ٣/١٣ ..

٢- تعليل وجوب الضمير المتصل المرفوع :

وهذه مسألة أخرى مما يتعلق بقاعدة اتصال الضمير وانفصاله ، وقد ذكرت في المسألة الأولى أن النحويين منعوا مجيء الضمير منفصلا إذا أمكن اتصاله ، وأنهم تابعوا سيبويه في هذه القاعدة فهو إمامهم فيها ، وهذه المسألة كسابقتها ، إلا أن هذه خاصة بضمائر الرفع ، وتلك خاصة بضمائر النصب ، وكأن سيبويه يجعل هذه المسألة أصلا ، والمسألة الأولى فرع عنها ، قال سيبويه : « .. ولا يقع (أنا) في موضع التاء التي في (فعلت) ، لا يجوز أن تقول : فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا) .

ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في (فعلنا) ، لا تقول : فعل نحن ... واعلم أنه لا يقع (أنتَ) في موضع التاء التي في (فَعَلْتَ) ولا (أنتما) في موضع (تما) التي في (فعلتما) ؛ ألا ترى أنك لا تقول : فعل أنتما .

ولا يقع (أنتم) في موضع (تم) التي في (فعلتم) ، لو قلت : فعل أنتم لم يجز . ولا يقع (أنتِ) في موضع التاء في (فعلتِ) ، ولا يقع (أنتن) في موضع (تُن) التي في فعلتُنْ ، لو قلت : فعل أنتن لم يجز ...

ولا يقع (هو) في موضع المضمر الذي في (فعل) ، لو قلت : فعل هو لم يجز ، إلا أن يكون صفة ولا يجوز أن يكون (هما) في موضع الألف التي في (ضربا) والألف التي في (يضربان) لو قلت : ضرب هما أو يضرب هما لم يجز .

ولا يقع (هم) في موضع الواو التي في (ضربوا) ولا الواو التي مع النون في (يضربون) لو قلت : ضرب هم أو يضرب هم لم يجز .

وكذلك (هي) لا تقع موقع الإضمار الذي في (فَعَلَت ؛ لأن ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامة ...

فأنا وأنت ونحن وأنتما وأنتم ... لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا ولا في موضع المضمر الذي لا علامة له ؛ لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك » [١] .

ولعله لا يكون إطناباً أن أشير إلى ارتباط هذه المسألة والتي قبلها بما درج عليه العرب من إيثار الخفيف على الثقيل في كلامهم ، فالضمير المتصل أخف وأسهل من الضمير المنفصل ، وقد أشار إلى ذلك السيرافي بقوله : « ... ومن أجل أن المتصل أقل حروفاً من المنفصل كان النطق بالمتصل أخف ؛ فلم يستعملوا المنفصل في المواضع التي يقع فيها المتصل ؛ لأنهم لا يؤثرون الأثقل على الأخف إلا في الضرورة ، وهذا الذي ضمنه سيبويه الباب حين قال : لا يقع أنت موضع التاء في فعلت .. » [٢].

٣- تعليل توحيد الفعل مع تثنية الفاعل وجمعه :

من أحكام الفاعل أن فعله يوحد وإن كان هذا الفاعل مثنى أو جمعاً ، وعلى ذلك تضافرت النصوص نثراً وشعرا وبذلك تنزل القرآن الكريم إلا في بعض المواضع مما يقبل التأويل فلا يخرج عن الأصل ، من مثل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [٣] .

وهذا هو مذهب جمهور العرب كما ذكره ابن عقيل [٤] ، ونسب إليها القول بذلك سيبويه وعلل ذلك بالاستغناء ، قال : « .. وإنّما قالت العرب : قال قومك ، وقال أبواك ؛ لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا : قالا أبواك وقالوا قومك ؛ فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا » [٥] .

---

(١) الكتاب ١/٣٧٧ - ٣٧٨ .

(٢) السيرافي ٣/١٣٣-١٣٤ .

(٣) سورة المائدة ،الآية ٧١ .

(٤) شرح ابن عقيل للألفية ٢/٧٩ .

(٥) الكتاب ١/٢٣٤ .

فالفاعل الظاهر يكفى عن الإتيان بضمير يتصل بالفعل وهو أسهل في التحدث من النطق بالفاعل ضميرا وظاهرا معاً ، و إن كان قد ورد في لغة قبيلة عربية هي بلحارث بن كعب أو أزد شنوءة .

وإنما يكون الفاعل ضميرا إذا خلا الفعل من فاعل ظاهر معه ، كأن يبدأ بالاسم في الكلام ، « فإذا بدأت بالاسم قلت : قومك قالوا ذاك ، وأبواك قد ذهبا ؛ لأنه قد وقع ههنا إضمار في الفعل وهو أسماؤهم ؛ فلا بد للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر ، وحين قلت : ذهب قومك لم يكن في (ذهب) إضمار »[1] .

وهذا شرح وتتميم للعلة ، ذكره سيبويه ، مما يعد من خصائص العلة عنده .

ويمكنك أن تقيس سائر الضمائر على هذين الضميرين اللذين ذكرهما سيبويه في هذا النص ، فيحمل المؤنث على المذكر ، « فإن بدأت بالاسم قلت : نساؤك قلن ذاك كما قلت : قومك قالوا ذاك ، وتقول : جاريتاك قالتا كما تقول أبواك قالا ؛ لأن في قلن وقالتا إضمارا كما كان في قالا وقالوا »[2] .

ومما يلفت النظر أن سيبويه جعل التمثيل بالنساء مقابل التمثيل بالقوم ! فهل هذا منه تتبع لمثل القرآن وإدراك لها ؟ أم هو توفيق من الله وإلهام ؟ كلاهما أمر عجب ، فقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذي آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ﴾[3] .

---

(١) الكتاب ١/٢٣٥ .

(٢) المرجع السابق ١/٢٣٥ .

(٣) سورة الحجرات . الآية ١١ .

٤- تعليل تجريد الفعل من التأنيث والفاعل مؤنث :

من أحكام الفاعل أنه إذا كان مؤنثا أنث له الفعل ، ولكن تأنيث الفعل قد يُعدل عنه فلا تذكر العلامة ، ولست بصدد تتبع تلك الأحكام ، وإنما المراد ربط هذه الجزئية بالأصل الذي هي منه ، وذلك قول سيبويه :

« وقال بعض العرب : قال فلانة ، وكلما طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك : حضر القاضي أمرأة ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء ، كالمعاقبة ، نحو زنادقة وزناديق ، فيحذف الياء لمكان الهاء ، وكما قالوا في مغتلم مغيلم ومغيليم ، وكأن الياء صارت بدلاً لما حذفوا ، وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف » (١) .

فحذف تاء التأنيث من الفعل (قال) و (حضر) لعلة الاستغناء ؛ لأنهم اكتفوا عنه بما ظهر من الفاعل كما اكتفوا بالفاعل الظاهر عن الضمير فلم يقولوا : قالا أبواك ولا قاموا إخوتك .

والأصل في هذه المسألة أن يؤنث الفعل ، ولكن العرب في كلام من كلامهم قد جردوه من التأنيث ، فتلمس سيبويه العلة ، وإنما قلت إن هذا هو الأصل للفرق الجاري بين التأنيث والإضمار ، فإن الضمير يغني عنه الظاهر لأنهما - في الحقيقة - شيء واحد ، وأما التأنيث فإنه إذا جرد الفعل من العلامة فُقد ، وهو معنى من المعاني يريده المتكلم وإن كان لا يلبس على السامع في بعض المواطن أن يستدل عليه من السياق أو معنى مجمل الحديث و هذا الذي أشرت إليه هو رأي سيبويه نفسه ورأي الحذاق من بعده ، وذلك أنه قال : « ... وإذا قلت : ذهبت جاريتاك أو جاءت نساؤك ، فليس في الفعل

---

(١) الكتاب ٢٣٥/١ .

إضمار ؛ ففصلوا بينهما في التذكير ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع ، وإنما جاؤوا بالتاء للتأنيث ؛ لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف ، وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة » [١] .

قال أبو علي « قال أبو العباس : وإنما لزمت علامة التأنيث ولم تلزم علامة التثنية والجمع الفعل ؛ لأن التأنيث لما كان معنى لازما لزمت علامته ، وليس التثنية والجمع بلازمين ؛ لأن الاثنين والجميع قد يؤولان إلى الافتراق والتأنيث لا يؤول إلى التذكير » [٢] .

ثم تحدث سيبويه عن مسألة أخرى متعلقة بهذه المسألة وهي أن الحذف يحسن مع طول الكلام ، فالفاصل بين الفعل والفاعل – وهو مما عده النحويون من مسوغات عدم التأنيث – هو الذي سهل الحذف .

ثم قال سيبويه : وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء ، وهو يقصد أن طول الكلام بدل من الحذف والحذف بدل من طول الكلام ؛ فيتعاقبان كما تعاقب الياء والتاء في زناديق وزنادقة .

وهذه الجزئية الأخيرة فيها نظر ، فكيف يكون الحذف معاقباً لطول الكلام ، وطول الكلام معاقباً للحذف ، ولو أنه دقق في عبارته لما كانت هكذا ، وعندي أن المعنى المراد هو أن طول الكلام مقتض للحذف ، فكلما طال الكلام حذف منه ، فالحذف يدور مع الإطالة وجودا وعدما لا أن أحدهما يخلف الآخر ويخلفه الآخر .

---

(١) الكتاب ١/٢٣٥ .

(٢) التعليقة ١/٢٤٣ .

أنواع أخرى من الاستغناء

ومن الاستغناء الاستغناء بحال المخاطب ومعرفته وإدراكه عن إجراء الكلام على وجه مخصوص ، ويشمل هذا أنواع الحذوف الواقعة في الأفعال وأبواب النداء والاختصاص ، ولعل الأمثلة التي سأوردها تشرح شيئاً مما أشرت إليه .

١- تعليل حذف الفعل الناصب للاختصاص :

قال سيبويه : « ... وذلك قولك : إنا معشر العرب نفعل كذا ، كأنه قال : أعني ، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل ، كما لم يكن ذلك في النداء ؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب وأنهم [1] لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ولكن ما بعده محمول على أوله وذلك نحو قوله :

إنا بني مِنقَرٍ قومٌ ذوو حَسَبٍ *** فيناسُراةُ بني سَعْدٍ وناديها .

فإنما اختُص الاسم ههنا ليُعرف بما حمل على الكلام الأول ، وفيه معنى الافتخار ، وقال رؤبة : * بنا تميماً يكشف الضباب ... * » [2]

قال السيرافي : « النصب في هذا الباب على مذهب ما يوجبه النداء من النصب بفعل غير مستعمل إظهاره ، والدليل على ذلك أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يُبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد في النداء على الضم في قولك : يازيد ويا عمرو ولا يجوز في مثل : بنا تميماً يكشف الضباب ، أن يقال : بنا تميمٌ ، ومن الدليل عليه أيضا دخول الألف واللام عليه كقولك : نحن العُرْبَ أقرى الناس لضيف ، ... ومعنى قول سيبويه : فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً ، وقوله : لأنك أجريت الكلام على ما النداء عليه ولم تجره مجرى الأسماء في النداء ، يريد : أن موضع النداء فعل يُقصد به

---

(١) هكذا في بولاق ، وفي السيرافي ٣/٦١ : (لعلم المخاطب أنهم) بدون واو ، وهو الصواب عندي .

(٢) الكتاب ١/٣٢٧ .

في التقدير إلى المنادى الغافل عنك ، فتختصه لتعطفه على نفسك وكلامك له ، والمنصوب في هذا الباب يعمل فيه فعل يُقصد به الاختصاص على جهة الافتخار به والتفضيل له ، والاسم الذي تنصبه في هذا الباب اسم يتقدم ذكره من أسماء المتكلم أو المخاطب ، ويكون تقدير الفعل بنحو أريد أو أعنى أو أختص ... وبني منقر هم النون والألف في (إنا) وكذلك نحن العربَ ، العربَ هم (نحن) ... » (١) .

فالأصل في مثل هذه المسألة أن يذكر الفعل فيقال أعنى أو أخص ، لكن العرب لم تستعمله استغناء بمعرفة المخاطب أن هذا الفعل مقصود وإن لم يذكر .

٢- تعليل إضمار (أنْ) بعد (حتى) و(كي) :

قال سيبويه : « واعلم أنَّ (أنْ) لا تظهر بعد (حتى) و (كي) كما لا يظهر بعد أما الفعل في قولك : أما أنت منطلقا انطلقت ، .... واكتفوا عن إظهار (أنْ) بعدهما بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل ، وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل ، وأن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على (أنْ) ، فأنْ ههنا بمنزلة الفعل في (أما) وما كان بمنزلة (أما) مما لا يظهر بعده الفعل ، فصار عندهم بدلاً من للفظ بـ (أن) » (٢).

فمراد سيبويه - رحمه الله - أن العرب لم يظهروا (أنْ) بعد (حتى) و (كي) ؛ وذلك لأن من خاطبوه يعلم أن هذين الحرفين (حتى) و (كي) لا يضافان إلى فعل ، فلا بد من تقدير (أن) بعدهما وإن لم تكن موجودة في اللفظ وأن هذين الحرفين لا يعملان في الفعل ، فلا بد من عامل آخر هو (أن) المقدرة . ثم قاس سيبويه -رحمه الله - (أن) المقدرة على الفعل المقدر في قول العرب : أما أنت منطلقا انطلقت ، فصار هذا الاكتفاء عندهم بدلاً من اللفظ بأن كما صار الاكتفاء في (أما) بدلاً من اللفظ بالفعل .

---

(١) السيرافي ٣/٦٢-٦٣ .

(٢) الكتاب ١/٤٠٨ .

وفي هذا الكلام الذي ذكره سيبويه نظر ، إذ لا يعقل أن المخاطب يعرف دقائق التفصيلات النحوية ، فيعلم أن (حتى) و(كي) أو - سواهما - يعملان ، يضافان إلى الفعل أولا يضافان وأنهما يعملان أولا يعملان والفعل يحسن بعدهما أو لا يحسن ، كل هذه التفصيلات ربما لا يعلمها المخاطب .

فإن كان سيبويه قصد المخاطب العربي الأول الذي كان يخاطبه المتكلم ، فكان المتكلم عربياً فصيحاً والمخاطب عربياً فصيحا ، إذا كان قصده ذلك فربما اغتفر له هذا التسامح في اللفظ .. والله أعلم .

٣- تعليل حذف حرف النداء :

قال سيبويه في باب حروف النداء [١] : « فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء ، بـ(يا) و (أيا) و (هيا) و (أي) وبـ(الألف) نحو قولك أحارِ بنَ عمرو ، إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم أو للإنسان المعرض عنهم الذي يُرون أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد ، أو النائم المستثقَل وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها .

وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً مقبلاً عليك توكيدا .

وأن شئت حذفتهن كلهن استغناء ، كقولك حار بنَ كعب ؛ وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه » [٢] .

---

(١) وترجمته عنده : باب الحروف التي ينبه بها المدعو ١/٢٢٥ .

(٢) الكتاب ١/٢٢٥ .

فالنص الذي بين يدي يقسم حروف النداء قسمين ، قسم للمنادى البعيد أو من في حكم البعيد كالمعرض والنائم ، وله من الحروف أربعة هي (يا) و(أيا) و(هيا) و(وا) .

والقسم الآخر إنما هو للمنادى القريب ، وخص نداؤه بحرف (الألف) أي الهمزة والخليل وسيبويه يعبران بكل من الهمزة والألف عن الآخر .

ويجوز استعمال حروف المنادى البعيد للمنادى القريب توكيدا في ندائه وطلبه ، واستثنى سيبويه من ذلك (وا) ليس غير .

وأما مسألة التعليل فهي مسألة حذف هذه الأحرف والنداء من غير ذكرها وإنما أطلت بذكر المسألة كلها حتى يفهم المراد فهما سليما متصل الأحكام ، والنداء بغير أداة شائع مستعمل ، بل كثير مستفيض ، مثل له سيبويه من النثر بقوله : حارِ بنَ كعب ، ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله عز وجل ﴿ يوسُفُ أعرض عن هذا ﴾ [1] ﴿يوسفُ أيها الصديق أفتنا﴾ [2] .

فما علة حذف هذه الأدوات ؟ قال سيبويه : الاستغناء ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه ، أي أن المتحدث المنادي جعل المنادى بمنزلة شخص أمامه يحدثه فيعقِل عنه فلا حاجة لندائه ، وكذلك هذا المنادى .

وبعد ، فهذا العموم في إطلاق جواز الحذف مخصص عند سيبويه بما ذكره من مسائل بعد ، فهناك مسائل لا يجوز حذف حرف النداء فيها ، فمن تلك المسائل النكرات مثل رجل فلا يحذف حرف النداء إذا نودي ، والمبهمات كأسماء الإشارة والموصولات ، فلا تقول ذا أقْبِل ولا الذي أقبل ، وكذلك المستغاث ؛ لأنه يجتهد في دعائه فلا بد من ذكر الحرف معه ؛ لأنه متراخ أو غافل ، وكذلك الندبة ؛ لأن فيها احتلاطا ودعوة لمن قد فات وبعد [3] .

---

(١) سورة : يوسف . الآية : ٢٩ .

(٢) سورة يوسف . الآية : ٤٦ .

(٣) الكتاب ١/٢٢٥-٢٢٦ .

٤ -تعليل إضمار الفعل :

والفعل يضمر في مواطن ، منها التحذير والإغراء ، كقول الشاعر :

أخاك أخاك إن من لا أخاله *** كساع إلى الهيجا بغير سلاح

كأنه يريد الزم أخاك ، غير أن هذا مما لا يحسن فيه إظهار الفعل ، والعلة في ذلك هي الاستغناء ، وقال سيبويه .

« هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل ، وذلك قولك : زيدا وعمرا ورأسَه وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يَشتِم أو يقتُل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله ، فقلت : زيدا ، أي أوقع عملك بزيد ... أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقطعه فقلت : حديثَك .. استغنيت عن الفعل بعمله .. وأما النهي فإنه التحذير كقولك : الأسدَ الأسدَ والجدار الجدار .. » [١] .

فالمخاطب في غنى عن اللفظ بالفعل ، فلذلك حذف ،وهو المراد بقول سيبويه أضمر.

ومن الاستغناء أن يستغنى باستعمال عن استعمال آخر ، أو بذكر كلمة عن ذكر الأخرى ولهذا نماذج توضحه .

١-تعليل مجيء اسم عسى مقرونا بأن :

عسى كغيرها من الأفعال الناسخة ينبغي أن يأتي اسمها جامدا ومؤولا ، إلا أنها لم يعرف فيها سوى أن يكون اسمها مصدرا مصوغا من (أن) وفعل آخر ، فيقال عسى أن تفعل ولا يقال عسى فعلك ، وذلك لا ستغنائهم بعسى أن تفعل ، قال سيبويه : « واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلك ؛ استغنوا بأن تفعل عن ذلك كما استغنى أكثر العرب بـ(عسى) عن أن يقولوا : عَسَيا وعَسُوا ، وبـ(لو أنه ذاهب) عن (ذهابُه) ، ومع هذا

---

(١)

أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه (يفعل) في (عسى) و (كاد) ، فترك هذا لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء » [١] .

فالعرب لم يقولوا : عسى فعلك ؛ لأنهم استغنوا عنه بـ (عسى أن تفعل) وهذا الاستغناء عندهم كثير متضافر ، فهم أيضا - في عسى نفسها - قد استغنوا بذكر الفعل مجرداً من الضمائر عن ذكره موصولاً بها ، فلم يقولوا : عسيا في المثنى ، ولم يقولوا : عَسَوا في الجمع ؛ لأنهم استغنوا بعسى عن ذلك ولم يستعملوا المصدر من عسى ولا اسم الفاعل استغناء بالفعل نفسه .

وإن شئت مثلاً غير (عسى) فهاك (لو) ؛ فإنهم لا يقولون : لو ذهابُه فلا يأتي المبتدأ بعدها صريحاً ؛ لأنهم استغنوا عن ذلك بقوله : لو أنه ذاهب ، وهكذا تكون (لو) مشاركة لـ (عسى) في هذا الحكم ، لذا قرنها سيبويه بها في الحديث ، وهكذا شأنه ، يذكر كل إلف مع إلفه في أدنى مناسبة ، مما جعل كتابه وعرا بالنظر إلى غيره من الكتب ومما زهد القراء فيه ، وذلك كله راجع إلى هذه الاستطرادات ، وهي استطرادات مهمة من وجهة نظري ، غير أننا ألفنا المناهج المتأخرة فلم نستسغ ماعداها .

ولو أن أستاذا جديرا كلف نفسه ضم جزئيات كل باب ، وطبعه في كتاب لكان ذلك سابقة له تؤجر عليها ويشكر ، وفهرست شيخنا عضيمة خير دليل على هذا فأين المشحرون ؟ .

٢- تعليل عدم استعمال (وَدَعَ) :

الماضي من (يذر) وَذَرَ ، ومن (يَدَعُ) وَدَعَ ، ومن (يترك) تَرَكَ ، وكلها لمعنى واحد ، غير أن العرب لم تستعمل ماضي (يذر) ولا (يدع) ، واستعملت المضارع -كما مر- والأمر.

---

(١) الكتاب ١/٤٧٧ .

ومن استعمال المضارع قوله عز وجل ﴿ ويذرهم في طغيانهم يعمهون ﴾ (١) ومن استعمال الأمر قوله تعالى : ﴿ ذَرْهُمْ يأكُلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل ﴾ (٢) والأمر مِنَ (يدعُ) جاء في الحديث النبوي : دعوها فإنها منتنة (٣) ، وقال الحطيئة : (٤)

دَعِ المكارم لا ترحـــل لبغيتها *** واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي (٥)

شاهد الكتاب :

فَدَعْ ذا ولكنْ هَـــلْ تُعينُ متيَّماً *** على ضَوءِ بَرْقٍ آخِرَ الليلِ ناصبِ

والمضارع قول الفرزدق : (٦)

وعَضُّ زمَانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ *** من المال إلا مُسحَتٌ أو مُجلَّفُ (٧)

فلم امتنع العرب عن استعمال الماضي ؟ لأنهم استغنوا عنه ، ولهذا قال سيبويه : « وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء ؛ فإنهم يقولون : يَدَع ، ولا يقولون : وَدَع ؛ استغنوا عنها بـ (ترك) (٨) .

---

(١) سورة الأعراف . الآية ١٨٦ .

(٢) سورة . الحجر . الآية ٣ .

(٣) رواه الإمام مسلم في صحيحه حن جابر بن عبد الله ، في باب النهي عن دعوى الجاهلية ٨/١٩ ورواه الإمام أحمد عن جابر أيضا في المسند ٣/٢٩٣ .

(٤) واسمه جرول بن أوس ، شاعر هجاء خبيث اللسان ، من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، ترجمته في الشعر والشعراء ص ١٩٩ ، وغيره من المصادر المعتمدة .

(٥) البيت في ديوانه ، صنعة السكري بتحقيق د. نعمان محم أمين طه ص ٥٠ ، طبع مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١ عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٦) الفرزدق : همام بن غالب التميمي ، شاعر زموي مشهور ترجمته في الشعر والشعراء ص ٣١٠ - ٣١٨ .

(٧) البيت في ديوانه ج ٢ ص ٢٦ . طبع دار صادر - بيروت والشعر والشعراء ص ٣١٧ ، وفي العين ٢/٢٢٤ .

(٨) الكتاب ١/٨ .

قال الخليل : « والعرب لا تقول : وَدَعتُهُ فأنا وادِعٌ في معنى تركته فأنا تارك ، ولكنهم يقولون في الغابر لم يَدَع ، وفي الأمر دعْه ، وفي النهي لا تَدَعْه ، إلا أن يضطر شاعر كما قال :

وكان ما قدّموا لأنفسِهم *** أكثرَ نفعاً من الذي وَدَعُوا

أي تركوا (١) .

وكما قيل في البيت بالضرورة قيل في الآية ﴿ما ودَعَك ربُك وما قلى﴾ (٢) في قراءة (٣) بأنها شاذة . وقد وردت نصوص أخرى في وَدَعَ مثل قول الشاعر :

ليت شَعْري عن خَلِيلي ما الذي *** غالَهُ في الحُبِّ حتى ودَعَه (٤)

وفي حديث : لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليُخْتَمن على قلوبهم (٥) .

ولكن هذه النصوص جميعا لا تخرج بالمسألة إلى الكثرة المجيزة ، بل تبقى في إطار القليل النادر ، وكيف تقف هذه النصوص المعدودة أمام الوفرة الوافرة من النصوص التي تستعمل المضارع والأمر . وما شنع به ابن الأثير على النحويين ليس ذا بال ؛ لأن النحويين أجازوه قياساً وإنما أنكروه من جهة الاستعمال ، فإنه قليل لا تثبت به الحجة وهذا هو الذي رآه ابن الأثير نفسه (٦) .

---

(١) العين ٢/٢٢٤ . والبيت في اللسان والتاج . مادة : وَدَع .

(٢) سورة : الضحى . الآية : ٣ .

(٣) المحتسب ٢/٣٦٤ .

(٤) نسب إلى أبي الأسود في المحتسب ٢/٣٦٤ .

(٥) ورد في النهاية ٦/١٦٥ .

(٦) النهاية ٦/١٦٦ .

خامسا : التعليل بأمن اللبس

١- علة حذف الهمزة من سائر أدوات الاستفهام :

قال سيبويه : « فأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز .. وذلك لأنها حرف الاستفهام الذى لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام فى الأصل غيره . وإنما تركوا الألف فى : (من) و (متى) و(هل) ونحوهن حيث أمنوا الالتباس ، ألا ترى أنك تدخلها على « من » إذا تمت بصلتها كقوله الله عزو وجل ﴿ أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمنا يوم القيامة ﴾ (١) وتقول أم هل فإنما هى بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا الألف استغناء إذا كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام » (٢) .

والأصل فى هذه المسألة علة الاختصاص حيث أدوات الاستفهام مختصة بالأفعال ، وقد مضت الإشارة إلى ذلك فى بابه . أما هنا فإنه يرى أن الأصل دخول همزة الاستفهام على أدوات الاستفهام الأخرى مثل (من) فالأصل (أمن) و (متى) والأصل (أمتى) ، ولكن هذه الهمزة تركت حيث كان الاستفهام حاصلاً بهذه الأدوات دون الهمزة من غير لبس فى ذلك فاستغنى عن ذكرها .

وقد ترددتُ كثيرا فى إيراد هذه العلة ضمن الاستغناء ، وأخيرا آثرت ذكرها فى أمن اللبس لأنها به أليق وألصق ، وبين العلتين تداخل وتقارب .

ومما يجدر التنبيه إليه أن سيبويه يسمى : همزة الاستفهام ألفا وهذا تجوُّز منه ، لما بين الألف والهمزة من تناسب .

٢- تعليل البدء بالأعرف في باب كان :

يفصّل سيبويه القول في معمولي (كان) اسمها وخبرها من حيث التعريف والتنكير، فهما إما معرفتان فتجعل أياً منهما اسماً والآخر خبرا ، وإما نكرتان ، فتخبر

---

(١) فصلت آية ٤٠ .

(٢) الكتاب ١/٥١ .

عن النكرة بنكرة إذا احتاج السامع إلى ذلك الخبر وكان فيه تمام الكلام كقولك : ما كان أحدٌ مثلك ، وما كان أحد مجترئاً عليك ، وإنما حسن الإخبار هنا ؛ حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ؛ لأن المخاطب قد يحتاج أن تعلمه مثل هذا ، وإذا قلت : كان رجل ذاهباً فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله ، وعلى هذا النحو يحسن ويقبح الإخبار بالنكرة عن النكرة (١) .

وقد يكون معمولا (كان) مختلفين تعريفا وتنكيرا ، فالاصل عند سيبويه أن تبدأ بالمعرفة فتجعله اسماً لكان ثم تخبر عنه ، وتعليله لذلك يحوم حول المعنى من جهة والمشابهة من جهة أخرى ، وأمن اللبس واضح هنا فهو جدير بأن يكون النص فيه ، وإن لم يخل مما ذكرت من التعليل سواه .

قال سيبويه : « واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل بـــه (كان) المعرفة ؛ لأنه حد الكلام ؛ لأنهما شيء واحد ، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجلٌ زيدا ؛ لأنهما شيئان مختلفان ، وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت : عبد الله منطلق ، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر ، وذلك قولك : كان زيدٌ حليماً ، وكان حليماً زيد لا عليك أقدمت أم أخّرت ... فإذا قلت : كان زيدٌ ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك ، فإنما ينتظر الخبر ، فإذا قلت : حليماً ، فقد أعلمته مثل ما علمت ، وإذا قلت : كان حليماً ، فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرا في اللفظ

فإن قلت كان حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأت بنكره ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة ، فكرهوا أن يقربوا باب لبس ... فالمعروف هو المبدوء به ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ، ألا ترى أنك لو قلت : كان رجلٌ منطلقا أو كان إنسانٌ حليماً كنت تلبس لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس » (٢) .

---

(١) الكتاب ١/٢٦ .
(٢) الكتاب ١/٢٢ .

وأظن القاريء سيستمتع بهذا النص ولن يمل من طوله ، ففيه معان بلاغية إضافة إلى مسائل النحو ، وفيه أمثلة تبين القاعدة وشرح لهذه الأمثلة وبيان تقديمها وتأخيرها ، وليس الذي ذكرته من النص بأولى من الذي تركته ، غير أني لا أريد الإملال بالإطالة ، فسيبويه أولا يحمل باب (كان) على باب المبتدأ والخبر ، فمعمولا (كان) هما المبتدأ والخبر أصلا ، ولا تشغل كان بالمبتدأ وتكتفي كما أنك لا تذكر المبتدأ مجردا من الخبر ، ولهذا كانت ترجمة الباب عنده على النحو التالي :

(باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) (١) وترجمته لهذا الباب ملحقة بتراجم أبواب سابقة لها (٢)، وكلها تعني ما سمي عند المتأخرين بالأفعال المتعدية إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، ولذا فإن معمولي (كان) لشيء واحد ، وليس شأنهما شأن (ضرب رجلٌ زيدا) لأن الأخير الشيئين مختلفين ، ولذا فإن التقديم والتأخير في باب (كان) كالتقديم والتأخير في باب المبتدأ والخبر ، كلاهما جائز من ناحية الصنعة النحوية .

فأما من ناحية التعريف والتنكير فإن المعنى يحتاج إلى ذلك ويتوقف عليه فلا بد من الاهتمام به ومراعاته ، وذلك أن المعرفة يشترك في إدراكها المتكلم والمخاطب فكان حقها أن تُقدَّم ثم يأتي الخبر الذي يفيد السامع ، فإن بدأت بالنكرة فإن المخاطب لا ينزل منزلتك في معرفة ذلك ، فيلتبس عليه الأمر ولا يدري المراد ، وقد كان من حقه أن تزيل عنه اللبس فيما هو أقرب من هذا ، وذلك إذا وقع اسم (كان) المعرفة مشتركا بين اثنين ، كلاهما يمكن أن يُعنى ، فيلزمك أن تُفيدَ المَعْنِيَّ بصفة تخصه كالطويل والقصير فتقول : كان زيدٌ الطويلُ حليماً .

وإلى توضيح هذه المعاني يشير السيرافي بقوله : « ... يعني أن ابتداءك بالنكرة لتحدث عنها غير مستقيم ، لأن المخاطب ليس ينزل منزلتك في معرفتها ، وحكم المخاطَب المفهَم أن يساوي المخاطِب المتكلم في معرفة ما خبَّره به ، فإذا قال : كان زيد عالما فقد كان المخاطَب عالماً بزيد من قبل ، وقد عرف علمَه الآنَ لإخبار المتكلم إياه ، فقد ساواه في الأمرين جميعا ، وإذا قال : كان عالمٌ زيداً فـ(عالم) منكور لا يعرفه المخاطب ولم

---

(١) الكتاب ٢١/١ .

(٢) المرجع السابق ١٦/١ ، ١٨ ، ١٩ .

يجعله خبرا فيفيده .. فلم يساو المخاطَبُ المتكلمَ لأن المذكور في الإخبار ما لا يعرفه المخاطَب وإن كان المتكلم يعرفه ... يعنى أن المخاطَب يبقى على جهالته في المنكور الذي جعلته اسماً » [١].

ولا بد من بيان مسألة اخرى ، هي أن من الشعراء من قدم النكرة فجعلها اسمـا لـ (كان) وجعل الخبر المعرفة ، وذلك عند سيبويه ضعيف غير مقبول سواء في الشعر موطن الضرورة أو في قليل الكلام ، ومما ذكره من ذلك قول خداش بن زهير :

فإنَّكَ لا تُبَالي بَعْدَ حَوْلٍ *** أظبيٌ كان أمَّك أم حِمارُ

وقول حسَّان :

كَأنَّ سبيئةً من بيت رَأس *** يكون مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

وغيـــر ذلك

وفي مثل هذا يقول الزمخشري : « ونحو قول القطامي : ... ولا يك موقفٌ منكِ الوَدَاعا [٢]

وقول حسان : يكونُ مـزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ .. من القلب الذي يشجع عليه أمـن الالباس » [٣].

قلت وهذا الذي اعتذر به الزمخشري هو مسبوق إليه ، فقد تحدَّث الأعلم عن سائر هذه الأبيات وأبان ما طعن على سيبويه في بعضها ورد على ذلك ، قال في بيت خداش بن زهير : « فأما البيت الأول فقد رُد على سيبويه الاستشهاد به ؛ لأنه جعله شاهدا لجعل النكرة اسماً والمعرفة خبرا ، واسم كان في هذا البيت ضمير ظبي والضمير معرفة . »

وليس الأمر على ماظنه الرادون عليه ، وذلك أن الذي أحوج إلى أن يكون الاسم معروفا تبيُّنُ المخبَرِ عنه للمخاطب حتى لا يلتبس عليه ويستفيد خبره بعد ذلك ، وضمير النكرة لا يستفيد به المخاطب أكثر من النكرة ...

---

(١) السيرافي ١/١٥٧ .

(٢) من أبيات الكتاب أيضا. وصدره : قفي قبل التفرقِ يا ضبَاعا .

(٣) المفصل ص ٢٦٣-٢٦٤ .

وجواب آخر أن قوله : (ظبي) اسم لكان أخرى مضمرة والثانية تفسير لها ويكون اسم كان الذي أراد سيبويه (ظبي) ... [1] .

وفي بيت حسان قال : « ... فيه ما سهّل جعل النكرة اسماً من جهة المعنى ، وذلك أن الذي يستفيده المخاطب بعسلٍ وماء منكورين هو الذي يستفيده بهما معروفين ، ألا ترى أن قائلا لو قال : شربت الماء والعسل أو قال ماءً وعسلا كان معناهما عندك واحدا ... ومما سهل ذلك أيضا أن الضمير في (مزاجها) يعود إلى منكور ... » [2] .

٣- تعليل اتصال الكاف بـ (رويد) :

قال سيبويه : « واعلم أن رويداً تلحقها الكاف وهي في موضع افعل وذلك قولك : رويدَك زيداً .. وهذه الكاف إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص ؛ لأن (رويدَ) تقع للواحد والجمع و الذكر والأنثى ، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني ، وإنما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره ، فلحاق الكاف كقولك يا فلانُ للرجل حتى يقبل عليك ، وتركها كقولك للرجل أنت تفعل إذا كان مقبلا عليك بوجهه منصتا لك ، فتركت يا فلان حين قلت أنت تفعل استغناء بإقباله عليك .. » [3] .

فسيبويه يذهب إلى أن (رويد) اسم فعل أمر ، والفعل الذي ناب عنه هو أرود ، وكما أن الفعل متعدٍ إلى مفعول واحد كذلك اسمه متعد إلى مفعول واحد ، فإذا قلت : رويد زيدا ، فإن زيدا مفعول (رويد) وفاعله ضمير مستتر ، غير أنه قد يلحق (رويد) كاف الخطاب فيقال رويدَك ، فما بال هذه الكاف ؟ إنها عند سيبويه حرف يدل على الخطاب ليس غير ، لا محل لها من الإعراب ، وفائدتها بيان المخاطب المخصوص لئلا يلتبس هذا المخاطب المقصود بغيره الذي ليس مقصودا ، وهذه علة لحاق الكاف (رويد) ، ثم بين أنها تلحق وتحذف تبعا لهذه الفائدة ، فكلما كانت الفائدة متوقفة عليها جيء بها ، وكلما استغنى عنها حذفت ، ولكي يتضح مراده قاسها بحرف النداء (يا) فكما أنك تحدث المقبل عليك دون استعمال (يا) كذلك تستعمل (رويد) دون الكاف إذا عـــــم

---

(١) النكت ١/١٨٥ .
(٢) النكت ١/١٨٥ - ١٨٦ .
(٣) الكتاب ١/١٢٤ .

المخاطب قصدك إياه ، وكما تدعو بـ (يا) غير المقبل عليك تضيف الكاف إلى (رويد) لمن يظنك لا تقصده ولا تعنيه .

وفي إشارته إلى الاستغناء والقياس ما يمكن عده علة بهذين النوعين إلا أن التعليل بأمن اللبس قصد بَيِّن في هذا ، ولا مانع من تداخل العلل وتعددها ، وهذا من سمات تعليل سيبويه كما أنه من سمات تعليل أشياخه .

وإلى كون (الكاف) المتصل بـ (رويد) اسماً ذا محل من الإعراب ذهب بعض النحاة، واختلفوا في ذلك ، فقدره بعض في موضع رفع ، وقدره آخرون في موضع نصب [1] ، وقد رد عليهم سيبويه هذا الرأي القائل باسميتها بحجج عدة قوية فمن ذلك أن اشباهها ليست الكاف فيها اسما ، ومن ذلك قول العرب : هاء وهاءك وهاً وهاكَ بمعنى خذ ، فهذه الكاف لم تجيء علماً للمأمورين والمنهيين المضمرين ، ولو كانت عَلماً للمضمرين لكانت خطأ ؛ لأن المضمرين ههنا فاعلون وعلامة المضمرين الفاعلين الواو كقولك افعلوا .

وكذلك الكاف في : النجاءك ، ليست اسماً ، ولو كانت اسماً مضافا لكان ذلك باطلاً لأن المعرف بالألف واللام لايضاف .

وعلى الزاعم أنها اسم أن يزعم هذا في نظيرتها (ذلك) فيدعى أن الكاف فيها اسم وحينئذ يُسأل أهي مجرورة أم منصوبة فإن كانت منصوبة فإنه يؤكدها بالنفس فيقول ذاك نفسَك زيدُ ويقول إن كانت مجرورة ذاك نفسك زيد ، وهذان لا يقولهما أحد .

ومما يدلك على أنه ليس باسم قول العرب : أرأيتَكَ فلانا ما حالُه فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع ، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنيا كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلا عليك عن قولك : يازيدُ ، وذلك أن الفعل وفاعله (أرأيت) والمفعول (فلانا) فلم يبق للكاف مكان أن تكون اسما [2] .

---

(١) السيرافي ٢/٥٣ .

(٢) هذه الحجج وغيرها في : الكتاب ١/١٢٤ – ١٢٥ . والسيرافي ٢/٥٣-٥٤ .

٤- تعليل منع ترخيم (خبيثة) على لغة من لاينتظِر :

قال سيبويه : « ... واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً ؛ من قبل أنهم لو فعلوا ذلك لالتبس المؤنث بالمذكر ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة ياخبيثُ أقبلى ، وإنما جاز في الغالب لأنك لا تذكِّر مؤنثا ولا تؤنث مذكرا » [١]

فالاسم الذي فيه التاء إما أن يكون علماً خاصاً غالباً في الأنثى مثل فاطمة ، فهذا يجوز ترخيمه على لغة من ينتظر الحركة فتقول يا فاطِمَ ويظل على اسميته وتأنيثه ، ويجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر الحركة فتقول : يافاطِمُ فجعلته بمنزلة اسم مذكر ليس فيه تاء تأنيث لأنك ألغيتها في نيتك ولم تعد بها ، وهذا معنى قول سيبويه (بمنزلة اسم ليس فيه الهاء) .

وقد يكون الاسم الذي فيه التاء ليس علماً غالباً على النساء مثل فاسقة وخبيثة ، وهذا يجوز لك أن ترخمه على لغة من ينتظر الهاء فتقول : ياخبيثَ ويا فاسقَ ، فإذا سمعك السامع علم من انتظارك على ما قبل الهاء أنها موجودة في نفسك .

وأما على لغة من لا ينتظر الهاء ويجعل الاسم بمنزلة اسم ليس فيه الهاء فإن سيبويه يمنع ترخيم هذه الكلمات لأنه يحصل لبس بين المذكر والمؤنث فإذا قلت : يا خبيثُ أو يا فاسقُ لم يُدر أناديت مذكراً أم مؤنثا ، بل إن الذهن ينصرف إلى المذكر فتكون قد ذكرت المؤنث من حيث لم ترد ، وهذا هو اللبس المانع من هذا الترخيم .

وقد خَلَط السيرافي تخليطا عجيبا في فهم قول سيبويه (إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً) حين ذهب إلى أنه (إذا كانت خبيثة وفاسقة اسماً لها فلم تدخل الهاء للفصل بين المؤنث والمذكر لأن الرجل قد يسمي بخبيثة وفاسقة والمرأة تسمى بخبيث وفاسق ، فحذف الهاء من الاسم العلم الغالب لا يوقع لبساً » [٢] .

---

(١) الكتاب ١/٣٣٤ .

(٢) السيرافي ٣/٧٠ .

والذي أوقعه في هذه الكبوة – ولكل جواد كبوة – هو أنه لم يتنبه إلى التفريق بين الترخيم على اللغتين وما يترتب عليه من معنى ، ثم إن الاسم الخاص الغالب الذي استثناه سيبويه من الحكم جعله يظن ذلك الظن .

٥- تعليل ملازمة (يا) النداء لباب الاستغاثة :

قال سيبويه : « باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة ، وذلك في الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرف اللام المفتوحة ، وذلك قول الشاعر وهو مهلهل :

يا لَبَكْرٍ أنشِرُو لي كُلَيْباً *** يا لَبَكْرٍ أيْنَ أيْنَ الفِرارُ ...

ولم يلزم في هـــذا الباب إلا (يا) للتنبيه ؛ لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد كقولك : لعمرٌ خيرٌ منك ، ولا يكون مكان (يا) سواهـا من حروف التنبيه نحلو (أي) و (هيا) و (أيا) ؛ لأنهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثةٍ ولا تعجب .. » [1] .

قلت : وفي هذا النص مسألتان ، الأولى أن (يا) التي للتنبيه أي الدعاء لازمة لباب الاستغاثة لا تنفك عنه ، وعلة ذلك هي موطن البحث هنا .

والمسألة الأخرى : هي أنه لا يحل غير (يا) من حروف التنبيه مكانها ولذلك علة هي في باب التعليل بالفرق ، حيث أرادوا أن يفرقوا بين باب الاستغاثة وباب النداء الذي ليس فيه استغاثة ، ولأنها متممة للمعنى الذي نحن فيه فقد أوردتها هنا .

فأما علة المسألة الأولى فهي الأمن من اللبس ؛ لأن المستغاث تدخله اللام كما أن المبتدأ تدخله لام الابتداء ، وتقول فيهما (لَزيد) مثلاً فاللام مفتوحة فيهما ، فإذا دخلت ياء النداء تعينت اللام لباب الاستغاثة وزال اللبس الحاصل بينهما ، فإذا حذفتها صار اللبس .

---

(١) الكتاب/ ٢١٨١ ، ٢٢٠ .

قال السيرافي : « ولا يجوز سقوط (يا) من اللام كما جاز سقوطها من الاسم الذي لا لام فيه كقوله تعالى : ﴿ قال ربِّ اغفرلي ﴾ (١) وقوله عز وجل : ﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ (٢) لان سقوطها يُخشى معه اللبس بلام الابتداءُ كقولك : لَزيدٌ قائم ولَعَمروٌ خيرٌ منك » (٣)

فالأصل في ياء النداء أنها تحذف ، لكنها مع ما فيه اللام لا تحذف حتى لا تلتبس هذه اللام بلام الابتداء .

٦- تعليل امتناع الحذف من قولهم : هذا حي تميم :

الأصل في هذه المسألة هو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وفائدة حذف المضاف التخفيف ، فإذا حذف كان من أحكامه أن يقوم المضاف إليه مقامه إعرابا وتأنيثا أو تذكيرا وصرفاً أو عدمه ، وقد تحدث سيبويه عن هذه المسألة وبينها بالأمثلة فقال : « ... أما ما يضاف إلى الاباء والأمهات فنحو قولك : هذه بنو تميم وهذه بنو سلول فإذا قلت : هذه تميم .. وهذه سلول فإنما تريد ذلك المعنى ، غير أنك إذا حذفت حذفت المضاف تخفيفا ، كما قال عز وجل : ﴿ واسأل القرية ﴾ ويطؤهم الطريق وإنما تريد أهل القرية وأهل الطريق ، وهذا في كلام العرب كثير ، فلما حذفت المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف ؛ لأنه صار في مكانه فجرى مجراه فصرفت تميما وأسدا ؛ لأنك لم تجعل واحدا منهما اسماً للقبيلة ، فصارا في الانصراف على حالهما قبل أن تحذف المضاف » (٤) .

هذه هي المسألة الأصلية ، ولأنها ليست مسألة البحث فلا أتوقف عندها وإنما جعلتها سبيلا إلى ما بعدها ، وذلك أن هذه القاعدة في الحذف قد تتخلف إذا كان الحذف يؤدي إلى فهم أمر آخر غير المعنى الذي يؤديه عدم الحذف ، ولذلك قال سيبويه : « فإن قلت :

---

(١) سورة : ص . الآية ٣٥ .
(٢) سورة : يوسف . الآية ٢٩ .
(٣) السيرافي ٣/٥٢ . و : التعليقة ص٣٥٦ .
(٤) الكتاب ٢/٢٥ .

لم لم يقولوا هذا تميم فيكون اللفظ كلفظه إذا لم ترد معنى الإضافة حين تقول : جاءته القرية تريد أهلها ؛ فلأنهم أرادوا أن يفصلوا بين الإضافة وبين إفرادهم الرجل ، فكرهوا الالتباس » [١] .

يعني أنك إذا قلت : هنا حيٌّ تميم فانك لا تحذف (حي) وتقيم (تميم) مقامه فتقول هذا تميم ، على معني الإضافة والحذف ، لأنك إذا فعلت هذا التبس مالم يكن مضافا في الأصل بما أضيف وحذف ، وهذا معنى الفصل بين الإضافة والأ فراد الذي عناه سيبويه .[٢]

٧- تعليل منع إضمار فعل الغائب :

قال سيبويه : « واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيدٌ ، وأنت تريد أن تقول : ليُضربْ زيدٌ أو ليضربُ زيدٌ إذا كان فاعلا ، ولا زيدا وأنت تريد ليضرب عمرو زيدا ، ولا يجوز زيدٌ عمرا إذا كانت لا تخاطب زيدا إذا أردت : ليضرب زيدٌ عمراً وأنت تخاطبنى ، فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمرا ، وزيد وعمرو غائبان ، فلا يكون أن تضمر فعل الغائب ... ؛ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظنّ السامع الشاهد إذا قلت زيداً أنك تأمره هو بزيد ، فكرهوا الالتباس » [٣] .

فإذا قلت زيدا ونصبته بفعل مضمر وأنت تخاطب حاضرا ظنّك المخاطَب تأمره بإيقاع ذلك الفعل ، وأنت في نيتك أنه منصوب بفعل أحدثه فاعل غائب فيلتبس هذا بذاك ، فلذلك يمتنع إضمار هذا الفعل ولا يجوز أن تقول : زيدٌ وأنت تقصد ليُضربْ زيد ولا أن تقول زيدا وأنت تقصد : ليضرْب عمرو زيدا .

---

(١) انظر :السيرافي ١٠٨/٤ . النكت ٨٣٧/٢ .

(٢) الكتاب ٢٥/٢ .

(٣) الكتاب ١٢٨/١-١٢٩ .

سادساً : التعليل بالتخفيف

كنت ذكرت في الفصل الأول عند الحديث في هذا النوع من التعليل أنه مرتبط بالحذف فإذا حذف شيء من الكلام فلأجل التخفيف ، فالتخفيف والحذف شيء واحد ، وإن عدهما بعض الباحثين نوعين .

وكذلك يرتبط هذا النوع من التعليل بذكر الاستثقال ، لأنهم إذا استثقلوا شيئا حذفوا منه أو غيَّروا فيه حتى يكون خفيفا .

وأذكِّر هنا بأن التعليل بالتقاء الساكنين جزء من التعليل بالتخفيف ، لأنه إذا التقى ساكنان صعب النطق بهما ، فيغير لأجل الخفة في النطق ، وهذا مثال على ماأقول .

قال سيبويه : « وإذا أضفت المندوب وأضفت إلى نفسك المضاف إليه المندوب فالياء فيه أبداً بينة ، وإن شئت ألحقت الألف وإن شئت لم تلحقه ، وذلك قولك :
وانقطاع ظَهْرِياه وا انقطاع ظهري ، .. وتقول واغلام زيداه إذا لم تضف زيداً إلى نفسك ، وإنما حذفت التنوين لأنه لا ينجزم حرفان »[1] .

فالتنوين ساكن وألف الندبة ساكنة فيتعذر النطق بهما معاً ، فحذف التنوين تخفيفا وتسهيلا .

وقال في ترخيم رجل اسمه مصطفون ، أو قاضُون : « تقول : يا قاضِيْ أقبل أظهرت الياء لحذف الواو والنون ... وإنما رددت هذه الحروف ؛ لأنك لم تبن الواحد على حذفها كما بنيت (دم) على حذف الياء .

---

(١) الكتاب ١/٣٢٢ .

ولكنك حذفتها لأنه لا يسكن حرفان معاً ، فلما ذهب في الترخيم ما حذفتهن لمكانه رجعتهن .. ومثل ذلك : ﴿ غيرَ مُحلِّي الصَّيْد وأنتم حرم ﴾ [1] ، فإذا لم تذكر الصيدٌ قلت : محلِّي » [2] .

وقد آن لي أن أذكر بعض نماذج التعليل بالتخفيف عند سيبويه :

١- تعليل حذف المستثنى :

قال سيبويه : « هذا باب يحذف فيه المستثنى استخفافاً ، وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذاك وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني » [3] . فعلة الحذف ههنا هي التخفيف .

ولم يكتف سيبويه بباب الاستثناء ، بل ذهب يذكر أنواعاً أخرى من الحذوف مما يكون علة حذفه التخفيف ، فتراه يقول : « وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا ، وإنما يريد : ما منهما واحد مات ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وإنْ من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ﴾ [4] .

ومثل ذلك من الشعر قول النابغة :

كأنّك من جِمالِ بَني أقَيْش *** يُقَعقَعُ خَلفَ رِجلِيه بِشَنِّ

أي كأنك جمل من جمال بني أقيش .

كما قالوا : لو أن زيدا ههنا ، وإنما يريدون لكان كذا وكذا ، وقولهم : ليس أحد ، أي ليس ههنا أحد ، فكل ذلك حذف تخفيفا واستغناء بعلم المخاطب بما يعني » [5] .

---

(١) سورة : المائدة . الآية ١ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٠ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٥ .

(٤) سورة النساء . الآية ١٥٩ .

(٥) الكتاب ١/ ٣٧٥ - ٣٧٦ .

فالسماع عن العرب والاستغناء بمعرفة المعنى الذي يقصده المتكلم حجتان تؤيد الحجة الأولى وهي التخفيف .

وهنا توضيح لهذه المسألة أجعله كالخاتم لها ، ذلك لأن سيبويه وإن كان تمثيله كافيا شافيا للمسألة مخرجاً لما عداها إلا أن الوهم قد يذهب إلى قياس نظائرها عليها ، وليس الأمر كذلك ، وهذا التوضيح إنما هو درة من درر السيرافي يتحف بها في هذه المسألة ، وذلك في قوله : « الحذف الذي استعملوه بعد (إلا) و (غير) إنما يُستعمل إذا كانت (إلا) و (غير) بعد (ليس) .

ولو كان مكان (ليس) غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ، لا تقول بدل (ليس إلا) : لم يكن إلا ، ولا : لم يكن غيرُ » [١] .

٢- تعليل إبدال الياء ألفاً في المنادى :

قال سيبويه : « .. واعلم أن بقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل ، تقول : يا غلامي أقبل ، وكذلك إذا وقفوا ، وكان أبو عمرو يقول : ﴿ يا عبادي فاتقون ﴾ [٢].

وقال الراجز وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي :

فكُنتَ إذ كنتَ إلهي وحدَكا *** لم يك شيء يالإلهي قبلكا.

وقد يبدلون مكان الياء الألف ؛ لأنها أخف ، وذلك قولك : ياربًّا تجاوزْ عنا ، ويا غُلامَا لا تفعلْ » [٣] .

---

(١) السيرافي ٣/١٢٥ .

(٢) سورة : الزمر . الآية ١٦، وهي قوله تعالى : ﴿ لهم من فوقهم ظلل من النار ، ومن تحتهم ظلل ، ذلك يخوف الله به عباده ، يا عباد فاتقون ﴾ والآية في نص سيبويه قراءة رويس ويعقوب كما في النشر ٢/٣٦٤ ، والاتحاف ٢/٤٢٨ . والمشهور عن أبي عمرو وغيره حذفها ولكنه - فيما روي عنه - يثبتها في قوله تعالى : ﴿ فبشر عبادي الذين يستمعون القول ﴾ الآيتان ١٧ ، ١٨ من السورة نفسها ، قيل يثبتها وصلاً ووقفا وقيل بل يحذفها كما في التبصرة ص ٦٥٩. والكشف ٢/٢٣٨ . وانظر معجم القراءات ٦/١٣.

(٣) الكتاب ١/٣١٦ - ٣١٧ .

وهكذا فالياء تبقى في المنادى في لغة من لغات العرب ، ومنهم من يبقيها ياء كما استشهد على ذلك .

وبعض العرب يبدل منها الألف ، لأن الألف أخف منها ، وهم إلى ما خف أميل وعما ثُقل أبعد .

فالعلة هي التخفيف ، ولذلك قالوا إن الفتح أخف من الكسر ، لأن الفتح مأخوذ من الألف ، والألف أخف من الياء التي أخذت منها الكسرة ، وهكذا يراعون الخفة في الحروف والحركات .

٣- تعليل عدم صرف الأسماء الجارية بوزن الفعل :

قال سيبويه : « واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مُجرى ما يستثقلون ، ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، فيكون في موضع الجر مفتوحاً ؛ استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء ، وذلك نحو أبيضَ وأسودَ وأحمرَ وأصفر ، فهذا بناء أذهبُ وأعلمُ » [١] .

فالاسم الذي على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء يشابه الفعل المضارع من عدة وجوه بينها سيبويه وشرحها السيرافي ، فلما أشبهه أعطي حكمه فمنع الجر والتنوين ونابت الفتحة عن الكسرة لئلا يزداد ثقله بالكسر ، فهو ثقيل لجريانه على الفعل – والفعل ثقيل في الأصل – فأعطي ما لا يزيده ثقلا وهو الفتح ، ولو كان خفيفا عند العرب لأعطي ما يستحقه الخفيف من جواز الجر والتنوين .

فإن قلت : ما الوجوه التي أشبه هذا الوزن من أوزان الأسماء الفعلَ فيها ؟ فالجواب هو أن الاسم الموزون هذا الوزن يوصف به وكذلك الفعل ، تقول : مررت برجلٍ أحمرَ ومررت برجل يأكل . والفعل لا يكون إلا بفاعل والنعت لا يحسن إلا بمنعوت إضافة إلى المشاركة في البناء من حيث الحركات والسكنات [٢] .

---

(١) الكتاب ١/٦ .

(٢) انظر السيرافي ١/٨٧ ، ٨٨ .

٤- تعليل حذف النون والتنوين من اسم الفاعل :

يضاف اسم الفاعل إلى معموله فيجره ، ويحذف منه - هو - ما كان فيه من نون أو تنوين ، وذلك الحذف لأجل التخفيف ، ولا يغير في المعنى شيئا ، قال سيبويه : « .. واعلم أن العرب يستخفون ، فيحذفون النون والتنوين ، ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين ، فجري مجرى غلام عبدِ الله في اللفظ ؛ لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل . وليس يغير كف التنوين إذا حذفته مستخفا من المعنى شيئا ولا يجعله معرفة .. » [١] .

فهو في جر المضاف كقولك غلام عبد الله ، لكنه ليس مثله في المعنى والعمل ، من حيث كان اسم الفاعل عاملاً عمل الفعل فكان ينصب لو نون أو جرت معه النون ، وليس كذلك غلام عبد الله ، فلا يعمل هذا الأخير إلا الجر .

أما المعنى الذي يؤديه اسم الفاعل منونا ومحذوفاً منه التنوين فلا يتغير ، فإذا أريد تخفيفه حذف ما فيه من نون أو تنوين وأضيف ، فيجمع بذلك بين أداء المعنى نفسه وخفة اللفظ ، وذلك أسمى مما يؤدي المعنى دون خفة اللفظ .

٥- تعليل حذف (من) الداخلة على التمييز :

قال سيبويه : « هذا باب ما ينصِب نصب (كم) إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام ، وذلك ما كان من المقادير نحو قولك : ما في السماء موضع كفٍ سحاباً ، ولي مثله عبدا ، وما في الناس مثله فارساً ، وعليها مثلها زيدا ، وذلك أنك أردت أن تقول : لي مثله من العبيد ، ولي ملؤه من العسل ، وما في السماء موضع كف من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفا كما حذفه في عشرين حين قال : عشرون درهماً .

وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولاً على ما حملت عليه ، فانتصب بملىء كف ومثله كما انتصب الدرهم

---

(١) الكتاب ١/٨٣ - ٨٤ .

بالعشرين ؛ لأن مثل بمنزلة العشرين ، والمجرور بمنزلة التنوين لأنه قد منع الإضافة كما منع التنوين » [١]

وفي هذه المسألة يضيف إلى التعليل بالتخفيف - وهو الأصل - التشبيه فحال التمييز في قولك لي مثله عبدا ونحوه كحاله في عشرين وبابها من الأعداد والأصل لي عشرون من الدراهم ، فحذفت (من) تخفيفا وانتصب مجرورها على التمييز وكذلك هذه المسألة .

٦- تعليل بناء (فُلُ) على حرفين :

قال سيبويه : « وأما قول العرب : يا فُلُ أقبل ؛ فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئا يثبت في غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين ، وجعلوه بمنزلة (دمٍ) والدليل على ذلك أنه ليس أحدٌ يقول : يا فلا .

فإن عنوا امرأة قالوا : يا فُلةُ . وهذا اسم اختص به النداء ، وإنما بني على حرفين ؛ لأن النداء موضع تخفيف » [٢] .

فلما كان النداء موطن تخفيف حبذوا كون (فل) على حرفين ليناسب هذا التخفيف الحاصل في النداء .

---

(١) الكتاب ١/٢٩٨ .

(٢) الكتاب ١/٣٣٣ .

سابعاً : التعويض

لقد كانت نماذج التعليل بالتعويض عند الخليل قليلة ، لكنها كانت قوية فلقد تحدث عن حذف صدر الصلة ، وجعل طول الجملة كأنه عوض مما حذف وتكلم عن الفصل بين (كم) ومميزها بالجار والمجرور ، وجعل هذا الفصل عوضاً مما منعته من التمكن ، وجعل تنوين جوار وقاضٍ عوضاً من الحرف المحذوف . أما سيبويه فإن تعليله بالتعويض أكثر ما يكون في باب النصب بفعل مضمر ، ويشمل ذلك أبواباً كثيرة كالمصدر وما جرى مجراه والاستفهام وأسماء الفاعلين وغير ذلك .

وهناك تعليل في غير الانتصاب بفعل مقدر ، كتعليل لزوم (ما) لـ (إن) في قولك (إمّا) وتعليل جعل (أنْ) المشددة بعد أفعال العلم ، إلا أن هذه التعليلات ليست في قوة تعليل الخليل بالتعويض ، ومن خلال النماذج التي سأطرحها هنا يدرك ذلك .

١- تعليل انتصاب المصادر :

هذا باب واسع ، والكلام فيه واحد ، غير أن سيبويه تكلم في كل مسألة منه على حدة ، فبعضه ينتصب بإضمار فعل غير مستعمل إظهاره كما في هذا النموذج الذي بين يدي ، وبعضه أسماء جرت مجرى المصادر ، وبعضه صفات جرت مجرى المصادر المدعو بها ، ومصادر في غير الدعاء ، ومصادر لا تتصرف في الكلام تصرف سائر المصادر ، ومصادر في معنى التعجب .

وسأورد نموذجاً واحدا لكل مسألة من هذه المسائل إيرادا فحسب ، إلا ما لا يتضح دون شرح ، أو ما يحتاج إلى تعليق .

فمما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره « قولك : سقياً ورعياً ، ونحو قولك : خيبةً ودَفْرا وَجدْعا وعَقْرا وبُؤساً وأفّةً وتُفّةً وبُعدا وسُحقا ، ومن ذلك قولك : تعساً وتباً وجوعا وجُوْسا ، ونحو قول ابن ميادة :

تَفاقَدَ قَومِي إذ يبيعون مُهْجتي *** بجاريةٍ بهراً لهم بعدها بَهْرا ...

وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه ، على إضمار الفعل كأنك قلت : سقاك الله سَقْياً ورعاك الله رعياً وخيَّبك الله خيبةً ، فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب .

وإنما اختزل الفعل ههنا ، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلاً من احذر ، وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ورعاك الله ومن خيَّبك الله » [١] .

فالمصادر هنا نابت مناب الأفعال فحذفت تلك الأفعال . ولو قال قائل إن هذا النوع من التعليل مقارب لنوع الاستغناء لأنهم حين عوضوا عنه استغنوا بالعوض عن المعوض منه ، لو قال هذا لما كان في قوله خطل .

٢- تعليل الحذف فيما جرى مجرى المصادر المدعو بها من الأسماء :

قال سيبويه : هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها ، وذلك قولك : تُرباً وجندلاً وما أشبه هذا .. فاختزل الفعل هاهنا ؛ لأنهم جعلوه بدلاً من قولك : تربت يداك وجُنْدِلْت » [٢].

٣- تعليل الحذف فيما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات :

قال سيبويه : « .. وذلك قولك هنيئا مريئا ، كأنك قلت : ثبت لك هنيئا مريئا ، وهنأه ذلك هنيئاً ؛ وإنما نصبه لأنه ذكر لك خيِّر أصابه رجل فقلت : هنيئا مريئا ، كأنك قلت : ثبت ذلك هنيئا مريئاً ؛ فاختزل الفعل لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك : هناك » [٣] .

---

(١) الكتاب ١/١٥٧ .

(٢) الكتاب ١/١٥٨ .

(٣) الكتاب ١/١٥٩ .

٤- تعليل ما ينتصب من المصادر في غير الدعاء :

قال سيبويه : « وذلك قولك : حمداً وشكرا لا كفرا وعُجْبا ، وأفعل ذلك وكرامةً ومسرةً ؛ فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل ؛ كأنك قلت : أحمد الله حمداً ... وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلو هذا بدلاً من اللفظ بالفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء ، كأن قولهم حمداً في موضع أحمد الله » (١)

٥- تعليل حذف الفعل ونصب المصدر غير المتصرف :

قال سيبويه : « هذا باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ، ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر... وذلك قولك : سبحان الله ومعاذَ الله ... وخزل الفعل ههنا لأنه بدل من اللفظ بقوله : أسبحك وأسترزقك ، وكأنه حيث قال : معاذَ الله قال عياذاً بالله ، وعياذاً انتصب على أعوذ بالله عياذا ، ولكنهم لم يظهروا الفعل ههنا كما لم يظهروا الفعل الذي قبله » (٢) .

٦- تعليل انتصاب المصدر الدال على التعجب :

قال سيبويه : « ومما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنه في معنى التعجب قوله : كرماً وصلفاً ، كأنه يقول : ألزمك الله وأدام لك كرماً وألزمت صلفا ، ولكنهم خزلوا الفعل ههنا كما خزلوه في الأول ؛ لأنه صار بدلاً من قولك : أكرم به وأصلف به ، كما انتصب مرحبا » (٣) .

٧- تعليل انتصاب أسماء الفاعلين :

قال سيبويه : هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل ، استفهمت أو لم تستفهم ، وذلك قولك : أ قائماً وقد قعد الناس وأقاعدا وقد سار الركب .. وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكأنه لفظ

---

(١) الكتاب ١/١٦٠ - ١٦١ .

(٢) الكتاب ١/١٦٢ .

(٣) المصدر السابق ١/١٦٥ .

بقوله : أتقوم قائماً وأتقعد قاعدا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع » [١] .

وفي هذا النص علتان هما الاستغناء والتعويض ، أما الاستغناء فإنه كان بما يرى المخاطب من الحال ، وأما التعويض فإن اسم الفاعل ناب مناب الفعل ، ولا غرو فاسم الفاعل مأخوذ من الفعل .

ولم لا يكون استغنى بالأمرين معاً المعنوي واللفظي ، فعوض باللفظ عن الفعل واستغنى به ، إضافة إلى ماراه من الحال .

٨- تعليل لزوم (ما) لـ (لأن) :

قال سيبويه : « ... وقال الشاعر العباس بن مرادس :

أباخُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفرٍ *** فإنَّ قوميَ لم تأكلهم الضَّبُعُ

فإنما هي أن ، ضمت إليها ما ، وهي (ما) التوكيد ، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها ، لتكون عوضاً من ذهاب الفعل كما كانت الهاء والألف عوضاً في الزنادقة واليماني » [١].

فالأصل في (أن) أنها تدخل على الفعل ، ولكنه محذوف ، وعوض عنه بلزوم (ما) الدالة على التوكيد .

وشبه هذا التعويض بتعويض زنادقة ويماني ، إذ عُوض في زنديق الهاء من الياء فقيل زنادقة ، وفي يمني عوض الألف فصار يماني .

فهاتان علتان ، علة التعويض وعلة التشبيه ، ولو نظرنا إلى استعمال العرب وأنهم كرهوا أن يجحفوا بأن ، لقلنا إن الثالثة علة الكراهة ، وهكذا تتداعى العلل في المسألة الواحدة .

---

(١) الكتاب ١/١٧١ .

(٢) الكتاب ١/١٤٨ .

ثامناً : التوهم

والنصوص الوارة في التعليل بالتوهم عند سيبويه قليلة كما كانت نصوصه قليلة عند الخليل ، وإنما ورد فيه ثلاثة نصوص ، أعرض لها بالدرس ولعل فيها ما يصور هذا النوع من التعليل .

١- تعليل جر المعطوف على خبر ليس المنصوب :

قال سيبويه : « ونظير جعلهم لم آتك ولا آتيك وما أشبهه بمنزلة الاسم في النية ، حتى كأنهم قالوا : لم يك إتيان ، إنشاء بعض العرب قول الفرزدق :

مَشَائيمُ ليسوا مُصْلحينَ عَشِيرةً *** ولا ناعبٍ إلا بِبَيْن غُرابُها

ومثله قول الفرزدق أيضا :

ومازُرتُ سَلْمى أنْ تكونَ حَبيبةً *** إليّ ولا دَينٍ بها أنا طالِبهُ

جره لأنه صار كأنه قال : لأن ... ومثله قول زهير :

بَدَ اليَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مَضَى *** ولا سَابقٍ شيئاً إذا كان جَائيا

لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول ، نووها في الحرف الآخر حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول ، وكذلك صار لم آتك بمنزلة لفظهم بلم يكن إتيان لأن المعنى واحد » (١) .

وبعد قراءة النص قراءة متأنية وطول تفكير وإمعان نظر تبين لي أنه يشمل مسألتين قاس سيبويه الأخرى منهما على الأولى في قضية التوهم ، وهي العلة التي يدور البحث عليها .

أما المسألة الأولى فهي مسألة نصب الفعل الواقع بعد الفاء ، وهي المقيس عليها . وأما المسألة الأخرى فهي مسألة الأبيات الشعرية ، وهي المسألة المقيسة . وينبغي أن

---

(١) الكتاب ١/٤١٨ - ٤١٩ .

يدور البحث فيهما معاً على أنهما مسألة واحدة ذات قضيتين ، ولو بحثت كل واحدة على انفراد لما كان في ذلك بأس ، غير أن ربطهما أولى ليحصل بذلك التصور السليم .

فأما المسألة الأولى فقد قدم سيبويه الحديث فيها قبل هذا النص الذي سقته هنا ، وبين ما يجوز فيها من الأوجه الإعرابية بعد ذلك النص ، فأما النص السابق . وهو لب المسألة - فإنه يقول : « وتقول : لا تأتيني فتحدثُني ، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقولَ : لا تأتيني ولا تحدّثُني ، ولكنك لما حوّلت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم ، كأنك قلت : ليس يكون منك إتيانٌ فحديث ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم ، فأضمروا (أن) ؛ لأن (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم ؛ فلما نووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم : لم يكن إتيان ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه ، فلما أضمروا (أن) حَسُن ، لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم ، و (أن) لا تظهر ههنا ؛ لأنه يقع فيها معانٍ لا تكون في التمثيل ، كما لا يقع معنى الاستثناء في (لا يكون) ونحوها إلا أن تضمر ، ولولا أنك إذا قلت : (لم آتِك) صار كأنك قلت : لم يكن إتيان ، لم يجز (فأحدثَك) كأنك قلت في التمثيل فحديث ، وهذا تمثيل ولا يُتكلم به بعد (لم آتِك) ، لا تقول : لم آتِك فحديث فكذلك لا تقع هذه المعاني في الفاء إلا بإضمار (أن) .

ولا يجوز إظهار (أن) ، كما لا يجوز إظهار المضمر في (لا يكون) ونحوها ، فإذا قلت : لم آتِك ، صار كأنك قلت : لم يكن إتيان ، ولم يجز أن تقول : فحديث ؛ لأن هذا لو كان جائزا لأظهرت (أن) » [1] .

وبرغم طول النص والتواءاته عند نهايته إلا أنه يكشف عما يريد سيبويه ، فهو يذكر أن معنى النصب مباين لمعنى الرفع ، فالمعنى بالرفع إذا قلت : لا تأتيني فتحدثنى المعنى بذلك يدل على نفي الجميع أي أنه لم يوجد إتيان ولم يوجد حديث ، والمعنى بالنصب أن الإتيان سبب في الحديث ، فانتفى الحديث لعدم الإتيان ، أو أنه يوجد إتيان لا حديث معه .

---

(١) الكتاب ٤١٨/١ .

ثم تحدث من خلال ذلك عن إضمار (أن) وأن هذا الإضمار يؤدي إلى المعنى المراد في حالة النصب .

وربط الإضمار في (أن) بإضمار اسم (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء . ثم أكد على مسألة التمثيل ، وأن الأمثلة التي ذكرها لا يتكلم بها ، فهي غير جائزة في النثر ، وإنما ذكرها للبيان والتوضيح .

وأراني قد وضعت كلام سيبويه في عناصر ؛ فماذا قال شراح سيبويه من بعد ... ؟

لقد تميز السيرافي بإسهابه في هذه المسألة - كغيرها من المسائل - فذكر كل ما يمكن أن يذكر فيها بشيء من التوضيح وذكر الأمثلة والفروق ، وأنا ألخص شرحه بما يقوم بالغرض إن شاء الله تعالى .

فالعطف بالفاء - كما ذكر - على وجهين ، أحدهما ظاهر والآخر متأول ، فأما الظاهر فأن تعطف ما بعد الفاء على ما قبلها فيدخل في حكمه معنى وإعراباً ، ويكون بمثابة (ثُمَّ) ، والنصب حينئذٍ ليس بإضمار (أن) ، بل بالناصب الذي نصب ما قبل الفاء ، كذلك يقال في الرفع والجزم ، ومثاله أن تقول : زيدٌ يأتيك فيحدثُك رفعا ، وأريد أن تأتِيَني فتحدثَني نصباً ، وإن يأتِك زيدٌ فيحدثْك تفرحْ جزما .

والعطف المتأول هو المتوهم ، وهو الذي معنا في المسألة ، وذلك بأن يكون ما قبل الفاء غير موجب معلقاً بما بعد الفاء شرطا على وجوه مختلفة أحوجت إلى التغيير وإضمار (أن) للدلالة على تلك الوجوه .

فإذا قلت : ما تأتيني فتحدثَني فالنصب من وجهين ، أحدهما : أن يكون الإتيان منفيا مطلقا ، والحديث ممتنع لأجل عدم الإتيان ، ولو وجد الإتيان لوجد الحديث ، والآخر معناه : ما تأتيني أبدا إلا لم تحدثني ، إي منك إتيان كثير ولا حدث منك ، فالمنفي هو الإتيان الذي يصاحبه حديث .

فلأجل هذين الوجهين امتنع عطف (تحدثُني) على (تأتيني) في الرفع ، لأنه إذا قال لا تأتيني فتحدثُني بالرفع فليس أحدهما شرطا في الآخر [١] .

والحاصل أن الكلام قد تحول في توهم المتكلم من الفعل إلى الاسم ، فتحول (لم آتك) إلى لم يكن إتيان ، وذلك ليعطف عليه المصدر الآخر وهو (حديث) المتأول من (أن) المضمرة والفعل المتصل بها (أحدثك) .

وهنا تظهر المسألة الآخرى وهي المسألة المقيسة ، فكما توهموا هذا في هذه المسألة المتقدمة ، كذلك توهموا في قول الفرزدق مشائيم ... البيت ، توهموا أنه قيل : ليسوا بمصلحين ، ومن ثمَّ عطفوا عليه (ناعب) بالجر .

وكذلك في بيته الآخر : ومازرت سلمى أن تكون حبيبةً إليَّ ولا دين ... حيث عطف (دينٍ) على توهم اللام في قوله (أن تكون حبيبةً ، وهكذا يقال في بيت زهير ، حيث جر (سابق) عطفا على توهم دخول الباء على (مدرك) ، وقد سبق ذكره في التعليل بالتوهم عند الخليل .

ومما شجع على هذا التوهم دخول الباء في خبر (ليس) كثيرا ، وظهور اللام مع (أن) في مثل بيت الفرزدق الآخر .

وبعد ، فإن في هذه المسألة تعليلات كثيرة فالتشبيه والقياس من جهة ، والمعنى من جهة ، والاستعمال أيضا ، لأن استعمالهم للباء في خبر ليس كان حجة تؤيد التوهم ، وهكذا تتضافر التعليلات في هذا النص تضافرا كبيرا .

---

(١) السيرافي ٣/٢١٢ ، وانظر : النكت ١/٧٠٩ - ٧١٠ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ١٨٤ .

- تعليل رفع توكيد المنصوب :

الأصل في المؤكَّد أن يجري على المؤكَّد رفعا ونصباً وجراً ، إلا أن سيبويه يحكـــي أن ناساً من العرب يغلطون ، فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان ، ذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ، كما قال : ولا سابقٍ شيئا إذا كان انيا ... » [1] .

فما باله أكد المنصوب بقوله (أجمعون) وهي مرفوعة ، وما باله عطف (زيد) الرفع على المنصوب في (إنك) ؟

إنه توهم أن القول الأول : هم ذاهبون ، فأكدها بالمرفوع (أجمعون) . وتوهم أن قول الآخر أنت ، فعطف عليه (زيد) المرفوع ، وأخبر عنها بالرفع كذلك .

والذي جعلهم يتوهمون هذا التوهم هو أن معنى (إنّ) واسمها الابتداء ، فهما رفوعان على الابتداء ؛ فلذلك توهم فيها هذا ، وحكم بناء على هذا التوهم . ولم ينس سيبويه أن يقرن هذه المسألة ببيت زهير السابق ذكره لكي يؤكد مسألة التوهم يجانس بين الأشباه ، وذلك دأبه عند كل مناسبة .

كما لم ينس أن يبين ما قد يتبادر إلى الذهن في قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا الذين هادوا والصابئون والنصارى ، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ [2]

فقد يذهب ظن القارىء فيجعل الآية من باب التوهم أيضا ، فرفع ذلك الظن سيبويه بأن الآية إنما هي على التقديم والتأخير ، كأنه ابتدأ بذكر (الصابئون) بعدما نتهى الخبر .

---

(1) الكتاب ١/ ٢٩٠ .

(2) سورة المائدة . الآية : ٦٩ .

ثم أكد ما ذهب إليه بشاهد آخر يأخذ الحكم نفسه - حكم التقديم والتأخير - ، هو قول الشاعر :

وإلا فاعْلَموا أنّا وأنتم *** بُغاةٌ ما بقينا في شِقاقِ

والتقدير : فاعلموا أنا بغاة وأنتم ، أي وأنتم بغاة [1]، فأجرى ذلك على التقديم والتأخير أيضا .

٣- تعليل النصب والرفع في قولهم أما علماً فعالم :

قال سيبويه : « ... ومن ذلك قولك : أما علماً فلا علم له ، وأما علماً فلا علم عنده ... وقد يرفع هذا في لغة بني تميم ، والنصب في لغتهم أحسن ؛ لأنهم يتوهمون الحال ، فإذا أدخلت الألف واللام رفعوا ؛ لأنه يمتنع من أن يكون حالا .. وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام ؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال . وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره ؛ فمن ثم لم ينصبوا في الألف واللام ، وتركوا القبح . فكأن الذي توهم أهل الحجاز البابُ الذي ينتصب لأنه موقوع له نحو قولك فعلته مخافة ذلك ... » [2].

وخلاصة هذه المسألة أن بني تميم يتوهمون النصب على الحال ، فإذا دخلت الألف واللام منعوه النصب ، لأن الحال لا يكون معرفة .

وأما الحجازيون فلم يتوهموا نصبه على الحالية ، بل توهموه منصوبا مفعولا لأجله فلذلك ينصبونه مع اقترانه بالألف واللام ، وهذا معنى قول سيبويه : موقوع له .

ومدار الحديث إنما هو على التوهم .

---

(١) انظر شرح الأعلم لهذا البيت في الكتاب ١/٢٩٢ .

(٢) الكتاب ١/١٩٢ .

تاسعا : التعليل بالقبح

والقبح والاستقباح قريب من الكره والاستكراه من حيث المعنى المراد في التعليل ، لكني لا أجزم أنه هو نفسه ، لوجود ما يمكن أن يسمى فرقا في تعبيرات سيبويه ، كما أن الباحثين من قبلي عدوهما شيئين مختلفين ، ولا ينبغي أن أخالفهم مادمت لم أصل إلى دليل قاطع ، أما هذه الإشارة فالقصد منها بيان ما تبادر إلى ذهني ، لعل باحثا آخر يصل من خلالها إلى نتيجة مرضية .

وإشارة أخرى هي أن الذين يستقبحون ويكرهون هم أصحاب الاستعمال اللغوي الأول ، لذا فإن التعليل بالاستعمال ذو صلة بهذين النوعين من التعليل أيضا .

وهذه بعض نماذج التعليل بالقبح ، أعرض لها بالدراسة ما أمكن لأجلي ما فيها من مسائل بعون الله .

١- تعليل جعل أسماء الشرط بمنزلة الذي :

قال سيبويه : « هذا باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي ، وتلك الأسماء (من) و (ما) و (أيهم) ، فإذا جعلتها بمنزلة الذي قلت : ما تقولُ أقول ، فيصير (تقول) صلة لـ (ما) حتى تكمل اسماً ، فكأنك قلت : الذي تقول أقول . وكذلك من يأتيني آتيه ، وأيها تشاءُ أعطيك ، وقال الفرزدق :

ومن يَميلُ أمَالَ السَّيفُ ذِروتَه *** حيثُ التقى من حِفَافَي رأسه الشّعرُ

وتقول : آتي من يأتينى ، وأعطيك أيُّها تشاء ، هذا وجه الكلام وأحسنه ؛ وذلك أنه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده ، فلما قبح ذلك حملوه على الذي ، ولو جزموه ههنا لحسن أن تقول : آتيك إن تأتني ... » [1] .

---

(١) الكتاب ١/٤٣٨ .

فالعلة هي القبح ، حيث قبح أن يؤخر حرف الجزاء وقد جزم به ، وذلك أن حرف الجزاءَ - إذا جزم - من حروف الصدارة ، ولا يؤخر إلا إذا لم يجزم ، قال السيرافي : « هذه الأسماء التي يجازى بها ، المذكورة في هذا الباب ، إنما يجازى بها إذا كانت مبتدأةً في اللفظ غير واقع عليها عامل خافض ولا غيره ، ... فإذا أوقعت على هذه الأسماء عاملاً قبلها .. بطلت المجازاة بها ، وصارت بمنزلة الذي ، واحتاجت إلى صلة ، على ماذكره سيبويه ومثّلها ، وهذا هو المختار فيها .

وقد يجوز أن يكون قبلها ما يعمل فيها ، وتجريه مجرى فعل لا يتعدى ، وليس بالمختار » [1] وقد ذكر السيرافي أن هذه الأسماء إذا جرت مجرى (إن) في الصدارة وجوزي بها فإنها تدخلها الأشياء الخافضة إذا كانت في صلة ما بعدها أو كانت مبتدأة ، وذلك في قولنا : بمن تمرر أمرر به ، وفيما تزهدْ أزهدْ فيه [2] وهذا من السيرافي احتياط وعناية أن يعترض عليه .

فلقبح تأخير (إن) إذا جزم بها ، جعلت تلك الأسماء بمنزلة الذي ، ولأحقية حرف الجزاء - إذا جزم - وأشباهه بالصدارة ، يحسن أسلوب مع هذه الأدوات دون أسلوب ، فإن كان الذي يليها ماضيا حسن ، لأن الأداة تكون غير جازمة ، وإن كان الذي يليها مستقبلا لم يحسن إلا في شعر ، لأنها حينئذ تجزم فلا تؤخر .

قال سيبويه : « وقبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ، ألا ترى أنك تقول: آتيك إن أتيتني ولا تقول آتيك إن تأتني إلا في شعر ؛ لأنك أخرت (إن) وما عملت فيه ولم تجعل لـ (إن) جواباً ينجزم بما قبله ، فهكذا جرى هذا في كلامهم » [3] .

---

(١) السيرافي ٣/٢٣٢ .

(٢) المصدر السابق ٣/٢٣٢ . وانظر النكت ١/٧٣٤ - ٧٣٥ .

(٣) الكتاب ١/٤٣٦ .

وقال المبرد : « أما ما يجوز في الكلام فنحو : آتيك إن أتيتني ، وأزورك إن زرتنى فإن قلت : آتي من أتاني ، وأصنعُ ما تصنعُ ، لم يكن ههنا جزاء ؛ وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ماقبلها ...

ولو قلت : آتيك متى أتيتنى ، أو أقومُ أين قمتَ ، على أن تجعل (متى) و (أين) ظرفين لما بعدهما كان جيدا ، وكانتا منقطعتين من الفعل الأول ، إلا أنك لما ذكرته سد مسد جواب الجزاء ، فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما استحال ؛ لأن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله كما لا يعمل هو فيما قبله ...

فإذا كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب ؛ لأن (إن) لا تعمل في لفظه شيئا ، وإنما هو في موضع الجزاء ، فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء » [1] .

وهكذا ، فكل جواب في المعنى ليس بجواب في اللفظ – على مذهب البصريين – وإنما يسد مسده ، ولا يعرب إعرابه ، وخير من عرض لهذه التفصيلات الرضي حيث قال :

« وأما تقديم معمول الشرط على أداته فأجازه الكسائي دون الفراء ، واعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا ، لأن للشرط صدر الكلام ، بل هو دال عليه وكالعوض منه ، ... وعند البصرية أيضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب آخر للشرط ، وإن لم يكن جواباً للشرط ؛ لأنه عندهم يغني عنه .. ولا يجوز عندهم أن يقال : هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط ، تقدم على أداته ؛ لأنه لو كان هو الجواب لزم جزمه » [2] .

---

(١) المقتضب ٢/٦٨ .

(٢) شرح الكافية ٢/٢٥٧ .

٢- تعليل امتناع الفصل بالضمير :

الضمير المنفصل المرفوع (هو) وسائر أخواته يكن فصلاً بعد معمول ، ثم يعرب المعمول بعده إعراب ما قبله ، وكأن الضمير غير مذكور ، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في غير ما موضع ، قال تعالى : ﴿ولا يحسبن الذي يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم﴾ (١) . الآية . وقال تعالى : ﴿وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحقّ من عندك﴾ (٢) الآية .

لكن هذا الضمير لا يأتي فصلاً في بعض المواضع ، لا ستقباحهم ذلك ، فمن تلك المواضع أن يكون بعد نكرة .

قال سيبويه : « هذا باب لا تكون (هو) وأخواتها فيه فصلا ولكن تكون بمنزلة اسم مبتدأ ، وذلك قولك : ما أظن أحدا هو خيرٌ منك ، وما أجعل رجلاً هو أكرمُ منك ، وما إخال رجلاً هو أكرمُ منك ، فلم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة ، كما لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة ، وكما أن كلهم وأجمعين لا يكرران على نكرة ، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة ؛ فلم تصر فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفه .. ومما يقوي ترك ذلك في النكرة أنه لا يستقيم أن تقول : رجلٌ خيرٌ منك ، ولا : أظن رجلاً خيراً منك ، حتى تنفي وتجعله بمنزلة (أحد) . فلما خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء وفي الابتداء ، لم يجر في النكرة مجراه ؛ لأنه قبيح في الابتداء وفيما أجري مجراه من الواجب ، فهذا مما يقوي ترك الفصل »(٣).

فالفصل يكون في المعرفة لأنها معرفة ، أما النكرة فلا يفصل ، لأنه قبيح أن يجعل فصلاً للنكرة وهو معرفة ، لأنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة ، إذ هو بمثابة الوصف . ومما يؤكد المعنى الذي أراده قوله : رجلٌ خيرٌ منك ، غير مستقيم ، ولا يستقيم إلا بنفي يصيره بمنزلة (أحد) .

---

(١) سورة . آل عمران . الآية : ١٨٠ .

(٢) سورة الأنفال . الآية : ٣٢ .

(٣) الكتاب ١/٣٩٧ .

وبهذا يكون قد خالف المعرفة في الإيجاب وفي الابتداء ، فخولف به كذلك في الفصل بالضمير ، فلم يُفصل .

قال السيرافي : « لم يجز الفصل إذا كان الاسم قبله نكرة ؛ لأن الفصل يجري مجرى صفة المضمر ، وهو و أخواتها معارف ؛ فلا يجوز أن يكن فصلاً للنكرة ، كما لا يجوز أن تكون المعارف صفاتٍ للنكرة » (١) .

٢- تعليل نصب (قائماً) في قولك : هذا قائماً رجل :

قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب ؛ لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ، وذلك قولك : هذا قائماً رجل ، و : فيها قائماً رجل ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول : فيها قائمٌ - فتضع الصفة موضع الاسم - ، كما قبح مررت بقائمٍ وأتاني قائمٌ ، جعلت القائم حالاً ، وكان المبنيُّ على الكلام الأول ما بعده ... وحُمل هذا النصب على جواز : فيها رجلٌ قائماً ، وصار حين أخِّر وجه الكلام فرارا من القبح » (٢) .

فعلة وجوب النصب هي القبح ، وذلك لأنه لو رفع (قائم) لقبح جعله خبرا لهذا لأنه صفة ولا تبنى على المبتدأ ، ولقبح وصفه برجل ، فلذلك نصب على الحالية فراراً من هذا القبح .

وقد استشهد سيبويه لذلك بشواهد يستدل بها على أن هذا كثير في الشعر قليل في الكلام ، فمن الشواهد قوله :

وتَحتَ العَوالي في القَنا مُستَظِلةً *** ظباءٌ أعَارتْها العُيونَ الجَآذرُ

وقال الآخر :

وبِالجِسْمِ منّي بَيّناً لو عَلِمْتِه *** شُحوبٌ وإنْ تَستَشْهِدي العينَ تَشْهَدِ

---

(١) السيرافي ١٦٨/٣ .

(٢) الكتاب ٢٧٦/١ .

وقد شرح هذه الشواهد ابن السيرافي في شرحه لشواهد سيبويه مع شرح لمضمون سيبويه فقال : « يعنى أن (قائما) لا يجوز أن يكون وصفا للاسم المتأخر وهو (رجل) ولا يجوز أن يكون (قائم) مبتدأ ، و (هذا) خبره ؛ لأنه لا يحسن أن تقوم الصفة مقام الموصوف في كل حال .

ولا يجوز أن يكون (رجل) نعتا لـ (قائم) ، فلما قبحت هذه الوجوه وقد جاز عندهم أن يكون (قائم) الذي هو وصف النكرة حالاً منها ، في الموضع الذي يحسن فيه الوصف فإذا تقدم الوصف وبطل أن يكون نعتا بعد تقدمه ؛ ألزموه الحالة التي كانت ، فيجوز فيه وهو متأخر »[١] .

وقال في البيت الشاهد : وتحت العوالي ... البيت

« الشاهد نصب (مستظلة) على الحال لما تقدم ، ولو تأخر كان نعتا لظباء »[٢] .

وبقيت مسألة متممة لهذه ، وهي : ألا يجوز أن تقول : فيها قائم رجلٌ ؟ بلى يجوز ، لكنه ضعيف ، ومع ضعفه فليس هو من باب الموصوف والصفة ، بل هو من باب أن تقول : فيها قائم - على ضعفه - فكأنه قيل لك من ؟ فقلت رجلٌ[٣] .

٤- تعليل امتناع الجر صفة :

قال سيبويه : « هذا باب يختار فيه الرفع والنصب ؛ لقبحه أن يكون صفة ، وذلك قولك : مررت ببُرٍّ قبلُ قفيزٌ بدرهم قفيزٌ بدرهم .

وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه ، سمعناهم يقولون : العجب من بُرٍّ مررنا به قبلُ قفيزاً بدرهم قفيزاً بدرهم .

---

(١) ابن السيرافي ، يوسف بن أبي سعيد ، شرح أبيات سيبويه ، تحقيق د. محمد علي سلطاني ٢ ج (دمشق دار المأمون للتراث عام ١٩٧٩م) ١/٥٠١ .

(٢) المصدر السابق ١/٥٠٢ .

(٣) الكتاب ١/٢٧٦ .

فحملوه على المعرفة ، وتركوا النكرة ؛ لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة وإنما هو اسم كالدرهم والحديد ، ألا ترى أنك تقول : هذا مالك درهماً ، وهذا خاتمك حديدا ولا يحسن أن تجعله صفة ، فقد يكون الشيء حسناً إذا كان خبراً وقبيحاً إذا كان صفة .

وأما الذين رفعوه فقالوا : مررت ببرقبلُ قفيزٌ بدرهم ، فجعلوا القفيز مبتدأ وقولك بدرهم مبنياً عليه .. » [١] .

فالعلة هي القبح ، حيث قبح أن يجعلوا الاسم صفة ، وإنما ينعت بما كان صفة ، فلما قبح هذا وجهوه وجهاً آخر لا قبح فيه فجعلوه مرفوعاً على الابتداء أو منصوباً على الحالية حملاً على المعرفة .

ولا ننسى علة الاستعمال ، فالعرب قد استعملوه مرفوعاً ومنصوبا ولم يستعملوه مجرورا .

---

(١) الكتاب ١/١٩٨ .

عاشراً : التعليل بالقرب

١- تعليل تحريك راء أسحار بالفتح في الترخيم :

والأصل في هذه المسألة أن الاسم الزائد على ثلاثة إذا رخم وكان مشدّدا كان ترخيمه بحذف الحرف الآخر منه ، ويبقى الحرف الأول المدغم ساكنا ، فإن كان قبله ساكن فلا بد من تحريكه فإن كان أصله محركا قبل الادغام رد إلى حركته السابقة نحو (رادُّ) فيقال فيه رادِ لأن أصله رادِدٌ ، أما إن كان قبله متحرك فيترك على سكونه لأنه لا ضرورة تدعو إلى تحريكه .

ولكن إذا كان قبله ساكن فما حركته ؟ عند سيبويه يحرك بحركة أقرب المتحركات إليه ويظهر هذا في (إسحار) علما ونحوه .

قال سيبويه : « وأما رجل اسمه إسحارٌّ فإنك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بدٌّ من تحريك الراء الساكنة لأنه لا يلتقى ساكنان ، وتحريكه الفتحه لأنه يلي الحرف الذي منه الفتحة وهو الألف » [1] .

فعلة تحريكه بالفتح هو قربه من الألف التي هي أصل الفتح ثم يورد سيبويه بيانا ونظائر لهذا فيقول : « ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حرك آخر الحرفين لأنه لا يلتقى ساكنان ، وجعل حركته كحركة أقرب المتحركات منه ، وذلك قولك لم يَرُدُّ ولم يَرْتدُّ ولم يفِرُّ ولم يعَضُّ فإذا كان أقرب من المتحرك إليه الحرف الذي منه الفتحة ولا يكون ما قبله إلا مفتوحا كان أجدر أن تكون حركته حركة مفتوحه لأنه حيث قرب من الحرف الذي منه الفتحة وإن كان بينهما حرف كان مفتوحا ، فإذا قرب منه هو كان أجدر أن نفتحه وذلك لم يضارٌّ » [2] .

---

(١) الكتاب ١/٣٤٠ .

(٢) الكتاب ١/٣٤٠-٣٤١ .

ومعنى هذا أنه يقال لم يضارُّ فنفتح الراء الأخيرة التي كان حقها السكون جزما ، وإنما فتحت لا لتقاء الساكنين ، وأعطيت حركة الفتح مجانسة للألف مع أن بينهما ساكنا ، فإذا كانوا قد راعوا القرب في مثل هذا فكيف إذا ولي الحرف الألف مباشرة .

قال السيرافي : « في (إسحارٌ) لغتان ، فتح الهمزة وكسرها ، والكسر أكثر ، فإذا كان اسم رجل ورخّمناه حذفنا الراء الأخيرة ، وبقيت الراء الأولى ساكنة ، ولا أصل لها في الحركة فتُردُّ إليه ، ولا بد من تحريكها ، ففتحها سيبويه كما فتح في الجزم الراءَ من (لمْ يُضارُّ) إذا أدغمت والفتح في (لم يضارُّ) أكثر من الكسر ، والفتح في (إسحارُّ) أولى من الفتح في (لم يضارُّ) ؛ لأن الراء التي في (إسحارُّ) بعد الترخيم تلي الألف والراءُ المفتوحة من (لم يضار) تلي الراء الساكنة التي قبلها ، ففتحت (لم يضارّ) وبين الراء والألف حرف ساكن .

وشبهه أيضا بقولهم : (لم يَرُدُّ) والذي يفتح هذا يقول : لم يَرُدُّ ولم يَفَرُّ ، فإذا فتح الراء فتح الدال وبينهما حرف ساكن ، فحمله على فتحه الراء وحمل فتحة الراء في (إسحارُّ) على فتحة الحاء الأولى لأن الحرف الذي بين فتحة الحاء والراء الألف ، وهي الحرف المأخوذ منه الحركة المفتوحة » [1] .

وممن أبان عن ذلك ابن السراج حيث قال : « .. فإن كان آخر الاسم حرفا مدغما بعد الألف وأصل الأول منهما السكون - أعني الحرفين المدغم أحدهما في الآخر . حركْتَه إذا رخّمته بحركة ما قبله وذلك نحو : إسحارٌ يا هذا ، تقول : يا إسحارَ ، فتحركه بحركة أقرب المتحركات منه .. » [2] .

والمسألة هنا ذات علاقة بمسألة التقاء الساكنين ، وذلك أن ألف (إسحار) ساكن ، والراءُ الاولى من الحرف المدغم ساكنة أيضا ، فالتقى ساكنان فوجب التخلص من أحدهما لأنه لا يلتقى ساكنان ، فتخلص من سكون الراء بفتحها وإنما كان الفتح لقربه من الألف والفتحة بعض الألف .

---

(١) السيرافي ٣/٧٨ .

(٢) الأصول ١/٣٦٤ . والنكت ١/٥٨٩-٥٩٠ .

وقال بعضهم إن الأصل في التخلص الكسر وإنما تخلص هنا بالفتحة لمجانستها وقربها من الألف . وقال آخرون ليس الأمر كذلك ، بل الأصل في التخلص هو الفتح ، وممن ذهب إلى هذا أبو علي الشلوبين ، واستدل على مذهبه بدليلين ، الأول : ما ذكره سيبويه في هذه المسألة من فتح راء (إسحار) فعند الشلوبين إنما فتحت هذه الراء لأنه الأصل ولو كان الأصل الكسر لكسرها .

والآخر : أن سيبويه علل الكسر في باب (حذام) بأنه مناسب للتأنيث ، ومعنى ذلك عند الشلوبين أنه لو كان الأصل الكسر لما احتاج سيبويه أن يعلله بأنه مناسب للتأنيث .

وقد رُد قول الشلوبين ونُقض دليلاه فقيل : أما فتح راء (إسحار) فإنما فتحه سيبويه لئلا يلتبس بالمضاف إلى المتكلم حين كسره ، فلم يبق بعد الكسر إلا الفتح والضم ، ولا سبيل إلى الضم لئلا تلتبس لغة من نوى بلغة من لم ينو ؛ فلم يبق إلا الفتح ففتح .

وأما باب حذام فإن فيه علتين ، يعلل بمجموعهما ، فاعتل سيبويه بالعلة التي قد تخفى وترك العلة بحركة الأصل لبيانها [١] .

ومما يُرد به على الشلوبين أن الكسر جائز في إسحار ، أجازه الزجاج [٢] ، وهذا فيه رد أيضا على ابن عصفور حين ذهب إلى أن الكسر يلتبس بما أضيف إلى ياء المتكلم . ومراد ابن عصفور بـ (لغة من نوى) لغة من ينتظر مجيء الحرف المحذوف للترخيم ، و (من لم ينو) تعني لغة من لا ينتظر ذلك الحرف فيحرك الحرف في المرخّم وكأنه آخر حرف في الكلمة .

وهناك علة للفتح ذكرها السيرافي في شرح كتاب سيبويه وهو أنه محمول على الفتح في الأفعال ، والفتح في الأفعال للخفة ، وذلك لم يضارُّ ولم يردُّ فكان الأصل كسر

---

(١) ورد كلام الشلوبين والرد عليه في : شرح الجمل ٢/١١٧-١١٨ .

(٢) السيرافي ٣/٧٨ .

الراء والدال - وهو جائز عنده - لكنه تُخلص بالفتح لخفته ، ومن ثم كان التخلص بالفتح في (إسحار) حملاً على ذلك [١] .

وتعليل ابن عصفور أقوى في نفسي من تعليل السيرافي ، لأنه يمكن أن يقال إنه لم تفتح الأفعال لهذه العلة وإنما لأن الكسر - أصلاً - خاص بالأسماء ، فالأولى الفرار منه حتى وإن كان كسرا عارضا ، وأما كسر راء إسحار ، فإن إسحار من الأسماء ، وكيف تقاس الأسماء على الأفعال في شيء متباين فيها .

٢- تعليل إعمال الفعل الثاني في باب التنازع :

إذا تنازع عاملان معمولا أعمل أحدهما فيه والآخر في ضميره ، والذي يُعمل في المفعول هو الفعل السابق عند الكوفيين لتقدمه ، والفعل اللاحق عند البصريين لقربه قال سيبويه : « ... وهو قولك : ضربت وضربني زيدٌ ، وضربني وضربت زيدا تحرك الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع ، إلا أنه لا يَعملُ في اسم واحد رفعٌ ونصبٌ ، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد » [٢] .

فإنما يعمل الثاني لقربه من المعمول ، والمعنى لا يختل بذلك ، ثم إن المخاطب يعرف أن العامل الأول قد وقع على المعمول كما وقع العامل الثاني .

وقد نقل الشيخ عضيمة في دراساته عن كثير من النحويين أنه لم يجيء في القرآن إعمال الأول وإن أسلوب العرب في كلامهما ان تعمل الثاني لقربه » [٣] ، وكذا ذكر الشيخ محي الدين عبد الحميد في حاشية أوضح المسالك [٤] .

---

(١) السيرافي ٣/٧٨ .

(٢) الكتاب ١/٣٧ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن القسم الثالث ٢/٦٤ فما بعدها.

(٤) أوضح المسالك ج٢ ص١٩٨.

قلت وهذا الذي رآه سيبويه مبني على سماع كلام العرب فإنه قال : « ... وإنما كلامهم : ضربت وضربني قومُك ... » [١] .

ولم يكتف سيبويه بهذا ، بل ذهب يضرب مثلاً آخر يتضح به كلامه فقال : كما كان خشَّنت بصدرِه وصدر زيد وجه الكلام ، حيث كان الجرّ في الأول وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا ينقض معنى سَوَّوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب » [٢] .

وهذا النص صالح لأن يكون مستقلا بالدراسة نموذجاً آخر لنماذج التعليل بالقرب ، وإنما ذكرته هنا لأن سيبويه أورده في معرض دعم حجته للنص السابق ويفهم من قول سيبويه (سووا) أن ذلك مروي عن العرب ، وإذا صح أنهم استعملوه هكذا كان الاستعمال حجة أقوى من سائر الحجج ، ولم أقف على دليل يؤكد هذا ، غير أن الخليل أشار إلى المعنى المراد بقوله : « والمخاشَنة : في الكلام والعمل .. » [٣] .

وفي اللسان : « ... وخشَّن صدَره تخشيناً : أوغره » [٤] وسواء مُورَدَ (خشَّنت بصدرِه وصدرِ زيد أو لم يرد فإن العرب تستعمل في كلامها إعمال الثاني من العاملين لقربه من المعمول وحسبك أنه لم يرد في القرآن إعمال الأول [٥] .

قال الرضي : « ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم » [٦] وقد عقد الأنباري مسألة لهذا الخلاف في كتابه الإنصاف ، ذكر فيها أدلة المذهبين مرجحاً قول البصريين [٧] .

---

(١) الكتاب ١/٣٨ .
(٢) الكتاب ١/٣٧ .
(٣) العين ٤/١٧٠ .
(٤) لسان العرب . مادة : خشن .
(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم - القسم الثالث ج٢ ص ٦٤ .
(٦) شرح الكافية ـ ١/٧٩ .
(٧) الإنصاف ١/٨٣-٩٦ .

ويحسن أن أشير هنا إلى تعليل الكوفيين إعمال الأول ، فقد عللوا ترجيحهم إعمال الأول بأنه أول الطالبين واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني [١] ، وهو صالح للعمل كما أن الثاني صالح للعمل ، ولو أعملت الثاني لأدى إلى الإضمار قبل الذكر والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم ، ثم أحتجوا ببعض الشواهد مثل بيت أمريء القيس :

فَلو أنّ ما أسْعَى لأدنى مَعِيْشَةٍ *** كَفَاني ولم أطْلبْ قَليلٌ من المالِ [٢] .

وقد رد احتجاجهم في البيت بأنه أعمل الأول مراعاةً للمعنى وتأولوا سائر الأبيات تأولات تخرجها عن قوة الاحتجاج بها وأن الكثرة الكاثرة من كلام العرب تدفع ذلك وتضاده ، وأما الإضمار قبل الذكر فجوزوه لأن ما بعده يفسره لأن في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب ، واستدلوا على هذا الحذف لدلالة الملفوظ عليه بمثل قوله تعالى : ﴿ والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات ﴾ [٣] فلم يُعمل الآخرُ فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل [٤] .

وبعد : فإن البصريين والكوفيين جميعاً يجوزون إعمال كلا العاملين والذي اختلفوا فيه إنما هو أيهّما أولى بالاعمال ، وقد ذكرت حجج الفريقين في ذلك بما أغنى عن الزيادة والأصل في الحديث إنما هو تعليل سيبويه رائد المدرسة البصرية بقرب الجوار .

٣- تعليل ترجيح الجر في المعطوف على خبر (ليس) المجرور :

قال سيبويه : « ... وذلك قولك : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلا ، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبك ، والوجه فيه الجر ؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراؤه عليه المعنى ، فأن يكون آخره على أوله أولى ؛ ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في

---

(١) شرح الكافية ١/٧٩ .

(٢) من شواهد الكتاب .

(٣) سورة الأحزاب . الآية ، ٣٥ . وقد أوردها سيبويه بتقديم وتأخير والصواب ما ذكرته .

(٤) الإنصاف ١/٨٣ - ٩٣ بتصرف .

غير الباء ، مع قربه منه ، وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا : هذا جحرُ ضَبٍ خربٍ ونحوه ، فكيف ما يصح معناه »[1] .

فسيبويه يجيز في المعطوف على خبر ليس وأخواتها المجرور بالباء الزائدة أن يكون مجرور على اللفظ أو أن يكون منصوباً على المحل ، غير أنه يرجح جرَّه على اللفظ ويعلل ذلك بعلل عدة ، فالجر يشرك بين الخبرين في اللفظ ، الخبر المعطوف عليه والخبر المعطوف ، والمعنى لا يتغير بالجر ، بل هو المعنى نفسه الذي يحدث في حالة النصب ، ثم إن المعطوف قريب من المعطوف عليه ، والقرب أمر تراعيه العرب حتى فيما يتغير به المعنى ، فقولهم : هذا جحرُ ضبٍ خربٍ راعوا فيه القرب فجروا (خرب) مع أنه يتغير به المعنى فيصبح صفة للضب بعد أن كان صفة للجحر ، وإذا كان الأمر كذلك فإن مراعاة القرب فيما لا يتغير معناه أولى .

ولكي يكون الكلام موثقا ، غير صادر عن هوى الباحث وفهمه السقيم فإني أذكر هنا ماقاله السيرافي وهو حجة في العلم والفهم وعلم من أعلام النحو يشار إليه بالبنان ،

قال : « ... معنى ذلك أنك إذا قلت : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلا ، جاز النصب في (بخيل) والجرُّ أيضا ، غير أن الجرَّ أجود ؛ لأن معناهما واحد ، ولفظ الخبر مطابق للفظ الأول وإذا تطابق اللفظان مع تساوي اللفظين[2] كان أفصح من تخالف اللفظين ، والعرب تختار مطابقة الألفاظ وتحرص عليها ، وتختار حمل الشيء على ما يجاوره ، حتى قالوا : جحرُ ضَبٍّ خَربٍ ، فجروا (خربا) وهو نعت للجحر ؛ لمجاورة الضَّب ، وكذلك إذا قلت ليس بجبانٍ ولا بخيل ، فأقرب الأسماء من بخيل هو اسم مجرور والحمل عليه أولى من النصب على المعنى ، إذ كان معنى النصب والجر واحدا »[3] .

---

(١) الكتاب ١/٣٤ .

(٢) هكذا في المخطوط ، وفي النكت لأعكم ١/٢٠٥ : المعنيين ، ولعله هو الصواب .

(٣) السيرافي ١/١٧٧-١٧٨ .

حادي عشر : التعليل بالكراهة

وقد ذكرت أثناء التعليل بالقبح قرب تعليل الكراهة منه حتى كأنهما شيء واحد وهذه بعض نماذج التعليل بالكراهة عند سيبويه .

١- تعليل تجويز أعْطانِيهُ دون أعطاهوني :

وهذا النص وارد في ترتيب ضمائر النصب المتصلة ، ما الذي يتقدم وما الذي يتأخر ، ما الجائز تقديمه وما الممتنع ، قال سيبويه : « فأما علامة الثاني التي لا تقع (إيا) موقعها فقولك : أعطانيهُ ، و أعطانِيْكَ ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه . فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهوني ، فهو قبيح لا تكلم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه ؛ وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب .

ولكن تقول أعطاك إياي وأعطاه إياي ، فهذا كلام العرب ، وجلعوا (إيا) تقع هذا الموقع إذ قبح هذا عندهم ، كما قالوا : إياك رأيتُ وإياي رأيت ، إذ لم يجز لهم : ني رأيت ، ولا : كِ رأيتُ »[1] .

فالعلة التي يجري الحديث عليها هي علة الكراهة ، وإن كانت ذات صلة بعلة القبح ، وتدخل معهما علة الاستعمال ، ويعضد الجميع القياس والتشبيه ، وغير بعيد عن الجميع التعليل بالأولى ؛ لأنه في نهاية المطاف يسير إليه وينتهي به .

فالكراهية إنما تكون لعدم ترتيب الكلام وفق ما تكلم به العرب ، وذلك الترتيب في الضمائر هو أن يبدأ المتكلم بالأقرب منه وهو ضمير نفسه (المتكلم) ثم الأدنى وهو ضمير المخاطب لأنه حاضر حال الخطاب ، وآخر الضمائر ضمير الغائب الذي لم يشهد الخطاب ، هذا هو ترتيب العرب في كلامهم .

---

(١) الكتاب ١/٣٨٣ - ٣٨٤ .

فإن بدأ المتكلم بنفسه قال : أعطانيهُ وأعطانيك ، ولا تحل (إيا) الضمير المنفصل محل المفعول الثاني ، بل ينبغي اتصال الضمير وهو الكاف أو الهاء .

فإن بدأ المتكلم بالمخاطب أو الغائب قبل نفسه فقال : أعطاكني أو أعطاهوني ، فكلامه مكروه ؟ لأنه لم يرتبه كما ترتب العرب كلامها ، ولم تستعمل العرب هذا الأسلوب ، وإنما قاسه النحويون دون أن يكون له مستند من سماع ، وعلى المتكلم أن يغير كلامه وفق سنن العربية فيعدل بالمفعول الثاني إلى الانفصال فيقول : أعطاك إياي وأعطاه إياي ؛ فهذا كلام العرب .

وإنما جعل الانفصال وقاية من الوقوع في القبح والكراهة في هذا الأسلوب كما جعلوه واجباً عند تقديم الضمير في (إياك رأيتُ) ، و (إياي رأيتُ) ولم يجيزوا : (ني رأيتُ) ، ولا : كِ رأيتُ . وهنا يظهر القياس والتشبيه بين القواعد عند سيبويه ، كما يظهر اقتفاؤه للعرب في منهج كلامهم واعتماد المسموع دون غيره مما يراه النحويون .

وهذا يفيدنا تأثير العلة في قبول الكلام ورفضه ، من حيث جاز أسلوب وصل الضمير في المسألة الأولى وامتنع في المسألتين بعدها . كما أفادنا كثرة العلل وتداخلها في مثل هذا النص .

والذي ينبغي أن أتم به الحديث هنا هو نص آخر لسيبويه يذكر فيه ترتيب الضمائر على النحو الذي ذكرته آنفا ، بشيء من الروعة أحب أن أنقله إلى القارىء حتي يفيد منه - وإن كان واردا في التعليل بالأولى-إلا أنه ذو صلة قوية بالمسألة هذه .

قال : « فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطباً وغائباً ، فبدأت بالمخاطَب قبل الغائب فإن علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها (إيا) ، وذلك قولك أعطيتُكَهُ ، وقد أعطاكَهُ وقال عز وجل : ﴿ فعميت عليكم أنلزمكموها وأنتم لها كارهون ﴾ [1] فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب .

---

(١) سورة : هود . الآية : ٢٨ .

وإنما كان المخاطب أولى بأن يُبدأ به ؛ من قبل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب ، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب ، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ به من الغائب .

فإن بدأت بالغائب فقلت : أعطاهوك فهو في القبح وأنه لا يجوز بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بديء بهما قبل المتكلم ، ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت : قد أعطاه إياك . وأما قول النحويين : قد أعطا هوك وأعطا هوني فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب فوضعوا الكلام في غير موضعه ، وقياس هذا لو تُكلم به كان هينا » [١] .

وهكذا رتب سيبويه ضميري المفعول ، ضمير المخاطب ، وضمير الغائب ، فجعل المخاطب أولاً ، والغائب ثانيا ، فلم كان المخاطب أولى بالبداءة ؟ لأنه أقرب إلى المتكلم من الغائب ، فهو أولى كما كان المتكلم أولى في بداية المسألة .

فإذا ابدأ المتكلم بالغائب كان قد أقبح كما كان أقبح حين بدأ بالمخاطب قبل المتكلم وعلى هذا النحو تطرد المسألة .

ومن خالف فأجاز كانت إجازته قياساً لا نظير له من السماع ، فهو قياس نظري لو تكلم به - ولو بضعف - كان هينا .

ويبدو لي من خلال كلام سيبويه عن النحويين أنه لا يوافقهم ولا يعجب بقياسهم ، ونكتة أخرى ، هي ما يمكن الاستدلال منه على أن النحو قبل سيبويه بلغ مرحلة من النضج كبيرة ، حيث تكلموا في سائر فروع هذا العلم ، حتى إذا جاء سيبويه كان له أن ينتقي وينقح ويرد بناء على مادة متوافرة غزيرة .

---

(١) الكتاب ١/٣٨٤ .

وبعد ، فماذا لو كان الضميران في مثل هذه المسألة كلاهما للغائب ، فماذا يقول سيبويه ؟ إنه يجوز البدأ بأيهما شئت ، فتقول : أعطاهوها ، أو أعطاهاه لأن كليهما غائب ، فلا ترتيب من حيث القرب والبعد ، ويشير إلى أن هذا ليس كثيرا في كلام العرب ، والأكثر في كلامهم . أعطاه إياه [1] .

٢- تعليل قلة ترخيم الثلاثي :

قال سيبويه : « واعلم أن الأسماء التي ليس في أواخرها هاءٌ أن لا يحذف منها أكثر ؛ لأنهم كرهوا أن يخلوا بها ، فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول .. » [2] .

فلأنهم كرهوا أن يخلوا بها بحذف حرف لازم - إضافة إلى التنوين الذي حذف لأجل النداء - قل في كلامهم ترخيمها - أعني ترخيم الأسماء الثلاثية - ، سواء كانت ساكنة الوسط أم متحركة ، وإنما أجازه في متحركة الوسط بعض النحويين قياساً على ماجاء من الأسماء على حرفين كيد ودم ، ومن هؤلاء الفراء .

قال السيرافي : « أهل البصرة كلهم ومعهم الكسائي ومتبعوه من أهل الكوفة مجموعون على أن الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف ، وليس الحرف الثالث هاء تأنيث لم يُرخم ، سواء تحرك أوسطها أو سكن ، كرجل اسمه بَكْر أو عَمْرو أو قَدَم أو حَجَر ؛ لأن الثلاثة هي النهاية عندهم في قلة الحروف في موضوع الأسماء المتصرفة والأفعال ؛ ولأن ما كان على حرفين في الموضوع من الحروف والأسماء غير المتمكنة لو سمينا به لاضطرنا تصغيره إلى ثلاثة ، كرجل سميته بـ (قد) أو بـ (كم) تقول في تصغيره : قُدَيٌّ وكُمَيٌّ ، ... فإذا كان الاسم على ثلاثة أحرف فقد انتهى إلى قلة الحروف .

---

(١) الكتاب / ١/٣٨٤ .

(٢) الكتاب ١/٣٣٤- ٣٣٥ .

وقال الفراء : يجوز ترخيم ماكان من ذلك على ثلاثة أحرف وأوسطها متحرك ، تقول في نحو : حَجَر وقَدَم : يا حَجَ ويا قَدَ ، وكذلك في عُنُق يا عُنُ وفي كَتِف يا كَتِ ، وزعم أنه قال ذلك لأن في الأسماء نحو (يَدٍ) و (دَمٍ) » (1) .

وحجة سيبويه قوية لأنها مستندة إلى استعمال العرب ، ولئن ورد بعض الأسماء على حرفين فإنما هو قليل لا يعد إذا قيس بالأسماء الثلاثية . ثم إن سيبويه لم يمنع ذلك منعاً مطلقا وإنما حمل عدم الحذف على الكثير والحذف على القليل ، فالكثير من كلام العرب عدم الحذف من الثلاثية ، ومن حذف فذلك قليل .

٣- تعليل فتح ياء المتكلم إذا أضيف إليه قاض ونحوها :

الحديث في هذه المسألة مرتبط بالحديث في مسألة حذف ياء المتكلم إذا أضيف إليها في النداء ، وذلك قولك غلامي ، فإنك في النداء يجوز لك حذفها وإبقاء الكسرة دليلاً عليها فتقول : يا غلامِ .

أما هذه المسألة فلا يجوز فيها حذف ياء المتكلم ؛ للعلة التي سيذكرها ، وهي أنه يكره كسر الياء لتدل على المحذوف لو حذف .

قال : « واعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء لم تحذف أبداً ياء الإضافة ولم يكسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء ، ولكنهم يلحقون ياء الإضافة وينصبونها لئلا ينجزم حرفان » (2) .

قال أبو علي : « ... فأما غلامين وما أشبهه فإنه إذا حذف ياء الإضافة منه لم يجز تحريك الياء التي هي آخِر هذه الكلم بالكسر فيدل على الياء كما دلت الكسرة في (يا غُلامِ) عليها ، وإذا لم يجز أن تلحق ما يدل على الياء لم يكن من أن تلحق الياء نفسها بدٌ ، فإذا ألحقتَ لم يخل من أن تسكن أو تفتح ، والسكون غير جائز فيه لالتقاء

---

(1) السيرافي ٣/٧٠ - ٧١ .

(2) الكتاب ١/٣٢٢ .

الساكنين ، فإذا لم يجز السكون فُتِح ، وأدغم الحرف المثل الذي قبله فيه فصار : يا غُلاميَّ » (١) .

٤- تعليل انتصاب (صوت) في قولهم : له صوتٌ صوتَ حمار :

قال سيبويه : « .. وأما له صوتٌ صوتُ حمارٍ فقد علمتَ أن صوتَ حمار ليس بالصوت الأول ؛ وانما جاز لك رفعه على سعة الكلام ، كما جاز لك أن تقول : ما أنت إلا سيرٌ ، وكان الذي يقولون : صوتَ حمار اختاروا هذا كما اختاروا ما أنت إلا سيراً ؛ إذ لم يكن الآخر هو الأول ، فحملوه على فعله كراهية أن يجعلوه من الاسم الذي ليس به ، كما كرهوا أن يقولوا : ما أنت إلا سيرٌ إذا لم يكن الآخرُ هو الأول ، فحملوه على فعله ، فصار له صوتٌ صوتَ حمار ينتصب على فعل مضمر » (٢) .

فإذا قلت : له صوت ، ثم نعته بقولك : صوتُ حمار ، جاز في (صوت) الثانية وجهان ، الوجه الأول الرفع ، وهو مرجوح عند سيبويه لأنه ليس بالصوت الأول فينعته به ، وإنما رفع - في مذهبه - على سعة الكلام .

والوجه الآخر نصبه بفعل مضمر ، وهذا الوجه هو الراجح عند سيبويه لأنهم كرهوا أن يحملوه على (صوت) الأول ، وليس هو بالصوت الأول ، فلكراهتهم ذلك حملوه على فعل مضمر .

وهذه المسألة نظيرة لمسألة أخرى هي قولهم : ما أنت إلا سير ، يجوز في (سير) الرفع حملاً على (أنت) وليس بوجه الكلام المختار ، وإنما رفع توسعاً . والوجه الآخر نصبه بتقدير فعل ، وهو أولى لكراهته حمله على اسم ليس به .

ومعنى ذلك أن المبتدأ والخبر يكونان لشيء واحد ، فإذا قلت : زيدٌ قائد ، فالقائد هو زيد ، لكن السير ليس هو الضمير في قولهم : ما أنت إلا سيرٌ ، فكره إعرابه خبراً

(١) التعليقة ص ٣٦٠ - ٣٦١ . وانظر : السيرافي ٣/٥٤ - ٥٥ .

(٢) الكتاب ١/١٨٢ .

خبرا له ، وكذلك مسألة الصوت .

ومن ثم تتباين الأساليب ، فيرجح أسلوب على آخر بناء على ما ذكر من علل ، وأساس ذلك كله السماع فإن العرب هم الذين كرهوا وهم الذين استعملوا ، ويقاس على نحو كلامهم . (١)

(١) لمزيد من علل الكراهة انظر : الكتاب ١/٤٨٢ ، ٢٩٣ ، ٣٣٩ .

ثاني عشر: التعليل بالمشابهة

١- تعليل اختصاص الاستفهام بالأفعال دون الأسماء :

قال سيبويه : « وإنما فعلوا هذا بالاستفهام لأنه كالأمر في : أنه غير واجب وانه يريد به من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل ، ألا ترى أن جوابه جزم ، فلهذا اختير النصب وكرهوا تقديم الاسم لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء وجوابها كجوابه ، وقد يصير معنى حديثها إليه ، وهي غير واجبة كالجزاء ، فقبح تقديم الاسم لهذا » (١) .

وقد تقدم شيء من حديث هذه المسألة في باب علة الاختصاص ، وذلك أنه يمنع تقديم الأسماء بعد أدوات الاستفهام ، ولا سيما إذا وجد الفعل في الجملة ، وأن سيبويه يجيز ذلك اضطرارا ويوجب نصب الاسم المقدّم بفعل مقدر ، وعلة ذلك أن أدوات الاستفهام مختصة بالأفعال .

أما هنا فإنه يعلل لأحقية أدوات الاستفهام بالأفعال ، وكيف أن الاستفهام ينبغي أن يكون بفعل ، وعلة ذلك أن الاستفهام كالأمر والأمر لا يكون إلا بالفعل ، وكذلك ينبغي أن يكون الاستفهام أما وجه الشبه بينهما فينجلي في عدة أمور :

١/ أن كلا منهما ليس بواجب ، فالأمر يأمر بشيء ربما فُعِل وربما لم يُفعل ، وكذلك المستفهم يستفهم عن شيء ربما تحقق وربما لم يتحقق .

٢/ وأن جواب كل منهما جزم ، فكما تقول : ائتني آتِك تقول : أين زيدٌ آته .

٣/ وبسبب الجزم في الجواب فقد يصير معنى حديث الاستفهام إلى معنى الأمر والجزاء لأنك إذا قلت : أين زيدٌ آته فقد صار معنى حديث الاستفهام إلى الجزاء وصار الاستفهام نائبا عن الشرط ، فكأن الكلام إن يكن موجودا آته

(١) الكتاب ١/٥٢ .

٢- علة إعادة الجار مع المعطوف على ضمير مجرور :

قال سيبويه : « ... ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ ، وهذا أبوك وعمروٍ ، وكرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم ... » [1] .

ويشتمل النص على علتين الأولى في قوله : (أنها لا يُتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها وهي علة استعمال أشرت إليها في بابها .

والأخرى المعنية هنا في هذه المسألة في قوله : (فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن ينبعوها الاسم) فهو يشبه الضمير المخفوض في شدة لزومه للخافض بالتنوين في شدة لزومه للاسم ، ويجعل هذا الشبه علة لامتناع العطف على الضمير المخفوض سواء كان خفضه بحرف كما في (مررت بك وزيدٍ) أو كان خفضه بإضافة كما في (هذا أبوك وعمروٍ) .

ونحب أن نعقب هنا بشيء من كلام النحاة بعده يتضح به هذا التعليل ، فإن الناظر فيه لأول مرة يكاد يستبعد المشابهة بين التنوين والضمير ، غير أن النحاة أكدوا ذلك وبينوه بوضوح ظاهر .

قال الجرجاني : « ... فأما الضمير المجرور فلا يجوز العطف عليه ، لو قلت : مررت بك وزيدٍ ، أو به وزيدٍ لم يجز ، ويجب أن تعيد الجار ، فتقول : بك وبزيدٍ ، وهذا غلامُك وغلام زيدٍ ، وذلك أنه بمنزلة التنوين من وجهين : أحدهما : أنه قام مقامه وعاقبه ، تقول : غلامٌ ، فتجد فيه التنوين ، فإذا أضفته قلت : غلامُك ، فقام المضاف إليه مقامه .

---

(١) الكتاب ٣٩١/١ .

والوجه الثاني : أنه لا يجوز فصله مما قبله ، ولا يلفظ به إلا متصلاً كما أن التنوين كذلك ، فقد شابهه معنى ولفظا ، وإذا كان كذلك كان الضمير في قولك : غلامك ، ومررتُ بك ، كالجزاء مما قبله ، فكما لا يجوز العطف على بعض الاسم نحو أن تقول : إني أعطف على الدال من (زيد) دون باقي حروفه ، أو على التنوين منه فقط ، كذلك لا يجوز أن تقول أعطف على المضمر المجرور ... » [1] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن القول بمنع العطف على الضمير المجرور إلا باعادة الجار هو قول البصريين عدا يونس والأخفش فإنهما يوافقان الكوفيين في رأيهم وهو أن إعادة الجار مختارة لا واجبة ، وأنه يجوز وإن كان مرجوحاً - العطف دون إعادة الجار ، وهذا مستفيض في كتب النحو بين مُوجزٍ ومُسْهب ، غير أني أحب أن اذكر تعقيبا لابن أبي الربيع على رأي الكوفيين خلاصته أنهم استدلوا على الجواز بالقياس والسماع ، أما القياس فإنهم قاسوا العطف على المضمر على العطف على الظاهر ، وأما السماع فقوله سبحانه وتعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾ [2] في قراءة حمزة [3] وقوله تعالى : ﴿ وصدٌّ عن سبيلِ الله وكفرٌ بهِ والمسجدِ الحرام ﴾ [4] .

قال : (وأما ما ذكروه من القياس فليس مثله فإنك إذا قلت : مررت بزيد وعمرو ، فالواو لا تقتضي الترتيب ، والمقدم كأنه مؤخر ، الموخر كأنه مقدم ، فكأنك قلت : مررت بعمروٍ وزيدٍ ، وأنت لو قلت هذا لكان صحيحا ، وإذا قلت : مررت بك وزيدٍ فكأنك قلت: مررت بزيد وبك ، فكما لا يكون الثاني هنا إلا بحرف عطف كذلك لا يكون الثاني هناك إلا بحرف عطف ...

وأمر آخر : أنك إذا قلت : مررت بزيد وعمروٍ فلم ينزل الظاهر هنا مع الحرف منزلة الشيء الواحد لأنه ظاهر يأتي مرفوعاً ومنصوبا ، وإذا كان كذلك كان منفصلاً عن عامله

---

(١) المقتضب ٢/٩٥٩-٩٦٠ .
(٢) الآية ١ سورة النساء .
(٣) القراءة سبعية لحمزة كما في : الكشف لمكي بن أبي طالب ١/٣٧٥ والنشر لابن الجزري ٢/٢٤٧ .
(٤) الآية ٢١٧ . سورة البقرة .

وإذا قلت : مررت بك ، فقد تنزل الباء هنا مع الكاف منزلة الشيء الواحد ، لأنه على حرف واحد ، وأنه ضمير متصل لا يأتي إلا متصلاً بعامله ، وبهـــذا الثاني علّل سيبويه » (١) .

واختم المسألة بذكر تنبيهات :

الأول : أن النزاع بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة معروف مشهور ، ولا يدع ذكره مؤلف إلا لشهرته ، هذا إن تركه ، ويكفى للمطلع أن ينظر في مسائل العطف فتطالعه الكثرة الكاثرة من الأقوال في هذه المسألة مدعمة بالأدلة والشواهد سواء أقر بها الآخرون أو أوّلوها (٢) .

الثاني :أن الرد الأول من ردود ابن أبي الربيع هو تعليل نسب لأبي عثمان المازني (٣)

الثالث : أنه قد يفهم من كلام سيبويه في أول نصه أن الجر دون إعادة الجار في العطف على الضمير قبيح فقط ، وأنه لا يمنعه ، وهكذا فهمت باديء دي بدء ، إلا أن نصوص سيبويه في هذه المسألة - وفي غيرها متفرقة في غير ما مكان من كتابة وبجمّعها يتضح رأيه ، وقد حاولت أن أبريء سيبويه مما نسب إليه من المنع حين رأيت كلمة : (يقبح) وبتمعن وتأنٍ رأيته في موضع آخر يقول : « ... فتقول : هَلُمَّ لكم أجمعين وهكم لكم أنْفُسِكم ، ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم لأنك لا تعطف المظهر على المضمر المجرور » (٤) .

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٤٧ ، وانظر ٣٤٦ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢/٤٦٣ المسألة ٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٧ ، وشرح الكافية للرضي ١/٣١٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٣-٢٤٤ . والفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين الجامي ٢/٤٨-٤٩ .تحقيق د.أسامة الرفاعي . طبع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق عام١٤٠٢هـ-١٩٨٣م .

(٣) كما في : شرح السيرافي ٣/١٥٧ ، والنكت ١/٦٦٨ . وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٣ . وغيرها .

(٤) الكتـــــاب ١/١٢٦ .

وقال في موضع آخر : « وجاز قم أنت وزيدٌ ، ولم يجز مررت بك أنت وزيدٍ لأن الفعل يستغني بالفاعل والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه لأنه بمنزلة التنوين » [١]
قلت : وفي النص الأخير مزيد من ايضاح العلة عنده في أول المسألة .

الرابع : أن في المسألة مذهباً ثالثاً : وهو أنه يجوز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار إذا أُكِّد الضمير نحو : مررت بك أنت وزيدٍ ، وهذا مذهب الجرمي والزيادي وحاصل كلام الفراء فإنه أجاز :مررت به نفسِهِ وزيدٍ ومررت بهم كلِّهم وزيد [٢] .

٣- تعليل نعت المعرف بالألف واللام بالمضاف إلى الألف واللام :

قال سيبويه : « ... وأما الألف واللام فيوصف بالألف واللام ، وبما أضيف إلى الألف واللام ؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام ، فصار نعتا كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه ألف ولام ، نحو : مررت بزيد أخيك وذلك قولك : مررت بالجميل النبيل ، ومررت بالرجل ذي المال » [٣] .

فالمعرف بالألف واللام يجوز نعته - عند سيبويه - بما أضيف إلى المعرف بالألف واللام ، وذلك لأنه أشبهه في أنه اكتسب التعريف بسبب الألف واللام ، فسواء دخلت على المعرف نفسه أو دخلت على ما أضيف إليه فالحكم واحد ، ولذا فحكمه أن ينعت به كما ينعت بما اتصلت به الألف واللام مباشرة فكما يقال : مررت بالجميل النبيل يقال مررت بالرجل ذي المال وقياسه على ما أضيف إلى غير الألف واللام فكما تقول : مررت بزيد أخيك فتنعت بما أضيف إلى الضمير كذلك تنعت بما أضيف إلى الألف واللام .

وهذه المساواة بينهما - اعني المعرف والمضاف إلى المعرف - يخالف المبرد فيه سيبويه ، وذلك أن المبرد يرى أن ما كان معرفة بالألف واللام فهو أخص مما أضيف إلى الألف واللام ، وأصل الصفات أن الأخص يوصف بالأعم [٤] ، ويظهر أثر هذا الخلاف في

---

(١) المرجع السابق ١/٣٩١ .
(٢) حاشية الصبان ٢/٨٨ .
(٣) الكتاب ١/٢٢٠ .
(٤) هذه من المسائل التي نقد فيها المبرد كتاب سيبويه . انظر المقتضب ٤/٢٨٢ ، هامش ١ .

المسألة التي بين يدي البحث وعكسها ، فأما مسألة البحث فهي جائزة عند المبرد وذلك لأن المعرف بالألف واللام موصوف بما أضيف إلى الألف واللام ، ولذلك قال : « وأما الأسماء التي فيها الألف واللام فتنعت بما كان فيه الألف واللام وبما أضيف إلى ما فيه الألف واللام ، وذلك قولك : مررت بالرجل النبيل وبالرجل ذي المال » (١) .

وأما عكسها فلا يجوز عنده ، فإذا أردت أن تصف ما فلا أضيف إلى الألف واللام بما فيه الألف واللام كان هذا خرقا لقاعدته في الأخص والأعم فال تقول عنده : رأيت غلام الرجل الظريفَ إلا على البدلية وقد رد عليه ابن ولاَّد بما أثبته شيخنا عضيمة في هامش المقتضب نفسه فقال : « أصل ما ذكر في الصفات أن الأخص يوصف بالأعم فهو يوصف بالزعم كما ذكر ، ويوصف بما كان مثله ، ألا ترى أنك تقول : مررت بالرجل الظريف فليس الظريف أعم من الرجل لكنه مثله ، وإذا قلت : مررت بزيد الظريف فقد وصفت بما هو أعم منه ، فالصفة تكون على ضربين : تكون أعم من الموصوف وتكون مثله ولا تكون أخص من الموصف ؛ ولذلك قال سيبويه : والمضاف إلى المعرفة يوصف بما أضيف كإضافته : أي بما هو مساو له ، وبالألف واللام : أي بما هو أعم منه .

وأما قوله : إن ما كان معرفة بالألف واللام أخص مما أضيف إلى الألف واللام فليس كما ذكر ، لأن ما أضيف إلى الألف واللام إنما يُعرف ويُخصص من حيث يعرف ما فيه الألف واللام ، وليس أحدهما بأخص من الآخر ؛ لأن الألف واللام عرفتهما جميعاً فهما متساويان ، فلذلك تقول : رأيت غلام الرجل الظريف فيكون كقولك رأيت الرجل الظريف لا فرق بينهما » (٢) .

قلت وهذا الذي كره ابن ولاد هو مذهب سيبويه وهذا هو التعليل الذي علل به هنا وإلى هذا ذهب السيرافي في شرحه للكتاب (٣) وكذا الأعلم الشَّنتمري (٤) .

---

(١) المقتضب ٤/٢٨٣-٢٨٤ .

(٢) المتقضب ٤/٢٨٢-٢٨٣- الهامش .

(٣) السيرافي ٢/١٥٧ .

(٤) النكت ١/٤٤٣ .

٤- تعليل رفع (طويل) إذا قلت : سير عليه طويلٌ :

الأصل في هذه المسألة باب المصادر المنصوبة ، فوجه (طويل) أن تكون منصوبة صفة لمصدر فتقول سير عليه طويلاً اي سيرا طويلاً ، إلا أنه قد يأخذ الكلام ضروبا شتى من التفسيرات ، ومن هذه التفسيرات ما ينحو منحى الرفع وإن كان غير حسن ، إلا أنه إذا ذهب بالكلام ذلك المذهب جاز على ضعف ، قال سيبويه : « ... فإن قلت سيَر عليه طويلٌ من الدهر وشديد من السير فأطلت الكلام ووصفت كان أحسن وأقوى وجاز، ولا يبلغ في الحسن الأسماء وإنما جاز حين وصفت وأطلت ؛ لأنه ضارع الأسماء ، لأن الموصوفة في الأصل الأسماء ... »[1] .

فإذا قيل سير عليه شديدا فالنصب في ذا على أنه حال ، وهو وجه الكلام ؛ لأنه وصف السير ، ولا يكون فيه الرفع ؛ لأنه لا يقع موقع ما كان اسماً ، ولم يكن ظرفا ؛ لأنه ليس بحين يقع فيه الأمر[2] ، فـ(شديد) ليس مرفوعاً وليس منصوباً على الظرفية وإنما هو منصوب على الحالية لأنه يبين هيئة السير ، فاذا ذهبت به مذهباً آخر فجعلته ينعت كالأسماء رفعته فقلت : سير عليه سيرٌ حسنٌ أو سيرٌ شديدٌ أو قلت سيرَ عليه طويلٌ من الدهر وشديدٌ من السير ارتفع ، وانما ارتفع لأنه أشبه الأسماء التي توصف فصار فيه بعض ما فيها .

٥- تعليل الجر والنصب في مميز العدد :

قال سيبويه : « وتقول : هو خيرُ رجلٍ في الناس وأفره عبدٍ فيهم ، ... وتقول : هو أشجع الناس رجلاً وهما خير الناس اثنين ... إنما معناه هو خير رجلٍ في الناس وهما خير اثنين في الناس ... ومما أجري هذا المجرى أسماء العدد ، تقول فيما كان لأدنى العدة بالإضافة إلى ما يبنى لجمع أدنى العدد إلى أدنى العقود وتدخل في المضاف إليه الألف واللام ، لأنه يكون الأول به معرفة ، وذلك قولك : ثلاثةُ أثوابٍ وأربعة أنفس وأربعة أثواب ... فإذا زدت على العشرة شيئا من أسماء أدنى العدد فإنه يجعل مع الأول اسماً واحدا استخفافاً ، ويكون في موضع اسم منون ، وذلك قولك : أحد عشر درهماً .. وإحدى عشرة جاريةً »[3] .

---

(١) الكتاب ١/١١٧ .
(٢) الكتاب ١/١١٦ .
(٣) الكتاب ١/١٠٥ .

قال السيرافي : « إلى ماذا أشار بهذا وكيف جريه مجراه ؟ الجواب في ذلك أن الفصل الذي قبل هذا وهو قولك زيدا أشجع رجل وأشجع الناس رجلاً قد يكـــون فيه منصوب ومخفوض على معنيين مختلفين ومعنيين متفقين ، فجرى باب العدد مجرى أشجع الناس رجلاً وأشجع رجلٍ في الناس في معنى اجتماع الجر والنصب فيه ، لأنك تقول في باب العدد ثلاثة أثوابٍ وعشرون درهماً ومائة درهمٍ ، فيكون بعضه منصوباً وبعضه مخفوضا ... » [1] .

فإنما جر مميز العدد حيناً ونصب حيناً آخر تشبيها بمميز أفعل التفضيل فإنه يجر وينصب ، وكذلك هذا .

٦-تعليل جوازالنصب والرفع في الاسم الواقع بعد النفي وتعليل ترجيح رفعه:

قال سيبويه : « هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي ، وهي حروف النفي ، شبهوها بألف الاستفهام حيث قُدم الاسم قبل الفعل ؛ لأنهن غير واجبات ، كما أن الألف وحروف الجزاء غير واجبة ، وكما أن الأمر والنهي غير واجبين ، وسهل تقديم الأسماء فيها لأنها نفي واجب ، وليست كحروف الاستفهام والجزاء ، وإنما هي مضارعة ، وإنما تجيء لخلاف قوله قد كان ، وذلك قولك : ما زيدا ضربتُه ولا زيدا قتلتُه وما عمرا لقيت أباه ولا عمرا مررت به ولا بشرا اشتريت له ثوبا .. قال هدبة بن الخشرم :

فلا ذا جَـــلالٍ هِبْنَه لِجَلالِـــه *** ولا ذا ضَيَاعٍ هُنّ يتركن للفقرِ

وقال زهير :

لا الدارَ غيَّرها بعدي الأنيس ولا *** بالدارِ لو كَلَّمَتْ ذا حاجَةٍ صَمَمُ

... وإن شئت رفعتَ ، والرفع فيه أقوى إذ كان يكون في ألف الاستفهام لأنهن نفي واجب يُبتدأ بعدهن ويبنى على المبتدأ بعدهن ، ولم يبلغن أن يكن مثل ما شُبِّهن به » [2].

وهذا النص وإن كان طويلا إلا أن فيه أكثر من تعليل ، فجواز النصب والرفع في الاسم الواقع بعد أداة النفي معلل ، وعلة ذلك أن أداة النفي تشبه أداة الاستفهام والشرط ، فإذا نظر إلى هذا الشبه كان نصبا ، لأنه يختار في الاسم الواقع بعد هـــذه

---

(١) السيرافي ٢/ ٣٠ والنكت ١/ ٢٠٧ .

(٢) الكتـــــــــاب ١/ ٧٢-٧٣ .

الأدوات أن يكون منصوبا ، وإذا نظر إلى أن أسلوب النفي يشبه أسلوب الأثبات لا فرق بينهما إلا أنه نقض للإثبات ، إذا نظر هذه النظرة كان الأولى الرفع ، وهذه هي علة ترجيح الرفع .

قال السيرافي : « ... قد قدّمنا أن قولك : زيدٌ ضربتُه أجود من زيداً ضربته وقولك أزيداً ضربته في الاستفهام أجود من قولك أزيدٌ ضربتُه ، وقد توسطت هذين البابين حروف يتقارب النصب فيها والرفع وهي (ما) و (لا) تقول : مازيدا ضربتُه وما زيدٌ ضربته ولا زيدا كلمته ولا عمروٌ أكرمته وإنما تقارب النصب فيها والرفع لأنها تشبه حروف الاستفهام من جهة وتشبه المبتدأ من جهة ، فأما شبهها بحروف الاستفهام فلأنها حروف دخلت على المبتدأ فأخرجته من حَدّ الايجاب إلى حد النفي كما أن حروف الاستفهام أخرجت ما دخلت عليه من الايجاب إلى الاستفهام ، وأما شبهها بالمبتدأ فلأنها نقيضة المبتدأ ونفي له ، والنفي يجرى مجرى الإيجاب ، ألا ترى أنك تقول قام زيد ، فنفي هذا أن تقول ما قام زيدٌ ، ترد الكلام على لفظه وتدخل حرف النفي »[١] .

فاجتمع الاستفهام والنفي في إخراج الكلام من الخبر إلى الإنشاء ، وهذا الخروج بالكلام تغيير تشابها فيه فكان من حق النفي أن يقضى له ببعض أحكام الاستفهام ، ولعمري إن السيرافي والأعلم لم يوضحا المشابهة بين النفي والإثبات بأكثر مما ذكره سيبويه ، فسيبويه يجعل النفي خلاف قوله قد كان ، فأي جديد جاءا به بعد سيبويه ؟ .

٧- تعليل منع الفصل بين لا النافية للجنس ومنفيها :

قال سيبويه : « واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي ، كما لا تفصل بين (مِنْ) وما تعمل فيه ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول : لا فيها رجلَ ، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه : هل مِنْ فيها رجلٍ ، ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة عشر ، فقبح أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام لأنها مشبهة بها »[٢]

---

(١) السيرافي ٢/٧ والنكت ١/٢٦٩ .
(٢) الكتـــــاب ١/٣٤٥ .

فيمتنع أن تفصل بين (لا) ومعمولها بشيء ، والعلة في ذلك الشبه فهذه المسألة تشبه مسألة أخرى تكون هذه جواباً لها ، فالأصل في النفي السؤال ، فإذا قلت : هل من رجلٍ فيها ؟ كان الجواب لا رجلَ فيها ولا يجوز في مسألة الاستفهام الفصل بين (من) ومجرورها ، وكذلك مسألة جوابها لا يجوز الفصل بين (لا) وما دخلت عليه .

وهناك شبه آخر ، فإن لا النافية وما دخلت عليه مشبهان في التركيب بـ (خمسة عشر) ولا يفصل بين المركبين خمسة وعشر بشيء ، وكذلك ما أشبههما وهو (لا) ومعمولها قال الأعلم : « اعلم أن قولك : لا رجلَ في الدار جواب هل من رجلٍ في الدار ، وذلك أنه إخبار ، وكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة ، ولما كان لا رجل في الدار نفياً عاماً كانت المسألة عنه مسألة عامة ، ولا يتحقق لها العموم إلا بإدخال (مِن) لأنها تدخل على واحد منكور في معنى الجنس ، ولا تدخل على معروف .

... ولم يفصلوا بينها وبين ما عملت فيه كما لم يُفصل بين (من) وبين ما بعدها ، وجعلت وما نصبته بمنزلة شيء واحد نحو خمسة عشر ، ودلوا على جعلها كذلك بحذف التنوين مما بعدها » [1]

٨- تعليل إضافة ثلاثة إلى مفرد في قولك ثلاث مئة :

قال سيبويه : « ... وأما ثلاث مئة إلى تسع مئة فكان ينبغي ان يكون مئين أو مئات ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر ؛ حيث جعلوا ما لا يُبيِّنُ به العدد واحدا ؛ لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم العدد ، وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً ، والمعنى جميع ، حتى قال بعضهم في الشِّعر من ذلك ما يستعمل في الكلام ، قال علقمة بن عبدة :

بِها جِيفُ الحَسْرى فأمّا عِظامُها *** فَبِيضٌ وأمّا جِلدُها فَصَلِيبُ

وقـــال

لا تُنكِــرِ القَتْلَ وقَــدْ سُبِينَا *** في حلقِكمْ عَظمٌ وقَدْ شَــجِينا

---

١) النكت ١/٥٩٦ ، ٥٩٧ .

فاختص التثليث بهذا الباب إلى تسع المئة كما أن (لَدُن) لها مع (غدوةً) حال ليست في غيرها تُنصبُ بها ، .. وذلك قولك من لَدُن غدوةً ... والجر في غدوة هو الوجه والقياس .. فقد يشذ الشيء في كلامهم عن نظائره ، ويُستخف الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره ... » [1] .

وأود باديء ذي بدء أن أشير إلى أصل هذه المسألة ليكون منطلقا إلى ما بعده ، وليكون الحديث مكتملا من جوانبه وإن تشعب البحث فيه ، فإن المراد هو الوصول إلى نتيجة وفهم لمراد سيبويه .

فسيبويه في هذا النص يرى أن الأصل في ثلاث مئة أن يقال ثلاث مئين ، وعلة عدوله عن هذا الأصل هو أنه شبه بعشرين وأحد عشر ولهذا سقت الحديث في التعليل بالتشبيه ، والأصل في العدد من حيث التمييز أن يكون على ضربين ، ضرب يفسر ويميز بالإضافة وضرب يميز بنكرة منصوبة ، فالذي يميز بالإضافة هو ما كان فيه تنوين ، فإن الإضافة عاقبت التنوين فيه ، والمضاف إليه إما أن يكون مفردا أو يكون جمعاً ، فالعدد القليل يضاف إلى أدنى الجمع ، والعدد القليل من الثلاثة إلى العشرة ، وأدنى الجمع أفعَال وأفعُل وفِعْلة ، وكذلك جمع المذكر السالم وجمع المؤنث ، فيقال ثمانية أزواج وسبعة أبحر وخمسة أوعية وستة فِتية وثلاثة مسلمين وسبع سنبلات .

والذي يضاف إلى مفرد هو لفظ المئة ، فتقول عندي مئة رجلٍ ، والقياس أن تضاف إلى جمع الكثرة لأنها عدد كثير ، غير أنها أشبهت العشرة في أنها عقد كما أن العشرة عقد ، وأشبهت العشرين في أنها تلي التسعين وهي كالعشرين فأعطيت المئة حكماً من أحكام العشرة وهو الإضافة وحكما من أحكام العشرين والتسعين فكان المضاف إليه واحدا .

وأما الضرب الذي يميز بنكرة منصوبة فإنه ألفاظ التركيب من أحد عشر إلى تسعة عشر ، والعقود من عشرين إلى تسعين ، وذلك قولك عندي أحد عشر درهماً وعشرون عبداً هذا هو مجمل تمييز الاعداد [2] ، فما بال ثلاث مئة ونحوها ؟ .

---

(١) الكتاب ١/١٠٧ .

(٢) شرح المفصل ٦/١٩-٢١ .

كان قياس ثلاث المئة ونحوها على ما سبق أن يضاف لفظ الثلاثة إلى مجموع فيقال ثلاث مئين أو مئات [١] كما قلنا في ثلاثة مسلمين وسبع سنبلات ، لكنه لم يرد كذلك وإنما ورد مضافاً إلى مفرد ولذلك علله سيبويه بشبه عشرين وأحد عشر في التمييز بمفرد ، وإن كان يشكل على سيبويه أن مميز عشرين وأحد عشر نكرة منصوبة ، ومميز الثلاثة إلى التسعة مفرد مضاف ، فيجيب سيبويه بأنه يشبه عشرين وأحد عشر في أن العدد جمع وبيانه مفرد ، وذلك أقرب مما ورد عن العرب من الكلام مما يراد به الجمع ولفظه مفرد ، وذهب يستشهد على ذلك بما ورد من شعر وإن كان كلامه يبين أصل المسألة ولا يشمل الإشكال الذي ظهر لي ، وقد تلمست شيئا من شرح السيرافي أو الأعلم مما هو متوفر بين يدي لهذه المسألة فلم أجد شيئا يغني [٢] .

ولكن الصفّار عليه رحمة الله أسهب في المسألة إسهاباً جلى دقائقها وذكر فيها أقوالاً غير قول سيبويه ورجح ما رآه راجحاً في ذلك ، ولذلك فإني سأسوق نصه بطوله لأن اختصاره غير كاف في إيضاح المسألة قال : « ... يريد أن الثلاثة إلى العشرة لا يكون تمييزها إلا جمعاً ، فاعتذر عن ثلاث مئة بأنهم شبهوه بعشرين فعرفوه بما هو مفرد ، لأن المئة جمع في المعنى ، فكما وضعوا المفرد الذي ليس بجمع في موضع الجمع في نحو قوله : في حلقكم عظم وقد شجينا ، فهذا أسهل لأنه جمع ، فهكذا اعتل سيبويه.

وأما أبو عثمان فاعطى في ذلك علة أخرى ، وذلك أن المئة لفظ مؤنث ، فلو جمعوه لتوالى الثقل في الجمعية والتأنيث ، فعدلوا عن الجمع ، ولو كان مذكرا لجمعوا ، ألا تراهم قالوا ثلاثة آلاف ، فجمعوا الألف لما كان مذكرا ....

وأما يحي بن زياد - رحمه الله - فاعتل بعلة أبين من هاتين ؛ لأن السَّماع عضدها ، قال : وذلك أن الآحاد التي هي الثلاثة والأربعة يكون عقدها من لفظ ع ش ر ، والمئين والعشرات يكون عقدها من غير لفظ عشر ، ألا ترى أن عقد العشرات مئة وعقد المئة

---

(١) هكذا عند سيبويه ، والصواب عندي أن تضاف الثلاثة إلى مئين فتجرى على لفظ المذكر والثلاث إلى مئات فتجرى على لفظ المؤنث فيقال ثلاثة مئين وثلاث مئات .

(٢) أما السيرافي فلأن أكثر كلامه في المسألة مفقود من المخطوط . وأما الأعلم فلم يتعرض للتفصيل إلا تعرضا يسيرا .

ألف وليس من لفظ العشرة ، وعقد الألف من لفظ العشرة ، ألا ترى أنك تقول : تسعة آلاف [١] ثم تقول عشرة آلاف ، فعقد هذا من لفظ العشرة ، ثم رجع فقال : فإنما قالوا : ثلاث مئة ؛ لأن عقد المئة من غير لفظ العشرة ، فكما كان تمييز ما ليس عقده من لفظ العشرة مفردا وهو للعشرون فما فوق ، وكذلك يكون غير هذا مفردا فنقول ثلاث مئة ، ولما كان عقد الألف من لفظ العشرة أشبه الآحاد من الثلاثة إلى العشرة ، فكما أن تمييز ذلك جمع فكذلك كان تمييز هذا مجموعا فنقول ثلاثة آلاف وأربعة آلاف ، لأنك تنتهي إلى العقد فتقول عشرة آلاف ، فعقدها لفظ ع ش ر ، وأنت لا تقول عشر مئين إنما تقول ألفا ، فصار عقدها كعقد العشرات من غير اللفظ المذكور ، فكان التمييز على حسب ما يشبه به ، والدليل على صحة هذه الدعوى أنه لا يقول ثلاث مئين إلا من لا يقول ألف وإنما يقول عشر مئين ، ومن يقول ألف ولا يقول عشر مئين لا يقول ثلاث مئين ، فهذا لو عثر عليه سيبويه رحمه الله لأثبته ولم يأخذ بشيء سواه » [٢] .

قلت وهذا الذي فخر به الصّفار للفراء – وهو شيء صالح للفخر – لا يخرج عما ذكره سيبويه من تشبيه ثلاث مئة في كون الثلاثة أضيفت إلى مفرد بالعشرين في كون مميزها مفردا ، فإنه وإن زاد توضيحا وتفريعاً وتفريقا بين المئة والألف يشكر له ويعد جديدا إلا أنه في أصل المسألة يتفق مع سيبويه ، وقد ذكر المبرد في كتابه المقتضب ما روي عن الفراء دون الإشارة إليه ، فرأي المبرد موافق لرأي الفراء ، قال المبرد : « فأما قولهم ثلاث مئة وأربع مئة واختيارهم إياه على مئين ومئات فإنما قياس ذلك على ما مضى ، لأن الماضي من العدد هو الأصل ، وما بعده فرع ، فقياس هذا قياس قولك عشرون درهما وأحد وعشرون درهما إلى قولك تسعة وعشرون درهماً ، فالدرهم مفرد ؛ لأنك إذا قلت ثلاثون وما بعدها إلى تسعين ثم جاوزته صرت إلى عقد ليس لفظه من لفظ ما قبله ، فكذلك تقول ثلاث مئة وأربع مئة لأنك إذا جاوزت تسع مئة صرت إلى عقد يخالف لفظه ما قبله ، وهو قولك ألف ، ثم تقول ثلاثة آلاف لأن العدد الذي بعده غير خارج منه ، تقول عشرة آلاف كما تقول عشرة أثواب وأحد عشر ألفا كما تقول أحد عشر

---

(١) في المخطوط طمس لبعض الحروف ، يفهم منه ما دونته .

(٢) شرح الصفار لكتاب سيبويه ج ١ ق ٢٣٢ . مخطوط مصور منه قطعة بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام .

ثوباً إلى العقد الأخير ، فلو كنت تقول : عشر مئين وإحدى عشرة مئة لوجب جمعها في التثليث وما بعده . » [١] .

وأريد في نهاية هذه المسألة أن أشير إلى عناية سيبويه في تعليله بجمع شتات الموضوع وذكر نظائره وحكاية حال العرب في استلهام تلك النظائر ، فإذا كان لأحد أن يشك في خصوصية ثلاث مئة ونحوها من تفردها عن سائر جزئيات الباب ، فإن سيبويه يزيل عنه هذا الاستغراب ويدفع عنه هذا الشك بقوله : إن لَدُن لها مع غدوة حال لا تنصب بها في غيرها ، حيث قالوا : لدنْ غدوةً مع أن الوجه والقياس الجر ، وهكذا فإن العرب قد تستخف الشيء في موضع ولا تستخفه في غيره ، وقد يشذ الشيء في كلامهم عن نظائره وهكذا .

وبعد ، فإن هذه المسألة هي من باب السهل الممتنع في كتاب سيبويه ومثلها من المسائل كثير أيضا ، فبينما يدركها المتأمل حينا إلا أنها تستعصي عليه في حين آخر ، وربما استعصت على التعبير وعجز البيان عن تصويرها ، فإلى القاريء أعتذر ، ورب مبلغ أوعى من سامع ، ورب حامل فقه ليس بفقيه ، وحسبي أني حاولت ، وأسأل الله ألا يحرمني أجر الاجتهاد .

---

(١) المقتضب ٢/١٦٩-١٧٠ .

ثالث عشر : التعليل بالمعنى

١- علة جواز تأخير الأفعال أو إضمارها مع : هلاّ ولولا ولو ما وألاّ :

قال رحمه الله : « وأما ما يجوز فيه الفعل مظهرا ومضمرا ومقدما ومؤخرا ولا يجوز أن يبتدأ بعده الأسماء فهلاّ ولولا ولوما وألاّ .

لو قلت : هلاّ زيدا ضربت ، ولولا زيدا ضربت ، وألاّ زيدا قتلت . ولو قلت : ألاّ زيدا وهلاّ زيدا على إضمار الفعل ولا تذكره جاز ، وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض والأمر فجاز فيه ما جاز في ذلك .

ولو قلت : سوف زيدا أضرب لم يحسن ، وقد زيدا لقيت لم يحسن ، لأنها إنما وضعت للأفعال ، إلا أنه جاز في تلك الأحرف التأخير والإضمار لما ذكرت لك من التحضيض والأمر »[1] .

ومن هنا نتبين أن علة جواز تأخير الأفعال عن الأدوات المختصة بها أو إضمارها وعدم ذكرها هو معنى التحضيض والأمر ، لأنهما من المعاني المقتضية لذلك ، بخلاف قد وسوف فإنه لا يجوز تأخر الأفعال عنها ، لأن معنى التحضيض والأمر غائب عنهما ، فلا مقتضى للتأخير . وقد سبقت الإشارة إلى هذا النص في تعليل الاختصاص .

٢- تعليل جواز الإخبار عن النكرة بنكرة :

قد أشرت في التعليل بأمن اللبس من هذا الفصل إلى هذه المسألة إشارتين الأولى إلى المسألة بعامة وهي أن اسم كان وخبرها أصلهما المبتدأ والخبر ، فحكمهما واحد من حيث التقديم والتأخير والتعريف والتنكير ، وأنهما إن يكونا معرفتين فتجعل أيّا منهما اسماً والآخر خبرا ، وإما أن يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا ، والأصل عند سيبويه أن تجعل المعرفة اسماً والنكرة خبرا ، وتعليل ذلك هو الذي كان في أمن اللبس وكانت

---

(١) الكتاب ١/٥١ .

الإشارة الإخرى في هذا التعليل بأن المعنى مقارن له وإن كان في باب أمن اللبس أصرح وأوضح ، وقد يكون معمولا كان نكرتين ، وجوز فيه سيبويه الإخبار عن النكرة بنكرة إذا صح المعنى واستقام وكان فيه فائدة للسامع المخاطب يدركها بهذا الإخبار ، وهذه هي مسألتنا هنا وفي تعليلها يدور البحث .

قال سيبويه : « باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة ، وذلك قولك : ما كان أحدٌ مثلك وليس أحد خيراً منك ، وما كان أحد مجترئاً عليك ، وإنما حَسُن الإخبار ههنا حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا ، وإذا قتل : كان رجلٌ ذاهباً فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله ، وإذا قتلت : كان رجل من آل فالن فارساً حسن ، لأنه قد يحتاج أن تعلمه أن ذاك في آل فلان وقد يجهله ، ولو قلت كان رجلٌ في قوم فارساً لم يحسن ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارسٌ ، أن يكون من قوم ، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح ... وحسنت النكرة هنا في هذا الباب لأنك لا تجعل الأعرف في موضع الا نكر ، وهما متكافئان ، كما تكافأت المعرفتان ، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك ، وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك »[(١)] .

وفائدة المخاطب التي ركز عليها سيبويه هنا إنما تحصل من المعنى فإذا صح المعنى استفاد المخاطب وإن لم يصح ترتب على ذلك عدم الفائدة .

وهذا الذي ذهبت إليه من إيراد هذا النص في التعليل بالمعنى هو الذي ذهب إليه د . محمد خير الحلواني في كتابه الاحتجاج [(٢)] وإن كان إنما أشار إليه إشارة ، بينما وسمته الدكتورة منى إلياس بالتعليل العقلي ، لما كان الحكم متصلاً بمعقولية الكلام ، ثم أشارت إلى أن هذا التعليل « أدخل في علم المعاني وأسرار التركيب اللغوي منه في صحة العبارة وسلامة التركيب ولا جرم كانت هذه المسألة وأشباهها من الأمور التي أوصت إلى عبد القاهر نظريته في علم المعاني » [(٣)] ومن ثم وسمت هذه العلة بالعلة

---

(١) الكتاب ١/٢٦-٢٧ .

(٢) الاحتجاج ص ٣٨٤ .

(٣) التعليقة ١/٨٩ .

العقلية نظرا لأن الشيخ عبد القاهر جعل ترتيب الألفاظ يقع قريبا على المعاني المرتبة في النفس المنتظمة فيها على قضية العقل [١] .

ولئن قلت إن تسميتها علة معنوية هو تبع لعبد القاهر أيضا فلن يكون في كلامي مغالطة وتزوير ولتستدل على ذلك إليك نص عبد القاهر من مبدئه لتدرك أنني ما أطلقت القول على عواهنه ، قال : « ... وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذي له كانت هذه الكلم بيت شعر أو فصل خطاب هو ترتيبها على طريقة معلومة وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة ، وهذا الحكم - أعني الأختصاص في الترتيب - يقع في الالفاظ مرتبا على المعاني المرتبة في النفس » [٢] .

أفرأيت كيف أشار الشيخ عبد القاهر إلى المعنى في مبدء نصه ومنتهاه وأن ترتيب الكلام في اللفظ يدور على ترتب هذه المعاني في النفوس .

قلت : وينبغي الإشارة إلى (مثلك) في قول سيبويه : « ما كان أحد مثلك » فقد تلتبس بالمعرفة ؛ لأنها مضافة إلى الضمير ، وإنما أشار إليها سيبويه في تمثيله لأن (مثل) و (غير) موغلة في الإبهام لا تتعرف وإن أضيفت إلى معرفة ، قال أبو علي الفارسي (مثلك) وإن كان مضافاً إلى معرفة فهو نكرة ؛ لأن الذي يعرف الاسم هو التخصيص والإشارة إلى مختص أو نوع بعينه ، وإذا أضيف المثل إلى معرفة لم يخص شيئا بعينه لكثرة ما يجوز أن يقع فيه التماثل من المثلين »[٣] ولايخفى مثل هذا على المتخصصين ، وإنما ذكرته زيادة في الاعتناء .

٣- تعليل المفاضلة في تقديم الاسم والفعل إذا قلت « أزيد القيت أم بشرا » :

وفي هذه المسألة كلام طويل يدور حول تقديم الاسم والفعل ، أيهما أولى ، وذلك في أساليب مختلفة مرة يكون تقديم الاسم أولى ، ومرة يكون الأولى تقديم الفعل ، وعلة ذلك كله إنما هي المعنى ، فالمعنى يقتضي منك طورا تقديم الفعل وطورا آخر تقديم الاسم

---

(١) الإمام عبد القاهر الجرجاني ، أسرار البلاغة ط ٢ (بيروت - دار المعرفة للطباعة والنشر عام ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ص ٣ .

(٢) المصدر نفسه ص ٣٠٢ .

(٣) التعليقة ١/٨٩ .

وها أنذا أسوق مسائل سيبويه في هذا الباب بشيء من الاختصار والاكتفاء بما يدل على ما أريد .

قال سيبويه : « ... وذلك قولك أزيدٌ عندك أم عمرو ، وأزيدا لقيت أم بشرا ، فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما ، لأنك إذا قلت أيُّهما عندك وأيُّهما لقيت فأنت مدع أن المسؤول قد لقي أحدهما وأن عنده أحدهما ، إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو ، والدليل على أن قولك أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك أيهما عندك ، أنك لو قلت أزيد عندك أم بشر فقال المسؤول لا كان محالا ، كما أنه إذا قال أيهما عندك فقال لا فقد أحال

واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ، لأنك لا تسأله عن اللقى ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو ، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد أن يبين لك أيُّ الاسمين عنده ، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول ، وصار الذي لا تسأل عنه بينهما ، ولو قلت ألقيت زيدا أم عمرا كان جائزا حسناً ، ولو قلت أعندك زيد أم عمرو كان كذلك ، وإنما كان تقديم الاسم ههنا أحسن ولم يجز للآخر إلا أن يكون مؤخرا لأنه قصد قصد أحد الاسمين فبدأ بأحدهما لأن حاجته أحدهما فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها ، لأنه إنما يسأل عن أحدهما من أجلها ، فإنما يفرغ مما يقصد قصده بقصته ثم يعدله بالثاني ..

وتقول : أضربت زيداً أم قتلته ، فالبدء بالفعل ههنا أحسن ؛ لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان ، ولم تسأل عن موضع أحدهما ، فالبدء بالفعل ههنا أحسن كما كان البدء بالاسم ثمَّ أحسنَ فيما ذكرنا ، كأنك قلت : أي ذاك كان بزيد ، وتقول : أضربت أم قتلت زيدا ، لأنك مدع أحد الفعلين ولا تدري أيهما هو كأنك قلت : أي ذاك كان بزيد .. » [1] .

فهاتان علتان في قرن واحد ، وذلك لأن موضعهما واحد وموضوعهما واحد فالأولى لتفضيل تقديم الأسماء والأخرى لتفضيل تقديم الأفعال ، وعلى كل واحدة منهما أمثلة وأقيسة أعرضت عن ذكرها خوف الإطالة ، ولأن ما لم أذكره مقيس على ما ذكرته حكما وأسلوبا وإن تغيرت بعض الأدوات ، وبقدر ما أطال سيبويه كان واضحا بينا ، ومما يزيده وضوحاً وبيانا بيان السيرافي في شرحه حين قال : « والاختيار في هـــذا الباب

---

(١) الكتاب ١/٤٨٢ - ٤٨٣ .

أن يكون الشيء الذي يُسأل عنه هو الذي يلي الألف ، والذي لا يسأل عنه متوسط كقولك : أزيدٌ عندك أم عمرو ، والسؤال عن زيد وعمرو ، لأن السائل يلتمس واحداً منهما له ، ولا سؤال عن (عندك) لأنه قد عرفه أن أحدهما عنده ، فاحسن الالفاظ ما تعادل به الاسمان اللذان هما مستويان في السؤال ، فتجعل أحدهما بالألف ، والآخر يلي أم ... وكذلك الاختيار في أزيداً لقيت أم بشراً ، ولو قلت ألقيت زيداً أم بشرا صار الفعل يلي الألف والاسم يلي (أم) ، وهو وإن كان جائزاً حسنا لا ستواء معنى ألقيت زيدا وأزيداً لقيت فليس كحسن أزيداً لقيت أم بشرا ، لأنه مع صحة المعنى أعدل لفظا ومما يختاره العرب وإذا كانت المعادلة بين فعلين فالاختيار أن يلي أحد الفعلين الألف والآخر (أم) ؛ لأن المسألة عن الفعلين ، ويكون الذي ليست المسألة عنه بينهما ، وذلك قولك أضربت زيداً أم قتلته ، لأن سؤالك عن فعلين مبهمين ليعين لك أحدهما ، ولم تسأل عن زيد الذي هو موضع الفعل ؛ لأن السائل قد علم أن أحدهما واقع بزيد ، ولم يعرفه بينهما ، فالبدء بالفعل هنا أحسن ، كأنك قلت : أي ذاك كان بزيد » [١] .

ولا ريب في أن هذه المسألة داخلة أيضا في علم المعاني وأسرار التركيب اللغوي ، أظهر منها في صحة العبارة وسلامته التركيب وقد قال عبد القاهر في مثل هذا الترتيب إنه « يقع في الألفاظ مرتبا على المعاني المرتبة في النفس ، المنتظمة فيها على قضية العقل ، ولن يتصور في الالفاظ وجوب تقديم وتأخير وتخصيص في ترتيب وتنزيل ، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة وأقسام الكلام المدونة فقيل : من حق هذا أن يسبق ذلك ، ومن حكم ما ههنا أن يقع هنالك » [٢] .

وبكلام الإمام عبد القاهر يحتج بأن هذه المسألة واردة في التعليل بالمعنى ، فإنه إنما ساق نصه الآنف الذكر بيانا لأهمية المعنى وأنه هو الداعي إلى ترتيب الألفاظ ترتيباً معينا يكون لأجله الكلام بينا من الشعر أو فصل خطاب [٣] .

---

(١) السيرافي ٤/٥٨ .
(٢) أسرار البلاغة ص ٣ .
(٣) المصدر السابق ص ٢ .

٤- تعليل جزم المضارع جواباً لـ (حسبُك وكفيك) :

الأصل في المضارع أن يجزم شرطا أو جواب شرط ، وفي هذه المسألة يظهر أن المضارع جزم في غير هذين الموضعين ، وذلك في قول سيبويه : « هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي ، لأن فيها معنى الأمر والنهي ، فمن تلك الحروف : حسبُك وكفيك وشرعك وأشباهها ، تقول : حَسْبُكَ يَنم الناسُ ، ومثل ذلك اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه لأن فيه معنى ليتق الله امرؤ ليفعلْ خيرا » [١] .

هذه هي المسألة وهذا تعليلها ، فإنما انجزم الفعل مع أن ما قبله مبتدأ لأن الكلام بمعنى الأمر ، فاذا قال حسبك فإن معناه اكتف ، وإذا قال اتقى الله فإن معناه ليتق الله قال السيرافي : « أما قوله : حسبُك وكفيك وشرعُك فهي أسماء مبتدأة وأخبارها محذوفة لعلم المخاطب بها ، وذلك أنه لا يقال شيء من هذا إلا لمن كان في عمل قد بلغ فيه كفاية ، فيقال له هذا ليكف ويكتفي بما قد عمله منه ، وتقديره حسبُك هذا وحسبُك ما قد عملته ونحوه ، ومعناه كله معنى اكتف ... و (ينم الناس) جواب ؛ لأن معناه معنى الأمر وإن كان مبتدأ .

وقوله : أتقى الله امرؤ ، وإن كان لفظه لفظ الخبر فمعناه الأمر ، لأن هذا يقوله الواعظ لمن يسمع كلامه ، وليس قصده أن يخبر عن إنسان بأنه قد اتقى الله ، ومثله غفر الله لزيد ورحمه ، لفظه الخبر ومعناه الدعاء » [٢] .

وهكذا كان المعنى مسوغا لهذا الأسلوب أن يكون هكذا ولولا المعنى لما صح مجيئه على هذا الوجه .

وقد صرح ابن يعيش بذكر التعليل بالمعنى مما يشفع لكاتب هذا الأسطر ويدفع عنه المقولة ، قال : « قد تقدم من كلامنا أن الأمر والنهي قد يجابان بالجزم ، على تقدير إضمار حرف الشرط بعدهما لما بينهما من المشاكلة ، فكذلك ما كان في معنى الأمر والنهي إذا أجيب يكون مجزوما ؛ لأن العلة في جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة

---

(١) الكتاب ١/٤٥٢ .

(٢) السيرافي ٤/٤ و: النكت ٢/٧٥٢ .

المعنى لا من جهة اللفظ ، وإذا كان من جهة المعنى لزم في كل ما كان معناه معنى الأمر فمن ذلك قولهم : اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يثبْ عليه ، لأن المعنى ليتقِ الله وليفعل خيرا ... والخبر قد يستعمل بمعنى الأمر نحو قوله تعالى : ﴿ **والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين** ﴾ [١] أي ليرضعن ... » [٢] .

وفي كون الخبر أمرا معانٍ بلاغية لا تحدث بالخبر المجرد ، قال الزمخشري في الكشاف - وله صلة بالتعليل هنا - عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء** ﴾ [٣] : « فإن قلت : ما معنى الإخبار عنهن بالتربص ؟ قلت : هو خبر في معنى الأمر وأصل الكلام وليتربصْ المطلقات ، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر وإشعار بأنه مما يجب أن يُتلقى بالمسارعة إلى امتثاله ، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص فهو يخبر عنه موجودا ، ونحوه قولهم في الدعا : رحمك الله ، أخرج في صورة الخبر ثقة بالاستجابة ، كأنما وجدت الرحمة فهو يخبر عنها .. إلى قوله (يرضعْن) مثل (يتربصْن) في أنه خبر في معنى الأمر المؤكد » [٤] .

٥-تعليل امتناع جزم الجواب في قولهم : لا تدن من الأسد يأكلك :

والكلام في هذه المسألة بابه باب الأفعال المضارعة المجزومة شرطا وجوابا غير ان المضارع (يأكلك) في هذا المثال لا يجزم ، لأن جزمه يؤدي إلى معنى خلاف المعنى المراد ، فلما كان المعنى ينتقض بالجزم قصد به إلى وجه آخر يتم به المعنى المراد فجاز فيه الرفع والنصب جوازا حسنا ، قال سيبويه : « .. وتقول : لا تدن منه يكن خيراً لك ، فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلْك فهو قبيح إن جزمت وليس وجه كلام الناس ؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله ، فإن رفعت فالكلام حسن ، كأنك قلت : لا تدن منه فإنه يأكلُك ، وإن أدخلت الفاء فهو حسن وذلك قولك : لا تدن منه فيأكلَك » [٥] .

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٣٣ .
(٢) شرح المفصل ٤٩/٧ .
(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٢٨ .
(٤) الكشاف ٣٦٥/١ ، ٣٦٩ .
(٥) الكتاب ٤٥١/١ .

وغير خاف كيف يتصرف الكلام تبعا للمعنى ، فالمعنى هو العلة في جواز الرفع والنصب وامتناع الجزم ، لأنه بالجزم يكون الكلام ضد مراد المتكلم ، وأما بالرفع أو النصب بعد الفاء فإنه يكون ماطابقا لمراده ، ولم أر عند النحويين بعد سيبويه جديدا في هذه المسألة ، وغاية ما وصلوا إليه شرح مراد سيبويه ، ومن أولئك الأعلم في شرحه للكتاب حيث قال : « وإما لم يجز لا تدن من الأسد يأكلْك بالجزم ؛ لأنه إذا انجزم أضمرَ شرطاً تقديره لفظ النهي ، كأنه قال : إنْ لا تدنُ منه يأكلْك ، وهذا محال ، لأنه يصير تباعده سبباً لأكله ، ولا يستقيم أن تضمر إنْ تدن منه ؛ لأن لا تدن لا يدل على ذلك ولا فيه معناه كما كان في قوله ألا تنته بمعنى لتنته ، فإن قلت : لا تدن من الأسد فيأكلَكَ بالفاء والنصب جاز وحَسُن ؛ لأن الجواب بالفاء تقديره تقدير العطف ، كأنه قال : لا يكون دنو فأكل ، وإن لم تدخل الفاء رفعت على الاستئناف ، أي هو مما يأكلُك فاحذره ، ومثله ما حكاه سيبويه عن بعض الأعراب لا تذهبْ به تغلبُ عليه »[(١)] .

وعند المبرد زيادة بيان وتفصيل ومقارنة بين المثال وضده فيجدر تسجيل كلامه هنا لتعم به الفائدة ، وذلك في قوله : « ... ولو قلت : لا تعصِ الله يدخلْك الجنة كان جيدا ، لأنك إنما أضمرت مثل ما أظهرت ، فكأنك قلت : فإنك إن لا تعصه يدخلك الجنة ، واعتبْره بالفعل الذي يظهر في معناه ، ألا ترى أنك لو وضعت فعلاً بغير نهي في موضع (لا تعص الله) لكان (أطعْ الله) ولو قلت : لا تعصِ الله يدخلْك النار كان محالا ؛ لأن معناه أطع الله وقولك أطعِ الله يدخلك النار محال .

وكذلك : لا تدن من الأسد يأكلْك لا يجوز ؛ لأنك إذا قلت : (لا تدن) فإنما تريد : تباعد ولو قلت تباعدْ عن الأسد يأكلْك كان محالا ؛ لأن تباعده منه لا يوجب أكله إياه ، ولكن لو رفعت كان جيداً ، تريد : فإنه مما يأكلك »[(٢)] وبذا يدرك كيف كان المعنى سبباً في تصرف الكلام .

٦- تعليل قوة قطع البدل من المبدل منه :

قال سيبويه : (ومن البدل أيضا : مررت بقوم عبدِ الله وزيدٍ وخالدٍ ، والرفع جيد ، وقال الشاعر ... :

---

(١) النكت ٧٤٨/٢ .

(٢) المقتضب ٨٣/٢ . وانظر : السيرافي ٣ /٢٥١ ، الأصول ١٦٢/٢ شرح المفصل ٤٨/٧ .

يامَيُّ إن تَفقدي قوماً وَلَدْتِهِمُ *** أو تُخلَسِيهمْ فإنّ الدّهر خَلاّسُ
عمروٌ وعَبْدُ مَنافٍ والذي عَهِدتْ *** بِبَطنِ عَرْعَرَ آبي الضَّيم عبّاسُ

والرفع فيه قوى ؛ لأنه لم ينقض معنى كما فعل ذلك في النكرة ... »[1] .

والشاهد في البيتين رفع الأعلام الثلاثة عمرو وعبد مناف وعباس على القطع ، ولم يُجْرِها بدلاً ولو أجرها لكانت منصوبة كما نصب المبدل منه (قوما) ويتضح من خلال النص أن سيبويه يقوى رفعها على القطع ، وذلك لقوة المعنى في حالة الرفع ، لأن الكلام يصبح جملتين تتضافران على إبراز المعنى ، أما بالإبدال فإن الكلام ينحصر في جملة واحدة ، وقد قال الصرفيون : إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى .

وقد كنت أتهم نفسي بالمبالغة في استنتاج الأحكام من نصوص سيبويه وأن ما أذهب إليه في بعض الأحيان غير دقيق ولا يتأتى إلا بتأويل بعيد ، ولكني في هذه المرة وجدت متكأً ومسوغا ، وذلك أن ابن السيرافي حين أورد هذين البيتين جعلهما تحت هذا العنوان (العدول عن البدل صوناً للمعنى) [2] فصرَّح بذكر العلة ، وهناك موضع آخر في باب النعت كهذا تماماً ، قال سيبويه : « وذلك قولك الحمد لله الحميدَ ، والملك لله أهلَ الملك ، ولو ابتدأته ورفعته كان حسنا .. » [3] .

وقد عنونه ابن السيرافي بقوله : (الرفع على الاستئناف دون الإتباع تجديدا للمعنى) [4] .

وعلى افتراض أن الذي وضع عنوانات كتاب ابن السيرافي هو المحقق فإن الاستئناس به باقٍ أيضا وإن لم يكن عند الدارسين في منزلة ابن السيرافي .

---

(١) الكتاب ١/٢٢٤-٢٢٥ .

(٢) شرح أبيات سيبويه ١/٤٧٨ .

(٣) الكتاب ١/٢٤٨ .

(٤) شرح أبيات سيبويه ١/٤٨٠ .

٧- تعليل عمل (كم) الخبرية فيما تعمل فيه (رب) :

والحديث في هذه المسألة متصل بالحديث عن (كمْ) نوعاً وتمييزا ، فـ (كم) نوعان ، استفهامية وخبرية ، وكم الاستفهامية تخالف الخبرية في المميز وإعرابه ، لأن الاستفهامية تميز بواحد منكور ، وتمييز الخبرية يكون مفراد يكون جمعاً ، وإعراب مميز الخبرية الخفض ، ومميز الاستفهامية ينصب وإنما استحقت إحداهما النصب والأخرى الخفض فرقاً بين المعنيين [١] .

هذا هو الأصل ، غير أنه يرد على ذلك استفهام هو : لم صارت التي للاستفهام أولى بالنصب والخبرية أولى بالخفض ؟ والجواب عن ذلك يشمل مسألة البحث هنا ، وذلك قول سيبويه : « واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ) ؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن (كم) اسم ، و (رُبَّ) غير اسم بمنزلة (مِنْ) ... » [٢] .

فجرُّ مميز (كم) الخبرية لأنها بمنزلة (رُبَّ) في المعنى ، و (رُبَّ) حرف يجر ما بعده ، فكذلك ما أشبهه في المعنى وهو (كم) ، وذلك أن (رب) للتقليل ، و (كم) للتكثير ، قال السيرافي : « .. التي في الخبر تضارع (رُبَّ) وهي حرف ، و (كم) للتكثير و (رُبَّ) للتقليل ، فلما وجب في التي تضارع (رب) في الخبر الخفض بمضارعة (رب) وجب للأخرى النصب ؛ لأن العدد إما عَمِل نصباً أو خفضا ، ومما يقوى ذلك أن الاستفهام مضارع للفعل والفعل له النصب ، فلذلك جعلت بمنزلة ما ينصب » [٣] .

وعلى هذا سار ابن يعيش في شرح المفصل فقال : « فان قلت : ولم خصت الخبرية بالخفض والاستفهامية بالنصب ؟ فالجواب أن التي في الخبر تضارع (رب) وهي حرف خفض ، فخفضوا بـ (كم) في الخبر حملاً على (رب) ، ولما وجب للخبرية الخفض بمضارعتها (رب) وجب للأخرى النصب ؛ لأن العدد يعمل إما خفضا وإما نصبا ، ويؤيد ذلك أن الاستفهام يقتضى الفعل والفعل عمله النصب » [٤] .

---

(١) انظر : السيرافي ٢٢/٣ . شرح المفصل ١٢٦/٤ - ١٣٤ .
(٢) الكتاب ٢٩٣/١ .
(٣) السيرافي ٢٢//٣ .
(٤) شرح المفصل ١٢٧/٤ .

قلت : وقد جعل شيخي الدكتور محمد المفدى المعنى المشترك بين (كم) و (رب) هو التكثير وذلك أن رب تفيد التكثير أحيانا .[١] ويدخل في هذا التعليل التعليل بالتشبيه فمع أن عماد المسألة هنا هو التعليل بالمعنى إلا أنه قد شبه (كم) بـ (رُبَّ) وإن كان التشبيه ذاته قائماً على المعنى .

وما دام الحديث قد انجر إلى التشبيه فإنه يحسن أن أعرج على مسألة أخرى من مسائل (كم) وهي مسألة تمييزها ، لم كان جمعا ومفردا إذا كانت خبرية بينما خصت الاستفهامية بالإفراد ؟ قال السيرافي : « لأنه لما وجب لها الخفض وكان العدد الخافض بعضه يميز بجمع كقولك : ثلاثة أثواب وخمسة أحمال ، وبعضه يميز بواحد كقولك مئة ثوب وألف درهم ، أجيز في (كم) الوجهان كما جاء في العدد الذي تعمل عمله » [٢] .

وأساس كلام السيرافي هنا ماذهب إليه سيبويه من تشبيه (كم) الاستفهامية بعدد منون يعمل فيما بعده وهو عشرون ، وتشبيه (كم) الخبرية بعدد غير منون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين نحو مئتي درهم [٣] .

قال ابن يعيش : « فإذا كانت استفهاماً كانت بمنزلة عدد منون أو فيه نون نحو أحد عشر وعشرين وثلاثين ... ، فإن فَسَّرت ذلك العدد جئت بواحد منكور فتنصبه على التمييز ، فتقول : كم درهماً لك وكم غلاماً عندك كما تقول أعشرون درهماً لك ، فتُعمل (كم) في الدرهم كما تعمل العشرين ؛ لأن العشرين عدد منون ، فكذلك (كم) عدد منون فكل ما يحسن أن تَعمِل فيه العشرين تُعمِل فيه (كم) ، وإذا قبح للعشرين أن يعمل فيه قبح ذلك في (كم) ؛ لأن مجراهما واحد .. وأما الخبرية فإنها تبين بالواحد والجمع ، وتضاف إلى المعدود وذلك نحو : كم رجلٍ عندك وكم غلمان لك ؛ لأنها بمنزلة اسم منصرف في الكلام منونٍ يجر ما بعده إذا سقط التنوين ، وذلك نحو مئتا درهم ، فانجر الدرهم لما سقط التنوين .. وإنما كان كذلك من قبل أن (كم) واقعة على العدد ، والعدد

---

(١) علقت ذلك أثناء تدريسه لنا شرح المفصل في السنة المنهجية للماجستير .

(٢) السيرافي ٣/٢٢ .

(٣) الكتاب ١/٢٩١، ٢٩٣ ..

منه ما ينصب مميزه نحو قولك : عندي خمسة عشر ثوباً وعشرون عمامةً ، ومنه ما يضاف إلى الواحد نحو مئة درهم وألف دينار » [١].

فأنت ترى كيف يرتبط الكلام بعضه ببعض للتشابه الكائن في المعنى ، وكيف تحمل بعض الأدوات على بعض بناء على هذا التشابه .

٨-تعليل وضوح الابتداء في (كان) دون (ما) :

والحديث في هذه المسألة عن عطف جملة على جملة (كان) و (ليس) و (ما) فإنه يجوز لك في الجملة المعطوفة إجراؤها على المعطوفة عليها ، فترفع الاسم وتنصب الخبر كما فعلت ذلك في الجملة الأولى ، ويجوز لك أن تجعل الجملة الثانية جملة ابتدائية مستأنفا كلامك دون عطفه على الجملة الأولى ، إلا أن الابتداء يكون في (كان) أوضح منه في (ما) و (ليس) ؛ وذلك لأن المعنى بالابتداء يختلف عن المعنى بالعطف في (كان) ولا يختلف في (ما) و (ليس) .

قال سيبويه : « ... وتقول : ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهب ، ترفعه على أن لا تشرك الاسم الآخر في (ما) ولكنك تبتدئه ، كما تقول : ما كان عبد الله منطلقا ولا زيد ذاهب إذا لم تجعله على كان وجعلته غير ذاهب الآن ، وكذلك ليس ، وإن شئت جعلتها (لا) التي يكون فيها الاشتراك فتنصب كما تقول في (كان) : ما كان زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا ، وذلك قولك : ليس زيد ذاهباً ولا أخوك منطلقا ، وكذلك : مازيد ذاهباً ولامعن خارجاً .. فـ(ما) يجوز فيها الوجهان كما يجوز في (كان) ، إلا أنك إن حملته على الأول أو ابتدأت فالمعنى أنك تنفي شيئا غير كائن في حال حديثك ، وكان الابتداء في كان أوضح ؛ لأن المعنى يكون على ما مضى وعلى ماهو الآن » [٢] .

قال أبو سعيد السيرافي : « قوله فـ(ما) يجوز فيها الوجها ، يريد : مازيد ذاهباً ولا عمرو منطلقا ومنطلق ، كما يجوز في (كان) إذا قلت : ما كان زيد ذاهباً ولا عمرو منطلقا ومنطلق ، غير أن الجملة الثانية في (ما) رفعت أو نصبت إنما تنفي شيئا في

---

(١) شرح المفصل ١٢٦/٤ - ١٢٧ .

(٢) الكتاب ٢٩/١ - ٣٠ .

حال حديثك ألا ترى أنك إذا قلت : مازيدٌ ذاهباً فإنما تنفي ذهابه في حال حديثك ، فإذا قلت : ولا عمرو منطلقا فإنما تنفى انطلاقه في حال حديثك ، وإذا رفعت أيضا فأنت تنفيه في حال حديثك ؛ لأنه نفي مستأنف .

ويختلف المعنى في (كان) ؟ لأنك إذا قلت : ماكان زيدا ذاهباً ولا عمرو منطلقا ، فإنما تنفى انطلاقه فيما مضى ، وإذا قلت : ولا عمرو منطلق فإنما تنفى انطلاقه الساعة ، وهذا معنى قوله : وكان في كان أوضح ، لأن المعنى يكون على ما مضى وعلى ما هو الآن يعني في النصب على ما مضى وفي الرفع على ما هو الآن » [1] .

وقال الصفار : « أي أن قوله : مازيد ذاهباً ولا عمرو منطلق لا يتبين القطع فيه ؛ لأن معنى الأول والآخر سواء ، فإنما يتبين القطع في (كان) لأنها للمضي ، فإن لم تشرك معها ما بعدها كان محمولاً على الحال ، فيتبين القطع » [2] .

ومما يجدر التنبيه إليه أن بعض النحويين خالفوا سيبويه في جواز العطف على معمولي (ما) ، وقالوا : لا يجوز في الجملة الثانية إلا الرفع على الابتداء ، فتكون الجملة مقطوعة من الأولى ، وحجتهم أن العطف على نية تكرار العامل ، فإذا قلت : مازيد قائماً ولا معن جالساً امتنع تقدير العامل (ما) بعد (لا) العاطفة ، فلذلك امتنع العطف عندهم ووجب الابتداء .

وقد ذكر سيبويه هذا ورد عليهم بأن ألزمهم أن يمنعوا : مازيد ولا أخوه ذاهبين ، وذلك أن الخبر (ذاهبين) للاثنين معاً (زيد) و (أخوه) ولم يتكرر العامل بعد العطف ، فلما جاز هذا جاز ذلك [3] .

قال السيرافي : « يعني بذلك قوماً من النحويين يزعمون أنه لا يجوز : ليس زيد ذاهباً ولا معن منطلقا ، ولا يجيزون : ما زيد ذاهباً ولا معن منطلقا حملا على (ما)

---

(١) السيرافي ١/١٧١ .
(٢) شرح الكتاب ص ٩٧ .
(٣) الكتاب ١/٢٩ .

(ليس) ؛ وذلك أنه عندهم لا يصح عطف الثاني على الأول إلا بتقدير إعادة العامل بعد
رف العطف ، كقولك : قام زيد وعمرو ، وضربت زيداً وعمرا ، والتقدير عندهم قام
يد وقام عمرو ، وضربت زيدا وضربت عمرا ، فلا يجيزون : ما زيد ذاهباً ولاعمرو
نطلقا ؛ لأنه لا يصح إعادة العامل وهو (ما) ألا ترى أنك لا تقول : مازيد ذاهباً ولا
اعمرو منطلقا ، وليس زيد ذاهباً ولا ليس عمرو منطلقا ، و أما الذي عندنا فإن
عطوف لا تقدر له إعادة العامل بعد حرف العطف ، بل تجعل العامل الأول لهما جميعا ،
تجعل حرف العطف كالتثنية ، فيصير المعطوف والمعطوف عليه كالمثنى ، ألا ترى أن
ولنا قام الزيدان بمنزلة قام زيد وقام زيد ، وقام زيد وعمرو بمنزلة قام الزيدان غير
ه لم يمكن تثنية زيد وعمرو بلفظ واحد ، ففصل بينهما بالواو ، وصارت الواو
التثنية فيما اتفق لفظه ... والذي منع إعادة العامل أنك لا تجمع بين حرفي نفي ، فلم
جز إعادة (ما) و (ليس) بعد (لا) ... » [١] .

- تعليل نصب المعطوف على معمول اسم الفاعل المجرور :

الأصل الذي تنجر إليه هذه المسألة عمل اسم الفاعل ، والذي ذهب إليه سيبويه أن
سم الفاعل العامل عمل الفعل هو ما كان بمعنى المضارع في الدلالة على الحال
الاستقبال ويكون منونا نكرة ، وذلك قول سيبويه : « هذا باب من اسم الفاعل الذي
رى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في
يفعل) كان منونا نكرة ، وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيداً غدا ، فمعناه وعمله هذا يضرب
يداً غدا ، وإذا حدَّث عن فعلٍ في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك ، وذلك قولك : هذا
ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ ، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً الساعة » [٢] .

---

١) السيرافي ١/١٧٠-١٧١ . وانظر الصفار ص ٩٦-٩٧ .
٢) الكتاب ١/٨٢ .

وأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الفعل الماضي فهو بغير تنوين ويضاف إلى معموله كما تضاف سائر الأسماء لأنه غير عامل ، و ذلك مثل : هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه ، قال سيبويه : « فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتةَ ؛ لأنه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل ؛ لأنه إنما شُبِّه بما ضارعه من الفعل كما شُبِّه به في الإعراب ، وذلك قولك : هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه ، وجه الكلام وحده الجر ؛ لأنه ليس موضعا للتنوين ، وكذلك قولك : هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه ، وهذا قاتلُ عمروٍ أمسِ وعبدِ الله وهذا ضاربُ عبدِ الله ضرباً شديداً وعمروٍ » (١) .

وهذا إنما يطرد في المضاف إليه وهو المعمول ، فأما المعطوف على هذا المعمول وهذه هي مسألة البحث - فإن الأصل فيه كالأصل في المعمول نفسه ، وجه الكلام أن يكون مجرورا ، غير أنه يجوز نصبه ، وعلة ذلك هي المعنى ، قال سيبويه : « ... ولو قلت : هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدا جاز على إضمار فعل ، أي وضربَ زيدا ، وإنما جاز هذا الإضمار لأن معنى الحديث في قولك : هذا ضاربُ زيدٍ هذا ضرب زيداً وإن كان لا يعمل عمله فحمل على المعنى » (٢) .

فاسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل ، ومن ثم لم يُنصب معموله وهو عبد الله ، وإنما نصب المعطوف عليه (زيد) من جهة المعنى لا من جهة العمل ، فعندما قال هذا ضاربُ عبد الله كان معناه كمعنى هذا ضرب عبد الله ، فمن ثَمَّ نصب المعطوف وهو زيد حملاً على المعنى .

فإن سأل سائل وقال : كيف حمل المعطوف على المعمول في المعنى ولم يجز نصب المعمول نفسه ؟ أجيبَ بأن المعمول لو نُصب لأصبح اسم الفاعل غير العامل كالعامل ولم يعد بينهما فرق ، وإنما جاز في ما عطف عليه جوازاً حسناً أنه تباعد منه ، وكلما تباعد الشيء عن الشيء تسوهل فيه .

---

(١) الكتاب ١/٨٧ .

(٢) المرجع السابق .

١٠- تعليل الجر والنصب في المعطوف على خبر (ما) المجرور :

ويتجلى في هذه المسألة دقة ملاحظتهم للمعنى بين أسلوب وآخر قال سيبويه : « .. وتقول : مازيد كعمرو ولا شبيهاً به ، وما عمرو كخالدٍ ولا مفلحا ، النصب في هذا جيد ؛ لأنك إنما تريد : ما هو مثلَ فلانٍ ولا مفلحا ، هذا معنى الكلام ، فإن أردت أن تقول : ولا بمنزلة من يشبهه جررت نحو قولك : ما أنت كزيد ولا شبيهٍ به ، فإنما أردت ولا كشبيه به » (١) .

ورغم وضوح سيبويه هنا فإن السيرافي يزيده وضوحاً ، وذلك بقوله : « إذا قلت : مازيدٌ كعمرو ولا شبيهاً به فمعناه ما زيدٌ كعمرو وما زيدٌ شبيهاً بعمرو ، وإذا قلت ما عمرو كخالدٍ ولا مفلحا فمعناه ولا عمرو مفلحاً ، فشبيهاً ومفلحاً عطف على موضع الكاف وموضعها منصوب بخبر (ما) ، وإذا قلت : مازيدٌ كعمرو ولا شبيه به فمعناه ما زيدٌ كعمرو ولا كشبيه بعمرو ، فقد أثبتُّ لعمرو شبيها ثم نفيت عن زيد شبه عمرو وشبه شبهه » (٢) .

---

(١) الكتاب ١/٣٥ .

(٢) السيرافي ١/١٧٨ .

ثانيا

أنواع التعليل التي استجدت عند سيبويه

وليس ذلك على سبيل الجزم ، بل يقوى عندي أنها من تعليلات أشياخه ، وإن كان الدليل غير كافٍ ذهبت إلى كونها له :

أولاً التعليل بطول الكلام

وهذا النوع من التعليل غير بعيد عن التعليل بالتخفيف ، وذلك أن طول الكلام مدعاة لتخفيفه ، فيحذف منه لأجل ذلك ، ونظراً لأن بعض الباحثين قد ذكره [1] ، عده من الجديد عند سيبويه فإني أذكره هنا .

١- علة حذف الضمير :

تحدث سيبويه عن حذف الضمير إذا اتصل باسم مبتدأ مخبر عنه بفعل ، ثم إلى الضمير العائد إلى الموصول والضمير المفعول في جملة تكون صفة لموصوف ، وربط بين هذه المسائل الثلاث بجامع حذف الضمير فيها ، والحذف فيها إنما يكون الكلام قال : « ولا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا تذكر إضمار الأول حتى تخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر وهو في الكلام ، قال :

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدّعي عليّ ذنبا كُلّه لم أصنَعِ

فهذا ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر ؛ لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إظهار الهاء .. فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعرف النصب ، وإنما شبهوه بقوله الذي رأيت فلان حين لم يذكروا الهاء ، وهو في هذا أحسن لأن (رأيت) تمام الاسم يتم ، وليس بخبر ولا صفة ، فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد كما كرهوا اشهيباب فقالوا اشهباب .

---

(١) هو د. محمد خير الحلواني في كتابه المخطوط « الاحتجاج النحوي أوله ومناهجه – ص ٣٨٥ .

وهو في الوصف أمثل منه في الخبر ، وهو على ذلك ضعيف ، ليس كحسنه بالهاء ، لأنه في موضع ما هو من الاسم وما يجري عليه وليس بمنقطع منه خبراً مبنياً عليه ولا مبتدأ فضارع ما يكون من تمام الاسم وإن لم يكن تماماً له ولا منه في البناء ، وذلك قولك : هذا رجلٌ ضربته .. فإن حذفت الهاء جاز وكان أقوى مما يكون خبراً ، ومما جاء من الشعر في ذلك قول جرير :

أَبَحْتَ حِمَى تِهامةَ بعد نَجْدٍ وما شَيْءٌ حَمَيتَ بِمُسْتَبَاح .. » (١) .

فهذا النص – وإن كان طويلاً – إلا أنه قد عالج فيه ثلاث قضايا تدور كلها حول حذف الضمير ، وبين الحسن والضعيف ، وما الذي حُسْنُه أقل وما الذي ضَعفُه أقوى ، فجعل المسائل ثلاثا ، فواحدة الحذف فيها حسن والأخرى حذف الضمير منها ضعيف ، والثالثة أمثل منها ، قال السيرافي : « اعلم أن حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع ، في الصلة والصفة والخبر ، فالصلة قولك : الذي رأيت زيد في معنى الذي رأيته ، والصفة قولك : مررت برجل أكرمت أي أكرمته ، والخبر قولك : زيد أكرمت في معنى أكرمته .

فأما حذفها في الصلة فحسن .. وفي كتاب الله حذفها وإثباتها ، قال الله تعالى : ﴿ واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا ﴾ (٢) ، وقال جل اسمه : ﴿ لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم ﴾ (٣) ، أراد تعالى الذي بنوه ، وحسن حذفها من الصلة لأن الذي والفعل والفاعل والمفعول جميعاً كاسم واحد .. فاستطالوا أن يكون أربعة أشياء لشيء واحد ، فحذفوا للتخفيف واحداً ، فلم يكن سبيل إلى حذف الموصول لأنه هو الاسم ولا إلى حذف الفعل لأنه الصلة ولا إلى حذف الفاعل لأن الفعل لا بد له من فاعل ، فحذفوا المفعول لأنه كالفضلة في الكلام .

وحذف الهاء في الصفة دون حذفها في الصلة ، وإثباتها أحسن من حذفها ، وذلك لأن الصفة تشبه الصلة من وجه وتفارقها من وجه ، فأما شبهها فلأن الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد كما أن الصلة والموصول كاسم واحد ، وأما مفارقتها لها فلأن الموصوف

---

(١) الكتاب ٤٣/١-٤٥ .

(٢) السورة : الأعراف . الآية : ١٧٥ .

(٣) سورة التوبة . الآية ١١٠ .

يستغنى عن الصفة والموصول لا يستغنى عن الصلة . وأما الخبر فهو الذي قدمنا ذكره أن حذف الهاء قبيح فيه ، لأن الخبر غير المخبر عنه ، وليس هو معه كشيء واحد ، وإنما شبهوه بالذي في الحذف » [١] .

وهنا لا بد من بيان مسائل :

الأولى : أن هذه المسائل الثلاث بينها علاقة اقتضت الحذف لأجل طول الكلام ، فالعلة الأصلية هي طول الكلام ، وقد أشار السيرافي إلى التخفيف ، وهذا يدعم رأيي الذي ذكرته في بداية الحديث . وعلة أخرى هي المشابهة ، ولولا المشابهة لما حمل الخبر على الاسم الموصول ولما حملت المسألة كلها على اشهباب .

الثانية أن الأصل في الحذف هنا هو الاسم الموصول ، ولذلك قوي الحذف فيما أشبهه شبها قوياً وضعف فيما أشبهه فيما دون ذلك ، فقوي الشبه في الموصوف لأنه والصفة شيء واحد ، فكان الحذف أمثل منه في الخبر ، لأنه ليس هو والمبتدأ شيئا واحداً .

الثالثة : أن الأصل في هذه المسألة الجواز وإنما الحديث في المفاضلة بين الحذف والإثبات .

٢- علة حذف نون اسم الفاعل المجموع [٢] :

فاسم الفاعل إذا كان جمع سلامة للذكور معرفاً بالألف واللام ، فإنه يحذف منه نون الجمع ، ورد ذلك عن العرب ، كما ورد عنهم حذف نون الموصول المثنى أو المجموع على حد المثنى ، وكل ذلك مراعاة لطول الكلام ، قال سيبويه :

« .. وقال رجل من الأنصار :

الحافظوا عَورةَ العَشيرةِ لا   يأتيهِمْ من ورائهم نَطَفُ

---

(١) السيرافي ١/١٩٤ - ١٩٥ .

(٢) أشار الحلواني في الاحتجاج ص ٣٨٥ إلى أن هذا من التعليل بطول الكلام . ورأيي هنا كرأيي في المسألة السابقة .

لم يحذفوا النون للإضافة ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللّذَين والذين حين طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر ، قال الأخطل :

أبَنِي كُلَيبٍ إنّ عَمّي اللّذا قَتَلا الملوكَ وفَكّكا الأغلالا

لأن معناه معنى الذين فعلوا ، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء كما أن الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم »[1] .

فالعلة في الحذف طول الكلام ، ثم إن الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد فساغ حذف نونه ، وقاس سيبويه عليه : الحافظوا عورة العشيرة ، لأن معناه الذين حافظوا ، وهذا مراده من قوله لأن معناه معنى الذين فعلوا ، وهو مع مفعوله بمنزلة اسم مفرد كما كان الموصول مع صلته .

---

(١) الكتاب ١/٩٥ .

ثانياً : التعليل بالصوت

والمراد هنا أن يكون لعلم مخارج الحروف أثر ، فلكي يكون صوت الحرف أخذاً حقه من الوضوح والبيان لا بد من عمل ما إما بزيادة أو حذف أو ما إلى ذلك ، ولدي مثالان كلاهما من باب الزيادة :

١- زيادة هاء السكت :

قال سيبويه : « وقد يبدلون مكان الياء الألف ، وذلك قولك : ياربًّا تجاوز عنا ، ويا غلامًا لا تفعل ، فإذا وقفت قلت : يا غلاماه ، وإنما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف لأنها خفية » [(١)] .

٢- زيادة الهاء في الاسم المندوب :

قال سيبويه : « اعلم أن المندوب مدعو ، ولكنه مُتفَجَّع عليه ، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف ؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء » [(٢)] .

فالهاء في الموضعين زيدت لأمر يتعلق بوضوح الصوت فهي تبين الحركة ليكون أوضح لها ، كما أشار إلى ذلك سيبويه [(٣)] ، والحركة هنا هي مدة الألف ، لأن الألف في النداء والندبة - وهما سواء - أبعد للصوت وأمكن للمد كما ذكر السيرافي [(٤)] .

وأحب أن أشير هنا إلى أن بعض الباحثين قد ذكر في تعليل الخليل لحذف نون الوقاية من لعل [(٥)] زنه تعليل بالصوت ، وإذا صح ذلك سيكون سيبويه مسبوقاً إلى هذا النوع من التعليل .

---

(١) الكتاب ١/٣١٧ .

(٢) الكتاب ١/٣٢١ .

(٣) الكتاب ١/٣٢١ .

(٤) السيرافي ٣/٥٣ .

(٥) ص

ثالثاً : التعليل بالتوسع

ويراد منه هنا أن يترك الوجه الأولى إلى وجه غيره ، لاعلى أنه الراجح ، بل لأجل التسامح والسعة في الكلام ، وهو كثير عند سيبويه ، نكتفي منه ببعض الأمثلة .

١- استعمال الفعل بدلاً من الاسم :

قال سيبويه : « هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لا تساعهم في الكلام وللإيجاز والاختصار ، فمن ذلك أن تقول على قول السائل : كم صيدَ عليه ، و (كم) غير ظرف لما ذكرت لك في الاتساع والإيجاز ، فتقول : صيدَ عليه يومان ، وإنما المعنى : صيد عليه الوحش في يومين ، ولكنه اتسع واختصر ، ولذلك أيضا وضع السائل (كم) غير ظرف »[١] .

وأنا ملخص لك طرفاً مما قاله السيرافي في شرح هذا الباب فهو يرى أن هذا الباب قد استعمل على معان كثيرة :

١- منها أن في الظروف ما يجوز أن يستعمل اسماً كزيد وعمرو ، كقولك صمت اليوم على مثل ضربت زيداً وتجعل اليوم مفعولاً كزيد ، ويجوز جعله فاعلاً مجازا كقولك : سير بزيد يومُ طويل كما تقول : ضرب بزيد الحائط ، فقد أقمت اليوم مقام الفاعل بجعلك إياه كالأسماء الصحيحة .

٢- ومنها أن تعلم أن المبتدأ إذا كان بعده فعل فيه ضميره ، جاز إن يجري على المبتدأ من الاسم لازم ضميره من اللفظ ، كقولك : زيد ضربته ، يجوز أن يقال : زيد مفعول ، ونحن نعلم أن زيدا مبتدأ ، وإنما يراد ضميره مفعول .

٣- ومنها أن تعلم أن الاسم الذي يستفهم به إذا كان له موضع من رفع أو نصب أو جر ، فجوابه يكون على ما يستحقه لفظ الاستفهام بتقدير عامله الذي يعمل فيه فإذا قلت : كم رجلاً جاءك ؟ ، فالجواب عشرون ، لأن (كم) في محل مبتدأ وهو استفهام ، وخبره (جاءك) و (رجلاً) تمييز ، فقلت في الجواب عشرون على لفظ كم ، ولو كان محل (كم) نصباً أو جرا لقلت عشرين ...[٢] .

---

(١) الكتاب ١/١٠٨ .

(٢) السيرافي ٢/٤٠ وما بعدها .

- قلت : وفي ظني أن هذا الأمر إنما كان ذلك لأجل المعنى ، فالذي يتحكم في اللفظ هو إرادة المتكلم بكلامه ، ولذا فإني أرى أن التعليل بالتوسع هو عين التعليل بالمعنى ، وبذا لا يكون سيبويه منفردا بهذا التعليل .

وإذا عدنا إلى كلام سيبويه وجدنا أن قوله : صيدَ عليه يومان ، واقعة في جواب : كم صيد عليه ، فإنما رفع (يومان) لأنه جار على لفظ (كم) وهي غير ظرف إنما هي واقعة نائباً عن الفاعل ، لأن (صيدَ) فعل مبني للمفعول ، فاحتاة إلى نائب فاعل ، فكانت (كم) كذلك ، كما في سيرَ عليه يوم طويل .

٢- تعليل رفع الظروف :

الأصل في هذه المسألة أن يكون الظرف منصوبا ، ولكنه عدل عن نصبه وصير خبراً للمتبدأ فارتفع اتساعاً في الكلام ، قال سيبويه :

« ومن العرب من يقول : أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة وأطيبُ ما تكون البِداوة شهرا ربيع ، كأنه قال : أخطبُ أيام الأمير يومُ الجمعة وأطيبُ أزمنة البداوة شهرا ربيع وجاز أخطب أيامه يومُ الجمعة على سعة الكلام ، كأنه قال أطيبُ الأزمنة التي تكون فيها البداوة شهرا ربيع ، وأخطب الأيام التي يكون فيها عبد الله خطيبا يومُ الجمعة » [1] .

٣- تعليل حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مكانه :

قال سيبويه : « ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى ﴿ واسألِ القَرية التي كنّا فيها والعِيَر التي أقبلنا فيها ﴾ [2] إنما يريد أهل القرية فاختصر ، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ههنا .

---

(١) الكتاب ١/٢٠٠ - ٢٠١ .

(٢) سورة : يوسف . الآية : ٨٢ .

ومثله ﴿ بلْ مكرُ الليلِ والنهارِ ﴾ [1] وإنما المعنى بل مكركم في الليل والنهار ، وقال تعالى ﴿ ولكنّ البرّ مَنْ آمَنَ بالله ﴾ [2] إنما هو ولكن البرَّ برُ مَنْ آمنَ بالله ، ومثله في الاتساع قوله عز وجل : ﴿ ومَثَلُ الذين كَفَروا كَمثَلِ الذي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمعُ إلا دُعاءً ونداءً ﴾ [3] فلم يُشَبَّهوا بما يَنعقُ ، وإنمّا شُبِّهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى : مثلكم ومثل الذي كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع ، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز ، لعلم المخاطب بالمعنى » [4] وحسبك من أمثلته هذا ، وحسبك هذا دليلاً على ماذهبت إليه من أنه هو تعليل المعنى ، وحسبك أن تقف على تفسير الآية الأخيرة عند علماء التفسير المعنيين بالتفسير ، لا المتصدين للأحكام النحوية ، فماذا قال أولئك :

قال ابن كثير : « ومثل الذين كفروا ، أي فيما هم فيه من الغي والضلال والجهل كالدواب السارحة التي لا تفقه ما يقال لها ، بل إذا نعق بها راعيها أي دعاها إلى ما يرشدها لا تفقه ما يقول ، ولا تفهمه ، بل إنما تسمع صوته فقط » [5] .

وبعد فإن هذه الأنواع أو غيرها مما قد يظن أن سيبويه استقل به يمكن إرجاعها أيضا إلى أشياخه وقد أريتك في كل نوع من هذه المذكورة مكمن الشك فيه ، وإنما لم أجزم بذلك لما ذكرت في المقدمة والتمهيد من عدم اليقين بفصل أقوال سيبويه عن أقوال شيوخه ، لاختلاط النصوص وعدم وجود الفواصل . ولذا فلم أجهد في كل ما يظن أن سيبويه استقل به ، وإنما اكتفيت بهذه الأنواع ، فإن يكن من قريحة سيبويه فقد اطلعنا على شيء مما جاد به ذهنه ، وإن كان مما تلقاه عن أشياخه فحسبك عنهم ما تقدم في الفصل الخاص بهم ، والله الموفق والهادي إلى الصواب .

---

(١) سورة : سبأ . الآية : ٣٣ .

(٢) سورة البقرة . الآية : ١٧٧ .

(٣) سورة البقرة . الاية : ١٧١ .

(٤) الكتاب ١/١٠٨ - ١٠٩ .

(٥) أبو الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي - تفسير ابن كثير ٤ ج . ط ١ - دار الفكر عام ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م جـ ١ ص ٢٠٥ .

المبحث الثاني

خصائص العلة عند سيبويه

١ـ الخصائص التي تابع فيها أشياخه

٢ـ الخصائص التي استجدت عنده

الفصل الثاني

المبحث الثاني

خصائص العلة عند سيبويه

بين يدي المبحث

لقد احتذى سيبويه حذو أشياخه في مجمل آرائه وسار على نهجهم في أغلب أنواع تعليلاته ، وزاد عليهم بما اتسع له فكره ورآه ثاقب بصره ، وهذه الزيادات إنما توصل إليها من خلال استقرائه للعربية ومعايشته للعرب ، ولئن كان أشياخ سيبويه قد أخذو عن العرب فقد أخذ هو عن العرب وعمن سمع من العرب من هؤلاء الأشياخ ، وذلك أنه التقى هو نفسه ببعض العرب الذين تؤخذ اللغة غضة من أفواههم وسمع ونقل عن الثقات ممن نقل العربية عن الأقحاح من أهلها فحفظ ذلك وأتقن حفظه ، فجمع محفوظ هؤلاء إلى ثروة أولئك ، فصار بذلك مفخرة دهره وعجيب زمانه .

قال سيبويه : « ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك : هلاّ خيرا من ذلك ، وألا خيرا من ذلك ... كأنك قلت : ألا تفعل خيرا من ذلك ... وربما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطَب كقولك : هلاّ أفعل وألا أفعل ، وإن شئت رفعته ، فقد سمعنا رفع بعضه من العرب وممن سمعه من العرب ، فجاز إضمار ما يرفع كما جاز إضمار ما ينصب » (١) .

وقال : « ... زعم الخليل وكذا وجدنا العرب تقول » (٢) .

وقال : « ... قول العرب وأبي عمرو ويونس ولا أعلم الخليل خالفهما » (٣) .

---

(١) الكتاب ١/١٣٦ .

(٢) المرجع السابق ١/١٩٧ .

(٣) المرجع السابق ١/١٩٤ .

وقال أيضا : « هذا رأي الخليل ، ورأينا العرب توافقه بعدما سمعناه منه »[١]

وقال أيضا : « حدثنا بذلك أبو الخطاب عن العرب .، وليس كل العرب تعرف هذه الكلمة »[٢] إلى غير ذلك من المتابعة الدقيقة للعلماء النحويين وللعرب المتكلمين .

ونتيجة لهذا فإن التعليل عنده كثر واستفاض ، لأنه خَبِر من أساليب العرب وحكمتها فى كلامها الكثير ، وجاءت خصائص العلة عنده مقتفية خصائص العلة عند أشياخه مربية عليها بما دقق فيه ذوقه واستوعبه حسه من أسرار وجمال اللغة ، ولذا فإن دراسة خصائص العلة عنده ستنطلق معتمدة على ما ورثه من أشياخه ثم نثنى بما أضاف هو أو توسع فيه .

---

(١) الكتاب ١/٢٧٤ .

(٢) المرجع السابق ٢/١٠٣ .

أولاً :

الخصائص التي تابع فيها سيبويه أشياخه

١- ملاحظة العادات الكلامية التي تكثر عند أرباب اللغة :

ومن هذه العادات :-

أ/ مراعاة السهولة والخفة :

وهذا كان يكثر في تعليل أشياخه وقد مر طرف منه - فسار هو على نهجهم واقتفى أثرهم وأكثر ما تبرز هذه الخصيصة - مراعاة السهولة والخفة - في جوانب التعليل بالحذف والتخفيف وكثرة جريان الكلام في لسان العرب ، ولها علاقة بالاستغناء أيضا ، وسأذكر لذلك بعض الأمثلة من جوانب مختلفة .

١- تعليل الحذف من الأسماء الغالبة :

قال سيبويه : « ... واعلم أنه ليس من اسم لا تكون فى آخره الهاء يحذف منه شيء إذا لم يكن اسماً غالباً ، نحو زيد وعمرو ، من قبل أن المعارف الغالبة أكثر في الكلام وهم لها أكثر استعمالاً ، وهم لكثرة استعمالهم إياها قد حذفوا منها في غير النداء ، نحو قولك : هذا زيدُ بن عمرو ، ولم يقولوا : هذا زيدٌ ابن عمرو »[١] .

أفرأيت لأي شيء هذا الحذف في النداء وغير النداء ؟ إنما حذف للخفة والسهولة ، لأنهم يميلون إلى جانب الخفة ما أمكنهم ، فإذا دعت الدواعي من كثرة استعمالهم أو مراعاة نظير كانوا إلى الخفة أسرع حاذفين ما يحذف أو مغيرين في الحركات .

٢- تعليل قولهم : هذا أول رجل :

قال سيبويه : « ... فإن أضفت فقلت : هذا أول رجلٍ ، اجتمع فيه لزوم النكرة وأن يلفظ بواحد وهو يريد الجمع ، وذلك لأنه أراد أن يقول : أول الرجال ، فحذف استخفافاً واختصارا ، كما قالوا : كل رجل ، يريدون : كل الرجال ، فكما استخفوا بحذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجميع ، واستغنوا عن الألف واللام وعن قولهم : خير الرجال وأول الرجال »[٢] .

---

(١) الكتاب ١/٣٣٧ .

(٢) الكتاب ١/١٠٤ .

وهـذا بيِّنٌ لأن رجلاً شـائع في الجنس ، والرجـال للجنس ، فـأقـامـوا رجـلاً مـقـام الرجال » (١) .

فلأجل الخفـة كان في هذا الأسلوب حذفـان ، أحدهمـا حذف الألف واللام فـيصـبح الأسلوب هكذا : هذا أول رجال ، والآخر حذف الجمع والاستغناء عنه بالمفرد ، لأنه يؤدي المعنى دون نقصان ، فـيصـبح الأسلوب : هذا أول رجلٍ وكذلك يقال في خيـر رجل وكل رجل .

قال السيرافي : « يعني إذا أضفت أفضل وبابه فإنك تضيفه إلى جمع هو أحدهم ولا يكون إلا ذلك ، تقول : زيد أفضل الناس ، وحمارك أفره الحمير ، وعبدك خير العبيد فتضيفه إلى جماعة هو أحدهم كإضافة البعض إلى الكل والواحد إلى جنسه ولو قلت : عبدُك خير الأحرار وحمارك أفره البغال لم يجز ، لأنك أردت تفضيل شيء على جنسه ، فلا بد من أن تضيفه إلى جنسه الذي تفضله عليه ، ليُعلم أن قد فضل أمثاله من جنسه ولو أردت تفضيله على غير ذلك دخل فيه الفصل والتنوين فقلت : الفرسُ خيرٌ من الحمار ، والعلم خيرٌ من المال ونحو ذلك .

فإذا قلت : زيد أفضل الرجال ، وحمارك أفره الحمير ، جاز أن تجيء بواحد من هذا الجنس ، فتضعه موضع جماعته لأنك أردت بالرجال والحمير جنس الرجال وجنس الحمير ، ولم ترد رجالاً معهودين ولا حميرا معهودة ... فإذا أرداو التخفيف نزعوا الألف واللام وغيروا بناء الجمع إلى الواحد ، لأن الواحد الشايع دال على النوع مغن عن لفظ جماعة تدل على ذلك ، فلم يؤثروا غيره في حال الاختصار والاستخفاف لأنه أخف ألفاظ الجنس وهو مغنٍ عن غيره » (٢) .

---

(١) زيادة من نسخة السيرافي ٢/٢١ .

(٢) السيرافي ٢/٢٠-٢١ .

٣- تعليل الحذف في كم :

قال سيبويه : واعلم أن (كم) تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه ، فإذا قبح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في (كم) لأن العشرين عدد منون وكذلك كم هو منون عندهم ...

وكذلك (كم) موضعها موضع اسم منون ، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من (إذ) لأنهما غير متمكنين في الكلام ، وذلك أنك لو قلت : كم لك الدرهمَ لم يجز كما لم يجز في قولك : عشرون الدرهمَ ؛ لأنهم إنما أرادوا عشرين من الدراهم ، هذا معنى الكلام ، ولكنهم حذفوا الألف واللام وصيَّروه إلى الواحد ، وحذفوا (من) استخفافا » (١) .

ولا يرى الناظر في هذا النص فرقاً بينه وبين المسألة السابقة ، وذلك أنه في المسألة حذف الألف واللام من الاسم ثم استغنى بالمفرد عن الجميع ، وذلك للتخفيف ، وهنا حذفوا من وحذفوا الألف واللام من الدراهم مصارت دراهم ثم صيَّره إلى الواحد ، والعلة هي التخفيف .

ويدلك على ما ذهبت إليه قول سيبويه بعده : « كما قالوا : هذا أول فارس في الناس ، وإنما يريدون : هذا أولُ من الفرسان ، فحذف الكلام » وإن تعجب فعجب أمر سيبويه ، فقد ذكر هذه المسألة في صدر كتابه (٢) ، ثم أعادها هنا ليربط بينها وبين (كم)، كما ربط بين (كم) وعشرين وبابه ، ومن ثم تصبح المسائل الثلاث أفعل التفضيل والعدد وكم كلها ذات صلة وشيجة ، يجمع بينها الحذف والتخفيف . وهكذا كتاب سيبويه يشرح المسألة حتى تظن أنه استوعبها ، فإذا به يعرض لها بعد مئات الصفحات أثناء حديثه عن مسائل أخرى ملتمساً أدنى مناسبة تجمع تلك المسائل .

٤- تعليل رجحان الإضافة على الإعمال في الصفة المشبهة :

قال سيبويه : « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل ؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فانما شُبِهتْ بالفاعل فيما عملت فيه

---

(١) الكتاب ١/٢٩١ .

(٢) جـ ١ ص ١٠٤ .

وما تعمل فيه معلوم انما تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالألف واللام أو نكرةً لا تجاوز هذا ، لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه ، والاضافة فيه أحسن وأكثر ؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه ، فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء والتنوين عربيٌّ جيد ، ومع هذا أنهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبداً الا نكرة على حاله منوّنا ، فلما كان ترك التنوين فيه والنون لا يجاوز به معنى النون والتنوين كان تركهما أخفَّ عليهم ، فهذا يقوّى أن الاضافة أحسن من التفسير الأول .

فالمضاف قولك هذا حَسَنُ الوجهِ وهذه حَسَنةُ الوجهِ ... ومما جاء منوّنا قول زُهير :

أهْوى لها أسْفَعُ الخَدّيْنِ مُطّرِقٌ *** رِيشَ القَوَادِمِ لم يُنْصَبْ له الشَّبَك [1] .

فحسن الوجه لم يجر مجرى (حَسُن) كما جرى ضاربٌ مجرى ضَربَ ، فكانت إضافته أحسن لبعده من الفعل في اللفظ ، والتنوين والإضافة في حسن الوجه لا يختلفان في المعنى ، ومادامًا لا يختلفان مع وجود التباعد بين حسن الوجه وضارب زيد ، فالأولى إذا الإضافة لتحصل بذلك الخفة مع تمام المعنى [2] .

٥- علة توحيد فاعل نعم وبئس :

قال سيبويه : واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في نعم ، لا تقول : نعموا رجالاً ، يكتفون بالذي يفسره ، كما قالوا : مررت بكل ، وقال الله عزو جل : ﴿ وكلٌ أتوه داخرين ﴾ [3] .

فحذفوا علامة الإضمار ، وألزموا الحذف كما ألزموا نعم وبئس الإسكان وكما ألزموا (خذ) الحذف ، ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم » [4] .

---

(١) الكتاب ١/١٠٠ .

(٢) السيرافي ٢/١٢ .

(٣) سورة : النمل الآية : ٨٧ .

(٤) الكتاب ١/٣٠١ .

فالتعليل هنا متداخل ومتعدد ، فعلة الاكتفاء ، حيث اكتفوا بالتمييز عن إظهار الضمائر ، هذه واحدة . والمشابهة بين هذه المسألة ومسألة الحذف في (خذ) وغيرها ، تلك علة ثانية ، وكثرة الاستعمال علة أيضا ، لكن هذه العلل جميعا مقدمة لعلة مهمة هي التخفيف ، فالحذف إنما يكون لأجل سهولة وخفة الكلام على اللسان .

ب/ مراعاة النظير والشبيه :

١- تعليل تحريك راء « إسحارّ » بالفتح في الترخيم :

وقد أشرت إلى هذه المسألة في باب أنواع العلل عند سيبويه عند ذكر التعليل بالجوار ، وإنما أوردها هنا لبيان ما فيها من شرح وايضاح بذكر وجوه ونظائر تؤيد العلة فيما تقصد إليه العرب في كلامها .

قال سيبويه : « وأما رجلٌ اسمه « أسحارٌّ فإنك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بدٌّ من تحريك الراء الساكنة لأنه لا يلتقي ساكنان ، وتحريكه الفتحة لأنه يلي الحرف الذي منه الفتحة وهو الألف » [1] .

ثم قال مؤيدا ذلك : « ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حرك آخرُ الحرفين لأنه لا يلتقي ساكنان ، وجعل حركته كحركة أقرب المتحركات منه ، و ذلك قولك : لم يَرُدُّ ولم يَرْتَدَّ ولم يَفرَّ ولم يَعضَّ ، فإذا كان أقرب من المتحرك إليه الحرف الذي منه الفتحة ولا يكون ما قبله إلا مفتوحا كان أجدرَ إن تكون حركته حركة مفتوحة لأنه حيث قرب من الحرف الذي منه الفتحة وإن كان بينهما حرف كان مفتوحا ، فاذا قرب منه هو كان أجدر أن نفتحه وذلك لم يضار »[2] .

ثم أضاف « وإن شئت فتحت اللام – إذا اسكنت –على فتحة (إنْطَلْق) و (لم يَلْدَه) إذا جزموا اللام ، وزعم الخليل أنه سمع العرب يقولون وهو قول رَجُلٍ من أزد السراة

---

(١)(٢) الكتاب ١/ ٣٤٠ ، ٣٤١ .

الاربَّ مولودِ وليس له أبٌ *** وذي ولد لم يَلْدَهُ أبوانِ

جعلوا حركته كحركة اقرب المتحركات منه » [١] .

فذكر القرائن مع وجود فرق في بعضها ومنها يرد ويرتد ويضار ، ثم بين أن الفعل (يَلِدِ) قد يقال فيه يَلْدْ بسكون اللام تخفيفا فيجتمع بسببه ساكنان هما اللام والدال فيحرك الدال بحركة المتحرك قبله وهو الياء ، وكذلك يقال في (انطَلَق) انْطْلَق ، فيجتمع ساكنا هما اللام والقاف فيحرك القاف بحركة القريب منه وهو الطاء فيحرك بالفتح .

هذا وقد تأثر في تعليله هذا بأشياخه في اعتمادهم المسموع من كلام العرب وجعله سندا للعلة كما ترى في هذا النص ، ولكن لا أريد التكرار بذكره في تلك الخصيصة مع صلاحه لذلك .

٢- علة إعمال الثاني من عاملي التنازع :

قال سيبويه : « ... وهو قولك : ضربت وضربني زيدٌ ، وضربني وضربت زيداً ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع ، إلا أنه لا يَعْملُ في اسم واحد رفعٌ ونصب ، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد كما كان خَشُنْتُ بصدرِه وصدْرِ زيد وجه الكلام ، حيث كان الجر في الأول وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل والا ينتقض معنى سووا بينهما في الجر كما يستويان في النصب ... » [٢] .

فـ (خشّنتُ بصدرِه وصدْرِ زيد) نظير تقاس عليه هذه المسألة ، فكما كان جرُّ (صدرِ زيد) عطفا على (صدرِ) المجرورة بالباء وجه الكلام ، مرجّحاً على نصبه بالفعل (خشّنت) تكون هذه المسألة أيضا . وأود أن أشير إلى نقطتين .

---

(١) الكتاب/٣٤١ .

(٢) الكتاب ١/٣٧ .

أولاهما : أن هذا النص فيه مسائل عديدة يمكن دراستها في هذا الموضوع ، وقد أشرت إلى أنه نص في التعليل بالجوار في موضعه *، وسأورده في الخصيصة السادسة من هذا المبحث × ، إضافة إلى دراسته هنا ، كما أنه تظهر فيه خصيصة تداخل العلل وخصيصة الاهتمام بالمعنى ، فاقتصرت على ذكر بعضها خوفا من إملال القارىء .

والأخرى هي : أن السائغ المقبول في لغة العرب الموافق للسانها هو إعمال الثاني لقربه ، وجاء كذلك القران الكريم والسنة المطهرة .

قال الشيخ محي الدين عبد الحميد : « لقد تأمَّلنا فيما حملوه على التنازع من آيات القران الكريم فوجدناها جاريةً على إعمال العامل الأقرب إلى المعمول ، وكذلك ما ذكروه من الحديث النبوي ... » [1] .

٣- علة حذف التنوين من العلم الموصوف بابن « خبراً ومنادى » :

قال سيبويه : « هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ...... ومثل ذلك قولك : يازيدَ بنَ عمرو ... وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفعة التي في قولك (زيدُ) بمنزلة الرفعة في راءِ (امريء) ، والجر بمنزلة الكسر في الراء والنصب كفتحة الراء ، وجعلوه تابعاً لـ(ابن) ، ألا تراهم يقولون : هذا زيدُ بنُ عبدالله ، ويقولون : هذه هندُ بنتُ عبد الله - فيمن صرف - فتركوا التنوين ههنا لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد ، لما كثر في كلامهم فكذلك جعلوه في النداء تابعاً لابن ...

وأما من قال : يازيدُ بنَ عبد الله . فإنه إنما قال : هذا زيدُ بنُ عبد الله وهو لا يجعله اسماً واحدا ، وحذف التنوين ، لأنه لا ينجزم حرفان ... واختص هذا الكلام بحذف التنوين لكثرته كما اختص (لا أدرِ ، ولم أبل) لكثرتهما » [2] .

فالدال من (زيد) تتبع حركة النون من (ابن) كما تبع الراء من (امريء) الهمزة والنون من (ابنم) الميم ، هذه نظائرها فتلحق بها ، وحذف التنوين حين جعلوه اسماً

---

(١) حاشية ١ من أوضح المسالك ٢/١٩٨ .

(٢) الكتاب ١/٣١٣-٣١٤ .

واحدا وذلك حين كثر في كلامهم الاسم العلم المضاف رلى اسم أبيه العلم ، فان كانت الدال من (زيد) في النداء مضمومة (يا زيدُ) فإنه اذا وصف بالعلم المضاف تكون الصفة منصوبة (ابنَ عبدِ الله) والدال من (زيد) ليست تابعة للنون في الحركة وكان حقه التنوين ولكنه لم ينون لالتقاء الساكنين ، وذلك أيضا لكثرته في الكلام كما تقدم [1] .

٤- تعليل نصب (ثلاثةً وثلاثين) ولزوم تنوينه في النداء :

قال سيبويه : « .. وإن لم تندب قلت : يا ثلاثةً وثلاثين ، كأنك قلت : يا ضارباً رجلاً . وليس هذا بمنزلة قولك : يازيدُ وعمروُ ، لأنك حين قلت : يازيدُ وعمرو جمعت بين اسمين كل واحد منهما مفرد يُتوهم على حياله ، وإذا قلت : ثلاثةً وثلاثين فلم تفرد الثلاثة من الثلاثين لتتُوهم على حيالها ، ولا الثلاثين من الثلاثة .. فصار بمنزلة قولك : ثلاثةَ عشرَ ، لأنك لم ترد أن تفصل ثلاثة من العشرة ليتوهموها على حيالها . ولزمها النصب كما لزمها يا ضارباً رجلاً حين طال الكلام

وقال : (يا ضارباً رجلاً) معرفة ، كقولك : ياضاربُ ، ولكن التنوين إنما يثبت لأنه وسط الاسم ، و(رجلاً) من تمام الاسم ، فصار التنوين بمنزلة حرف قبل آخر الاسم .

ألا ترى أنك لو سميت رجلاً (خيرٌ منك) لقلت : ياخيراً منك ، فألزمته التنوين وهو معرفة ؛ لأن الراء ليست آخر الاسم ولا منتهاه ، فصار بمنزلة الذي إذا قلت : هذا الذي فعل ، فكما أن خيرا منك لزمه التنوين وهو معرفة كذلك لزم ضارباً رجلاً ، لأن الباء ليست منتهى الاسم ، وإنما يحذف التنوين في النداء من آخر الاسم » [2]

وهكذا يمعن في ذكر الأشباه والنظائر ليوضح العلة ويسوغ الحكم ، فعلة النصب لطول الكلام وتشبيهاً بقولك : يا ضارباً رجلاً .

---

(١) انظر شرح السيرافي ٣/٤٥-٤٦ . والنكت ١/٥٥٣-٥٥٤ و تحيقة ١/٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٢) الكتاب ١/٣٢٤ - ٣٢٥ .

وعلة التنوين أنه ليس بالحرف الأخير الذي هو محل الإعراب ، وإنما هو في وسط الكلمة . وهو في هذه الجملة ليس غريبا كما أنه ليس غريبا في (خيراً منك) وضارباً رجلا ، لأنهما شيء واحد ، كما أن ثلاثة عشر شيء واحد ، وعلى هذا النحو يسير .

٥- تعليل انتصاب نعت المرفوع والمجرور :

الأصل في هذه المسألة أن يتقدم اسمان مختلفان في الإعراب ، أحدهما رفعٌ والآخر جرٌ ، ثم يأتي بعدهما ما يصلح - من حيث المعنى - أن يكون صفة لهما ، ويصلح من جهلة اللفظ إذا اتحد وجه الإعراب فيهما ، أما حين الاختلاف فإنه لا يصلح صفة لهما لتباين حركاتهم الإعرابية ، وحينئذ ينصب بتقدير فعل ، ولا يصلح نصبه على الحالية لا ختلاف المعنى ، قال سيبويه : « ومما لا يجوز فيه الصفة : فوق الدارِ رجلٌ وقد جئتك برجل آخر عاقلين مسلمين ، وتقول : اصنع ما سر أخاك وأحبَّ أبوك الرجلان الصالحان ، على الابتداء ، وتنصبه على المدح والتعظيم كقول الخرنق :

لا يَبعدَن قومي الذين هم *** سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزرْ
النازلين بكـــــــل معترك *** والطيبون معاقدَ الأزر

ولا يكون نصب هذا كنصب الحال ، وإن كان ليس فيه الألف واللام ؛ لأنك لم تجعل (في الدار رجل) و (قد جئتك بآخر) في حال تنبيه يكونان فيه لإشارة ولا في حال عمل يكونان فيه ؛ لأنه إذا قال : هذا رجل مع امرأة ، أو مررت برجل مع امرأة فقد دخل الآخر مع الأول في التنبيه والإشارة ...

وأما الألف واللام فلا يكونان حالاً البتة ، لو قلت : مررت بزيدٍ القائمَ كان قبيحاً إذا أردت قائماً .

وإن شئت نصبتهما على الشتم ، وذلك قولك : اصنع ما ساء أباك وكره أخوك الفاسقين الخبيثين .

وإن شاء ابتدأ ، ولا سبيل إلى الصفة في هذا ولا في قولك : عندي غلام وقد أتيت بجارية فارهين ؛ لأنك لا تجعل فارهين صفة للأول والآخر ولا سبيل إلى أن يكون بعض الاسم جرا وبعضه رفعا ... » [١] .

فالعلة هنا معنوية ، لأن المعنى لا يهيء للحال ، وأما النصب على الصفة فلا يتأتى لاختلاف الاعراب في الموصوف ، فلم يبق إلا نصبهما على تقدير فعل مدح أو شتم ، أو رفع ذلك على الابتداء [٢] .

ويلحظ القاريء تدقيق سيبويه في الاهتمام بالمعنى حتى عند اختيار المثل فعندما مثل للمدح قال اصنع ما سر أخاك وأحب أبوك الرجلان الصالحان وعندما مثل للشتم قال : اصنع ما ساء أباك وكره أخوك الفاسقين الخبيثين .

كل ذلك مع حشد للأمثلة والنظائر وبيان كل مسألة وربطها بالمسألة الأصلية في الحديث ، لا في مكان واحد من كتابه ، بل في أماكن شتى ، وحسبك أن تعلم أنه قد عقد باباً لهذه المسألة في ص ٣٠٩ من الجزء الأول من كتابه ، قال فيه : هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم ، وبيَّن العلة فقال : « لأنه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفا عليه ، وذلك قولك : يا أيها الرجل وعبدَ الله المسلمين الصالحين ، وهذا بمنزلة قولك : اصنعْ ما سر أباك وأحب أخوك الرجلين الصالحين » .

---

(١) الكتاب ١/٢٤٦ .

(٢) انظر التعليقة ص ٢٥٧ .

ثانياً : تعدد العلة وتداخلها

ومما ينبغي التعرض له في موضوع خصائص العلة عند سيبويه تداخلها وتعددها ، وإن كان مسبوقا إلى ذلك من أشياخه ، إلا أن هذه السمة تبرز بشكل كبير في تعليله أكثر من بروزها في تعليل أشياخه ، كما أنها أكثر وضوحا كذلك . ويتضح هذا من خلال النماذج الآتية :

١- تعليل جواز دخول الألف واللام على المنادى :

والأصل أن الاسم إذا كان متصلا بالألف والام لم يجز نداؤه مباشرة دون واسطة أما لفظ الجلالة « الله » فقد جاز فيه ذلك ، والعلة الأساسية لذلك هى الاختصاص حيث أصبحت الألف واللام ملازمتين له ، وقد مر ذكر هذا في علة الاختصاص .

إلا أن هناك عللاً أخرى ساقها سيبويه لتأكيد هذا الحكم ، وتلك العلل هى : علة الكثرة وعلة الفرق ، فكثرة استعمال العرب (١) لكلمة « الله » جعلهم يعدون الألف واللام فيها كأنها من نفس الكلمة ، ثم إن لفظ الجلالة ليس كسائر ما فيه الألف واللام من قِبَل أنه علم والعلم لا تفيده الألف واللام تعريفا ، قال سيبويه : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتّة ، إلا أنهم قد قالوا : يا ألله اغفر لنا ، وذلك من قِبَل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التى من نفس الكلمة وليس بمنزلة « الذى قال ذلك » من قبل أنّ « الذى قل ذلك » وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسما بمنزلة زيد وعمرو غالبا ، ألا ترى أنك تقول : يا أيها الذى قال ذاك ولو كان اسما بمنزلة زيد وعمرو لم يجز ذا فيه ... » (٢) .

---

(١) ليس ذلك مقصورا على العرب ، فإن البشر كلهم يذكرون الله ولا سيما المسلمين منهم عجما وعربا ، وإنما خصصنا العرب هنا لأجل أنهم أصحاب اللغة وعليهم مناط الكلام .

(٢) الكتاب ١/٣٠٩ .

٢- تعليل ترجيح الجر في المعطوف على خبر ليس المجرور :

وقد وردت هذه المسألة في التعليل بالجوار عند سيبويه ، غير أنه تبرز فيها سمة من سمات التعليل عنده ، وهذه السمة هي تعدد العلة ، والأصل في هذه المسألة أن سيبويه يجيز في المعطوف على خبر (ليس) وأخواتها المجرورة بحرف الجر الزائد الجرَّ عطفا على اللفظ ، والنصب عطفا على المحل ، لأن خبر ليس محله النصب ، ثم يرجح سيبويه الجر ، لعدة علل ، منها قرب الجوار وهي العلة التي كانت موضع الدرس هناك وثمة علل أخرى .

قال سيبويه : « وذلك قولك : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلا ، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبك والوجه فيه الجر ، لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراؤه عليه المعنى ، فأن يكون آخره على أوله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء ، مع قربه منه ، وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا : هذا جُحر ضبٍّ خَربٍ ونحوه ، فكيف ما يصح معناه »[1] .

فالعلل لترجيحه هذا متعددة ، فمنها أن الجر إشراك بين الخبرين والمعنى يصح بذلك ولا يتغير ، وآخر هذه العلل ملاحظة قربه منه وهذا يؤثر فيما لا يصح به المعنى كما في جُحر ضبٍّ خربٍ فكيف به إذا كان مما يصح به المعنى ولا يتأثر .

٣-امتناع مجيء « أحد » في الايجاب :

قال سيبويه : « ولا يجوز في أحد أن تضعه في موضع واجب ، لو قلت : كان أحد من آل فلان لم يجز ، لأنه إنما وقع في كلامهم نفياً عاماً ، يقول الرجل : أتاني رجل يريد واحداً في العدد لا اثنين فتقول : ما أتاك رجل ، أي أتاك اكثر من ذلك ثم يقول : أتاني رجل لا امرأة فتقول : ما أتاك رجل ، أي امرأة أتتك ، ويقول : أتاني اليوم رجل ، أي في قوته ونفاذه فتقول : ما أتاك رجل ، أي أتاك الضعفاء ، فاذا قال : ما أتاك أحد صار نفيا عاماً لهذا كله .

---

(١) الكتاب ١/٣٤ .

فإنما مجراه في الكلام هذا ، ولو قلت : ماكان مثلك أحداً ، أو ما كان زيد أحدا ، كنت ناقضا لأنه قد علم أنه لا يكون زيدٌ ولا مثله إلا من الناس » (١) .

فقوله : لأنه قد علم أنه لا يكون زيد ولا مثله إلا من الناس إشارة إلى التعليل بالمعنى فإنه لا جدوى في المعنى الذي تثبت فيه « أحد » فما دام من المعنى لا يحسن بهذا الإثبات فيمتنع إثباته ويبقى مقصورا على النفي وما في حكمه كالاستفهام ، وهذه العلة هنا ليست وحدها في المسألة ، بل هي قرينة لعلة سابقة لها في النص وهي تعليله باستعمال العرب ، فإنه لم يؤثر عنهم أنهم استعملوه في الاثبات .

وقد نسب السيرافي إلى المبرد إجازة استعمال أحد في كل الوجوه التي تكون فيها أحد بمعنى الجماعة لأن كلاً إذا وقع بعدها واحد منكور صار في معنى جماعة نحو : قد جاءني كل أحدٍ ، كما تقول جاءني كل رجل .

والتمس السيرافي تأويلاً في البيت (٢)

حتى ظهرت فما تخفى على أحد *** إلا على أحد لا يعرفُ القمرا (٣)

وفسره على ان يكون أحد الثانية بمعنى واحد ، أو على الحكاية للكلام الأول (٤) .

٤- علة إعادة الجار مع المعطوف على ضمير مجرور :

قال سيبويه : « ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ ، وهذا أبوك وعمروٍ ، وكرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلاً فيما قبله

---

(١) الكتاب ١/ ٢٧ .

(٢) البيت في : السيرافي ١/ ١٦٤ ونسبه إلى الأخطل ، وابن يعيش ١/ ١٢١ ونسبه إلى ذي الرمة ، وكذلك في همع الهوامع ٥/ ٣١٣ . وفي ديوان ذي الرمة ط ٢ بتحقيق د. عبد القوس أبو صالح (بيروت - مؤسسة الإيمان عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) جـ ٢ ص ١١٦٣ . وبهذا يكون السيرافي مخطئا في نسبته إلى الأخطل .

(٣) قائله : ذو الرمة ، غيلان بن عقبة بن بهيش العدوي ، شاعر أموي ، توفي سنة ١١٧هـ ترجمته ، في الشعر والشعراء ص ٣٥٠ . الاغاني ٧/ ٥٧ . البداية والنهاية ٩/ ٣١٩ .

(٤) انظر : السيرافي ١/ ١٦٤ .

لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يُتَكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم ... » [1] .

فقد علل سيبويه لقبح العطف بعلتين اثنتين هما عدم الاستعمال الواردة في قوله : (أنها لا يتكلم بها) والمشابهة الواردة في قوله ... فصارت عندهم بمنزلة التنوين وقد أشرت إلى كل منهما على حدة في مكانها الأصلي من البحث ، وإنما أوردتها هنا ليتضح تداخل العلل عنده وتعددها ، وهي سمة من سمات التعليل عنده كما هي سمة عند أشياخه .

٥-علة حذف (يا) المتكلم من المنادى :

قال سيبويه : « اعلم أن (ياء) الإضافة لا تثبت في النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد ، لأن (ياء) الإضافة بمنزلة التنوين ، لأنها بدل من التنوين ، ولأنه لا يكون كلاما حتى يكون في الاسم كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاما ، فحذف وترك آخر الاسم جرا ، ليفصل بين الإضافة وغيرها ، وصار حذفها ههنا لكثرة النداء في الكلام ، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء » [2] .

وواضح من النص أن فيه ثلاث علل متتالية كلها تسوغ حذف ياء المتكلم من المنادى فالأولى ، حيث شبه ياء المتكلم بالتنوين في أن كلاً منهما لا يكون كلاماً مستقلا بنفسه دون الاتصال بالاسم ، والثانية هي علة الكثرة ، كثرة النداء في الكلام ، والثالثة الأخيرة هي الاستغناء حيث استغنوا بالكسرة حين دلت على الياء عن الياء وكل مادل دليل عليه جاز حذفه [3] .

---

(١) الكتاب ١/٣٩١ .

(٢) الكتاب ١/٣١٦ .

(٣) انظر النكت ١/٥٥٧ ، التعليقة ١/ ٣٥٠ والسيرافي ٣/٤٨ .

٦- تعليل حذف الفعل في التحذير والإغراء :

قال سيبويه : « ومن ذلك قولهم : ماز رأسكَ والسيف ، كما تقول : رأسكَ والحائطَ – وهو يحذره – كأنه قال : اتق رأسك والحائط ، وإنَّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم ، واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر ، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل حين صار عندهم مثل (إياك) ... » [1] .

فالعلة هنا ليست هي الاستغناء فحسب ، بل تشاركها أيضا الكثرة والتشبيه وارد أيضا ، فإنه شبه المفعول الأول بـ (إياك) حين طال الكلام .

٧- تعليل الجر والنصب في : ما كل سوداء تمرة ... :

قال سيبويه : « ... وتقول : ماكل سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ وإن شئت نصبت (شحمةً) وبيضاءَ في موضع جر ، كأنك لفظت بـ(كل) فقلت : ولا كل بيضاء ، قال أبو دؤاد :

أكل امريءٍ تحسبين امرءا *** ونارٍ توقَّد بالليل نارا

فاستغنيت عن تثنيته بذكرك إياه في أول الكلام ، ولقلة التباسه على المخاطب ، وجاز كما جاز في قولك : ما مثل عبد اللهِ يقول ذاك ولا أخيه ، وإن شئت قلت : ولا مثل أخيه ... » [2] .

فهنا ثلاث علل ، إحداها : الاستغناء ، حيث استغنى عن تكرير كلمة كل بذكرها أول مرة ، والثانية : هي عدم اللبس ، فالمخاطب يمكنه تبين المراد دون أن يلتبس عليه شيء ، وأما الأخيرة فهي القياس ؛ حيث قاس هذا الأسلوب على قوله : ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ...

وهذه المسألة فيها خلاف بين النحاة ، حيث منعها بعضهم وقالوا إنها من العطف على عاملين لمعمول واحد ، وسيبويه يمنع ذلك العطف فكيف أجازه هنا ؟

---

(١) الكتاب ١/١٣٨ .

(٢) الكتاب ١/٣٣ .

وإنما أجازه سيبويه لا على أنه من العطف على عاملين ، بل إنه يراه غير ذلك ؟ حيث ذهب إلى تقدير (كل) محذوفة ، ونظر لذلك بنظائر من الفصيح ، كقول أبي دؤاد المتقدم ذكره ، وقولهم : ما مثلُ عبدِالله يقول ذاك ولا أخيه ، وإن شئت قلت : ولا مثل أخيه [1] .

قال السيرافي : « يعنى إن شئت قلت شحمةً ، وبيضاء فى موضع جر ، كأنك أظهرت (كل) .. فاحتج بعض الناس أن هذا عطف على عاملين ، وذلك أن (بيضاء) جر عطفا على (سوداء) والعامل فيها (كل) ، و (شحمةً) منصوبة عطفا على خبر (ما) .

فقال سيبويه : ليس ذلك عطفا على عاملين ، وتأوله تأويلاً أخرجه عما قال القائل ، قال : بيضاء مجرور بـ(كل) أخرى محذوفة مقدرة بعد (لا) ، وليست معطوفة على سوداء فلم يحصل العطف على عاملين ... » [2] .

ونسب القرطبي وأبو علي الفارسي [3] القول بالجواز إلى الأخفش والكوفيين ، وكذلك ابن يعيش ونسبه أيضا إلى جماعة من البصريين .[4]

وقد ورد تفصيل هذه المسألة وذكر الخلاف فيها بمزيد من التفصيل في المغنى [5]ولا أطيل بذلك ، فليس مرادي هنا هذه التفاصيل ، غير أني أختم المسألة بذكر كلام ابن يعيش ليتضح به مراد سيبويه ومذهبه ، قال : « اعلم أن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال ، أما ضعفه فلوجهين ، أحدهما : أن المضاف نائب عن حرف الجر وخلف عنه ، فإذا قلت : غلامُ زيدٍ ، فأصله غلام لزيد ... فحذفت حرف الجر وبقي المضاف نائبا عنه ودليلا عليه ، فإذا أخذت تحذفه فقد أجحفت بحذف النائب والمنوب عنه ...

---

(١) الكتاب ١/٣٣ .

(٢) السيرافي ١/١٧٧ .

(٣) شرح عيون كتاب سيبويه ص ٥٦ . التعليقة ص ١٠٢ .

(٤) شرح المفصل ٣/٢٧ .

(٥) المغني ٢/١٠١ - ١٠٢ .

والوجه الثاني : أن المضاف عامل في المضاف إليه الجر ، ولا يحسن حذف الجار وتبقية عمله ، فمن ذلك قولهم في المثل : ما كلُّ سوداء ثمرةً ولا بيضاء شحمةً ، موضع الشاهد أن ترفع كل بـ (ما) وتخفض سوداء بالإضافة ، والفتحة علامة الخفض لأنه لا ينصرف ، وتمرة منصوب لأنه خبر (ما) ، وبيضاء مخفوض أيضا على تقدير كل ، كأنك لفظت بها فقلت : ولا كل بيضاء ، وشحمة منصوب عطفا على تمرة .

وكان أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثله على العطف على عاملين ، وهو رأي الكوفيين ، وذلك أن بيضاء جُر عطفا على سوداء ، والعامل فيها وما كل ، وقوله : شحمة منصوب عطفاً على خبر (ما) .

وسيبويه والخليل لا يريان ذلك ، ولا يجيزانه ، والحجة لهما في ذلك أن حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه وما قام مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربية ، فلا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه ، فإذا اقيم مقام الفعل لم يجز أن يتسلط على عمل الجر ، فلهذه العلة لم يجز العطف عندهما على عاملين فلذلك حملوه على حذف المضاف »[1] .

ويرى هذا من ابن يعيش تناقضا ، فكيف يزعم أن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ، ثم يذهب إليه ويؤيد الخليل وسيبويه فيه ؟ إن هذا الأمر على ضعفه أهون عنده مما ذهب إليه الكوفيون والأخفش وغيرهم من العطف على عاملين ، فهو من قبيل أحسن القبيحين ، لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم . وله وجه من القياس ، فمن قولهم : وبلدة ليس بها أنيس بإضمار (رب) ، وقالوا في القسم : اللهِ لأفعلن ، وحكي عن رؤبة أنه كان يقول : خيرٍ عافاك الله أي بخير ، في جواب من قال له كيف أصبحت ، وذهب إلى الحذف البصريون في قراءة حمزة ﴿ **واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ** ﴾[2] فكان حمل المسألة على ما له نظير أولى من العطف على عاملين ، لأن ذلك لا نظير له في الاستعمال ... »[3] .

---

(١) شرح المفصل ٣/٢٦ - ٢٧ .

(٢) سورة : النساء ، الآية : ١ ، وهذه القراءة سبعية ، انظر : النشر ٢/٢٤٧ و : التبصرة لمكي بن أبي طالب ص ٤٧٢ وغيرهما .

(٣) شرح المفصل ٣/٢٧ .

ثالثا : كثرة الأمثلة والنماذج

١- حذف الفعل في بعض الأساليب :

قال سيبويه : « ومن ذلك قول العرب : كليهما وتمرا ، فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل ،وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال :اعطني كليهما وتمرا .

ومن ذلك قولهم : كلَّ شيء ولا هذا ، وكلَّ شيء ولا شتيمة حُرٍّ ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه ، فأجري مجرى (ولا زعماتِك) ، ومن العرب من يقول : كلاهما وتمرا ، كأنه قال : كلاهما لي ثابتان وزدني تمرا ، وكلُّ شيء ولا شتيمةَ حُرٍّ كأنه قال : كلُّ شيء أمَمٌ ولا شتيمة حرٍ ، وترك ذكر الفعل بعد (لا) لما ذكرت لك ، ولأنه يستدل بقوله (كل شيء) أنه ينهاه » [١] .

وواضح من النص هذا الحشد من الأمثلة التي توضح أن العلة في ترك الفعل وعدم ذكره هي كثرة الاستعمال [٢] .

٢- حذف المستثنى :

تقدم في التعليل بالتخفيف عند سيبويه أنه يعلل حذف المستثنى من الكلام بالتخفيف ، لكنه لم يقف عند مسألة التعليل فحسب ، بل زاد في ضرب الأمثلة والنماذج لتستبين العلة .

قال : « ... وذلك قولك : ليس غير وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذاك وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني .

وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا ، وإنما يريدون : ما منهما واحد مات ... كما قالوا : لو أن زيداً ههنا وإنما يريدون لكان كذا وكذا ، وقولهم ليس أحد ، أي ليس ههنا أحد ، فكل ذلك حذف تخفيفا واستغناء بعلم المخاطب ما يعني » [٣] .

---

(١) الكتاب ١/١٤٢ .

(٢) انظر السيرافي ٢/٧١ .

(٣) الكتاب ١/٣٧٥ - ٣٧٦ .

فالعلة هي التخفيف وقد بينها في بداية النص في مسألة حذف المستثنى ، لكنه استطرد في ضرب أمثلة أخرى وذكر نماذج من الحذوف ، كان الحذف فيها جميعاً لأجل التخفيف .

٣- تعليل حذف اسم كان :

قال سيبويه : « ... وتقول : إذا كان غدٌ فأتني ، وإذا كان يومُ الجمعة فالقني ، فالفعل لغدٍ واليوم ، كقولك إذا جاء غدٌ فأتني .

وإن شئت قلت : إذا كان غداً فأتني ، وهي لغة بني تميم ، والمعنى أنه لقي رجلاً فقال له : إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني ولكنهم أضمروا استخفافاً لكثرة كان في كلامهم ؛ لأنه الأصل لما مضى وما سيقع .

وحذفوا كما قالوا : حينئذٍ الآن ، وإنما يريد : حينئذ واسمع إلى الآن ، فحذف (واسمع مني الآن) كما قال : تالله ما رأيت كاليوم رجلاً أي كرجل أراه اليوم رجلاً ، وإنما أضمر ما كان يقع مظهرا استخفافا ، ولأن المخاطب يعلم ما يعني ، فجرى بمنزلة المثل كما تقول : لا عليك وقد عرف المخاطب ما تعني أنه لا بأس عليك ولا ضرٌ عليك ، ولكنه حذف هذا لكثرة هذا في كلامهم . » [١] .

أرأيت هذا الحشد الهائل من النماذج ، وكيف جمع بينها سيبويه بأن العلة في سائر ما ذكر هي الاستخفاف وكثرة الكلام الداعية إلى الاستخفاف .

٤-تعليل الحذف في أفعل التفضيل :

قال سيبويه : « وتقول في الجمع : خيرٌ منك أعمالاً ، فإن أضفت فقلت : هذا أول رجلٍ ، اجتمع فيه لزوم النكرة وأن يُلفظ بواحد وهو يريد الجمع ، وذلك لأنه أراد أن يقول : أول الرجال فحذف استخفافاً واختصارا كما قالوا : كل رجل يريدون كل الرجال فكما استخفوا بحذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجميع واستغنوا عن الألف واللام وعن قولهم خير الرجال وأول الرجال .

---

(١) الاكتاب١/١١٤.

ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع قولهم : عشرون درهماً ، إنما أرادوا عشرين من الدراهم ، فاختصروا واستخفوا ، ولم يكن دخول الألف واللام يغير العشرين عن نكرته فاستخفوا بترك مالم يحتج إليه » (١) .

وقال أيضا : « وكذلك كم موضعها موضع اسم منون وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ لأنهما غير متمكنين في الكلام وذلك أنك لو قلت كم لك الدرهم لم يجز كما لم يجز في قولك عشرون الدرهم لأنهم إنما أرادوا عشرين من الدراهم ، هذا معنى الكلام ولكنهم حذفوا الألف واللام وصيروه الى الواحد وحذفوا من استخفافا ، كما قالوا هذا أوّلُ فارسٍ في الناس وإنما يريدون هذا أولُ من الفرسان فحُذف الكلام ، وكذلك (كم) إنما أرادوا كم لك من الدراهم أو كم من الدراهم لك » (٢) .

وقد وضح لك بعد حشد هذه النصوص في صعيد واحد كيف يكثر سيبويه من النماذج التي توضح العلة وتزيل اللبس عنها ، فنموذج في (كم) وآخر يدور حول عشرون وبابه وثالث عن أفعل التفضيل ، ولو استطردت مع سيبويه لطال بي الكلام .

---

(١) الكتاب ١/١٠٤ .

(٢) الكتاب ١/٢٩١ .

رابعا
الاهتمام بالعمل وخصائص الأدوات ومراعاة الفروق

١- علة حذف الفعل في قولهم : أخذته برهم فصاعداً :

قال سيبويه : « .. وذلك قولك أخذته بدرهم فصاعدا ، و أخذته بدرهم فرائدا ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء لو قلت أخذته بصاعد كان قبيحا ، لأنه صفة ولا يكون في موضع الاسم ، كأنه قال أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً أو فذهب صاعدا ، ولا يجوز أن تقول : وصاعدٍ ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعدٍ ثمنٌ لشيء كقولك بدرهمٍ ، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن ، فجعلته أولا ، ثم قروت شيئا بعد شيء لأثمان شتى ، فالواو لم تُرد فيها هذا المعنى ولم تُلزمِ الواوُ الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد وعمرو لم يكن في هذا دليل على أنَّك مررت بعمرو بعد زيد ، و (صاعدٌ) بدل من زاد ويزيد ، و (ثُمَّ) بمنزلة (الفاء) تقول ثم صاعدا ، إلا أن الفاء أكثر في كلامهم ... » [1] .

وفي النص إشارات كثيرة يمكن أن تكون محل الدراسة والنظر ، والتركيز هنا على أهمها وأليقها بالموضع ، فمن ذلك أن سيبويه يعلل لحذف الفعل من قولهم « أخذته بدرهمٍ فصاعداً بكثرة الاستعمال ، والأصل عنده : أخذته بدرهم فزاد صاعداً أو فذهب الثمن صاعدا ، ويزيد سيبويه تعليل ذلك بأن العرب قد أمنوا أن يكون على الباء لأن جريانه على الباء بين القبح ، وذلك فيما لو قالوا أخذته بصاعد ، فلما أمنوا ذلك اللبس بسبب القبح حذفوا الفعل ، ولو لم يأمنوا لذكروه ، وكذلك الواو لا يصح أن تستعمل هنا لأن للواو خاصية وعملاً آخر وهي أنها تجعل ما بعدها شريكا لما قبلها في الحكم وتسوي بينهما فلو استعملت لكان المعنى : أن الدرهم مع صاعد ثمنٌ لشيء ، وأما (ثم) فإنه يجيز ذلك فيها لأنها بمنزلة ، الفاء فتقول : أخذته بدرهمٍ ثم صاعدا ، غير أن الفاء لها مزية أخرى ، وهي أنها قد كثرت في استعمالهم .

---

(١) الكتاب ١/١٤٦-١٤٧ .

وهكذا ذهب يذكر خصائص الأدوات ويبين أنها تصلح مع حذف الفعل أو لا تصلح ، كما يلحظ اهتمامه الشديد بأثر تلك الأدوات في المعنى والفرق بين معنى وآخر .

٢- تعليل كسر إنّ إذا علق الفعل من العمل :

قال سيبويه : « تقول أشهدُ إنه لمنطلق ، فأشهدُ بمنزلة قوله والله إنّه لذاهب ، و(إنّ) غير عاملة فيها (أشهد) لأن هذه اللام لا تُلحَق أبداً إلا في الابتداء ، ألا ترى أنك تقول : أشهد لعبدُ الله خيرٌ من زيد ، كأنك قلت : والله لعبدُ الله خيرٌ من زيد ، فصارت (إن) مبتدأة حين ذكرت اللام كما كان عبدُ الله مبتدءاً حين أدخلت فيه اللام ، فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن إلا مكسورة ، كما أن عبد الله لا يكون ههنا إلا مبتدءا ، ولو جاز أن تقول : أشهد أنك لذاهب لقلت أشهد بذاك ، فهذه اللام لا تكون إلا في الابتداء ، وتكون أشهد بمنزلة والله ونظير ذلك قول الله عز وجل : ﴿ **والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون** ﴾ [١] وقال عز وجل : ﴿ **فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين** ﴾ [٢] لأن هذه توكيد ، كأنه قال : يحلف بالله إنه لمن الصادقين » [٣] .

فاللام التي تفيد توكيد المعنى تحجب الفعل من أن يصل فيؤثر ، فلما علق عن العمل أصبح الكلام بعده جملة ابتدائية يجب كسر الهمزة معها لأن (إن) حينئذ تكون في بداية الكلام ، فإن لم تأت باللام المؤكدة كانت الأداة أنْ ، وتعدى الفعل أشهد إليها بالحرف المقدر وهو الباء ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو ﴾ [٤] ويكون التقدير شهد الله بذلك ، وهذا التقدير الجائز هنا هو الذي كان ممتنعا هناك ، وإنما كان امتناعه بسبب عدم عمل أشهد بوجود اللام المؤكدة .

---

(١) سورة : المنافقون . الآية : ١ . وفي صدر الآية شاهد ان أيضا ، وهو قوله تعالى ﴿ إذاجاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله ، والله يعلم إنك لرسوله ﴾

(٢) سورة : النور . الآية : ٦ .

(٣) الكتاب ١/٤٧٣ .

(٤) سورة آل عمران . الآية : ١٨ .

٣-تعليل دخول بعض الحروف على الأسماء والأفعال :

وهذه هي الحروف التي لا عمل لها أو غير المختصة ، وذلك أن هناك حروفا وأدوات مختصة بالأسماء وأخرى مختصة بالأفعال ، وثالث النوعين نوع من الأودات يدخل على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى فلم ؟

قال سيبويه : « هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال ، وهي لكنْ وإنمّا وكأنّما وإذ ونحو ذلك ؛ لأنها حروف لا تعمل شيئا ، وتركت الأسماء بعدها على حالها كأنه لم يُذكر قبلها شيء ، فلم يجاوز ذا بها ، إذ كانت لا تغيِّر ما دخلت عليه فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل » [1] .

فلأنها لا تغير ما بعدها ولا تحدث فيه أثرا إعرابيا جاز دخولها على الاسماء والأفعال ، ولو كانت تعمل شيئا لخصت بما تعمل فيه اسماً كان أو فعلا .

٤- تعليل كسر همزة إنّ بعد القول :

قال سيبويه : « .. تقول : قال عمرو إنَّ زيداً خيرُ الناس ، وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله ، ولا يجوز أن تُعمل قال في إنَّ ، كما لا يجوز لك أن تعملها في (زيد) وأشباهه قال زيدٌ : عمرو خيرُ الناس ، ف (إنَّ) لا تعمل فيها (قال) كما لات تعمل قال فيما تعمل فيه أن ؛ لأن (أنَّ) تجعل الكلام شأناً ، وأنت لا تقول : قال الشأنَ متفاقماً كما تقول زعم الشأنَ متفاقماً إذا لا تقول : قال الشأنَ متفاقماً كما تقول : زعمَ الشأن متفاقما ، فهذه الأشياء بعد قال حكاية مثل قوله عز وجل : ﴿ وإذ قال موسى لقومه إنَّ الله يأمركم ﴾ [2] [3] .

---

(١) الكتاب ١/٤٥٩ .

(٢) سورة البقرة . الآية : ٦٧ .

(٣) الكتاب ١/٤٧١ .

٥-تعليل جعل أسماء الشرط بمنزلة الذي :

قال سيبويه : « هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي ، وذلك قولك : إنّ من يأتيني آتيه ، وكان من يأتيني آتيه ، وليس من يأتيني آتيه ، وإنما أذهبت الجزاء من ههنا لأنك أعملت كان وإن ، ولم يسغ لك أن تدع كان وأشباهها معلقة لا تعملها في شيء ، فلما أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من موضعه »[1] .

فأسماء الشرط لا يعمل فيها إلا فعل الشرط أو ما يتصل به ، فاذا تقدمها عوامل الرفع والنصب والجر كان العمل لها وبطل عمل الشرط لعدم تضمنها للمجازاة ولاستحالة وقوع المجازاة بعد هذه العوامل الرافعة أو الناصبة أو الجارة ، ويزيدك سيبويه وضوحاً بقوله : لم يسغ لك أن تدع كان وأشباهها معلقة لا تعملها في شيء ، لأنك إذا جازيت فقد ألغيت عمل هذه العوامل المذكورة وذلك أمر لا يكون ، وإن شئت وضوحاً أكثر فإن سيبويه يقول لك : ألا ترى أنك لو جئت بإنْ ومتى تريد إنّ إنْ ، وإنّ متى كان محالاً ، فهذا دليل على أن الجزاء لا ينبغي له أن يكون ههنا ... فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت ، فمن ذلك قولك : إنّه من يأتنا نأته ، وقال عز وجل : ﴿ إنه من يأت ربه مجرماً فإن له ﴾[2] .

---

(١) الكتاب ١/٤٣٨ - ٤٣٩ .

(٢) سورة : طه . الآية ٧٤ . وتمامها ﴿ فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحي ﴾ .

خامسا
اعتماد المسموع من كلام العرب

ومن الخصائص التي سار فيها سيبويه على خُطا أشياخه اعتماد المسموع من كلام العرب وتتبع طرائقهم في كلامهم دعماً للحجة في تعليله .

١- تعليل إعمال الثاني من عاملي التنازع :

وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب أنواع العلل ، وهنا ورد ذكرها لبيان اعتمادهم على كلام العرب في تفسير كلام العرب .

قال سيبويه : « ... وهو قولك : ضربت وضربني زيدٌ ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ... وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد »[1] .

ثم ذهب يؤكد كلامه ويدعمه بقوله : « كما كان خَشَّنتُ بصدرِه وصدرِ زيد وجه الكلام حيث كان الجرُّ في الأول وكانت (الباءُ) أقرب إلى الاسم من الفعل ... وإنما كلامهم ضربتُ وضربني قومك ... قال الفرزدق :

ولكن نِصْفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني * بنو عَبْد شَمْس مِنْ مَنَافٍ وهَاشِمِ**[2]

وقال طفيل الغنوي :

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كـــأَنَّ مُتُونَها * جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرتْ لون مُذْهَبِ**

وهكذا يسوق أدلة من كلام العرب على ماذهب إليه . وفي هذا التعليل خصيصة أخرى من الخصائص التي برزت عنده كما برزت عند أساتذته ، وهي الالتفات إلى المعنى وعدم إغفاله وذلك يظهر جلياً في قوله : (وأنه لا ينقض معنى) وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد .

---

(١) الكتاب ١/٣٧ .

(٢) المرجع السابق : ص ٣٧ – ٣٩ .

٢-تعليل حذف العامل في النداء :

قال سيبويه : « ومما ينصب ... ... على الفعل المتروك إظهاره قولُك : يا عبدَ اللهِ ، والنداء كله .. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل » [1] .

هذه هي العلة الأساس [2] ، غير أنه ينبغي التنبيه إلى أن سيبويه قد اعتمد في تعليله هذا على كلام العرب وجعله أصلاً يتكئ عليه في بيان هذا النوع من العلل ، فروى عن العرب قولهم : (يا إياك) وهم يريدون يا إياك أعني ، ولكنهم حذفوا الفعل لكثرته في الكلام ولنيابة (يا) عنه ، وروى أيضا قول العرب : .(من أنت ؟ زيدا) وزن يونس علل حذف الفعل بكثرته في الكلام [3] .

وهكذا يذهب سيبويه يستقرئ كلام العرب ليستشهد به على تعليله لكلام العرب ، وهذا منهج لم يتفرد به سيبويه وليس هو بدعةً فيه ، فإن المفسرين كانوا يفسرون القرآن بالقرآن ، وفي غير هذا من العلوم يجمع الأئمة الأشتات مما يسمى بعلة الوجوه والنظائر .

٣- تعليل منع الإضمار في حروف الجر :

قال سيبويه : « هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر ، وذلك الكاف في: أنت كزيد ، وحتى ، ومذ ؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلي وشبهي عنه فأسقطوه واستغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم : رأيتهم حتى ذاك ، وبقولهم : دعه حتى يوم كذا وبقولهم : دَعْه حتى ذاك ، وبالإضمار في (إلى) إذا قال دَعْه إليه ؛ لأن المعنى واحد كما استغنوا بمثلي ومثله عن كِي وكَهُ ، واستغنوا عن الإضمار في (مُذْ) بقولهم : مُذ ذاك لأن ذالك اسم مبهم ، وإنما يُذكر حين يُظن أنه قدعرف ما يعني .. » [4] .

---

(١) الكتاب ١/١٤٧ .

(٢) مرت الإشارة إلى هذا في موطن شتى

(٣) انظر الكتاب في الموضع السابق .

(٤) الكتاب ١/٣٩٢ .

قال السيرافي : « مَنْعُ هذه الحروف من الإضافة إلى مكني فيما ذكره سيبويه سماع من العرب ؛ لأنه ذكر أنهم استغنوا بقولهم : مثلي وشبهي عن إضافة الكاف ، واستغنوا بقولهم : حتى ذاك ومُذْ ذاك ، وإنما يريد أن العرب استغنوا بشيء عن شيء وليس لأحد أن يجيز ما استغنت العرب عن الكلام به ببدل جعلوه مكانه فيكون خارجاً عن كلامها » [1] .

فالعلة هنا مشتملة على بيان استعمال العرب ، معتمدة على ذلك الاستعمال . ثم إن سيبويه احتاط في بيان تعليله هذا فأشار إلى الضرورة ، وأنها لا تنقض ما ذهب إليه وذلك في قوله : « إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمر في الكاف ، فيجرونها على القياس قال الشاعر :

وأمُّ أوْعَالٍ كَهَا أو أقْرَبا

وقال العجاج :

فلا ترى بَعْلا ولا حلائلا *** كَهُ ولا كَهُن إلا حاظلا

شبهوه بقوله : لَهُ ولَهُن . ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال : ما أنت كِي ... » [2] .

ومرة أخرى يؤكد سيبويه بأنه يعتمد في تعليله على السماع ، فأما من اضطر من الشعراء فأضمر في الكاف فإنه يجري على القياس فحسب ، ومثل لهذه الضرورات الجارية على القياس دون السماع ، لأن السَّماع الغالب لا يجرى هذا المجرى .

ومما يحسن التنبية عليه ماارواه السيرافي من مخالفة المبرد لسيبويه في هذه المسألة ، وأنه يجيز إضافة ما منعه سيبويه ويقول : إذا كان ما بعد حتى رفعا (حتى هو) وإذا كان نصباً (حتى إياه) ، وإذا كان جرا (حتَّاه) وفي مُذْ إذا كان ما بعدها رفعاً (مُذْ هو) وإذا كان جراً (مُذْه) .

---

(١) السيرافي ١٥٩/٣ .

(٢) الكتاب ٣٩٢/١ .

وقد رده السيرافي بأن سيبيويه موافق لكلام العرب ، وأن ما سمع من الشعر لا يعدو أن يكون ضرورة . وهناك أسماء تجوز إضافتها إلى الظاهر ولا تضاف إلى الضمير كقولنا : ذومال وذو المال ولا يقال ذوه ... [١] .

وبهذا تظهر قوة التعليل عند سيبويه لاعتماده ما سمع عن العرب . ويستطرد سيبويه مع كلام العرب في سائر جزئيات المسألة ، متمثلاً هذا الكلام في أحكامه ، فحتى لو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه فإنه يقول كِيْ بكسر الكاف ، ولا يقول كَي بفتحها ، لأن كَي خطأ ؟ من قبل أنه ليس في العربية حرف يُفتح قبل ياء الأضافة [٢]

٤- تعليل رفع سلامٌ عليك :

قال سيبويه : « هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء ، وذلك قولك : سلام عليك ولبيك وخير بين يديك ، وويل لك وويح لك وويس لك وويلة لك وعولة لك وخيرٌ له وشر له ولعنة الله على الكافرين .

فهذه الحروف كلها مبتدأة ، مبني عليها ما بعدها ... فإنما تجريها كما أجرت العرب وتضعها في المواضع التي وضعن فيها ، ولا تدخلن فيها مالم يدخلوا من الحروف ، ألا ترى أنك لو قلت : طعاماً لك وشراباً لك ومالاً لك تريد معنى سقيا أو معنى المرفوع الذي فيه معنى الدعاء لم يجز ، لأنه لم يستعمل هذا الكلام كما استعمل ما قبله .

فهذا يدلك ويبصّرك أنه ينبغي لك أن تجري هذه الحروف كما أجرت العرب وأن تعنى ما عنوا بها » [٣] .

فالذي فيه الألف واللام من المصادر نحو الحمدُ لله والعجب لك ونحوه يختار فيه أن تكون هذه المصادر مبتدءات مبيناً عليها ما بعدها ، وإنما استحبوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر ، أي ليس إنشاء ، فلما اجتمع فيه أنه يراد به الخبر فيحتمل الصدق

---

(١) السيرافي ٣/١٥٩-١٦٠ .

(٢) الكتاب ١/٣٩٢ .

(٣) الكتاب ١/١٦٦ .

والكذب باعتبار قائله وأنه معرفة ، قوي في الابتداء حين ذاك ، فصار بمنزلة عبد الله والرجل لأن الابتداء إنما هو إخبار .

فالعرب قد استعملوا هذه المصادر مرفوعة ، وكذلك تحمل عليها ما سواها من النكرات التي في هذه المسألة فتجريها مجراها ولا تتصرف فيها إلا كما تصرفوا ، فالعلة هنا تشبيه وقياس قائم على ملاحظة طريقتهم في الكلام واتباع سننهم فيه .

وهذه من سيبويه صفعات يوجهها إلى أدعياء الحداثة وزاعمي تفجير اللغة المنادين بالخروج عن قواعد النحويين .

وفي ربطه بين الخبرية في علم البلاغة والخبرية في علم النحو نكته علمية جميلة . وعند أبي علي الفارسي توجيه لهذه المسألة يتعلق بتوضيح كلام سيبويه ، فإنه يذهب إلى أن المصادر المعرَّفة مرفوعة لأنها لا يحسن أن تقوم مقام الأفعال ، والأفعال منكرة ، فقام مقامها المصادر المنكرة نحو سُقيا وما أشبهها [1] .

٥- تعليل نصب سَحَر :

قال سيبويه : « ومما لا يحسن فيه إلا النصب قولهم : سيرَ عليه سحرَ لا يكون فيه إلا أن يكون ظرفا ، لأنهم إنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر بالألف واللام ، يقولون : هذا السَّحَرُ وبأعلى السَّحَرِ ، وإنَّ السَّحَر خيرٌ لك من أول الليل .. وكذا تحقيره إذا عنيت سحرَ ليلتك ، تقول : سيرَ عليه سُحَيراً ، ومثله سيرَ عليه ضحى ، إذا عنيت ضحى يومك ، لأنهما لا يتمكنان من الجر في هذا المعنى ، لا تقول موعدك ضحى ولا عند ضحى ولا موعدك سُحيراً ، إلا أن تنصب ، ومثل ذلك صِيْد عليه صباحاً ومساءً وعشيةً وعشاءً ، إذا أردت عشاء يومك ومساء ليلتك ، لأنهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفا » [2] .

---

(١) التعليقة ص ١٩٦ .

(٢) الكتاب ١/١١٥ .

قال الأعلم :واعلم أن سحَرَ إذا أردت به سحَرَ يومك فهو غير منصرف ولا متصرف .. والذي منعه من التصرف وقصره على الظرف خاصة أنه عُرِّف من غير وجه التعريف لأن وجوه التعريف خمسة ، الإضمار والإشارة والعلم والألف واللام والإضافة إلى هذه الأربعة ، وإنما صار سَحرَ معرفةً بوضعك إياه هذا الموضع » (١) .

ولو قال الأعلم كما قال سيبويه : لانهم لم يتكلموا به في غير الظرفية إلا بالألف واللام لكان أولى من تعريفه إياه بوضعه ذاك الوضع ، وإن كان مراد الأعلم هو ما قصده سيبويه ، إلا أن عبارة سيبويه أدق في تحديد العلة .

٦- تعليل جر الظروف :

قال سيبويه : « واعلم أنه ليس كل موضع ولا كل مكان يحسن أن يكون ظرفاً ، فمما لا يحسن أن العرب لا تقول : هو جوفَ الدار ولا هو داخلَ المسجد ولا هو خارجَ الدار ، حتى تقول : هو في جوفها وفي داخل الدار ومن خارجها .

وإنما فُرق بين خلفَ وما أشبهها وبين هذه الحروف ؛ لأن خلف وما أشبهها للأماكن التي تلي الأسماء من أقطارها ، على هذا جرت عندهم .

والجوف والخارج عندهم بمنزلة الظهر والبطن والرأس واليد . وصارت خلف وما أشبهها تدخل على كل اسم فتصير أمكنة تلي الاسم من نواحيه وأقطاره ومن أعلاه وأسفله وتكون ظروفا كما وصفت لك » (٢) .

---

(١) النكت ٣١٨/١ .

(٢) الكتاب ٢٠٤/١ .

سادسا
الصلة القوية بين تعليلاته وبين معاني الكلام

ولقد ظهرت هذه الصلة من خلال تعليلهم بالمعنى أولاً ، ثم من خلال نظرتهم إلى المعنى في تعليلاتهم الأخرى .

وقد ظهرت هذه الصلة في الفصل الأول عند الحديث عن خصائص تعليلات الخليل، وسيبويه لا يختلف كثيرا عن أشياخه في التعليل كما ذكرت هذا في أكثر من مقام ، إلا أن ذكر نماذج من خصائص تعليلاته تعطي دليلاً على ما ذكرت ، وتساعد في إبراز هذه السمة من سمات التعليل عند القوم ، وهذه بعض النماذج ، وكتابه كله نماذج على ذلك ، وبالله التوفيق .

١- تعليل انتصاب المفعول المقدم :

قال سيبويه : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ، وذلك قولك : ضرب عبدُ الله زيدا ، فعبد الله ارتفع ههنا .. وانتصب زيدٌ لأنه مفعول به ... وإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضرب زيداً عبدُ الله ؛ لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ » (١) .

قال السيرافي : « أما قولهم : ضرب زيدا عبدُ الله ، فإنهم قدموا المفعول على الفاعل لدلالة الإعراب عليه ، فلم يضر من جهة المعنى تقدمه ، واكتسبوا بتقديمه ضرباً من التوسع في الكلام ، لأن في كلامهم الشعر المقفى ، و الكلام المسجّع ، وربما اتفق أن السجع في الفاعل فيؤخرونه ، فإذا وقع في الكلام ما لا يتبين فيه الإعراب في فاعل ولا مفعول قدم الفاعل لا غير ، كقولهم :ضرب عيسى موسى ، فعيسى هو الفاعل لا غير »(٢)

---

(١) الكتاب ١/١٤ .
(٢) السيرافي ١/١٣٦ .

فعلة جواز التقديم والتأخير هي أمن اللبس ، لأنه يعرف الفاعل وإن كان مؤخرا والمفعول وإن كان مقدماً ، والمعنى لا يضره ذلك التقديم والتأخير ، فجاز فيه تصرف المتكلم لأن المعنى هو هو في حالة التقديم والتأخير . فإن كان هناك لبس فالأصل جريان الكلام على تقديم الفاعل لأنه لا يستغنى عنه في الكلام ، ثم يذكر المفعول ، لأن رتبته التأخير .

٢- تعليل ضعف قولك « إنّ أحداً لا يقول ذاك » .

هذا الأسلوب من الأساليب الشائعة في عصرنا ، وهو - وإن جوزه سيبويه على ضعف - مجافٍ للاستعمال الفصيح عند العرب ، وما حكم سيبويه بجوازه - مع ضعفه وخبثه - إلا لأجل المعنى ، فمعناه النفي ، وإن كانت صيغته صيغة الإيجاب ، أفرأيت كيف يلتفت إلى المعنى ويهتم به هذا الاهتمام ؟

قال سيبويه : « وتقول : إن أحداً لا يقول ذاك ، وهو ضعيف خبيث ؛ لأن (أحداً) لا يستعمل في الواجب .

ولكنه قد احتمل حيث كان معناه النفي كما جاز في كلامهم : قد عرفت زيدٌ أبو من هو ، حيث كان معناه أبو من زيدٌ »[١] .

فالأسلوب أسلوب الايجاب ، لكنه ورد النفي في آخره ، فجاز واحتمل ، لأنه وإن كان لفظه إثباتا إلا أن معناه معنى النفي .

ويظهر أثر هذا الفرق بين الأسلوبين إذا قلت : إن أحداً لا يقول ذاك إلا زيداً ، فيكون زيدا منصوبا باعتدادك بأن الكلام موجب ، ويجوز لهذا القائل أيضا أن يقول : رأيت أحداً لا يقول ذاك ، فاذا استُثني كان المستثنى منصوباً فيقال : رأيت أحداً لا يقول ذاك إلا زيدا ، وإن عددته نفا قلت : إن أحداً لا يقول ذاك إلا زيدٌ ، فيكون الاستثناء من النفي .

---

(١) الكتاب ١/٣٦٣ .

وليس هذا الأسلوب بقوة الأسلوب ذي النفي الصريح الذي لم يدخله إيجاب ، فالنفي في أسلوب ما أعلم أن أحداً يقول ذاك مبدوء به مقصود إليه من أول وهلة ، وإما في الأسلوب الآخر فإن النفي إنما طرأ عليه بعد أن لم يكن فكان فيه شيء من الضعف [1] .

٣- تعليل ضعف : هذا عبدُ الله كل الرجل :

قال سيبويه : « ومن الصفة أنت الرجل كلُّ الرجل ، ومررت بالرجل كل الرجل . فإن قلت : هذا عبد الله كل الرجل أو هذا أخوك كل الرجل فليس في الحسن كالألف واللام ؛ لأنك إنما أردت بهذا الكلام : هذا الرجل المبالغ في الكمال ، ولم ترد أن تجعل (كل الرجل) شيئا تعرف به ما قبله وتبينه للمخاطب ، كقولك : هذا زيدٌ ، فإذا خفت أن يكون لم يعرف قلت الطويل ، ولكنك بنيت هذا الكلام على شيء قد أثبت معرفته ، ثم أخبرت أنه مستكمل الخصال » [2] .

فالصفة تكون مشتقة أو مؤولة بالمشتق ، و تأويل قولك : هذا الرجل ، كل الرجل ، هذا الرجل الكامل في رجولته أو المبالغ في كمال رجولته ولكنك إذا قلت : هذا عبد الله فإنما يحتاج إلى صفة تميزه عن غيره لئلا يلتبس به فتقول الطويل أو القصير ، فمعنى المعرفة ومعنى النكرة مختلف ، لذا ضعف هذا ولم يكن في الحسن كما في قولك : هذا الرجل كل الرجل .

قال السيرافي : « اعلم أن الصفة قد تأتي على غير وجه البيان لما قبلها ، ولكن على المدح وتعريف المخاطب من أمر الموصوف مالم يكن يعرفه ...

وقد يستعمل في صفات المدح والذم ألفاظ يراد بها المبالغة في ما تضمنه لفظ الموصوف ، كقولك : أنت الرجل كل الرجل ، ... ومعناه الكامل في الرجال ... ، ولم يحسن : هذا عبدُ الله كل الرجل كحسن ما فيه الألف واللام ؛ لأنه ليس في لفظ عبد الله

---

(١) ورد بعض هذا التوضيح في سيبويه نفسه ١/٣٦٢ .

(٢) الكتاب ١/٢٢٣ - ٢٢٤ .

معنى يكون (كل الرجل) مبالغة فيه وكمالا ، وهو يجوز لأنه لأنه لو قال : هذا كل الرجل لجاز ودل على معنى المبالغة والكمال »[1] .

وهكذا يكون المعنى الحاصل من الذي فيه الألف واللام داعياً إلى حسن وصفه بكل الرجل ، والمعنى في العلم المعرفة غير محتاج إلى وصفه ومدحه بذاك ، فاختلف الأمر وإن جاز فيه ذلك .

٤- تعليل نصب ورفع جواب ماذا :

قال سيبويه : هذا باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة الذي ، وليس يكون كالذي إلا مع (ما) و (من) في الاستفهام ، فيكون ذا بمنزلة الذي ، ويكون (ما) حرف الاستفهام ، وإجرائهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد ، أما إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول : متاعٌ حسنٌ ... وأما إجراؤهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول : خيراً ...

وقد يجوز أن يقول الرجل ماذا رأيت ؟ فيقول خيرٌ كأنه قال ما رأيت خيرٌ ولم يجبه على رأيت ، ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحت فيقول صالحٌ وفي من رأيت فيقول : زيدٌ ، كأنه قال : أنا صالح ومن رأيت زيدٌ ، والنصب في هذا الوجه : لأنه الجواب على كلام المخاطب وهو أقرب إلى أن تأخذ به ، وقال عز وجل : ﴿ ماذا أنزل ربكم قالوا أساطيرُ الأولين ﴾[2] .

وقد يجوز أن تقول إذا قلت : من الذي رأيت : زيدا ، لأن ههنا معنى فعل ، فيجوز النصب ههنا كما جاز الرفع في الأول »[3] .

---

(١) السيرافي ٢/١٥٩ ، والنكت ١/٤٤٥ - ٤٤٦ . وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٨ -٤٩ . والتعليقة لأبي علي الفارسي ص ٢٢٨ .

(٢) سورة : النحل الآية ٢٤ .

(٣) الكتاب ١/٤٠٤ - ٤٠٦ .

وإنما أطلت بذكر عنوان الباب دون اختصار ليطلع القارىء على جانب من منهجية سيبويه في كتابه ، فإنه عقد الباب لـ (ماذا) متى تكون ذا موصولة بمعنى الذي ، ومتى تكون مع (ما) استفهاما ، والأصل أن يكون الباب عنده هكذا باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة الذي وإجرائهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد ، فقطع بين المتعاطفين بشرح للجزء الأول من العنوان .

وأما المسألة فإن سيبويه يقسمها كما ذكرت إلى قسمين ، قسم تكون فيه ذا بمنزلة الذي وما استفهامية جارياً على الموصول فيكون رفعا ، فإذا قال ماذا رأيت كان قصده ما الذي رأيته ، فيجاب متاعٌ حسنٌ ، أي الذي رأيته متاع حسن ، ويكون الأسلوب للجملة الاسمية .

هذا هو الأصل ، لكنه يجوز الجواب بالنصب فتقول متاعاً حسنا وذلك لأن معنى الفعل يبيح ذلك ، فكأنه قال رأيت متاعاً حسنا ، وليس على لفظ رأيت ، لأنه جار على الذي ، ولكنه على المعنى ليس غير .

والقسم الآخر هو ما كانت فيه (ذا) مع (ما) - جميعا - استفهاماً ويكون الجواب جارياً على الفعل والفعل ينصب ، فإذا قال : ماذا رأيت ؟ كان المعنى أيَّ شيء رأيت ، فيجاب خيرا ، أي رأيت خيرا ، هذا هو الوجه في مثل هذا ؛ لأن الجواب يتجه على المعنى الذي قصده المخاطب السائل لكنه يجوز - أيضا - أن يجاب بالرفع ، ويكون بتقدير عامل ، فإذا قال ماذا رأيت قلت : خيرٌ ، كأنه قال : ما رأيت خيرٌ ، ومثله كيف أصبحت ومن رأيت فيقول صالح وزيدٌ أي أنا صالح ومن رأيت زيد ، وعلى مثل هذا يوجه سيبويه الآية (ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا أساطيرُ الأولين) لأنه يجعل (ماذا) استفهامية ، وجوابها أساطيرُ مرفوع بمقدر ، وكأنهم قالوا - تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا - ما أنزله أساطيرُ ، والذي جعله يذهب هذا المذهب في الآية - عندي - أنه رأى ضمير المفعول محذوفا من (أنزل) ولو ذكر لكان عائداً على ما فتكون موصولة ولا خلاف في رفع جوابها .

فماذا يقول المعربون ؟ قال الزمخشري : « (ماذا) منصوب بأنزل ، بمعنى أيَّ شيء (أنزل ربكم) . أو مرفوع بالابتداء ، بمعنى أي شيء أنزله ربكم ، فإذا نصبت فمعنى (أساطير الأولين) : ما يدَّعون نزوله أساطيرُ الأولين ، وإذا رفعته فالمعنى : المنزلُ أساطيرُ الأولين ، كقوله : (ماذ ينفقون ؟ قل العفوُ) [1] فيمن رفع » [2] ومعنى كلامه أنه مرفوع على تقديره خبرا لـ (ما) الموصولة وإذا قدَّرنا (ماذا) استفهامية فإنه مرفوع على معنى الفعل .

وقال أبو حيان : « وماذا كلمة استفهام مفعول بأنزل ، أو مبتدأ خبره ذا بمعنى الذي وعائده في أنزل محذوف ، أي : أيُّ شيء الذي أنزله ، وأجاز الزمخشري رفعه بالابتداء ، قال بمعنى أي شيء أنزله ربكم ، وهذا لا يجوز عند البصريين إلا في ضرورة الشعر » [3] .

قلت أفإذا رأى الزمخشري سيبويه ينصب بمعنى الفعل ألا يرفع بمعنى الابتداء .

---

(١) سورة البقرة . الآية ١٢٩ .

(٢) الكشاف ٢/٤٠٦ .

(٣) البحر المحيط ٥/٤٨٤ .

ب - خصائص العلة التي استجدت عند سيبويه

أولا : العلة الثانية (علة العلة)

والمقصود أنه يعلل لحكم بعلة ، ثم يعلل هذه العلة ويفسرها مفترضا أن معترضا اعترض قوله أو منكرا رده ، وهذه الخاصية لم تكن موجودة عند أشياخه من قبل ، وإنما استحدثها سيبويه فهو قمن أن تحسب له وتفرد بعنوان مستقل ، وذلك لأننا هنا نبحث في أصول النحو وعلاقته بتاريخ النحو معروفة ، فمن المهم أن نميز رأى بعض النحاة عن بعض حتى نسير فى دراستنا على هدى .

١- علة لزوم أدوات الاستفهام للأفعال :

سبق أن أشرت إلى تعليل سيبويه نصب الأسماء الواقعة بعد أدوات الاستفهام في علة الاختصاص ، وأنه إنما لزم نصب هذه الأسماء لكي تشعر بأفعال مقدرة تالية لأدوات الاستفهام .

ومن ثم فإن سيبويه استشعر مسألة أخرى وهى لماذا كان هذا في باب الاستفهام ولماذا أدواته مختصة بالأفعال ، فقال مجيبا على ذلك :

« وإنما فعلوا هذا بالاستفهام لأنه كالأمر في : أنه غير واجب ، وأنه يريد به من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل ، ألا ترى أن جوابه جزم ، فلهذا اختير النصب وكرهوا تقديم الاسم لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابها كجوابه ، وقد يصير معنى حديها إليه وهي غير واجبة كالجزاء ، فقبح تقديم الاسم لهذا ... » [١] .

---

(١) الكتاب ١/٥١ .

وهذه هي العلة الثانية أو علة العلة ، فانما خص باب الاستفهام بهذا الحكم لأنه كالأمر ، والأمر من المعاني المقتضية للأفعال فالاستفهام كذلك لا يكون إلا بفعل فلزم حينئذ أن تكون أدواته داخلة على أفعال مذكورة أو مقدرة .

٢- علة حذف الهمزة من « أمن » ونحوها :

وإنما الحديث في هذه المسألة حديث تقديم الفعل أو تأخيره مع همزة الاستفهام ، وأنه جائز فيها دون سائر الأدوات ، وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره وأنه ليس للاستفهام في الأصل غيره ، وأن هذه الهمزة داخلة في الأصل على سائر الدوات فلماذا حذفت ؟ .

لقد حذفت لأمن اللبس ، فإن الأدوات مؤدية معنى الاستفهام دون لبس وهذه العلة هي التى نقصدها هنا .

قال سيبويه : « فأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز ، وذلك لأنه حرف الاستفهام الذى لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره »[1] ، ثم راح يعلل هذه العلة فقال : « وإنما ترك الألف في « من » و « متى » ونحوهن حيث أمن الالتباس ، ألا ترى أنك تدخلها على « من » إذا تمت بصلتها ، كقول الله عزو جل : ﴿ أفمن يلقى فى النار خير أم من يأتي آمنا يوم القيامة ﴾[2] وتقول أم هل فإنما هى بمنزلة « قد » ولكنهم تركوا الألف استغناء إذ كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام »[3] .

٣- تعليل جواز مناداة المحلى بأل :

ونص هذه المسألة مدروس في تعليل الاختصاص ، ومدروس في خصائص العلة عنده أيضا فى مسألة تعدد العلة ، وهنا أدرسه من جانب أخر ، وذلك في سمة « علة العلة »

---

(١) الكتاب ١/٥١ .

(٢) سورة فصلت . الآية ٤٠ .

(٣) الكتاب ١/٥١ .

عند سيبويه وإنما أكرره هذا التكرار لكي أستقصى جوانب العلة دون أن أغادر جانبا يمكن أن يدخل ضمن مسمى العلة ، وبهذا تتضح العلة وتبرز ، وشأن دراسة كدراستى الاستنتاجُ واستنطاق النصوص فلعل القارئ أن يعفينى من اللوم ، وأستشهد فى هذا المقام بقول د. جُنسُن : يتوق كل من يؤلف كتابا إلى المديح ، أما من يصنف قاموسا فحسبه أن ينجو من اللوم »[1]وبالنجاة من اللوم في بحثى أكتفى لو عورة المسلك وقلة السالك .

وأما مسألة البحث هنا فإن سيبويه قال : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتّةَ ، إلا أنّهم قد قالوا يا ألله اغفر لنا ... وليس بمنزلة . الذي قال ذلك » من قبل أن الذي قال ذلك وإن كان لا يفارقه الألف واللام وليس اسما بمنزلة زيد وعمرو غالبا . ألا ترى أنك تقول : يا أيها الذي قال ذاك ولو كان اسما غالبا بمنزلة زيد وعمرو لم يجز ذا فيه »[2] .

فبعد أن ذكر بعض العلل لتجويز نداء لفظ الجلالة مع مصاحبته لأل ذكر علة أخرى وهى أن لفظ الجلالة يباين سائر ما فيه الألف واللام مثل الذي يقول ذاك ، ولم يكتف سيبويه بهذا بل كأنه استشعر سائلا يقول : لماذا يباينه ، أليس مثله فى أن كلا منهما دخلته الألف واللام فقال : وذلك أن لفظ الجلالة علم ، والعلم لا تفيده « أل » تعريفا لأنه معرفة بنفسه .

٤- تعليل انجزام الفعل بين الفعلين :

قال سيبويه : « وأما ما ينجزم بين الفعلين فقولك : إن تأتنى ثم تسألْنى أعطِك ، وإن تأتنى فتسألْنى أعطك وإن تأتنى وتسألْنى أعطك ، وذلك لأن هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول ، وكذلك « أو » وما أشبههن ، ولا يجوز فى ذا الفعل الرفع ، وإنما كان الرفع في قوله : متى تأتِه تعشو ، لأنه في موضع عاشٍ ، كأنه قال متى تأته عاشياً ولو قلت متى تأته وعاشيا كان محالاً ، فإنما أمرهن أن يشركن بين الأول والآخر »[3] .

---

(١) منير البعلبكي ، المورد القريب ، قاموس انجليزي عربي ، (بيروت – دار العلم للملايين عام ١٩٩٠م) ص ٤

(٢) الكتاب ١/٣٠٩ .

(٣) الكتاب ١/٤٤٦-٤٤٧ .

٥- تعليل امتناع وصف الضمير :

قال سيبويه : « ... وأما قوله عز وجل : ﴿ هو الحق مصدقا ﴾ [1] فإن (الحق) لا يكون صفة لـ « هو » من قبل أن « هو » اسم مضمر ، والمضمر لا يوصف بالمظهر أبدا ، لأنه قد استغنى عن الصفة ، وإنما تضمر الاسم حين يستغنى بالمعرفة » [2] .

فعلة امتناع وصف الضمير بالمظهر أنه مختص بأن لا يوصف بمظهر أبدا وكأن سائلاً قال : ولماذا اختص الضمير بأن لا يوصف بالمظهر فقال لأنه قد استغنى عن الصفة ، وخير من يشرح كلام سيبويه سيبويه نفسه حيث قال : « واعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً من قبل أنك إنما تضمر حين تُرى أن المحدِّث قد عرف من تعنى » [3] .

يعني أن المحدِّث يعرف المضمرَ حين أضمرت من خلال كلام سابق فلا يحتاج إلى وصفه وتحديده [4] .

٦- علة منع عطف الضمير المنصوب والمرفوع على الضمير المجرور :

وقد ذكر شيء من الحديث عن هذا النص في مواطن من البحث ، إلا أن الجزء المراد من الحديث هنا ليس هو الجزء هنالك ، وإنما هو الجزء المتمم له ، ولا أجد حرجاً من تكرار بعض النصوص وذلك لأني أهدف إلى معالجة النص واستنباط سائر العلل منه والحكم عليه ، وهذا مبرر يكفى لإقدامي على هذا الصنيع .

قال سيبويه : (وتقول : مررت بزيد وبك ، وما مررت بأحد إلا بك ، أعدت مع المضمر الباء ؛ من قبل أنهم لا يتكلمون بالكاف وأخواتها منفردة ، فلذلك أعادو الجار مع المضمر) [5]

---

(١) سورة فاطر . الآية : ٣١ ، ونص الآية : والذي أوحينا إليك من الكتاب هو الحقّ مصدقاً لما بين يديه ، إن الله بعباده لخبير بصير .

(٢) الكتاب ١/٢٦٠ - ٢٦١ .

(٣) المرجع السابق ١/٢٢٣ .

(٤) انظر : المقتضب ٤/٢٨١ . شرح بن يعيش ٣/٥٦ . شرح الكافية للرضي ١/٣١١ . المغنى ٢/١٤٨ .

(٥) الكتاب ١/٣٨٣ .

وفي هذا النص – كما سبق – تعليل بالاستعمال ، وذلك أنه يمنع العطف على الضمير المخفوض بسبب أن العرب لم تستعمل ذلك ولم تتكلم به ، ولم يكتف سيبويه بهذا ولم يقف عنده ، بل راح يستشعر سائلاً يسأله قائلاً : لم لا يقال : مررت بزيد وإياك أو مررت بزيد وأنت ، وهذا السؤال المتوقع وجوابه وردا في جزء من النص يتم به فهم الكلام حول العلة الآنفة الذكر ، قال رحمه الله : « ... ولم تُوقِعْ (إيًّا) ولا (أنت) ههنا من قبل أن المنصوب والمرفوع لا يقعان في موضع المجرور »(١) .

فالعلة الثانية عنده هي أن : (إيًّا) ، (أنت) ضميران يختصان بالرفع ، والضمير المراد العطف عليه مجرور ، ولا يأتي المنصوب والمرفوع مكان المجرور أصلاً ، فكيف يأتيان إتباعاً .

٧- علة حذف العامل في النداء :

وهذا هو عنوان العلة الأصلية التي سيعللها أيضا سيبويه بعلة أخرى هي العلة الثانية ، وعنوانها علة إحلال (يا) بدلاً من عامل النداء .

قال سيبويه : « .. ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبدَ الله ، والنداء كله ، ... حذفوا الفعل لكثرة استعماله هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا أريد عبدَالله ، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلاً منها ؛ لأنك إذا قلت : يا فلان ، علم أنك تريده »(٢) .

فالعامل في النداء فعل محذوف ، وعلة حذفه كثرة الاستعمال ، وصار حرف النداء (يا) بدلاً من اللفظ بهذا الفعل ، وكأن سائلاً يستدرك على سيبويه ويقول : ولم صارت أداة النداء (يا) عوضا من الفعل ؟ فقال لأن المعنى في ذلك سواء ، فإذا قال يا فلان فكأنه قال أريد فلانا .

---

(١) الكتاب ٣٨٣/١ .

(٢) الكتاب ١٤٧/١ .

ثانيا
توضيح العلة

والمراد من هذه الخاصية أن سيبويه عليه رحمة الله لا يقف في كثير من الأحيان عند ذكر العلة ، بل يتبعها بشرح يوضح مراده منها أو دحض لشك قد يقع فيها أو سؤال عنها ، وهو أحيانا يسوق ذلك التوضيح ويورده إيرادا عفويا لا تكاد تلمسه إلا بإمعان ولا تدركه إلا بتأمل وأحيانا يكون واضحا وصريحا فتكون عبارته قوية ظاهرة ، وذك كله حسب ما يتوقعه من قوة الاعتراض الذي يعترض به عليه أو ضعفه ، وسيتبين هذا الأمر من خلال هذه النماذج .

١- تعليل امتناع وصف الضمير :

قال سيبويه : « ... وأما قوله عز وجل : ﴿ هو الحق مصدقا ﴾ [١] فإن الحق لا يكون صفة لـ (هو) من قبل أن (هو) اسم مضمر ، والمضمر لا يوصف بالمظهر أبداً ، لأنه قد استغنى عن الصفة ، وإنما تضمر الاسم حين يستغنى بالمعرفة » [٢] .

والنص الذي فيه توضيح للعلة هو قوله : « وإنما تضمر الاسم حين يستغنى بالمعرفة » ، وذلك أنه قد علل لا متناع وصف الضمير بأنه استغنى عن الصفة ثم أراد أن يبين أن هذا الاستغناء هو أيضا سبب الإضمار ، لأنه قد يستشكل فيقال كيف استغنى الضمير عن الصفة ، فقال إن الذي يضمر هو المعروف المستغنى عن الذكر ، فإذا كان هذا حاله فإنه في غير حاجة إلى أن يوصف وإنما الوصف لشيء منكور .

وربما يقال إن هذاه الخاصية غير بارزة هنا وإنما تكلفها الباحث تكلفا وإعتسفها اعتسافا ، فأقول نعم هي ليست بالوضوح الظاهر ولكنها غير متكلفة وليست متمحلة ، وفيما يأتي من النصوص مزيد توضيح وبيان .

---

(١) سورة فاطر . الآية ٣١

(٢) الكتاب ١/ ٢٦٠ - ٢٦١ .

٢- تعليل بناء المضارع المتصل به نون النسوة على السكون :

قد ذكرت في تعليل سيبويه بالقياس أنه يعلل لبناء المضارع المتصل به نون النسوة أو غيرها من الضمائر على السكون بقياسه على الماضي الذي اتصلت به تلك الضمائر وقد أشرت هناك إلى ما أنا بصدده الآن من ذكر توضيح العلة ، وذلك حين قال سيبويه : « فإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقته للعلامة نونا .. وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب كما فعلت ذلك في فعل حين قلت فعلْتَ وفَعَلْنَ ، فأسكن هذا ههنا وبني على هذه العلامة كما أسكن فَعلَ لأنه فعل كما أنه فعل وهو متحرك كما أنه متحرك »[1] .

ثم تدارك فبين أن قياسه هذا لا يستغرب ولا يستبعد ، وأنى لمنكر أن يقول كيف تقيس المضارع على الماضي وهو فعل مثله ، وقد ذهب به أبعد من هذا حين قيس على الأسماء لمجرد مضارعته إياها فأعرب إعرابها ، وإذاً فـ(ليس هذا بأبعد فيها إذ كانت هي وفَعلَ شيئا واحدا - من يفعل إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست بأسماء .. »[2] .

٣- تعليل توحيد الفعل مع تثنية الفاعل وجمعه :

وهذه مسألة قد أشرت إليها في التعليل بالاستغناء عند سيبويه وإنما جرى ذكرها هنا لما فيها من توضيح وشرح للعلة يكون خصيصة من خصائص التعليل عند سيبويه ، قال :

« وإنما قالت العرب : قال قومك ، وقال أبواك ؛ لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا : قالا أبواك وقالوا قومك ؛ فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا »[3] .

فالتعليل هنا تعليل بالاستغناء ، وذلك أن العرب اكتفوا بذكر الفاعل الظاهر عن ذكر فاعل مضمر ، غير أن سيبويه لم يقف عند ذكر هذا التعليل ، بل استطرد يوضح

---

(١) الكتاب ١/٦ .

(٢) المصدر السابق ١/٦ .

(٣) الكتاب ١/٢٣٤ .

هذا الرأي ويبينه بما يدفع عنه مقالات الطاعنين ، فقال : « فإذا بدأت بالأسم قلت : قومك قالوا ذاك ، وأبواك قد ذهبا ؛ لأنه قد وقع ههنا إضمار في الفعل وهو أسماؤهم ؛ فلا بد للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر ، وحين قلت : ذهب قومك لم يكن في (ذهب) إضمار » [1] .

فالأمر ليس سواء ، بل تفترق حالة عن حالة ، فالضمير إنما يكون إذا تقدم اسم يكون هذا الضمير كناية عنه ، وأما إذا ذكر الاسم الظاهر فاعلاً للفعل فكفى به دون البحث عن ضمير .

٤- تعليل امتناع الفصل بالضمير :

هذه العلة من علل القبح ، حيث ذكر سيبويه في نصه - التالي - أن العرب لم يفصلوا بالضمير في النكرة لقبح ذلك ، وفي آخر النص شرع يوضح هذه العلة ويؤكدها بضرب الأمثلة والنظائر .

قال : « هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلا ، ولكن تكون بمنزلة اسم مبتدأ ، وذلك قولك : ما أظن أحدا هو خيرٌ منك ، وما أجعل رجلاً هو أكرم منك ، وما إخال رجلاً هو أكرم منك ، فلم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة كما لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة ، وكما أن كلهم وأجمعين لا يكران على نكرة ؛ فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفـــة ، فلم تصر فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكـــن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة » [2] .

وهنا يكون سيبويه قد ذكر العلة في منع الفصل ، فهل وقف عند هذا ؟ لقد شرع يقوي كلامه ، وكأنه يلمس وجود تردد في قبول ما قال ، فقوى حجته بأنه « مما يقوي ترك ذلك في النكرة ، أنه لا يستقيم أن تقول : رجلٌ خيرٌ منك ، ولا : أظن رجلاً خيرا منك ، حتى تنفي وتجعله بمنزلة (أحد) فلما خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة

---

(١) الكتاب ١/٢٣٥ .

(٢) الكتاب ١/٢٩٧ .

الابتداء وفي الابتداء لم يجر في النكرة مجراه ؛ لأنه قبيح في الابتداء وفيما أجري مجراه من الواجب ، فهذا مما يقوي ترك الفصل » [١] .

وبيان ذلك أن الواجب – أي غير المنفي – يكون بمنزلة الابتداء ، وأنت لا تذكر نكرة لا في الابتداء ولا في ما هو بمنزلة الابتداء فلا تقول في الابتداء : رجلٌ خيرٌ منك ، ولا تقول فيما هو بمنزلته : أظن رجلاً خيراً منك ، وبهذا فقد خالفت النكرة المعرفة في الابتداء وماكان بمنزلته ولم تجر مجراها ، فلما قبح أن تجري مجراها ، قبح أن يحكم بالفصل للنكرة كما حكم به للمعرفة .

---

(١) الكتاب ١/٣٩٧ .

ثالثا
دور العلة

وقد بيَّن ابن جني وتبعه السيوطي المراد بـ(دور العلة) ومثلا له بمثالين أحدهما من تعليل المبرد واستقبحاه ، والآخر من تعليل سيبويه واستحسناه وهو عندهما أن يعلل لشيء بشيء ثم يدور المعلَّل فيجعل ما كان علة معلولا وما كان معلولا علة [1] .

قال ابن جني : « هذا موضع طريف ، ذهب محمد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو ضربْن وضربْت إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير [2] يعني مع الحركتين قبل ، وذهب أيضا في حركة الضمير من نحو هذا أنه إنما وجبت لسكون ما قبله ، فتارة اعتل لهذا بهذا ، ثم دار تارة أخرى فاعتل لهذا بهذا ... » [3] .

وقد قرن ابن جني فيما نقل عن المبرد بين توضيح المراد وضرب المثال ، وحقيقة ما ذهب إليه المبرد [4] أن الفعل يبنى على السكون إذا اتصل به الضمير ، وذلك لتوالي الأمثال المتحركة إذا لم يسكن لام الفعل ، ثم علل لتحرك الضمير المتصل بالفعل بأنه ساكن اللام ولو سكن الضمير أيضا لا لتقى ساكنان ، وهذا هو الدور .

ونص المبرد في المقتضب صريح في هذا ، حيث قال : « وكلُّ مبنيٍ مسكن آخره إن ولي حرفا متحركا ، لأن الحركات إنما هي في الأصل للاعراب فإذا سكن ما قبل آخره فلا بد من تحريك آخره لئلا يلتقى ساكنان » [5] .

---

(١) هذا ما يفهم من قولهما ، ولم يعرفاه وإنما شرحا معناه ، والأصل لابن جني والسيوطي ناقل موافق انظر : الاقتراح ص ٢٧٠ .

(٢) سبق تعليل سيبويه لذلك .

(٣) الخصائص ١/١٨٣ .

(٤) المقتضب ٣/١٧٣ .

(٥) المقتضب ١/١٧٣ .

وأما مثال سيبويه فما أجازه في جر (الوجه) من قولك : هذا الحسنُ الوجهِ وذلك أنه أجاز فيه الجرَّ من وجهين ، أحدهما طريق الإضافة الظاهرة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل [١] .

قال ابن جني : « وقد أحطنا علماً بأن الجرَّ إنما جاز في الضارب الرجل ونحوه مما كان الثاني منهما منصوباً لتشبيههم إياه بالحسن الوجهِ ، أفلا ترى كيف صار كل واحد من الموضعين علة لصاحبه في الحكم الواحد الجاري عليهما جميعا » [٢] .

وإذا كان (دور العلة) هذا المصطلح قد وضح من خلال المثالين المضروبين فإنه يحسن أن أذيله ببعض الوقفات .

الوقفة الأولى : الدور أم الدوران ؟

يتبادر للسامع لأول وهلة أنهما سواء ، دور العلة أو دوران العلة وليس الأمر كذلك نبه إلى ذلك محقق الخصائص بقوله : « وليس الدور في هذا المقام هو الدوران كما ذهب إليه شارحا الاقتراح ابن الطيب وابن علان ، فإن الدوران هو حدوث الحكم بحدوث العلة وانعدامه بانعدامها كما في حرمة النبيذ تدور مع الإسكار وجودا وعدما ، والدوران من مسالك العلة والدور أدنى إلى أن يكون من قوادحها » [٣] .

قلت الذي يقصده النَّجار يسميه الأصوليون أيضا : التأثير ، وهو عندهم دليل على صحة العلة [٤] .

الثانية : يكثر الدور في تعليلات سيبويه والمبرد وغيرهما وليس مقصورا على هذين المثالين ، والعجب من ابن جني حين التمس عذرا لسيبويه وجرد منه المبرد ،

---

(١) الخصائص ١/١٨٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق ، هامش ١ .

(٤) العدة في أصول الفقه ٥/١٤٣٢ .

وذلك أنه بعد ان ذكر مثال سيبويه قال : « والعذر أن الجرَّ لما فشا واتسع في نحو الضارب الرجل والشاتمِ الغلام .. صار لتمكنه فيه وشياعه في استعماله كأنه أصل في بابه ، وإن كان إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه ، فلما كان كذلك قوي في بابه ، حتى صار لقوته قياساً وسماعاً كأنه أصل للجر في : هذا الحسن الوجه .

لكن ما أجازه أبو العباس وذهب إليه في باب ضربْن وضربْت من تسكين اللام لحركة الضمير وتحريك الضمير لسكون اللام شنيع الظاهر والعذر فيه أضعف منه في مسألة الكتاب ، ألا ترى أن الشيء لا يكون علة نفسه ، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علة علته أبعد ، وليس كذلك قول سيبويه ، وذلك أن الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوِّغ حمل الأصول عليها ، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم » [1] .

فكيف قويت هذه الفروع وما مقدار القوة التي مكنتها من تحمل الأصول ، ولماذا ذلك كله ؟ لارادتهم تثبيت الفروع والشهادة لها بقوة الحكم .

نعم هي قوية لأنهم أرادوا لها القوة ، وفالضارب الرجل والشاتم الغلام صار لتمكن الجر فيه وشياعه في استعماله كأنه أصل في بابه ، ثم يعود ابن جني فيكرر العبارة تكريرا ممجوجاً فيقول : فلما كان كذلك قوي في بابه حتى صار لقوته كأنه أصل للجر في هذا الحسن الوجه .. وإن كان إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه .

وهكذا تضطرب العبارات لدى ابن جني على غير عادته – وهو البصير بالعربية – اضطراباً أملاه حبه لسيبويه حباً لا أقول أعمى عينه عن معايب سيبويه ، كما قال القائل :

وعين الرضى عن كل عيب كليلة *** ولكن عين السخط تبدى المساويا

ولكن أعماه عن رؤية المبرد ، والعدل يقتضى التسوية بينهما ، وسيأتي في النماذج التي سأطرحها على هذه المسألة ما يبين أن سيبويه كالمبرد في هذا .

---

(١) الخصائص ١/١٨٣ – ١٨٤ .

١- تعليل ولاء الأسماء همزة الاستفهام و(إن) الشرطية :

وهذه المسألة واردة عند سيبويه في تعليل القياس ، فإنه يقيس باب الاستفهام على باب الشرط ، ويقيس الشرط على الاستفهام قياساً لا تكاد تميز منه الأصل من الفرع مما جعلني أقول إن هذه المسألة هي من مسائل دور العلة عنده ، ويكفينى أن أذكر النص في باب (إنْ) مقرونا بنص الاستفهام لينجلى أن سيبويه يعلل بدور العلة .

قال سيبويه : « .. وتقول في الخبر وغيره : إن زيدا تره تضربْ ، تنصب زيدا ، إلا أن الفعل أن يلى (إنْ) أولى كما كان ذلك في حروف الاستفهام ، وهو أبعد من الرفع ، لأنه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ ، وإنما أجازوا تقديم الاسم في (إن) لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه ، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام مالم يجز في الحروف الأخر » [١].

وقال أيضا : « ... فأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلا وذلك لأنه حرف الاستفهام الذي لا يزول عن إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره ، ... فهي ههنا بمنزلة (إن) في باب الجزاء ، فجاز تقديم الاسم فيها كما جاز في قولك : إن الله أمكنني فعلت كذا وكذا .

ويختار فيها النصب لأنك تضمر الفعل فيها ، لأن الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم وكذلك كنت فاعلاً في (إنْ) لأنها إنما هي للفعل » [٢] .

فعلل للاستفهام بقياسه على الشرط ، وعلل للشرط بقياسه على الاستفهام ، وهذه هي مسألة الدور .

---

(١) الكتاب ١/٦٧ .

(٢) الكتاب ١/٥١ .

المبحث الثالث

غايتها

أثرها في تأصيل المقاييس النحوية

تأثره بأشياخه فيها

تقويمها

غايتها

إن الغاية من التعليل عند سيبويه إنما هي تفسير الظواهر اللغوية، ودعم القواعد النحوية ، وبيان حكمة القائل الأول فيما يتعاطاه من وجوه كلامه .

وكل العلل في الكتاب قائمة على هذا مفضية إليه ، وقد أشرت إلى هذا حين الحديث عن الغاية من التعليل عند أشياخه ، وهو تابع لهم في هذه الغاية كاما كان تابعا لهم في أنواع العلل وخصائصها .

وما الأسس التي قامت عليها العلة عنده وعند أشياخه إلا شاهد على هذه الغاية من العلة .

فالتخفيف والسماع والقياس والنظائر كلها دليل على أن العلة عند سيبويه وعند أشياخه لم تكن تهدف إلى نقل المنطق وتأثره ولا إلى فلسفة الكلام العربي كفلسفة العلوم في سائر اللغات .

وفيما ذكرته من النصوص أثناء الرسالة غنية عن ذكرها هنا .

أثر العلة في تأصيل مقاييس النحو

- أثرها في الخلاف النحوي .
- أثرها في الشكل الإعرابي .
- أثرها في بناء الجملة والأسلوب .

ا- أثرها في الخلاف النحوي :

ويقصد من هذا العنوان أن تكون العلة سبباً في الخلاف ، فما يقدم المخالف على مخالفة غيره إلا بسبب نظرته إلى العلة .

١- علة مخالفة سيبويه للخليل في «أمس» :

قال سيبويه : « ... وزعم الخليل أن قولهم لاهِ أبوك ولقيته أمسِ ، إنما هو على « لله أبوك » و « لقيته بالأمسِ ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفا على اللسان » (١) .

هذا هو رأي الخليل أن (لقيته أمسِ) تقديره « لقيته بالأمسِ » ثم حذف حرف الجر (الباء) والألف واللام تخفيفاً ، غير أن سيبويه يخالفه وإن كان لا يصدع بهذه المخالفة - فيقول : « ولا يقوى قول الخليل في أمسِ » فلماذا يوهن قول شيخه ؟ إن الذي دفعه إلى هذا هو العلة ، وهي هنا علّة الاستعمال ، فإن العرب تستعمل أمسِ فاعلاً وتبقيه على الكسر ، قال سيبويه : « ولا يقوى قول الخليل في أمسِ ؛ لأنك تقول : ذهب أمسِ بما فيه » انتهى .

فدل استعماله مبنيا على الكسر مع كونه فاعلاً على أن الكسر في مثال الخليل ليس لتقدير العامل .

---

(١) الكتاب ١/٢٩٤ .

٢ - أثرها في الشكل الإعرابي

أ - جواز أكثر من وجه في الكلمة « أصلية أو تابعة » .

ب- اختلاف الحكم الإعرابي .

أ - جواز أكثر من وجه في الكلمة

١- تعليل النصب والجر في المعطوف على خبر (ما) المجرور :

قال سيبويه : « وتقول : مازيدٌ كعمرو ولا شبيهاً به ، وما عمرو وكخالدٍ ولا مفلحا النصب في هذا جيد ، لأنك إنما تريد ما هو مثل فلان و لا مفلحا ، هذا معنى الكلام ، فإن أردت أن تقول : ولا بمنزلة من يشبهه جررت ، نحو قولك : ما أنت كزيد ولا شبيهٍ به ، فإنما أردت ولا كشبيه به »[1] .

ومن نافلة القول أن أبين أن المعطوف على خبر (ما) المجرور جاز فيه الوجهان بعلة المعنى ، فإن نصب فلمعنى وإن جر فلمعنى آخر ، قال أبو علي : « إذا قلت : مازيد كعمرو ولا شبيهاً به فالمعنى أنه ليس مماثلاً له ولا مشابهاً ، فإذا جرٌ (شبيهاً به) فالمعنى أنه قد أثبت له شبيهاً وبقي أن يكون مثله »[2] .

٢- تعليل نصب المعطوف على معمول اسم الفاعل المجرور :

قال سيبويه : « .. ولو قلت : هذا ضاربُ عبد الله وزيداً جاز على إضمار فعل ، أي وضربَ زيدا ، وإنما جاز هذا الإضمار ؛ لأن معنى الحديث في قولك : هذا ضاربُ زيد هذا ضرب زيدا وإن كان لا يعمل عمله ، فحمل على المعنى »[3] .

فمع أنه لا يعمل عمله ، إلا أنه قد جاز فيه نصب المعمول ، وذلك لأجل المعنى ، وهذه المسألة هي مسألة إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي عمل فعله ، والذي ذهب إليه سيبويه أن اسم الفاعل بمعنى الماضي يضاف إلى معموله كسائر الأسماء ويكون مجرداً من التنوين غير عامل فيكون معموله مجروراً بالإضافة ، أما ما عطف عليه فإنما صحَّ نصبه لعلة المعنى بعد أن كان أصله الجر ، فتحصل أن فيه وجهين هما الجر والنصب وكلاهما بعلة المعنى ، وقد ذكرت هذه العلة في التعليل بالمعنى عند سيبويه[4] .

---

(١) الكتاب ١/٣٥ .

(٢) التعليقة ١٠٤ .

(٣) الكتاب ١/٨٧ .

(٤) انظر ص من المبحث الثاني .

٣- تعليل نصب ورفع المفعول في قولك : (ظننت زيداً أبو من هو) :

قال سيبويه : « وتقول : قد دريتُ عبدَ الله أبو من هو ، كما قلت ذلك في علمت ، ولم يؤخذ ذلك إلا من العرب ، ومن ذلك : قد ظننت زيداً أبو من هو .

وإن شئت قلت : قد علمت زيدٌ أبو من هو ، كما تقول ذاك فيما لا يتعدى إلى مفعول وذلك قولك : اذهب فانظر زيدٌ أبو من هو ، ولا تقول : نظرت زيدا ، واذهب وسل زيدٌ أبو من هو ، وإنما المعنى اذهب فسل عن زيد ، ولو قلت : اسأل زيداً على هذا الحد لم يجز .

ومثل ذلك دريت في أكثر كلامهم ؛ لأن أكثرهم يقول : مادريت به مثل : ماشعرت به »[1] .

فالعلة هي الاستعمال ، وجاز الوجهان معاً نصب المفعول ورفعه لأن كلا منهما قد ورد عن العرب وأخذ منهم .

وأصل المسألة في إعمال الأفعال وإلغائها ، وذلك « أنه يجوز لك ألا تعمل علمت في زيد لوجود الاستفهام بعده ، إذ كان هذا الاستفهام يجوز أن يقع على زيد ، فتقول : قد علمت أبو من زيدٌ ، فلما جاز أن يتقدم زيداً الاستفهامُ ولا يتغير المعنى صار بمنزلة ما قد وقع الاستفهام عليه ومنع من أن يعمل فيه ، ثم شبه علمت زيدا أبو من هو بما لا يتعدى من الفعل لما أبطل عملها وهو قولك : انظر زيدٌ أبو من هو ، وأنت لا تقول نظرت زيدا إلا في معنى انتظرته .. وحكم انظر .. أن يتعدى بحرف جر في المعنى المقصود بهذا الكلام »[2] .

فهذه الأفعال تعمل وتلغى عن العمل ، ولا يجوز أن يتقدم حرفَ الاستفهام من الأفعال إلا التى تلغى ، قال القرطبي : « لا تقدم حرفَ الاستفهام من الأفعال إلا التي تلغى وهي

---

(١) الكتاب ١/١٢١ .

(٢) السيرافي ٢/٤٨ .

أفعال الشك والعلم فإن قيل : فلم يتقدمها عرفت ؟ فالجواب أن ماكان من الأفعال التي فيها معنى طلب العلم فهي بمنزلة « علمت » تعدت أو لم تتعدَّ ، ومنه اذهب فانظر زيدٌ أبو من هو ، واذهب فاسأل زيدٌ أبو من هو ، وأنت لا تقول : نظرت زيدا ، ولا سألت زيداً على هذا المعنى » [١] .

٤- تعليل الجر والرفع في (سخلتها) من قولك : كل شاة وسخلتها بدرهم :

قال سيبويه : « .. وقد يقول بعضهم : هذه ناقة وفصيلها راتعان ، وهذا شبيه بقول من قال : كلُّ شاةٍ وسخلتِها بدرهم ؛ إنما يريد : كلُّ شاةٍ وسخلةٍ لها بدرهم ، ومن قال : كل شاةٍ وسخلتُها فجعله بمنزلة : كلُّ رجلٍ وعبدُ الله منطلقا لم يقل في الراتعين إلا بالنصب ، لأنه إنما يريد حينئذٍ المعرفةَ ولا يريد أن يدخل السخلة في كل لأن(كلٌّ) لا يدخل في ذا الموضع إلا على النكرة .

والوجه كل شاةٍ وسخلتُها بدرهم ، وهذه ناقةٌ وفصيلُها راتعين ، لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس ، والوجهُ الآخر قد قاله بعض العرب .. » [٢] .

فأنت ترى أنه يجوز في كلمة سخلة جرها عطفا على شاة المجرورة بإضافتها إلى (كل) . ويجوز رفعها عطفا على (كل) والعلة في سائر الوجهين هي الاستعمال ، فقد استعمل العرب الرفع وهو الراجح واستعمل بعضهم الجر وهو مرجوح ، والمعنى كذلك علة أخرى ، فإن المخاطب يدرك في ذلك في الحالين .

وينساق الكلام أيضا على (راتعان) في قوله : كل ناقة وفصيلُها راتعان ، فإنه يجوز نصبه على الحال اعتدادا بأن (فصيلها) معرفة ومن جعله نكرة رفع على النعت ، والعلة أيضا واردة ، فإن العرب استعملوا هذا هكذا ، والمعنى يؤيد ذلك ، قال السيرافي : « تقولُ هذه ناقة وفصيلها راتعين على قول من جعل فصيلها معرفةً وهو أفصح اللغتين ومن جعلها نكرةً وهي أرد أهما قال راتعان وهذا على قول من قال كلُّ شاةٍ وسخلتِها يريد كُلُّ شاةٍ وسخلةٍ لها ومن قال كُلُّ شاةٍ وسخلتها فجعلها بمنزلةِ كُلِّ رجلٍ وعبدُ الله

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٠٦ .

(٢) الكتاب ١/٢٥٨ .

لم يقل في الراتعين إلا بالنصب لأنّه إنما يريدُ حينئذٍ المعرفة ولا يريد أن يدخل السخلة في كُلٍّ » [١] .

٥- تعليل نصب ورفع (راشداً مهدياً) :

قال سيبويه : « ... وأما قولهم : راشداً مهديا فإنهم أضمروا اذهب مهديا ، وإن شئت رفعتَ كما رفعتَ مصاحَبٌ معان ، ولكنه كثر النصب في كلامهم ، لأن راشدا مهديا بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل كأنه لفظ ب (رَشِدت وهُدِيت) » [٢]

ففي هذا النص يجوز رفع (راشدا) فتقول : راشدٌ مهدي ، كما جاز لك في (مصاحَبٌ مُعانٌ) أي أنت . وجاز ذلك لاستعمال العرب ذلك كذلك ، وما نظّر سيبويه بـ (مصاحبٌ معان) إلا ليبين لك أنهم قد استعملوه .

ويجوز أن تنصب (راشداً) وهو أولى ، لكثرة ذلك في كلامهم ، وعلة أخرى أنه كأنه صار بدلاً وعوضا من اللفظ بالفعل المحذوف (رشدت وهديت) .

---

(١) السيرافي ٢/١٩٧ .

(٢) الكتاب ١/١٣٧ .

ب - اختلاف الحكم الإعرابي بناء على العلة :

١ - تعليل العدول عن الانفصال إلى الاتصال :

قال سيبويه : « ... وتقول : عجبت من ضربي إياك ، فإن قلت لم وقد تقع الكاف ههنا واخواتها تقول عجبت من ضربيك ومن ضربيه وضربيكم فالعرب قد تتكلم بهذا وليس بالكثير ، ولم تستحكم علامات الإضمار التي لا تقع إيا مواقعها كما استحكمت في الفعل ، لا يقال عجبت من ضربكني إن بدأت به قبل المتكلم ولا من ضربهيك إن بدأت بالبعيد قبل القريب ، فلما قبح هذا عندهم ولم تستحكم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع صارت إيا عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف ومثل ذلك كان إياه لأن كانه قليلة ولم تستحكم هذه الحروف ههنا لا تقول كانني وليسنى ولا كانك فصارت إياهنا بمنزلتها في ضربي إياك ، وتقول : أتوني ليس إياك ولا يكون إياه لأنك لا تقدر على الكاف ولا الها هنا فصارت إيا بدلا من الكاف والهاء في هذا الموضع .. »[1] .

فاختلف الأمر بين الاتصال والانفصال بسبب العلة ، لأن العرب لم تستعمل المتصل في هذه المسألة إلا قليلا ، ويقبح عندهم أن تقول : عجبت من ضربكني فتبدأ بالمخاطب قبل المتكلم ، ويقبح أن تبدأ بالغائب قبل المخاطب فتقول : عجبت من ضربهيك ، وكذلك قلّ عندهم استعمال (كانه) إذا قلت : كان إياه .

قال الأعلم : « واعلم أنك إذا قلت : عجت من ضربيك فالاختيار أن تقولَ : من ضربي إيّاك ، وذلك أنَّ الضرب اسمُ ، ولا تستحكم فيه علامةُ الإضمار إذ كانت علامة ضمير المرفوع ولا تتصل به ، وإنما يتصل به ضمير المجرور الذي تشاركه فيه الاسماء التي ليس فيها معنى فعل نحو غلامي وغلامك وغلامه ، وأيضاً فإنَّ الضمير المضاف إليه الضربُ مجرورٌ يحل محلّ التنوين فى ضَرْب ، ومتى نُوِّن ضَرْب لم يله إلا المنفصل كقولك : عجبت من ضربٍ إياك وما أشبهه ، وإنّما جاز عجبتُ من ضربيك تشبيهاً

---

(١) الكتاب ١/٣٨١ .

بضربتُكَ حين اتصل به التاءُ والكاف وهما ضميرا فاعلٍ ومفعولٍ وهو في الفعل قويٌّ لاستحكام علامات الإضمار في الفعل » [١] .

٢- تعليل انصاب المعطوف على مجرور :

قال سيبويه : « ... فيحمل الاسم إذ كان العامل الأول فعلا وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض معناه ، كما قال جرير :

جِئْني بِمثلِ بَني بَدْرٍ لِقَومِهمُ *** أوْ مِثلَ أسرَةِ مَنْظورِ بنِ سيّار

ومثله قول العجاج :

يذهبْن في نجد وعورا غائرا ،

كأنه قال : ويسلكن غورا غائرا ؛ لأن معنى يذهبْن فيه يسلكن .. » [٢] فكان الأصل في البيتين أن يدخل حرف الجر فيجر كلا من (مثل) في البيت الأول و(غورا) في البيت الثاني ، لكنه عدل عنه إلى نصبهما بفعل مقدر ، ويكون التقدير أعطني مثل أسرة .. ويسلكن غورا ، قال الأعلم في البيت الأول « استشهد به لحمل الاسم المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه ؛ لأن معنى جئني بمثل بني بدر هاتني مثلهم ، فكأنه قال : هات مثل بني بدر أو مثل أسرة منظور » [٣].

وقال في البيت الاخر : « استشهد به لما يجوز بعد حتى في عطف عمل الفعل بعضه على بعض لنصب غوراً حملاً على موضع نجد وما عمل فيه ، لأن معنى يذهبن في نجد ويسلكن نجدا واحد.. » [٤] فالمعنى تسبب في جواز هذا .

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٦٥٥ .

(٢) الكتاب ١/٤٨ - ٤٩ .

(٣) تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١/٤٨ .

(٤) المصدر السابق ١/٤٩ .

٣- تقدير الجار ومنعه في : (اللهِ لأفعلن) و (لقيته أمسِ) :

قال سيبويه : « ومن العرب من يقول : اللهِ لأعلن ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه كما حذفوا « رُبَّ » ، وحذفوا الواو كما حذفوا للامين من قولهم : « لاه أبوك » [1] .

وقال مرة أخرى : « ... وزعم الخليل أن قولهم : « لاه أبوك » و « لقيته أمسِ » إنما هو على : « لله أبوك » و « لقيته بالأمسِ ، ولكنهم حذفوا « الجارَّ » و « الألف واللام » تخفيفا على اللسان .. ولا يقوى قول الخليل في « أمسِ » لأنك تقول : ذهب أمسِ بما فيه .. » [2]

فهنا أسلوبان متشابهان ، يجيز سيبويه الحذف في أحدهما وهو : « اللهِ لأفعلن » ويرى أن حرف الجر مقدر منوي ، ويمنعه في الآخر وهو « لقيته أمسِ ، ويرى أن الكسر في « أمسِ » بناء وليس إعرابا ، وذلك لأنه قد لازمه مع كونه فاعلاً وذلك عندما يستعملونه فاعلاً فيقولون : ذهب أمسِ بما فيه ، فعلة الاستعمال جعلت الحكم يتغير جوازا ومنعاً .

٤- وهبت لك بدلاً من « وهبتك » وسقياً لك بدلاً من « سقيَك » :

والأصل في هذه المسألة المصادر الدعائية مثل « سقياً ورعياً » فإنها منصوبة بفعل لا يستعمل إظهاره ، وكذلك ما جرى مجراها من الأسماء نحو تُرباً وجَنْدلاً ، والصفات نحو : هنيئاً مريئا ، وكل هذا حذف فيه الفعل لعلة ، والغالب أن تكون هذه العلة تدور حول المعنى أو كثرة الاستعمال ، ثم يلحق سيبويه بهذه الأبواب باب المصادر المضافة وأنها تنصب كسائر الأبواب المتقدمة ، قال : « وإنما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلة في اللام إذا قلت سقياً لك لتبين من تعنى ، وذلك ويلك وويحك وويسك وويبك ، ولا يجوز سقيَك ، إنما تجري ذا كما أجرت العربُ ، ومثل ذلك عددتك وكلتك ووزنتك ولا تقول : وهبتك لأنهم لم يُعَدّوهُ ولكن وهبت لك ... » [3] .

---

(١) الكتاب ٢/١٤٤ .

(٢) المرجع السابق ١/٢٩٤ .

(٣) الكتاب ١/١٦٠ .

فسيبويه يقارن هنا بين أساليب مختلفة ويحكم لبعضها بحكم وينفيه عن الأخر رغم التشابه الواضح بينهما ، والسبب في ذلك العلة وهي هنا الاستعمال ، فالمصادر (ويحك) (ويلك) (ويسك) (ويبك) كلها مضافة ، أما (سقياً) فلا يجوز أن تضاف ولا يقال فيه (سقيك) وإنما يقال (سقياً لك) .

ونحو هذا من الأفعال قولهم : عددتك وكلتك ووزنتك ، فإنها أفعال متعدية إلى مفعوليها ، أما (وهبت) فلا يقال فيه (وهبتك) والعلة في كل ذلك هي الاستعمال فإن العرب استعملتها باللام ، (سقياً لك) و (وهبت لك) وأنت إنما تجري ذاكما أجرت .

فالحكم يتغير – بناء على استعمالهم – من مسألة إلى أخرى .

ج - جواز دخول الأدوات وامتناعه :

١- علة حذف الفعل في قولهم : أخذته بدرهم فصاعدا :

قال سيبويه : « ... وذلك قولهم أخذته بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهم فزائدا ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء ، لو قلت أخذته بصاعد كان قبيحا ، لأنه صفة ولا يكون في موضع الاسم ، كأنه قال أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا ، ولا يجوز أن تقول وصاعدٍ لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء كقولك بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن ، فجعلته أولا ثم قروت شيئا بعد شيء لأثمان شتى ، فالواو لم ترد فيها هذا المعنى ، ولم تُلزِم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر ، ألا ترى أنك إذا قلت مررت بزيد وعمرو لم يكن في هذا دليل على أنك مررت بعمرو بعد زيد ، وصاعد بدل من زاد ويزيد وثُمَّ بمنزلة الفاء ، تقول ثم صاعدا إلا أن الفاء أكثر في كلامهم » .

ولئن كان هذا النص بطوله قد سبق إيراده ، فإني قد أشرت هناك أن فيه إشارات عدة تصلح للنظر والدراسة ، فهذه ثانية الإشارات بعدما تقدم .

والذي يلتفت إليه هنا هو أنه أجاز دخول الفاء في الأسلوب ودخول (ثُمَّ) مع رجحان الفاء عليها بعلة الكثرة .

لكنه منع استعمال الباء والواو لأن المعنى الذي ترد ان له غير ما ترد له الفاء وثُمَّ

٣- أثر العلة في بناء الجملة والأسلوب

أ - استعمال أساليب بدلاً من أخرى .

ب- توهين وتقوية بعض الأساليب .

ج - إيجاز بعض الأساليب .

أ - استعمال أساليب بدلاً من أخرى

١- الإخبار عن النكرة بنكرة :

وفي هذه المسألة أساليب جائزة وأساليب ممنوعة ، والمعول في ذلك كله على العلة ، وهي هنا المعنى .

قال سيبويه : « ... وذلك قولك ما كان أحد مثلك ، وليس أحد خيرا منك ، وما كان أحد مجترئاً عليك ، وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حالة شيء أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا .

وإذا قلت كان رجل ذاهبا فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله . ولو قلت : كان رجل من آل فلان فارسا حسن ، لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان وقد يجهله.

ولو قلت : كان رجل في قوم فارسا لم يحسن لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس وأن يكون من قوم ، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح » [١] .

٢- سقياً لك ، ووهبت لك :

من الأساليب التي يجيزها سيبويه قولهم في الدعاء : سقياً لك ، وقولهم في الإخبار وهبت لك ، حين نراه يمنع أن نقول : سقيَك ، ووهبتك ، علما أن هناك نظائر لهذين الأسلوبين الذين منعهما ، فمن نظائر : سقيَك : ويلَك ، ويحَك ، وويسك وويبك ، ومن نظائر : وهبتك : عددتك وكلتك ووزنتك ، والعلة في إجازته ومنعه استعمال العرب وامتناعهم : قال « باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعوِّ بها ، ... وذلك : ويلَك وويحك وويسَك ، وويبك ، ولا يجوز : سقيَك ؛ إنما تجري ذا كما أجرت العرب ، ومثل ذلك عددتك وكلتك ووزنتك ، ولا تقول وهبتك لأنهم لم يُعَدُّوه ، ولكن وهبتُ لك » [٢] .

---

(١) الكتاب ١/٢٦ ، ٢٧ .

(٢) الكتاب ١/١٦٠ .

٣ - تعليل منع الجر صفةً :

قال سيبويه : « هذا باب يختار فيه الرفع والنصب ؛ لقبحه أن يكون صفة ، وذلك قولك : مَررتُ بِبُرٍ قبلُ قفيزٌ بدرهم قفيزٌ بدرهم .

وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه ، سمعناهم يقولون : العجبُ من بُرٍّ مررنا به قبلُ قفيزاً بدرهمٍ قفيزا بدرهم ، فحملوه على المعرفة ، وتركوا النكرة ؛ لقبح النكرة أن تكون موصوفة لما ليس صفة ، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد ، ألا ترى أنك تقول : هذا مالك درهماً ، وهذا خاتمك حديداً .

ولا يحسن أن تجعله صفة ، فقد يكون الشيء حسناً إذا كان خبرا وقبيحاً إذا كان صفة وأما الذين رفعوه فقالوا : مررت ببرٍ قبلُ قفيزٌ بدرهم ، فجعلوا القفيز مبتدأ وقولك بدرهم مبنياً عليه ... »[1]

فعلة القبح أذنت برفع قفيز ونصبه ، حين منعت جره ، وقد وجه سيبويه الرفع بأنه مبتدأ خبره (بدرهم) . ووجه النصب بأنه حال حملاً على المعرفة . ولكن ما القبح ، وفي أي شيء يكون ، وكيف منع الجر ؟

لو جرت كلمة (قفيزٍ) فإنها تكون حينئذ صفة لـ (بر) المجرورة ، ليس لها إلا هذا الوجه . وهذا غير جائز ، وذلك لقبح أن يوصف الاسم (بر) باسم آخر هو (قفيز) ؛ لأن الأصل في الوصف بالصفات ، و (قفيز) اسم كالدرهم والحديد ، فقبح جعله صفة .

ومن هنا فالأسلوب الجائز ما جاء بالرفع أو النصب . والأسلوب الممتنع ما يراد منه الجر . وهكذا تكون العلة سبباً في جواز الأسلوب ومنعه .

---

(١) الكتاب ١٩٨/١ .

٤- تعليل فصل الضمير مفعولاً ثانيا :

الغرض هنا أن أبين كيف جاز أسلوب وامتنع آخر عند سيبويه بناء على العلة ، أما العلة فهي علة الكراهة كما ذكرت ذلك قبل - وذلك في مسألة ترتيب المفعولين من الضمائر المنفصلة بأنواعها الثلاثة ، من حيث الدلالة على الخطاب والتكلم والغيبة .

وقد رتب سيبويه هذه الضمائر من حيث القرب والبعد ، فجعل المتكلم أولا ، يليه المخاطب ، فالغائب . وعلى هذا النحومن الترتيب يحسن الكلام ويجوز ، أو يقبح ويمنع إذا خولف هذا الترتيب .

قال سيبويه : « ... فأما علامة الثاني التي لا تقع (إيا) موقعها فقولك : أعطانيه وأعطانيك ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه ، فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال :قد أعطاهوني ، فهو قبيح لا تكلم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه ، وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا المضوع بالأبعد قبل الأقرب .

ولكن تقول : أعطاك إياي ، وأعطاه إياي ، فهذا كلام العرب ، وجعلوا (إيا) تقع هذا الموقع إذ قبح هذا عندهم ، كما قالوا : إياك رأيت وإياي رأيت إذ لم يجز لهم : ني رأيت ولا : كِ رأيت » [1] .

فالأسلوب الجائز إذا بدأ المتكلم بنفسه أن يقول : أعطانيه وأعطانيك والأسلوب الممتنع أن يبدأ بالغائب أو المخاطب قبل نفسه فيقول : أعطاكني أو أعطاهوني ، فإذا أراد المتكلم البداءة بغير نفسه جاز له ذلك شريطة جعل الضمير منفصلا ، فيقول أعطاه إياي أو أعطاك إياي .

---

(١) الكتاب ١/٣٨٣ - ٣٨٤ .

٥- تعليل جعل أنَّ المشددة بعد (عَلِمتُ) :

قال سيبويه : « وتقول : ما علمت إلا أنْ تقومَ ، وما أعلمُ إلا أن تأتيَه ، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئا كائنا البتةَ ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول : أرى - من الرأي - أن تقوم ، فأنت لا تخبر أن قياماً قد ثبت كائنا أو يكون فيما تستقبل البتة ، فكأنه قال : لو قمتم . فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمت إلا أن سيقومون .

وإنما جاز : قد علمتُ أنْ عمرو ذاهب ؛ لأنك قد جئت بعده باسم و خبر ، كما كان يكون بعده لو ثقَّلته وأعملته .

فلما جئت بالفعل بعد (أن) جئت بشيء كان سميتنع أن يكون بعده لو ثقَّلته أو قلت : قد علمت أن يقولُ ذاك كان يمتنع ، فكرهوا أن يجمعوا عليه الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مثقلا ، فجعلوا هذه الحروف عوضا [١] .

فالأسلوب الجائز أن تقول : ماعلمت إلا أن سيقومون . والأسلوب الممتنع أن تقول : ما علمتُ إلا أن سيقوموا وذلك أن أفعال العلم واليقين تستعمل معها أنَّ المشددة لتفيد التوكيد ، وأفعال الظن والشك تستعمل معها أنْ الناصبة للفعل وكل فعل أمكن تأويله على الشك واليقين جاز فيه الأمران [٢] .

فإذا جئت بفعل العلم امتنع معه أن تأتي بالأداة الخاصة بأفعال الشك ، فلا تقول : ماعلمت إلا أن سيقوموا ، وينبغي عليك أن تقول : ماعلمت إلا أن سيقومون ، وتكون حينئذ (أنْ) هي المخففة من الثقيلة واسمها ضمير وسيقومون الخبر ، ولا تكون (أنْ) هي الناصبة للأفعال .

وأما إذا قلت : ماعلمت إلا أن تقوم ، فإن (علمت) حينئذ لا يدل على العلم الحقيقى وإنما كأنك تكلمت به إشارة للمخاطب أن يقوم ، ولم تخبر عن قيام ثابت .

---

(١) الكتاب ١/٤٨٢ .

(٢) انظر السيرافي ٤/٥٥ - ٥٦ .

وأما قولهم : قد علمت أن عمرو ذاهب فجاز لأنك جئت بعد أنْ باسم وخبر كما تأتي به بعد أنَّ المشددة .

وعلة امتناع الأسلوب الممتنع أنهم لو جعلوها أنْ الناصبة للفعل لجعلوا الفعل بعد ما لا يختص به ، ومن ثمَّ يحذفون منه علامة الجزم وهي النون ، فكرهوا هذا الإجحاف به ، ولأجله منعوا الأسلوب مطلقا .

٦- تعليل منع الأسماء الموزونة وزن الفعل من الصرف :

قال سيبويه : « واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون ، ومنعوه ما يكون لما يستخفون ؛ فيكون في موضع الجر مفتوحاً ؛ استثقلوه حين قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء ، وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر ، فهذا بناء أذهب وأعلم » (١)

فجرُّ الاسم ممنوع لأنه يستثقل فيه إذ هو مقارب للفعل في الكلام وموافق له في البناء ، ويجوز نيابة الفتحة عن الكسرة في مثل هذا لوجود الخفة بالفتح .

---

(١) الكتاب ١/٦ .

ب - توهين وتقوية بعض الأساليب

١- تعليل ترجيح جر المعطوف على خبر (ليس) المجرور :

تدخل ليس على المبتدأ فيظل مرفوعاً اسماً لها وينتصب الخبر خبراً لها وذلك تشبيها لها بالفعل الذي يأخذ فاعلاً ويتعدى إلى مفعول ، وقد يدخل الجار على خبرها فيكون مجرورا لفظا منصوباً محلا ، فإذا عطف عليه اسم كان الأرجح فيه أن يجر فيجري على اللفظ ، ويجوز نصبه على المحل .

قال سيبويه : « وذلك قولك : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلا ، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك ، والوجه فيه الجر ؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراؤه عليه المعنى ، فأن يكون آخره على أوله أولى ؛ ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء ، مع قربه منه ، وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا : هذا جحر ضب خربٍ ونحوه فكيف ما يصح معناه »[1] .

فإنما رجّح الجر على النصب وإن كانا سواءً في الجواز لأن الجر يوحد بين الخبرين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ ، ومعناهما واحد في الحالين ومراعاة اللفظ والمعنى أولى من مراعاة المعنى فقط ، والمعطوف قريب من المعطوف عليه فالأولى مراعاة هذا القرب والاهتمام به تأسياً بالعرب في كلامها ، قال السيرافي : « معنى ذلك أنك إذا قلت : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلا جاز النصب في (بخيل) والجرُّ أيضا ، غير أن الجر أجود لأن معناهما واحد ولفظ الخبر مطابق للفظ الأول ، وإذا تطابق اللفظان مع تساوي اللفظين[2] كان أفصح من تخالف اللفظين والعرب تختار مطابقة الألفاظ وتحرص عليها وتختار حمل الشيء على ما يجاوره ... »[3] .

---

(١) الكتاب ٣٤/١ .

(٢) لعله (المعنيين) كما في النكت ٢٠٥/١ .

(٣) السيرافي ١٧٧/١ .

- **تعليل جعل أدوات الشرط بمنزلة الذي :**

هذه المسألة قد تعرضت لها بالدراسة أثناء تعليل سيبويه بالقبح ، وحديثها هنا حديث آخر ، هو كيف تؤثر العلة في ضعف الأسلوب وقوته ، أو بعبارة أدق ، أن الأسلوب إنما يكون ضعيفاً لعلة نحوية في تركيبه ، فليس النحو قاصرا على أواخر المفردات ، ومن ظن ذلك فإنه يعتب كثيرا على المتخصصين في الدراسات النحوية وأقسام النحو أن يتشددوا على الطلبة وأن تطول مناهج النحو وتتعدد ساعاتها .

وعندي أن النحو يتجاوز ذلك إلى مسألة التركيب ، فيتدخل في التقديم والتأخير والتطابق بين جزئيات الجملة وخصائص الأدوات والفروق بينها ، ومن يقرأ كتاب سيبويه يقف على ما ذكرته .

وهذا النموذج الذي بين يدي خير شاهد على أن النحو يتدخل في الأساليب تقديما وتأخيرا ، فيجيز ويمنع ، ويحسن ويقبح ، ويرجح الأحسن على الحسن ويضطر إلى القبيح دون الأقبح ، ومستنده في ذلك كله لسان العرب الأقحاح الذي دونه الرواة من شعر ونثر ، وقبل ذلك كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على تفاوت في المصدر الأخير وخلاف بينهم . فماذا قال سيبويه ؟ .

قال : « وقبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ، ألا ترى أنك تقول : آتيك إن أتيتني ، ولا تقول : آتيك إنْ تأتني إلا في شعر ؛ لأنك أخَّرت (إن) وما عملت فيه ، ولم تجعل لـ (إنْ) جواباً ينجزم بما قبله ، فهكذا جرى هذا في كلامهم »[1] .

فالأصل في أدوات الشرط أن لها التصدر في الأسلوب ، ومن ثم يُجزم فعل الشرط وجوابه ، فإن تقدمها الجواب قبح الأسلوب لمخالفة تصدر الأداة ، فإن كان الذي يليها ماضيا حسن ؛ لأنها حينئذٍ لا تعمل الجزم وإذا لم تعمل الجزم ساغ تأخرها ، وإن كان الذي يليها مضارعاً ظل الأسلوب قبيحاً ؛ لأنها ظلت جازمة ، ولكنها تأخرت عن رتبتها ،

---

(١) الكتاب ١/٤٣٦ .

وهكذا يحسن ويقبح ، فتقول : آتيك إن أتيتني ، لأن هذا حسن ، ولا تقول : آتيك إن تأتني ، لقبح هذا ، فالعرب جرى في كلامهم الأسلوب الأول هكذا ، فينبغي اقتفاء أثرهم ولم يستعملوا الأسلوب الآخر إلا مضطرين في شعر ونحوه .

فإن شئت أن تتصرف في الأسلوب بغير قليل من السعة ، فاجعل هذه الأدوات أسماء ولا تجزم بها ، بل صيّرها بمنزلة الذي وأخواتها من الأسماء المبهمة ، وقل أتي من يأتيني وأقول ما تقول وأعطيك أيُّها تشاء ، فهذا وجه الكلام وأحسنه ، وإنما كان هذا هو الوجه الأحسن لأنك - وإن أخَّرت الأداة عن رتبتها - لا تجزم بها ، فلا اعتراض عليك .

قال سيبويه : « ... وتلك الأسماء (من) و (ما) و(أيهم) ، فإذا جعلتها بمنزلة الذي قلت : ما تقولُ أقولُ ، فيصير (تقول) صلة لـ (ما) حتى تكمل اسماً ، فكأنك قلت : الذي تقولُ أقولُ .

وكذلك من يأتينى آتيه ، وأيُّها تشاءُ أعطيك . وقال الفرزدق :

ومن يَميلُ أمالَ السَّيْفُ ذِروتَهُ *** حيثُ التقى مِنْ جِفَافي رأسِهِ الشَّعرُ

وتقول : أتي من يأتينى ، و أقولُ ما تقولُ وأعطيك أيُّها تشاءُ ، هذا وجه الكلام وأحسنه ؛ وذلك أنه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده ؛ لما قبح ذلك حملوه على الذي »[1] . فهل بقي ادعاء لمدع أو شك لشاك ؟ .

لقد انجلى بما ذكره سيبويه ، كيف يكون الأسلوب حسناً ، وكيف يكون الأسلوب قبيحاً ، وانجلى أيضا أثر النحو في سلامة الأسلوب ، فليست البلاغة وحدَها صاحبة التفرد بهذا ، بل النحو أساس متين كذلك .

---

(١) الكتاب ١/٤٣٨ .

٣- تعليل منع الفصل بين لا النافية ومعمولها :

ومثال آخر ليس بأقل دلالة على ماذهبت إليه من سابقه وذلك في باب (لا) النافية للجنس ، هل يفصل بينها وبين منفيها ؟ .

قال سيبويه : « واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي ، كما لا تفصل بين (من) وما تعمل فيه ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول : لا فيها رجلَ ، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه : هل مِنْ فيها رجلٍ ، ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة عشر ، فقبح أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام ؛ لأنها مشبهة بها »[1]

فالجملتان الإنشائية والخبرية ، لا يجوز فيهما الإخلال بالتركيب ، أما الجملة الإنشائية فقولك : هل من رجلٍ فيها ؟ والجملة الخبرية قولك : لا رجلَ فيها ، ولا يفصل بين (لا) وما نفته في جملة الخبر كما لا يبدل التركيب في الجملة الإنشائية ، فلا تقول : لا فيها رجلَ ، ولا تقول : هل من فيها رجلٍ ، لأن الجملة الخبرية مركبة من لا وما دخلت عليه كما ركبت خمسة عشر ، فكما لا تخل بخمسة عشر لا تخل بلا ومعمولها ، هكذا تكلم العرب وليس لك إلا أن تحذو حذوهم والجملة الإنشائية دخلت (من) فيها على منكور في معنى الجنس لتفيد العموم .

هكذا فعل العرب ، فلا تتصرف إلا وفق تصرفهم ، وكما قال سيبويه في باب آخر: « إنما تجريها كما أجرت العرب وتضعها في المواضع التي وضعت فيها ، ولا تدخلن فيها مالم يدخلوا من الحروف ، ألا ترى أنك لو قلت طعاماً لك وشراباً لك ومالاً لك تريد معنى سقياً .. لم يجز ، لأنه لم يستعمل هذا الكلام كما استعمل ما قبله ، فهذا يدلك ويبصرك أنه ينبغي لك أن تجري هذه الحروف كما أجرت العرب وأن تعني ما عنوا بها »[2] .

فاستعمال العرب علة يجاز بها أسلوب ويمنع آخر ، ويحكم بها على جواز التقديم والتأخير أو منعه في مسألة البحث هذه وفي غيرها من المسائل .

---

(١) الكتاب ٣٤٥/١ .

(٢) الكتاب ١٦٦/١ .

٤- تعليل نصب (قائما) من قولك : هذا قائماً رجل :

قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب ؛ لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ، ويبنى على ما قبله ، وذلك قولك : هذا قائما رجلٌ ، و : فيها قائماً رجل ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول : فيها قائم ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح مررت بقائم ، وأتاني قائم ، جعلت القائم حالاً ، وكان المبنىُّ على الكلام الأول ما بعده ... وحمل هذا النصب على جواز : فيها رجلٌ قائما ، وصار حين أخرّ وجه الكلام فرارا من القبح ... » [1] .

فأسلوب : هذا قائم رجل ، غير جائز إلا بضعف شديد وعلى تأويل ، وذلك بسبب العلة ، وهي أنه يقبح جعل الصفة خبر المبتدأ ووصفها بما بعدها ، فلذا عدل بهذا الأسلوب إلى النصب ، فنصبت كلمة (قائم) على الحالية ، ليصبح الأسلوب : فيها قائماً رجل حملاً على قولك فيها رجل قائماً فرارا من ذلك القبح .

وبذا يتبين كيف تؤثر العلة في حسن الأسلوب أو قبحه . وقد تبين من خلال التعليل بالقبح شرح هذا النص وبيانه ، فيمكن مراجعته هناك .

٥- تعليل انصاب (صوت) في قولهم : له صوت صوت حمار :

قال سيبويه : « وأما له صوت صوت حمار فقد علمت أن صوت حمار ليس بالصوت الأول ، وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام ، كما جاز لك أن تقول : ما أنت إلا سيرٌ ، وكان الذين يقولون صوتَ حمار اختاروا هذا كما اختاروا ما أنت إلا سيرا إذ لم يكن الآخر هو الأول ، فحملوه على فعله كراهية أن يجعلوه من الاسم الذي ليس به ، كما كرهوا أن يقولوا : ما أنت إلا سيرٌ إذ لم يكن الآخر هو الأول ، فحملوه على فعله ، فصار له صوت صوتَ حمار ينتصب على فعل مضمر » [2] .

فالأسلوب برفع (صوت) جائز ، ولكن الأسلوب الآخر بنصبه أفضل منه وأرجح وذلك لأنهم كرهوا أن يجعلوه رفعاً فيكون رفعه بـ (صوت) الأول ، وليس هو منه ،

---

(١) الكتاب ١/٢٧٦ .

(٢) الكتاب ١/١٨٢ .

فالمبتدأ والخبر شيء واحد ، وهذا ليس كذلك . وأما أسلوب النصب فإنه - وإن كان بفعل مقدر - ألا أنه ليس فيه حمل شيء على شيء غيره ، والنصب بفعل مضمر كثير في كلام العرب ، لذا فهذا الأسلوب - أسلوب النصب - أرجح من أسلوب الرفع .

٦ - تعليل حذف النون والتنوين من اسم الفاعل :

قال سيبويه : « واعلم أن بعض العرب يستخفُّون فيحذفون النون والتنوين ، ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين ، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ ؛ لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل ، وليس يُغيِّر كف التنوين إذا حذفته مستخفا من المعنى شيئاً ولا يجعله معرفة » (١) .

فأسلوب إعمال اسم الفاعل وجعله منونا جائز مستعمل ، وأسلوب حذف النون أو التنوين وإضافة اسم الفاعل إلى المفعول جائز أيضا ، لكن الأخير أرجح من الأول و أولى وذلك للخفة الحاصلة بالحذف مع تساويه مع سابقه في المعنى ، وما أدى المعنى مع خفة اللفظ أولى مما لم يؤد ذلك إلا بثقل .

(١) الكتاب ١/٨٣ - ٨٤ .

ج - إيجاز بعض الأساليب

١- تعليل الجر والنصب في : ما كل سوداء تمرة :

وهذه المسألة قد وردت في خصائص التعليل عند سيبويه ، وهي صالحة للدراسة هنا أيضا ، وذلك لما فيها من إشارة إلى الاختصار والايجاز في الأسلوب وكل أسلوب كان فيه حذف فالايجاز فيه سبب من أسباب الحذف .

قال سيبويه : « ... وتقول : ما كل سوداء تمرةً ولا بيضاء شحمةً ، وإن شئت نصبت (شحمةً) ، و(بيضاءُ) في موضع جر ، كأنك لفظت بـ (كل) فقلت : ولا كل بيضاء ، قال أبو دؤاد :

أكلَّ امرئٍ تَحسَبِينَ امْرءاً *** ونارٍ تَوقَّدُ باللَّيلِ نَارا

فاستغنيت عن تثنيته بذكرك إياه في أول الكلام ، ولقلة التباسه على المخاطب ، وجاز كما جاز في قولك : ما مثلُ عبد اللهِ يقول ذاك ولا أخيه وإن شئت قلت : ولا مثل أخيه ... » [(١)] .

فانظر إلى التعليل بالاستغناء كيف جعل الأسلوب موجزا ، وذلك بخلوه من تكرير (كل) . ولئن كان التعليل بالاستغناء - وهو ما سماه الاكتفاء - سبباً مباشراً في الإيجاز فإن التعليل بعدم الالتباس ذو أثر كذلك ، لأن الأسلوب إنما - صح مع الحذف - لكونه معلوماً للمخاطب غير ذي لبس ، ولو أنه كان ملبساً لما صح الحذف ولما كان ثَمتَ إيجاز .

وفي كل من المقيس - وهو بيت الشاعر والمثل - والمقيس عليه - وهو : ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه - في كل منهما حذف وإيجاز في الأسلوب .

٢- تعليل وجوب اتصال الضمير ما أمكن :

تقدم في التعليل بالاستغناء عند سيبويه أن الضمير المنصوب لا يأتي منفصلا ما أمكن أن يكون متصلا ، وقد بينت هناك علة ذلك ، ولكن تلك العلة ذات أثر في الأسلوب وذلك الأثر هو الإيجاز ، وهذا نموذج يتضح من خلاله هذا الإيجاز في الأسلوب .

---

(١) الكتاب ٣٢/١ .

قال سيبويه : « واعلم أنه قبيح أن تقول : رأيت فيها إياك ، ورأيت إياه ؛ من قبل أنك قد تجد الإضمار الذي هو سوى (إيا) ، وذلك الكاف التي في (رأيتك فيها) ، والهاء التي في (رأيته اليوم) .

فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بـ(إياك) استغنوا بهذا عن إياك وإياه ... » [1] .

فاتصال الضمير يفيد الأسلوب إيجازاً لا يكون بالضمير المنفصل ، وقد وازن سيبويه بين قوله : رأيت فيها إياك ، وقوله : رأيتك فيها ، والإيجاز واضح في الأسلوب الأخير دون الأول ، ولولا أنهم استغنوا بالضمير المتصل عن المنفصل لما كان هناك إيجاز .

٣- تعليل نصب « زيدا ضربته »

قال سيبويه : « ... فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربته ، فلزمته الهاء ، ... وإن شئت قلت : زيداً ضربته ؛ وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره ، كأنك قلت : ضربت زيداً ضربته إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره » [2] .

وهكذا استغني بالتفسير عن ذكر المفسر لإيجاز في الأسلوب لا يتم بذكرهما معاً ، ولذا قال النحويون : إنه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر .

وما ذلك إلا لأن الجمع بينهما إطالة في الأسلوب وتكرار لا يزيد في المعنى شيئا ، فاقتضى الأمر حذف المفسَّر ، وكذلك الشأن في العوض والمعوض والبدل والمبدل منه .

---

(١) الكتاب ١/٣٨٢ .

(٢) الكتاب ١/٤٢ .

٤- تعليل حذف المصدر الموصوف :

قال سيبويه : « ... ويكون رويداً أيضا صفة ، كقولك : ساروا سيرا رويداً ، ويقولون أيضا : ساروا رويدا ، فيحذفون السير ، ويجعلونه حالاً به وصف كلامه ، اجتزاءً بما في صدر حديثه من قوله : ساروا ، عن ذكر السير .

ومن ذلك قول العرب ضعه رويداً ، أي وضعاً رويدا . ومن ذلك قولك للرجل تراه يعالج شيئا : رويدا ، إنما تريد : علاجاً رويدا » [1] .

فالعلة هي الاستغناء ، وعبر عن ذلك بقوله (اجتزاء) ولسيبويه عبارات متنوعة تدل على الاستغناء ، مثل الاكتفاء والاجتزاء - فالمتكلم قد اجتزأ بما في صدر الكلام أو رؤية حال المخاطب عن ذكر الموصوف ، فقصرت الجملة بذلك ، ولو ذكر الموصوف والصفة معاً فقال : ساروا سيراً رويدا أو عالجه علاجاً رويداً لكان في جملته طول ليس فيها إذا حذف منها الموصوف .

ومن المعلوم أنه جائز أن يذكر الموصوف والصفة معاً ، لكنه إذا حذف الموصوف فعلته الاكتفاء أو الاستغناء ، وأثره ما قد علمت من إيجاز الجملة .

٥- تعليل تجريد الفعل من التأنيث ، والفاعلُ مؤنث :

تقدم في التعليل بالاستغناء عند سيبويه أن حذف تاء التأنيث من الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا إنما هو لاستغنائهم بطول الكلام الحاصل بسبب الفاصل بين الفعل وفاعله إذا قيل : حضر القاضيَ امرأة ، ويذكر المؤنث آخر الكلام ، وأشرت هناك إلى عدم دقة كلام سيبويه في أمر المعاقبة بين طول الكلام وذكر التاء وأنه إنما يكون الحذف مع الطول والذكر مع القصر ، لا أن أحدهما يخلف الآخر ، وها أنذا أعود إلى المسألة هنا لاستجلي ما في الحذف من أثر على الأسلوب فقد نقل سيبويه عن العرب قولهم : « قال فلانة » ثم شرح هذا القول وبينه فقال : « وكلما طال الكلام فهو أحسن ، نحو : حضر القاضي امرأة ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء

---

(١) الكتاب ١/١٢٤ .

كالمعاقبة ، نحو زنادقة وزناديق ، فيحذف الياء لمكان الهاء ، وكما قالوا في مغتلم : مغيلم ومغيليم ، وكأن الياء صارت بدلاً لما حذفوا ، وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف »(١) .

فقل لي بربك ما الحسن وما الجمال الذي عناه سيبويه بقوله : وكلما طال الكلام فهو أحسن ، وقوله : لأنه إذا طال الكلام كان أجمل ؟

ألا ترى أن ذكر علامة التأنيث مع طول الكلام يزيده طولا ؟ فكان الحذف أجمل وأحسن لأفادته الاختصار و الإيجاز ، فإذا كان الأسلوب موجزا لا طول فيه ذكرت هذه العلامة لتدل على المعنى الذي وضعت له وهو التأنيث فقلت : حضرت امراة ، ومع أنه موجز إلا أن العرب قد استجلبوا فيه الإيجاز فقالوا : قال فلانة .

٦- علة حذف الفعل في التحذير :

قال سيبويه : « ... ومن ذلك قولهم : ماز رأسَك والسيفَ ، كما تقول : رأسَك والحائطَ ، وهو يحذره ، كأنه قال : اتق رأسَك والحائط ؛ وإنما حذفوا هذا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم ، واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر

وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل حين صار عندهم مثل إياك ، ولم يكن مثل إياك لو أفردته ، لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة إياك ، فشبهت بإياك حين طال الكلام وكان كثيرا في الكلام »(٢) .

فطول الكلام وكثرته داعيان من دواعي الاختصار ، فحُذف الفعلُ ليكون الأسلوب بجملة موجزة ، وذلك باكتفائهم برؤية الحال عن ذكره ، وبجعل المفعول الأول بدلاً من ذلك الفعل ونائباً عنه في اللفظ ، ومما لا شك فيه أن الكثرة عامل مهم في الإيجـــاز ، لأن

---

(١) الكتاب ٢٣٥/١ .

(٢) الكتاب ١٣٨/١-١٣٩ .

الشيء إذا كثر في استعمالهم فهم إلى تخفيفه أميل ، ليسهل عليهم ، ألا ترى أن الحذف لم يكن إلا مع التكرير ، أي تكرير المفعول ، بذكر مفعولين ، وكذلك إياك ، إذا قلت محذرا إياك إياك ، فإن لم يكن مكررا ذكر الفعلُ حيث لا حاجة إلى التخفيف ، فإذا قلت : نفسَك أو رأسَك أو الجدارَ كان إظهار الفعل جائزا ، فتقول : اتق رأسَك واحفظ نفسَك واتق الجدارَ .

تأثره بأشياخه فيها

إن الحديث عن تأثر سيبويه بأشياخه هنا من نافلة القول وذلك أني قد أشرت في المبحث الأول والثاني من هذا الفصل إلى متابعته لهم في أنواع التعليل وخصائصه ، وحسبك بهذا تأثرا ، وحسبك بروايته عنهم في كل صفحة من صفحاته دليلا على هذا التأثر ، غير أني ذاكر لك هنا ضروبا أخرى من هذا التأثر فيما يلي :

أولا : قناعته بتعليلاتهم وأخذها عنهم بعد مساءلتهم

١ - امتناع مجئ المعرفة في باب " لا " النافية للجنس

قال سيبويه : " هذا باب لاتجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع ، لأنه لا يجوز ل (لا) أن تعمل في معرفة ، كما لا يجوز ذلك ل (ربّ) ، فمن ذلك قولك : لاغلام لك ولا العباس " (١)

ويظهر من كلام سيبويه أنه يعلل لامتناع مجئ المعرفة اسما ل (لا) النافية للجنس بأن " لا " مختصة بالنكرات وأنها تشبه رب في هذا الاختصاص . ويظهر أيضا أنه متأثر بشيخه الخليل فإنه قد نقل تعليل الخليل في موطن سابق من الكتاب (٢) بأنها مختصة بالنكرات مثل (رب) و (كم)
كما أنه قد ناقش أستاذه في هذه المسألة في موضع آخر حيث قال : " واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا ، فأما قول الشاعر :

لا هيثم للمطئ ***

فإنه جعله نكرة كأنه قال : " لاهيثم من الهيثمين ....
وتقول : قضية ولا أبا حسن لها ، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا

---

(١) الكتاب ١ / ٣٥٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٤٥ .

وإنما أراد عليا عليه السلام ؟ فقال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة وإنما تعملها في النكرة ، فإذا جعلت أباحسن نكرة حسن لك تعمل (لا) " وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين " علي " وأنه قد غيب عنها ، فإن قلت : إنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه " علي " ؟ فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل " علي " كأنه قال : لا أمثال علي لهذه القضية ، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها علي وأنه قد غيب عنها " . (١)

فقناعة سيبويه بهذه المسألة بعد نقاشه هذا أثرت فيه فتبنى الرأي وقال به في المسألة التي هي مدار البحث هنا .

---

(١) الكتاب ١ / ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

ثانيا : استشهاده بعللهم لدعم علله

١ – علة حذف العامل في النداء

قال سيبويه : " ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله ، والنداء كله ...... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل ..... ومما يدلك على أنه ينصب على الفعل وأن (يا) صارت بدلا من اللفظ بالفعل :

١ – قول العرب : (يا إياك) إنما قلت يا إياك أعني ، ولكنهم حذفوا الفعل وصار (يا) و (أي) بدلا من اللفظ بالفعل .

٢ – ومن ذلك قول العرب : (من أنت ؟ زيدا) وزعم يونس أنه على قوله : من أنت تذكر زيدا ، ولكنه كثر في كلامهم واستعمل واستغنوا عن إظهاره بأنه قد علم ..... "(١) .

فدعمه لتعليله هذا بتعليل يونس ذاك (٢) قياس منه على منوالهم وانتهاج لطريقهم ، وذاك هو التأثر بعينه .

---

(١) الكتاب ١ / ١٤٧ .

(٢) مر ذكرها في تعليلات يونس في الفصل الأول .

ثالثا : متابعته لـهم في المصطلحات

ومن تأثر سيبويه بأشياخه متابعته لهم في المصطلحات والسير على منوالهم والقياس على مناهجهم ، ومن هذه المصطلحات :

١ - أم الباب

قال سيبويه : " وزعم الخليل أن " إن " هي أم حروف الجزاء فسألته لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما ، ومنها ما يفارقه " ما " فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة (١) " .

وقد مر ذكر هذا النص في تعليل الاختصاص عند الخليل ، وإنما أعدت ذكره هنا ليطلع القارئ على مدى ترسم سيبويه لأشياخه وتأثره بهم - علما - أن هذا التأثر ليس تقليدا محضا كما يتضح من مناقشاته لهم وردوده عليهم ، وإنما هو تأثر إيجابي علمي . وفي هذه المسألة يقول سيبويه : " وتقول في الخبر وغيره : إن زيدا تره تضرب ، تنصب زيدا ، لأن الفعل أن يلي " إن " أولى كما كان ذلك في حروف الاستفهام ، وهي (٢) أبعد من الرفع ، لأنه لايبنى فيها الاسم على مبتدأ ، وإنما أجازوا تقديم الاسم في (إن) لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه ، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخر " (٣) .

فبعد أن كان سيبويه يناقش أستاذه لم سمى " إن " أم الباب ، وبعد أن شرح له أستاذه السبب ، نراه هنا يتبنى هذا الرأي ويفيد منه ويعلل به لتقديم الاسم عليها .

---

(١) الكتاب ١ / ٤٣٥ .

(٢) تصحيح في السطر الأخير من نسخة عبد السلام هارون : ١ / ١٣٤ ، لأنه أدق . وعبارة بولاق هكذا : (... تنصب زيدا ، إلا أن الفعل .. وهو أبعد) .

(٣) الكتاب ١ / ٦٧ .

٢ - تعليله لحذف حرف القسم

قال سيبويه : " ومن العرب من يقول : اللهِ لأفعلن ، وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه كما حذفوا " رب " ، وحذفوا الواو ، كما حـــذفوا اللامين من قولهم : لاه أبوك " (١)

وفي هذ ا النص إشارات إلى جوانب متعددة من العلة ، ففيه التعليل بالمشابهة وفيه التعليل بالتخفيف ، غير أني أتجاوز ذلك لألمح إلى نقـطة مهمـة وهي أنه يظهر لي في هذا النص تأثر سيبويه بشيخه الخليل ، وذلك عندما شبه حذف واو القسم في " والله لأفعلـن " بحذف اللامين من قولك : لله أبوك ، فإن سيبويه رأى شيخه يقول : إن " لاه أبوك " بمعنى " لله أبوك " ولكنهم حذفوا اللامين تخفيفا على اللسان (٢) ، فسار هو على نهجه في الأسلوب الآخر ورأى رأيه .

٣ - تعليل جعل (كل) معرفـة

وهذه المسألة ورد فيها نـص متداخل الأحكام والعلل ، كثير الجزئيات ، غير أنـي أورده كاملا وأشير إلى جزئياته إشارات ، لأصل بعد ذلك إلـى المراد ، مبينـا كيـف تـأثر سيبويه بأشياخه في التعليل ، وذلك قول سيبويه : " هذا باب ما ينتصب خبره ، لأنه معرفـة ، وهـي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا ، وذلك قولك : مـررت بكل قائمـا ومـررت ببعض قائمـا وببعض جالسا .

وإنما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين ، لأنه لايحسن لك أن تقول : مررت بكل الصالحين ولا ببعض الصالحين ، قبح الوصـف حين حذفـوا مـا أضـافوا إليـه ؛ لأنه مخالف لما يضاف ، شاذ منه ، فلم يجر في الوصف مجراه ، كما أنهم حين قالوا : يـا ألله ، فخالفوا ما فيه الألف واللام لم يصلوا ألفه ، وأثبتوهـا ، وصـار معرفـة ؛ لأنـه مضـاف إلى معرفـة ، كأنك قلت : مررت

---

(١) الكتاب ٢ / ١٤٤ .

(٢) انظر الكتاب ١٩٤/١ .

بكلهم وببعضهم ولكنك حذفت ذلك المضاف إليه ، فجاز ذلك كما جاز: لاه أبوك، تريد : لله أبوك .... (١)

فالمسألة الأولى هي مسألة كون ما بعد " كل " منصوبا ، فإذا قلت مررت بكل قائما ، كان نصب " قائما " على الحالية ، لأن صاحب الحال معرفة ، وهو " كل " .

ولم تجر كلمة " قائما " جرا على الوصفية ل " كل " ، لأن " كل " و"بعض" لايوصفان ولا يوصف بهما ، فلا يقال : مررت بكل الصالحين . وعلة ذلك هي القبح ، والقبح إنما هو لأجل ما حذف منها ، فالأصل في " كل " أن تكون مضافة ، فلما حذف ما أضيفت إليه قبح وصفها ، فلم تجر مجرما أضيف ، لأن ما أضيف يوصف ، لكن هذه لما شذت بحذف ما أضيف إليه لم تجر مجراه ، ويلتمس سيبويه لذلك قياسا ، وقياسه هو أن ما فيه الألف واللام لاينادى ، لكنه لما كثر استعمال نداء لفظ الجلالة جاز نداؤه مع ما فيه من ألف ولام - وهذه علة خليلية .

ولما خالفوا ما فيه الألف واللام لم يصلوا ألف " الله " بل جعلوها همزة قطع ، فكما خالفوا هنا خالفوا هنالك ، فأجروا " كل " مضافة ، وخالفوا بها المضاف في الوصف .

وهنا يتضح تأثر سيبويه بالعلة الخليلية حيث قاس عليها واستدل بها .
ولايقف الأمر عند هذا الحد ، بل هناك علة خليلية أخرى يستدعليها ويقتفي أثرها فما هي ؟

لقد حكى الخليل عن العرب قولهم : لاه أبوك ، يريدون : لله أبوك ، فحذفوا استخفافا .

ومع أن سيبويه لم يرتض ما قاله الخليل ارتضاء مطلقا ، إلا أنه يحتج به هنا ويقيس عليه حجته هو ، فيجعل المضاف " كل " و " بعض معرفة لأنه مضاف إلى معرفة، لكن المضاف إليه محذوف ، وجاز حذفه كما جاز الحذف من " لله أبوك " .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٧٣ .

تقويمها :

لم يؤخذ على سيبويه في تعليـــــلاته إلا مـأخذان همـا دور العلـة وعلـة العلة (١)

وما عدا ذلك سواء تابع فيه أشياخه أم كان جديدا له فإنه ليس للطعن إليه سبيل ، ولا يغمـزه فيـه إلا متجن مغالـط يتكشف غلطـه مـن أول وهلـة ؛ ومثله ومثل سيبويه كما قال القائل :

كناطح صخرة يوما ليوهـــنها ** فلم يضرها و أوهى قرنه الوعل

---

(١) انظر ص ٤٢٥ ، ٤٢٤ .

الفصل الثالث

مقارنة بين العلل عند أشياخ سيبويه والعلل عنده

أنواعها - خصائصها - غايتها - أثرها في تأصيل مقاييس النحو

ثم نتائج تلك المقارنة

بين يدي الفصل

كان الفصلان الأول والثاني عن العلل عند أشياخ سيبويه والعلل عنده هو ، وكانت مباحثهما متحدة ، تتحدث عن أنواع العلل ، خصائصها ، غايتها ، أثرها في تأصيل مقاييس النحو .

لذا توجب عليّ أن أعقد مقارنة بينهما تدور حول تلك المابحث ولا يتعذر على القاريء للفصلين السابقين أن يدرك المعاني التي تؤول إليها هذه المقارنة ، ولكني جعلتها فصلاً من فصول الرسالة تتضح بها الرؤية وتكتمل بها البصرية بهذه التعليلات .

أولاً : أنواع العلل

ذكرت في أكثر من مقام أن نصوص سيبويه مختلطة لا تتميز فيها أقوال العلماء واحدا من الآخر ، وإن كان قد كثر ذكر هؤلاء الأشياخ عنده ، لكنه يمزج كلام شيخه بكلام شيخه الآخر معلقاً على هذه الأقوال بأقوال لآخرين وأقوال وردود له هو ، فيسر على الباحث تحديد الآراء تحديدا قاطعا ، ومن ثم تكون العلل أيضا متداخلة يقوم البحث فيها على الترجيح وغلبة الظن وسياقات الكلام ليس غير ، إضافة إلى ذكره لهؤلاء الأشياخ في ثنايا النصوص .

لذا فإن الأنواع التي علل بها أشياخ سيبويه كانت ثلاثة عشر نوعا ، ولربما كانت هناك أنواع لم أتمكن من كشفها ، فهذه الأنواع اتضحت لي بعد طول تأن وإعمال نظر ودراسة ، وهي :

السماع (الاستعمال) ، القياس ، الاختصاص ، الاستغناء ، أمن اللبس ، التخفيف التوهم ، القرب ، التعويض ، المشابهة ، القبح ، المعنى ، الكراهة .

وبرز الخليل في التعليل بهذه الأنواع ، حيث تصدر اسمه هذه التعليلات جمعاء ، وورد ذكره في كتاب سيبويه أكثر من سائر الأشياخ .

وليس بوسعي أن أكرر بعض ما قد سلف ، ولكني أحيل القاريء إلى الفصل الأول ليرى ذلك ماثلاً أمام عينيه .

ولكنه في باب التعليل بالتوهم والقرب كان مقلاً إقلالاً واضحا ، حيث كان له نص واحد في كل منهما :

أما التعليل بالقرب ففي قولهم : هذا جحرُ ضبٍ خربٍ ، حيث جُرَّت الصفة (خرب) وكان حقها الرفع لأنها نعت للجحر ، وما جُرَّت إلا لقربها من الضب فجُرت مثله لذلك القرب [1] .

---

(١) الكتاب ٢١٧/١ .

وأما تعليله بالتوهم ففي مثل قوله تعالى ﴿ فأصدقَ وأكن من الصالحين ﴾* مما جزم فيه المضارع المعطوف على جوابٍ منصوب ، وذلك لأنهم كأنهم توهموا أن (أصدقَ) مجزوم ؛ لمجيئه كذلك في التقدير ، أي : إنْ أخرتني أصدق [1] .

وأما الأشياخ الآخرون فهم يونس بن حبيب بن عمر وأبو عمرو ولم يكثر التعليل عندهم كثرته عند الخليل ، وأبرز هؤلاء يونس بن حبيب ، ويأتي مقامه بعد الخليل حيث علل في هذه الأنواع .

* السماع (الاستعمال) :

ورد له نموذجان ، أحدهما عن حذف الهاء من (أمه) في النداء حيث روى عنه سيبويه أن بعض العرب يقول : يا أم لا تفعلي ، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة إذ قالوا : يا طلح أقبل ، لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة فحذفوها ، .. وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتهما في النداء ، كما قالوا : يا صاح في هذا الاسم [2] .

وأما النموذج الآخر فكان عن إفراد (منا) و (مني) و(منو) إذا استفهمت بمن عن نكرة [3] .

هذان النموذجان في التعليل بالسماع استقل بهما يونس ، بينما نراه يشارك الخليل في نموذج آخر وهو تعليل تنكير (مائة درهم) [4] .

---

(١) الكتاب ١/١٠٣ .

(٢) الكتاب ١/٢١٧ - ٢١٨ .

(٣) المرجع السابق ١/٢١٣ .

(٤) المرجع السابق ١/٢١٣ .

* سورة المنافقون ، الآية ١٠

٢- القياس :

وقد ورد له في هذا النوع من التعليل ثلاثة نصوص ، جوّز في الأول أن تقول : أعطيتكمه قياساً على أعطيتكم الكتاب [١] .

وعلل في الثاني الحذف من سفرجل إذا صغرته قياساً على الحذف منه إذا جمعته جمع تكسير [٢] ، وكان النص الثالث عن لبيْك ، حيث يرى أنه مفرد قياساً على (عليك) [٣] .

الاختصاص :

وورد له فيه نص واحد في تعليل رفع الاسم الواقع بعد أين وكيف [٤] باختصاصهما بالصدارة فلا يجرين مجرى حروف العطف وإنما يبتدأ ما بعدهما .

الاستغناء :

وعلل بالاستغناء في نص واحد كذلك وذلك في قولك : من أنت ؟ زيدا [٥] .

المشابهة :

ورد له في التعليل بالمشابهة ثلاثة نصوص يشترك فيها مع أبي عمرو والخليل ، الأول في خروج الظرف إلى الجملة الاسمية إذا قلت داري من خلف دارك فرسخان ، لأنه جعل (خلفا) اسم فشبه بقولك : دارك مني فرسخان [٦] والثاني تعليله لمنع حرف (سرحان) معرفة [٧] ، والأخير تعليله حرف العلم المسمى بالفعل [٨] بينما انفرد بنص

---

(١) المرجع السابق ١/٣٨٩ .

(٢) المرجع السابق نفسه .

(٣) المرجع السابق ١/١٧٦ .

(٤) الكتاب ١/٢١٦ – ٢١٧ .

(٥) المرجع السابق ١/١٤٧ .

(٦) المرجع السابق ١/٢٠٨ .

(٧) المرجع السابق ٢/١١ .

واحد من نصوص تعليل المشابهة هو : تعليل إضافة الظرف إلى الجلمة الاسمية [1] .

المعنى :

ورد له نص يشترك مع الخليل في التعليل به ، وذلك تعليل العطف على مخفوض غير الاستثنائية [2] .

ولم يرد ليونس تعليل في بقية الأنواع ، وهي : **أمن اللبس ، التخفيف ، التوهم القرب ، التعويض ، القبح ، الكراهة .**

أما أبو عمرو وعيسى بن عمر فكان تعليلهما نزار ، حيث علل أبو عمرو في ثلاثة نصوص ، كلها في التعليل بالمشابهة ، ويشترك معه الخليل ويونس .

وعلّل عيسى بن عمرو في نص واحد يتعلق بالتعليل بالمعنى ، وذلك في رفع (الأول) من قولهم : ادخلوا الأولُ فالأول [3] . وليس لهما تعليل سوى هذا .

أما سيبويه فقد وردت هذه الأنواع بأسرها عنده ، لكن الذي أرسى دعائمها ، وكان له فضل ذكرها والسبق إليها ، إنما هو الخليل بن أحمد ، وقد قال فيه ابن دريد : « وقد ألف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفرهودي رضوان الله عليه كتاب العين ، فأتعب من تصدى لغايته ، وعنّى من سما إلى نهايته ، فالمنصف له بالغلب معترف ، والمعاند متكلف ، وكل من بعده له تبع ، أقر بذلك أم جحد .. » [4] .

---

(٨) المرجع السابق ٢/٦ – ٧ .

(١) الكتاب ١/٤٦١ .

(٢) المرجع السابق ١/٣٥٧ .

(٣) المرجع السابق ١/١٩٩ .

(٤) مقدمة الجمهرة ص ٣ .

كان كذلك في كتاب العين ، وكان كذلك في كتاب سيبويه - وإن لم يكن له - وكان كذلك أيضا في التعليل .

وسيبويه له تبع ، غير أنه لم يجحد ، بل أقر بالفضل له وأشاد ورفع ذكره في كل ناد ، ولم تخل صفحة من صفحات كتابه - إلا ما ندر - من ذكره تصريحا أو تكنية .

ولسيبويه فضل التوسع والإكثار من الأمثلة وتتبع كلام العرب مما جرى على ذلك ، وبسط القول في كل نوع من تلك الأنواع ، وكان له زيادة فيها ، فمما زاده : التعليل بالإرجاع إلى الأصل ، والفرق ، والصوت ، والاتساع وسأضرب بعض الأمثلة ، وقبل ذلك يحسن التنبيه على أن سيبويه قد علل بالتوهم والقرب فأربت نصوصه على نصوص شيخه ، فإذا كان الخليل قد ذكر للتوهم نصا واحدا ، فقد أورد سيبويه ثلاثة نصوص ، الأول في جر الاسم المعطوف على خبر ليس المنصوب ، وذلك في قول الشاعر :

مشائمُ ليسُوا مُصلحين عَشيرة *** ولا ناعبٍ إلا ببَين غُرابُها

فإنه لما كان الباء يدخل على مصلحين توهم العربي أنه قد بخل فعطف على مدخوله ومثل ذلك قول الشاعر :

بدا لي أني لستُ مدركَ ما معنى *** ولا سابق شيئا إذا كان جائيًا

وقول الآخر :

وما زرت سلمى أن تكون حبيبة *** إليّ ولا دين بها أنا طالبه [١] .

وأما الثاني فكان عن رفع توكيب المنصوب ، فقد قيل : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان [٢] .

---

(١) الكتاب ١/٤١٨ - ٤١٩ .

(٢) الكتاب ١/٢٩٠.

وكان الثالث عن تعليل النصب والرفع في قولهم : أما علما فعالم ، فإنه يرجع نصبه في لغة بني تميم لتوهم الحلال [1] .

ثم إن الخليل ذكر للتعليل بالقرب نصا واحدا أيضا ، بينما أورد له سيبويه ثلاثة نصوص ، الأول في الترخيم إذا حُرِّكت راءَ إسحار بالفتح حين ترخيمها [2] ، والثاني في إعمال العامل الثاني من عاملي التنازع [3] ، والأخير في جر المعطوف على خبر (ليس) المجرور بالباء بالزائدة ، وذلك قولك : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيل وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبك ، فالوجه فيهما والترجيح الجر ، وإنما رجُح الجر لقربه مما هو مجرور (بجبانٍ) إضافة إلى كونه لا ينقض المعنى [4] .

ولنعد الآن إلى سائر الأنواع ، لنرى كيف كانت عند سيبويه ، وأنا ذاكر لك إحصاء للنصوص في بعض تلك الأنواع دون التطرق لكل نوع ، فخذ مثلاً التعليل بالمعنى ، فقد أوردت له عشرة نصوص ، ولم أستوعب جميع ما علل به سيبويه ، ومثال آخر هو التعليل بالمشابهة ، فقد أوردت فيه نصوصاً ثمانية ، ولم أستوعب كل ما عنده أيضا ، وذكرت مثلها في الاختصاص ، أما الاستغناء فقد ذكرت منه ضروباً كثيرة ، ويمكن لمن أراد الاطلاع على توسع سيبويه في هذه الأنواع أن يطلع على الفصل الثاني وهو الفصل الخاص بالتعليلات عنده .

وقد ذكرت أن سيبويه ذكر أنواعاً غير ما علل به أشياخه ، فمن تلك الأنواع : التعليل بالفرق ، وأمثلته في الكتاب كثيرة وإن لم تكن كلها في مستوى واحد من الوضوح ، من ذلك تعليل امتناع نصب زيدا إذا قلت : عليه زيداً تريد به الأمر كما أردت ذلك في الفعل حين قلت : ليضربْ زيداً ، لأن عليه ليس من الفعل ، وكذلك حـــذَرَه

---

(١) المرجع السابق ١/١٩٢.

(٢) المرجع السابق ١/٢٤٠ .

(٣) المرجع السابق ١/٣٧ .

(٤) المرجع السابق ١/٣٤ .

زيداً قبيحة ؛ لأنها ليست من أمثلة الفعل ، فإنما جاء : تحذيري زيداً ، لأن المصدر يتصرف مع الفعل فيصير حذرك في موضع احذر وتحذيري في موضع حذرني .. » [١] .

فإنما منع نصب (زيدا) في المثالين لأن (عليه) و(حذره) يختلفان عن الفعل ، فلما فرق ما بينهما لم يجز ؛ لأنك لا تحمل شيئا على شيء إلا إذا كان منه بسبب .

وهكذا تعليل إضمار اسم (لات) فانما لم يذكر اسمها كما ذكر في ليس إذا قلت لستَ زيدا أو ليس زيدا حاضرا ، وذلك للفرق بينا وبين ليس ، لأن ليس يخاطب بها ويُخبر فيقال : لستَ وليسوا ، وعبدُ الله ليس ذاهباً فيبنى على المبتدأ ويضمر فيه ، .. ولا تقول عبد الله لاتَ منطلقا ولا قومك لاتوا منطلقين [٢] وعلل سيبويه بالأولى في نصوص ليست بالكثيرة ، منها تعليله لخفة المذكر ورجحانه في الخفة على المؤنث بأن المذكر الأول وهو أشد تمكنا ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير [٣] .

وعلل رجحان الواحد على الجمع في التمكن بالأولية أيضا فقال : « واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع ، لأن الواحد الأول ، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد نحو مساجد ومفاتيح [٤] .

---

(١) الكتاب ١/١٢٧ .

(٢) الكتاب ١/٢٨ .

(٣) المرجع السابق ١/٧ .

(٤) المرجع السابق نفسه .

ثانيا : خصائص العلل

ظهر لي في المبحث الثاني من الفصل الأول أن الخصائص التي تميزت بها تعليلات أشياخ سيبويه تركزت حول الأسس التي تراعيها العرب في كلامها ، وقد درست تلك الخصائص عامة دون الاهتمام بذكر صاحب العلة والإشارة إليه ، لأن ذلك غير مقصود إليه في درسي الخصائص .

* فمن تلك الخصائص مراعاة السهولة والخفة ، وأكثر مما تتجلى هذه الصفة في التعليل بالحذف والاستغناء ، فمن ذلك تعليل امتناع الألف واللام في النداء ، من قبل أن كل اسم مرفوع في النداء معرفة ، فقولك : يارجلُ ويا فاسقُ كمعنى يا أيها الرجل ويا أيها الفاسق ... وصار تعريفه بغير ألف ولام بدلا من الألف واللام [1] وما ذاك الحذف إلا لأجل الخفة والسهولة .

* ومنها مراعاة النظير والشبيه وقريب منه التعليلات بالقياس والمشابهة من ذلك قولهم : أقسمت عليك إلا فعلت ، شبهوه بـ (نشدتك الله) فجاءت إلا ولما في جوابه ، ولو جرى قسما نحو والله لكان جوابه (لتفعلن) [2] .

* وكان من خصائص تعليلاتهم أنها تتعدد تعددا كبيرا في بعض النصوص ، فتجد التعليل بالاستغناء والمعنى والتخفيف مثلا ، وهكذا تتضافر التعليلات في أكثر من موطن [3] .

* ومن خصائص تعليلاتهم إكثارهم من الأمثلة المضروبة لايضاحها واهتمامهم بالمعنى واهتمامهم بالعمل وخصائص الأدوات وكذلك اعتمادها ما سمع عن العرب [4] .

---

(١) الكتاب ١/٣١٠ .

(٢) الكتاب ١/٤٥٥ .

(٣) انظر ما تقدم عن تعدد العلة في المبحث الثاني من الفصل الأول .

(٤) هذه خصائص أربع ، أوردتها في الفصل الأول – المبحث الثاني ، يمكن لمن أراد الأطلاع عليها أن يراجعها هناك .

وقد تجلت هذه السمات والخصائص في تعليل سيبويه أيضا ، فنجد عنده التركيز على المعنى واعتماد المسموع من كلام العرب أساساً للعلة ومراعاة النظائر والقياسات ، ونجد العلة عنده تتعدد أيضا ، وهو يكثر من شرب الأمثلة في تعليلاته ، إضافة إلى مراعاة السهولة والخفة [١] .

ولقد تجلى في تعليلات سيبويه خصائص أخرى لم يُسبق إليها ، وذلك لأنه توسع في التعليلات أكثر من أشياخه ، فنجد من خصائص تعليلاته التتميم والإيضاح ، فتجده يذكر العلة ، ثم يشرحها ويوضحها ويزيل عن الذهن ما يمكن أن يتصور من الضعف في تلك العلة أو عدم الإحكام ، كما في تعليل توحيد الفعل مع تثنية الفاعل وجمعه ، فإن العلة هي الاستغناء ، فالعرب اكتفوا بما أظهروا في قولهم قال قومك عن أن يقولوا قالوا قومُك ، ثم وضح هذه العلة فقال : فإذا بدأت بالاسم قلت قومُك قالوا ذاك وأبواك قد ذهبا ، لأنه قد وقع ههنا إضمار في الفعل وهو أسماؤهم ، فلا بد للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر ، وحين قلت : ذهب قومُك لم يكن في (ذهب) إضمار » [٢] .

ومن خصائص التعليل عنده مما لم يكن عند أشياخه أننا نجده يعلل فتدور العلة عنده فيكون المعلول علة وتكون العلة معلولا ، وهذا في الحقيقة يقدم في العلة ويجعلها غير مقبلوة إلا أنه ليس بالكثير في تعليلات سيبويه ، ومثلا ذلك عنده تعليل ولاء الأسماء لهمزة الاستفهام وإن الشرطية ، فإنه يجعل ولاءه لهمزة الاستفهام معللاً بمشابهة ولائه لـ (إن) ويجعل ولاءه لإنْ معللاً بولائه لهمزة الاستفهام [٣] .

وخصيّصة ثالثة هي أنه علل بما يكون من قوادح العلة – كما تقدم في التمهيد – وذلك فيما يسمى علة العلة ، وهي عندي ليست كذلك ، بل ربما كانت موضحة مفسرة للعلة قبلها ، وقد ورد له في هذه المزية من مزايا التعليل ستة نماذج ، وعلى سبيل المثال تعليله منع عطف الضمير المنصوب والمرفوع على الضمير المجرور إلا بإعادة الباء

---

(١) ورد كل هذا في المبحث الخاص به فلينظر هناك .

(٢) الكتاب ١/٢٣٥ .

(٣) انظر : خصائص التعليل عند سيبويه .

وذلك في قولك : مررت بزيد وبك ، علل ذلك بأن العرب لا تتكلم بالكاف وأخواتها مفردة ، ثم علل هذه العلة بقوله في جواب من قال : لم لا يقال : مررت بزيد وإياك بدلاً من مررت بزيد وبك ؟ فقال : لم تقع إيا ولا أنت ههنا من قبل أن المنصوب والمرفوع لا يقعان في موضع المجرور [1] .

---

(١) الكتاب ١/٣٨٢ .

غايتها

أن الغاية من التعليل عند أشياخ سيبويه كانت هي تفسير الظواهر اللغوية والأحكام . ولم تكن غير ذلك عند سيبويه .

وقد ذكرت حين الحديث عن الغاية من التعليل عند الأشياخ أن جل من كتب عن العلة والتعليل إنما كان حديثهم عن الخليل وسيبويه دون تفريق بينهما ، وإذا كان هذا حديثهم عن التعليل بعامة فإن الغاية هي جزء من بحث هذا الموضوع ولا تخرج عنه ، بل أؤكد أن الغاية من التعليل لم يشر إليها إلا القليل من الباحثين إشارة عابرة كما مر ذلك في بحثها عند الأشياخ .

وعندي أن الغاية من التعليل عند سيبويه كانت كالغاية عند أولئك الأشياخ تؤكد الوجوه النحوية والظواهر الإعرابية ولم تكن منطقية ولا جدلية كما بينت ذلك هناك .

أثرها في تأصيل المقاييس النحوية

لقد أثرت العلة النحوية عند أشياخ سيبويه في مقاييس النحو ، فرأينا أثرها في الخلاف النحوي بأن كان النحاة يختلفون بسبب العلة التي يبني عليها كل وجهة نظره [١] .

وأثرت في بناء الجملة والأسلوب ، فرأينا بعض الأساليب يوجز [٢] وبعضها يرجح علي بعض [٣] ، بل إن بعضها يمنع وبعضها الآخر يجاز [٤] بناء على العلة ، فالعلة صاحبة التأثير في ذلك كله .

فماذا كان شأنها عند سيبويه ؟

لقد كان الأمر كذلك ، حيث أثرت العلة في الخلاف النحوي [٥] ، وأثرت في الجملة والأسلوب ، فجاز أسلوب [٦] ، ورجح أسلوب [٧] ، وكان الإيجاز في أسلوب [٨] ، كل ذلك كان بناء على العلة .

---

(١) انظر ص ٢١٨

(٢) انظر ص ٢٢٥

(٣) انظر ص ٢٣٠

(٤) انظر ص ٢٣٩

(٥) انظر ص ٤٤١

(٦) ص ٤٤٣

(٧) انظر ص ٤٤٧

(٨) انظر ص ٤٦٤

غايتها

أن الغاية من التعليل عند أشياخ سيبويه كانت هي تفسير الظواهر اللغوية والأحكام . ولم تكن غير ذلك عند سيبويه .

وقد ذكرت حين الحديث عن الغاية من التعليل عند الأشياخ أن جل من كتب عن العلة والتعليل إنما كان حديثهم عن الخليل وسيبويه دون تفريق بينهما ، وإذا كان هذا حديثهم عن التعليل بعامة فإن الغاية هي جزء من بحث هذا الموضوع ولا تخرج عنه ، بل أؤكد أن الغاية من التعليل لم يشر إليها إلا القليل من الباحثين إشارة عابرة كما مر ذلك في بحثها عند الأشياخ .

وعندي أن الغاية من التعليل عند سيبويه كانت كالغاية عند أولئك الأشياخ تؤكد الوجوه النحوية والظواهر الإعرابية ولم تكن منطقية ولا جدلية كما بينت ذلك هناك .

أثرها في تأصيل المقاييس النحوية

لقد أثرت العلة النحوية عند أشياخ سيبويه في مقاييس النحو ، فرأينا أثرها في الخلاف النحوي بأن كان النحاة يختلفون بسبب العلة التي يبني عليها كل وجهة نظره [١] .

وأثرت في بناء الجملة والأسلوب ، فرأينا بعض الأساليب يوجز [٢] وبعضها يرجح علي بعض [٣] ، بل إن بعضها يمنع وبعضها الآخر يجاز [٤] بناء على العلة ، فالعلة صاحبة التأثير في ذلك كله .

فماذا كان شأنها عند سيبويه ؟

لقد كان الأمر كذلك ، حيث أثرت العلة في الخلاف النحوي [٥] ، وأثرت في الجملة والأسلوب ، فجاز أسلوب [٦] ، ورجح أسلوب [٧] ، وكان الإيجاز في أسلوب [٨] ، كل ذلك كان بناء على العلة .

---

(١) انظر ص ٢١٨

(٢) انظر ص ٢٢٥

(٣) انظر ص ٢٣٠

(٤) انظر ص ٢٣٩

(٥) انظر ص ٤٤١

(٦) ص ٤٤٣

(٧) انظر ص ٤٤٧

(٨) انظر ص ٤٦٤

النتيجة

تبين لي من خلال المقارنة بين العلة عند أشياخ سيبويه والعلة عنده أن العلة عند سيبويه لا تختلف عن العلة عند أشياخه إلا من حيث التوسع ، فقد توسع سيبويه كثيرا في التعليل بعد أن أخذ أصله من الأشياخ .

كما كان عند سيبويه بعض خصائص التعليل وبعض الأنواع مما يعد زيادة عنهم ، وذلك بسبب تأخره عنهم زمنا ، ولأنه وجد مادة نحوية وافية بين يديه فكان عمله أن ينقح ويبسط القول ، فأثرت عنه زيادات في الأنواع [(١)] والخصائص [(٢)] .

وبوجه عام فإن التعليل عند سيبويه يعد صورة للتعليل عند أشياخه .

---

(١) أنظر الصفحة ٣٧٧ وما بعدها

(٢) انظر ص ٤٢٥

الفصل الرابع

أثر سيبويه فيمن بعده من النحاة وتأثره بالمنطق

أ / أثر العلة في الكتاب على من بعده من النحاة .

ب/ ما قيل عن تأثره في العلة بأرسطو .

المبحث الأول

أثر العلة في الكتاب على من بعده من النحاة

- أبو العبـــــاس المبرد .
- أبو البركـات الأنباري .
- موفق الدين بن يعيش .

بين يدي المبحث

يراد من هذا المبحث أن نعرف أثر العلة في الكتاب على من بعده من النحاة إجمالاً ، لذا توجه القصد رلى أخذ أمثلة من هؤلاء النحويين ، دون الاستقصاء ؛ لأن استقصاء العلة عند النحويين أجمعين ، أو استقصاء العلة جمعاء عند فئة أو شخص يشكل بحوثاً أخرى [1] .

ولقد اخترت نماذج تمثل العصور ، فمن القرن الثالث أبو العباس المبرد ، ويمثل المرحلة المتقدمة بعد سيبويه ، ومن القرن السادس أبو البركات الأنباري ، ومن القرن السابع ابن يعيش . ويمثلان المرحلة الزمنية المتأخرة بعد سيبويه وليس المقصود أن أتعرض لدراسة العلة عندهم تفصيلاً ، ولا في سائر كتبهم ، وإنما حصرت الدراسة في أهم كتبهم ، المقتضب وأسرار العربية وشرح المفصل ، وذلك لمعرفة مدى تأثر هؤلاء بسيبويه ، دون الإطناب والتفصيل .

وابتداء أقول : إن النحويين من بعد سيبويه وأشياخه عيال عليهم في التعليل وغيره ، ولئن كان لهم مزيد من الشرح والتتميم ، والتشقيق والتفريع ، إلا زن الأصل الذي بنوا عليه والأساس الذي اعتمدوه ، كان مِن قِبَلِ أولئك السادة الأعلام ؛ فلهم فضل السبق ، ولهم فضل العمق ، وحسبك بمتابعة النحويين لهم في جل المسائل دليلاً على دقة صنعهم ، وهذا مثال على متابعة النحويين لهم في العلة ، فقد علل سيبويه لعدم العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار بشدة ملازمته له ومشابهته للتنوين [2] ، وذلك في قوله : « ومما يقبح أن يشركه المظهر علامةُ المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ ، وهذا أبوك وعمروٍ ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلاً فيما قبله ؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وزنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم ... » [3] .

---

(١) تناول الأخ الزميل محمد السيف العلة عند ابن جني في رسالته للماجستير .

(٢) سبق في ص .

(٣) الكتاب ١/٣٩١ .

وتابعه على ذلك معظم النحويين ، فغير الذي ستعرض لهم الدراسة الرضي [١] ، وابن أبي الربيع [٢] ، وابن عصفور [٣] والجرجاني [٤] والجامي [٥] والأزهري [٦] والصبان [٧] وتابعه كذلك علماء القراءات مثل مكي بن أبي طالب [٨] وابن الجزري [٩] وابن خالويه [١٠] ، وابن زنجلة [١١] .

وهكذا يقتفي المتأخرُ المتقدم ، وستكشف داراسة العلة عند الثلاثة المعنين عن شيء من هذه المتابعة بإذن الله .

---

(١) شرح الكفاية ١/٣١٩ .

(٢) البسيط ١/٣٤٥ .

(٣) شرح الجمل ١/٢٤٣ .

(٤) المقتصد ٢/٩٥٩ .

(٥) الفوائد الضيائية ٢/٤٨ .

(٦) التصريح ٢/١٥١ .

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٨٧-٨٨ .

(٨) الكشف ١/٣٧٥ .

(٩) النشر ٢/٢٤٧.

(١٠) الحجة في القراءات السبع ص ١١٨ .

(١١) حجة القراءات ص ١٨٨ – ١٨٩ .

أ - المبرد (١)

أولا : التعليل بالسماع (الاستعمال)

إن التعليل بالسماع يطرد عند سائر النحويين ، وهم في ذلك مقتفون أثر سيبويه و أشياخه ، وهذا نموذج للتعليل بالسماع عند المبرد

١ـ تعليل حذف العامل في المصادر

قال المبرد : " فاما ما كثر استعماله حتى صار بدلا من الفعل فقولك : حمدا وشكرا ، لا كفرا ، وعجبا ، إنما أردت أحمد الله حمدا ، فلولا الاستعمال الذي أبان عن ضميرك لم يجز أن تضمر ... (٢) " .

وقال أيضا : " واعلم أن المصدر كسائر الأسماء ، إلا أنه اسم للفعل ، فإذا نصبت فعلى إضمار الفعل ، فمن المصادر ما يكثر استعماله فيكون بدلا من فعله (٣) " .

وسيبويه يقول : " ... من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ، وأفعل ذلك وكرامة) ... فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل ، كأنك قلت: أحمد الله حمدا وأشكر الله شكرا ... وإنما اختزل الفعل ها هنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل ، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء (٤) " .

---

(١) هو أبوالعباس ، محمد بن يزيد المبرد ، علم من أعلام المدرسة البصرية في النحو ، (ت ٢٨٥ هـ) . ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص ١٠١ -١١٠ . نزهة الألباء ص ١٦٤ ــ ١٧٣ . وكتب عنه د . عضيمة ترجمة ضافية في أول المقتضب ، طبعت في كتاب مستقل .

(٢ ، ٣) المقتضب ٣ / ٢٢٦ .

(٤) الكتاب ١ / ١٦٠ ــ ١٦١ .

٢ – تعليل الحذف في بعض الأساليب

قال المبرد : " فأما قولهم : " ما رأيت كاليوم رجلا ، فالمعنى ما رأيت مثل رجل أراه اليوم رجلا ، أي ما رأيت مثله في الرجال ، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم ، وأن فيه دليلا ، كما قالوا : لا عليك ، أي لا بأس عليك ، وكما قالوا : افعل هذا إما لا ، أي إن كنت لا تفعل غيره ، ... وكذلك قولهم عندي درهم ليس غير وليس إلا (١) " .

وهو تابع في هذا لسيبويه في الكتاب حيث قال : " تالله ما رايت كاليوم رجلا ، أي كرجل أراه اليوم رجلا ، وإنما أضمر ما كان يقع مظهرا استخفافا ، ولأن المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل كما تقول : لا عليك وقد عرف المخاطب ما تعني أنه لا بأس عليك ولا ضير عليك ، ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم .. (٢) " .

وقال أيضا : " ومثل ذلك قولهم إما لا ، فكأنه يقول افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، ولكنهم حذفوا ذا لكثرة استعمالهم إياه ، وتصرفوا حتى استغنوا عنه بهذا (٣) " .

---

(١) المقتضب ٢ / ١٥١ _ ١٥٢ .

(٢) الكتاب ١ / ١١٤ .

(٣) الكتاب ١ / ١٤٨ .

ثانيا : التعليل بأمن اللبس

١ ـ وجوب دخول الألف بين نون الرفع ونون التوكيد الثقيلة

قال المبرد : " فإذا أوقعتها (١) في جمع النساء قلت : اضربنان زيدا ، زدت ألفا لاجتماع النونات ففصلت بها بينهن ... وكسرت هذه النون بعد هذه الألف لأنها أشبهت ألف الاثنين ، تفعل بالنون بعدها ما تفعل بها بعد ألف التثنية ، فلا تحذف ، لأنها علامة ، ولأنك كنت إن حذفتها لا تفرق بين الاثنين والواحد (٢) " .

والمراد هنا قوله : لأنك إن حذفتها لاتفرق بين الاثنين والواحد ، فإثباتها لعلة أمن اللبس ، وذلك عند سيبويه أيضا ، قال : " وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع الإناث قلت : اضربنان ، وهل تضربنانّ .. فإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات ، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها ، كما حذفوا نون الجميع للنونات ، ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد ... (٣) " .

أفرأيت كيف يسير المبرد على خطا سيبويه وأشياخه ؟ !

---

(١) أي نون التوكيد الثقيلة .

(٢) المقتضب ٣ / ٢٣ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٥٧ .

ثالثا : التعليل بالتخفيف

١ ـ تعليل حذف الفعل في التحذير

جاء في المقتضب قوله : وقد يحذف الفعل في التكرير وفي العطف ، وذلك قولك : رأسَك والحائطَ ، ورأسَك والسيفَ يا فتى ، فإنما حذف الفعل للإطالة والتكرير .... (١) " .

وقد سبقه سيبويه إلى هذا ، وذلك في قوله : " ... كما تقول رأسَك والحائطَ وهو يحذره ، كأنه قال اتق رأسَك والحائط ، وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا ، لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر ، صار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل ، حين صار عندهم مثل إياك ، ولم يكن مثل إياك لو أفردته ، لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة إياك ، فشبهت بإياك حيث طال الكلام وكان كثيرا في الكلام (٢) " .

٢ ـ إثبات نون الوقاية وحذفها مع الحروف الناسخة

تدخل نون الوقاية على الحروف الناسخة (إنَّ) وأخواتها ، ويجوز تجريدها منها ، كل ذلك لعلة .

ولقد اقتفى المبرد أثر الكتاب في علة هذا فعلل بالتخفيف والكراهية والتشبيه معا ، والأصل فيها التعليل بالتخفيف ، وعند الخليل الاستعمال ، حيث قال المبرد : " ... فالذي ذكرنا مما يحذف قولك : إنني ، و كأنني ، ولعلني ؛ لأن هذه الحروف مشبهة للفعل مفتوحة الأواخر ، فزدت فيها النون ، كما زدتها في الفعل لتسلم حركاتها .

---

(١) المقتضب ٣ / ٢١٥ .

(٢) الكتاب ١ / ١٣٨ ـ ١٣٩ .

ويجوز فيهن الحذف فتقول : إني وكأني ولكني . وإنما جاز لأن النون في (إنّ) و (كأنّ) ثقيلة ، وهي مع ذلك مشبهة بالفعل ، وليست بأفعال فحذفت كراهية التضعيف ، وإن أثبت فلما وصفت لك (١) " .

ولم يقف عند هذا بل أورد ما يشبه الاعتراض على (لعل) لأن العلة السابقة لا تنطبق عليها إذ ليس فيها نون ، وأجاب عن ذلك فقال فإن قال قائل : فأنت تقول : لعلي ، وليس في (لعل) نون ، فإنما ذلك لأن (لعل) مضعفة ، وهي أقرب الحروف من النون وتعاقبها ، وتدغم كل واحدة منهما في صاحبتها (٢) " .

وبمطالعة نص الكتاب يتبين مقدار المتابعة والتأثر ، فقال سيبويه : " فإن قلت : مابال العرب قد قالت إني وكأني ولعلي ولكني ، فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف فلما اجتمع كثرة استعمالهم إياها وتضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء (٣) " .

---

(١) المقتضب ١ / ٢٥٠ .

(٢) نفسه ١ / ٢٥٠ ؛ ١ / ٣٨٦ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٨٦ .

رابعا : التعليل بالمشابهة

١ ـ تعليل بناء المنادى المفرد

لقد علله المبرد بمشابهته للمبنيات ، وذكر من المبنيات أنت و إياك والتاء في قمت .. غير أنه عرج على " قبل" و " بعد " ، و ذلك اقتفاء لسيبويه حيث شبه المنادى المفرد بقبلُ وبعدُ فحكم له بالبناء ، قال سيبويه : " والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب ... ورفعوا المبتدأ كما رفعوا قبلُ وبعدُ ، وموضعهما واحد ، وذلك قولك: يازيد ، وياعمرو ، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ ... (١) " .

ولم يزد على هذا المبرد ، فقد قال : " فإن كان المنادى واحدا مفردا معرفة بني على الضم ولم يلحقه تنوين ، وإنما فعل ذلك به لخروجه عن الباب ، ومضارعته ما لا يكون معربا.... فأدخلته في باب ما لا يكون إلا مبنيا نحو أنت وإياك .. فلما أخرج من باب المعرفة وأدخل في باب المبنية لزمه مثل حكمها ، وبنيته على الضم لتخالف به جهة ما كان عليه معربا ، لأنه دخل في باب الغايات ، ألا ترى أنك تقول : جئت قبلك ، وجئت من قبلك ، فلما صار غاية .. قلت جئت قبل يافتى ، وجئت من قبل (٢) " .

إنه يدور في فلك سيبويه ، بل إن في عبارته شيئا من عدم الوضوح .

٢ - بناء " أمس "

أمس عند المبرد مبنية ، وبناؤها لمشابهتها الحرف ، فما الحرف الذي تشبهه " أمس " ؟ كلام غريب للمبرد في هذا ، وذلك حيث جعله مشبها للحرف (من) الذي لابتداء الغاية فقط ، قال : " ومن المبنيات أمس ، تقول : مضى أمس بما فيه... وإنما بني لأنه اسم لا يخص يوما بعينه ، وقد ضارع الحرف . وذلك انك إذا قلت : فعلت هذا أمس يا فتى

---

(١) الكتاب ١ / ٣٠٣ .

(٢) المقتضب ٤ / ٢٠٤ - ٢٠٥ .

فإنما تعني اليوم الذي يلي (١) يومك ، فإذا انتقـــلت عن يومك انتقل اسم أمس عن ذلك اليوم ، فإنما هي بمنزلـة (من) التي لابـــــتداء الغايـــة فيما وقعـت عليه ، وتنتقل من شئ إلى شئ . وليـس حد الأسماء إلا لزوم ما وضعـت علامات عليه (٢) " .

لـقد تأثر بالخليل في قوله ببناء أمس لتضمنه معنى الحرف ، لكنه لم يهتد إلـى الحرف الـذي تكون أمـس مشبهة لـه ، وذلـك أن الخليـل يـرى أن أصل لقيتـه أمـس لقيتـه بالأمس، ولكن حذف الجاروالألف واللام تخفيفا (٣) . ولذا فقـد تفطن الأنبـاري وغيره إلـى قول الخليل فجـعلوه علـة البناء (٤) .

(١) المراد يليه يومك .

(٢) المقتضب ٣ / ١٧٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٩٤ .

(٤) أسرار العربية ص ٣٢ ؛ وشرح الكافية ٢/ ١٢٥ ؛ وشرح المفصل ٤ / ١٠٦ ؛ وأمالي الشجري ٢ / ٢٦٠ .

خامسا : التعليل بالمعنى

تعليل الإخبار عن النكرة بنكرة

يجيز المبرد أن تخبر عن النكرة بنكرة متى تم المعنى وفهم المراد ، قال : " فإن قلت فقد تقول في النفي : ما كان أحد مثلك ، وما كان أحد مجترئا عليك ، فقد خبرت عن النكرة .

فإنما جاز ذلك لأن (أحدا) في موضع الناس ، فإنما أردت أن تعلمه أنه ليس في الناس واحد فما فوقه يجترئ عليه ، فقد صار فيه معنى بما دخله من هذا العموم .... (١) " .

فإن قلت ما مصدر المبرد في هذا التعليل ؟ قلت سيبويه . وذلك كما نص في كتابه : " باب ما تخبر فيه عن النكرة بنكرة ، وذلك قولك : ما كان أحد مثلك ، وليس أحد خيرا منك ، وما كان أحد مجترئا عليك ، وإنما حسن الإخبار ههنا ، حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شئ أو فوقه ؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا .... (٢) " .

وهكذا يسير المبرد في ركاب سيبويه ، ويقفو أثره حذو القذة بالقذة .

---

(١) المقتضب ٤ / ٩٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٦ .

سادسا : التعليل بالتعويض

وكما علل سيبويه وأشياخه بالتعويض علل به المبرد أيضا

١ - تعليل جواز الفصل بين "كم" الاستفهامية وتمييزها

قال المبرد : " وإذا قلت متى تخرج ؟ فإنما معناه أوقت كذا أم وقت كذا ؟ إلا أنه يجوز لك في " كم " أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف ، فتقول : كم لك غلاما ؟ وكم عندك جارية ؟ وإنما جاز ذلك فيها ؛ لأنه جعل عوضا لما منعته من التمكن " (١) .

وهو في هذا مسبوق من سيبويه ، فقد ذكر في كتابه عن الخليل فقال : " وزعم أن كم درهما لك أقوى من كم لك درهما وإن كانت عربية جيدة ، وذلك أن قولك : العشرون لك درهما فيها قبح ، ولكنها جازت في (كم) جوازا حسنا ؛ لأنه كأنه صار عوضا من المتمكن في الكلام ، لأنها لا تكون إلا مبتدأة ، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة ، لاتقول : رأيت كم رجلا وإنما تقول كم رأيت رجلا ... " (٢) .

---

(١) المقتضب ٣ / ٥٥ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٩١ .

سابعا : التعليل بالقرب

ويرى المبرد أن لقرب الجوار أثرا في الكلام ، فيجعله علة في بعض المسائل متبعا في ذلك نص الكتاب ، فمن ذلك :

تعليل إعمال الثاني من عاملي التنازع

قال المبرد : " وذلك قولك : ضربت وضربني زيد ، ومررت ومر بي عبد الله .... فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون ، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ . وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل كما عمل الثاني ....وإنما اختاروا إعمال الآ خر لأنه أقرب من الأول ، ألا ترى أن الوجه أن تقول : خشنت بصدرك وصدرِ زيد ، فتعمل الباء لأنها أقرب ، و قد حملهم قرب العامل على أن قال بعضهم : هذا جحر ضب خرب ... " (١) .

وقد ورد في كتاب سيبويه : " ..... وهو قولك : ضربت وضربني زيد " ، وضربني وضربت زيدا ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين .

وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع .... وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد " (٢) .

---

(١) المقتضب ٤ / ٧٢ - ٧٣ .

ثامنا : التعليل بالتوهـم

جزم المضارع المعطوف على جواب اشرط المنصوب

وتدخل تحت هتذه المسألـة نظائرها من االأسماء ، مما يكون فيه عطف على خبر الحروف والأفعال الناسخة ، وكلها معللة عند المـبرد بالتوهـم ، كمـا قال : " وتقول : إن زيدا منطلق وعمرا ، وإن شئت : وعمرو .

فأما الرفع فمن وجهين .... وأحـد وجهي الرفـع – وهـو الأجـود منهما – أن تحمله على موضع (إنّ) ، لأن موضعها الابتداء ....

ونظير هذا قولك : ليس زيد بقائم ولا ولا قاعـد ا علـى الموضـع ... وعلى هذا قراءة من قرأ : " فأصدق وأكن مـن الصـالحين " (١) . حملـه علـى موضع الفاء ، ولـم يحملـه على ما عملـت فيـه " (٢) . وهـذا الـذي ذكـره المبرد هو بمعنى ما ذكره سيبويه في كتابه حيث قال : " وسألت الخليـل عـن قولـه عز وجل : " فأصدق وأكن من الصالحين " فقال : هـذا كقول زهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ** ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فإنما جروا هذا ، لأن الأول قـد يدخله البـاء ، فجـاؤا بالثـاني وكـأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هـذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمـا ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قـد جزمـوا ، قبلـه فعلـى توهمـوا " (٣) . وبـعد فأحسب أن في هـذا العدد اليسير من النماذج ما يمكفي ليشعرنا بان المـبرد قـد تأثر بسيبويه في العلة تأثرا كبيرا ، وبا لله التوفيق .

---

(١) سورة المنافقون : الآية : ١٠ . (٢) المقتضب ٤ / ١١١ .

(٣) الكتاب ١ / ٤٥٢ .

٢ الأنباري (١)

إن أخذ نماذج مجتزئة من كتاب : الأسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري سهل ممتنع ، وذلك أن الكتاب كله علل ، فما الذي تأخذ وما الذي تذر ؟ وأمر آخر هو أنه كثيرا ما يصوغ العلة بأسلوبه حتى لاتكاد تدرك عند المقارنة أنها لغيره ولربما سرد لك تعليلات كثيرة دون ترجيح واحد ة منها ، مع أنها مأخوذة عن مصادر عدة ، فلا أجزم باقتفائه أثر سيبويه أو أشياخه إلا فيما كان واضحا صريح العبارة .

أولا : التعليل بالاستعمال

سواء من حيث الكثرة أو القلة أو كون الأمر مسموعا عن العرب ، أي أن استعمالهم له على ذلك الوجه كان هو الحجة .

١ـ تعليل حذف فعل القسم

قال الأنباري : " إن قال قائل : لم حذف فعل القسم ، قيل إنما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال " (٢) .

٢ = تعليل كون الترخيم في النداء

قال الأنباري : " إن قال قائل : ما الترخيم ؟ قيل : حذف آخر الاسم في النداء ، فإن قيل : فلم خص الترخيم في النداء ؟ قيل : لكثرة دوره في الكلام ، فحذف

---

(١) أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، إمام من أئمة النحو المرموقين ، (ت ٥٧٧ هـ) ترجمته في : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، للفيروزابادي ، تحقيق محمد المعري ، منشورات جمعية إحياء التراث الإسلامي .

(٢) أسرار العربية س ١٣٣ ؛ أنباه الرواة ٢ / ١٦٩ .

طلبا للخفـــة " (١) .

فإنما خص النداء بالترخيم لأنه يكثر في الكلام ن وهـــم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج ، فهما علتان متلازمتان .

(١) أسرار العربية ص ٢٣٦ .

ثانيا : التعليل بأمن اللبس

تعليل حذف (لا) من جواب القسم المنفي

قال الأنباري : " فإن قيل : فلم جعلوا جواب القسم باللام وإنّ وما ولا ؟ قيل لأن القسم وجوابه لما كان جملتين ، والجمل تقوم بنفسها ، وإنما تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى برابطة بينه وبين جوابه ، وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجبا أو منفيا ، جعلوا الرابطة بينهما بأربعة أحرف ، حرفين للإيجاب ، وهما : (اللام) و (إن) وحرفين للنفي وهما (لا) و (ما) فإن قيل : فلم جاز حذف (لا) نحو قوله تعالى : ((تا لله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين)) (١) ؟ قيل : لدلالة الحال عليه ، لأنه لو كان إيجابا لم يخل من (إن) أو (اللام) فلما خلا منهما دل على نفي ، فلهذا جاز حذفها " (٢)

فانتفاء التباسه بالإيجاب بسبب خلوه مما يدخل على الموجب سوغ ذلك ، وهذا – وإن كان في العبارة شئ من عدم التصريح – دليل على تأثره بتعليل الكتاب ، فقد جاء فيه : " وسألته لم لم يجز وا لله تفعلُ يريدون بها معنى ستفعل ؟ فقال : من قبل أنهم وضعوا (تفعل) ههنا محذوفة منها (لا) وإنما تجئ في معنى (لا أفعل) ، فكرهوا أن تلتبس

---

(١) سورة يوسف الآية : ٨٥ .

(٢) أسرار العربية ص ٢٧٧ – ٢٧٨ .

ثالثا : التعليل بالاختصاص
تعليل الجر بالحروف

قال الأنباري : " إن قال قائل : لم عملت هذه الحروف الجر ؟ قيل : إنما عملت لأنها اختصت بالأسماء ، والحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة ...." (١) .

وقد سبق إلى هذا النوع من التعليل سيبويه وأشياخه ، فعللوا به ولاء الاسماء ل (أن) (٢) واختيار النصب في الأسماء الواقعة بعد أدوات الاستفهام (٣) ، ووجوب نصبها بعد " هلا " و " لولا " ، و " لوما " (٤) ورفعها بعد " أين " و " كيف " (٥) ، ومسائل أخرى كثيرة .

---

(١) أسرار العربية ص ٢٥٣ .
(٢) ص ٢٨١ من البحث .
(٣) ص ٢٧٥ من البحث .
(٤) ص ٢٧٤ من البحث .
(٥) ص ٥٦ من البحث .

رابعا : التعليل بالمشابهة
١ – تعليل إعراب الفعل المضارع

قال الأنباري : " .... فإن قيل : فإذا كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنيا ، فلم حمل على الاسم في الإعراب ؟ قيل إنما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم ، ولهذا سمي مضارعا ، والمضارعة المشابهة .... " (١) .

وهذا التعليل هو الذي ذهب إليه سيبويه وأشياخه ، وعنهم صدر الأنباري قال سيبويه : " وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين .. وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك لفاعل .... " (٢) .

---

(١) أسرار العربية ص ٢٥ .
(٢) الكتاب ١ / ٣ .

تعليل بناء أمس

قال الأنباري : " وأما (أمسِ) فإنما بنيت لأنها تضمنت معنى لام التعريف ، لأن الأصل في (أمس) الأمس ، فلما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى " (١) .

وهذا التعليل إنما هو للخليل بن أحمد (٢) .

وبعد ، فيكفي من القلادة ما أحاط بالعنق ، ولقد أريتك كيف سار الأنباري في تعليله متأثرا بالتعليل في الكتاب .

---

(١) أسرار العربية ص ٣٢

(٢) الكتاب ١ ٢٩٤ .

ثالثا : ابن يعيش (١)

يختلف ابن يعيش عن سابقيه المبرد والأنباري من حيث الكثرة والقلة فيما يطرقه من علل ، ولذلك فإنك لا تكاد تترك صفحة من صفحاته دون أن تجد فيها حشدا هائلا من العلل ، مما يوافق فيه تعليل الكتاب ، وإذا اختلف عنه ، فإنه اختلاف إلى نوع آخر من تعليلات الكتاب نفسه ، فقد يكون تعليل الكتاب بالمشابهة ويكون التعليل عنده بالتخفيف ، غير أنه يمكن رده إليه والجمع بينهما دون كبير عناء ، وفيما شاوروه من أنواع تعليله مزيد توضيح .

---

(١) موفق الدين ، يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، من كبار النحاة ، له مصنفات أهمها شرح المفصل ، (ت ٦٤٣) ، ترجمته في : البلغة ص ٢٤٣ ؛ وإنباه الرواة ٤ / ٤٥ .

أولا : التعليل بالسماع (الاستعمال)
تعليل حذف الخبر بـعـد (لولا)

قال ابن يعيش : " إذا أتيت بلولا ، وقلت : لولا زيد قائم لخرج محمد ، ارتبطت الجملة الثانيـة بالجملـة الأولـى ، فصارتـا كالجملـة الواحـدة ، إلا أنـه حذف خبر المبتدأ من الجملـة الأولى لكثرة الاستعمال ، حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله ، فإذا قلت : لولا زيد لخـرج محمد كـان تقـديره لولا زيد حاضرا .. " (١) . وهو كذلك عند سيبويه (٢) .

تعليل حذف خبر (إن)

قال ابن يعيش : " اعلم أن أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفـا أو جارا ومجرورا فإنه قد يجوز حذفها والسكوت علـى أسمائها دونهـا ، وذلـك لكثرة استعمالها والاتساع فيها على ما ذكرناه ، ودلالة قرائن الأحوال عليها ، وذلك قولهـم : إنَّ مالا وإنَّ ولدا وإنَّ عددا ، كأن ذلك وقع في جواب هل لهـم مال وهل ولد وهل عدد ؟ فقيل في جوابه إن مالا وإن ولـدا وإن عـددا ، أي إن لهم مالا وإن لـهم ولدا وإن لهم عـددا "(٣) وهو كذلك عند سيبويه(٤).

---

(١) شرح المفصل ١ / ٩٥ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٧٩ .

(٣) شرح المفصل ١ / ١٠٣ - ١٠٤ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤ .

ثانيا : التعليل بأمن اللبس

تعليل بناء آخر الفعل المؤكد بالنون على الفتح

قال ابن يعيش عند حديثه عن نوني التاكيد إذا اتصلت بفعل الواحد ، : " فإذا لحقت هذه النون الفعل كان ما قبلها مفتوحا مع الواحد المذكر ، شديدة كانت أو خفيفة سواء كان الفعل في موضع جزم أو في موضع رفع ، تقول فيما كان موضعه جزما : لا تضربن زيدا .... وتقول فيما كان موضعه رفعا : هل تضربن زيدا ... وإنما كان ما قبل هذه النون مفتوحا لأن آخر الفعل ساكن لحدوث البناء فيه عند اتصال هذه النون به .. فاجتمع ساكنان ، فكرهوا ضمها أو كسرها ، لأن ضمها يلبس بفعل الجمع وكسرها يلبس بفعل المؤنث .... " (١) .

وهي في ذلك تابع لسيبويه ، فقد ورد ذلك في كتابه (٢) .

---

(١) شرح المفصل ٩ / ٣٧ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٥٣ .

ثالثا : التعليل بالاختصاص
تعليل مناداة ما فيه الألف واللام

علل سيبويه بالاختصاص لتجزيز مناداة لفظ الجلالة (اللـه) مع وجود الألف واللام ، وذلك بأن لفظ الجلالة مختص بملازمة الألف واللام (١). وقد تابعه المخشري ووافقه ابن يعيش في شرحه فقال : قال الـــــزمخشري : " ... ولا ينادى ما فيه الألف واللام إلا اللـه وحده ، لأنهما لا تفارقانه كما لاتفارقان النجم " (٢) .

وقال : ابن يعيش : " قد تقدم قولنا : إن حروف النداء لا تجامع مـا فيه الألف واللام ، وإذا أريد ذلك توصل إليه بأي وهـذا .... فأما قولهم : يـا الله ، فإنما جاز نداؤه وإن كان فيه الألف واللام من قبل أنـه تلزمـه الألـف واللام ولا تفارقانه ، وتنزل منه منزلة حرف من نفس الاسم " (٣)

---

(١) الكتاب ١ / ٣٠٩ .

(٢) المفصل ص ٤١ .

(٣) شرح المفصل ٢ / ٩ .

رابعا : التعليل بالمشابهة

وهي كثيرة عنده كثرتها عند سيبويه وأشياخه، وهذا مثال على ذلك :

١ – تعليل منع الصرف

قال ابن يعيش : " فإذا اجتمع في الاسم علتان من العلل التسع ، أو علة واحدة مكررة .... فإنه يشبه الفعل من وجهين ، ويسري عليه ثقل الفعل فحينئذ منع الصرف ، فلم يدخله جر ولا تنوين " (١) .

وهو في ذلك تابع لنص الكتاب ، فقد قال سيبويه : " فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم (٢).

---

(١) شرح المفصل ١ / ٥٨

(٢) الكتاب ١ / ٧ .

خامسا : التعليل بالمعنى

١ - تعليل انتصاب خيرا في الآية (انتهوا خيرا لكم) (١) .

قال ابن يعيش : " أما قوله (انته أمرا قاصدا) فإن أمرا منصوب بفعل مضمر ، تقديره انته وأئت أمرا قاصدا ، فلما قال : انته علم أنه محمول على أمر يخالف المنهي عنه ، لأن النهي عن الشر أمر بضده ... فأما قوله تعالى : " انتهوا خيرا لكم " ، ... فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون كالمسألة التي قبلها ، فيكون التقدير والله أعلم : انتهوا وائتواخيرا لكم ... هذا مذهب سيبويه " (٢) .

قلت : نعم ، فهذا التعليل هو تعليل الكتاب (٣) .

٢ - تعليل كون المبتدأ معرفة

قال ابن يعيش : " اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة ، وأصل الخبر أن يكون نكرة ، وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر ، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ، ألاترى أنك لو قلت : رجل قائم ، أو رجل عالم ، لم يكن في هذا الكلام فائدة ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائما وعالما في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب.. فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة ، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة ؛ لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذي لايعلمه ... " (٤) .

---

(١) سورة النساء الآية : ١٧١ .
(٢) شرح المفصل ٢ / ٢٧ .
(٣) الكتاب ١ / ١٤٣ .
(٤) شرح المفصل ١ / ٨٥ .

وهو في هذا التعليل يحذو حذو سيبويه ويسير إثره ، فقد قال سيبويه " اعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة ، فالذي بشغل به كان المعرفة ، لأنه حد الكلام ؛ لأنهما شئ واحد ، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيدا لأنهما شيئان مختلفان ، وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت : عبد الله منطلق ، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر ، وذلك قولك : كان زيد حليما .... فإذا قلت : كان زيد ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر فإذا قلت حليما فقد أعلمته مثل ما علمت ... فإن قلت : كان حليم أو رجل فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة ... " (١) .

وبهذه المقتطفات العجلي ، التي كان المراد منها ضرب المثل وتقريب الصورة نكون قد ألممنا بهذه الأمهات إلمامة سريعة ، وعرفنا مدى أثر سيبويه فيها ، والحمد لله أولا وآخرا .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٣ .

المبحث الثاني

ما قيل عن تأثره في العلة بأرسطو

- تحقيق المسألة
- أسباب هذه الدعوى
- الأقوال المثبتة والأدلة على ذلك
- مناقشة أدلة الإثبات
- الأقوال النافية
- أدلتهم ومناقشتها
- النتيجة

تحقيق المسألة

المراد من هذه العنوان بيان هذه المسألة التي ألصقت بالنحويين ، وبيان متعلقاتها ، فهل هذه الدعوى دعوى تأثر سيبويه بالمنطق الأرسطي في التعليل هي أول دعوى توجه إلى النحويين ؟ كلا ، فهناك سهام متلاحقة وجهت إلى النحويين :

الأولى : أن النحوكله متأثر بالنحو الأرسطي الفلسفي ، وأصحاب هذه الدعوى يرون أن المنطق الفلسفي له نحو ، وأن النحو العربي تأثر به ، ويخوضون في ذلك خوضا مبنيا على التخرصات والظنون لا على الدليل الصحيح .

الثانية : أن الإعراب كله قصة وهمية نسج خيوطها النحاة ليتربعوا على عرش الصدارة .

الثالثة : أن كتاب العين ليس للخليل بن أحمد ، وإنما ألف في القرن الرابع ثم ادعي نسبته إليه ليروج .

الرابعة : ثم تأتي بعد ذلك مسألة العلة ، وهي ليست آخر سهام الناعقين على النحاة .

الخامسة : وهي من مستجدات عصرنا دعوى صعوبة النحو ومحاولة تسهيله .
السادسة : محاولة الخروج على الأوزان الخليلية ، وتحضير ما يسمى بالشعر الحداثي تحضيرا معمليا في مختبرات الفكر العلماني الإلحادي الإباحي ، مع صبغه بأصباغ المعاصرة ومسايرةالعصر وهي أصباغ ليست خاصة بالحداثة ، بل تصبغ بها كل دعوة هدامة في هذا العصر .

وإذا ربطنا أفكار الحداثة بعضها ببعض رأينا من أفكارهم الخروج على السائد في النحو والمفردا ت اللغوية ، وتفجير اللغة ، فضلا عن النواحي الأسلوبية كالغموض ومخالفة الأسلوب الصحيح من حيث التركيب ، وفضلا عن

بروز كثير من النكرات الأجنبية في شعر الحداثيين ، ممن لهم علاقة بـالخروج على النحو وأهله .

وهـذه النقاط ، كلها مهمة وجديرة بالبحث والإسهاب لولا أن مجـال الرسـالة لايعطيهـا شيئا مـن ذلـك إلا بمقـدار يتناسـب مـع موضـوع الرسـالة ومنـهجـها .

وسأتناول إيجازا النقطـة الأولى ، والنقطة الرابعـة لأهميتهمـا فـي البحث دون الغض من أهمية النقاط الأخرى .

أولا : دعوى تأثر النحو عموما بالثقافات الأجنبية

ومرد هذا إلى أن كثيرا من الباحثين في علم اللغة الحديث - كما يسمونه - يذهبون إلى تجريد العرب الأوائل - ومنهم النحاة - من فضل العلم والتفكير وقوة العقل - بينما نراهم يشيدون بضفادع الغرب وحميرهم وكلابهم - ولا يتورعون أن يذكروا أسماء هم - على أنهم حملة الفكر وروعة العصر ودهاقنة العلم - في كل سطر من سطورهم وكل جملة من جملهم - حتى ذهب بعضهم إلى محاولة ربط الفكر العربي القديم - بزعمه بالفكر الغربي الحديث ، وذلك عند حديثه عن فلسفة اللغة ، وتساءل عما إذا كان المفكرون العرب الأوائل قد بحثوا في فلسفة اللغة وقدموا شيئا فيها ، ثم ذهب إلى أن فلسفة اللغة مبحث جديد إلى حد ما لم تبين أهميته وقيمته الكبرى إلا في العصر الحديث ولكن بغض النظر عن الأسماء هل اهتم المفكرون العرب الأوائل بموضوعات فلسفة اللغة ؟ وهي الموضوعات التي يعكف عليها المناطقة والفلاسفة وتتناول ما يقلقهم من أسئلة ومشكلات لها علاقة باللغة ، ثم قال : " لقد دفعنا إلى إلقاء هذا السؤال شيئان :

أ - الفكر الإنساني متصل الحلقات ليس به فجوات أو هوات سحيقة ، ولذلك لدينا رغبة مشروعة في ربط الفكر العربي القديم بالفكر الغربي الحديث إن كان ذلك في الإمكان وما دام المناطقة والفلاسفة المعاصرون انتبهوا إلى بعض مشكلات تمس اللغة وكان في التراث العربي القديم مناطقة وفلاسفة ، فلنا الحق في إلقاء السؤال .

ب - قد يقال : إن فلسفة اللغة عند المعاصرين مرتبطة باللغة الأوربية الحديثة ، ومن ثم فلا يجوز تطبيقها على لغات أخرى كالعربية ، فهل يمكن أن نلتمس ما يمكن تسميته بفلسفة اللغة العربية ؟ بهذا القول وجاهة لكنه قد لا يكون مقبولا ؛ لأن موضعات فلسفة اللغة عند المعاصرين لاتتناول لغة أوربية حديثة بعينها

ولا تتناول اللغات الأوربية مجتمعة ، وإنما تتناول المشكلات المنطقية والفلسفية في أي لغة كانت ، والمنطق لا يخص لغة دون أخرى وإنما له عموميته وطغيانه " (١) .

وهكذا يشيدون بمثقفي الحضارة الغربية إشادة منقطعة النظير ويحملونهم على أحسن المحامل ، بينما يظنون بعلماء العرب وأبناء الإسلام ظن السوء من جهل وعجز تفكير ويحملون ما كشفت عنه عقولهم وأبانت عنه أفهامهم على أنه وشيج الصلة بما لدى أولئك النكرات سواء كانوا من نكرات المذاهب الإلحادية القديمة أو من شواذ الموجة الإلحادية المعاصرة ، يقول د . علي عبد الواحد وافي : " .... بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك ، فزعم أن هذه القواعد لم تكن مراعاة في لهجات الحديث ولا في لغة الكتابة ، وإنما خلقها النحاة خلقا ، قاصدين بذلك تزويد اللغة العربية بنظم شبيهة بنظم اللغات الإغريقية حتى يكمل نقصها في نظرهم وتسمو إلى مصاف اللغات الراقية ، ويعتمد هولاء في تأييد هذا المذهب على دليلين .... وعلى دليل ثالث ، خلاصته أن قواعد هذا شأنها تشعبا ودقة لا يعقل أن تكون قد نشأت من تلقاء نفسها ، ولا يمكن لعقليات ساذجة كعقليات العرب في عصورهم الأولى أن تقوى على خلقها .... " (٢) . أرأيت كيف ينسب النحو إلى الثقافات الأجنبية ؛ لأنهم غير معترفين بعقول العرب ؟ وأرأيت كيف يكبرون ويجلون أرباب الفكر والثقافات الأجنبية ؟!

وسأذكر في هذه المسألة قياسا تقيس عليه - وليس ببعيد - فإن العلوم الإسلامية تنبع من منبع واحد ، وتصب في مصب واحد ، والحرب على علم منها حرب على سائرها ، وإن تباينت الأساليب وتنوعت الطرق ، فما

---

(١) دكتور محمود فهمي زيدان . في فلسفة اللغة (دار النهضة العربية ، بيروت عام ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٢) د . علي عبد الواحد وافي . فقه اللغة ط ٧ دار نهضة مصر للطبع النشر القاهرة ، ص ٢١١ .

هي إلا سكاكين الجزار لتطيح بالفريسة ، وما هم إلا الأكلة يتداعون إلى القصعة . والقياس يجلي لك تبعية مثقفي هذا العصر ممن ينتسبون إلى الإسلام لأولئك الذين يمثلون ديانات نصرانية أو يهودية أو يمثلون الإلحادية الإباحية ، سواء علم هؤلاء المنتمون إلى الإسلام أم لم يعلموا ، وسواء أقروا أم أنكروا .

العلمانية

لقد كانت الديانة النصرانية محصورة في الكنيسة وعلى يد القساوسة الرهبان لا علاقة لها بشؤون الحياة ، وكانت تحارب العلم على أنه محور ينقض الدين النصراني ويناهضه .

فخرج مجموعة من النصارى ينادون بأهمية العلم ووجوب الخروج على الكنيسة ، وأنه ينبغي لهم أن يتركوا الدين جانبا ليوغلوا في شؤون الحياة على أن يبقى الدين لمن أراد و في الوقت الذي يريد . وسموا هذا المبدأ : اللادينية . ولربما قبل أن يهضم النصارى هذا المبدأ تسرب إلى ديار الإسلام فأصبح حملة الثقافات الأجنبية ينادون بفصل الدين عن الحياة فيما سموه - تسترا - بالعلمانية .

فهل الدين الإسلامي دين كهنوتي كا لديانة النصرانية حتى يهب هؤلاء كما هب أولئك ؟

وعلى مثل هذا نقيس الدراسة النحوية في نظر هؤلاء ، كيف ؟ لقد نشأ في الدراسات الغربية للغات الأوربية ما يسمى بعلم اللغة الحديث ، قام على نشأته دارسون غربيون ومن أبرزهم :

١ - العالم السويسري فردينات دي سوسير
٢ - العالم الأمريكي إدوارد سابير
٣ - العالم الأمريكي ليونارد بلو مفيلد

قسم هؤلاء الباحثون المنهج اللغوي إلى قسمين ، منهج قديم تقليدي، ومنهج وصفي . وذهبوا - وذلك من شأنهم - إلى أن النحو القديم أو المنهج اللغوي القديم معيب ، وأنه يجب إصلاحه بل تغييره من خلال المنهج الوصفي القائم على البحث العلمي الموضوعي . فقالوا :

١ - إن النحو التقليدي قائم على الوصف الذاتي فهو يهتم بالمعنى ، أما النحو الوصفي فإنه منهج موضوعي يحلل الظاهرة على أساس ارتباطها بالظواهر الأخرى ، فهو يدرس الأشكال اللغوية باعتبارها أنماطا يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات .

٢- إن النحو التقليدي يهتم بمعرفة العلة ، لم كان هذا هكذا ، ولم يكن غير ذلك ؟ والاهتمام بالتعليل كان نتيجة لصدور هذا النحو عن الفكر الأرسطي ، أما النحوالوصفي فهمه الوحيد أن يقرر الحقائق اللغوية حسب دلالة الملاحظات دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية .

٣ - إن النحوالتقليدي - باعتماده على المنطق الأرسطي - أخذالجملة الخبرية باعتبارها أساس البحث اللغوي ، ومن ثم تحددت أقسام الكلام حسب وظيفتها في الجملة فقط ـ أما النحو الوصفي فيهتم بكل النطوق اللغوية وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأنماط .

٤ - إن اعتماد النحو التقليدي على المنطق الأرسطي ،أدى به إلى تحديد قواعد اللغات الأوربية بناء على ما تقرر في اللغة اليونانية واللغة اللاتينية ، وبهذا حصل خلط شديد في فهم ظواهر كل لغة .

٥ - إن النحو التقليدي لم يميز بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، بل ركز اهتمامه على اللغة المكتوبة ، بل على أنواع معينة منها ، وترتب على ذلك أنه قدم قواعد اللغة على أساس معياري وعلى أساس جمالي (تقييمي)(١) فهذا استعمال عال وذاك متوسط وثالث قبيح ...

وترتب عليه ثانيا أنه قدم تفسيرات غير صحيحة لنصوص(مختارة) بدقة أو نصوص(موضوعة) لتلائم قواعده، وحكم على غير ذلك بالشذوذ.....

---

(١) من هؤلاء المحدثين بدأت الأغلاط اللغوية المعاصرة ، وصوابها تقويمي ، لأن الفعل واوي والمصدر واوي .

٦ – إن النحو التقليدي قد خلط مستويات التحليل اللغوي خلطا شديدا بحيث لا يتحدد أسس التحلين الصوتي والصرفي والنحوي في نسق منهجي واضح ، وإنما هي تتداخل تداخلا يؤدي إلى تناقض الأحكام . ومع هذه النقائض ، فإن هذا النحو التقليدي لايزال سائدا في مراحل التعليم المختلفة في الغرب باعتراف الوصفيين .

وحين انتقل المنهج الوصفي إلى الدرس العربي بعد اتصال أساتذتنا وباحثينا به في الغرب ، بدأت هذه الانتقادات التي أخذها الوصفيون على النحو التقليدي الأوربي تظهر في معظم المؤلفات الحديثة التي تعرض للنحو العربي (١) . وذهب هؤلاء إلى أن تأثير الفلسفة اليونانية في النحو العربي حقيقة لاتقبل الجدل والنقاش ، وسوغوا لذلك مسوغات لا تستقيم لدليل (٢) . ولكن لأي شئ أرادوا تطبيق ما حصل في المناهج الأوربية على مناهج المسلمين ؟

لأي شئ سوى الإعجاب المفرط والجهل المطبق والخبث الماكر ، ولا يحيق المكر السئ إلا بأهله .

ولم أذكر كل هذه النقاط لمناقشتها ، فهي تحمل في ذاتها تهافتها ، وإنما لأعرض للقارئ الكريم صورة هؤلاء في أهدافهم – العلمية – كما يزعمون وما هي بعلمية وما هم بعلماء ، إن هو إلا تتبع السنن حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلوه .

---

(١) كل ما ذكرته عن الدراسات اللغوية الحديثة مأخوذ عن : د. عبده الراجحي النحو العربي والدرس الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت عام ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م ص ٤٥ – ٤٨ .

(٢) لقد عرض هذه الشبهات ورد عليها كل من :

– عبد الرحمن الحاج صالح في مقال بعنوان النحو العربي ومنطق أرسطو نشرته مجلة كلية الآداب – جامعة الجزائر العدد الأول سنة ١٩٦٤م ص٦٧ – ٨٦ .

– وعبد القادر المهيري في مقال بعنوان : خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ، نشر في حوليات الجامعة التونسية عدد ١٠ عام ١٩٧٣ م ص ٢١ – ٣٦ .

– ود .عبد الواحد وافي في كتابه فقه اللغة ص ٢١٠ – ٢١٦ .

ولكي يعلم القارئ كيف جاءت شبهة تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي ، وممن جاءت . ومن ثم كيف جاءت شبهة تأثر العلة النحوية بالعلة الأرسطية .

مجمل ما ذهبوا إليه أن في الفلسفة اليونانية نحوا ، وعند السلمين نحو ، إذن لا بد أن يكون اللاحق قد أخذ عن السابق ، وأن في النحو الأرسطي تقسيمات الكلمة وكذلك في النحو العربي وأن في النحو مدارس وخلافات وكذلك في النحو العربي ، وفي النحو العربي مصطلحات الرفع والنصب والجر وربما كانت هذه مترجمة عن المصطلحات اليونانية . إلي غير ذلك من الشبهات التي لاتقوم على دليل .

يقول د . المهيري : " إن أهم ما يسترعي الانتباه في هذا المنهج أنه يقوم على البحث عما يوجد في النحو العربي من معطيات لها مقابلها في منطق أرسطو ، أو مصطلحات موازية لاصطلحات يونانية مؤدية لمفاهيم قريبة من مفاهيمها ، وهذه طريقة قد تبدو مغرية لأنها تبعث على الظن بأنها تعتمد أدلة ملموسة ، فالوثائق المعتمدة لا شك في وجودها ، ويمكن لكل باحث أن يرجع إليها وأن يتثبت من وجود العناصر المستعملة لتأييد نظرية التأثير هذه - مع أن بعضهم قد نسب إلى أرسطو ما ليس موجودا في كتبه ووافقه عليه الآخرون - إلا أن هذا المنهج يقتضي ضمنا أن نسلم بأن التشابه بين طريقتين في التفكير والتبويب يؤدي حتما إلى الاستنتاج بأن إحدى الطريقتين تأثرت بالأخرى ، وهذا محل نظر ، خاصة إذا ما اضطر القائل بهذا إلى أن يحتج بوجود مفاهيم ليس من المستبعد أن يهتدي إليها الإنسان بالطبع والبديهة ، وهذا هو شأن ماركس عند ما يزعم أن تمييز سيبويه بين المذكر والمؤنث ، وبين الماضي والحال والاستقبال لايعقل أن يكون نتيجة استنباط واجتهاد منه أو من غيره من النحاة العرب ، وإنما هو مجرد نقل للمقولات الأرسطية " (١) نعم إنه غير معقول عند ماركس أن يستنبطه عقل الخليل ولاسيبويه ولا غيره من النحاة ، أما أن يكون قد استنبطه عقل ارسطو ، فذلك

---

(١) المقال المذكور آنفا ص ٢٥ .

الذي يدعوه إلى الإيمان وطمأنينة القلب . ولا غرو فعقليات القوم أصبحت
أرسطية تسبح وتقدس باسم أرسطو ،حتى لو قال لهم أرسطو نفسه لا .

ومن القائلين بذلك شخصيات تابعة للمبتكرين الأوائل عاشت بين
الشك في تلك المقولات والتسليم بها ، فهذا يقول :
" لاشك أن أهم ما وجه إلى النحو العربي من نقد أنه متأثر بالمنطق
الأرسطي ، وهذه الأهمية ترجع إلى أساس من أسس المنهج ، ذلك أن
منطق أرسطو يهتم بالصورة أكثر من المادة ، ودرس اللغة ينبغي أن يركز على
المادة لا على الصورة ، وتأثير المنطق على النحو يبعده عن درس الواقع
اللغوي كما هو ... وكنت أرى يوما أننا ينبغي أن نتوقف عن بحث هذه القضية
توقف المحدثين انتظارا (للمتابعة) ، أو (الاعتبار) وكنت أستند في ذلك
إلى أن التاريخ لم يؤكد حدوث التقاء في مرحلة النشأة وهي المرحلة التي
تأسس فيها منهج النحو ، وإلى أننا نحن الباحثين اللغويين لم نطلع على
آراء أرسطو في مظانها الأصلية اطلاعا كافيا ، ولم تتوافر لدينا بعد المادة
النحوية التي تنتشر على هذا المدى الزمني الطويل ... ومن ثم فإن أحكامنا
عن هذ الصلة قد يكون فيها شئ من التسرع أو الإيغال في التعميم ، ولكنني
كلما حاولت النظر في هذا النحو قوى اعتقادي أن القضية لا ينبغي أن يعطى
فيها باليد – كما يقول القدماء – ولا ينبغي أن يتوقف فيها هذا التوقف ... " (١)

ولهذا التسرع فقد وقع في تناقضات وتخبط في تخبطات أريك طرفا
منها : قال : " .... وإذا كان التاريخ لايقطع بشئ من المراحل الأولى
لتأسيس المنهج فإنه يؤكد اتصال النحاة بالمنطق منذ القرن الثالث " (٢)
ثم يقول : "......ونأتي الآن إلى (التعريف) عند نحاة العربية وأول ما ننتهي
إليه عند النظر فيه أن النحاة الأوائل الذين تأسس عندهم منهج النحو لم يطبقوا
التعريف الأرسطي ، ولا تظهر من كتاباتهم أنهم كانوا على معرفة قوية

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص ٦١ – ٦٢ .
(٢) نفسه ص ٦٥ .

به وكتاب سيبويه يكاد يخلو من التعريف على وجه العموم .. فإذا تركنا سيبويه في القرن الثاني إلى المبرد في القرن الثالث فإننا لا نجد إلا تطورا هينا في التعريف ... ومعنى ذلك أننا لا نزال أيضا بعيدين عن التأثر بالتعريف الأرسطي رغم دخول المنطق إلى الفكر الإسلامي في هذا الوقت على وجه التأكيد " (١) فهو هنا في نهاية القرن الثالث لأن المبرد توفي سنة ٢٨٥ هـ ومع ذلك لم يتأثر النحو بالتعريف الأرسطي .

ثم يقول عن ابن جني : " وعلى كثرة ما كتب ابن جني في موضوع العلل ، فإن أهم ما أصله فيها هو تقريره أن العلة النحوية علة طبيعية حسية ، أي تقوم على فهم الأسباب المادية في اللغة ، ومعنى ذلك أنها ليست علة ميتافيزيقية كما أنها ليست صادرة عن بحث الجوهر أو الماهية .."(٢) . وابن جني عاش في القرن الرابع حيث توفي سنة ٣٩٢ هـ .

ثم يلخص آراءه وينتهي إلى :

(١) إن المنطق الأرسطي لم يكن معروفا معرفةكافية أيام الخليل وسيبويه ، وهما صاحبا التأثيرالحقيقي في النحو العربي ، ولكن ذلك لا يعني أن هذا المنطق كان بعيدا عن أيديهم في شكل ما ، ونحن لا نستطيع أن نغفل عن أوجه التشابه بين المنطق والنحو في هذه الفترة - يعني فترة الخليل وسيبويه - وبخاصة في قضية التعليل .

(٢) أن تأثير المنطق الأرسطي كان أكثر وضوحا في القرن الثالث في التصنيف والتعريف والاصطلاح .

(٣) إن رفض النحاة استخدام المنهج المنطقي كما تدل عليه بعض ما نقلته الكتب من مناظرات و كذلك مخالفة النحاة لبعض آراء ارسطو ، كل ذلك لا يدل على أن المنطق كان غائبا ، ولكنه في الحق كان على مد ذراعهم "(٣) . وحسبك أن تقف عند تبرئته ساحة النحاة ومنهم المبرد المتوفي سنة ٢٨٥ هـ فضلا عن سيبويه والخليل من التأثر بالتعريف الارسطي ، ثم

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص ٧٢ - ٧٣ .

(٢) نفسه ص ٨٥ - ٨٦ .

(٣) المرجع السابق ص ١٠٣ - ١٠٤ .

عوده ليقول إن المنطق لم يكن بعيدا عن أيديهم في شكل ما وأنه كان أكثر وضوحا في القرون التالية ؟ وأية تالية ؟ أ قرن ابن حني داخل في التالية ، وهو الذي برأ التعليل عنده من التأثر بأرسطو .

وكيف يكون المنطق الأرسطي غير معروف في زمن الخليل وسيبويه ثم يكون في أيديهم في شكل ما وخاصة في التعليل الذي لم يكن للمنطق الأرسطي أثر فيه عند ابن جني المتأخر عنهما .

وأما الدكتور إبراهيم أنيس فهو صورة واضحة للتنكر للنحو العربي كله من جهة والإشادة والاعتراف بمنطق أرسطو وما بعده من المناهج الغربية السائرة على منواله ، حتى لقد جعل وجود الإعراب قصة خرافية نسج خيوطها النحاة في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل الثاني على يد قوم من صناع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية ، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصنا مهيبا امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية وشق اقتحامه إلا على قوم سموا فيما بعد بالنحاة (١) .

إلى غير ذلك من كلام تمجه الأذن وينفر عنه السمع ويكذبه قائله في دخيلة نفسه ، وهل كان الإعراب الذي نزل به القرآن الكريم قصة أيضا ؟ وهل حديث رسول - صلى الله عليه وسلم - وهو معرب قصة أيضا ؟

وحسبك برجل ينكر الإعراب كله عن معرفة سائر آرائه .

وعلى نحن ما سار هؤلاء سار كثير من المتقدمين قبلهم أو المتأخرين عنهم ، فهو منهج واحد يزيد وينقص حسب ما هضم منه المريد وما غفل عنه .

---

(١) د . إبراهيم أنيس . من أسرار اللغة ط ٧ القاهرة عام ١٩٨٥م ص ١٩٨ .

وما رأي إبراهيم أنيس – على فضاعته – من بنات فكره ، بل هو تابع للمستشرق (كارل فوللرز) الذي كان يرى أن النص الأصلي للقرآن قد كتب بإحدى اللهجات الشعبية التي كانت سائدة في الحجاز والتي لا يوجد فيها كما لا يوجد في غيرها تلك النهايات المسماة بالإعراب ، وانه انتقل إلى هذا النص فيما بعد ذلك (١) .

ولم أتجن على أنيس ، فهو الذي يقول : " يذكر أحد الرحالة الإنجليز أنه سمع الحركات الإعرابية تلتزم في وسط الجزيرة على ألسنة الناس في المدن ، ولكنه لاحظ في الجنوب والشرق أن الفتحة قد حلت محل الكسرة .... ولم يؤيد (٢) أحد من أبناء العربية الذين جابوا تلك الجهات ما ادعاه هذا الرحالة ، بل إن كثيرا من علمائنا المحدثين قد رحلوا إلى جزيرة العرب قصد البحث والتنقيب عن آثار تلك الظاهرة الإعرابية في أفواه الناس ، فلم يجدوا أثرا لها في كلامهم وحديثهم ، وقرروا جميعا أنها فقدت أيضا من اللهجات الحديثة في شبه الجزيرة " (٣) .

فهو إذن ليس ممن سافر إلى الجزيرة العربية وإنما اكتفى بتلقي الركبان ، ومن هؤلاء الركبان ذلك المستشرق (كارل فوللرز) .

وأعجب من رجل يبحث في اللغات يجوب البلاد الأجنبية ويسجل لهجاتها ، ثم لا يجعل في برنامجه زيارة الجزيرة العربية إن لم يكن للبحث والتنقيب فليكن للحج والعمرة وهما من فروض الأعيان .

---

(١) نقل هذا الدكتور زهير غازي زاهد في كتابه : التفكير النحوي عند العرب ط عالم الكتب ، بيروت ص ٧٠ .

(٢) بل أيده كثير وانظر على عبد الواحد وافي – فقه اللغة ص (٢١٣)

(٣) من أسرار اللغة ص ٢١٦ هامش ١ .

ثانيا : دعوى تأثر العلة النحوية بالعلة عند أرسطو

إذا وضعنا هذه المسألة ضمن المسألة الأولى ونظرنا إليهما معا ، لم تبق حاجة كبيرة إلى دراستها دراسة طويلة ، وذلك لأن دعوى تأثير المنطق إنما كانت شاملة للنحو كله ، وما العلة إلا مظهر من مظاهر النحو - وإن كان الدارسون المعاصرون قد شنشنوا بها أكثر من غيرها .

والدارسون لمسألة تأثير المنطق الأرسطي في العلة النحوية أقسام :

١ - فقسم لايرى فيها إلا أنها صورة للعلة المنطقية ، سواء بدأ التأثير من سيبويه أو بعده ، وهذا القسم قسمان : فمنهم من يبني دراسته على شئ من الأسس العلمية والمقارنات سواء صحت أم لم تصح ، وآخرون لا يعنون بذلك ، وإنما يكتبون كلاما إنشائيا يحكمون فيه ذلك الحكم من أن العلة النحوية تأثرت بالعلة الأرسطية .

٢ - وقسم لم تتضح له الرؤية فهو تارة يجعلها كذلك وتارة ينفي ذلك عنها .

٣ - قسم ثالث لا يدعي أنها تأثرت بالمنطق الأرسطي على الأقل في العصور الأولى إلى ما بعد المبرد ، وإن كان قد لحق بها تأثير فيما بعد فهو لا ينفي أصالتها العربية - وإنما شأنها في ذلك شأن كل العلوم تتأثر بما يجاورها ، وهؤلاء هم أكثر الباحثين لهذه المسألة اعتدالا وبحثا عن الحقيقة .

والقسم الأخير : هم المدافعون الذين ينفون تأثر العلة النحوية بالعلة الأرسطية كما ينفون تأثر النحو كله بالنحو الأرسطي . وتجدر الإشارة إلى أن أولئك المثبتين يثبتون التأثر للنحو عموما أيضا .

القسم الأول : القائلون بالتأثر

١ – من بنى رأيه على شئ من الدراسة

فمن هؤلاء : أ ما ركس MERX ، وهو من أولئل المعلنين لذلك، ومن أدلته أن النحو اليوناني لم يتجل في صورة واضحة إلا في أواخر القرن الأول قبل المسيح ، فمن العسير أن يهتدي النحاة العرب إلى ما اهتدوا إليه من النظريات النحوية بدون الرصيد المنطقي والفلسفي اليوناني . ومنها أن في النحو العربي ما يدل على أخذه من النحو اليوناني ، فتقسيمهم للكلام إلى اسم وفعل وحرف وكذلك تقسيم أرسطو ، كما أن بعض المفاهيم النحوية كمفهوم الحال والظرف تذكر بمفاهيم يونانية ، وأنه يوجد في النحو العربي التمييز بين المذكر والمؤنث والماضي والحال والاستقبال ، وكذلك يوجد في النحو اليوناني .... الخ .

وتابعه على ذلك إبراهيم مدكور ، وعلى المنهج نفسه يسير عبد الرحمن أيوب وأمين الخولي وإبراهيم أنيس (١) .

وإن كان الحديث غير خاص بالعلة، إلا أن العلة كما قلنا أهم طرف في الحديث عن علاقة النحو بالمنطق .

وقد أشرت فيما مضى من حديث عبد القادر المهيري إلى أن المشابهات لا تقتضي أن يكون منهج قد أخذ من منهج فلا تقوم دليلا على ذلك.

---

(١) خواطرحول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ص ٢١ – ٢٤ .

ومن هؤلاء د. محمد فرج عيـد في كتابه أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابـن مضاء وضوء علم اللغة الحديث (١) .

٢ - التابعــون

ومن تبع هـؤلاء دون أن يذكر مبررات في كلامه ولا أدلة علمية عباس حسن في كتابه : رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية . حيث يقـول : " ... فلست ترى حكما نحويا ولا قاعدة من قواعــد النحاة إلا لها تعليل يطول أويقصر ويعتدل أو يلتوي علىحسب مقدرة النحوي وتمكنه من زمام اللغة والجدل ورغبته في التنوق وإظهار البراعة ، فالفارسي غير العربي والمنتسب إلى حدى الفرق الكلامية غير البعيد عنها والطالب المقلد غير إمامه، وكل واحد من هـؤلاء آخذ بنصيب من الفلسفة الجدل المنطقي الشائـع أيام تدوين النحو ..."(٢).وهـكذايسردكلاماإنشائيا هجوميا،وقدحاكاه د .عبد الكريم الأسعد في كتابه: بين النحووالمنطق وعلوم الشريعة، فذكر في عبارة موجزة أن النحو متأثر بالمنطق دون تحليل وذكر أسباب (٣) .

ولـم يذكر هـؤلا ء ولا أولئك أن الخليل وسيبويه أو أن سيبويه في كتابه كان متأثرا بالعلة الأرسطية أو أن للعلة الأرسطية أثرا في العلة النحوية عند هـؤلاء المتقدمين. وجل كلامهم كان عاما عن النحو كله .

أما الدكتور حامد نيل فقـد جعل الخليل وسيبويه ومن قبلهما الأخفـش ويونس متأثرين بالعلة الفلسفية ، ولا يعدو كلامه أن يكون إنشائيا . (٤) .

---

(١) ص ١٣٢ ــ- ١٣٣ طبع عالم الكتب عام ١٩٨٢ م

(٢) ص ٥٩ طبع مطبعة العالم العربي ، القاهرة عام ١٣٧١ هـ ١٩٥١ م

(٣) ص ١٤٠ ،والكتاب طبع دار العلوم بالرياض ،عام ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م ط١ ،

(٤) د .حامد أحمد نيل . رسالة دكتوراه مخطوطة في كلية اللغة العربية بالقاهرة بعنوان العلل النحوية ص ٣٢، ٣٥ . وهـو متأثر بالدكتور تمام حسان في كابه : اللغة بين المعيارية والوصفية .

القسم الثاني

وأكثر هؤلاء وضوحا لدي د . عبده الراجحي . فعنده اضطراب في مذهبه قد سقت شيئا منه في الدراسة النحوية العامة ، وهو موجود كذلك في مسلة التعليل ، وإذا أخذنا كلامه بالكثرة كان ممن يقول بتبرئة النحو من هذه الدعوى في عصر الخليل وسيبويه بل إلى نهاية عصر المبرد ، يقول : " الحق أن التعليل يمثل عنصرا أساسيا في الدرس النحوي عند العرب ، وإذا كان التعريف لم يظهر ظهورا واضحا في المراحل الأولى الباكرة فإن التعليل كان من الأصول الأولى ، وقد ظل يتطور حتى غلب على الفكر النحوي كله .

وقد عرف النحاة الأوائل بأنهم معللون ، وتذكر الروايات أن ابن أبي إسحاق هو أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل ، ويكاد كتاب سيبويه أن يكون مبنيا كله على التعليل .... على أن هذه العلل لا تذهب بعيدا وراء التفسير المباشر وتكاد تتمثل في تعليل الظواهر التركيبية بالرجوع إلى المعنى أو بتفيسرالشكل التركيبي نفسه أو بكثرة الاستعمال " (١) .

وهكذا يقرر أن العلة النحوية عند ابن أبي اسحاق وسيبويه والخليل لا تذهب بعيدا وراء التفسير المباشر ، بمعنى أنها علة ملازمة لروح اللغة تنبع منها وعليها تعتمد . ثم يقول : " ... ومن الواضح أنه يعلل هذه التراكيب بما في النفس ، لأنك إذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت .. ومن التعليل القائم على فهم قوانين التراكيب في الجملة ، أي على قواعد النظم كما أدرك استعمالها في العربية قوله في باب النداء ... وواضح هنا أيضا أن تعليل نصب المنادى المضاف أو النكرة الموصوفة بقوله : حين طال الكلام إنما هو تعليل بقوانين التركيب ، بمعنى أن درس التراكيب العربية جعله يرى طول الكلام علة لظاهرة النصب " . (٢)

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص ٨٠ .

(٢) نفسه ص ٨١ – ٨٢ .

ويؤكد هذه المعاني ، بل ويصرح بأن العلة الأرسطية إنما بدأت بعد الخليل وسيبويه في قوله : " من الملاحظ إذن أن هذا المنهج جمع التعليل بالمعنى إلى التعليل بقوانين التراكيب إلى التعليل بكثرة الاستعمال ، ومهما يكن من أمر ذلك كله فإن التعليل يشكل أصلا أساسيا من أصول البحث النحوي عند الأوائل وبخاصة عند الخليل وسيبويه ، ومن بعدهما أخذ هذا المنهج يتطور شيئا فشيئا متصلا بالتعليل الأرسطي من ناحية وبالتعليل الكلامي والفقهي من ناحية أخرى ، حتى صار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي ... " . (١)

إن كلامه إلى الآن معتدل متزن فأين التناقض ؟

التناقض في قوله : " إن المنطق الأرسطي لم يكن معروفا معرفة كافية أيام الخليل وسيبويه – وهما صاحبا التأثير الحقيقي في النحو العربي – ولكن ذلك لا يعني أن هذا المنطق كان بعيدا عن أيديهم في شكل ما ، ونحن لا نستطيع أن نغفل عن أوجه التشابه بين المنطق والنحو في هذه الفترة ، وبخاصة في قضية التعليل ، وهي تمثل عنصرا أساسيا في المنهج النحوي عند العرب " (٢)

فكلامه الأخير بعدما تقدم من كلام يبدو فيه شئ من التناقض ، وعلى العموم فهو ممن يمكن تصنيفهم ضمن من ينفي هذه التهمة عن العلة في عصر الخليل وسيبويه .

٣ – وأما القسم الثالث

فذهب بعضهم إلى العلوم اليونانية قد ترجم إلى العربية في عهد هارون ، الرشيد وبعضهم إلى أن الذ ي ترجمها هو حنين بن اسحاق (ت ٢٦٤هـ) فالفترة متأخرة عن الخليل وسيبويه والمبرد أيضا ، فإذا افترضنا وجود تأثر فإنما يكون بعد أولئك المؤسسين وبعدأن كانت العلة قويةالأساس ثابتة البنيان ،

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص ٨٣ :

(٢) نفسه ص ١٠٣ – ١٠٤ .

ويضربون أمثلة على هذا التأثر المتأخر بالأنباري وابن يعيش والرماني وغيرهم (١) .

٤ - المنكرون

وأما القسم الأخير ، وهم المنكرون ، فهم أغلب النحاة الأوائل أصحاب الأصالة - ولا أسميهم التقليديين - وحجتهم في ذلك شرعية وعقلية ، أما الشرعية فإن الأصل في الأشياء الطهارة حتى يثبت نقيض ذلك ، وما لم تقم الأدلة القوية الناصعة على تأثر النحو والعلة بالمنطق في عصوره الأولى أو حتى في العصور المتأخرة فإنه يبقى على ما هو عليه من الأصالة العربية .

وأما العقلية فإننا نرى اضطراب هؤلاء اللغويين المعاصرين في مسائل كثيرة كما نرى أن قدواتهم في علمهم من كل أعجمي اللسان خبيث القلب من أوليري إلى فوللرز إلى ماركس ، وحسبك بعلم يؤخذ عمن يبغضهم الله شناعة و قبحا فضلا عن الصدق في القول والنصاعة في الحجة .

وقول آخر : إن هؤلاء اللغويين المحدثين عجزوا عن أن يهضموا تلك المادة العلمية المتينة التي شادها أسلافهم ، فبحثوا لها عن الزلات والمعايب.

وكم من عايب قولا سليما ** وآفته من العقل السقيم
ومن يك ذا فم مرمريض ** يجد مرابه الماء الزلالا

والله سبحانه وتعالى يقول في كتابه الكريم : " فأما لزبد فيذهب

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص ٦٤ . في التفكير النحوي عند العرب ص ٦٦ - ٦٧ .خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق ٢٨ - ٢٩ . المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ٤٨ - ٥٠ ، وص ٨٢ - ٨٧ .

جفاء وأما ما ينفع النلس فيمكث في الأرض " (١) .

وقال سبحانه وتعالى : " ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الآرض ما لها من قرار " (٢) .

وسواء كانت الدعوة مما نحن بصدده أو كانت دعوة الحداثيين والبنويين أو دعاوى تسهيل النحو وتقليصه أو دعاوى استعال اللهجات العامية وإيجاد كراسي لها في الجامعات أو الكتابة بالحروف اللاتنية أو غيرها ، كل هذا سيذهب ، وتبقى العربية شامخة في عز وإباء يحفظها كتاب ربها الذي تكفل بحفظه : " إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون " (٣) .

---

(١) سورة الرعد : الآية ١٧ .

(٢) سورة إبراهيم : الآيات : ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) سورة الحجر : ألاية : ٩ .

الخلاصـــة

ونتيجـــة لما تقـدم فإننـا نـستطيـــع أن نقـــول بـوضـــوح إن العلـــة النحويـة فـي كتـاب سيبويـه لـم تكـن متأثـرة بأرسـطو ولا بـالنحـو الفلسفي عموما ، وإن القائلين بذلك نـزر يسير يمثلهـم د . حامـد نيـل متتبعا تمام حسـان ، وليس لـديهـم مسكة من دليل .

وإن النحو العربي بصفـــــة عامة لـم يكن قـد تأثر بالنحو الفلسفي في عصوره الأولى ، وفي هـذا يقول د . زهير غازي زاهـد : "والـذين ذهـبوا إلى القـول بالتأثيـر الإغريـقي فـي نشأة النحـو العربـي منـذ المرحـلة الأولى لـم يسـتـنـدوا إلى أدلة تاريخية توثق رأيهم وإنما بـنوا رأيهـم على ظـن يتصـل بتصورهم الساذج للعرب بأنهـم قـوم بـداة لـيس لهـم من الفكـر والحضارة نصيب ، وأوائـل من قال بهـذا جماعة من المستـــــشرقين ، وممن ذهـب إلى هـذا الـقـــول (دي لاسي أوليري) ...حاول أولـــــيري أن يثبت التأثير اليوناني غير أنه حين ذكر مناسبات ذلك وقع في تناقـــض ، فـــفـي الوقـت الـذي جـعل أبا الأسود المتـوفي سـنة ٦٩ هـ متأثرا بمـنـطق أرسـطو ، نـجده بـعد ذلـك يثبـت أن منطـق أرسـطو لـم يترجـم إلى العربيـة إلآ في أوائـــل العـصر العـباسي ، ويـخصـصه بـعهـدالرشـيـد " . (١)

---

(١) في التفكير النحوي عند العرب ص ٦٧ ــ ٦٩ .

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد

فيحسن أن أختم البحث بذكر بعض النتائج التي توصلت إليها وعرض إجمالي له فقد تعرضت في البحث لأنواع العلة وخصائصها وأسسها وغاياتها وأثرها في تأصيل مقاييس النحو عند سيبويه وأشياخه ومهدت لذلك بتمهيد عن سيبويه وعن العلة ، وهذه بعض النتائج التي توصلت إليها

١ـ لقد عظم في نفسي سيبويه ـ وكان عظيما من قبل ـ لكن عظمته تحققت بعد أن كانت قبل البحث تقديرا ، وتجلت روعته ، وبرزت عظمته في الإحاطة والاستقصاء الذي شمل مسائل النحو ، وفي العرض البديع الذي ظهرت فيه تلك المسائل ، مع أدب جم واحترام للأشياخ .

٢ـ أهمية الكتاب ، وفي نظري أن من لم يقرأ الكتاب يظل قصير الباع في النحو وإن قرأ سائر الكتب النحوية ، فالمؤلفون من بعده عيال عليه ، ومنهم من يهتم بذكر القواعد دون استقصاء الأمثلة ، ومنهم المختصر الموجز ، ومنهم من لا تسعفه العبارة ، وكتاب سيبويه تجاوز تلك الهنات ، مع أنه جهد بشري ، يعتوره ما يعتور غيره ، إلا أنه لضخامة الثروة اللغوية وتقصيه المسائل ونقله عن العرب والرواة الأوائل جاء في صورة ندر أن يكون له شبيه فيها .

٣ـ تبين لي أن سيبويه وأشياخه قد تطرقوا لمعظم أنواع التعليل التي ذكرها من بعدهم من النحاة ، إلا أن البارز عندهم ثلاثة عشر نوعا .

٤ ـ واتضح أيضا أن سيبويه لا يختلف كثيرا عن أشياخه في التعليل إلا من حيث الكثرة ، وأن التعليل عنده صورة من تعليل أشياخه من حيث الأنواع والخصائص .

٥ ـ وظهر من خلال الدراسة أن خصائص التعليل عند القوم كانت ميزات قيمة في التعليل ، مما يجنبه مطاعن الطاعنين وأقوال المتحاملين .

٦ ـ كما ظهر من خلال الفصل الأخير أن النحاة من بعد سيبويه أتباع له في التعليل عيال عليه .

وأن المزاعم التي تذهب إلى تأثر سيبويه بالمنطق وأرسطو في العلة مزاعم واهية لا تستند على دليل ولا تقوم على حجة ، فالعلة عند سيبويه مبنية على أسس لا تجاوز اللغة العربية والمتكلم العربي .

٨ ـ وأن غاية التعليل عند القوم بيان جوهر اللغة وحكمة المتكلم العربي في نهج

كلامه وبيان مراده .

إلى غير ذلك من النتائج ، وفي مقدمتها أنني اطلعت على كتاب سيبويه ، وأدركت منهجه ، وفهمت مراده في أغلب مسائله النحوية .

وختام الخاتمة طلب ونصح ، أما الطلب فإلى قسم النحو والصرف أن يعنى بكتاب سيبويه عناية أكبر مما هو عليه الآن ، فلا يكفي في نظري أن يدرسه طلبة الدراسات العليا في ساعات قليلة قراءة غير متمعنة ، ثم ينصرفون عنه إلى غيره مما دونه أهمية وفضلا .

ومرادي أن يتبنى القسم تدريسه في السنة المنهجية منفردا ، فيجعل هو المقرر الوحيد في مادة النحو ، ويعنى به شرحا وتوضيحا مستقصى من شروحه المخطوطة والمطبوعة ، ليخرج الطالب في نهاية العام وقد أدرك كتاب سيبويه .

وطلب آخر هو أن يتبنى القسم من خلال مركز البحث العلمي العناية بشروحه جمعا وتحقيقا وطباعة ، ومبلغ علمي أن شرح السيرافي قد حقق في مصر بأكمله ، لكنه لم يطبع منه ولو جزء واحد

وما طبـــع مما قام به الدكتور رمضـــان عبد التواب وآخرون لم يتجاوز شرح الصفحات الست من كتاب سيبويه .

وأما النصح فللإخوة الزملاء طلبة الدراسات العليا المتخصصين في دراسة النحو أن يولوا كتاب سيبويه عناية ، وأن يظفر منهم بجهد ، وأن تسجل فيه الدراســـات والبحوث ، فرغم عناية الدارسين به ، إلا أنه ما زال بحاجة إلى عناية .

ومسك الختام تضرع إلى الله أن يسدد الجهود ويستر العيوب ويغفر الزلات ، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه ، اللهم إني أسألك علما نافعا ، وعملا صالحا ، وخاتمة حسنة حين مفارقة الدنيا ، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله ، وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس الآيات القرآنية

ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا	٦٩	٢١٨، ١٨٣
سورة طه		
إنه من يأتي ربه مجرماً فإن له	٧٤	٤١٢
سورة الأنبياء		
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	٢٢	١٤٨
سورة الحج		
ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة	٦٣	١٥٦، ١٥٥
سورة المؤمنون		
وإن هذه أمتكم أمة واحده وأنا ربكم فاتقون	٥٢	٢٢، ٢٢١، ١٨٦
سورة النور		
فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين	٦	٤٠٨
والخامسة أن غضب الله عليها	٩	٢٧١
سورة الفرقان		
وكلاً ضربنا له الأمثال	٣٩	٤٣
سورة الشعراء		
فكذبوه فأهلكناهم	١٣٩	١٠
سورة النمل		
وكل أتوه داخرين	٨٧	٣٩٢
سورة القصص		
فجاءته إحداهما تمشي على استحياء	٢٥	١٥٥
هم من المقبوحين	٤٢	١٣٧
سورة الروم		
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	٣٦	٢٣٩، ١٣٥، ١٣٣

فهرس الأحاديث النبوية

أ

ب

ت

ج

فهرس المراجع

١- إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة - القاهرة عام ١٩٨٥ م ط٧

٢ - ابن الأثير، مجد الدين بن محمد الجزري ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق محمود الطناحي وطاهر الزاوي - باكستان - مطبعة أنصار السنة المحمدية.

٣ - الأزهري ، محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة ، تحقيق د . عبد السلام هارون ود .محمد علي النجار وآخرون - القاهرة - الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٤ - الأزهري ، خالد بن عبد الله ، شرح التصريح على التوضيح ، دار الفكر

٥ - الأسعد ، عبد الكريم ، بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة

٦ -الإشبيلي ، عبد الله بن أبي جعفر ، ١ - الملخص في ضبط قوانين العربية ، تحقيق د . علي بن سلطان الحكمي ، عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م

٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د . عياد الثبيتي ، بيروت - دار الغرب الإسلامي عام١٤٠٧هـ ١٩٨٦ م

٧- الأصفهاني ، علي بن الحسين القرشي ، الأغاني ،بيروت - دار صعب ، مصور عن طبعة بولاق الأصلية .

٨ - الأعلم الشنتمري ، يوسف بن سليمان ، ١ - النكت في تفسير كتاب سيبويه ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان ، الكويت ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، عـام ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

٢ - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب في علم مجازات العرب بهامش كتاب سيبويه ، طبعة بولاق.

٩- الأنباري ، كمال الدين أبو البركات ١- الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد ، مصر ، دار إحياء التراث

العربي عام ١٣٨٠هـ ١٩٦١م

٢ـ أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق مطبعة الترقي ، من مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ، عام ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م

٣ـ البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق د. طه عبد الحميد ، مراجعة مصطفى السقا ، القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

٤ ـ نزهة الألباءفي طبقات الأدباء ، تحقيق د . إبراهيم السامرائي ـ مكتبة المنار الأردن

١٠ـ الأنصاري ، سعيد بن أوس بن ثابت ، النوادر في اللغة ، بيروت ـ دار الكتاب العربي عام ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م .

١١ـ البخاري ، محمد بن إسماعيل ، صحيح البخاري ، تركيا ـ استانبول . المكتبة الإسلامية عام ١٩٧٩م

١٢ـ البصري ، صدرالدين علي بن الحسن ، الحماسة البصرية ، تحقيق مختار الدين أحمد ، بيروت ـ عالم الكتب ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

١٣ـ البعلبكي ، منير البعلبكي ، المورد القريب في اللغة الانجليزية

١٤ـ البغدادي ، عبدالقادر بن عمر ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٧٩م

١٥ـ البنا، أحمد بن محمد ، إتحاف فضلاءالبشر بالقراءات الأربعة عشر تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل ، بيروت ـ عالم الكتب عام ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

١٦ـ التبريزي ، الإمام يحيى بن علي الخطيب ، شرح القصائد العشر ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، حلب ـ دار الاصمعي للنشر عام ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م

١٧ـ أبو تمام ، حبيب بن أوس الطائي ، الحماسة تحقيق د . عبدالله عبد الرحيم عسيلان ، المملكة العربية السعودية ـ مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠١هـ ١٩٨١م

١٨ ـ الجامي ، نور الدين عبد الرحمن ، الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق د . أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارةالاوقاف والشؤون الدينية ـ العراق عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م

١٩ـ الجرجاني ، عبدالقاهر بن عبدالرحمن ، المقتصد في شرح الإيضاح تحقيق د. كاظم بحر المرجاني ، بغداد ـ دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية عام ١٩٨٢م

٢٠ـ ابن الجزري ، الحافظ محمد بن محمد الدمشقي ، النشر في القراءات العشر تحقيق علي محمد الضبّاع، بيروت ـ دار الكتب العلمية

٢١ـ ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، ١ـ سرصناعة الإعراب تحقيق د. حسن هنداوي ، دمشق ـ دار القلم عام ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م ـ ط ١

٢ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتورعبدالحليم النجار و عبد الفتاح شلبي ـ دار سزكين ـ عام ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م ط ٢.

٣ ـ المنصف ، شرح التصريف للمازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين مطبعة البابي الحلبي

٤ ـ الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار، ـ دار الهدى للطباعة والنشر ـ بيروت

٢٢ـ ابن الحاجب ، عثمان بن عمر ، الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق د . موسى بناي العليلي ـ مطبعة العاني ـ بغداد

٢٣ ـ الحموز ، عبد الفتاح أحمد ، ظاهرة التعويض في العربية ـ دار عمار ـ الأردن ـ عام ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م

٢٤ـ الحلواني ، محمد خير ، ١ـ المفصل في تاريخ النحو العربي ـ الجزء الأول قبل سيبويه ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ عام ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م

٢ ـ الاحتجاج النحوي أصوله ومناهجه ، رسالة دكتوراة مخطوطة في كلية الآداب جامعة عين شمس ـ بالقاهرة ـ عام ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م

٢٥ـ أبو حيان ، محمد بن يوسف الأندلسي ، ١ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق الدكتور مصطفى النماس ، مطبعة المدني ـ القاهرة ـ عام ١٤٠٠، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٠ـ١٩٨٢م

٢ ـ البحر المحيط ، دار الفكر عام ١٣٩٨ هـ ـ١٩٧٩ م ط ٢

٢٦ ـ ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ، الحجة في القراءات السبع ، تحقيق د . عبد

العال سالم مكرم ، دار الشرق ـ بيروت عام ١٩٨١ م ـ ١٤٠١هـ
٢٧ ـ الخطفي ، جرير بن عطية ، ديوان جرير ، دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت عام ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م
٢٨ ـ الدماميني ، محمد بن أبي بكر ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن المفدى ـ مطبعة بساط ـ بيروت و مطابع الفرزدق بالرياض عام ١٤٠٣ ، ١٤٠٩هـ ١٩٨٣ ، ١٩٨٨ م
٢٩ ـ الذروي ، أحمد إبراهيم ، إثبات العلة الشرعية بالأدلة العقلية ـدار الشروق ـ جدة عام ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م
٣٠ـ ذو الرمة ، غيلان بن عقبة ، ديوان ذي الرمة ، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ـ بيروت عام ١٤٠٢ هـ ـ١٩٨٢ م
٣١ ـ الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، مختار الصحاح ،مكتبة لبنان ـ بيروت
٣٢ـ الراغب الأصفهاني ، الحسين بن محمد ، المفردات في غريب القران، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة للطباعة و النشر ـ بيروت
٣٣ـ رزق الطويل د. السيد رزق الطويل ، الخلاف بين النحويين ، المكتبة الفيصلية ـ مكة عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥ م
٣٤ ـ الرضي ، محمد بن الحسن الاستراباذي ، شرح الكافية ، دار الكتب العلمية ـ بيروت عام ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢ م و كذلك الجزء الذي حققه الدكتور حسن الحفظي ـ ما زال مخطوطا ـ
٣٥ ـ الرماني ، علي بن عيسى ، ١ـ معاني الحروف ، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي ، دار الشروق ـ جدة عام ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م
٢ـ شرح كتاب سيبويه ، نسخة مصورة بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام
٣٦ ـ الراجحي ، د. عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، دار النهضة العربية ـ بيروت عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م
٣٧ ـ الزبيدي ، محمد بن الحسن الأندلسي ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف ـ القاهرة ط٢

٣٨ ـ الزجاج ، إبراهيم بن السري ، معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق د . عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ـ بيروت عام ١٤٠٨ هـ ـ١٩٨٨ م

٣٩ ـ الزجاجي ، عبدالرحمن بن إسحاق ، ١ـ مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة عام ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

٢ـ الإيضاح في علل النحو ، تحقيق د . مازن المبارك ، دار النفائس ـ بيروت عام ١٤٠٢هـ

٤٠ ـ الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر ، ١ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ، وبهامشه حاشية الجرجاني ، وكتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من مسائل الاعتزال ، لابن المنير ، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت

٢ ـ أساس البلاغة ، طبع عام ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م

٣ـ المفصل في علم العربية ، وبذيله كتاب المفضل في شرح ابيات المفصل لمحمد بدر الدين النعساني ، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة ـ بيروت

٤١ ـ ابن زنجلة ، عبد الرحمن بن محمد ، حجة القراءات ، تحقيق سعيد الافغاني ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت عام ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م

٤٢ ـ زاهد ، زهيرغازي زاهد ، التفكير النحوي عند العرب ـعالم الكتب ـ بيروت

٤٣ ـ زيدان ، د . محمود فهمي زيدان ، في فلسفة اللغة ، دارالنهضة العربية ـ بيروت عام ١٤٠٥ هـ ـ١٩٨٥م

٤٤ ـ السكري ، الحسن بن الحسين ، شرح أشعار الهذليين ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، ومراجعة محمود شاكر ، مطبعة المدني ـ القاهرة

٤٥ ـ السلسيلي ، محمد بن عيسى ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحقيق د . الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ـ مكة عام ١٤٠٦هـ ١٩٨٦ م

٤٦ ـ السهيلي ، عبد الرحمن بن عبد الله ، ١ـ الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام ، قدم له وعلق عليه وضبطه طه عبد الرؤف سعد ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ـ القاهرة

٢ـ نتائج الفكر ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، دارالاعتصام ـ القاهرة

٣ـ أمالي السهيلي ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ـ القاهرة

٤٧ ـ سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قمبر ، كتاب سيبويه ، طبعة بولاق القاهرة عام ١٣١٦هـ و النسخة المطبوعة بتحقيق عبد السلام هارون

٤٨ ـ ابن السراج ، أبو بكر بن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م

٤٩ ـ السيرافي ، ١ـ أخبار النحويين البصريين ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ـ القاهرة ط ١ عام ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م

٢ـ شرح كتاب سيبويه ، نسخة مخطوطة مصورة بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام

٥٠ ـ ابن السيرافي ، يوسف بن أبي سعيد ، شرح أبيات سيبويه ، تحقيق د . محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ـ دمشق عام ١٩٧٩ م

٥١ ـ السيوطي ، الحافظ ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ١ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، صححه محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، ونسخة أخرى بتحقيق د . عبد العال سالم مكرم

٢ـ الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م

٣ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ـ صيدا ، بيروت

٤ ـ الاقتراح في أصول النحو ، تحقيق د . محمود فجال ، مطبعة الثغر عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م

٥ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، تحقيق عبد الوهاب عبداللطيف ، مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض

٥٢ ـ الشجري ، هبة الله بن علي ، الأمالي الشجرية ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر اباد عام ١٣٤٩هـ

٥٣ ـ شوقي ضيف ، المدارس النحوية ـ دار المعارف ـ مصر

٥٤ ـ الشيرازي ، ابو إسحاق الشيرازي الشافعي ، اللمع في أصول الفقه ، دار الكتب العلمية ـ بيروت عام ١٤٠٥هـ

٥٥ ـ الصيمري ، عبدالله بن علي بن إسحاق ، التبصرة والتذكرة ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة عام ١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢م

٥٦ ـ الصبان ، محمد بن علي الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني دار الفكر ـ بيروت

٥٧ ـ الصفار ، قاسم بن علي بن محمد البطليوسي ، شرح كتاب سيبويه ، مخطوط منه صورة في المكتبة المركزية بجامعة الامام

٥٨ ـ ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، دار الكتب العلمية ـ بيروت

٥٩ ـ عباس حسن ، رأي في بعض الاصول اللغوية ، مطبعة العالم العربي ـ القاهرة عام ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م

٦٠ ـ العبسي ، عنترة بن شداد ، ديوان عنترة ، تحقيق محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي

٦١ ـ العسقلاني ، أحمد بن حجر ، الإصابة في تمييز الصحابة ، دار الكتب العلمية ـ بيروت

٦٢ـ ابن عصفور ، علي بن مؤمن الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي ، الشرح الكبير ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، احياء التراث الاسلامي بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق ـ بغدادعام ١٤٠٠، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٠، ١٩٨٢م

٦٣ ـ عضيمة ، د. محمد عبد الخالق عضيمة ، ١ـ دراسات لاسلوب القران الكريم ، مطبعة السعادة ومطبعة حسان ـ مصر

٢ـ فهارس كتاب سيبويه، مطبعة السعادة ـالقاهرة ، عام ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م

٦٤ـ ابن عقيل ، عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن ، ١ـ المساعد على تسهيل الفوائد تحقيق د. محمد كامل بركات ، دار الفكر ـ دمشق ، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عام ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠ م

٢ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر

٦٥ ـ العكبري ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين ، إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، دار الكتب العلمية ـ بيروت عام ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م

٦٦ ـ عيد ، د. محمد فرج عيد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب عام ١٩٨٢م

٦٧ـ الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد ، ١ـالمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني ـ بغداد

٢ـ المسائل العضديات ، تحقيق د. علي جابر المنصوري ، عالم الكتب بيروت ، عام ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

٣ـ المسائل البصريات ، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني القاهرة ، عام ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م ط١

٤ ـ التعليقة على كتاب سيبويه ، تحقيق د. عوض القوزي ، مطبعة الامانة ـ القاهرة ط ١

٦٨ ـ الفراء ، يحيى بن زياد ، معاني القرآن ، عالم الكتب ـ بيروت ، عام ١٩٨٠م

٦٩ـ الفراهيدي ، الخليل بن أحمد ، كتاب العين ، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ، عام ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

٧٠ـ الفيروزأبادي ، محمد بن يعقوب ، ١ ـ القاموس المحيط ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت عام ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

٢ ـ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، تحقيق محمد المصري ، منشورات مركز المخطوطات بالكويت عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م ط ١

٧١ـ القاضي أبو يعلي ، محمد بن الحسين الفراء ، العدة في أصول الفقه، تحقيق د. أحمد بن علي سير المباركي ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، عام ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م

٧٢ـ القاضي عبدالفتاح ، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ومعه القراءات الشاذة دار الكتاب العربي عام ١٤٠١هـ ١٩٨١م

٧٣ ـ ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ،الشعر والشعراء ، تحقيق د. مفيد قميحة ، مراجعة نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ـ بيروت عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م

٧٤ـ القرشي ، محمد بن أبي الخطاب ، جمهرة أشعار العرب ، تحقيق د. محمد علي الهاشمي ، مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود ـ الرياض عام ١٤٠١هـ ١٩٨١م

٧٥ ـ القرطبي، هارون بن موسى ، شرح عيون كتاب سيبويه تحقيق د. عبداللطيف عبدربه ، مطبعة حسان ـ القاهرة عام ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

٧٦ ـ القرطبي ، محمد بن أحمد الأنصاري ، الجامع لأحكام القرآن ، دار الشام للتراث ـ بيروت

٧٧ ـ القفطي ، أبو الحسن علي بن يوسف ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ، نشر دار الفكر العربي ـ القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت عام ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م ط١

٧٨ ـ القيسي ، مكي بن أبي طالب ، ١ـ مشكل إعراب القرآن تحقيق د. حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت عام ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

٢ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع ، تحقيق د. محي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت عام ١٤٠١هـ ١٩٨١م

٣ـ التبصرة في القراءات السبع ، تحقيق د. المقرئي محمد غوث الندوي الدار السلفية ـ الهند عام ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م

٧٩ ـ ابن القيم ، اعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر ـ بيروت عام ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م

٨٠ ـ ابن كثير ، إسماعيل بن عمر ، البداية والنهاية ، مكتبة المعارف ـ بيروت عام ١٩٧٩م

٨١ـ المبارك ، الدكتور مازن المبارك ، العلة النحوية نشأتها وتطورها ، المكتبة الحديثة عام ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م

٨٢ ـ المالقي ، أحمد بن عبد النور ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق د. أحمد بن محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م

٨٣ ـ ابن مالك ، جمال الدين ، محمد بن مالك الطائي ، ١ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة عام ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م

٢ـ شرح الكافية الشافية ، تحقيق د. عبدالمنعم هريدي ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة عام ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م

٣ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب ـ بيروت

٤ ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، تحقيق عبد الرحمن االدوري ، مطبعة العاني ـ بغداد عام ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م

٥ ـ شرح التسهيل ، تحقيق د . عبد الرحمن السيد ود . محمد البدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ـ مصر عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م

٨٤ ـ المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق د . محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ـ بيروت

٨٥ ـ المرادي ، الحسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق طه محسن ، دار الكتب ـ الموصل عام ١٣٩٦هـ

٨٦ ـ المرزوقي ، أحمد بن محمد بن الحسن ، شرح ديوان الحماسة ، نشر أحمد أيمن وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرةعام ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧م

٨٧ ـ المزني ، الإمام أبو الحسين ، الحروف ، تحقيق د .محمود حسني محمود ، و د . محمد حسن عواد ، دار الفرقان ـ عمان عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣ م

٨٨ ـ مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري ، صحيح مسلم بشرح النووي ، طبع رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد ـ السعودية

٨٩ ـ ابن منظور ، محمد بن مكرم ، لسان العرب ، دار صادر ـبيروت

٩٠ـ المهدي ، حمدي علي ، الكنوز الذهبية في شرح واعراب شواهد سيبويه الشعرية ، مطبعة الآداب ـ العراق

٩١ ـ ناصف ، علي النجدي ناصف ، سيبويه إمام النحاة

٩٢ ـ النيسابوري ، الحافظ ابو بكر ، احمد بن الحسين ، الغاية في القراءات العشر تحقيق محمد غياث الجنباز ، شركة العبيكان للطباعة والنشر ـ الرياض عام ه١٤٠٥ هـ ـ ه١٩٨م

٩٣ ـ نيل ، د . حامد أحمد نيل ، العلل النحوية ، رسالة دكتوراة مخطوطة في كلية اللغة العربية بالقاهرة

٩٤ ـ ابن هشام ، جمال الدين الأنصاري ، ١ـ مغني اللبيب ، وعليه حاشية الأمير ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ مصر

٢ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، وعليه ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار ، مطبعة السعادة ـ القاهرة عام ١٣٩٣هـ ـ١٩٧٣م ونسخة أخرى بعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبوعات جامعة الإمام ، كلية الشريعة ـ الرياض

٣ـ شرح جمل الزجاجي ، تحقيق د . علي محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب ـ بيروت عام ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

٩٥ـ ابن هشام ، أبو محمد عبد الملك بن هشام ، السيرة النبوية ، تحقيق طه عبد الرؤف سعد ، المطبعة الفنية للطبع والنشر ـ القاهرة

٩٦ـ هلال ، عبد الغفار حامد هلال ، أصوات اللغة العربية ، مطبعة الجبلاوي ـ القاهرة عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م

٩٧ـ وافي ، د. عبد الواحد وافي ، فقه اللغة ـ دارنهضة مصر ـ القاهرة

٩٨ـ ابن يعيش ، يعيش بن علي بن يعيش ، شرح المفصل ، إدارة الطباعة المنيرية ـ مصر

٩٩ـ حوليات الجامعة التونسية ـ العدد العاشر عام ١٩٧٣

١٠٠ـ مجلة الحياة الثقافية ، وزارة الشؤون الثقافية ـ تونس ، عدد ٣٦/ ٣٧ عام ١٩٨٥م

فهرس الموضوعات

المبحث الثالث